

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economique



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط
-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014-2022-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد عام

الأستاذ المشرف:

أ.د/ عمر قريد

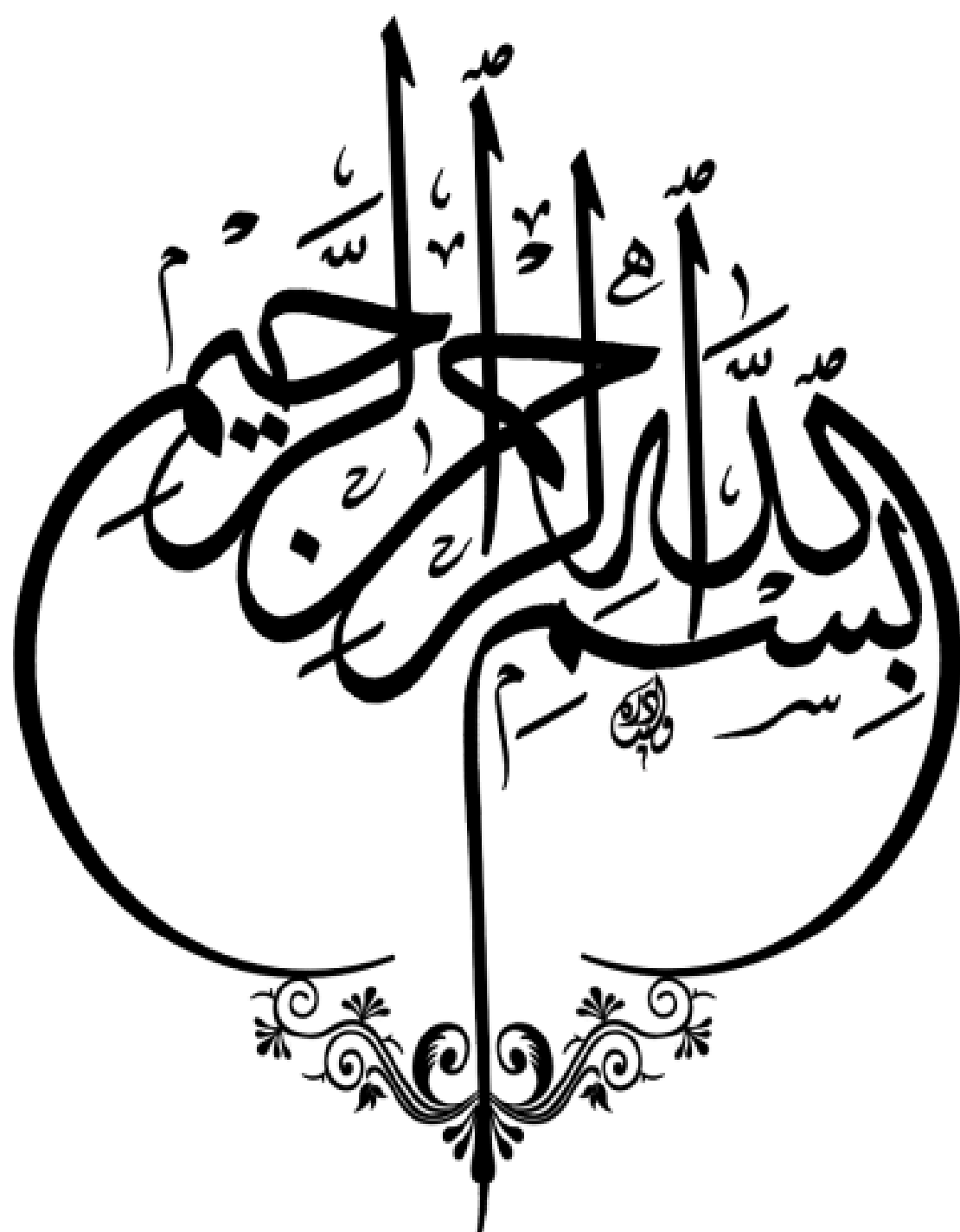
إعداد الطالب(ة):

الزهرة هلال

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصّفة	مؤسسة الانتماء
لخضر مرغاد	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
عمر قريد	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
فريدعة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة
عايدة عبير بلعبيدي	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة
آيات الله مولحسان	أستاذ	ممتحنا	جامعة باتنة 1
سامي مباركي	أستاذ	ممتحنا	جامعة باتنة 1

السنة الجامعية: 2025/ 2024



قال تعالى: بعد بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا

قَلِيلًا﴾

صدق الله العظيم

الآية 85 من سورة الاسراء

الشكر والعرفان

قال تعالى ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ شُكْرُكُمْ إِلَّا بِنُورِهِ﴾

الحمد لله على البلاغ كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي منّ علينا بتوفيقه وامتنانه ، فالحمد لله دائماً وأبداً عند البدء وحين الختام ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار وعلى آله الأطهار وأصحابه

الأخير. وبعد:

اعترافاً بالفضل وتقديراً للجهد أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف "قريد عمر"، كما لا يفوتني أن أتقدم بمجيزيل الشكر للأستاذة "كرامة مروة" اقراراً بمجملهم الذي قدموه.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذة الأفاضل "أعضاء لجنة المناقشة" الذين تحملوا عناء قراءة وتفحص هذا العمل المتواضع، والذين سنال شرف ملاحظاتهم وتوجيهاتهم التي ستزيد العمل تصويبا وثراء..... ساعة المولى عز وجل أن يديم نبراسا يهتدي به كل طالب علم. كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساندني للوصول لهذه المرحلة من بعيد أو قريب "علما، نصائحاً أو

دعاءً".

وختاماً، أسأل المولى عز وجل أن يجعلني وإياكم ممن علمهم وأصلح بهذا العلم أعمالهم وقلوبهم، فنفعوا به غيرهم كما نفعهم الله به.

الزمرة هلال

الإهداء

إلى اليد الخفية التي علمتني أن الدنيا كفاح وسلاح العلم والمعرفة، صاحبة الدعاء الصادق والقلب
الحنون أُمِّي الغالية "حفظها الله"

إلى من مهد طريق العلم لي وأناره بنور لا ينطفئ وسار في كل الدروب من أجل نجاحي هذا، حبيبي
الأول والأخير أُمِّي الغالي دمت عزيزي وعزتي وعزتي "حفظه الله"
أداكم الله ملوكا في عرش قلبي وحفظكم ملاذا ليه أنتم.

إلى من تقاسمت معهم مر الأيام وحلاوتها اخوتي وأخواتي أداكم الله ملجأ لي بعده، طاب بكم العمر وطبتم
لي عمراً.

إلى الأصدقاء الداعمين في الطرق الوعرة الحائلة المظلمة قبل أن تكون مشرقة ومنيرة
إلى كل هؤلاء أهدى ثمرة جدي.

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

الزهرة بلال

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2022. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، لوصف وتحليل متغيرات الدراسة المتمثلة في السياسة المالية، التوازن الاقتصادي والسوق النفطية، وتتبع تطور هذه المتغيرات وعلاقتها وتأثيرها على بعضها البعض. والمنهج الاستشرافي لإعطاء رؤية مستقبلية تكشف التوجهات العامة للمتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على التوازن الاقتصادي للاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام أسلوب السيناريوهات.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال في التوازن الاقتصادي العام نظراً لاختلال مختلف توازناته الجزئية (التوازن الداخلي، التوازن الخارجي، التوازن النقدي والاجتماعي)، والتي تعود بدرجة أولى إلى الاختلال الكبير في هيكل الاقتصاد الجزائري لاعتماده الشبه مطلق على قطاع النفط، مما جعل من نجاعة وفعالية إصلاحات السياسة المالية مرتبطة بهذا القطاع نظراً لكون جل إيرادات الدولة الجزائرية منه، وهو ما يضطر الدولة إلى تعديل سياستها المالية بما يتناسب مع مستوى الإيرادات النفطية والتغيرات التي تشهدها أسعار النفط، مما يجعل أداء السياسة محدوداً أمام هذه التغيرات خاصة وأنها مرتبطة بمتغيرات خارجية لا يمكن السيطرة عليها. لذلك لابد للجزائر من الخروج من التبعية النفطية ومحاولة تنويع اقتصادها في إطار النموذج الاقتصادي الجديد الذي تبنته، وتوجيه كل جهودها لضمان تحقيقه خاصة في ظل الآفاق الواعدة التي تحملها.

و لقد توصلت الدراسة الى جملة من التوصيات أهمها: لابد للاقتصاد الجزائري فك التبعية المفرطة لقطاع النفط من خلال فتح المجال أمام القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يضمن توفر مصدر مستدام للإيرادات العامة الى جانب الإيرادات الضريبية كبديل للإيرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية؛ توازن اقتصادي؛ أسعار النفط، تنويع اقتصادي.

Abstract

This study aims to determine the role of fiscal policy in achieving general economic balance in Algeria during the period 2014–2022. To achieve this goal, the descriptive and analytical approach was relied upon to describe and analyze the variables of the study, namely fiscal policy, economic balance, and the oil market, and to trace the development of these variables, their relationship, and their impact on each other. The forward-looking approach is to give a future vision that reveals the general trends of variables that will affect the economic balance of the Algerian economy, using the scenario method.

The results of the study concluded that the Algerian economy suffers from an imbalance in the general economic balance due to the imbalance in its various partial balances (internal balance, external balance, monetary and social balance), which is primarily due to the major imbalance in the structure of the Algerian economy due to its almost absolute dependence on the oil sector. Which made the effectiveness and effectiveness of financial policy reforms linked to this sector, given that the majority of the Algerian state's revenues are from it. This forces the state to adjust its financial policy in proportion to the level of oil revenues and the changes witnessed in oil prices, which makes the policy's performance limited in the face of these changes, especially since they are linked to external variables that cannot be controlled. Therefore, Algeria must get out of oil dependency and try to diversify its economy within the framework of the new economic model it has adopted, and direct all its efforts to ensure its achievement, especially in light of the promising prospects it holds.

The study reached a number of recommendations, the most important of which is that the Algerian economy must break its excessive dependence on the oil sector by opening the way to other economic sectors, which ensures the availability of a sustainable source of public revenues, in addition to tax revenues as an alternative to oil revenues.

Keywords: fiscal policy; economic balance; Oil prices, economic diversification.

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

فهرس المختصرات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	.I
الشكر والتقدير	.II
الملخص بالعربية	.III
الملخص بالإنجليزية	.IV
فهرس المحتويات	.V
قائمة الجداول	.VI
قائمة الأشكال	.VII
فهرس الملاحق	
فهرس المختصرات	
مقدمة عامة	
تمهيد	ب
إشكالية الدراسة	ب
فرضيات الدراسة	ج
أهمية الدراسة	ج
أهداف الدراسة	ج
حدود الدراسة	د
منهجية الدراسة	د
الدراسات السابقة	د
المحتوى العام للدراسة	و
خطة وهيكل الدراسة	ح
الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي.	3
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.	3
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية والعوامل المحددة لفعاليتها.	4
الفرع الأول: أهداف السياسة المالية	4

فهرس المحتويات

7	الفرع الثاني: العوامل المحددة لفعالية السياسة المالية.
7	المطلب الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.
7	الفرع الأول: السياسة المالية لدى الفكر الكلاسيكي.
8	الفرع الثاني: السياسة المالية لدى الفكر الكينزي.
10	الفرع الثالث: السياسة المالية في التحليل النقدي.
10	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.
10	المطلب الأول: النفقات العامة.
10	الفرع الأول: تعريف النفقة العامة وعناصرها
11	الفرع الثاني: أنواع النفقات العامة
13	الفرع الثالث: ظاهرة تزايد الانفاق العام وأسبابه.
15	الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.
16	المطلب الثاني: الإيرادات العامة.
16	الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة.
17	الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة.
25	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.
29	المطلب الثالث: الموازنة العامة.
29	الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة للدولة.
30	الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة.
31	الفرع الثالث: خصائص الموازنة العامة.
32	الفرع الرابع: مراحل اعداد الموازنة العامة.
33	المبحث الثالث: التكامل الوظيفي بين السياسة النقدية والمالية.
34	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.
34	المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والمالية.
34	الفرع الأول: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية.
34	الفرع الثاني: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية.
35	المطلب الثالث: نقاط الالتقاء وأهمية التكامل بين السياستين النقدية والمالية.
35	الفرع الأول: نقاط الالتقاء بين السياسة النقدية والمالية.

35	الفرع الثاني: أهمية التكامل بين السياسة النقدية والمالية.
36	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي.
40	المطلب الأول: تعريف التوازن الاقتصادي.
41	المطلب الثاني: أنواع التوازن الاقتصادي.
41	الفرع الأول: التوازن الساكن والحركي.
41	الفرع الثاني: التوازن الناقص والكامل.
42	الفرع الثالث: توازن قصير الأمد والطويل الأمد.
42	المطلب الثالث: مجالات التوازن الاقتصادي ومستوياته.
42	الفرع الأول: مجالات التوازن الاقتصادي.
43	الفرع الثاني: مستويات التوازن الاقتصادي.
46	المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.
46	المطلب الأول: التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك.
46	الفرع الأول: لمحة حول التحليل الاقتصادي الكلاسيكي.
47	الفرع الثاني: نموذج التوازن الكلاسيكي.
61	المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي في الفكر الكينزي.
61	الفرع الأول: أهم افتراضات التحليل الاقتصادي الكينزي.
63	الفرع الثاني: نموذج التوازن الكينزي.
66	المبحث الثالث: نماذج التوازن الاقتصادي العام.
66	المطلب الأول: نموذج التوازن IS/LM.
66	الفرع الأول: التعريف بنموذج التوازن IS/LM.
67	الفرع الثاني: الإطار العام لبناء التوازن وفق نموذج IS/LM.

78	المطلب الثاني: نموذج التوازن (IS/LM/BP) لتوازن سوقي السلع والخدمات وسوق النقد و ميزان المدفوعات (نموذج Mundell– Fleming).
78	الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات BP.
79	الفرع الثاني: الإطار العام للتوازن الاقتصادي الإجمالي مندل فلمنج IS/LM/BP.
83	الفرع الثالث: التوازن في نموذج IS/LM/BP.
88	خلاصة
الفصل الثالث: ادماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.	
89	تمهيد:
89	المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الريعي واقتصاد النفط.
89	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الريعي واللجنة الهولندية.
89	الفرع الأول: ماهية الاقتصاد الريعي.
92	الفرع الثاني: ماهية المرض الهولندي
95	المطلب الثاني: اقتصاد النفط، مفاهيم وأسس نظرية.
95	الفرع الأول: مفاهيم حول النفط
99	المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية.
99	الفرع الأول: مرحلة التنقيب.
100	الفرع الثالث: مرحلة نقل النفط.
100	الفرع الرابع: مرحلة التكرير.
100	الفرع الخامس: مرحلة التسويق والتوزيع.
100	الفرع السادس: مرحلة التصنيع البتروكيمياوية.
101	المبحث الثاني: السوق النفطي وأهم الأزمات التي شهدتها.
101	المطلب الأول: السوق النفطية.
101	الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية.
102	الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية.
103	الفرع الثالث: أنواع السوق النفطية.
104	الفرع الرابع: الفاعلون في السوق النفطية.

فهرس المحتويات

107	المطلب الثاني: التسعير النفطي وأهم محدداته.
107	الفرع الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه.
108	الفرع الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار النفط.
113	الفرع الثالث: آلية تسعير النفط الخام.
115	الفرع الرابع: التطور التاريخي لأسعار النفط.
119	المطلب الثالث: الأزمات النفطية.
119	الفرع الأول: الأزمات النفطية خلال السبعينات.
122	الفرع الثاني: الأزمات النفطية خلال الثمانينيات.
127	الفرع الثالث: الأزمات النفطية خلال الألفية.
135	المبحث الثالث: ادماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.
135	المطلب الأول: دور السياسة المالية في تصحيح حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني، والعلاقة بين توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام
136	الفرع الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.
139	الفرع الثاني: السياسة المالية وتصحيح الفجوات الاقتصادية.
145	الفرع الثالث: توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام.
147	المطلب الثاني: التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي. "فعالية السياسة المالية في إطار نماذج التوازن الاقتصادي العام".
152	الفرع الأول: تأثير السياسة المالية ضمن نموذج IS/LM .
155	الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج BP/IS/LM.
156	المطلب الثالث: آلية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية للدولة والاقتصاد الكلي.
157	الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط في استجابة السياسة المالية في الدول النفطية وخياراتها.
158	الفرع الثاني: ميكانيزمات تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية والاقتصاد الكلي.
161	خلاصة:
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لدور السياسة المالية في معالجة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 .	
165	تمهيد:
166	المبحث الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
166	المطلب الأول: لمحة عامة عن تطور السياسة المالية في الجزائر.

فهرس المحتويات

166	الفرع الأول: مرحلة الانتظار "مرحلة البحث عن الذات".
167	الفرع الثاني: السياسة المالية في ظل المخططات الإنمائية.
173	الفرع الثالث: السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية "سياسة الإنعاش الاقتصادي".
176	المطلب الثاني: النفط في الجزائر: التاريخ والإمكانيات.
176	الفرع الأول: المرجعية التاريخية للنفط في الجزائر.
177	الفرع الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية.
179	المطلب الثالث: تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل التطورات أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2014-2022.
179	الفرع الأول: تحليل تطورات أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2014-2022.
184	الفرع الثاني: الموازنة العامة في إطار التشريع الجزائري.
193	الفرع الثالث: دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
204	المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.
205	المطلب الأول: التوازن الاقتصادي الداخلي "رصيد الميزانية العامة" في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 .
205	الفرع الأول: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
207	الفرع الثاني: صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
210	المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.
211	الفرع الأول: تحليل تطور رصيد حساب العمليات الجارية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.
216	الفرع الثاني: تحليل تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
217	الفرع الثالث: تحليل تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.
220	الفرع الرابع: تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.
221	الفرع الخامس: تطور احتياطي الصرف وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
223	المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازن الاقتصادي النقدي والاجتماعي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2022.
223	الفرع الأول: التوازن النقدي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.
225	الفرع الثاني: التوازن الاجتماعي "البطالة" في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

227	المبحث الثالث: السياسة المالية كآلية لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2022.
227	المطلب الأول: التدابير والإجراءات المتخذة من السلطات الجزائرية لمواجهة الصدمة النفطية لسنة 2014.
228	الفرع الأول: الإجراءات المتخذة في جانب السياسة الجبائية.
230	الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة في جانب سياسة الانفاق العام.
232	الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة في جانب ترشيد الواردات.
235	المطلب الثاني: التدابير والإجراءات المتخذة من السلطات الجزائرية لمواجهة الصدمة النفطية لسنة 2020.
235	الفرع الأول: الإجراءات المتخذة في جانب السياسة الجبائية.
236	الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة في جانب سياسة الانفاق العام.
238	الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة في جانب ترشيد الواردات.
	خلاصة
	الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط - دراسة استشرافية -
244	المبحث الأول: البدائل الاستراتيجية المتاحة لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد النفطي للتنويع الاقتصادي.
245	المطلب الأول: هيمنة قطاع المحروقات وضرورة التنويع الاقتصادي.
245	المطلب الثاني: البدائل الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.
247	الفرع الأول: القطاع الفلاحي.
252	الفرع الثاني: القطاع الصناعي.
258	الفرع الثالث: القطاع السياحي.
263	المطلب الثالث: بدائل أخرى لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
263	الفرع الأول: الطاقات المتجددة.
265	الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.
267	الفرع الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
270	المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030) خيار استراتيجي لمواجهة تحديات النفط -دراسة استشرافية-.
270	المطلب الأول: ماهية النموذج الاقتصادي الجديد للتنويع الاقتصادي.
270	الفرع الأول: تعريف النموذج الاقتصادي الجديد وأهم مميزات.
271	الفرع الثاني: أهداف النموذج الاقتصادي الجديد.

فهرس المحتويات

272	الفرع الثالث: المجالات والمراحل الرئيسية للنموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030
273	المطلب الثاني: تقييم لأهم ما تم إنجازه من النموذج الاقتصادي الجديد.
273	الفرع الأول: في مجال التنويع الاقتصادي.
274	الفرع الثاني: في مجال المالية العامة ومعدلات التضخم.
275	الفرع الثالث: في مجال الاستدامة الخارجية.
275	المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للمخطط الاقتصادي الجديد.
276	الفرع الأول: سيناريو تخلف الاقتصاد.
276	الفرع الثاني: السيناريو العادي (بقاء الأمور على حالها "الاعتماد على النفط").
278	الفرع الثالث: سيناريو تقدم الاقتصاد (في حال نجاح مخطط التنويع الاقتصادي" المرحلة الثالثة من النموذج الاقتصادي الجديد").
282	المبحث الثالث: فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد ومهام الإصلاح والانتقادات الموجهة له.
282	المطلب الأول: الآفاق المستقبلية لمختلف القطاعات الاقتصادية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد(2016-2030).
284	الفرع الأول: الآفاق المستقبلية لمجال الأمن الطاقوي طويل المدى.
284	الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لمجال الصناعة
286	الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية لمجال الزراعة.
287	الفرع الرابع: الآفاق المستقبلية لمجال السياحة.
291	المطلب الثاني: مهام الإصلاح الضرورية لنجاح النموذج الاقتصادي الجديد.
292	المطلب الثالث: اهم الانتقادات الموجهة للنموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030.
293	خلاصة
الخاتمة العامة	
295	الخلاصة العامة.
295	نتائج الدراسة.
298	نتائج اختبار فرضيات الدراسة.
299	مقترحات الدراسة.
300	آفاق الدراسة.
302	قائمة المراجع

345	الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	أوجه الاختلاف بين معادلتى فيشر والأرصدة النقدية.	58
(01-04)	أهم التطورات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	178
(02-04)	تطور إيرادات الميزانية (بالنسب المئوية من اجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	202
(03-04)	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	209
(04-04)	تطور رصيد بنود حساب العمليات الجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	211
(01-05)	قدرات الطاقة المتجددة المتوقعة خلال الفترة 2020-2035	282
(02-05)	السيناريوهات المتوقعة للسياحة آفاق 2030.	286

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المحتوى العام للدراسة	ز
01.01	تقسيمات للنفقة العامة.	13
02.01	أنواع الإيرادات العامة	25
01.02	توازن السوق.	44
02.02	منحنى الطلب على العمل.	50
03.02	منحنى عرض العمل	51
04.02	توازن سوق العمل	51
05.02	العلاقة بين توازن سوق العمل وسوق الإنتاج وفق النموذج الكلاسيكي	52
06.02	دالة الادخار عند الكلاسيك	54
07.02	دالة الاستثمار عند الكلاسيك	55
08.02	التوازن بين الادخار والاستثمار	56
09.02	توازن القطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي	57
10.02	توازن السوق النقدي حسب النموذج الكلاسيكي.	61
11.02	التوازن العام في النموذج الكلاسيكي.	62
12.02	الوضع التوازني في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات في ظل النموذج الكينزي وفق طريقة طلب كلي /عرض كلي	65
13.02	الوضع التوازني في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات في ظل النموذج الكينزي وفق طريقة موارد/استخدامات	67
14.02	اشتقاق منحنى IS بيانبا	70
15.02	الطلب على النقود بدافع المعاملات.	71
16.02	الطلب على النقود بدافع الاحتياط.	72
17.02	الطلب على النقود بدافع المضاربة	73
18.02	منحنى عرض النقود	74
19.02	التوازن في سوق النقد حسب نموذج IS/LM.	76
20.02	التوازن الآني لسوق السلع والنقود حسب نموذج IS/LM .	79
21.02	اشتقاق منحنى BP	83

84	التوازن الاقتصادي العام في ظل نموذج IS/LM/BP	22.02
85	حالات الاختلال في ظل نموذج IS/LM/BP	23.02
86	تسوية الفائض في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف الثابت.	24.02
86	تسوية الفائض في ظل نظام سعر الصرف المرن	25.02
87	تسوية العجز في ظل سعر الصرف الثابت	26.02
88	تسوية العجز في ظل نظام سعر الصرف المرن.	27.02
136	ملخص التطورات الأخيرة في سوق النفط خلال جائحة كورونا	01.03
144	الفجوة التضخمية.	02.03
145	السياسة المالية ومعالجة الفجوة التضخمية.	03.03
147	الفجوة الانكماشية.	04.03
151	أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على منحني IS	05.03
154	الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي والممولة بزيادة مساوية من الضرائب.	06.03
155	التداخل والتفاعل بين السياسة النقدية والمالية.	07.03
156	أثر السياسة المالية ضمن نموذج BP/IS/LM في ظل سعر الصرف الثابت	08.03
157	أثر السياسة المالية ضمن نموذج BP/IS/LM في ظل سعر الصرف المرن.	09.03
158	تأثير السياسة المالية في ظل عدم تدفق رؤوس الأموال	10.03
159	تأثير السياسة المالية في ظل التدفق الكبير لرؤوس الأموال	11.03
182	تطورات أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2014-2022	01.04
183	تأثير تغيرات العرض والطلب العالمي على سعر النفط خلال سنة 2014.	02.04
185	عدد رحلات الطيران اليومية في العالم في ظل جائحة كورونا (2019-2021).	03.04
186	أثير تغيرات العرض والطلب النفطي العالمي على أسعار النفط خلال جائحة كورونا (2019-2021).	04.04
194	المراحل الخاصة بتحضير الموازنة العامة للحكومة في الجزائر.	05.04
195	أنواع الرقابة على الموازنة العامة في الجزائر	06.04
199	تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.	07.04
203	العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	08.04

207	مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	09.04
208	تطور رصيد بنود الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.	10.04
210	العلاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	11.04
215	تطور الرصيد الكلي لحساب العمليات الجارية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.	12.04
213	العلاقة بين تطور رصيد العمليات الجارية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	13.04
214	طور رصيد الميزان التجاري في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.	14.04
215	أثير تقلبات أسعار النفط على الصادرات النفطية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	15.04
216	تطور رصيد حساب رأس المال والاستثمارات المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	16.04
218	طور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	17.04
219	العلاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	18.04
220	تطور الديون الخارجية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.	19.04
222	تطور احتياطي النقد وسعر الصرف في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.	20.04
224	تطور معدل التضخم في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022	21.04
225	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.	22.04
226	تطور معدلات البطالة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.	23.04
244	سب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	01.05

248	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	02.05
249	تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	03.05
250	تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	04.05
253	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	05.05
254	تطور نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	06.05
255	تطور نسبة الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	07.05
258	الإمكانيات السياحية الطبيعية في الجزائر	08.05
259	تطور القيمة المضافة للقطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	09.05
260	تطور نسبة اليد العاملة في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	10.05
261	تطور الإيرادات السياحية ونسبتها من إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	11.05
265	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2022.	12.05
267	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	13.05
270	المرتكزات الرئيسية للنموذج الاقتصادي الجديد للجزائر آفاق 2030.	14.05
273	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2016-2022.	15.05
276	توقعات نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة وإنتاج الهيدروكربونات القابلة للتسويق في الجزائر آفاق 2030	16.05
278	التطورات المتوقعة لموارد الموازنة العامة للجزائر في آفاق 2030.	17.05
279	التطورات المتوقعة ل FRR و FSA في الجزائر آفاق 2030.	18.05
280	توقعات تطور الصادرات والواردات في الجزائر آفاق 2030.	19.05
281	التطورات المتوقعة للإنتاج الطاقوي بوسائل الطاقات المتجددة ووسائل الطاقة التقليدية في الجزائر آفاق 2030.	20.05
284	توقعات تطور القيمة المضافة الصناعية للناتج المحلي الإجمالي باستثناء الحروقات في الجزائر آفاق 2030.	21.05
287	الحركيات الخمسة للاستراتيجية السياحية للجزائر آفاق 2030.	22.05

288	المراكز السياحية السبعة المحددة في SDAT.	23.05
289	التطورات المتوقعة للقطاع السياحة في الجزائر آفاق 2030	24.05

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	احصائيات تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	345
(02)	احصائيات تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	345
(03)	احصائيات تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	346
(04)	احصائيات تطور رصيد بنود ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.	347
(05)	احصائيات تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	348

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
L_d	Liquidity Demand	الطلب على العمل
L_s	Labor Supply	عرض العمل
W	Wage	الأجر الاسمي
i	Interest Rate	سعر الفائدة
S	Savings	الادخار
C	Consumption	الاستهلاك
G	Government spending	الانفاق الحكومي
I	Investment	الاستثمار
MS	Money Supply	عرض النقد
V	Velocity of Money	سرعة دوران النقد
T	Transactions	حجم المبادلات
M_d	Money Demand	الطلب على النقد
IS	Investment-Savings	الادخار-استثمار
LM	Liquid Money	تفضيل السيولة- عرض العمل
AD	Aggregate Demand	الطلب الكلي
$AS/SRAS$	Aggregate Supply	العرض الكلي
BP/BOP	Balance of payment	توازن ميزان المدفوعات
BC	Business Cycle	صافي رصيد الميزان التجاري
CF	Cash Flow	صافي رصيد ميزان المدفوعات
r	Domestic interest rate	سعر الفائدة المحلي
R_f	Foreign interest rate	سعر الفائدة الأجنبي
EX	Exportations	الصادرات
EXR	Exchange rate	سعر الصرف
IM	Importations	الاستيرادات

❖ مقدمة عامة

مقدمة عامة

➤ تمهيد:

تعد السياسة الاقتصادية وسيلة الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحديد مختلف اتجاهاته، حيث تشمل العديد من السياسات لكل منها درجة أهمية متفاوتة عن الأخرى تحدد وفقاً لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل مسؤولي ومنفذي السياسة الاقتصادية، ووفقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد البلوغ إليها. وفي هذا الإطار نجد أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة ما بين السياسات الأخرى، نظراً لدورها الكبير في تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق استخدام مختلف أدواتها المالية التي تحدد مصادر الدخل المعبر (عنها بالإيرادات العامة) وكيفية إنفاقها مع توضيح الاتجاهات الأهم للإنفاق.

ومع تطور الفكر الاقتصادي وبرز الفكر الكينزي الذي تبنى فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تشكلت ملامح الدور الاقتصادي للدولة، بعدما حيدت تحيداً كاملاً في ظل الفكر الكلاسيكي وبذلك انتقلت الدولة من دور الحراسة إلى التدخل في جميع المجالات الإنمائية باتباع السياسة المالية المناسبة التي يقتضيها الوضع الاقتصادي لتحقيق التوازن الاقتصادي للدولة.

إن التوازن الاقتصادي العام ما هو إلا محصلة للتوازنات الاقتصادية الجزئية التي تحدث على المستوى الداخلي للاقتصاد بتوازن الأسواق الثلاثة والمتمثلة في سوق لسلع والخدمات، سوق العمل والسوق النقدية، وعلى المستوى الخارجي بتوازن ميزان المدفوعات. وفي ظل توسع إطار التوازن الاقتصادي وتزايد الدور الكبير للسياسة المالية في تحقيقه، أصبح يشمل توازن مالية الدولة بما يتلائم مع توازن الاقتصاد ككل بدل الاختصار على التوازن ما بين النفقات والإيرادات فحسب وهو ما يعبر عن الوجه الصحيح للتوازن.

وفي ظل الاقتصاديات النفطية التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للتمويل، يكون الاقتصاد عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط كما هو الحال في الجزائر، مما يجعل السياسة المالية تواجه تحدياً صعباً لتنفيذ مختلف برامجها وخططها الاقتصادية، وهنا نجد أنها في بعض الحالات تضطر إلى إلغاء بعض البرامج والخطط التنموية في إطار سعيها لتخفيض إنفاقها والبحث عن مصادر للإيرادات الغير نفطية، بما يضمن لها تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة.

إن التحولات التي شهدتها السوق العالمية للنفط، وما كان لها من انعكاس على الأسعار وأثر سلبي على الاقتصاد الجزائري، فرض عليه ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي وإيجاد بدائل من شأنها أن تعيد هيكلة الاقتصاد الوطني بما يضمن الحد من التبعية المفرطة للريع النفطي.

➤ إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية الدراسة التي يمكن إيجازها في السؤال التالي:

كيف ساهمت السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر في ظل تأثير تقلبات أسعار النفط خلال الفترة

2014-2022؟

➤ الأسئلة الفرعية:

لمعالجة أدق لهذه الإشكالية يمكن تجزئتها الى مجموعة من التساؤلات الفرعية تهدف هذه الدراسة للإجابة عنها، وهي كالآتي:

- هل نجحت الجزائر في إحلال الإيرادات العادية محل الإيرادات النفطية، وتحسين هيكل إيراداتها بما يمكنها من تجنب تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022؟
- كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر وتحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 2014-2022؟
- ما هي السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022؟
- ماهي الصعوبات التي حالت دون تحقق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2022؟
- كيف يمكن للاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية النفطية والانتقال إلى اقتصاد متنوع؟

➤ فرضيات الدراسة:

- كمحاولة للإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن وضع مجموعة من الفرضيات، كما يلي:
- لم تنجح الجزائر في إحلال الإيرادات العادية محل النفطية، وبذلك لم تستطع التخلص من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2022.
- أثرت أسعار النفط بشكل مباشر على الإيرادات العامة انطلاقاً من الإيرادات النفطية التي تمثل القناة الرئيسية لنقل أثر تقلبات أسعار النفط والتي بدورها أثرت على السياسة المالية المتبعة وعلى الأوضاع التوازنية خلال الفترة 2014-2022.
- تباينت السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 حسب طبيعة التقلب في أسعار النفط العالمية.
- يشكل الاعتماد الشبه تام على قطاع النفط العائق الأكبر أمام الاقتصاد الجزائري لتحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 2014-2022.
- يمثل استغلال الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري في مختلف القطاعات خيار جد استراتيجي، من شأنه تنويع الاقتصاد الجزائري وإخراجه من التبعية النفطية، وأن يضمن له آفاق مستقبلية واعدة لمختلف القطاعات إذا ما أحسنت استغلال ثرواتها.

➤ أهمية الدراسة:

تكسبي هذه الدراسة أهمية بالغة تنبع من المكانة التي تحتلها السياسة المالية في الاقتصاد، خاصة في الدول النفطية التي تعتمد على الإيراد النفطي في تمويل جل نفقاتها، وقدرة هذه السياسة على علاج الأوضاع الاختلالية وصولاً إلى الوضع التوازني، ومن ثمة التعرف على دورها في توجيه مسار الاقتصاد في ظل التعثرات التي يتعرض لها خاصة جراء تقلبات أسعار النفط. وكذا

مقدمة عامة

الكشف على أهم الحلول التي من شأنها ان تساعد الاقتصاد الجزائري على علاج الاختلالات الناتجة عن هذه التقلبات والخروج من التبعية النفطية.

➤ أهداف الدراسة:

- يمكن صياغة أهداف الدراسة اعتماداً على النتائج المتوقعة، كما يلي:
- بناء إطار نظري متكامل للموضوع الدراسة، يمكن من خلاله إبراز دور السياسة المالية في علاج مختلف الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بغية الوصول للتوازن الاقتصادي العام، خاصة في الاقتصاديات النفطية؛
- التعرف على الآثار المترتبة عن هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري؛
- الإحاطة بواقع السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، وواقع التوازنات الجزئية التي من شأنها تحقيق التوازن الاقتصادي العام؛
- محاولة الوقوف على فعالية السياسة المالية في علاج الاختلالات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط؛
- إبراز إمكانية تنوع الاقتصاد الجزائري، في ظل الإمكانيات التي يتمتع بها.

➤ **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في الحثيات التي لا يمكن للباحث تخطيطها في إعداد دراسته، بحيث تكون معدة ومخطط لها مسبقاً قبل الانطلاق، وتتمثل أساساً في الحدود المكانية والزمانية التي يحددها الباحث للبحث وفقها. وفي هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** وقع الاختيار على -الجزائر- للدراسة التطبيقية، بغية تحديد السياسة المالية التي اتبعتها لعلاج أوضاعها الاختلالية وتحقيق التوازن الاقتصادي خاصة كونها دولة نفطية.
- **الحدود الزمنية:** تنحصر فترة الدراسة ما بين سنة 2014 وسنة 2022، لتسليط الضوء على مختلف الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الجزائر في إطار السياسة المالية لتصحيح مختلف الأوضاع الاختلالية في الاقتصاد الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، باتخاذ أزميتي 2014 و 2020 كنموذجاً لعكس تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

➤ **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسات العلمية على ما يعرف بالمنهج الذي يعبر عن مجموعة الإجراءات المتتابعة التي تمكن الباحث من وضع شروح وتصورات لموضوع دراسته، وفي هذه الدراسة تم استخدام **المنهج الوصفي والتحليلي** الذي يقوم على **التعبير الكيفي** للظاهرة بوصفها وصفاً دقيقاً يسهل الوصول إلى أسباب الظاهرة موضوع الدراسة والأسباب التي تتحكم فيها ومن ثمة استخلاص نتائجها، و**التعبير الكمي** بإعطائها وصفاً رقمياً يوضح مقدار مختلف متغيرات الظاهرة ودرجة ارتباطها بالظواهر الأخرى. كما تم الاعتماد على **المنهج الاستشرافي** باعتباره تطلع للمستقبل واستقراء للتوجهات العامة يمكن من خلاله استنهاض الواقع وتقديم بدائل تساعد على التغيير وتفادي المشكلات المحتملة في المستقبل.

➤ الدراسات السابقة: تعددت الدراسات والبحوث في موضوع السياسة المالية والتوازن الاقتصادي وتأثر هذا الأخير بتقلبات أسعار النفط، وفيما يلي عرض وتحليل لأهم الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها:

- الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة بن لشهب حمزة. (2019-2020). السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث. تخصص نقود وبنوك. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أكلي محمد أولحاج -البويرة-.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة تطور النفقات العامة في برامج التنمية والموافق لتطورات الإيرادات العامة، وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل الباحث إلى أن دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط بشكل كبير بتغيرات أسعار النفط لاعتماد الجزائر المطلق على الإيرادات النفطية لتمويل برامجها التنموية، وأن النتائج المحققة على مستوى المتغيرات الكلية لا تتوافق مع مستوى السياسة المالية التوسعية المعتمدة، وهو ما يفرض على الجزائر ضرورة تبني رؤية اقتصادية واضحة تقوم على التنويع الاقتصادي.

2. دراسة: بوري محي الدين. (2017-2018). دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. تخصص تحليل اقتصادي. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة جيلالي اليابس -سيدي بلعباس-.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الذي أدته إصلاحات السياسة المالية في الانتقال من النهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي، كذا مدى إمكانية وجود علاقة بين إصلاحات السياسة المالية والمجمعات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، باستخدام المنهج التحليلي والوصفي وكذا استخدام منهجية التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على التوازنات خاصة إذا ما كانت متكاملة مع السياسات الأخرى، مع ضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني، وأن فترات الأداء القوي للاقتصاد الكلي كانت مقرونة بالارتفاع في أسعار النفط. أما بالنسبة للجانب القياسي فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك ما بين أدوات السياسة المالية والمؤشرات الكلية على المدى الطويل.

3. دراسة: دراوسي مسعود. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر: 1990-

2004. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على الدور الذي أدته السياسة المالية في علاج مختلف الاختلالات التي تحول دون تحقق التوازن الاقتصادي، في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مستخدماً المنهج التحليلي والوصفي، وتوصل

الباحث إلى أن الاختلال في التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعود إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري واعتماده المفرط على قطاع النفط، وما ينتج عن ذلك من تأثير كبير على مستوى الإيرادات في ظل الارتفاع الذي يشهده الإنفاق العام، والعجز الميزانية الذي نتج عن ذلك في ظل عدم فعالية السياسات المتبعة من قبل الدولة مما كان له دور كبير في اختلال التوازن الاقتصادي العام.

- الدراسات باللغة الأجنبية:

1. KACI Said. (2020). L'effet de la pandémie de Covid-19 sur l'activité économique en Algérie. Les Cahiers du CREAD, Volume 36, Numéro 3, Pages 107- 130.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقديم قراءة اقتصادية حول تأثير جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي في الجزائر، محاولة تحديد مصدر هشاشة الاقتصاد الجزائري في ظل هذه الجائحة، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل الباحث إلى أن السبب الرئيسي لهشاشة الاقتصاد الجزائري هو تبعية الميزانية العامة المفرطة لقطاع النفط، وأنه من الضروري إيجاد نموذج لإعادة هيكلة المالية العامة يمكنها من تمويل نفقاتها من الإيرادات الضريبية العادية بدلاً من الإيرادات النفطية، محددًا التقدم التقني في القطاعي الإنتاجي وبالتحديد في نظام الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى زيادة دائمة في الإنتاجية مما يوسع القاعدة الضريبية، ويطلق آلية للاستبدال التدريجي لاعتماد نفقات التجهيز على الإيرادات النفطية كسبيل لتعديل الميزانية والتقليل من تبعيتها النفطية.

2. DRAOU Ismahene, Mehor Ahmed. (2019, décembre). Impact De La Baisse Des Prix De Pétrole Sur L'économie Des Pays Producteurs (Cas De L'Algérie) Et Les Pays Importateurs (Cas De La France). Revue Nour d'études économiques, Volume 5, Numéro 2, Pages 184-203.

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة تأثير الانخفاض في أسعار النفط على الاقتصاديات المنتجة والمستوردة، متخذاً الجزائر وفرنسا نموذجا للدراسة وكذا معرفة درجة نجاعة الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الآثار السلبية على الاقتصاد، مع تقديم توصيات لفرنسا لمواجهة الزيادات المحتملة في الأسعار، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل الباحثان إلى أن الاقتصاد الجزائري شهد تضرراً كبيراً جراء انخفاض العائدات النفطية، وأن الإصلاحات لم تستطع علاج الاقتصاد الجزائري وانهائه لأنه لا بد من أن تقابلها تدابير تصحيحية للسيطرة على التضخم، العجز والبطالة من خلال تصحيح الهيكل الاقتصادي وتحديث النظام المالي. أما بالنسبة لفرنسا فإنه بالرغم من الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار النفط إلا أنه لا بد لها من إحداث تحول طاووي يضمن وقيتها بشكل أكبر من ارتفاع أسعار النفط.

3. GUESMIA El Hadi. (2017-06-01). Renforcement Des Potentiels De L'économie Algérienne à Travers La Diversification Industrielle : Quelles Perspectives ? Economics Researcher's Journal, Volume 4, Numéro 1, Pages 184-198.

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تحديد إمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر والخروج من التبعية النفطية، مركزة على التنويع الصناعي خارج النفط، باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الباحثة إلى أنه من الضروري إعطاء الأولوية للقطاعات الصناعية التي شهدت تطوراً في الآونة الأخيرة والتي من شأنها أن تصنع فرقاً: الصناعة الالكترونية،

مقدمة عامة

البتروكيماوية، السيارات، الصناعات الزراعية، تكنولوجيا النانو والصناعات الخضراء. والتي من شأنها زيادة تنافسية الاقتصاد الجزائري وكذا ضمان تنويع مصادر التمويل من خلال تنويع النظام الإنتاجي/ الصناعي باستثناء المواد الهيدروكربونية.

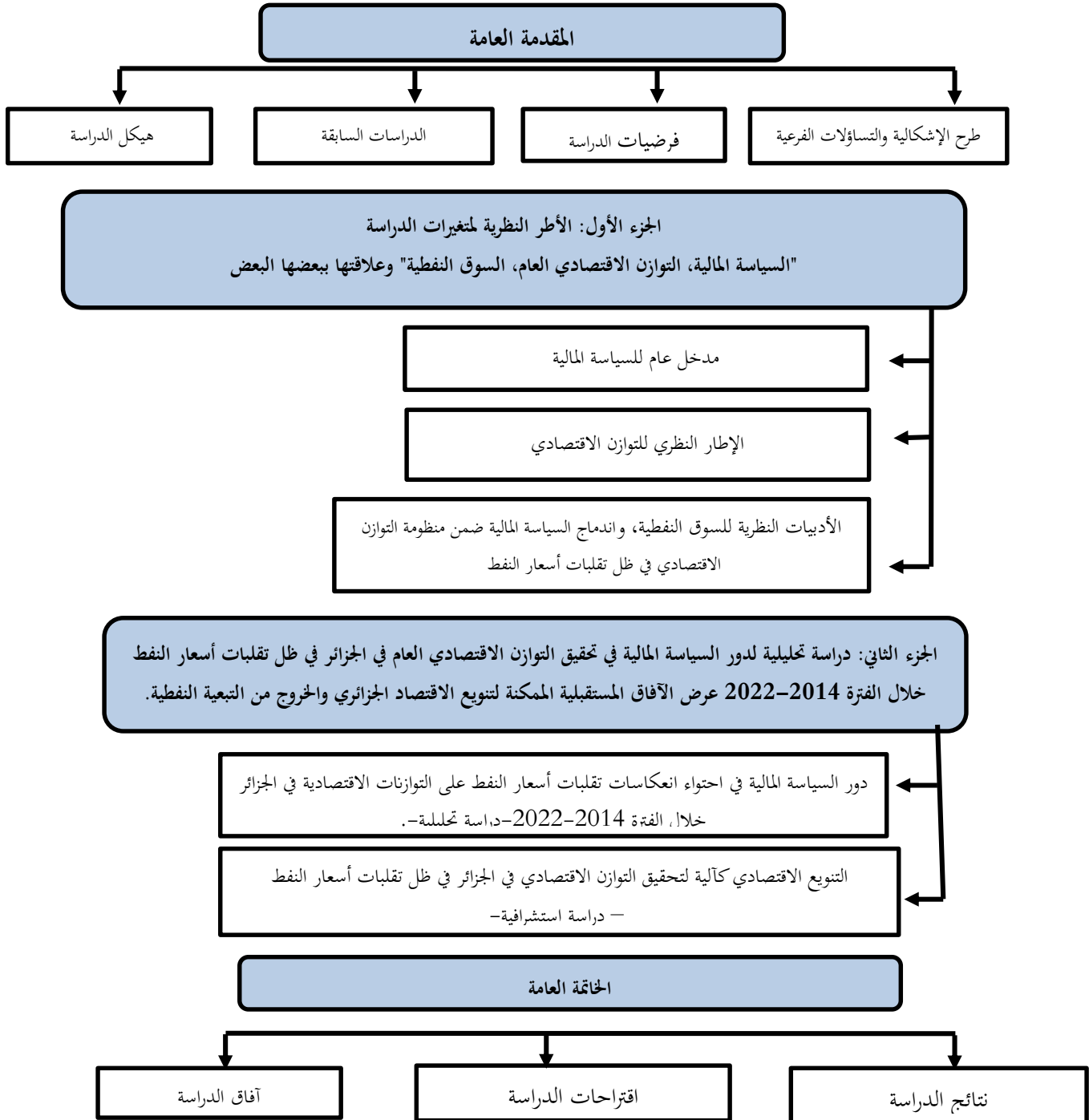
➤ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

شكلت الدراسات السابقة التي تم إيرادها أرضية واسعة وملائمة لموضوع الدراسة، تم من خلالها الاطلاع بشكل كاف عليه ومن حصر متغيرات الدراسة بما يخدم الموضوع، مما مكننا من تقديم تحليل واضح حول دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر في ظل ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات، و قد تم التوصل إلى أن دراستنا الحالية تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي بحثت في الموضوع، و تتميز عنها من حيث دراسة تأثيرات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثمة على الأوضاع التوازنية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022، وكيفية استخدام أدوات السياسة المالية لمعالجة مختلف الاختلالات الناتجة عن ذلك، ثم محاولة تقديم دراسة استشرافية ورؤية للآفاق المستقبلية لمختلف القطاعات التي من شأنها تنويع القاعدة الاقتصادية وتصحيح هيكل الاقتصاد بما يضمن فك الارتباط الكبير بقطاع النفط.

➤ المحتوى العام للدراسة: تتضمن هذه الدراسة المقدمة العامة يتبعها خمسة فصول حيث خصص ثلاثة فصول لعرض

الأدبيات النظرية للدراسة وفصلين للجزء التطبيقي ثم الخاتمة العامة، والتي يمكن عرضها في الشكل رقم (01) أدناه:

الشكل رقم (01): المحتوى العام للدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الدراسة قسمت لجزئين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، إلى جانب المقدمة العامة والخاتمة

العامة، كما يلي:

مقدمة عامة

خصصت **المقدمة العامة** لتوضيح الأفكار الرئيسية للدراسة بشكل متسلسل، حيث شملت: عرض الإشكالية الرئيسية للدراسة والفرضيات الخاصة بالتساؤلات الفرعية التابعة لهذه الإشكالية، أهمية الدراسة وأهدافها، منهج الدراسة وحدودها الزمانية والمكانية، عرض للدراسات السابقة مع توضيح مواطن الاختلاف والتشابه مع هذه الدراسة وفي الأخير عرض للمحتوى العام للدراسة.

خصص **الجزء الأول** لعرض الأدبيات النظرية لمختلف متغيرات الدراسة ومختلف العلاقات التي تجمع بينها، حيث تضمن هذا الجزء ثلاثة فصول خصص كل الفصل منها لمتغير كميالي: مدخل عام للسياسة المالية، الإطار النظري للتوازن الاقتصادي، الأدبيات النظرية للسوق النفطية واندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

خصص **الجزء الثاني** للجانب التطبيقي للدراسة حيث عالج دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022 مع عرض الآفاق المستقبلية الممكنة لتنويع الاقتصاد الجزائري و الخروج من التبعية النفطية، وذلك من خلال التطرق للعناصر التالية: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، التوازن الاقتصادي العام في ظل تقلبات أسعار النفط وأهم الإجراءات المتخذة لاحتواء آثار هذه التقلبات على الاقتصاد الجزائري ، البدائل الاستراتيجية المتاحة لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد النفطي للتنويع الاقتصادي وفي الأخير عرض للنموذج الاقتصادي الجديد كخيار استراتيجي لمواجهة تحديات النفط —دراسة استشرافية—.

وختمت الدراسة **بالخاتمة العامة** والتي شملت حوصلة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الدراسة، بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات والآفاق المرتبطة بها.

❖ الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

تمهيد:

تشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين هذه السياسات كونها تؤثر على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن السياسة المالية شهدت تطورات جوهرية على مر الفكر الاقتصادي مرافقة بذلك تطورات المالية العامة، لنتقل من مرحلة الحيادية في الفكر الكلاسيكي إلى المرحلة التدخلية في الفكر الكينزي، متخذة مفهوماً وظيفياً أوسع من خلال إعطاء دور أوسع للدولة في تكييف الإيرادات والنفقات العامة.

وبالتالي فإن قدرة السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي تعتمد بشكل كبير على الصياغة الجيدة لهذه السياسة وقدرة الدولة على التحكم في أدواتها وتكييفها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة. ولتوضيح جميع هذه الجوانب سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى العناصر التالية:

➤ ماهية السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي.

➤ أدوات السياسة المالية.

➤ التكامل الوظيفي بين السياسة المالية والنقدية.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تسيير الاقتصاد، ويرجع ذلك إلى تعدد أدوات هذه السياسة وقدرتها في التأثير على النشاط الاقتصادي، هذه القدرة على التأثير كما أشرنا سابقا تعتمد بشكل كبير على الصياغة الجيدة لهذه السياسة وقدرة الدولة على التحكم فيها، خاصة بعد التطور الكبير الذي شهدته بتطور الفكر الاقتصادي وقرار كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مما أعطى لها دورا بارزا في الاقتصاد خاصة إذا ما تم استخدامها بشكل متكامل مع باقي السياسات الأخرى.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.

على الرغم من تعدد التعاريف المقدمة للسياسة المالية إلا أنه عند النظر لهذه التعريفات نرى أن جميعها متقاربة إلى حد كبير، وكلها تدور حول الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير على الاقتصاد من خلال مختلف أدوات السياسة المالية. ويمكن التطرق فيما يلي إلى بعض التعريفات المقدمة لها:

إن مصطلح السياسة المالية يعود إلى الكلمة الفرنسية *fisc* والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة. إلا أن هذه الفكرة تغيرت مع تغير النظر إلى المالية العامة المحايدة¹ وظهور المالية العامة الوظيفية²، فأصبحت السياسة المالية تعبر عن مجموعة البرامج والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال أدواتها المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة. (حدادي، 2017، الصفحات 23-24)

إن تعريف السياسة المالية بهذا الشكل يشمل انتقالها من التعريف القديم القائم على المالية العامة في الفكر الكلاسيكي الذي حيدها تحيدا كاملا على اعتبار أنها ليس لها أي تأثير لتقلبات الدورة الاقتصادية أو تأثير فعال على النشاط الاقتصادي، إلى التعريف الحديث القائم على المالية العامة في الفكر الكينزي الذي أعطى لها دورا هاما نظرا لمرونتها الكبيرة للاستجابة لتقلبات الدورة الاقتصادية باستخدام مختلف أدواتها.

كما تشير السياسات المالية أيضا إلى السياسات المتعلقة بالتنظيم والإشراف والرقابة على الأنظمة المالية وأنظمة الدفع، بما في ذلك الأسواق والمؤسسات، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وكفاءة السوق وحماية أصول العملاء والمستهلكين. (oecd glossary of statistical terms, 2002)

وتعرف أيضا على أنها جملة من التدابير التي تتخذها السلطات الحكومية لضبط الإنفاق العام أو الضرائب لتحقيق أهدافها الاقتصادية، لاسيما معالجة ظاهري البطالة والتضخم، حيث يكون لزيادة حجم الإنفاق التأثير ذاته لتخفيض الضرائب وخفض حجم الإنفاق العام نفس تأثير زيادة الضرائب. (أريال، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر -، 2010 -)

¹ المالية العامة المحايدة: هي المالية العامة القائمة على أساس النظام الاقتصادي الحر، فيترك بذلك للأفراد الحرية في ممارسة نشاطاتهم بما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية، مما يجعل دور الدولة يقتصر على أن تكفل حرية النشاط بحيث لا تتعارض المصالح الخاصة مع المصلحة العامة (ضمان الاتساق بين المصلحة العامة والخاصة)، إلى جانب قيامها بوظائفها التقليدية (مثل الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والقضاء لذلك سميت الدولة الحارسة).

² المالية العامة الوظيفية: أو ما يطلق عليها بالمالية العامة وهي المالية التي ظهرت في ظل الفكر الكينزي والتي تستند إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على الأسعار، الإنتاج، التشغيل والدخل، وكذا استخدام أدوات السياسة المالية للتأثير على مختلف الحالات التي تمر بها الدورة الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

(2011، صفحة 19). باختصار فإن السياسة المالية هي استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد. (El-Ganainy, 2009, p. 52)

أشار التعريفين السابقين إلى مختلف الآليات والإجراءات التي تتخذها السلطات في إطار تنفيذ السياسة المالية والتي يتم من خلالها التغيير في سلوك الإنفاق العام، معدلات الضرائب أو استخدامهما معاً للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يضمن علاج مختلف الأوضاع الاختلالية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

من خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن السياسة المالية هي سلسلة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة والتي يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تكون هذه الإجراءات مرتبطة بحجم الإنفاق العام من جهة، وبهيكل الإيرادات العامة من جهة أخرى، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية. بتعبير آخر أنها تستخدم النفقات العامة والإيرادات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يضمن تحقيق الآثار المرغوب فيها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية والعوامل المحددة لفعاليتها.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك باستخدام مختلف أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة من قبل الحكومة، إلا أن تحقق هذه الأهداف يرتبط بدرجة فعالية السياسة المالية والتي بدورها يتحكم فيها جملة من العناصر، وفيما يلي سنتطرق لأهم هذه الأهداف والعوامل المتحركة في فعالية السياسة المالية.

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية.

تسعى الدولة من خلال استخدامها للسياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

أولاً: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية.

ونقصد بهذا الهدف توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأفضل والمثلّى لها، وبأكفئ صورة ممكنة. أي أنه تخصص الموارد لاستخدامات مختلفة طبقاً لأولويات معينة لتعظيم المنافع العامة أو تقليل الضرر الممكن. (الموسوي، 2020، صفحة 46). حيث تلجأ الدولة إلى عملية تخصيص الموارد عن طريق الضرائب أو النفقات العامة أي صياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة في حالة عجز جهاز السوق في تحقيق كفاءة اقتصادية مثلى في تخصيص الموارد الاقتصادية، سواءً بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين: (حراق، 2012، صفحة 10)

1. بالنسبة للمنتجين: كتقديم حوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة مثل: الإعفاء الضريبي، تقديم إعانات استثمارية، الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أنواع الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

2. بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين حيث تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع سواء بكلفة إنتاجها أو قل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة الاستغلال).

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

ثانياً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومواجهة التقلبات الاقتصادية، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى معين من الدخل القومي الحقيقي فإنها تستخدم في هذه الحالة أدوات السياسة المالية للوصول إلى المستوى المنشود، وفي حالة الوصول إليه فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد (مناصرية، 2015-2016، صفحة 26)، حيث أنه تظهر الحاجة لتدخل الدولة لمعالجة الحالات السلبية عن طريق سياساتها المالية كما يلي: (الفتلاوي، 2020، صفحة 51)

1. في حال وجود فجوة انكماشية بسبب تدني مستويات الطلب الكلي عن العرض الكلي: في هذه الحالة تستخدم الدولة السياسة المالية التوسعية لتغطية النقص في الطلب الكلي ورفع مستوى الاستخدام وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار سعياً لتحقيق التوازن.

2. في حال وجود فجوة تضخمية بسبب قصور العرض الكلي على تغطية الطلب الكلي: فإن هذا يتطلب سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض الإنفاق العام، أو زيادة الضرائب لامتناع فائض الطلب الكلي.

وبالتالي فإن السياسة المالية قد تكون معاكسة للدورات الاقتصادية أو مسايرة لها: (united natione economic commission for africa, 2019, pp. 28-29)

➤ السياسة المالية المسايرة للدورة الاقتصادية: يتم زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب أثناء فترات الازدهار وتقليل الإنفاق وزيادة الضرائب خلال فترات الركود.

➤ السياسة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية: وهي على عكس السياسة المعاكسة تتخذ شكلاً معاكساً للتقلبات الدورية فتلجئ إلى خفض الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب خلال فترات الازدهار وزيادة الإنفاق وخفض الضرائب أثناء فترات الركود.

ثالثاً: تحقيق التنمية الاقتصادية.

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيقها وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تعبئة هذه الموارد، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في أحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تبناها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها. (بوروشة، 2018-2019، الصفحات 28-29)

إن دور السياسة المالية في التنمية يتجلى بشكل متعاضد من خلال حصيلة الإيرادات في الميزانية العامة، والتي تمثل فيها الضرائب بمختلف أنواعها أحد أهم مصادرها، وهذه الأخيرة تتوقف بدورها على عدة عوامل في مقدمتها هيكل الإنتاج، التجارة، حجم الدخل القومي وتوزعه. ويصبح فرض الضرائب أكثر سهولة كلما توسعت المشروعات لأن ذلك سيجبرها على مسك الحسابات بشكل منظم يسهل عملية إحصاء الموارد المتاحة ومراقبتها، وما تجدر الإشارة إليه هنا أن المقدرة الضريبية تزداد كلما

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

زاد الوعي الضريبي وزاد إحساس الأفراد بمسؤوليتهم الوطنية وهنا يلعب جهاز الاعلام والإشهار الذي تقوم به المصالح المالية دورا محوريا. (رضوان، 2008، صفحة 94)

رابعاً: دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل.

في الوقت الحاضر، أصبحت السياسة المالية ضرورية للوصول إلى المستويات المحتملة للإنتاج والتوظيف. ويعتبر هذا الرأي خروجاً جوهرياً عن شبه إجماع الاقتصاديين على أن السياسة النقدية وحدها يمكن تركها لتنفيذ مهمة سياسة الاستقرار، وهو الاعتقاد الذي ساد قبل الأزمة المالية لعام 2008. إلا أن أزمة 2008 أدت إلى حدوث ركود كبير حيث خفض الاحتياطي الفيدرالي معدل الأموال الفدرالية إلى أقل من 20 نقطة أساس، مستخدماً كل ذخيرة السياسة النقدية، ومنذ ذلك الحين سعى البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى تعزيز الطلب الكلي من خلال السياسات غير التقليدية للتوجهات المستقبلية والتسيير الكمي لتحريك الإنتاج والتوظيف. (Summers, 2017, pp. 85-86)

يعتبر التوظيف الكامل أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، والمقصود به توظيف جميع عوامل الإنتاج، وعموماً فإن هناك فرضيتين أساسيتين لتتمكن الأنظمة الحكومية من الحفاظ على المستوى الكلي للإنتاج والتوظيف وهما: (جمعي، 2017، صفحة 53)

➤ **الفرضية الأولى:** افتراض قدرة الأنشطة المالية الحكومية على تشجيع الوحدات الاقتصادية لتغيير إنفاقها النقدي الإجمالي على السلع والخدمات.

➤ **الفرضية الثانية:** افتراض أن التأثير على الإنفاق النقدي الكلي يمكنه أن يحافظ على الإنتاج والتوظيف من التبدل والمحافظة على الأسعار.

خامساً: إعادة توزيع الدخل.

يقصد بإعادة توزيع الدخل القومي إدخال التعديلات على التوازن الأولي للدخل القومي من خلال اقتطاع جزء من دخول الأفراد وتحويله إلى الدولة حيث تتجلى آثار الضرائب المباشرة في عملية إعادة التوزيع من خلال تخفيض الدخل النقدية، بينما آثار الضرائب غير المباشرة تظهر من خلال رفع أسعار المنتجات (كنعان، 2011، صفحة 229). كما قد تلجأ الدولة أحياناً إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية الغير الضرورية، بالمقابل تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية، أو دعم الأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية (حراق، 2016، صفحة 35)

وبالتالي فإن إعادة توزيع الدخل يتطلب تصميم السياسة الإنفاقية والضريبية بعناية لتحقيق التوازن بين أهداف التوزيع والكفاءة خلال ضبط الأهداف المالية وتحقيق المزيج المناسب من أدوات السياسة المالية، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على القدرات الإدارية من جهة، وتفضيلات المجتمع لإعادة التوزيع والدور المتوقع للدولة وكذا الإعتبارات الاقتصادية والخيارات السياسية لإعادة التوزيع من جهة أخرى. (International Monetary Fund, 2014, p. 2)

الفرع الثاني: العوامل المحددة لفعالية السياسة المالية.

هناك عاملين أساسيين يمكن من خلالهما تحديد فعالية السياسة المالية، وهما:

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

أولاً: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها.

يقع على عاتق المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل حسب تخصصها، ووفق ما يحدد لها في الميزانية العامة وهنا يجب على واضعي ومسؤولي السياسة المالية مراعاة كفاءة المستويات الإدارية في اختيار السياسات الملائمة، وفي هذا الإطار تلعب هذه المؤسسات دور جدهام في تحويل مفردات الميزانية إلى الأهداف المحددة من خلال توجيه النفقات بدقة في المجال المخصص لها، مما يعكس كفاءة وحسن إدارة تلك المؤسسات. (بن لشهب، 2019-2020، صفحة 17)

ثانياً: تأثير درجة التقدم الاقتصادي.

تتأثر السياسة المالية بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي الدول ذات البنية الاقتصادية المتقدمة ذات الدخل الوطني المرتفع يكون بإمكانها إنفاق مبالغ ضخمة، بالمقابل فإنه في الدول المتخلفة ذات الدخل الوطني المنخفض تكون نفقاتها متدنية. بالإضافة إلى ذلك يؤثر التقدم الاقتصادي على نسبة الاقتطاع الضريبي إذ تزداد في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية التي تتصف بجمود أنظمتها الضريبية، سيادة الضرائب غير المباشرة، انخفاض كفاءة جهازها الإداري الضريبي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي. (قسيموري، 2020-2021، صفحة 29)

المطلب الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

شهدت السياسة المالية العديد من التطورات تختلف باختلاف المذاهب والمدارس الاقتصادية، إذ نجد أنها كانت محايدة في ظل الفكر الكلاسيكي كونه يعتمد على فكرة الآلية الذاتية لإعادة التوازن، ولكن سرعان ما أصبحت متدخلة مع ظهور الفكر الكينزي بسبب الأحداث التي شهدتها الاقتصاد العالمي في تلك الفترة والتي أجبرتها عن التخلي عن فكرة الحيادية. وفيما يلي سنعرض لمحة بسيطة عن أهم أفكار المدارس الاقتصادية حول السياسة المالية.

الفرع الأول: السياسة المالية لدى الفكر الكلاسيكي.

لقد كانت النظرية المالية الكلاسيكية تقوم على قانون ساي الذي نص على أن كل عرض يخلق الطلب المقابل له، أي كل إنتاج يخلق لنفسه وب نفسه منفذا ضروريا وكافيا، أي أن كل إنتاج جديد يتطلب المزيد من الموارد والعمالة وهو ما يخلق دخلا جديدا يتم ضخه في الأسواق مما يجعل السلع المنتجة الجديدة لها من يطلبها. وبالتالي فإنه يهدف إلى إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي ويحصر دورها فيما يلي: (ساحل، 2020، الصفحات 10-11)

➤ حماية المجتمع من العدوان الخارجي.

➤ تحقيق الاستقرار الداخلي عن طريق القيام بخدمات الأمن الداخلي.

➤ القيام بالأشغال العامة (المشروعات المرتبطة بالخدمات الأساسية للإنتاج).

أي أن هذه النظرية المالية هي نتيجة منطقية تعكس الاقتصاد التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق " العرض يخلق الطلب المساوي له"، وجوهر هذا القانون هو الاعتقاد أن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن دائما مستوى من الدخل الوطني يتم عنده استغلال كل الطاقة الإنتاجية، أي أن النظم الرأسمالية نتيجة تلقائية للتوازن

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

المستقر عند مستوى التشغيل الكامل. وبالتالي فإن قانون ساي يؤكد وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق فأي زيادة في الإنتاج (العرض) تخلق زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تؤدي تلقائيا لزيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء الإنتاج الجديد. (مسعود، 2005-2006، الصفحات 53-54)

ويرى أنصار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أمثال "دافيد ريكاردو، جون ستوريت ميل، ألفرد مارشال" حول السياسة المالية بأنها عبارة عن ميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل، ويرون أنه لا بد أن يكون للدولة دورا حياديا فيتلخص دورها في دور الدولة الحارسة و يترك كل فرد حر في مباشرة أنشطته الاقتصادية وتحقيق مصلحته وفق مقولة آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر"، فتستغل مختلف موارد المجتمع بشكل كفى وتوظف توظيفا كاملا وبصفة مستمرة في حال عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (غزال، 2021).

ولكي يضمن الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) فلا بد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية والتي توفر الموارد اللازمة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية تعتبر سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة فلا يمكن للضرائب مثلا أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية، ويرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، أما في حالة وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب، ولذا لم يكن للسياسة المالية أي أثر على النشاط الاقتصادي. (حدادي، 2016-2017، صفحة 79)

وهو ما نتج عنه اقتصار النفقات العامة على ضمان سير المرافق العامة بشكل عام، واقتصار دور الميزانية على ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فلا يحدث بذلك عجز في الميزانية ولا تكون هناك حاجة للجوء إلى الاقتراض سوى في الحالات الاستثنائية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الوسائل الكفيلة بتسديد الديون في وقت قصير. كون أنه في العديد من الحالات يرجع هذا العجز للنفقات الاستهلاكية التي يكون لها تأثير سلبي على الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي لحدوث تضخم. بالمقابل فان فائض الميزانية بالنسبة لهم يعكس تحصيل الدولة للموارد أكثر مما هي بحاجة اليه (ارياالله، 2010-2011، صفحة 10).

الفرع الثاني: السياسة المالية لدى الفكر الكينزي.

تزامن ظهور الفكر الكينزي مع أزمة الكساد الكبير 1929، التي أظهرت فشل النظرية الكلاسيكية وعدم قدرتها على حل الأزمة مما دفعت الكثير من الاقتصاديين إلى البحث عن حل وتفسير لها. وقد استطاع جون مينارد كينز وضع العلاج المناسب لهذه الأزمة، وقال في هذا الصدد "أن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الأجل بدل انتظار قوى السوق أن تفعل ذلك على المدى الطويل لأننا جميعنا موتى خلال هذا المدى" (الموسوي، 2020، الصفحات 53-54).

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

محدثا بذلك انقلابا في الأفكار التي سادت آنذاك، ومؤكدا على الدور الكبير للطلب الكلي وضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد (لم يدم تحييد دور الدولة بشكل مستمر).

ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة تعبر عن قطاعا حيويا له أهميته الكبرى وآثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد الوطني فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي انطلاقا من التحكم في مستويات الإنفاق ونوعه وكذا إيراداتها العامة وتكييفها بما يضمن التأثير على مستوى الدخل الوطني والعمالة، مشيرا إلى أن العبرة الحقيقية في توازن ميزانية الدخل الوطني وليس ميزانية الدولة، مخرجا بذلك السياسة المالية عن عزلتها التقليدية عن مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وملغيا لمبدأ حيادية السياسة المالية وضرورة الحفاظ على توازن ميزانية الدولة. (حدادي، 2016-2017، الصفحات 81-82)

ولقد كان العلاج الكينزي للأزمات يتجلى بضرورة العمل على تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال. من خلال التدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي بمختلف أدواتها للتأثير في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي، فتعتمد إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات في حالة الركود مما يرفع من مستوى الدخل المتاح فيرتفع بذلك الطلب الكلي، مما يدفع المنتجين ويحفزهم على الرفع من مستويات الإنتاج ويرتفع معها مستوى العمالة والتشغيل، ومن جانب آخر يمكن للحكومة تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الإنفاق خاصة التمويل بالعجز، وفي المقابل نجد أنه في الحالات التضخمية تلجأ الحكومة إلى إجراءات معاكسة تماما للحالة الأولى بالرفع من معدلات الضرائب وتخفيض مستوى الإنفاق الحكومي، مما يضمن امتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول للتقليل من حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار. (حيدر، 2019)

ويمكن تلخيص انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يلي: (لشهب، 2019-2020، صفحة 33)

➤ إحلال التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي كهدف رئيسي للسياسة المالية.

➤ التخلي عن مبدأ حيادية الدولة والإقرار بضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي.

➤ إدراج الأدوات المالية بصفة أساسية ضمن الأدوات الاقتصادية.

وبالتالي فإن السياسة المالية في ظل الفكر الكينزي لم تعد تسعى لتحقيق التوازن ما بين الإيرادات والنفقات فحسب، وإنما التأثير على النشاط الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية.

الفرع الثالث: السياسة المالية في التحليل النقدي.

يرى ميلتون فريدمان ضرورة حصر دور الدولة في أضيق الحدود، فتدخلها في النشاط الاقتصادي يعتبر من بين أهم العوائق التي تواجه النظام الرأسمالي وتحول دون تطبيق قوانين السوق، فبالنسبة إليه لو توفرت الحرية في ظل هذا النظام واقتصرت

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

مهمة الحكومة على حمايتها فحسب عندها يمكن للنظام الاقتصادي أن يسير بسهولة ويسر، بذلك عاد إلى المبدأ الذي دعا إليه سميث في المدرسة الكلاسيكية "اليد الخفية" وقدرتها على تحقيق التوازن العام دون الحاجة إلى تدخل الدولة. (جعفر، 2020-2021، صفحة 1)

وانطلاقاً من اعتقاد النقديين أن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر لا يستدعي ضرورة تدخل الدولة، لا يكون للسياسة المالية تأثير على النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار خاصة في الأجل القصير، وهو ما أشارت له المدرسة الكلاسيكية من قبل بإقرار بقدرة اليد الخفية على إعادة التوازن الاقتصادي في ظل الحرية الاقتصادية (الرجوع لأفكار الفكر الكلاسيكي)، ووفقاً للنقديين فإن السياسة المالية تعقد الوضعية الاقتصادية على عكس السياسة النقدية التي تكون جد فعالة، انطلاقاً من اعتقادهم بأن تطبيق سياسة مالية بحثة من شأنه أن يؤدي إلى أثر المزامنة هذا الأثر يقلل من فعالية السياسة المالية التوسعية فلا تؤدي سوى لآثار توزيعية بين القطاع العام والخاص كون أن التوسع في النفقات الحكومية غالباً يصحبه انخفاض في النفقات الخاصة بنفس المقدار. (مناصرية، 2015-2016، الصفحات 11-12)

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن التأثير الحقيقي لهذه الأخير يتأتى من خلال قدرة الدولة في التحكم في مختلف أدواتها والمتمثلة في كل من: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة. بحيث تنطوي كل أداة على مفاهيم خاصة بها، وفيما يلي شرح مفصل لكل أداة على حدى.

المطلب الأول: النفقات العامة.

تعتبر النفقات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في إطار استخدامها للسياسة المالية، والتي زادت أهميتها مع تطور دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير والتي كانت منطلقاً لتوسع الدول في إنفاقها. ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتحديد كل من مفهوم النفقة العامة، أنواعها، عناصرها وظاهرة تزايد الإنفاق العام.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة وعناصرها

شهد مفهوم النفقة العامة تطوراً ملحوظاً تماشياً مع التطور الذي شهدته الحاجات العامة للأفراد وكذا دور الدولة وحاجاتها العامة، والذي يمكننا من خلاله تحديد العناصر الرئيسية المكونة للنفقة العامة.

أولاً: تعريف النفقة العامة.

تتعدد مفاهيم النفقة العامة، وإن كانت جميعها تؤدي إلى معنى واحد:

ينصرف تعريف النفقة العامة إلى أنها: مبالغ نقدية يدفعها شخص عام (يتمثل في الدولة أو أحد هيئاتها) لإشباع حاجة عامة. (علام، 2012، صفحة 41)

وفي تعريف آخر هي " مبلغ من المال يخرج من الخزانة العامة للدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة". (خصاونة، 2014، صفحة 51)

كما تعرف أيضاً بأنها "مبلغ من المال يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة". (سلي، 2022، صفحة 701)

نلاحظ أن كل التعريفات وضحت الطبيعة القانونية للنفقة في كونها تصدرها عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وأن الغرض منها إشباع الحاجة العامة.

وبالتالي استناداً إلى التعاريف السابقة يمكن القول أن النفقة العامة ماهي إلا مبلغ من المال يقوم بإنفاقه شخص عام سواء الدولة أو إحدى هيئاتها بغرض تحقيق منفعة عامة. وبالتالي فهي تشمل جميع مدفوعات الحكومة الغير واجبة السداد، سواء لغرض تسييري (نفقات التسيير) أو استثماري (نفقات التجهيز)، بمقابل وبدون مقابل.

ثانياً: العناصر الأساسية للنفقة العامة.

للنفقة العامة ثلاثة عناصر أو أركان أساسية تعبر عن خصائصها، والتي في مجملها تحدد لنا تعريف النفقة العامة، وهي:

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

1. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** إن الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد الوضعي، فرض ضرورة استثناء الأصل العيني للنفقة العامة وجعلها نقدية في مختلف الأنشطة، أي لابد من أن تكون قابلة للتقويم النقدي لكي تصنف ضمن النفقة العامة. (خصاونة، 2014، صفحة 50)

2. **صدورها عن شخص عام:** أي أن تصدر النفقة عن الدولة أو إحدى هيئاتها، وفي هذا الإطار هناك معيارين للتمييز بين النفقة العامة والخاصة: (عبدلأوي، 2017، الصفحات 99-100)

1.2. **المعيار القانوني:** يركز على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق العام وطبيعتها القانونية فالنفقة العامة يقوم بها أشخاص القانون العام أو الأشخاص ذو الصفة المعنوية العامة (الهيئات القومية المحلية والمؤسسات العامة)، أما النفقة الخاصة هي التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص الذين يهدفون لتحقيق مصلحة فردية خاصة.

2.2. **المعيار الوظيفي:** وفق هذا المعيار تعتبر النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية. أما النفقات التي تقوم بها الدولة دون استخدام سلطتها السيادية، والتي يقوم بها الأفراد والقطاع الخاص فإنها تعتبر خاصة.

3. **تحقيق المنفعة العامة:** الهدف الذي تنشأ إليه النفقة العامة هو إشباع وتلبية الحاجات العامة أي أنها لا تصرف لمصلحة خاصة، وذلك تحقيقاً للعدالة والمساواة على اعتبار أن مصدر هذه النفقة هو الضرائب المفروضة على الأفراد وبالتالي فلا بد أن تعود عليهم بالنفع، فلا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو أفراد معينين. (منصور، 2015-2016، صفحة 66)

الفرع الثاني: أنواع النفقات العامة.

مع ازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، تعددت وتنوعت النفقات العامة إلا أنه بالرغم من هذا التعدد والتنوع فإن هذه التقسيمات تستند في مجملها إلى معيارين رئيسيين هما التقسيم العلمي والوضعي:

أولاً: التقسيم النظري (العلمي) للنفقة العامة.

يستند هذا التقسيم إلى أربعة معايير أساسية تتمثل في:

1. **معيار الانتظام (الدورية والتكرار):** أساس هذا التقسيم هو سنوية الموازنة العامة: (العبيدي، 2011، صفحة 61)
 - **النفقات العامة الاعتيادية (الدورية):** تضم النفقات التي تنفق سنوياً مثل: رواتب الموظفين، وهي تتكرر كل سنة.
 - **النفقات غير الاعتيادية (الاستثنائية):** تشمل النفقات التي لا تتكرر كل سنة، أي التي لا تكون بشكل منتظم ودوري مثل نفقات الحرب، أو تعويضات المنكوبين بالكوارث الطبيعية.
2. **معيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها:** وفقاً لهذا المعيار تنقسم إلى نفقات الحقيقية والتحويلية: (القاضي، 2014، الصفحات 67-68)
 - **الحقيقية (غير ناقلة):** وهي التي يترتب عليها حصول الدولة على مقابل سواء سلع أو خدمات، كالأجور والرواتب. فتؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر.
 - **التحويلية (ناقلة):** هي التي تنفقها الدولة دون انتظار مقابل لتحسين أحوال المعيشة مثل إعانات الفقر والشيخوخة. فهي لا تؤدي لزيادة الإنتاج القومي بشكل مباشر، ولكن تؤدي لإعادة توزيع الدخل القومي. وتنقسم إلى ثلاث

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

اقسام رئيسية: التحويلية الاجتماعية (تهدف لتحسين مستوى معيشة الأفراد كإعانات البطالة والتأمينات)، التحويلية الاقتصادية (تهدف لتحقيق التوازن الاقتصادي مثل إعانات الحكومة لبعض المنشآت لتمكين من الإنتاج)، التحويلية المالية (كالفوائد على القروض العامة).

3. معيار الغرض من النفقة العامة: أي تبعا لآثارها العائدة على المجتمع، وتنقسم إلى: (بوعلام، 2016-2017، صفحة 29)

- النفقات الإدارية: هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين.
- النفقات الاجتماعية: هي تلك النفقات التي تهدف في الأساس لتحقيق أهداف اجتماعية كالتمنية والتكافل الاجتماعي.
- النفقات الاقتصادية: وهي تلك النفقات الموجهة لتحقيق أهداف اقتصادية كالنفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، دفع الاستثمار وتأمين البنى التحتية كالطرق والري.

ثانيا: التقسيم الوظيفي (العملي).

يقوم هذا التقسيم على أساس الممارسات العملية التي تعتمد عليها الدولة في تحديد نفقاتها، يمكن تقسيم النفقات العامة ضمن التقسيم العملي إلى التقسيمات الإدارية، الوظيفية والاقتصادية:

1. التقسيم الإداري: يقصد به تقسيم النفقات على أساس التقسيمات الإدارية للحكومة ووحداتها، أي أن هذا التقسيم يتم حسب الوزارات والمؤسسات والهيئات العام، فيعطي بذلك صورة واضحة عن تخصيصات كل وزارة، ويوفر قاعدة لتطور نفقات كل هيئة. (الجميل، 2021، الصفحات 30-31)

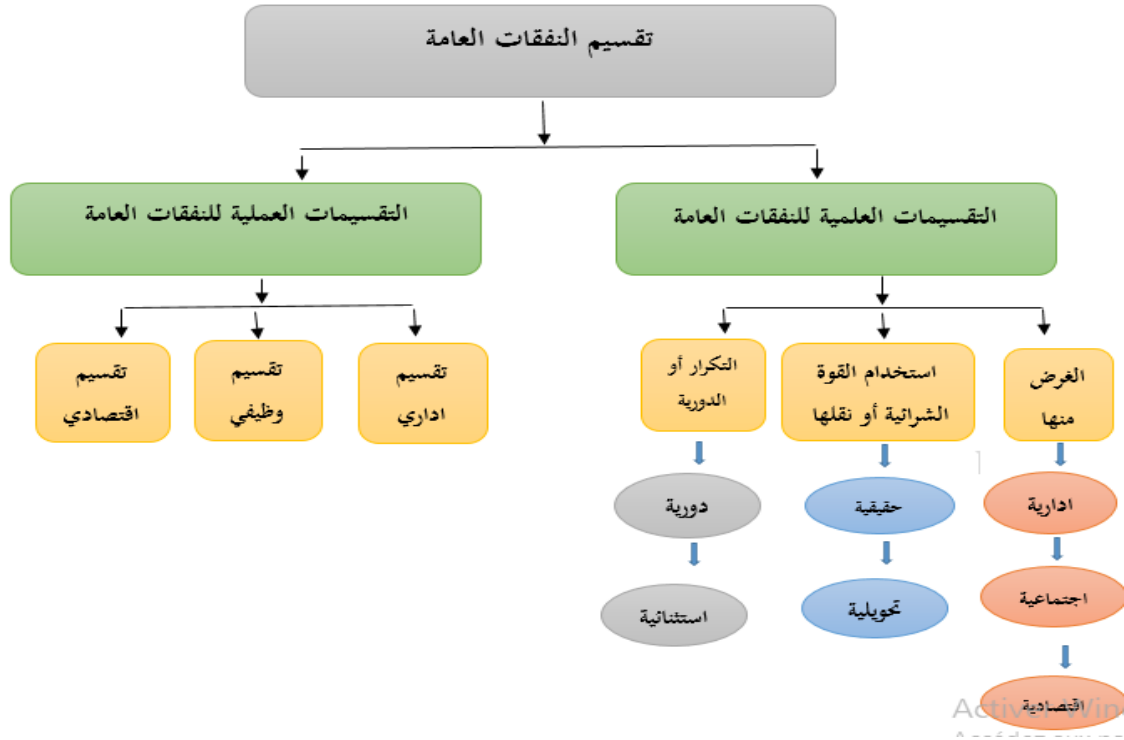
2. التقسيم الوظيفي: يستند إلى الوظيفة أو الهدف الذي يتم من أجله الإنفاق العام، بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم به، وبالتالي فإن كل نفقة مرتبطة بأداء وظيفة معينة من وظائف الدولة، وما تجدر الإشارة إليه أنه توجد وظائف يقوم بها أكثر من قطاع مثل: وظيفة الصحة إذ نجدها في مختلف القطاعات وبالتالي فإن تحديد النفقة العامة على البرامج الصحية يستدعي تمويل النفقات المتوقعة لكل وزارة على البرامج الصحية لمختلف الجهات الإدارية وبالتالي فمجموع هذه النفقات يمثل النفقات الصحية. (دروري ل.، 2018، صفحة 71)

3. التقسيم الاقتصادي: يشمل هذا التقسيم النفقات الخاصة بتوفير السلع والخدمات العامة، وكذلك نفقات الاستثمار العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذلك إعانات الإنتاج والتصدير. (الكايد م.، 2010، صفحة 23)

ويمكن تلخيص جميع هذه التقسيمات في شكل واحد:

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

الشكل رقم (01.01): تقسيمات للنفقة العامة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه.

إن المشاهد في الفترة الأخيرة أن حجم النفقات العامة للدول في تزايد مستمر لدرجة أن بعض العلماء وعلى رأسهم فاجنر اعتبر أن زيادة النفقات العامة قانون عام للتطور الاقتصادي وسماه (قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي) وفيه يرى فاجنر أنه إذا حقق مجتمع ما معدلات من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثمة فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني، وهذا تحت تأثير التصنيع " أي أن النمو الاقتصادي يصاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد في الأنشطة الاقتصادية مما يساهم في زيادة تدخل الدولة". (الظاهر، 2019، صفحة 3)

وتكمن أهم أسباب تزايد الإنفاق العام فيما يلي:

أولاً: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة.

والمقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى تزايد في مبالغ الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة، ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي: (زغدود، 2005، الصفحات 42-44)

1. **خفض سعر النقد:** انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار، مما يترتب عليه الزيادة في النفقات العامة لمواجهة هذا التضخم، وبالتالي فالدولة تدفع عدداً من وحدات النقد أكبر من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات بتعبير آخر ترتفع القيمة الاسمية مقارنة بالقيمة الحقيقية للنقد. وهو ما يسمى بالوهم النقدي.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

2. **اختلاف الطرق المحاسبية المالية:** ويتعلق باختلاف طرق إعداد الميزانية العامة والحسابات العامة كالاختلاف في طرق المحاسبة المالية والاختلاف في طريقة قيد الحسابات، فالانتقال من فكرة الميزانية الصافية التي تقوم على إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات، إلى فكرة الميزانية الإجمالية التي تقوم على ظهور كافة بنود النفقات والإيرادات (قاعدة الشمولية) والأخذ بها أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام.

3. **زيادة المدة موضوع المقارنة عن المدة المقررة:** كأن يحدث تغيير في بداية السنة المالية، كما يحدث أن ترجع الزيادة إلى اختلاف أسلوب الإحصاء.

4. **زيادة عدد السكان:** مما يتطلب الزيادة في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للسكان والحاجات العامة الواجب تلبيتها، والذي في الكثير من الأحيان لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين النصيب المخصص للفرد وإنما للحفاظ على مستوى نصيب الفرد من تلك الخدمات، وكل هذا يجعل الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرة.

ثانياً: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة.

هي تلك الأسباب التي تؤدي لزيادة حجم النفقات العامة وكذلك عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقة العامة إذ ظل عدد السكان والمساحة نفسها، بمعنى أن يصاحب حجم الإنفاق العام الحصول على منافع إضافية ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

1. **الأسباب الإدارية:** فالتوسع في وظائف الدولة ومهامها وما ينتج عنه من اتساع في جهازها الإداري وعدد العاملين فيه، يؤدي للتوسع في الإنفاق العام سواء على شكل رواتب وأجور أو مشتريات حكومية. (كلاخي، 2017، الصفحات 39-41)

2. **الأسباب الاقتصادية:** تؤدي الزيادة في الدخل الوطني إلى زيادة ما تقتطعه الدولة في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، بالإضافة إلى التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية وما تتطلبه من زيادة في النفقات العامة، كما أن التنافس الاقتصادي الدولي يؤدي إلى زيادة النفقات إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير والمنافسة الأجنبية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود من حيث الجودة في وجه المنافسة الأجنبية. (كلاخي، 2017، الصفحات 39-41)

3. **الأسباب الاجتماعية:** تتمثل بشكل رئيسي في تطور وظائف الدولة وازدياد اهتمامها بتحسين المستوى المعيشي للأفراد وميل الأفراد إلى العيش والتمركز في المدن والمراكز الصناعية، وما تتطلبه من زيادة في النفقات لمواكبة ذلك كالتعليم، الصحة... الخ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطور الوعي الاجتماعي وظهور مبادئ اجتماعية عدة كمبدأ التضامن الاجتماعي ومحاربة الفوارق الاجتماعية ومبدأ التوازن الاجتماعي... الخ. كل هذا من شأنه زيادة مسؤولية الدولة الاجتماعية وبالتالي الزيادة في النفقات لتغطية هذه المتطلبات. (شليحي غ، 2019، صفحة 57)

4. **الأسباب السياسية:** يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية: (عطية، 2011، الصفحات 11-12)

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

1.4. الأسباب الداخلية: تعود أساسا إلى تطور الفكر السياسي، وانتشار مبادئ الحرية والديمقراطية، مما تطلب على الدولة النهوض بالخدمات وتوسيعها، والسماح لها بتشكيل أحزاب سياسية، ومحاولة تنمية مثل هذه المفاهيم من خلال رفع مبادئ الشعور بالمسؤولية والمواطنة مما يدفع الأحزاب السياسية بالمنافسة الشريفة على السلطة، والاهتمام بالخدمات بشكل عام لتجنب الانتقادات التي توجه لهم بسببها وضمن أصوات الناخبين.

2.4. الأسباب الخارجية: وتشمل ما يلي: اتساع نطاق العلاقات الدولية وعدد البعثات والملحقات وزيادة أهميتها في العصر الحديث، وكذلك التوسع في ظهور منظمات إقليمية، دولية وعالمية، الاهتمام بدور الإعانات الداخلية والخارجية، باختلاف أغراضها ودوافعها، وما يتطلبه كل هذا من زيادة في الإنفاق. **زيادة الإنفاق العسكري** من أجل الحفاظ على أمن الدولة أو تسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، بما في ذلك مخصصات الأجور، المستلزمات العسكرية، نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد.

5. الأسباب المالية: وتتمثل في: (مطاي، 2020، صفحة 45)

- سهولة الاقتراض في العصر الحديث وما نتج عنه من زيادة في النفقات العامة لدفع أقساط وفوائد القروض.
- وجود فائض في الإيرادات العامة غير المخصص لغرض معين يؤدي لتشجيع الحكومة للتوسع في الإنفاق.

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

يترتب عن النفقات العامة آثار متعددة الجوانب، فإذا تم هذا الإنفاق بطريقة مدروسة مع عدم حدوث ظروف استثنائية فسيأخذ هذا الإنفاق منحى إيجابي لتحقيق الاستقرار والنمو، ولكن إذا ما تم بطريقة غير مدروسة فإن هذا سيؤدي إلى آثار سلبية. وفي نفس الوقت تعتمد عليه الدولة كأداة للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية. وفيما يلي نذكر أهم آثار الإنفاق العام:

أولاً: آثار النفقات العامة على مستوى التشغيل.

يختلف تأثير الدولة على مستوى التشغيل من خلال النفقات العامة على حسب المدى الزمني: ففي المدى الطويل تعتمد الدولة إلى تنفيذ برامج المشروعات العامة سواء الإنتاجية أو البنى التحتية لتعويض النقص في الاستثمار الخاص وما ينتج عنه من كساد. أما على مستوى المدى الزمني القصير فإن الدولة تعتمد إلى تقديم الإعانات الاجتماعية للمستهلكين لزيادة الطلب على السلع المنتجة (أي أنها توزع القوة الشرائية في شكل إعانات)، إلى غاية إعداد برامجها والانطلاق في تنفيذ مشاريعها العامة. باختصار فإن مستوى التشغيل يتأثر بالدورة الاقتصادية وتقلباتها ما بين حالة الانتعاش والركود، وبذلك تظهر أهمية الإنفاق العام من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع مستوى التشغيل في حالات الكساد، وزيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة وتحريك العجلة الاقتصادية. (عايب، 2010، الصفحات 163-165)

ثانياً: آثار النفقات العامة على الاستهلاك.

تؤثر النفقات العامة بصورة مباشرة على الاستهلاك إما من خلال النفقات المخصصة للسلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لقيام الدولة بنشاطها (نفقات الاستهلاك الحكومي). أو ما توزعه الدولة على الأفراد لإشباع الحاجات الاستهلاكية

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

(الأجور / الإعانات)، مما يؤدي لزيادة الطلب الاستهلاكي في كلتا الحالتين. وما تجدر الإشارة إليه أن هذه النفقات إذا ما أدت إلى زيادة الطلب عن العرض فإنها ستؤدي إلى الرفع في مستوى الأسعار. (سرمد، 2021، صفحة 170)

ثالثاً: آثار النفقات العامة على الأسعار.

لتوضيح أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار نطلق من افتراض أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كون أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي لتوسيع النشاطات الاقتصادية وزيادة انتاجها، إلا أن هذا الافتراض لا يتحقق في الحالات التالية: (فليح، 2008، الصفحات 145-146)

- أن يكون الاقتصاد في حالة التشغيل التام: وبالتالي فإن جميع الموارد معطلة وأي زيادة في النفقات العامة ستؤدي لحصول تضخم في الاقتصاد.
- وجود موارد وطاقات إنتاجية عاطلة ولكن غير مهيأة للاستخدام: وذلك لوجود عوائق كالاختكار مما يؤدي لعدم استخدام هذه الطاقات، والتي تتحقق في حالة الركود وبالتالي فالنفقات تؤدي لارتفاع في الأسعار وحدوث ما يسمى بالركود التضخمي.
- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي: الذي يؤدي لضعف درجة استجابته لزيادة الأسعار، وبالتالي يقود لأثر تضخمي.

رابعاً: آثارها على الإنتاج والاستثمار.

ان زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي لزيادة الطاقة الإنتاجية والاستهلاك بصورة غير مباشرة مما يؤدي لزيادة الإنتاج والاستثمار الخاص وبالتالي حجم العمالة، والذي يعمل على التوسع في الاستهلاك. ونفس الشيء بالنسبة للنفقات الحكومية الأخرى، ويتوقف كل ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي. (عماري، 2019-2020، صفحة 20)

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.

إن الزيادة في النفقات العامة ألزم الدولة البحث عن مصادر وموارد كافية لتغطية هذه النفقات، والتي بدورها تمثل لنا الإيرادات العامة، إلا أن هذه الأخير لم تعد تقتصر فقط على كونها غطاء مالي لنفقات العامة بل تعدت لتصبح وسيلة للتأثير على النشاط الاقتصادي والتأثير عليه بما يضمن تنفيذ البرامج التنموية للاقتصاد. ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم العناصر المرتبطة بالإيراد العام:

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة.

حتى تؤدي الدولة نشاطها فإنه لا بد لها من الحصول على التمويل اللازم لذلك، وهو ما يعرف بالإيرادات العامة والتي يمكن تعريفها كما يلي:

هي تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة، وتنفيذ سياساتها المالية. باعتبارها شخصاً قانونياً. (سميم، 2010، صفحة 27). أي أنها تتضمن المصادر التي يمكن أن تستمد منها الدولة مداخيلها (itanagar, 2000, p. 5)

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

كما تعرف أيضا على أنها دخل حكومي متكرر بطبيعته ومتاح لتغطية النفقات الحكومية، وتشمل: الضرائب، عائدات غير ضريبية، الإيرادات النفطية أو غير النفطية.....الخ. (Alade, 2017, p. 20)

وفي تعريف آخر هي " أداة مالية يقصد بها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي". (سمرد، 2021، صفحة 174)

وبالتالي يمكننا تعريف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل نفقاتها العامة بهدف إشباع الحاجات العامة وأداء وظائفها ومن ثمة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة.

تعدد تقسيمات الإيرادات العامة للدولة، إلا أنها كل منها يندرج إما تحت الإيرادات الاقتصادية أو الإيرادات السيادية أو الإيرادات الائتمانية:

أولاً: الإيرادات الاقتصادية.

وتشمل كل إيراد تحصل عليه الدولة من أملاكها مضافا إليها الثمن العام:

1. إيرادات أملاك الدولة (الدومين): الدومين كل الأموال الناتجة من أملاك الدولة مهما كانت طبيعتها، سواء منقولة

أو غير منقولة، عامة أو خاصة. وتنقسم إلى قسمين الدومين العام والدومين الخاص:

1.1. **الدومين العام:** يعرف الدومين العام على أنه الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة، بحيث توجه للاستخدام العام، وتحقيق المنفعة العامة مثل الطرق العامة، الحدائق العامة، المطارات، ويمنع على الأفراد التصرف في ملكيتها بأي شكل من الأشكال نظرا لخضوعها لأحكام القانون العام. كما يعرف أيضا على أنه ممتلكات الدولة المعدة للاستعمال العام وخدمة المرافق العامة. (عشري، 2006، صفحة 35)

ومنه يمكننا تعريف الدومين العام على أنه الأملاك والأموال ذات الملكية العامة (الدولة وأشخاص القانون العام)، فهي وتوجه لتكون صالحة لتحقيق النفع العام دون قصد تحقيق الربح كهدف مباشر ولا يملك تحويلها إلى أموال خاصة.

2.1. **الدومين الخاص:** ينصرف تعريف الدومين الخاص إلى الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص بصورة عامة، ويمكن التصرف بملكيتها كالبيع ويمكن تملكها بالتقادم طويل الأجل من قبل الأفراد، وتكون معدة للاستغلال الاقتصادي والحصول على إيراد محسوس.

وفي تعريف آخر هو الأموال التي تمتلكها الدولة دون أن تكون مخصصة للنفع العام، وإنما بقصد استغلالها أو الحصول على ما تنتجه من موارد مالية. والجدير بالذكر أن هذا النوع من الأملاك يمكن أن يتحول إلى أموال خاصة عند انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة بحيث يجوز بيعها أو رهنها. (قدو، 2018، صفحة 20)

أي أن الدومين الخاص هو جميع الأموال التي تمتلكها الدولة أو أشخاص القانون العام ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص، تدر إيراداً وتكون القابلة للتحويل إلى أموال خاصة بعد الانتهاء من استخدامها للمنفعة العامة.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

وبالتالي فإن الاختلاف ما بين الدومين العام والخاص يظهر من خلال الأنظمة القانونية التي يخضع اليها كلاهما، حيث أن الدومين الخاص يخضع لأحكام القانون الخاص، أما الدومين العام فيخضع لأحكام القانون العام هذا من جهة، من جهة أخرى من حيث الإيراد وقابلية التملك للدومين الخاص على عكس الدومين العام.

2. الثمن العام: يعرف الثمن العام على أنه مبلغ اختياري يقتزن بالرغبة في الحصول على الخدمة العامة من عدمها، فيدفعه الأفراد مقابل الحصول على منفعة من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة مثل التنقل بالميترو والسكك الحديدية، ولا يدفع في حال عدم الحصول على الخدمة.

كما يعرف على أنه ثمن السلع والخدمات الذي تحصل عليه الدولة عند قيامها بنشاط تجاري أو صناعي، ويسمى بالثمن العام تمييزاً عن الثمن الخاص الذي تحصل عليه المشروعات الخاصة. (حسن، 2017-2018، صفحة 27)

ومنه يمكن تعريف الثمن العام على أنه المقابل الذي تحصل عليه الدولة من الخدمات العامة التي تقدمها، بحيث يتيح الفرصة للجميع للاستفادة منها سواء لأهميتها أو خوفاً من تقديمها بأثمان مرتفعة أو تعرضها للاحتكار إذا ما تركتها الدولة للمؤسسات الخاصة.

ثانياً: الإيرادات السيادية.

هي تلك الأموال التي تتقاضاها الدولة على سبيل الاجبار لما لها من حق السيادة وحق إجبار مواطنيها على المشاركة في الأعباء العامة. وتنقسم إلى قسمين: الرسوم العامة والضرائب.

1. الرسم العام: يعد الرسم من أهم الإيرادات المنتظمة للدولة:

1.1. تعريف الرسم: يعرف الرسم على أنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد بصفة جبرية إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من الدولة أو إحدى هيئاتها، بحيث يكون هذا النفع الخاص مندرجا في إطار النفع العام الذي يعود على المجتمع ككل من استمرار أداء هذه الخدمات العامة المرفقية مثل: رسوم التوثيق، رسوم الخدمات الصحية، الرسوم الدراسية..... الخ. (دبوس، 2019، صفحة 109)

ويعرف أيضاً على أنه ثمن رمزي تفرضه الدولة المواطنين لقاء الخدمات التي تقدمها لهم لتغطية جزء من تكلفة الخدمة المعنية، وبالتالي فإنه لا يوجد أي تكافؤ ما بين مبلغ الرسم والتكلفة الحقيقية للخدمة المتحصل عليها. (غازي، 2017، صفحة 92)

ومنه يمكننا تعريف الرسم على أنه مقابل نقدي، يدفعه الأفراد مقابل الحصول على خدمة أو منفعة خاصة من هيئة عامة. بحيث يكون هذا المقابل رمزي لا يعبر عن التكلفة الحقيقية للخدمة المؤداة.

2.1. خصائص الرسم: يشمل أربعة خصائص رئيسية، وهي:

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

- **صفة الاجبار للرسم:** أن يدفع جبرا من طرف الشخص الي يتقدم لطلب الخدمة. والمقصود بعنصر الجبر هنا يرجع لكون الدولة تستقل بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم والتي لها صفة الالتزام، فيقوم الشخص بدفعه إذا تقدم إلى إحدى هيئاتها للحصول على خدمة. وعنصر الاختيار مرتبط بجرية الفرد في طلب الخدمة من عدمه.
- **طابع المنفعة:** إلى جانب النفع الخاص الذي يحصل عليه الدافع للرسم، يتحقق نفع عام فمثلا رسوم القضاء التي يدفعها المتقاضون تحقق نفعاً خاصاً لهم وتحقق نفعاً عاماً للمجتمع وهو إحقاق العدالة وتوفير استقرار في حقوق أفراد المجتمع ككل. (درغال، 2019-2020، صفحة 13)
- **الصفة النقدية للرسم:** كان الرسم قديماً يحصل في صورة عينية، أما في الوقت الحاضر فالرسم يدفع في صورة نقدية من طرف الأفراد مقابل الحصول على خدمة خاصة من نشاط الدولة أو إحدى هيئاتها. وهو ما يتفق مع التطور الحديث في مالية الدولة من تحصيل إيراداتها وإنفاق مصروفاتها في صورة نقدية. (قطاف، 2007-2008، صفحة 43)
- **صفة المقابل:** لا يلزم الأفراد بدفع الرسم إلا إذا ما حصلوا على خدمة خاصة كمقابل له، وبذلك فهو يختلف عن الضريبة لوجوب عدم فرض الرسم في حالة عدم وجود مقابل له. (دوغمان، 2016-2017، صفحة 87). وما يستحق الذكر هنا أن أغلب الخدمات التي يطلبها الفرد ويكون مقابلها رسم هي خدمات ضرورية لا بد منه (كجواز السفر، بطاقة التعريف الوطنية....) وبالتالي يجد الفرد نفسه مجبراً لطلبها.

2. **الضرائب:** تعد الضرائب من إيرادات سيادياً ومورداً مالياً هاماً لتغطية النفقات العامة، تضم العديد من الخصائص التي تميزها والقواعد التي تحكمها:

1.2. تعريف الضرائب:

تعرف الضريبة على أنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بصفة نهائية بدون مقابل لتغطية الأعباء العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. (خليل، 2022، صفحة 68)

كما تعرف أيضاً على أنها فريضة مالية نقدية تحصل عليها الدولة من الأفراد المكلفين بها دون مقابل وبشكل اجباري ونهائي مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة. (عبوي، 2006، صفحة 192)

وبالتالي يمكن تعريف الضرائب على أنها صفة تعاقدية بين الفرد والدولة، تمثل اقتطاعاً جبرياً وبالتالي فهي صورة من صور الجباية الجبرية التي تلزم الأفراد بدفع النقد للدولة بصفة نهائية مساهمة منهم في الأعباء العامة، وبدون مقابل سوى تحقيق منافع عامة.

2.2 خصائص الضريبة: تشمل الضريبة خمسة خصائص رئيسية تميزها، وهي:

- **فريضة نقدية:** مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي أصبحت الضريبة تأخذ صفة الاستقطاع النقدي بدل الاستقطاع العيني من المكلف خاصة كون ان النفقة العامة مبلغ نقدي، وهو ما يجعل اقتطاعها سهل وغير مكلف. (الجحيشي، 2008، صفحة 22)

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

- **الإلزامية:** الضريبة عبارة عن اقتطاع إجباري أو إلزامي، تفرضه الدولة على مستحقيها فلا يكون للمكلفين بها أي حق في الاختيار ما بين الدفع أو عدمه. (بن عمير، 2020-2021، صفحة 67)
- **تؤدي بدون مقابل:** تؤدي الضريبة من دون وجود نفع خاص منها فلا ينتظر دافعها أي مقابل خاص أو خدمة مباشرة من دفعها، فالاستفادة من خدمات الدولة تكون عامة ولا يمكن ردها إلى مبلغ أو نسبة الضريبة المدفوعة من ذمة المكلف، أي أنها لا تفرض بناء على النفع الذي يعود على دافعها بصفته دافعاً لها وإنما بصفته فرداً من المجتمع. (ونادي، 2020-2021، صفحة 5)
- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** إن المفروض في دفع الضريبة هو أن تؤدي بصفة نهائية، إلا أنه يراعى الحالات التي يتم فيها استرجاع جزءاً منها كحالة تقديم التظلم مثلاً. (بن دحو، 2020-2021، صفحة 5)
- **الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام:** ونقصد بتحقيق النفع العام أن تفرض من قبل الدولة للحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها من النفقات العامة. وازداد استخدامها بزيادة تدخل الدولة بغرض تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية واجتماعية هذا وبالتالي لم تعد الضريبة تقتصر فقط على الغرض التمويلي للنفقات العامة خاصة بعد ظهور الفكر الكينزي وتطور المالية العامة. (عبس، 2011، صفحة 246)
- 3.2. قواعد الضريبة:** نقصد بها الأسس التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة بمهدف التوفيق بين مصلحة الدولة والمكلفين. وهي:
 - **قاعدة العدالة:** ونقصد بها توزيع العبء المالي على كل أفراد المجتمع كل حسب قدرته، أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد. (حامد، 2016، صفحة 15)
 - **قاعدة اليقين:** يجب أن تكون الضريبة المفروضة مؤكدة وواضحة، أي أن يكون كل من: الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة، موعد دفعها، مقدارها وأسلوب دفعها واضحاً، حتى يتمكن المكلف بالدفع بالتيقن مما يجب عليه دفعه فلا يتعرض لأي تعسف وفي حال وقوع ذلك يستطيع الدفاع عن حقه. (فارس محمد، 2018، صفحة 260)
 - **قاعدة الملائمة في الدفع:** فالملائمة هنا تشمل كل من موعد تحصيل الضريبة، إجراءاتها وأساليب تحصيلها، بما يتناسب مع ظروف المكلف بها وطبيعة نشاطه ومواعيد حصوله على دخله، حتى تكون ملائمة له في الدفع فلا تمثل عبئاً عليه يدفعه إلى التهرب منها بل يدفعها بكل سهولة ويسر. (غنام، 2019، صفحة 10)
 - **قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل:** يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة الضريبية مبالغ كبيرة، دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه فلا تزيد كلفة جبايتها عما يدخل لخزينة الدولة. (أبو غفة، 2020، صفحة 7)

من خلال ما تم تقديمه نجد أن الضرائب والرسوم وسائل مالية حكومية تستخدم في زيادة نسبة الإيرادات العامة، ولكن توجد فروق بين كل منهما سواء من حيث الطبيعة أو إلزامية الدفع أو الحصول على خدمات في المقابل أو المهدف من الفرض، وفيما يأتي تلخيص لأهم هذه الفروق: (قطاف، 2007-2008، صفحة 33)

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

- الفرق من حيث الطبيعة: تفرض الضرائب وفقاً بقانون يصدر عن السلطة التشريعية، بينما يعتمد فرض الرسوم أغلبها على قانون في صورة قرارات إدارية.
- الفرق من حيث إلزامية الدفع: تعد الضرائب إلزامية الدفع تدفع بشكل نهائي فلا يجوز المطالبة باسترجاعها، بينما يكون دفع الرسوم طوعياً؛ أي غير إلزامي بحيث يمكن استرجاعه أو جزء منه عند العدول عن طلب الخدمة.
- الفرق من حيث المقدار: مقدار الضريبة يحدد على أساس المقدرة التكلفة للمكلف للضريبة، بينما قيمة الرسم فيحدد على أساس قيمة الخدمة التي يحصل عليها الفرد.
- الفرق من حيث الخدمات المقدمة: تفرض الضرائب بدون مقابل فهي عبارة عن مساهمة في تغطية النفقات العامة، بينما يوفر الدفع المباشر لقيمة الرسوم الحصول على نفع خاص بالإضافة إلى نفع عام يعود على المجتمع.
- الفرق من حيث الهدف: تفرض الرسوم عموماً بهدف التحكم أو تنظيم عدة أنواع من النشاطات، أما الضرائب فتفرض بهدف تحقيق المصالح العامة للدولة.

ثالثاً: الإيرادات الائتمانية.

هي المصادر غير العادية والتي تظهر في ميزانية الدولة بصورة غير منتظمة ونقصد بها القروض العامة للدولة، والتي تعد هي الأخرى مصدراً هاماً لتغطية النفقات العامة.

1. تعريف القروض العامة:

ينصرف تعريف القروض العامة إلى أنها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من خلال اللجوء إلى الغير (الأفراد، المصارف أو المؤسسات المالية) وتتعهد برده وفقاً للشروط المتفق عليها سواء من حيث المدة أو الفوائد المترتبة عليه. (آل زيارة، 2017-2018، صفحة 26)

كما تعرف أيضاً على أنها عبارة عن عقد بمقتضاه يقرض أحد (الأفراد أو البنوك أو المؤسسات) للدولة أو أحد أشخاص القانون العام، تتعهد فيه برد القرض مع فائدة سنوية محددة. (خليفة، 2017، صفحة 126)

ومنه يمكننا تعريف القرض العام على أنه مبالغ مالية تحصل عليه الدولة من خلال إبرامها عقد هي أو أحد هيئاتها مع الأفراد أو البنوك أو المؤسسات تتعهد فيه برد القرض مضافاً إليه الفوائد خلال المدة المحددة له وبإذن من السلطة المختصة.

2. أنواع القروض العامة: تشمل القروض العامة العديد من التقسيمات والأنواع، كل منها يندرج تحت معيار معين:

1.2. معيار مصدر القرض: وفقاً لهذا المعيار تقسم إلى قروض داخلية وقروض خارجية حيث يكون القرض داخلياً إذا تحصلت عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل الدولة المقترضة، سواء عن طريق طرح سندات الدين العام للاكتتاب داخل هذه الدولة، أو عند طرح السندات في السوق المالية الوطنية، في حين يكون القرض خارجياً عندما تعقد الدولة قرضاً مع دولة أجنبية أو مؤسسة مالية دولية (التمويل الدولي: الذي يمثل عمليات إنتقال رؤوس

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

الأموال بكافة أشكالها بين الدول المختلفة) أي أن تحصل عليه من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مقيمين خارج هذه الدولة، أو عند طرح سندات الدين في الأسواق المالية الأجنبية، لكن هذا النوع من القروض يتطلب وجود ضمانات من الدولة المقترضة، وفي كثير من الأحيان تضطر للخضوع لشروط الدولة المقرضة. (العكام، 2018، صفحة 250)

2.2. معيار حرية الاكتتاب: وفقاً لهذا المعيار تقسم إلى القروض الاختيارية والقروض الإلزامية: فالمقصود بالقروض الاختيارية هي القروض التي يكتب فيها الأفراد أو الهيئات الوطنية الخاصة أو العامة اختيارياً وإرادتهم، فيمكن للمكتتبين القبول أو الامتناع على عكس القروض الإلزامية التي يكتبون فيها إجبارياً، ومن أهم الأسباب التي تدفع الحكومة إلى اللجوء للقروض الإلزامية هي الرغبة في امتصاص القوة الشرائية لمواجهة حالات التضخم وما يصاحبها من آثار سلبية كتهور قيمة النقود، أو عدم اقبال الأفراد على الاكتتاب في القروض الاختيارية، أو حالات الكوارث الطبيعية، الحروب... الخ. وما يستحق الذكر هو أن القروض الإلزامية تقترب من الضريبة لوجود صفة الإلزام خاصة وأن الدولة تلجأ لنفس القواعد المقررة فيما يتعلق بالضرائب لتحديد المبلغ الذي يكتب فيه الأفراد جبراً عنهم، إلا أن وجه الاختلاف يمكن فيما يتضمنه القرض الإلزامي من رد للمبلغ المقترض ودفع الفوائد عنه للمكتتبين فيه. (الأعسر، 2016، الصفحات 204-205)

3.2. معيار الأجل: وفقاً لهذا المعيار تقسم إلى القروض المؤبدة والقروض المؤقتة: فيقصد بالقروض المؤبدة تلك التي تلتزم الدولة بالوفاء بها دون تحديد أجل معين لسدادها مع التزامها بدفع فوائدها لحين الوفاء بها، أي أن صفة الدوام فهي مقررة لصالح الدولة دون المقرضين، إذ يمكن لها الوفاء به في أي وقت دون أن يكون للدائنين حق الاعتراض، أما القروض المؤقتة فهي القروض الواجب الوفاء بها في الآجال والأوضاع الواردة في قانون إصدارها، وقد يكون هذا النوع إما قصير، متوسط أو طويل الأجل حسب الظروف التي دفعت بالدولة للاقتراض، فنجد على سبيل المثال سندات الخزينة التي تصدر لسد العجز المؤقت. (بهاز، 2018-2019، صفحة 40)

حيث أن القروض الطويلة الأجل هي القروض التي تزيد مدتها عن عشر سنوات، أما المتوسطة لا تتجاوز مدتها عشر سنوات ولا تقل عن سنة، في حين نجد أن قصيرة الأجل تتراوح مدتها ما بين الشهر والسنة. (القيسي، 2015، صفحة 75)

3. خصائص القرض العام: يشتمل القرض العام على ثلاث خصائص رئيسية، وهي:

1.3. مبلغ من المال: بحيث تحدد الدولة حاجتها المالية من القروض ثم تطرح سنداتهما للاكتتاب العام لكي تحصل على هذا المبلغ نقداً. (جبار، 2019، صفحة 216)

2.3. يدفع القرض بصورة اختيارية: الأصل في القرض العام أن يدفع بإرادة حرة، إلا أنه يمكن للدولة أن تفرضه جبراً وذلك في حالة حدوث أزمات مالية أو عدوان خارجي. (حنون، 2016، صفحة 271)

3.3. يتم القرض العام بموجب عقد بين الطرفين: الطرف الأول هو الجهة المقترضة (الجانِب المستدين) والمتمثلة في الدولة أو إحدى هيئاتها والذي يتعهد برد القرض مع الفوائد، أما الطرف الثاني (الجانِب الدائن) فهو الجهة المقرضة والتي تتعهد بإقراض الدولة مبلغاً من المال. (محززي، 2016، صفحة 71)

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

رابعاً: الإصدار النقدي الجديد.

تلجأ الدولة بصفة دائمة إلى الإيرادات العادية، إلا أنه في حالة استنفاد الحد الأقصى تلجأ الدولة إلى ما يعرف بسياسة التمويل بالعجز أو الإصدار النقدي الجديد، والذي نوردته على النحو التالي:

1. تعريف الإصدار النقدي الجديد:

يعرف الإصدار النقدي الجديد على أنه خلق كمية من النقود الورقية التي تستعملها الدولة في تمويل نفقاتها، خلال فترة زمنية معينة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقد (لقليطي، 2018، صفحة 143). مما يؤدي لزيادة كمية النقد المتداول وهو ما ينتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدني القدرة الشرائية للعملة. (القاضي، 2016، صفحة 136)

كما يعرف على أنه أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها، عن طريق إصدار نقود جديدة من قبل البنك المركزي الي يمثل المؤسسة الوحيدة المكلفة بالإصدار النقدي بناءً على طلب الخزينة العمومية، من خلال تقديم سندات حكومية تعطى للبنك المركزي كغطاء لعملية الإصدار النقدي وفقاً لقانون المالية المصادق عليه من طرف السلطة التشريعية. كما يمكن أن تتم عملية الإصدار النقدي هذه عن طريق توسع البنوك التجارية في اشتقاق نقود وودائع، مقابل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لصالح البنوك التجارية، والتي يحق لها أن تخصصها لدى البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، فيمول بذلك البنك المركزي طلبات البنوك التجارية عن طريق الإصدار النقدي الجديد. (يوب، 2019، صفحة 487)

ومنه يمكن القول أن الإصدار النقدي الجديد هو نوع من الإيرادات الاستثنائية للدولة، ينصرف مفهومه إلى قيام البنك المركزي بإصدار كمية من النقود استناداً إلى سلطته، إلا أن هذا النوع من الإيرادات ينطوي على جملة من المخاطر نظراً لعدم مرافقة هذه الزيادة في النقد أي زيادة في الإنتاج، مما يؤدي لحدوث تضخم.

2. شروط سياسة الإصدار النقدي الجديد: حتى يكون لتطبيق سياسة الإصدار النقدي الجديد آثار إيجابية فانه لابد من

توفر الشروط التالية: (مراح، 2018، الصفحات 127-128)

- لابد من توجيه الأموال المصدرة إلى مشاريع استثمارية وليست استهلاكية، حتى تجد المرونة الكافية من أجل امتصاصها.

- لابد من أن تقوم الحكومة بطبع الكتلة النقدية على دفعات متباعدة من حيث الفترة، كما يجب أن تكون الكتلة النقدية التي تضخمها مدروسة بعناية حتى لا تؤدي إلى بروز قوى تضخمية.

- أن يكون الجهاز الإنتاجي مرناً كفاية لامتصاص هذه الزيادة، نظراً لعدم وجود مقابل لهذه الكتلة النقدية، مثلها مثل الكتلة المطبوعة للتسيير الكمي.

3. مبررات الإصدار النقدي الجديد:

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

كما أشرنا سابقاً أن مصطلح الإصدار النقدي الجديد أو ما يعرف بالتمويل بالعجز يعبر عن لجوء السلطات النقدية لإصدار نقود جديدة في حالة وجود عجز في الموازنة العامة أي فشل الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة: (طبي، 2022، الصفحات 354-355)

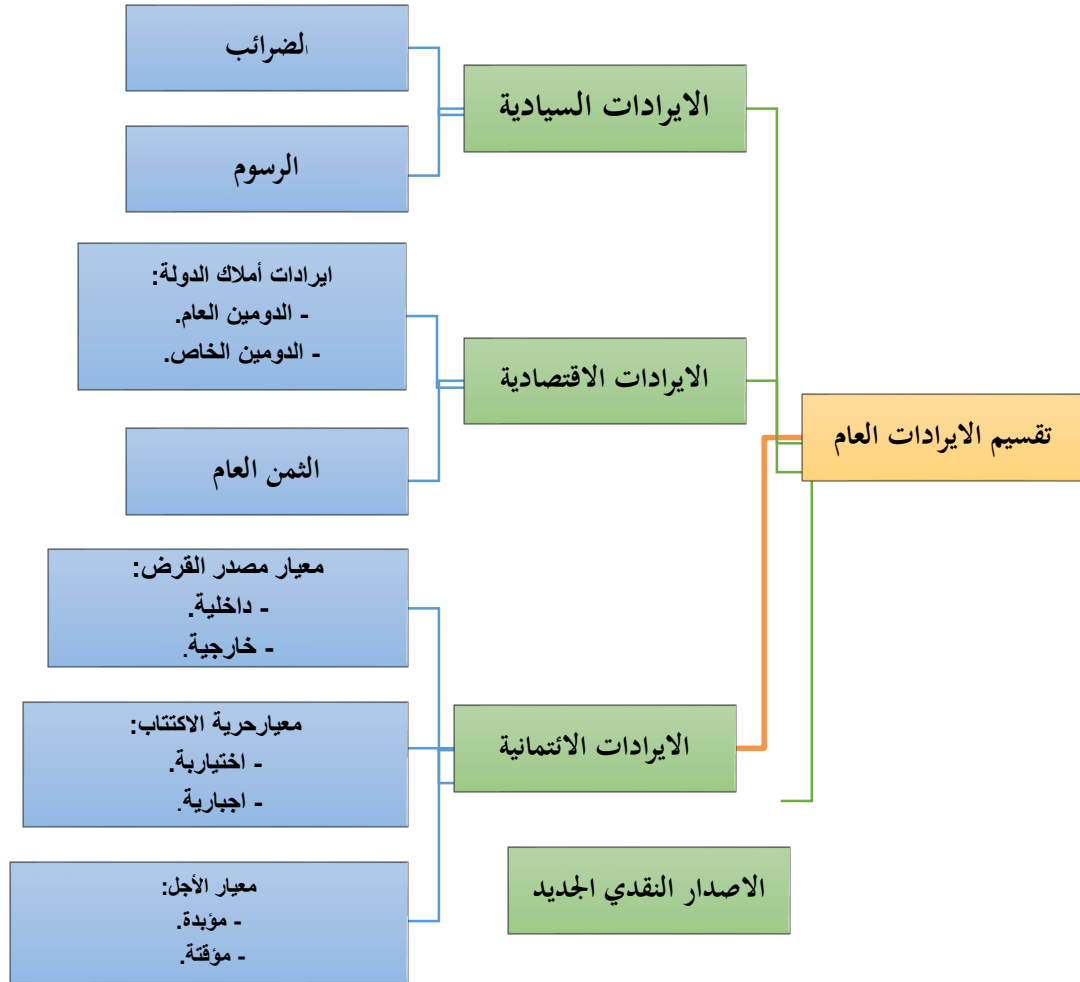
والمقصود بالعجز هنا هو العجز الجاري الذي يفيد في معرفة صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين جميع النفقات والإيرادات للهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، مع عدم تضمن الإنفاق الحكومي للإنفاق المخصص لاستهلاك الدين العام، وفي المقابل لا يتضمن جانب الإيرادات السحب من الاحتياطات النقدية. فالعجز في حد ذاته لا يمثل مشكلة في حال استخدام موارد الخزينة العامة لتوليد إيرادات إضافية تكفي لتغطية نفقات خدمة الاقتراض، وهنا نجد أن الاقتصاديات التي تتمتع بمعدلات عالية من المدخرات وأسواق رأس المال منظمة، يمكنها استيعاب أوجه العجز بسهولة دون أن تتعرض اقتصاداتها القومية للتضخم ودون أن يتأثر انتاجها القومي، على عكس الدول التي تعاني من ضعف معدلات الادخار، وعدم وجود أسواق لرأس المال، حيث أن استمرار العجز يؤدي لتصاعد معدلات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ولقد أجاز كينز للدولة اللجوء للإصدار النقدي الجديد كوسيلة لتغطية النفقات العامة، خاصة في ظل فترات الكساد وانتشار البطالة، شرط أن تتوقف الدولة عن استعماله بمجرد التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي للدولة وإلا أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار. ويرى المؤيدون للإصدار النقدي الجديد أنه يساعد على تحقيق الادخار كون أن ارتفاع الأسعار يخفض من الاستهلاك مما ينتج عنه زيادة موارد الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية كونه يمكن الدولة من تمويل مشاريعها التنموية وتحكمها في الموارد وتوجيهها وفق أولويات التنمية، ويزيد الطلب على المنتجات مما يؤدي إلى تنشيط الاستثمار في حال مرونة الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى تمكين الدولة من سد الفجوة التمويلية في خطط التنمية وفك الاختناقات في الإنتاج.

والشكل التالي توضح تلخيص لأهم أنواع الإيرادات العامة:

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

الشكل رقم (02.01): أنواع الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.

يمكن توضيح الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة حسب نوع الإيراد كما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية للضرائب.

تعد الضرائب أداة للرقابة والتنظيم بهدف التأثير على نمط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع، وبالتالي فإن الضرائب تؤثر على الاقتصاد بطرق مختلفة، وفيما يلي سنتطرق للآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

1. أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار: تؤدي الضرائب إلى تخفيض كل من الادخار والاستهلاك في الوقت ذاته،

وذلك عن طريق اقتطاع جزء من الدخل مما يؤدي إلى الحد من القدرة الشرائية للأفراد والذي يؤدي بدوره إلى الحد

من استهلاك الطبقات ذات الدخل المحدود (الكايد، 2010، صفحة 157)، و بالمقابل يكون تأثيرها أكبر للأفراد

الذين يرتفع ميلهم الحدي للادخار والاستهلاك كون أن هذين المتغيرين دالة في الدخل. وهو ما يعكس العلاقة

العكسية ما بين كل من الضرائب والاستهلاك والادخار.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

2. **أثر الضرائب على الإنتاج:** يتأثر الإنتاج بصورة تبعية بكل ما يؤثر على الاستهلاك والادخار، أي إذا أدت الضرائب إلى خفض الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب والذي بدوره يؤدي إلى خفض الإنتاج لعدم إمكانية تصريف المنتجات. أما إذا أدت الضرائب إلى خفض الادخار الخاص فإنه يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستثمار. كما يمكن تؤثر الضرائب على قطاع انتاجي دون غيره فتزيد الدولة في حماية على القطاعات الإنتاجية غير المرغوبة وتخفضها على القطاعات الإنتاجية المرغوبة. كما تستخدم أيضا في حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية. وبالتالي فإن أثر الضرائب على الإنتاج يكون سلبياً بشكل عام وذلك راجع لكونها تكلفه من تكاليف الإنتاج. (العبيدي، 2011، صفحة 162)

3. **أثر الضرائب على الاستثمار:** تؤثر الضرائب على الاستثمار ويمكن تحديد تأثيرها على الاستثمار من خلال تأثيرها على العناصر المحددة له خاصة معدل الربح إذ يزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الربح ومعدلاته، ويمكن أن تؤدي الضرائب على الدخل خاصة التصاعدية إلى خفض حجم الاستثمارات بصورة مباشرة انطلاقاً من تأثيرها على حجم الادخارات كون أن زيادة هذه الضرائب تحد من القدرة على الادخار. وتظهر خطورة هذا الأثر خاصة بالنسبة للاستثمارات الجديدة، كما تؤدي الضرائب على الاستهلاك إلى خفض الاستثمار كأثر غير مباشر للضريبة. وبالتالي فهي أداة من أدوات الدولة في توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة المرغوب فيها عن طريق تخفيض العبء الضريبي. (حامد ا.، 2019)

4. **أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل:** تعتبر الضرائب آلية لتقليل الفجوة والتفاوت في الدخل بين مختلف أفراد المجتمع، فيكون لها أثراً وفقاً لطبيعة الضرائب المفروضة، فإذا كانت غير مباشرة فسوف تؤثر على الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الغنية، أي تعمق التفاوت في توزيع الدخل. أما إذا كانت مباشرة فأثرها يعتمد على كونها نسبية: فتساهم شأنها شأن الضرائب غير المباشرة في تعميق التفاوت في توزيع الدخل، أو الضرائب التصاعدية: والتي لها دور في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع لفائدة الطبقات الفقيرة ذات الدخل المنخفض، وبالتالي التقليل من التفاوت في توزيع الدخل، أي أن يدفع ذوي المداخل المرتفعة مبالغ أكبر من تلك المفروضة بموجب الضريبة التصاعدية. (لشهب، 2019-2020، صفحة 61)

ثانياً: الآثار الاقتصادية للقروض العامة.

تختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن القروض العامة وفقاً لمرحلة القرض (إصدار، إنفاق أو خدمة "استهلاك") هذا من جهة، ومن جهة أخرى وفقاً لطبيعته (داخلي أو خارجي) وكذا على ما سيتم إنفاقه، وفيما يلي توضيح لكل حالة:

1. **الآثار الاقتصادية في مرحلة إصدار القروض العامة:** تختلف هذه الآثار وفق ما إذا كان هذا القرض داخلي

أو خارجي: (كشمش، 2022، الصفحات 17-21)

1.1. **أثر القرض العام الداخلي:** تختلف الآثار في هذه المرحلة وفقاً لمصدر القرض، أما من الأفراد أو البنوك التجارية أو البنك المركزي:

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

فإذا كان مصدر هذا القرض من الأفراد (مدخرات أو أموال مكتنزة)، سترتب عليه زيادة صافية في تيار الإنفاق النقدي، بمعنى آخر يترتب عليه إضافة قوة شرائية جديدة للاقتصاد الوطني. وفي هذه الحالة لن ينافس القطاع العام القطاع الخاص للحصول على الأموال ومن ثمة لن يترتب عن الاقتراض العام أثر انكماش، بل بالعكس فقيام الأفراد بالاكتتاب بالسندات العامة للحصول على عائد هو في حد ذاته أثر توسعي، كونه يزيد من الطلب الكلي ويتوقف الأثر النهائي لهذا القرض على طريقة استغلال الحكومة لحصيلة القرض، إلا أنه بشكل عام في مرحلة الاكتتاب سيتولد عن القرض العام أثر توسعي. أما إذا كان مصدر القرض هو البنوك التجارية فالمعروف أن هذه البنوك تختلف عن الأفراد في قدرتها على خلق النقود الائتمانية بالاعتماد على الاحتياطي الموجود لديها، وبالتالي فإن الأثر النهائي يختلف حسب إذا ما كانت هذه الاحتياطيات النقدية فائضة أم لا. فإذا ما كانت فائضة سترتب عن الاقتراض العام أثر توسعي نظراً لكونها تستطيع شراء سندات القرض العام بما يزيد كثيراً عن احتياطياتها النقدية المتوفرة دون يؤثر ذلك على القروض الممنوحة للمشروعات الخاصة لأن ما تستخدمه في شراء السندات قوة شرائية جديدة وليست منقولة. أما في حال عدم توفر هذه الاحتياطيات سيكون الأثر شبيه لحالة الاقتراض من الأفراد، فيكون شراء سندات هذا القرض على حساب قروض المشروعات الخاصة مما يؤدي لمزاحمة الاقتراض العام للاستثمار الخاص. أما إذا كان مصدر القرض هو البنك المركزي سترتب عن ذلك آثار توسعية لأن هذه القوة الشرائية لا تكون الأرصدة المخصصة لطلب المشروعات الخاصة على القروض، مع ذلك قد يقود هذا القرض لتأجيج الآثار التضخمية في حال استجابة البنك المركزي لارتفاع أسعار الفائدة المتولدة عن زيادة الاقتراض العام من الجمهور، وبذلك يكون تأثير القرض على مستوى الأسعار معتمد على كيفية إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية، فإذا كان هدفه تحقيق الاستقرار في معدلات الفائدة وكان مستوى ارتفاعها غير مرغوب فيه سيتطلب ذلك تدخل البنك المركزي من خلال شراء السندات الحكومية، للحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة. وبذلك يكون أثر القرض العام في هذه الحالة هو زيادة المعروض النقدي ومستوى الأسعار.

2.1. أثر القرض العام الخارجي: إذا ما خصص هذا النوع من القروض لتمويل مشروعات إنتاجية يلزمها تمويل خارجي، سترتب عليه آثار توسعية (زيادة حجم الاستثمار القومي، تحسن مركز ميزان المدفوعات، نظراً لكون هذا القرض هو إضافة جديدة للقوة الشرائية الوطنية من شأنها أحداث آثار توسعية إذا أودعت لدى البنك المركزي وزادت ودائعه من العملة الأجنبية نسبة للنقد المتداول، كما يمكن للبنوك التجارية التوسع في الائتمان من خلال هذا القرض، مما يعني زيادة إمكانية الحصول على مستلزمات الإنتاج من معدات رأسمالية وآلات..... الخ تمول عن طريق حصيلة هذا القرض.

2. الآثار الاقتصادية لإنفاق القروض العامة: تختلف آثار هذه المرحلة وفقاً لنوع القرض (إذا ما كان داخلياً أو خارجي)، وكذا طبيعة إنفاقه (في الداخل أو الخارج): (محززي، 2016، الصفحات 78-80)

1.2. الآثار المترتبة على إنفاق القروض الداخلية: فإذا ما تم إنفاق القرض الداخلي داخلياً فإنه سترتب عليه آثار توسعية، نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات الذي يؤدي بدوره لزيادة الإنتاج ومن ثمة زيادة الناتج القومي، إلا أنه قد تؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) في حال عجز الاقتصاد على تلبية الطلب

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

المتزايد. أما إذا ما أنفق القرض الداخلي خارجياً فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، بل تؤدي أحياناً إلى خفض الأسعار والركود الاقتصادي وذلك نظراً لأن الكثير من حملة السندات التي نشأ عنها القرض يعتبرونه حالة استثمار ويفضلون الاحتفاظ بها بدل استغلالها.

2.2. الآثار المترتبة على إنفاق القروض الخارجية: فإذا ما أنفق القرض الخارجي داخلياً على شكل نفقات حكومية على المشروعات الإنتاجية والخدمية، سيؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات مما قد ينتج عنه حالة من التضخم إذا لم تكن الدولة متهية لذلك، أما إذا كان ما دخل السوق الداخلية في شكل سلع وخدمات استهلاكية سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، أما إذا كان في شكل سلع استثمارية سيؤدي إلى زيادة الناتج القومي. وقد يكون القرض لتصحيح الاختلال في ميزان مدفوعات الدولة المقترضة.

3. الآثار الاقتصادية لخدمة واستهلاك القروض العامة:

تختلف هذه الآثار هي الأخرى وفقاً لطبيعة القرض، وبالتالي يمكن تقسيمها لقسمين كما يلي: (دردوري ل، 2013-2014، الصفحات 94-95)

1.3. آثار استهلاك القروض العامة الداخلية: في مرحلة السداد تقوم الدولة بتخصيص جزء من إنفاقها لهذا القرض، مما يؤدي لزيادة الإنفاق العام، ولتغطية هذه الزيادة تقوم الدولة بزيادة الأعباء الضريبية على الممولين، أو تقوم بسداد القرض وفوائده من عائدات المشاريع الإنتاجية التي أنفق فيها مبلغ القرض، مما يؤدي بدوره إلى زيادة القوة الشرائية لدى المقرضين حاملين سندات القرض العام فيتوقف بذلك الأثر الاقتصادي للقرض العام على كيفية استعمالهم لهذه الأموال، أما إذا ما اعتمدت الدولة على الإصدار النقدي في سداد القرض العام فإن آثاره تتوقف على الطريقة التي يتصرف بها المقرضون في أموالهم، فإذا قاموا بادخارها لن تكون لها آثار اقتصادية، أما في حال إنفاقها فآثارها تتوقف على الحالة الاقتصادية لاقتصاد الدولة المقترضة.

2.3. آثار استهلاك القروض العامة الخارجية: تستوجب القروض الخارجية على الدولة تحويل جزء من الناتج الوطني إلى المقرضين في الخارج لسداد التزاماتها، وهو ما يثقل العبء على ميزان المدفوعات، وقد يزيد من عجزه بسبب التسديد بالعملة الأجنبية، مما ينتج عنه آثار انكماشية جراء انتقال الأموال من الدولة المقترضة إلى الخارج، فتلجأ الدولة إلى زيادة الأعباء الضريبية من أجل علاج الخلل الموجود في ميزان المدفوعات بسبب تدفق العملات الصعبة للخارج، فينتج عن ذلك آثار سلبية على كل من الاستهلاك، الاستثمار والإنتاج، ومنه انخفاض في الدخل الوطني وتراجع في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للإصدار النقدي الجديد.

إن لجوء الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات يترتب عليه آثار تضخمية حادة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي: (الوهاب، 2023، صفحة 292)

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى تحويل أموالهم للعملة الصعبة للحفاظ على قيمتها، وهو ما ينتج عنه تدني سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- إعادة توزيع الدخل للطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، مما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات، فارتفاع المستوى العام للأسعار ينتج عنه ارتفاع التكاليف مما ينعكس سلباً على أسعار الصادرات وتدهور قيمتها في السوق العالمية، فتتخفص بذلك الصادرات وترتفع الواردات في المقابل.
- ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكل عجز الموازنة، ففي ظل عدم مرونة الجهاز الضريبي فإن ذلك سيؤدي إلى عدم استجابة حصيلة الضرائب لهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- تزايد سرعة دوران النقد بشكل كبير، نتيجة نقص الرغبة لديهم في الاحتفاظ بالنقود.

المطلب الثالث: الموازنة العامة.

كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بحماية الأموال وإنفاقها دون أي أسس أو قواعد لذلك، إلى غاية أن بدأت بريطانيا بعملية ضبط الإيرادات والنفقات وهنا ظهرت فكرة الموازنة العامة والتي تعني الموازنة بين إيرادات الدولة ونفقاتها والتي يتم من خلالها مقابلة كل منهما.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة للدولة.

تدل كلمة الموازنة في اللغة العربية على المقارنة بين شيئين أو التوازن، وفي اللغة الفرنسية هي Budget وفي الإنكليزية Budget وهي مشتقة من كلمة Bougette التي تعني الكيس الذي يضع فيه الخازن الأموال لينفق منها. أما اصطلاحاً فقد عرفها البعض على أنها "بيان شامل عن المالية العامة، يشير إلى الإيرادات المقدرة والسقف الإجمالي الموقع للنفقات والعجز أو الفائض والدين، وهي تعتبر بمثابة ترجمة مالية لمجموعة الخطط والبرامج، وترتيب الأولويات التي تضعها الدولة للسير عليها في العام المقبل". (بولعباس، 2019، صفحة 95)

وعرفها البعض الآخر على أنها تقدير مفصل يتم اعتماده من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. (ساحل، 2020، صفحة 38)

وعرفت أيضاً على أنها تقدير تفصيلي لإيرادات الدولة ونفقاتها، تعده أجهزة الحكومة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار نظام الميزانية، والذي يسمح بدوره لهذه الأجهزة بتنفيذ الميزانية بجانيها التحصيلي والإنفاقي. (باهي، 2018، صفحة 39) ومنه يمكننا تعريف الموازنة العامة على أنها خطة مالية تقديرية سنوية شاملة للدولة، تقدر من خلالها نفقات الدولة وإيراداتها للسنة المقبلة واللازمة لتحقيق أهدافها المحددة وبالتالي فهي ترجمة للمشروعات والبرامج التي تضعها الدولة إلى أرقام قابلة للتنفيذ طبقاً للسياسة العامة للدولة.

الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

ونقصد بها القواعد التي تحكم الموازنة العامة من مرحلة تحضيرها إلى غاية اعتمادها، وتشمل ما يلي:

أولاً: قاعدة الشمول.

يقصد بها أن تدون جميع نفقات وإيرادات الدولة دون سهو أو خطأ، ولا يجوز اجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات. (عصفور، 2011، صفحة 58)

ثانياً: قاعدة الوحدة.

ويقصد بهذه القاعدة أن تندرج كل النفقات والإيرادات في وثيقة واحدة شاملة، ويكمن الهدف وراء هذا المبدأ هو تمكين السلطة التشريعية من تكوين فكرة عن الوضعية المالية للدولة وتسهيل مهمة للرقابة على أعمال الحكومة. (شكلاط، 2009، صفحة 273)

ثالثاً: قاعدة السنوية.

يقصد بها أن تعد الموازنة العامة لسنة مقبلة واحدة، حيث أنه إذا زادت مدة الموازنة عن سنة فإن ذلك يضعف الرقابة عليها، لذلك تكون موازنة كل سنة مستقلة عن السنة السابقة والسنة اللاحقة، كما أن السنة تحتوي على فترات زمنية متجانسة يسهل من خلالها اجراء المقارنات. إلا أن هذه القاعدة ضعفت نوعاً ما بعد أن أصبح التركيز في الموازنة على التخطيط والذي يتطلب أكثر من سنة. (حماد، 2012، صفحة 74)

رابعاً: قاعدة العمومية (عدم التخصيص).

أي عدم تخصيص إيراد معين لإنفاق معين، فجميع إيرادات الوحدات الإدارية هي إيرادات للدولة وليست للوحدة لأنها لم تحصل عليها نتيجة لنشاطها وإنما بسبب تكليف الدولة لها بتحصيلها. لذلك يجب أن تورد للخزينة وتخصص الدولة لكل وحدة مبالغ محددة للإنفاق. (عدس، 2011، صفحة 137)

خامساً: قاعدة توازن الموازنة.

لقد كان مبدأ الميزانية المتوازنة أكثر من مجرد ضرورة، بل عقيدة فلا يجب أن تظهر ميزانية الدولة عجزاً ولا فائضاً في الإيرادات بحيث يتم تحديد مقدار الضريبة الضرورية والكافية بشكل صارم لتغطية النفقات العامة، خاصة وأن العجز يؤدي إلى استخدام الاقتراض أو الموارد نقدية التي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم نقدي. (Juillard, 2021-2022, p. 15) ولكن نجد أن الفكر المالي الحديث ربط بين التوازن الاقتصادي العام وتوازن الموازنة، بمعنى أن التحقق من سلامة السياسة المالية ليس عن طريق التساوي بين الإيرادات والنفقات ولكن من خلال حدوث توازن اقتصادي عام من خلال الميزانية القومية. (البناء، 2012، صفحة 125)

الفرع الثالث: خصائص الموازنة العامة.

الموازنة وسيلة مالية معقدة التركيب تحتوي الكثير من المظاهر والسمات والخصائص يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

أولاً: الموازنة العامة توقع.

يقصد أنها تقديراً احتمالياً لنفقات الدولة وإيراداتها للفترة المقبلة غالباً ما تكون سنة، بمعنى ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصله من إيرادات. ومدى الدقة في التقدير والموضوعية تمثل عنصراً مهماً من شأنه أن يقلص الفجوة ما

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

بين التقدير والواقع خاصة أنه هناك نفقات يصعب تقديرها لارتباطها بعوامل يصعب السيطرة عليها، لذلك لا بد من السماح بوجود المرونة كافية تساعد على التكيف مع الاحتمالات غير المتوقعة. (عامر، 2016، صفحة 132)

ثانياً: الموازنة العامة توجيه.

الموازنة العامة هي خطة مالية تعد وفق التفضيلات الاقتصادية للدولة وتوجهاتها السياسية، اذ تعتبر من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها، كونها تمثل توجيه للسياسة العامة نحو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق الاستخدام والتخصيص الكفؤ للموارد بما يضمن أقصى إشباع للحاجات، من خلال مختلف الخطط والبرامج والأنشطة التي تتضمنها الموازنة العامة (موازنة البرامج). (الخفاجي، 2019، صفحة 213)

ثالثاً: الميزانية العامة تستوجب الترخيص.

تعد الميزانية العامة وثيقة مالية تعدها السلطة التنفيذية وتجهزها السلطة التشريعية بموجب قانون، أي أنه بعد ما توافق السلطة التشريعية على التقديرات السنوية لعناصر الميزانية، فانه لا بد لها بعد ذلك أن تأذن للسلطة التنفيذية بتنفيذ الميزانية في حدود الاعتمادات التي حددت لها. فبعد تحضير الميزانية من طرف السلطة التشريعية وتحديد مختلف الإمكانيات اللازمة لذلك تبقى مجرد مشروع لا ينفذ إلا بعد الحصول على موافقة من السلطة التشريعية. (لوبي، 2013-2014، صفحة 40)

رابعاً: الموازنة العامة عمل إداري وتشريعي.

فالمقصود بكونها عمل إداري جملة الإجراءات الإدارية المطلوبة لإعداد الموازنة، إقرارها واعتمادها من طرف كل من السلطة التنفيذية والتشريعية في إطار العلاقات التي تجمع مختلف السلطات، أما المقصود بكونها عمل تشريعي أنه لا يمكن تنفيذ الموازنة من طرف الحكومة إلا بعد مناقشتها وإقرارها واعتمادها من السلطة التشريعية وذلك باحترام مختلف الإجراءات التي تجعل منها في نهاية المطاف وثيقة قانونية قابلة للتطبيق، والجدير بالذكر أن عدم إقرار الموازنة واعتمادها وفق الإجراءات القانونية والتشريعية وفي الوقت القانوني المحدد من شأنه أن يعرقل سيرها وتنفيذها كما أنه قد يؤدي إلى تبعات خطيرة على مصالح الدولة. (مداحي، 2020، صفحة 105)

خامساً: خطة مالية سنوية.

أي أن تخضع الميزانية لقاعدة السنوية، إذ يتم تقدير الإيرادات والنفقات العامة لمدة زمنية تقدر بسنة واحدة، وهو ما من شأنه أن يسهل عملية التنبؤ والتقدير فلو كانت لأكثر من سنة لعسر ذلك. (شليحي، 2016، صفحة 33)

الفرع الرابع: مراحل إعداد الموازنة العامة.

تمر الموازنة العامة بعدة مراحل ابتداءً من مرحلة الإعداد والتحضير إلى غاية مرحلة التنفيذ والرقابة لتبدأ دورة جديدة لسنة قادمة، وفيما يلي شرح لأهم هذه المراحل:

أولاً: مرحلة إعداد الموازنة العامة.

يعتبر إعداد الموازنة العامة أحد وظائف السلطة التنفيذية، فالحكومة عادة هي المخولة بتحديد الوسائل الضرورية من أجل إشباع الحاجات العامة وتحضير الموازنة على هذا الأساس، كونها مسؤولة عن جباية الإيرادات العامة وتوزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة بعد تقديرها. ونفس الشيء تقوم به وزارة المالية مع كل الإدارات التابعة لها انطلاقاً من أدنى مستوى من هذه الوحدات، ومن هنا يأتي الدور الحقيقي لوزارة المالية حيث تقوم بدراسة ومراجعة هذه التقديرات وتعديلها لتتماشى مع

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

سياسة الميزانية للدولة والموارد المالية لها، فالخطة الاقتصادية والإنمائية للدولة وحجم إيراداتها من أهم الركائز الأساسية في إعداد الموازنة العامة للدولة. (دردوري، 2013-2014، الصفحات 105-106)

ثانياً: مرحلة الاعتماد أو المناقشة.

إن السلطة التشريعية هي السلطة المختصة لاعتماد الميزانية والاعتماد شرط ضروري لوضعها حيز التنفيذ، في الدول التي تمارس النظام البرلماني أو لديها سلطة تشريعية منتخبة، تخضع الموازنة العامة لمناقشة السلطة التشريعية تماماً كأى مشروع قانون جديد، وبالتالي تصبح هي الأخرى أيضاً قانوناً، ولها صفة الإلزامية، بعد أن يتم اعتمادها، وما تجدر الإشارة إليه أن كيفية الاعتماد التشريعي تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه في الغالب ما يتم قبل تداولها من قبل المجلس التشريعي بكامله دراسة مشروع الموازنة العامة من قبل لجنة برلمانية مختصة، ويتم التصويت وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها، والجدير بالذكر أنه في كثير من الأحيان ما تختلف التقديرات النهائية في عملية الإقرار التشريعي، عن الأرقام المقدمة في البداية من قبل السلطة التنفيذية. (الجوزي ف.، 2013-2014، صفحة 37)

ثالثاً: مرحلة تنفيذ الموازنة.

في هذه المرحلة يتم الانتقال من الحيز النظري للموازنة العامة إلى الحيز التطبيقي العملي، بحيث تكون السلطة التنفيذية هي الجهة المختصة في تنفيذ بنود الموازنة العامة بجانبها سواء كان إنفاق عام أو تحصيل للإيرادات، وخلال هذه المرحلة تلتزم الحكومة بما تم اعتماده في الموازنة العامة حيث أنه بعد جمع وتحصيل الإيرادات تتم عملية إنفاقها وفق ما هو محدد في الاعتمادات، وهنا لا يجوز تجاوز أي بند من البنود المعتمدة في جانبي الموازنة إلا بعد الرجوع للسلطة التشريعية لاعتماد التجاوز قبل تنفيذه. (أبوزعير، 2012، صفحة 33)

رابعاً: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة.

تلعب الرقابة دوراً أساسياً في التأكد من أن تنفيذ الموازنة متوافق مع ما تم تخصيصه في كافة البنود وتحديد الانحرافات بهدف معالجتها. وتقع هذه المسؤولية بشكل رئيسي على عاتق السلطة التشريعية والتي بدورها تتأكد من أن السلطة التنفيذية تتقيد بأسس الجباية والإنفاق بالاعتماد على تقارير دورية تقدمها لها إدارات متخصصة في الرقابة المالية. والجدير بالذكر أن مشروع قانون الموازنة يتضمن النفقات الفعلية وإعادة تقدير النفقات للسنتين السابقتين وبذلك يمكن المراقبة وتقييم ما نفذ من المشاريع التي كانت ضمن قوانين الموازنة للسنوات السابقة. كما يقوم ديوان المحاسبة بتقديم تقرير سنوي لمجلس الأمة يحتوي على ملاحظاته عن الدوائر والمؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها مع توضيح المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بداية كل دورة عادية للمجلس. كما تقدم وزارة المالية هي الأخرى تقرير سنوي عن الحسابات الختامية يشمل مقارنة بين ما هو مخصص في قانون الموازنة مع الإنفاق الفعلي. (خوري، 2013، صفحة 6)

وفي هذا الإطار تأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة صورا مختلفة، نذكر منها: (الزبيدي، 2010، الصفحات 186-205)

1. الرقابة الإدارية: هي الرقابة التي تتم داخل الوحدة الإدارية من قبل السلطات الرئيسية في هذه الوحدة، أو من قبل وزارة المالية من طرف مديرياتها المتخصصة أو من قبل موظفيها التابعين لها، وبالتالي فهذا النوع من الرقابة يعكس الرقابة التي تقوم بها الحكومة على نفسها، كون أن السلطة التنفيذية تمارسها على أعمالها ويطلق عليها إسم الرقابة الذاتية والتي

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

يتم من خلالها الرقابة على المخالفات والأخطاء في القوائم المالية، يؤخذ هذا النوع من الرقابة عدة أشكال سابقة، مرافقة أو لاحقة، تشمل جميع عمليات التحصيل والإنفاق ودرجة مطابقتها للقواعد المالية المقررة.

2. **الرقابة التشريعية:** وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية والتي تكون بدورها سابقة لتنفيذ الموازنة تتم خلال مرحلة اعتماد ومناقشة الميزانية ولاحقة لتنفيذها تتم بعد التنفيذ بدراسة الحسابات الختامية التي تقدم للسلطة التشريعية وتحديد مدى مطابقتها لما حدد في الميزانية، وتعتبر من أهم أنواع الرقابة لكونها تكون من قبل سلطة مستقلة عن الجهة التي تولى تنفيذ الموازنة.

بالإضافة إلى **الرقابة المستقلة:** هذا النوع من الرقابة تقوم به أجهزة مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية تحددها الدولة وتتمتع بالاستقلال اتجاه مختلف الوزارات، لذلك تعتبر أكثر نجاعة من الرقابة التشريعية والإدارية. وتنحصر في الرقابة على تنفيذ الموازنة والتأكد من أن النفقات والإيرادات العامة تمت وفقاً لما أجازت به السلطة التشريعية ووفقاً للقواعد المالية المقررة من قبل الدولة والأخطاء المرتكبة، عن طريق تقديم هذه الأجهزة لتقارير سنوية إلى رئيس الدولة تكشف كل ذلك. (مداحي، 2020، صفحة 109)

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

المبحث الثالث: التكامل الوظيفي بين السياسة النقدية والمالية.

تعد السياسة النقدية والمالية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تسعى هذه الأخيرة من خلال استخدام أدواتيهما إلى تحقيق أهدافها المختلفة، وبما أن السياستين يندرجان تحت نفس السياسة الاقتصادية للدولة وتأثرها بالتغير الذي قد يطرأ على إحدى السياستين من جهة، تأثر السياستين بالتغير الذي قد يطرأ على السياسة الأخرى من جهة أخرى، يوضح لنا ضرورة التكامل ما بين السياستين.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة النقدية، ويمكن تعريفها كما يلي:

تعر السياسة النقدية على جملة الإجراءات، التدابير والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة مثل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار أو استقرار أسعار الصرف... الخ. (تقاررت، 2017، صفحة 637)

كما ينصرف البعض إلى تعريفها على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) وتساعد المؤسسات التابعة لها-المتتملة في: البنوك التجارية، مؤسسات الائتمان، البنوك المتخصصة ووزارة المالية-في تنفيذها، بهدف مراقبة الائتمان والتأثير عليه سواء من حيث القدر المتاح منه، تكلفته، سعر الصرف وكذلك التأثير في حجم عرض النقود بصفة عامة. بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (رمزي، 2019، صفحة 16)

بالإضافة إلى ذلك تعرف على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية من أجل ضبط التوسع النقدي ليتلاءم مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين. ويضمن حدوث توافق ما بين النقد المعروض والطلب عليه. (الفتلاوي، 2020، صفحة 40)

وبالتالي يمكننا تعريف السياسة النقدية على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي من خلال معدلات الفائدة والسياسات الائتمانية، والتأثير على المتغيرات الاقتصادية بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والمالية.

ترتبط السياسة النقدية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة المالية ويرجع ذلك للتأثير المتبادل بينهما، وفيما يلي إبراز للتأثير المتبادل بينهما:

الفرع الأول: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية.

تؤثر السياسة المالية تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، حيث أوضح تايلور ذلك انطلاقاً من قيد الموازنة الحكومية على اعتبار أنه يعكس العلاقة المباشرة ما بين السياستين، كون أنه يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لا بد من أن يؤدي بالضرورة إلى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد، أو في النقود العالية القوة وذلك لأغراض تمويل العجز المالي، فعلى سبيل المثال إذا كان تحقيق قدر أكبر من الانضباط

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

المالي يساعد في تقليل عجز الميزانية، فإن هذا لا بد أن يساعد في تدني نمو حجم الدين المولد والمدر للعائد بالإضافة إلى انخفاض القاعدة النقدية. (الشيباني، 2012-2013، صفحة 17)

الفرع الثاني: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية.

يؤثر تطبيق السياسة النقدية والتدابير والإجراءات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية، فعلى سبيل المثال فإن الاعتماد على نظام الصرف الثابت من قبل مجلس الاشراف على العملة (الرقابة النقدية) من شأنه أن يساعد في التقليل من العجز المالي المستمر والحد منه، بدل الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل هذا العجز ومن ثمة المساعدة على تحقيق الانضباط المالي. حيث أوضح داهان (Dahan) في دراسته للأثر المالي لتدابير السياسة النقدية أن هذه الأخيرة تتحمل عبء تحقيق معدل تضخم مستقر، وعلى الرغم من أنه في هذا المثال السياسة النقدية تهدف إلى السيطرة على الاتجاهات التضخمية وتحقيق الاستقرار المالي، إلا أنه على المدى القصير يكون للتدابير النقدية آثاراً توسعية على عجز الموازنة العامة. (كمال، 2010، صفحة 10)

المطلب الثالث: نقاط الالتقاء وأهمية التكامل بين السياستين النقدية والمالية.

على الرغم من أن السياسة النقدية والمالية لكل منهما أدوات خاصة بها، ولكل منها تأثيرها المختلف، إلا أنه في ظل التقلبات التي تفرضها الدورات الاقتصادية فإنه أصبح من الضروري التنسيق بينهما خاصة في ظل وجود نقاط التقاء بين السياستين، وستطرق فيما يلي إلى أهم نقاط الالتقاء بين السياستين وكذا أهمية التكامل بينهما.

الفرع الأول: نقاط الالتقاء بين السياسة النقدية والمالية.

هناك نقطتين أساسيتين تلتقي فيهما كل من السياسة النقدية والمالية، وهما: (سالكي، 2010-2011، الصفحات 18-19)

- تتمثل النقطة الأولى في " القرض العام": كما هو معروف فالقرض العام يصنف ضمن موارد السياسة المالية، وبالتالي فإن هذا التصنيف يجعل من تحديد حجم القرض، موعد صرفه وتحصيله كلها من اختصاص السياسة المالية، بالمقابل فإن شكل هذا القرض ونوع السندات التي يصدر عليها سواء من حيث الأجل، أسعار الفائدة... الخ فهو من اختصاص السياسة النقدية

- تتمثل النقطة الثانية في "تمويل عجز الميزانية": فهذا الأخير يتم عن طريق الإصدار النقدي، في حين أن تحديد طريقة الإصدار (سواء من حيث الحجم، توقيته، كيفية التصرف في تحصيله) من اختصاص السياسة المالية "كونه تمويل تضخمي"، أما النهج الفني المرتبط بالإصدار وحجمه وطريقة سداذه فهذه الاعتبارات ذات صلة بالسياسة النقدية.

الفرع الثاني: أهمية التكامل بين السياسة النقدية والمالية.

ترجع أهمية التكامل بين السياسة النقدية والمالية للحالات التالية: (دعاس، 2009-2010، الصفحات 155-156)

- ان تفاقم وتصاعد حدة حالات عدم الاستقرار يتطلب المزج بين السياستين. خاصة في ظل عدم إمكانية السياسة النقدية بمختلف أدواتها التحكم بمفردها في المعروض النقدي بما يضمن علاج الحالات التضخمية، وبالتالي يصبح من ضروري

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

اللجوء لاستخدام السياسة المالية ومختلف أدواتها لاستيعاب الأرصدة النقدية التي لا يستطيع القطاع العائلي وقطاع الأعمال استيعابها طريق التمويل بالعجز.

- الانتقادات الموجهة للسياسة المالية جراء المبالغة الكبيرة في الاقتراض من الجهاز المصرفي لغرض تمويل القطاع العام، وبالمقابل الانتقادات الموجهة للسياسة المالية هي الأخرى جراء استخدامها النظام الضريبي، مما يجعل الدولة تسعى للجمع بينهما لتفادي وتجنب مثل هذه الانتقادات.

- تفادي اتخاذ السياسة المالية لإجراءات مناقضة للإجراءات النقدية والعكس، مما من شأنه أن ينتج عنه اضطرابات اقتصادية وفشل في تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية المرغوبة وعدم الاستقرار الاقتصادي. وهو ما يجعل من التنسيق بينهما أمر جد ضروري.

بالإضافة إلى ما أثبتته التجارب الواقعية من نجاعة للسياسة الاقتصادية عند استخدامها لأدوات كلتا السياستين معا في آن واحد.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بمختلف الجوانب النظرية للسياسة المالية ومختلف أدواتها، وقد توصلنا إلى النتائج

التالية:

- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، والتي تتخذ من الأدوات والمتغيرات المالية موضوعاً لتدخلها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والمتمثلة أساساً في علاج الفجوات الانكماشية والتضخمية وكذلك العمل على تقليص عجز الموازنة.
- تسعى الحكومة لتحقيق التوازن الاقتصادي انطلاقاً من جملة من الأهداف تنحصر أهمها في: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص مختلف الموارد الاقتصادية سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق التنمية الاقتصادية، السعي إلى تحقيق التوظيف الكامل وإعادة توزيع الدخل.
- إلى جانب السياسة المالية تستخدم الدولة أيضاً مجموعة من السياسات الاقتصادية الأخرى، ومن بينها نجد السياسة النقدية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة المالية نظراً للتأثير المتبادل بينهما، والذي يفرض ضرورة التنسيق بينهما انطلاقاً من نقاط الالتقاء والمتمثلة أساساً في القرض (مورد مالي إلا أن الشكل الذي يطرح به تحدده السياسة النقدية) وتمويل عجز الميزانية (باعتباره تمويل تضخمي فإن حجمه وكيفية التصرف فيه تحدده السياسة المالية أما إصداره وكيفية سداه تحددها السياسة النقدية).
- لقد اختلفت النظريات الاقتصادية فيما يخص السياسة المالية، ففي الوقت الذي هدفت فيه النظرية الكلاسيكية إلى إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وحصر دورها في المهام التقليدية انطلاقاً من قانون ساي والاعتقاد أن النظام الاقتصادي نظام حر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن دائماً مستوى من الدخل الوطني يتم عنده استغلال كل الطاقة الإنتاجية، بعدها جاء الفكر الكينزي ليؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي معتبراً أن ميزانية الدولة هي قطاع حيوي حيث يمكن للسياسة المالية بتكييفها لمستويات وأنواع الإنفاق و التوزيع الكفء للإيرادات الحكومية أن تؤثر على مستوى الدخل القومي والعمالة، موضحاً أن العبرة في توازن الاقتصاد القومي وليس في توازن الموازنة الحكومية، فيمكن بذلك أن يحدث عجزاً أو فائضاً في الموازنة في ظل سعي الدولة لتوازن الاقتصاد القومي. ليأتي بعدها التحليل النقدي ويعيد الروح إلى الأفكار الكلاسيكية من جديد معتقداً أن اليد الخفية من شأنها أن تعيد التوازن العام للسوق وأن تطبيق سياسة مالية بحثة من شأنه أن يقلل من فعالية السياسة المالية التوسعية فلا تؤدي سوى لآثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، ويرون أن السياسة المالية تعقد الوضعية الاقتصادية على عكس السياسة النقدية تكون جد فعالة.

❖ الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر التوازن الاقتصادي وصفا للحالة التعادلية التي تتكافئ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادة أو نقصانا تأثر غيرها تلقائيا أو عمدا تأثرا بعلاقة السببية أو تأثرا فيها حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة أو تبتعد عنها.

فالتوازن الاقتصادي يعتبر من بين أهم المصطلحات القديمة في الاقتصاد، والتي لاقى اهتماما كبيرا من قبل المفكرين الاقتصاديين في تحليل مفهومه، فاختلّفوا في كيفية تناولهم لنوع التوازن المطلوب والفرضيات المنطق منها في التحليل ومن ثمة سبل ووسائل تحقيقه. وهنا يكمن جوهر الاختلاف بين مختلف النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التوازن الاقتصادي وكذا النماذج الاقتصادية المعتمد عليها. وهنا نجد ان الفكر الاقتصادي يزخر بمختلف نماذج التوازن الاقتصادي التي تعتبر أداة أساسية في تحليل التفاعل بين مختلف الأسواق وتأثير السياسات الاقتصادية المطبقة. لذلك خصص هذا الفصل للتطرق لأهم الجوانب النظرية الأساسية للتوازن الاقتصادي، من خلال التطرق للعناصر التالية:

- ماهية التوازن الاقتصادي.
- التوازن الاقتصادي من وجهة نظر الفكر الاقتصادي.
- نماذج التوازن الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي.

إن التطورات التي شهدتها الفكر الاقتصادي جعلت من مفهوم التوازن الاقتصادي يتغير بشكل ملحوظ ليصبح توازن نوعي بدل التوازن الكمي وبذلك لم يعد يقتصر على مجرد التوازن الحسابي ما بين النفقات والإيرادات. والجدير بالذكر أن الاختلاف بين الاقتصاديين لم يكن في تحديد مفهوم التوازن الاقتصادي وإنما في أنواع ونماذج التوازن الاقتصادي، فقد يكون وضعاً اقتصادياً متوازناً ببعض المعايير وغير متوازن بمعايير أخرى وهذا يتوقف على الزاوية المنتقاة للتحليل وكذا نموذج ونوع التوازن المختار. وسنحاول في هذا المبحث التعريف بهذا المصطلح والتطرق لأهم أنواعه، مجالاته ومستوياته.

المطلب الأول: تعريف التوازن الاقتصادي.

من الصعب وضع تعريف شامل ودقيق للتوازن الاقتصادي، فنجد أن مفهومه يختلف باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين وشكل التوازن المطلوب وكذا مستواه، ومن التعريفات الاقتصادية للتوازن نجد:

"التوازن الاقتصادي هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتساوى فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، عندما تتوفر شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية، إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المختل، ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى". (لبزة، 2019، صفحة 105)

كما يعرف التوازن على أنه الحالة التي تستمر بصفة دائمة ما لم تغير في الظروف المؤدية إليها أو المتغيرات المحققة لها. (عامر، 2016، صفحة 92)

وفي تعريف آخر يعبر التوازن عن وضع الذي إذا تعذر الوصول إليه سيتسم بالثبات، ما لم يحدث أي تأثيرات خارجية تخل به، ومن ثمة يمكن القول أن التوازن هو وضع ثبات نسبي. (الحوامدة، 2020، صفحة 13)

ومنه يمكن تعريف التوازن الاقتصادي على أنه المرحلة التي تكون فيها القوى الاقتصادية متوازنة فلا تتغير قيم المتغيرات الاقتصادية في ظل غياب تأثيرات خارجية فيتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي. ويجدد بيانياً بتقاطع كل من منحنى العرض الكلي والطلب الكلي بحيث تحدد لنا نقطة التقاطع القيم التوازنية التي ترضى طرفي العرض والطلب.

وبالتالي يتحقق التوازن الاقتصادي عندما تتوازن القوى الاقتصادية، بمعنى أن يتساوى جانبي السوق. إذ يتحقق هذا الوضع في حالة التساوي بين الكميات المطلوبة والمعرضة في سوق معينة، ويعبر عنه بيانياً من خلال نقطة تقاطع منحنى العرض والطلب اللذان يعتبران المحددين الرئيسيين لكل من التوازن العام والجزئي (سليمان، 2020-2021، صفحة 2). بتعبير آخر وعلى المستوى الكلي يتحقق التوازن عندما يتساوى كل من العرض الكلي والطلب الكلي، إذ أن العرض الكلي يخلق دخلاً لعناصر الإنتاج والتي بدورها تنفقها على العرض الكلي ذاته فيتحقق بذلك التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي، أي أن الدخل التي تحصل عليها عناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية للسلع والتي بدورها تمثل العرض الكلي تستخدم في الطلب على هذا العرض الكلي وبذلك يتحقق التوازن. وما تجدر الإشارة إليه أن أي اختلال بين جانبي العرض والطلب يؤدي إلى اختلال الوضع

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

التوازني وحدوث فجوات اقتصادية، ففي حالة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ستؤدي عند مستوى التشغيل التام إلى حدوث تضخم، وأي نقص سوف يؤدي إلى الركود. (الحبيب، 2022، صفحة 61)

ويختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي عن التوازن الاقتصادي في كونه يهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم من خلال مجموعة من الإجراءات، بغض النظر أن كان هذا الوضع القائم مثالياً أو لا. كالمحافظة على المستوى العام للأسعار عند معدلات مقبولة من التضخم (عبدالقادر، 2010-2011، صفحة 66). أي أنه يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي على أنه التوازن الاقتصادي طالما أن العوامل المحددة لهذا الأخير لم تتغير، بمعنى أن يبقى الوضع التوازني للظاهرة محل الدراسة مستقراً إلى أن يحدث تغيير في عامل أو أكثر من العوامل المؤثرة فيختل التوازن ولا يكون هناك استقرار. (درواسي، 2006، الصفحات 144-145)

ومنه يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي هو جملة الإجراءات والسياسات التي تتبعها الدولة، وتهدف من خلالها إلى الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، لتحقيق مستويات مستقرة من الأسعار ومعدلات بطالة وتضخم منخفضة، مع تحقيق توازن في ميزان المدفوعات. بتعبير آخر هو تلك الإجراءات المتخذة لعلاج حالة التضخم أو الكساد، سواء باستخدام أدوات السياسة النقدية أو المالية، أو بالتكامل ما بين السياستين.

المطلب الثاني: أنواع التوازن الاقتصادي.

تختلف أنواع التوازن الاقتصادي باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له، وباختلاف المعيار المحدد للتحليل، ويمكن حصر أنواع التوازن الاقتصادي فيما يلي:

الفرع الأول: التوازن الساكن والحركي.

التوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغير، في ظل عدم وجود أي قوى تعمل على تغييرها. إلا أن هذا لا يمنع أن يختل التوازن في مركزه مع مرور الزمن. وما يستحق الذكر أن هذا النوع من التوازن لا يحدد الفترة الزمنية الضرورية لانتقال المتغيرات بين مختلف الأوضاع التوازنية، كما أنه لا يوفر الثقة للوصول إلى وضع توازني جديد خشية انحراف المتغيرات عن مسارها للانتقال نحو الوضع التوازني الجديد مما قد يؤدي لنتائج خاطئة. وهذه الانتقادات أدت إلى التوجه إلى ما يسمى بالتوازن الحركي الذي يتحقق إذا ما توفرت الظروف المناسبة له، ثم ما يليث أن يفسح المجال إلى اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول. (الحوامدة، 2020، صفحة 16)

الفرع الثاني: التوازن الناقص والكامل.

التوازن الناقص هو ذلك التوازن الذي يتحقق في ظل وجود عناصر انتاج معطلة، وبالتالي فهو يتحقق دون حالة التشغيل الكاملة (قبل التوظيف الكلي لعناصر الإنتاج) وهو ما ركز عليه كينز في تحديد مستويات التشغيل، إلا أن السعي نحو تحقيق مستويات انتاج عالية وأرباح قصوى يجعل من تحقيقه أمراً صعباً. أما التوازن الكامل يتحقق في حال تشغيل كل عوامل الإنتاج المتاحة (وهي حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج) حتى لو استدعى ذلك تدخل الدولة لإعادة توزيع موارد في حال فشل آلية السوق في تخصيص الموارد (عن طريق قرارات المنتجين والمستهلكين). (عامر، 2016، الصفحات 39-40)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الفرع الثالث: توازن قصير الأمد والطويل الأمد.

يطلق لفظ التوازن الاقتصادي قصير الأمد على ذلك التوازن الذي يحدث في حيز طاقة انتاج ثابتة في مدة زمنية قصيرة، وبالتالي فان هذه الفترة لا تسمح بإدخال بتغيير عنصر رأس المال بإدخال رأس مال جديد، وانما تكتفي بتغيير عناصر الإنتاج الأخرى (عنصر العمل/ المدخلات من المواد الأولية.... الخ)، في حين أن التوازن طويل الأمد فانه يشمل مدة زمنية طويلة تسمح بتغيير جميع عناصر الإنتاج بما فيها عناصر الإنتاج الثابتة (المباني/ الآلات و المعدات... الخ)، مما يؤدي إلى تغيير كبير في كفاية الإنتاج. ويأخذ هذا النوع من الإنتاج بعين الاعتبار العوامل التي تؤدي إلى تغيير في العلاقات بين عوامل الإنتاج. (معيّزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، 2007-2008، الصفحات 27-28)

المطلب الثالث: مجالات التوازن الاقتصادي ومستوياته.

يوضح التوازن الاقتصادي سلوك كل من العرض والطلب وكذا مستويات الأسعار المقابلة لها في الاقتصاد والتي يتحدد عندها التوازن، إلا أنه يختلف هذا الأخير على حسب إذا ما كان على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة أو على المستوى الاقتصادي الكلي، على المستوى الداخلي أو الخارجي.

الفرع الأول: مجالات التوازن الاقتصادي.

للتوازن الاقتصادي مجالين أساسيين هما التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي:

أولاً: التوازن الاقتصادي الداخلي.

يقصد بالتوازن الاقتصادي الداخلي تساوي الطلب الكلي من السلع والخدمات مع العرض الكلي لها، بتعبير آخر يقصد به تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي الوقت ذاته (سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق الأوراق المالية) (مسعود، 2006، صفحة 143)، والجدير بالذكر أن هذا النوع من التوازن يشكل عامل مهم في تفسير الاختلالات الاقتصادية التي يتم على أساسها توجيه السياسة الاقتصادية بما يحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل وعدم تحقق هذا النوع من التوازن الاقتصادي يؤدي إلى حدوث تضخم (ارتفاع مستمر في الأسعار)، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى ذلك نجد: فجوة الاستهلاك والاستثمار - الإنتاج، فجوة الادخار - توازن الموازنة العامة والتوازن النقدي. (صويلحي، 2022، صفحة 390). وبذلك فان هذا النوع من التوازن يتحقق عندما تتحقق التوازنات التالية:

1- التوازن السوق (التوازن بين المنتج والمستهلك): يترجم توازن السوق بتحديد كل من السعر التوازني الذي يرضي طرفي

السوق (منتج / مستهلك) ويتوافقان عليه، الكمية التوازنية التي تعكس التساوي ما بين الكميات المطلوبة والمعرضة، وذلك خلال فترة زمنية محدودة. ويتحدد هذين العنصرين بيانياً بالتقاطع بين منحنى العرض (المنتج) والطلب (المستهلك). (الأفندي م، 2020، صفحة 99)

2- التوازن بين الادخار والاستثمار: في هذا النوع من التوازن فان سعر الفائدة يعتبر هو حلقة الوصل ما بين الادخار

والاستثمار التي تعمل على تحقق التوازن بينهما، وذلك نظراً لكون العرض والطلب على الادخار هو بدوره طلب على

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الأموال لغرض الاستثمار، ومن هنا تتضح أهمية سعر الفائدة في تحقيق التوازن والمساواة بين الادخار والاستثمار. (سميس، 2010-2011، صفحة 159)

3- توازن الموازنة العامة للدولة: يختلف مفهوم توازن الموازنة العامة ما بين المفهوم الحديث والقديم، ففي الوقت الذي ينصرف فيه المفهوم القديم إلى اعتبار توازن الموازنة يقف على التوازن ما بين الإيرادات والنفقات فقط أي أنه بذلك يقتضي عدم وجود أي فائض أو عجز في الموازنة، فإن المفهوم الحديث ينصرف إلى أكثر من ذلك معطياً أهمية كبيرة للتوازن الاقتصادي إلى جانب التوازن المالي وعدم الاكتفاء بالتوازن ما بين الإيرادات والنفقات فحسب. (عبد العال، 2017، الصفحات 67-68)

4- التوازن النقدي: يتحقق عند تعادل الكمية المعروضة من النقد لدى السلطات النقدية والكمية المطلوبة من النقد للأعوان الاقتصاديين (قيجاتي، 2016-2017، صفحة 88)، وبالتالي فهو يعكس العلاقة ما بين متغيرين أساسيين هما عرض النقود والطلب عليها عند سعر فائدة محدد.

ثانياً: التوازن الاقتصادي الخارجي.

وهو ما يعرف التوازن الحسابي لميزان المدفوعات، إلا أن هذا التوازن الحسابي لا يعني توازناً اقتصادياً بل يتحقق هذا الأخير عندما يتساوى الصرف الأجنبي مع العرض منه (التساوي بين الطلب والعرض في سوق النقد الأجنبي)، وهو ما يعكس التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني أي المساواة بين الطلب المحلي على منتجات العالم الخارجي وطلب العالم الخارجي على الإنتاج المحلي. (مسعود، 2006، صفحة 144)

الفرع الثاني: مستويات التوازن الاقتصادي.

يختلف مستوى التوازن الاقتصادي باختلاف النظرية الاقتصادية المعتمد عليها في التحليل فإذا كانت هذه النظرية تدرس سلوك المجاميع الاقتصادية ككل (النظرية الاقتصادية الكلية) سنكون بصدد توازن اقتصادي كلي، أما إذا كانت تدرس سلوك الوحدات الاقتصادية منفردة (النظرية الاقتصادية الجزئية) فنسكون في توازن اقتصادي جزئي. وفيما يلي سنتطرق لشرح أكثر تفصيل لكل منهما:

أولاً: التوازن الجزئي.

هو التوازن التي يتم على مستوى القطاع، ولا بد فيه أن تتساوى الموارد المتاحة مع الاستخدامات الممكنة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي على حدى (لويس، 2021، صفحة 25). وفقاً لمنهجية MARSHALL في تحليل التوازن فإن التوازن يكون جزئياً إذا ما تم تحليل كل سوق بشكل منفرد وبمعزل عن الأسواق الأخرى، وبالتالي فلا تأخذ بعين الاعتبار أية تأثيرات غير مباشرة أو ردود الفعل التي تحدث في وقت واحد في الأسواق الأخرى المترابطة. (سليمان، 2020-2021، صفحة 3)

ولنفهمه بشكل أفضل لابد من التطرق إلى:

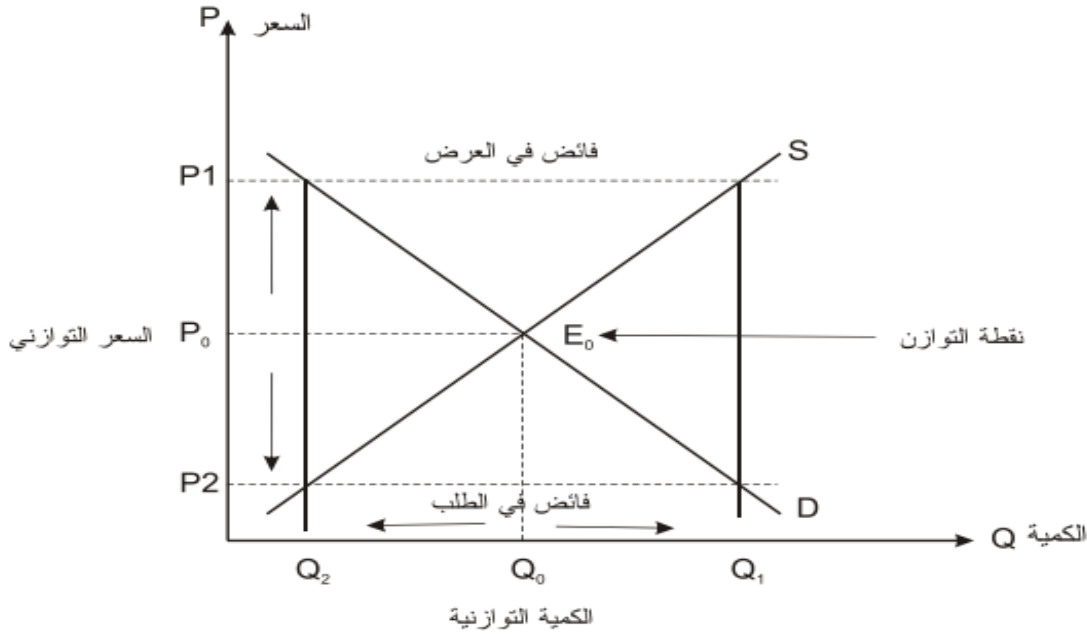
1. توازن السوق: يتوازن السوق عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة خلال فترة زمنية

محددة $Q_S = Q_D$ ، ويعبر عنها بيانياً عندما يتقاطع كل من منحني العرض والطلب على السلعة في النقطة معينة

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

تعكس لنا لسعر التوازني والكمية التوازنية التي عندها لا يكون هناك لا فائض في العرض ولا فائض في الطلب، وأي تغيير في كمية المعروضة أو المطلوبة سوف يؤدي إلى تغيير في سعر وكمية التوازن (المعموري، 2019).

الشكل رقم (01.02): توازن السوق.



المصدر: (معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2006، 2007-2008،

صفحة 30)

يوضح الشكل أعلاه أن التوازن في السوق يتحقق بتقاطع منحنى العرض والطلب على السلعة والذي يعكس التساوي ما بين الكمية المطلوبة والمعرضة في نقطة واحدة وهي النقطة E_0 ، والتي يتحدد من خلالها الكمية التوازنية والسعر التوازني الذي يرضي طرفي السوق، وبذلك فإن هذا الوضع التوازني يحتل بتغير جانبي السوق، ويمكن حصر الوضع الاختلافي ضمن ثلاث حالات وهي: (المعموري، 2019)

- **تغير الطلب مع ثبات العرض:** إن تغير الطلب لظروف معينة (عدد المستهلكين، الأذواق، الدخل....) يترتب عليه انتقال منحنى الطلب في اتجاهين لا ثالث لهما: إما أن ينتقل المنحنى إلى الأعلى في حال زيادة الطلب ويتحدد وضعاً توازانياً جديداً يتسم بسعر توازني وكمية توازنية أكبر من الوضع الأول. أو أن ينتقل منحنى الطلب إلى الأسفل في حال نقص الطلب وهو ما ينتج عنه وضعاً توازانياً جديداً يتسم بسعر توازني وكمية توازنية أقل من الوضع الأول.
- **تغير العرض مع ثبات الطلب:** إن تغير العرض لظروف معينة (انخفاض أسعار عناصر الإنتاج، زيادة عدد البائعين....) يترتب عليه هو الآخر انتقال منحنى العرض في إحدى الاتجاهين هما: انتقال منحنى العرض إلى اليمين في حال زيادة العرض وتحدد نقطة توازن جديدة تتميز بكمية توازن أكبر ولكن سعر توازن أقل مقارنة بالوضع الأول. أو أن تقال منحنى العرض إلى اليسار في حال انخفاضه وبذلك يتحدد وضعاً توازانياً جديداً يتميز بكمية توازن أقل، سعر توازن أكبر مقارنة بالوضع الأول.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

- **تغير الطلب والعرض معا:** أي إذا تغيرت العوامل المحددة لكل منهما (تغير عدد البائعين والمشتريين، تغير الأذواق والتفضيلات، تغير أسعار عناصر الإنتاج....)، فهنا ستتغير الكمية والسعر على حسب نسبة التغير (النقص أو الزيادة) في الطلب والعرض.

2. **توازن المنتج:** يكون المنتج في حالة توازن إذا كان في وضع ينعدم فيه الدافع للتغيير في الأجل القصير، وهنا يتوقف وصول المنتج إلى حالة التوازن على الهدف الذي ينبغي تحقيقه، فإذا كان هدف المنتج هو تحقيق أكبر ربح نقدي، فهنا لا بد من المقارنة ما بين ما يدفعه من تكاليف لإنتاج السلعة وما يحصل عليه من إيرادات عند بيعها. بمعنى آخر المقارنة بين ما تتحمله الوحدة من تكاليف (التكلفة الحدية) وما تضيفه من إيرادات (الإيراد الحدي). (حسين، 2008، صفحة 169) ولضمان أقصى ربح ممكن لابد من أن يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، لأن الاستمرار في الإنتاج بعد هذا الحد سيجعل من الإيراد الحدي سالباً. (حمود، الاقتصاد الإداري - النظرية والتطبيق، 2017، صفحة 187)

3. **توازن المستهلك:** يكون المستهلك في حالة توازن إذا أنفق الجزء المخصص من دخله للإنفاق على شراء كمية السلع والخدمات، بحيث يحصل على أكبر منفعة كلية ممكنة في حدود هذا الدخل، وفي ظل الأسعار الموجودة في السوق. وهنا نكون أمام حالتين لوصول المستهلك لوضع التوازن: (ربه، 2013، صفحة 107.108.116)

1.3. **حالة إنفاق الدخل المخصص للإنفاق على سلعة واحدة:** وهنا يحدث التوازن إذا اشترى كمية من تلك السلعة، بحيث تكون المنفعة الحدية منها مساوية للمنفعة من المنفق على الوحدة من تلك السلعة:

$$\begin{aligned} &\text{المنفعة الحدية للسلعة} / \text{ثمن السلعة} = \text{منفعة وحدة النقد.} \\ &(\text{يستمر في شراء وحدات إضافية السلعة كلما كانت المنفعة الحدية من وحدة النقد} \\ &\text{المنفق على السلعة تزيد من منفعة وحدة النقد}) \end{aligned}$$

2.3. **حالة إنفاق الدخل المخصص للإنفاق على أكثر من سلعة:** هنا يتحقق التوازن إذا أنفق هذا الدخل على كمية من السلع بحيث تتساوى المنفعة الحدية لوحدة النقد المنفقة على كل سلعة من تلك السلع:

$$\begin{aligned} &\text{المنفعة الحدية للسلعة 1} / \text{ثمن السلعة 1} = \text{المنفعة الحدية للسلعة 2} / \text{ثمن السلعة 2} \\ &(\text{المنفعة الحدية للسلعتين مساوية لثمن السلعتين في السوق}) \end{aligned}$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

ثانياً: التوازن الكلي (العام).

هو التوازن الذي يتم على مستوى الاقتصاد القومي كله، أي لابد فيه أن تتعادل الموارد المتاحة مع استخداماتها على المستوى القومي في مجموعه (لويس، 2021، صفحة 24). ويتحقق هذا الأخير بتحقيق التوازن على مستوى مجالين رئيسيين للتوازن كما ذكرنا سابقاً وهما التوازن الداخلي الذي يتحقق بتوازن الأسواق الثلاثة والتوازن الخارجي الذي يتحقق بتوازن ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن هذا المستوى من التوازن يعكس عدم وجود اختلال بين حجم الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع حجم الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع ككل. (بوري، 2017-2018، صفحة 126)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

يختلف مفهوم التوازن الاقتصادي وكيفية تحديده باختلاف المدارس الاقتصادية. فالمدرسة الكلاسيكية ترى أنه نتيجة لتلقائية لتفاعل قوى السوق معتمدة في تحليلها على قانون ساي، في حين أن المدرسة الكينزية ترى أنه لابد من تدخل الدولة بسياساتها المختلفة خاصة المالية منها لخلق التوازن. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى رؤية كل مدرسة اقتصادية وأهم ما استندت إليه في الدفاع عن أفكارها وتحليلها.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك.

تشير النظرية الكلاسيكية إلى ذلك النظام من التحليل الاقتصادي الذي قام آدم سميث بوضع الأسس الأولى الخاصة به من خلال كتابه ثروة الأمم، والعديد من المفكرين على رأسهم دافيد ريكاردو والذين وضعوا من خلال هذه النظرية أن الاقتصاد الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل التي تمثل الوضع التوازني، وأنه في حال حدوث خلل في حالة التوازن لأي سبب من الأسباب فإن الضوابط التلقائية للسوق (اليد الخفية / جهاز الأسعار) كفيلة بإعادة الاقتصاد لوضع التشغيل الكامل. وفما يلي شرح لهذه النظرية بشيء أكبر من التفصيل.

الفرع الأول: لمحة حول التحليل الاقتصادي الكلاسيكي.

يعتمد التحليل الكلاسيكي في الحفاظ على التوازن على آلية السوق، ويرجع ذلك لكون السعر العامل الوحيد الذي يحقق التوازن باعتبار أن التحليل الكلاسيكي تحليل قصير الأجل يتحقق فيه التوازن في حالة المساواة ما بين قوى العرض والطلب. (درواسي، 2005-2006، صفحة 107). أي أنهم استندوا في نظرتهم للتوازن إلى قانون الأسواق، والذي يترتب عليه أنه مهما بلغ حجم الإنتاج سيقابله طلب كافٍ له، وأن حجم الإنتاج يتحقق عندما تكون قوى الإنتاج مشغلة بالكامل " أي أن يتساوى الاجر الاسمي مع الإنتاجية الحدية للعمل " وبالتالي لن يكون هناك أزمة في تصريف المنتجات وكل سلعة ستجد من يطلبها. ويؤمن الكلاسيك بفكرة التوازن الجزئي فحسب اعتقادهم من الضروري تحقق التوازن بين العرض والطلب لكل سلعة، وفي هذا الإطار يرون أن المنتجات لا تتبادل إلا بالمنتجات مما يجعل النقود حيادية " مجرد وسيط للتبادل " مما يجعل ارتفاع عرض سلعة معينة غير مرتبط بنقص النقد للطلب عليها وإنما مرتبط بانخفاض العرض لسلعة ما في قطاع آخر، وبالتالي سيكون هناك اختلال في القطاعين إلى غاية أن تتم عملية المبادلة للمنتجات، وبذلك فإنه حتى تتحقق المساواة ما بين العرض الكلي والطلب الكلي لابد أن يتساوى العرض والطلب على كل سلعة، وهو ما من شأنه يجعل الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى التشغيل الكامل وفي نفس الوقت لا ينفي وجود اختلالات جزئية ولكن حسب اعتقادهم هي اختلالات ظرفية تزول بالاعتماد على القوى الكامنة التي تعمل على إعادة التوازن في السوق (معيزي، 2007-2008، صفحة 43).

أي أن الاقتصاديون الكلاسيك يرون حتمية تحقق التوازن الكلي للاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، وأن كلاهما يضمن تحقيق الآخر، فالتوازن لا يتحقق إذا لم يصل الاقتصاد لمستوى التشغيل التام. هذه الآلية تقود لنقطة جوهرية ألا وهي ارتباط التوازن بالتشغيل التام إذ يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي بصفة مستمرة انطلاقاً من قانون ساي " العرض يخلق طلباً مساوياً له " (ال سميث، 2006، صفحة 19). وبالتالي فإن أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي سوف يؤدي إلى

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

حدوث اختلال اقتصادي مما يؤدي لحدوث أزمات اقتصادية ويدفع إلى زيادة الإنفاق العام والذي بدوره يؤدي إلى اختلال التوازن المالي مما يؤثر على التوازن الاقتصادي العام، وبالتالي لابد من حيادية الدولة. (الفتاوي، 2020)

انطلاقاً مما سبق نجد أن التشغيل الكامل هو أساس تحقق التوازن عند الكلاسيك، حيث يستند إلى فرضيتين أساسيتين ألا وهما: قانون ساي "كل عرض يخلق طلب موازي له"، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج والذي يتحقق عندما "يتساوى الأيراد الحدي مع التكلفة الحدية".

وبالتالي فانه في ظل هاتين الفرضيتين لن يكون هناك تسرب للدخل عن طريق الادخار كونه سيحول مباشرة للاستثمار أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها المستثمرة، وأن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري لها خاصة أن أجورها تكون قريبة من مستوى الكفاف بهدف تحقيق التوازن في ظل افتراض مرونة الأسعار، الأجور ومعدلات الفائدة هذا فيما يخص التوازن الداخلي. أما بالنسبة للتوازن الخارجي والمقصود به توازن ميزان المدفوعات دون تدخل القوى الخارجية والذي حلله الكلاسيك انطلاقاً من التخصص وتقسيم العمل ونظرية الميزة النسبية فتخصص كل دولة في السلع التي لها ميزة نسبية في انتاجها مما يسمح بخفض أسعارها، وبالتالي فان التوازن سيتحقق من خلال تغيير الأسعار وتعديل مستوياتها المتعامل بها بين الدول فتكون كمية النقد هي المؤثر الوحيد على مستوى الأسعار في ظل سيادة قاعدة الذهب وحرية التجارة الخارجية. (عبدالعال، 2017، الصفحات 22-23)

والجدير بالذكر أن المدرسة الكلاسيكية دعت إلى الوحدة الاقتصادية في التحليل وبالتالي فان التوازن الداخلي والخارجي مرتبطين ارتباطاً وثيقاً وأن أي اختلال في إحدهما سيؤدي إلى اختلال الآخر.

الفرع الثاني: نموذج التوازن الكلاسيكي.

يتحدد التوازن الاقتصادي العام ضمن النموذج الكلاسيكي على مرحلتين، المرحلة الأولى من خلال تحديد مستوى التوظيف والذي يتحدد من خلال تفاعل العرض والطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل من جهة والتوازن في سوق السلع والخدمات من جهة أخرى من خلال التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات، أما المرحلة الثانية فيتم فيها ضم القطاع الحقيقي إلى القطاع النقدي بعد تحديد التوازن في سوق النقد، ليتحدد بذلك كل من حجم العمالة التوازني، حجم الناتج الحقيقي المقابل له، المستوى العام للأسعار وقيمة الأجر النقدي التوازني.

أولاً: منهجية التحليل في النموذج الكلاسيكي.

يقوم التحليل الكلاسيكي على مجموعة من المبادئ يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1. مبدأ التشغيل التام: يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل التام والمقصود به هو التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، حيث عند هذه النقطة يتحقق التوازن في الاقتصاد ولا يمكن أن يتحقق دونها وبالتالي فإنه لا يمكن أن تحدث بطالة وإن حدثت فهي اختيارية.

2. قانون والراس: وفقاً لهذا القانون فإن الأسواق مرتبطة ببعضها البعض، إذ يستحيل عدم توازن أحد الأسواق إذا كانت باقي الأسواق متوازنة، فحسب نظريته فأن وجود طلب زائد في أحد الأسواق سيقابله نقص في الطلب في أحد

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الأسواق الأخرى، وبالتالي إذا ما كانت جميع الأسواق متوازنة باستثناء واحدة منها فإنها هي الأخرى متوازنة ففي حال إذا ما كانت كل من سوق العمل، السلع والخدمات وسوق النقد في حالة توازن فإن سوق رأس المال حتماً في حالة توازن، وهو ما يسمح بتضييق الدراسة ضمن التحليل الكلاسيكي لتقتصر على الأسواق الثلاثة السابقة الذكر. (بن الحاج ي،، 2017-2018، صفحة 52)

3. **ازدواجية التحليل الكلاسيكي:** والمقصود بالازدواجية هو الفصل بين الجانب الحقيقي والنقدي: يوصف التحليل الكلاسيكي بأنه تحليل مزدوج، فهو يفصل ما بين التوازن الحقيقي الذي يتحدد في القطاع الحقيقي أي في سوق السلع والخدمات وسوق العمل ويسمح لنا بتحديد القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية (الإنتاج-العمالة-الأجر الحقيقي...)، وما بين التوازن النقدي والذي يتحدد في سوق النقود ويسمح لنا بتحديد القيم التوازنية للمتغيرات النقدية (السعر-الأجر الاسمي أو النقدي- معدل الفائدة) ، فكل سوق منها منفصل عن الآخر. (حماشي، 2021-2022، صفحة 27)

4. **حيادية الدولة:** وفقاً للتحليل الكلاسيكي فإنه لا ضرورة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، انطلاقاً من اعتقادهم أنها تعيق النشاط الاقتصادي وعمل قوى السوق، وإيمانهم بفكرة الحرية الاقتصادية "دعه يعمل دعه يمر".

5. **التركيز على جانب العرض:** لقد ركز الكلاسيك في أبحاثهم على جانب العرض أكثر من جانب الطلب انطلاقاً من قانون ساي الذي يوضح أن العرض هو الذي يحدد إجمالي الطلب، كون أن كل إنتاج جديد يخلق دخول جديدة توجه بدورها للطلب على المعروض الجديد من الإنتاج، وبالتالي فإنه لا مجال لحدوث فائض في الإنتاج أي أنه لا يمكن حدوث توقف في تصريف المنتجات بشكل عام، حيث أكد دافيد ريكاردو على أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بالقدرة على التوسع لأحد لها مادامت زيادة الإنتاج تقود تلقائياً (آلياً) إلى زيادة الاستهلاك (نظراً لزيادة الدخل المتولد عن عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج المزيد من المعروض). (الموسوي ع،، 2018، الصفحات 234-235)

6. **التوازن يحدث عند تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي:** اعتماداً على افتراض أن كل عرض يخلق طلباً مساوياً له فإن العرض الكلي يتساوى دائماً مع الطلب الكلي، ولا مجال لتدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والوصول إلى مستوى التشغيل التام ولا جدوى من هذا التدخل فهذه الأمور تتحقق من تلقاء نفسها من خلال احترام مبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. (عامر، 2016، صفحة 266)

7. **التركيز على دراسة التوازن في المدى القصير:** فالنموذج الكلاسيكي نموذج قصير الأجل يعتمد على التحليل الاقتصادي في الآجال القصيرة.

ثانياً: التوازن في القطاع الحقيقي عند الكلاسيك.

يتحقق التوازن في القطاع الحقيقي عند الكلاسيك انطلاقاً من التوازن الآني في سوقي العمل وسوق السلع والخدمات، إذ يسعى النموذج الكلاسيكي إلى تحديد مستوى التوازن الكلي الذي يتحدد بعد تحديد مستوى العمالة التوازني (سوق العمل) والذي بدوره يحدد مستوى الإنتاج التوازني (سوق السلع والخدمات) ، وبالتالي يبدأ التحليل الكلاسيكي بسوق العمل.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

1. التوازن في سوق العمل: يرتبط حجم اليد العاملة المستخدمة بالطلب على العمل وعرضه في السوق، والتساوي بين هذين العنصرين يحقق التوازن في سوق العمل، لذلك سيتم دراسة كل عنصر بشكل منفصل عن الآخر وبعدها سيتم دراسة التوازن في هذه السوق.

1.1. الطلب على العمل: يتم طلب القوة العاملة من قبل المنتجين وأرباب العمل، والتي تتناسب عكسيا مع الأجر الحقيقي، بالتالي تصبح معادلة الطلب على العمل على النحو التالي: (الحجار، 2014، الصفحات 138-139)

$$L_d = D(W)/P \quad D'(W)/P < 0$$

W = معدل الأجر الاسمي

P = المستوى العام للأسعار

أي أن رب العمل سيستمر في طلب القوة العاملة كلما انخفضت الأجور "لأنها عبارة عن تكلفة له"، ويقل الطلب عليها كلما كانت الأجور مرتفعة. وبما أن المنتج لا يستطيع التأثير على الأسعار لأن السوق تسوده المنافسة التامة "تكون أسعار السلع وأسعار عناصر الإنتاج محددة"، فإنه يستطيع فقط التأثير على الكميات المنتجة وبالتالي سيستمر في تغيير كمية الإنتاج إلى أن الإنتاج الأمثل الذي يتساوى عنده الإيراد الحدي مع ثمن العامل الإنتاجي في السوق "التكلفة الحدية".

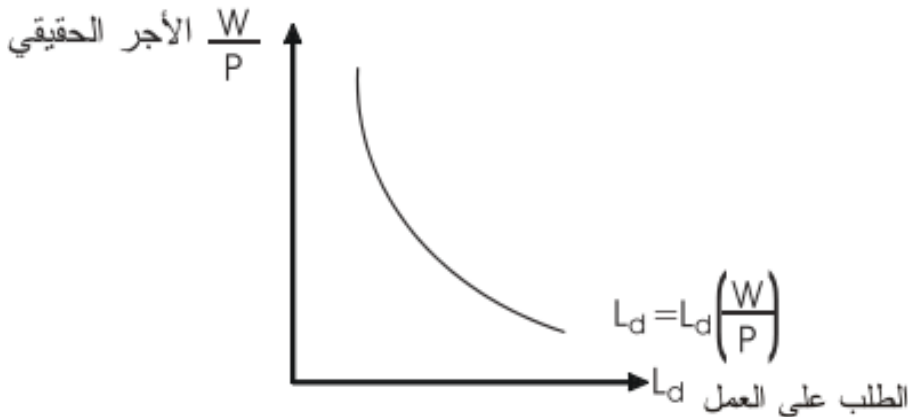
$$Y'(L) \cdot P = W$$

$$Y'(L) = W/P$$

أي أن المنتج يتوقف عن طلب العمل عندما يتساوى الناتج الحدي للعمل مع نفقته، علما أن قيمة الناتج الحدي هي $Y'(L) \cdot P$ ونفقته ليست إلا الأجر الاسمي.

والشكل الموالي يوضح العلاقة منحنى الطلب على العمل:

الشكل رقم (02.02): منحنى الطلب على العمل.



المصدر: (صخري، 2005، صفحة 42)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن منحنى الطلب على العمل ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين، وهو ما يدل العلاقة العكسية بين كل من الأجر الحقيقي والطلب على العمل، بمعنى أنه كلما زاد الأجر الحقيقي كلما انخفضت الكمية المطلوبة من عنصر العمل والعكس صحيح.

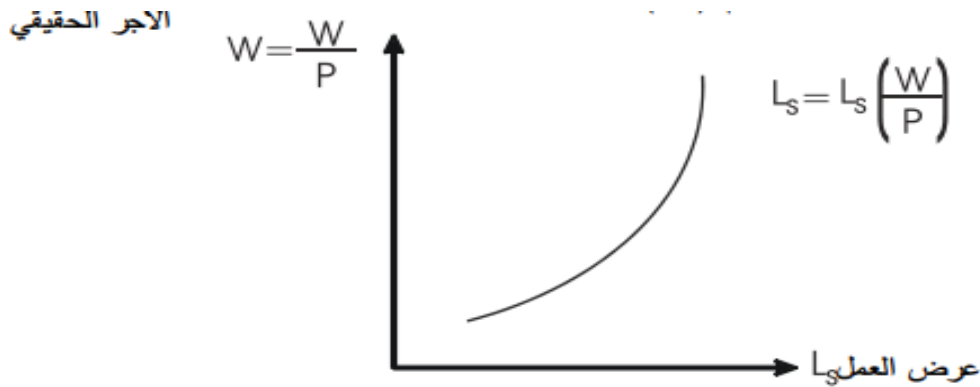
2.1. عرض العمل: يتم عرض العمل من قبل الأفراد، والذي يتناسب طردياً مع مستوى الأجر الحقيقي. والجدير بالذكر أن الأفراد يفاضلون بين العمل والفراغ وبما أن كلا السلوكين يعودان بالمنفعة عليهم فإن المفاضلة تكون حسب قدر المنفعة التي يحققها كل منهما، وبذلك يميل الأفراد إلى العمل على حساب الفراغ في حال ارتفاع الأجر الحقيقي (ارتفاع العائد) نظراً لارتفاع منفعته وهو ما يطلق عليه بظاهرة الإحلال. وبالتالي تصبح معادلة عرض العمل على النحو التالي: (بوخاري، 2014، الصفحات 46-47)

$$LF = F'(W/P) \quad F'(W/P) > 0$$

إن هذه العلاقة تعني أن العمال عند عرضهم لخدماتهم في سوق العمل سيبحثون على أكبر إيراد ممكن مقابل خدماتهم، مثلما يبحث المنتج على أكبر ربح ممكن.

والشكل الموالي يوضح منحنى عرض العمل:

الشكل رقم (03.02): منحنى عرض العمل.



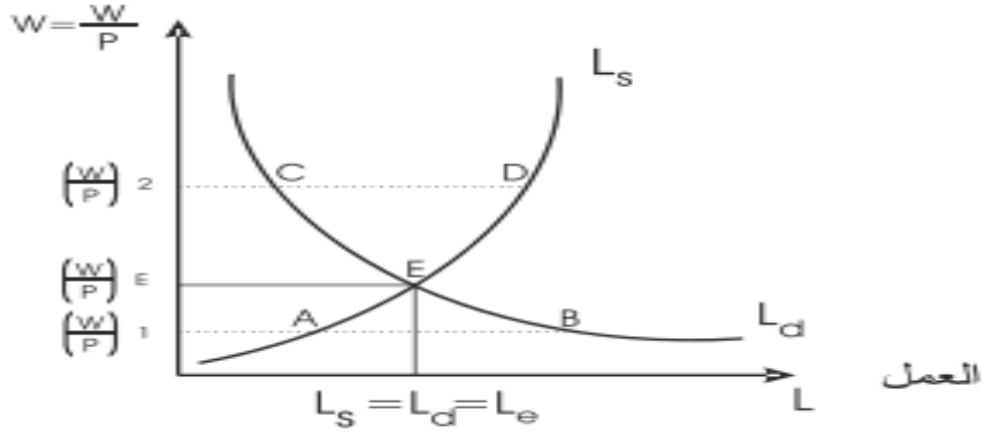
المصدر: (صخري، 2005، صفحة 43)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن منحنى عرض العمل ينحدر من أعلى اليمين إلى أسفل اليسار، وهو ما يدل العلاقة الطردية بين كل من الأجر الحقيقي وعرض العمل، بمعنى أنه كلما زاد الأجر الحقيقي كلما زادت الكمية المطلوبة من عنصر العمل والعكس صحيح.

3.1. توازن سوق العمل: يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل والذي يتحدد عنده مستوى الأجر الحقيقي والذي تكون عنده مستويات البطالة مساوية للصفر "مستوى التشغيل الكامل": (برني، 2016-2017، صفحة 36)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (04.02): توازن سوق العمل.



المصدر: (صخري، 2005، صفحة 44)

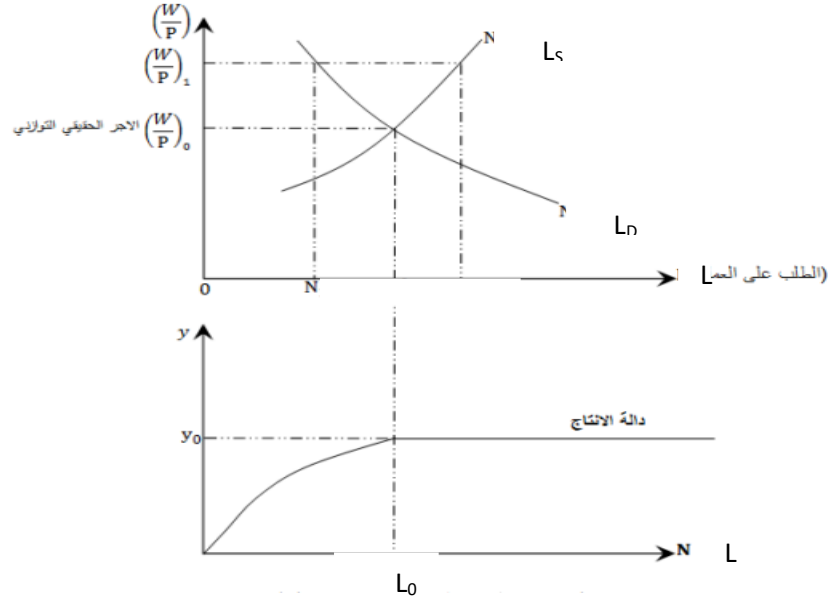
نلاحظ أن الشكل أعلاه يعكس ثلاث وضعيات لسوق العمل وهي:

- أن يكون الطلب على العمل أكبر من عرضه وهو ما يعكسه الوضع عند النقطة $(w/p)_1$ ، وهنا فإن السوق يعاني من نقص في العمالة القادرة على العمل، مما يدفع المنتجين إلى التنافس من أجل توظيف العمال فترتفع بذلك الأجور النقدية وهو ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي.
- أن يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه وهو ما يعكسه الوضع عند النقطة $(w/p)_2$ ، وهنا تكون البطالة اجبارية وللقضاء عليها لابد من أن يرضى العمال بتخفيض أجورهم النقدية فينخفض بذلك معدل الأجر الحقيقي.
- أن يكون عرض العمل مساوي للطلب على العمل وهو ما يعكسه الوضع عند النقطة $(w/p)_E$ ، وهنا يكون السوق في حالة توازن، والتي يتحدد عندها حجم العمل والأجر الحقيقي التوازنيين "والتي هي نفسها عند مستوى التشغيل الكامل"

انطلاقاً من الشكل أعلاه ومن فرضية التحليل الكلاسيكي باعتباره تحليلاً قصير المدى يصبح عنصر العمل هو المتغير الوحيد في دالة الإنتاج وتبقى باقي المتغيرات الأخرى ثابتة، فتصبح دالة الإنتاج من الشكل $y = F(L)$ بدل $y = F(L, N, \dots)$ ، ويصبح العمل هو المتغير الوحيد المحدد لحجم الإنتاج في المدى القصير (دوفي، 2024، صفحة 6). كما هو موضح في الشكل أدناه:

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (05.02): العلاقة بين توازن سوق العمل وسوق الإنتاج وفق النموذج الكلاسيكي.



المصدر: (صخري، 2005، صفحة 47)

انطلاقاً من الشكل أعلاه نلاحظ أن الإنتاج دالة تابعة للعمل، وبالتالي فإن تحديد حجم العمالة التوازني في سوق العمل والممثل في المنحنى الأعلى من الشكل يمكننا من تحديد حجم الإنتاج التوازني عن طريق الاسقاط المباشر لنقطة التوازن في سوق العمل على منحنى الإنتاج في المنحنى الأسفل من الشكل فيتحدد بذلك كمية الإنتاج التوازنية المقابلة لحجم العمالة التوازني.

2. التوازن في سوق السلع والخدمات: يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي للسلع والخدمات، بحيث يتحدد جانب العرض أولاً وي بعده يتحدد جانب الطلب، وهذا اعتماداً على ما جاء في قانون ساي "كل عرض يخلق طلب موازي له" هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار. حيث أن:

- العرض الكلي للسلع والخدمات: يمثل الدخل الوطني.

- الطلب الكلي للسلع والخدمات: يمثل كمية السلع والخدمات التي يستطيع الأفراد شراءها عند مستوى محدد

من الأسعار، بحيث يتناسب الطلب الكلي عكسياً مع المستوى العام للأسعار.

ويعتمد الكلاسيك في اعتقادهم هذا على عاملين أساسيين: (فرد، 2018-2019، صفحة 107)

1.2. قانون ساي: ينص على أن كل عرض يخلق طلباً مكافئاً له، وإن حدث واختل التوازن بينهما نتيجة الزيادة في جانب

العرض في سلعة معينة مقارنة بالطلب عليها، فإن ذلك سيكون مؤقتاً وسرعان ما يزول ويستحال أن يكون حالة عامة، نظراً لافتراضهم أن الهدف من كل نشاط اقتصادي يتمثل في الاستهلاك والذي بدوره يعتمد على الدخل والدخل يعتمد على الانتاج وبالتالي فإن كل زيادة في العرض (الإنتاج) سيقابلها خلق دخول جديدة، وهو ما يوضح استحالة وجود حالة عامة من البطالة التي افترضها الكلاسيك وعلى هذا الأساس فقد استبعدوا احتمال حدوث عجز

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو فائض في العرض الكلي، ومن ثمة استحالة حدوث الأزمات. (الموشي، 2017-2018، صفحة 52)

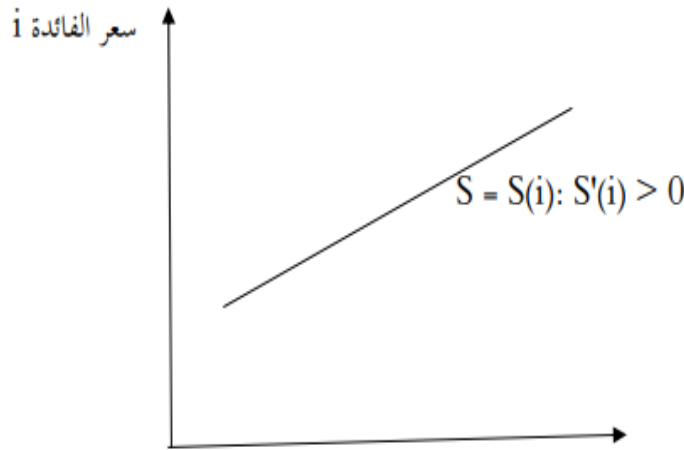
2.2. **نظرية الادخار والاستثمار:** وفقاً للكلاسيك فانه هناك ميل تلقائي للتعاقل ما بين الادخار والاستثمار، والذان يتعادلان عند مستوى التشغيل التام، وذلك نظراً لمرونة أسعار الفائدة، وفيما يلي سيتم التفصيل في كل منهما على حدى:

أ- **الادخار:** هو ذلك الجزء من الدخل الغير مخصص للاستهلاك، وبالتالي فهو يعبر عن التنازل عن وحدات في الحاضر من أجل استهلاكها في المستقبل في شكل استثمار من أجل تعظيم المنفعة، حيث يقومون بتوظيفها في شكل سندات وفقاً لسعر الفائدة من أجل الحصول على سلع أكثر في المستقبل. وبالتالي فان الادخار ما هو سوى عرض للموارد المالية، وشكل من أشكال الإنفاق على شكل سلع وخدمات استثمارية. (طالب، 2017-2018، صفحة 61)

وبالتالي فانه يتناسب طردياً مع أسعار الفائدة كونها تعتبر محفز للاستثمار والتنازل عن الاستهلاك في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن:

$$S = S(i)$$

الشكل رقم (06.02): دالة الادخار عند الكلاسيك.



المصدر: (الموشي، الاقتصاد الكلي 01- محاضرات وتمارين-، 2017-2018، صفحة 52)

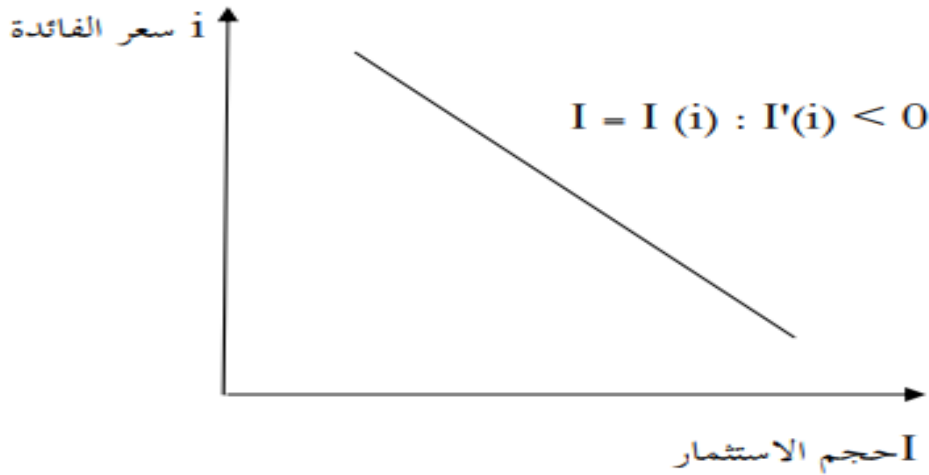
من خلال الشكل أعلاه يتضح بشكل جلي أن الادخار دالة متزايدة بدلالة سعر الفائدة، إذ أن كل زيادة في معدلات الفائدة يقابلها زيادة في حجم الادخار وهو ما يعكس العلاقة الطردية بين هاذين المتغيرين، وبالتالي فإن السعي نحو رفع حجم المدخرات يتطلب زيادة في أسعار الفائدة نظراً لكون هذه الأخيرة تعويض للتنازل عن الاستهلاك في الوقت الحاضر لتعظيم المنفعة عن طريق استثماره في المستقبل، وبذلك يكون سعر الفائدة هو المحدد الرئيسي لحجم الادخار (التنازل عن الاستهلاك) والاستهلاك.

ب- **الاستثمار:** يعكس الاستثمار عملية توظيف الأموال الفائضة لتكوين طاقات إنتاجية جديدة وخلق انتاج جديد، وبالتالي فان الاستثمار لدى لكلاسيك يمثل طلب الموارد النقدية بالنسبة لقطاع الأموال نتيجة نقص التمويل الذاتي، فيأخذ شكل إصدار أسهم وسندات توضع تحت تصرف المدخرين. (أوكيل، 2016-2017، صفحة 47) وبالتالي فان الاستثمار ما هو إلا دالة في

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الربحية المتوقعة من المشروعات من جهة وفي سعر الفائدة من جهة أخرى، وبما أن الربحية تصطدم بقانون تناقص الغلة "كلما زاد الاستثمار نقصت الغلة" وما دام سعر الفائدة يقيس تكلفة رأس المال المستخدم لتمويل الاستثمار، فإن المستثمرون لا يمكنهم زيادة استثماراتهم إلا إذا وافق المدخرون على سعر فائدة أقل، لأن الزيادة في سعر الفائدة تخفض من مردود المشاريع الاستثمارية كونها تمثل تكلفة بالنسبة لهذه المشاريع. ومنه فالاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة (بن الحاج ج.، 2017-2018، الصفحات 63-64). وبالتالي فإن الاستثمار يتناسب عكسياً مع معدل الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي حيث: $I=I(i)$

الشكل رقم (07.02): دالة الاستثمار عند الكلاسيك



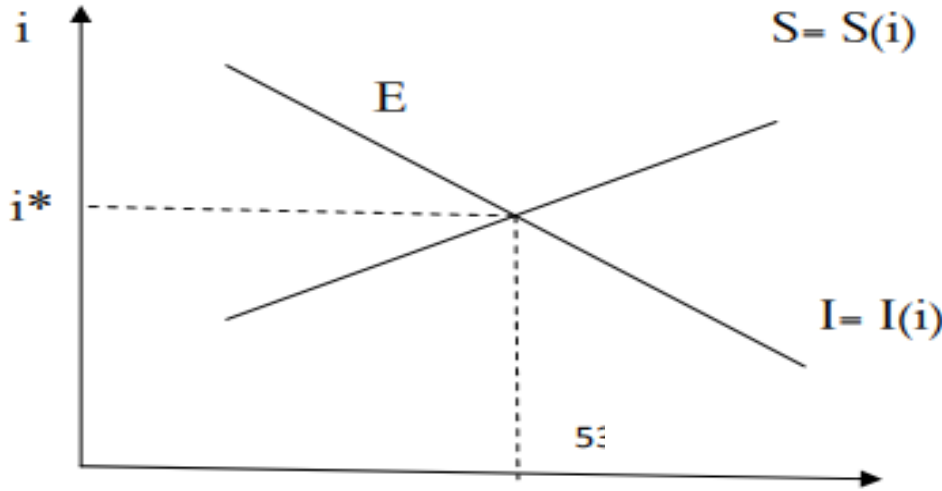
المصدر: (لموشي، مطبوعة الاقتصاد الكلي 01-محاضرات وتمارين-، 2017-2018، صفحة 53)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الاستثمار دالة متناقصة بدلالة سعر الفائدة، إذ أن كل زيادة في سعر الفائدة يقابلها انخفاض في حجم الاستثمار وكل انخفاض في سعر الفائدة يقابله زيادة في حجم الاستثمار، وهو ما يعكس العلاقة العكسية بين هاذين المتغيرين، وبالتالي فإن السعي نحو رفع حجم الاستثمار يتطلب خفض في أسعار الفائدة نظراً لكون هذه الأخيرة تكلفة للاستثمار، وبذلك يكون سعر الفائدة محدد رئيسياً لحجم الاستثمار.

ج- التوازن بين الادخار والاستثمار: يتحقق التوازن بينهما عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار، أما بيانياً فيتحقق بتقاطع كل من منحنى الادخار (عرض المدخرات) مع منحنى الاستثمار (الطلب على رأس المال) في نقطة واحدة عند سعر فائدة محدد، فيتم عند هذه النقطة تحديد التوليفة ما بين حجم الادخار والاستثمار التوازنيين وكذا سعر الفائدة التوازني، فعند هذه النقطة فإن كل فرد يريد أن يقرض أرصدة نقدية يستطيع ذلك، وكل من يريد أن يقرض يستطيع لك. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي: (لموشي، 2017-2018، صفحة 53)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (08.02): التوازن بين الادخار والاستثمار



المصدر: (الموشي، الاقتصاد الكلي 01- محاضرات وتمارين-، 2017-2018، صفحة 54)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا التوازن ما بين الادخار والاستثمار بياناً يتحقق عند النقطة E التي يلتقي عندها كل من منحنى الادخار ذو الميل الموجب ومنحنى الاستثمار ذو الميل السالب، فيتحدد بذلك كل من حجم الادخار والاستثمار التوازني عند النقطة E وكذا معدل الفائدة التوازني i^* ، وبالتالي ووفقاً للكلاسيك بما أن أسعار الفائدة تتميز بالمرونة فإنها كفيلة بعلاج الاختلال ما بين الادخار والاستثمار، فعلى سبيل المثال إذا ما ارتفع حجم الادخار عن حجم الاستثمار فإن المرونة في سعر الفائدة ستتمكنها من الاستمرار في الانخفاض إلى أن يتم استثمار كل الأموال الفائضة ويعود بذلك التوازن بينهما.

3.2. التوازن في سوق السلع والخدمات: لتحديد التوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات فإنه في المرحلة الأولى لابد

من أن نحدد معادلات المتغيرات الحقيقية: (بن الحاج ج.، 2017-2018، الصفحات 54-57)

• دالة الإنتاج¹: $y = f(k, L, \dots)$. حيث: عنصر رأس المال k / عنصر العمل L

• الدوال اللازمة لتحديد علاقات مختلف المتغيرات في سوق العمل:

دالة عرض العمل: $L_s = L_s(w) = L_s W/p$

دالة الطلب على العمل: $L_d = L_d(w) = L_d W/p$

شرط التوازن في سوق العمل: $L_d = L_s$

• الدوال اللازمة لتحديد علاقات مختلف المتغيرات في سوق السلع والخدمات:

دالة الادخار: $s = f(i)$

دالة الاستثمار: $I = f(i)$

¹ دالة الإنتاج: تعبر عن العلاقة ما بين الكمية المنتجة من السلع والخدمات وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة لإنتاجها ويعبر عنها رياضياً ب: (عناصر الإنتاج) $F =$ الانتاج

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

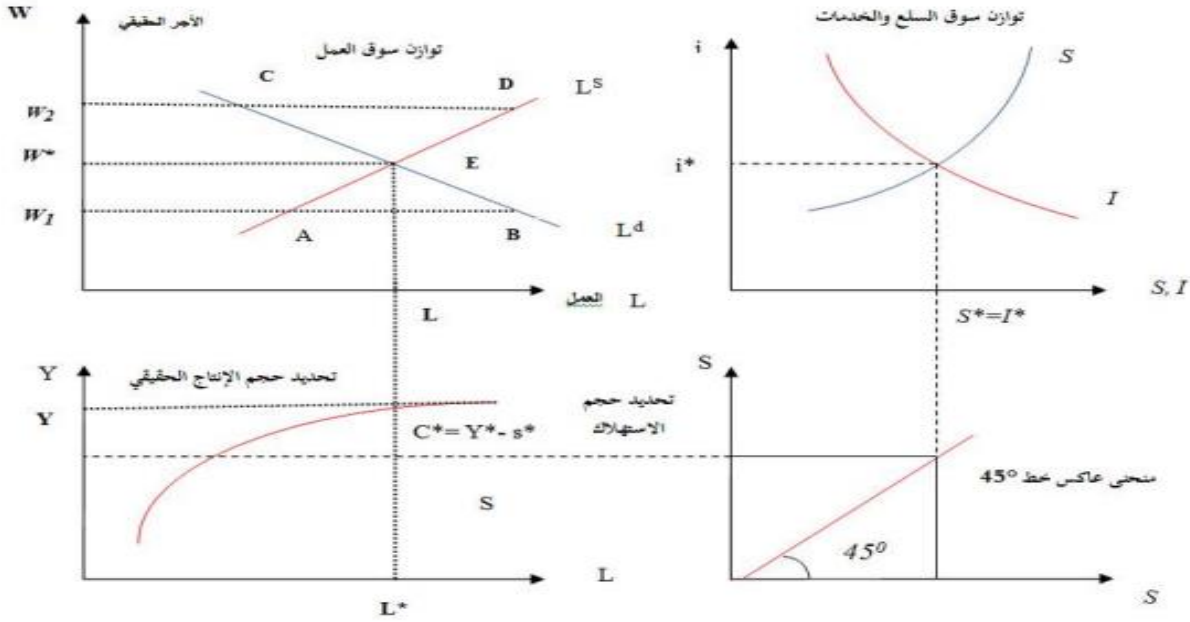
شرط التوازن في سوق السلع والخدمات: $S=I$

وانطلاقاً من تحديد التوازن في سوق السلع والخدمات يمكننا تحديد دالة استهلاك كما يلي:

$$C = c_0 + by_d \quad C = y - s$$

وبالتالي يمكننا تمثيل مختلف المعادلات السابقة بيانياً للوصول للتوازن في القطاع الحقيقي كما يلي:

الشكل رقم (09.02): توازن القطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي.



المصدر: (بن الحاج ج.، 2017-2018، صفحة 67)

وفقاً للتحليل الكلاسيكي يتحقق التوازن في القطاع الحقيقي بتحقيق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل في وقت ذاته، وبيانياً من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه في سوق العمل بالتقاطع بين منحنى عرض العمل والطلب عليه يتم تحديد نقطة التوازن في سوق العمل والتي تحدد لنا التوليفة من الاجر التوازني / حجم العمالة التوازني (التي تمكننا من تحديد حجم الإنتاج الحقيقي)، ومن جهة أخرى في سوق السلع والخدمات فان التقاطع ما بين الادخار والاستثمار فتحدد بذلك نقطة التوازن في سوق السلع والخدمات التي تحدد التوليفة من حجم الادخار والاستثمار التوازني/ سعر الفائدة التوازني (التي تمكننا من توزيع الدخل ما بين الادخار والاستهلاك)، وبإسقاط هاتين التوليفتين على منحنى الإنتاج يتحدد لنا التوليفة التوازنية في القطاع الحقيقي من حجم الإنتاج الحقيقي التوازني/ حجم العمالة التوازني.

ثالثاً: توازن القطاع النقدي عند الكلاسيك.

كما هو الحال في كل الأسواق يتحقق التوازن بتساوي طرفي السوق وبالتالي فإن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتساوى كل من عرض النقود والطلب عليها حيث أن:

➤ عرض النقود: ثابت كونه متغير خارجي يتحدد من قبل البنك المركزي.

➤ الطلب على النقود: هو متغيراً داخلياً في النموذج الكلاسيكي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

إذا انطلاقاً مما سبق فإن التوازن النقدي عند الكلاسيك يمثل بالمعادلة التالية: $MS = MD$ ، ولكن الإشكال يتمثل في اختلاف الفترة الزمنية بين عرض النقود والطلب عليها، فالعرض يتحدد خلال لحظة زمنية في حين أن الطلب يتحدد خلال مدة زمنية وبالتالي لكي يتحول العرض النقدي إلى طلب نقدي فلا بد من ادخال متغير جديد "سرعة دوران النقد" (توبين، 2018-2019، صفحة 15)، وهو ما عالجته النظرية الكمية للنقد لذلك لابد من التطرق إليها بصيغتها بعد التطرق لأهم افتراضاتها: **1. أهم افتراضات النظرية الكمية للنقد:** يمكن حصر أهم افتراضات النظرية الكمية للنقد فيما يلي: (قايد، الطلب على النقود ومحدداته في الجزائر، بدون سنة نشر، صفحة 108)

1.1. ثبات حجم المبادلات: إذ تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يحدد بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بالنقد، ويرجع ذلك إلى استمرار حالة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل والقدرة على التحول بصفة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية

2.1. ثبات سرعة دوران النقد: تعبر سرعة دوران النقد عن عدد المرات التي يتبادل فيها النقد خلال مدة زمنية معينة، وتفترض النظرية ثبات سرعة دوران النقد على الأقل في المدى القصير، كونها تتحدد بعوامل خارجية بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقد.

3.1. كمية النقود هي التي تحدد قيمتها: تعتبر كمية النقد عامل فعال في تحديد القوة الشرائية للنقد، فالزيادة في كمية النقد تضعف قوتها الشرائية وهو ما يعكس التناسب العكسي بين كمية النقد وقدرته الشرائية (أي أنها تؤثر على حركة الأسعار).

4.1. المستوى العام للأسعار: متغير تابع للتغير في كمية النقود المعروضة، وبالتالي فإن التغير في كمية النقد المعروضة تنعكس على المستوى العام للأسعار.

2. معادلة فيشر للتبادل: هناك العديد من الدراسات التي أكدت على أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع الأسعار هو الزيادة في كمية النقود المتداولة، وذلك نظراً لوجود علاقة طردية بين كمية النقد المتداولة والأسعار والتي أطلق عليها فيما بعد النظرية الكمية للنقد، وتم تطويرها من قبل فيشر باستخدام معادلة التبادل، والتي مفادها أن النقود مجرد وسيط للتبادل تحقق المساواة بين القيم المدفوعة والمقبوضة، وبالتالي فإن للمعادلة طرفين هما: (ضيف، 2017-2018، صفحة 45)

1.2. الطرف النقدي: يعبر عن كمية النقود المدفوعة، والتي هي عبارة عن كمية النقود المدفوعة مضروبة في سرعة دورانها.

2.2. الطرف السلعي: يعبر عن قيمة السلع المتبادلة، والتي هي عبارة عن كمية السلع مضروبة في أسعارها.

وبالتالي فإن فيشر ينطلق من فكرة أن الأفراد يحتفظون بالنقد لشراء السلع والخدمات، وبالتالي يزيد احتفاظهم بالنقد كلما كانوا بحاجة لها، فالنقد المتوفرة في الاقتصاد مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في إطار المعاملات. وبالتالي حسب فيشر فإن المعادلة الكمية للنقد يمكن صياغتها وفق الشكل التالي: (منافر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقارنة نظرية ودراسة قياسية لفترة الإصلاحات المالية في الجزائر 1990-2012، 2016، صفحة 35).

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

$$M*V= P*T$$

حيث أن: M : تمثل كمية النقد، V : تمثل سرعة دوران النقود، T : تمثل كمية المبادلات، P : تمثل المستوى العام للأسعار. من خلال هذه المعادلة فإن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي حجم المبادلات مضروب في المستوى العام للأسعار وهو ما يعكس معنى هذه المعادلة (الدخل النقدي المحقق من بيع السلع والخدمات $P*T$ = الإنفاق الكلي على نفس السلع والخدمات $M*V$). وفي ظل افتراض ثبات حجم الإنتاج في الفترة القصيرة لوجوده عند مستوى التشغيل الكامل، وكذا ثبات سرعة دوران النقد لارتباطه بعوامل اقتصادية، اجتماعية ونفسية لا تتغير بسهولة وفي المدى القصير، فإن الزيادة في كمية النقود المعروضة ستؤدي مباشرة إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وبالتالي العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار علاقة مباشرة تناسبية وفي نفس الاتجاه بين تغير كمية النقد والمستوى العام للأسعار، أي أن النقود محايدة ليس لها أي تأثير على حجم الإنتاج. (تلمساني، 2021-2022، الصفحات 39-40)

➤ وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها:

واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات انطلاقاً من افتراضها بأن النقود مجرد وسيط للتبادل دون إعطاء أهمية لوظائف الأخرى، وتجاهلها لتأثير مستويات أسعار الفائدة وتقلباتها على المستوى العام للأسعار، وصولاً إلى نتائجها وإثباتها أن التغير في الأسعار يرتبط فقط بالتغير في كمية النقود المعروضة من السلطات النقدية دون إيلاء أهمية للعوامل الأخرى فقد يحدث وأن تتغير الأسعار نتيجة لعوامل غير نقدية مما يجعل من هذه النتيجة غير دقيقة فمثلاً قد تتغير الأسعار حسب المواسم الزراعية، بالإضافة إلى ذلك أنه لم يتم تحديد الأسباب التي من الممكن أن تؤدي إلى التغير في كمية النقد المعروض على الرغم من ربط التغير في الأسعار بتغيرها فقط. (بشيك، 2009-2010، صفحة 25)

3. معادلة كامبردج (الأصدة النقدية الحاضرة): تعتبر الصورة الثانية التي عبرت فيها النظرية النقدية الكلاسيكية عن نفسها، إذ تختلف هذه الصيغة عن صيغة فيشر في كونها تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة ووسيط للتبادل، مما يجعلها تعطل مؤقتاً القوة الشرائية العامة عند الأفراد خلال الفترة الواقعة بين بيع السلع والخدمات وشراءها، أي أن هذه الصيغة تركز على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة: "سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع"، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأمد القصير، أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد، وبالتالي يمكن التعبير على الطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة على الشكل التالي: (بوعبدالله، 2020-2021، الصفحات 59-60)

$$M_d = K.Y \quad MD=KPy$$

Y : الدخل النقدي

K : معامل التناسب (وهو مقلوب سرعة دوران النقد)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

باختصار فإن هذه النظرية تقوم على معدل الدخل النقدي وليس حجم المبادلات مما يجعل الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد كجزء من دخلهم في صورة سائلة مخصصة للإنفاق هي التي تؤثر على حجم الإنتاج ومن ثمة المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن هذه النظرية فسرت التغير في المستوى العام للأسعار اعتماداً على جانب الطلب على النقود وليس عرضها. والجدير بالذكر أن الكلاسيك الجدد ومن بينهم "مارشال، بيجو" قد قدموا وظيفة جديدة للنقود وهي أن تطلب النقود باعتبارها مخزن للقيمة (أداة للمدفوعات الآجلة)، ووضحوا أن قيمة النقود ترتبط بعلاقة طردية مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد في شكل نقدي كون أن ذلك من شأنه أن يرفع من قيمة النقد مما يضمن الاتجاه نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. باختصار فإن فحوى هذه النظرية يقوم على التغير في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد كأرصدة سائلة يؤثر على كل من حجم الإنتاج والدخل ومن ثمة يؤثر على المستوى العام للأسعار (أي تأثير غير مباشر)، ويرى مارشال أنه من الأحسن أن يتخلى الأفراد عن فكرة الاحتفاظ بالنقد وإنفاقه على شراء السلع والخدمات مما يؤدي لانخفاض أسعارها نتيجة لزيادة عرضها مستندا في ذلك إلى كون أن الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يقلل اقتناء السلع. (الزركوش، الصفحات 5-6)

4. أهم الاختلافات بين معادلة الأرصدة النقدية ومعادلة فيشر: يمكن إجمال أهم الاختلافات ما بين المعادلتين فيما يلي:

الجدول رقم 2-1: أوجه الاختلاف بين معادلي فيشر والأرصدة النقدية.

معادلة فيشر	معادلة كامبردج للأرصدة النقدية
➤ النقود تطلب لإجراء المعاملات الحالية فقط "النقود وسيط للتبادل فحسب".	➤ النقود تطلب كسيولة والاحتفاظ بها لإنفاقها مستقبلاً أي أنها أضافت وظيفة النقود كمخزن للقيمة.
➤ تركز هذه المعادلة على جانب عرض النقود.	➤ تركز على جانب الطلب على النقود.
➤ تعتمد النظرية على حجم المبادلات والمعاملات الاقتصادية في التحليل.	➤ تعتمد النظرية على الدخل النقدي في التحليل.
➤ ربطت المعادلة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.	➤ ربطت المعادلة بين كمية النقود والدخل النقدي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

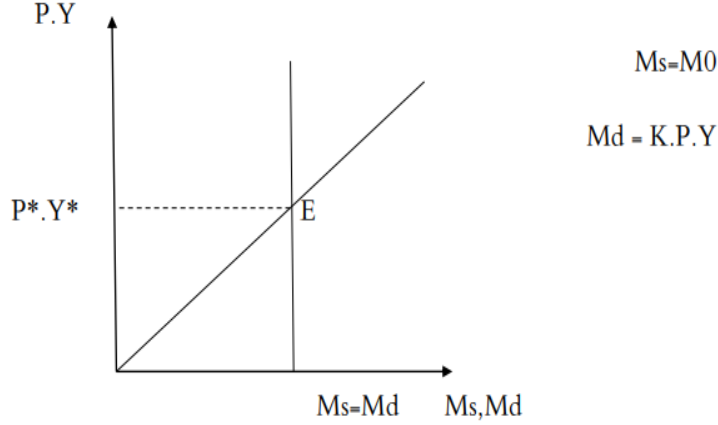
5. التوازن في سوق النقد عند الكلاسيك: كما أشرنا سابقاً يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى كل من عرض النقود والطلب عليها $MS = MD$ ، إلا أنه بعد إدخال التغيرات التي جاءت بها النظرية الكمية للنقود بشقيها تصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$M_0 = KPY$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

ويمكن تمثيله بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (10.02): توازن السوق النقدي حسب النموذج الكلاسيكي.



المصدر: (بن الحاج ج.، 2017-2018، صفحة 74)

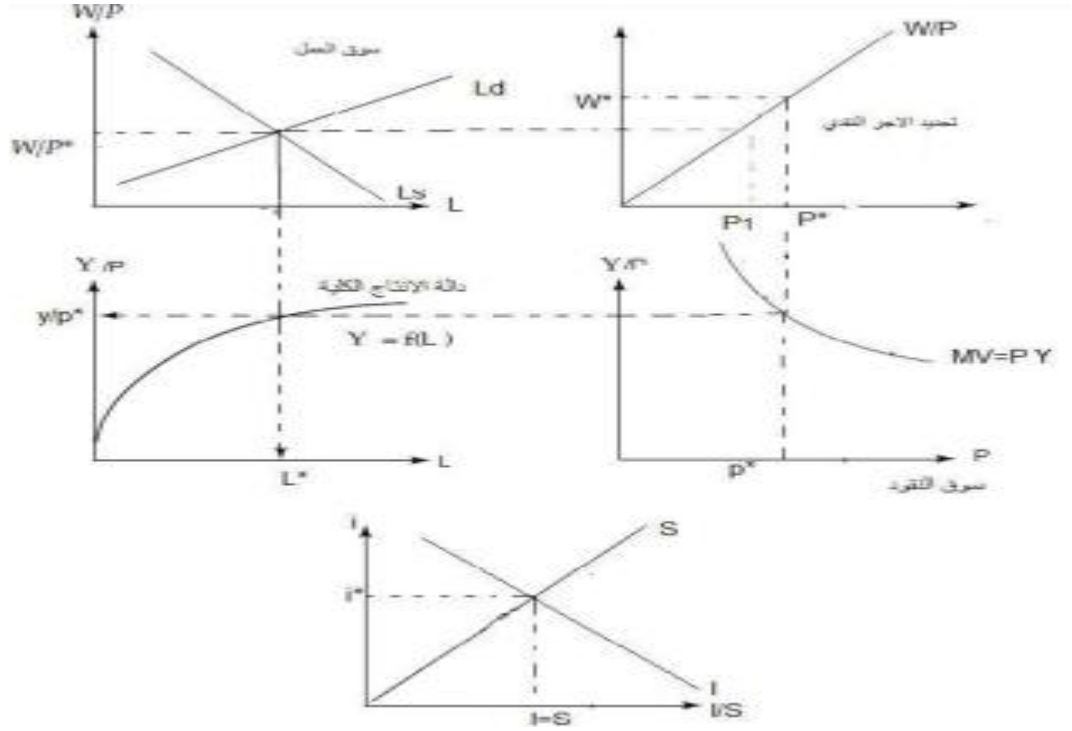
إن التمثيل البياني للتوازن في سوق النقد يوضح لنا بشكل جلي العلاقة ما بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار انطلاقاً من معادلاته خاصة في ظل افتراض النظرية لثبات حجم الدخل الحقيقي وثبات سرعة دوران النقد (فإن K هو الآخر ثابت) وباعتماد على المعادلة $M = k.P.Y$ فإن كل تغير في كمية النقد سينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار وهو ما يوضح التناسب الطردي بين المتغيرين، وبكتابة المعادلة من الشكل $P = M/KY$ يمكن ملاحظة التناسب العكسي بين المستوى العام للأسعار والناتج الحقيقي (بن الحاج ج.، 2017-2018، صفحة 74).

رابعاً: التوازن الآني في السوق الحقيقي والنقدي.

يمكن توضيح التوازن الآني في السوق الحقيقي والنقدي في ظل التحليل الكلاسيكي من خلال الشكل التالي:

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (11.02): التوازن العام في النموذج الكلاسيكي.



المصدر: (سليماني، محاضرات في مقياس نماذج التوازن العام، 2020-2021، صفحة 13)

انطلاقاً من سوق العمل وبتقاطع منحنى عرض العمل والطلب عليه يتم تحديد كل من حجم العمال والأجر الحقيقي التوازنيين اللذان يحققان التوازن في سوق العمل، وانطلاقاً من هذه النقطة التوازنية وبإسقاطها على المنحنى المقابل له يتم تحديد مستوى الأجر النقدي المقابل له وكذا المستوى العام للأسعار التوازني، وبإسقاط هذه التوليفة في سوق النقد يتم تحديد حجم الناتج وبإسقاط هذه الأخيرة على منحنى دالة الإنتاج تتقاطع مع حجم العمالة الذي تم تحديده وتتحدد بذلك كمية الناتج الحقيقي التوازنية المقابلة لحجم العمالة التوازني. أما بالنسبة لمنحنى (الادخار/ الاستثمار) فهو يحدد لنا معدل الفائدة التوازني بعيداً عن المتغيرات الحقيقية وذلك نظراً للازدواجية الاقتصادية التي يؤمن بها الكلاسيك.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي في الفكر الكينزي.

لقد سادت أفكار المدرسة الكلاسيكية الفكر الاقتصادي الى غاية ظهور كتاب " النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود" لجون مينارد كينز سنة 1936، والذي انتقد قسماً من تحليلاتها وعدل بعض نظرياتها. حيث وضع كينز أن التوازن الاقتصادي ممكن أن يحصل عند مستوى أقل من الاستخدام الكامل، ولكنه لم ينفي احتمال تحقق ذلك عند مستوى الاستخدام الكامل ولكن عدها حالة خاصة.

الفرع الأول: أهم افتراضات التحليل الاقتصادي الكينزي.

يمكن حصر أهم افتراضات النظرية الكينزية في: الاعتماد على المدى الزمني القصير لتحليل الوضع الاقتصادي القائم، على اعتبار أن المخزون الرأسمالي (الآلات، المصانع... الخ) ثابت، ونظراً لكون السعر يرتبط بشكل رئيسي بتكلفة اليد العاملة فقد افترضوا عدم مرونة الأسعار والأجور إلا أن هذه الأخيرة تكون مستقرة في المدى القصير لارتباطها بعقود العمل، كما هو

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الحال بالنسبة لهامش الربح. بالإضافة إلى اعتمادهم على الكميات لتسوية الاختلال في التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي، ويعود هذا لاستقرار الأسعار في المدى القصير وأن سبب الاختلال يرجع للاختلال ما بين الاستهلاك والإنتاج المخططين. الاقتصاد يعمل في وضع دون التشغيل التام، وأن حالة التشغيل التام هي حالة نادرة الوقوع وبذلك فإن الاقتصاد يمكن له التوازن دون هذه الحالة، وبما أن السوق لا تسوده المنافسة التامة فإنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق التوازن. بالإضافة إلى الإقرار بعدم حيادية النقود ودورها الرئيسي في النشاط الاقتصادي، نظراً لعدم اقتصار استخدامهما كوسيط للتبادل فحسب وإنما تستخدم كأصل ووسيلة للمضاربة. (حماشي، 2021-2022، صفحة 39)

بالإضافة إلى الفرضيات التالية:

أولاً: فرضية الدخل المطلق.

توضح لنا هذه الفرضية العلاقة ما بين الدخل والاستهلاك، حيث يعتبر كينز هو أهم من اهتم بدالة الاستهلاك موضحاً أن الاستهلاك يرتبط بعدة عوامل موضوعية وذاتية مركّزاً على ارتباطه بالدخل المتاح كون أن التحليل قصير المدى، ووفقاً لتحليله توجد علاقة دلالية مستقرة ما بين الدخل المتاح المطلق والاستهلاك الحالي مرتبطين بعلاقة طردية وهو ما يطلق عليه بالقانون النفسي الأساسي لكينز (القانون السيكلوجي لكينز)، وحسب هذا القانون فإن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما زادت دخولهم ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل. أي أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، ويتبع ذلك أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل ولكنه يظل أكبر من الميل الحدي للاستهلاك. (الأفندي م، 2020، صفحة 293)

ثانياً: الاستهلاك.

كما أشرنا سابقاً (في فرضية الدخل المطلق) فإنه وفقاً لكينز يتأثر الاستهلاك بجملة من العوامل الذاتية والموضوعية، هذه العوامل تعكس مختلف التوقعات الاجتماعية والنفسية، فيكون لها تأثيراً إيجابياً داعماً للنشاط الاقتصادي إذا ما كانت تميل إلى التفاؤل والعكس إذا ما كانت تميل للتشاؤم. وبالتالي فدالة الاستهلاك تحدد بثلاثة عوامل وهي حجم الدخل، العوامل الموضوعية والذاتية: (الجنابي، 2017، الصفحات 25-26)

1. العوامل الذاتية: مثل التقاليد وتفضيلات المستهلكين..... الخ.

2. العوامل الموضوعية: مثل معدل مبادلة الأموال الحاضرة بالأموال المستقبلية والتي تتأثر بشكل مباشر بالتغير المتوقع في كمية النقود والتغيرات في السياسة المالية كتوقع ارتفاع أو انخفاض الضرائب الذي يؤثر مباشرة على الاستهلاك.

ثالثاً: الطلب الفعال والاستخدام الكامل.

يعتبر الطلب الفعال أداة جديدة استعان بها كينز في تحليله والمقصود به طلب كافة الوحدات الاقتصادية والمقترن بالقوة الشرائية الذي سيتحول فعلياً إلى إنفاق كلي، والذي يعتبره المتغير المتنقل الذي يحدد مستويات التشغيل، حجم الناتج الذي يغطي حجم الطلب الفعال والدخل الوطني (رحمان، 2017، صفحة 90). والجدير بالذكر أن فكرة الطلب الفعال هي أساس

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

نظريته العامة فوفقاً لكينز بما أن الاقتصاد يمكن أن يكون دون حالة التشغيل الكامل فانه لابد من استغلال الطاقات الإنتاجية الغير موظفة (بما أن القدرة الشرائية مصدرها الدخل) بما يضمن عدم حدوث اختلال ما بين العرض الكلي والطلب الكلي.

الفرع الثاني: نموذج التوازن الكينزي.

طبقاً للتحليل الكينزي فان الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي لمستوى الإنتاج، يتحقق التوازن عندما يتساوى جانبي العرض الكلي AS والطلب الكلي AD من السلع والخدمات، حيث أن العرض الكلي يمثل الناتج الوطني الإجمالي في حين أن الطلب الكلي يشمل كل من الإنفاق الاستهلاكي، الاستثماري، الحكومي، صافي التجارة الخارجية (في ظل اقتصاد مفتوح يتكون من 4 قطاعات) وبذلك تصبح الترجمة الرياضية لشرط التوازن من الشكل $Y = C+I+G+X-M$ ، إن هذه الأخيرة تمثل بدورها محددات مستوى الدخل الوطني والتي يمكن النظر اليها من جانب الطلب الكلي و ترجمتها رياضياً بالشكل التالي:

$$Y = C+I+G+X \dots (1) \text{ أما إذا نظر اليها من جانب العرض الكلي فيمكن ترجمتها رياضياً بالشكل: } (2) Y = \dots$$

$C+S+T+M$ وبالتالي فانه بمساواة المعادلة (1) و(2) نحصل على الصيغة الثانية للتوازن الاقتصادي كما يلي :

$$\begin{aligned} C+I+G+X &= C+S+T+M \\ S+T+M &= I+G+X \dots (3) \end{aligned}$$

وانطلاقاً من المعادلة رقم (3) يمكن تحديد التسريبات والإضافات الداخلية والخارجية حيث أن كل من الادخار، الاستثمار، الضرائب والإنفاق الحكومي تمثل إضافات وتسريبات محلية ويمكن التعبير عن صافي تسريبات القطاع المحلي بالشكل $(S+T-I-G)$ ، في حين أن الصادرات والواردات تمثل إضافات وتسريبات خارجية ويمكن التعبير عن صافي إضافات القطاع الخارجي بالشكل $(X-M)$ ، ويكون الدخل التوازني هو المستوى الوحيد الذي تتساوى فيه التسريبات الإجمالية مع الإضافات الإجمالية (فرج، 2022، الصفحات 12-13). ويمكن صياغة شرط التوازن رياضياً بطريقتين:

1. طريقة طلب كلي / عرض كلي: حيث أنه إذا كان الاقتصاد يتكون من قطاعين يكون شرط التوازن من الشكل: $Y = C+I$ ، في حين أنه إذا كان يتكون من ثلاثة قطاعات يصبح من الشكل: $Y = C+I+G$ ، أما إذا كان اقتصاد مفتوح يتكون من أربعة قطاعات يصبح من الشكل: $Y = C+I+G+X-M$ وهو الذي سنعتمد عليه فيما يلي:

$$AD=AS \iff Y = C+I+G+X-M$$

حيث أن: C هو الاستهلاك يمثل دالة في الدخل المتاح حيث يتناسبان بشكل طردي ويعبر عنها رياضياً بالشكل: $C = a + by_d$ ، أما I فهو الاستثمار المستقل ويعبر عنه رياضياً بالشكل $I = I_0$ ، G هو الإنفاق الحكومي $G = G_0$ ، T_X الضرائب المستقلة يعبر عنها رياضياً بالشكل: $T_X = TX_0$ ، TR هي الإعانات ويعبر عنها رياضياً بـ $TR = TR_0$ ، M هو الواردات ويعبر عنه رياضياً بالشكل: $M = M_0 + my$ ، X هو الصادرات ويعبر عنه رياضياً بـ $X = X_0$ ، AD هو

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي، الطلب الاستثماري، الطلب الحكومي وصافي الإنفاق على العالم الخارجي، AS وهو العرض الكلي.

$$AD=AS$$

$$Y= C+I+G+X-M$$

$$Y= a+by_d+I_0+G_0+X_0-M_0-my$$

$$Y= a+b(y-tx+tr)+ I_0+G_0+X_0-M_0+my$$

$$Y=a+by-btx+btr+ I_0+G_0+X_0-M_0-my$$

$$y-by+my=a-btx+btr+ I_0+G_0+X_0-M_0$$

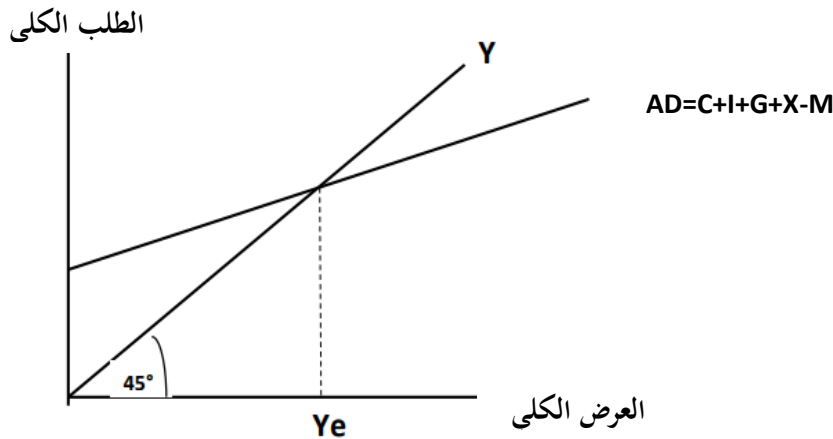
$$y(1-b+m)= a-btx+btr+ I_0+G_0+X_0-M_0$$

$$y^*= a-btx+btr+ I_0+G_0+X_0-M_0/(1-b+m)$$

$$y^*= a-btx+btr+ I_0+G_0+X_0-M_0/(1-b+m)$$

أما بيانياً يتحقق التوازن الاقتصادي في القطاع الحقيقي في ظل النموذج الكينزي بتقاطع كل من منحنى العرض الكلي والطلب الكلي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (12.02): الوضع التوازني في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات في ظل النموذج الكينزي وفق طريقة طلب كلي / عرض كلي.



المصدر: (حماشي، مطبوعة في الاقتصاد الكلي، 2021-2022، صفحة 77)

انطلاقاً من الشكل أعلاه يتحقق التوازن الاقتصادي بتقاطع كل من منحنى العرض الكلي Y الممثل بالخط المرسوم بزاوية 45 درجة مئوية ومنحنى الطلب الكلي AD، حيث تحدد نقطة التقاطع مستوى الدخل التوازني Ye الذي يكون عنده الطلب الكلي مساوي للعرض الكلي، حيث أنه إذا انخفض مستوى الدخل عن مستوى الدخل التوازني يكون الطلب الكلي

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

أكبر من العرض الكلي أي وجود فائض في الطلب وبالتالي فإنه للعودة للوضع التوازني لابد من زيادة الإنتاج لأن الاقتصاد لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل بعد، في حين أنه إذا ارتفع مستوى الدخل عن مستوى الدخل التوازني فإن العرض الكلي يكون أكبر من الطلب الكلي أي وجود فائض في الإنتاج وبالتالي فإنه للعودة للوضع التوازني فإنه لابد من تخفيض الإنتاج وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تسريح العمال، وهنا دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي الذي من شأنه تقليص الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي ومن ثمة تحقيق التوازن الاقتصادي.

2. طريقة موارد/ استخدامات: إذا كان الاقتصاد يتكون من قطاعين يكون شرط التوازن من الشكل: $S=I$ في حين أنه

إذا كان يتكون من ثلاث قطاعات يصبح من الشكل: $S+T_x=I+G+Tr$ ، أما إذا كان اقتصاد مفتوح يتكون من

أربعة قطاعات يصبح من الشكل: $S+T_x+M=I+G+X+Tr$ وهو الذي سنعتمد عليه فيما يلي:

$$S+T_x+M = I+G+X+Tr$$

$$(1-b)(y-t_x+tr)+t_x+(M_0+my)=I_0+G_0+Tr+X_0$$

$$y-t_x+tr-by+bt_x+btr+t_x+M_0+my=I_0+G_0+Tr+X_0$$

$$y-by+my=a+G_0+I_0-bt_x+btr+X_0-M_0$$

$$Y^*= a+G_0+I_0-bt_x+btr+X_0-M_0/(1-b+m)$$

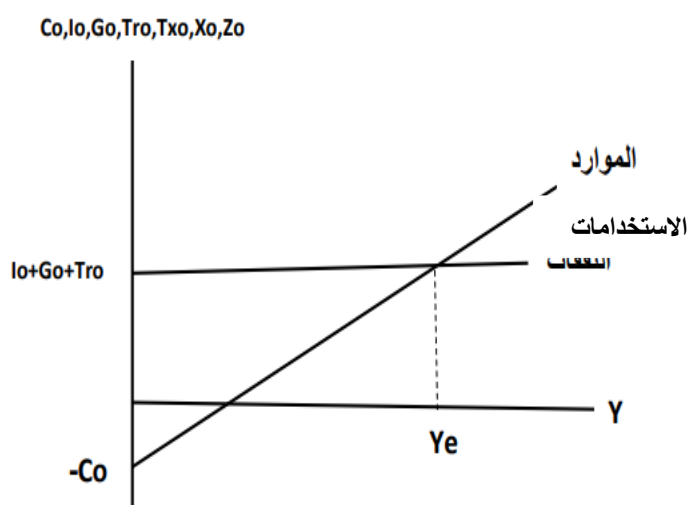
$$Y^*= a+G_0+I_0-bt_x+btr+X_0-M_0/(1-b+m)$$

أما بيانياً فيتحقق التوازن وفق هذه الطريقة بتقاطع منحنى $(S+T_x+M)$ ومنحنى $(I+G+X+Tr)$ ، كما هو موضح في الشكل التالي:

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (13.02): الوضع التوازني في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات في ظل النموذج الكينزي وفق طريقة موارد/

استخدامات



المصدر: (حمادي، مطبوعة في الاقتصاد الكلي، 2021-2022، صفحة 78)

انطلاقاً من الشكل أعلاه فإن التوازن يتحقق بتقاطع منحنى الموارد ومنحنى الاستخدامات، أي بتساوي قنوات التسرب

من الدخل $(S+Tx+M)$ بقنوات الحقن في الدخل $(I+G+X+Tr)$.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

المبحث الثالث: نماذج التوازن الاقتصادي العام.

حتى يتحقق التوازن الاقتصادي العام فإن لابد من أن يتوازن كل من سوق السلع والخدمات، سوق النقد وميزان المدفوعات في آن واحد، و تعتبر النماذج هي الصياغة الرياضية والتي يمكن من خلالها إيجاد العلاقات المشتركة بين هذه الأسواق، والتي من أهمها النموذج الكلاسيكي و نموذج IS/LM اللذان عالجا التوازن في السوق السلعية والنقدية ونموذج IS/LM/BP الذي عالج التوازن في السوق السلعية، النقدية وميزان المدفوعات. وضمن هذا المطلب سنتطرق لكل منهما على حدى.

المطلب الأول: نموذج التوازن IS/LM.

المقصود بالتوازن الكلي وفقا لنموذج IS/LM أن يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات مع تحقيق التوازن في سوق النقد، فيتم بذلك التحديد الآني للدخل الوطني ومعدل الفائدة التوازنيين عندما يكون كلا القطاعين في حالة توازن أي من خلال تقاطع كل من منحنى IS الممثل لتوازن سوق السلع والخدمات ومنحنى LM الممثل لتوازن سوق النقد.

الفرع الأول: التعريف بنموذج التوازن IS/LM.

إن نموذج IS/LM هو أحد نماذج تحليل توازن الدخل في جانب الطلب الكلي، ويعزى هذا النموذج إلى جون هيكس وألفين هانس الذي جاء كتفسير لنظرية كينز في الطلب الكلي، حيث يركز هذا النموذج على الفرضيات التالية: (الأفندي م.، 2020، الصفحات 196-197)

- ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار (وهو يتفق مع منطق المدرسة الكينزية)
- هيكل الطلب الكلي يتكون من سوقين رئيسيين هما: سوق السلع والخدمات معبرا عنه بمنحنى IS، وسوق النقد معبرا عنه بمنحنى LM، وبذلك فإن كل منحنى يمثل نقط توازن للدخل عند سعر فائدة معين في جانب الطلب.
- التوازن الكلي يتكون من توازن كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد، ويتحدد بيانياً بتقاطع كل من منحنى IS و LM عند نقطة واحدة يتحدد من خلالها التوليفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في كلا السوقين في جانب الطلب.
- يمثل سعر الفائدة حلقة وصل بين القطاعين الحقيقي والنقدي عن طريق دالة الاستثمار بكونه عنصر من سوق السلع وتناسبها العكسي مع سعر الفائدة، فبارتفاع هذه الأخيرة ينخفض حجم الاستثمار في سوق السلع ويتخفض الطلب الكلي.

إن هذا النموذج هو استخدام عقلائي لتحديد العلاقة بين سعر الفائدة والدخل والمخزون النقدي، حيث جمع ما بين التحليل الكلاسيكي والكينزي لإعطاء صيغة جديدة ونتائج أكثر دقة في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإبراز دور النقود في تحقيق التوازن العام. (عزي، 2013، صفحة 137)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الفرع الثاني: الإطار العام لبناء التوازن وفق نموذج IS/LM.

يوضح لنا هذا النموذج كيفية تحديد سعر الفائدة والدخل التوازنيين في ظل التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد:

أولاً: التوازن الحقيقي (سوق السلع والخدمات "منحنى IS").

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، تمثل حالة التوازن في هذا القطاع بمنحنى IS وهذا يعني أن أي نقطة تقع على هذا المنحنى هي نقطة توازنية تمثل توليفة ما بين الدخل وسعر الفائدة يكون على مستواها سوق السلع والخدمات في حالة توازن أو عن طريق التساوي بين الادخار والاستثمار (الاستثمار إذا كان الاقتصاد يتكون من قطاعين). (بطاهر، 2022-2023، صفحة 142)

1. صياغة شرط التوازن رياضياً: يمكن صياغة شرط التوازن رياضياً وفق طريقتين كما يلي:

$$AS = AD \iff Y = C + I \quad \text{إذا كان الاقتصاد يتكون من قطاعين:}$$

$$I = S \iff I_0 - gi = -a + (1-b)y_d \quad \text{أو:}$$

$$AS = AD \iff Y = C + I + G \quad \text{إذا كان الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات:}$$

$$I + G = S + TX_0 \quad \text{أو:}$$

$$AS = AD \iff Y = C + I + G + X - M \quad \text{إذا كان الاقتصاد يتكون من أربعة قطاعات:}$$

$$I + G + X = S + TX + M \quad \text{أو:}$$

حيث أن:

$C = a + by_d$ هو الاستهلاك يمثل دالة في الدخل المتاح حيث يتناسبان بشكل طردي ويعبر عنها رياضياً بالشكل: $C = a + by_d$ ، أما I فهو الاستثمار يمثل دالة في سعر الفائدة بحيث يتناسبان بشكل عكسي ويعبر عنه رياضياً بالشكل $I = I_0 - Ki$ ، G هو الإنفاق الحكومي $G = G_0$ ، T_X الضرائب وهي دالة في الدخل يعبر عنها رياضياً بالشكل: $T_X = TX_0 + ty$ ، TR هي الإعانات ويعبر عنها رياضياً بـ $TR = TR_0$ ، M هو الواردات ويعبر عنه رياضياً بالشكل: $M = M_0 + my$ ، X هو الصادرات ويعبر عنه رياضياً بـ $X = X_0$ ، AD هو الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي، الطلب الاستثماري، الطلب الحكومي و صافي الإنفاق على العالم الخارجي، AS وهو العرض الكلي.

وبتعويض هذه المعادلات في شرط التوازن يصبح شرط التوازن في اقتصاد يتكون من 4 قطاعات من الشكل

التالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = -a + (1-b)(y - (T_X + ty) + Tr) + T_X + ty + Tr + I_0 - Ki + G + X - M - my$$

ونقل المتغيرات المرتبطة بالدخل في جانب واحد، تصبح المعادلة من الشكل:

$$(1-b)y + bty + my = I + G + a - bT_X + bTr + X - M - Ki$$

$$Y^* = 1 / (1 - b + bt + m(a - bT_X + bTr + I + G + X - M) - 1 / (1 - b + bt + m(Ki)))$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

ومنه تكون معادلة IS من الشكل:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt+m}(a-bTx+bTr+I+G+X-M) - \frac{1}{1-b+bt+m}(Ki)$$

توضح لنا العلاقة العكسية ما بين الدخل ومعدل الفائدة

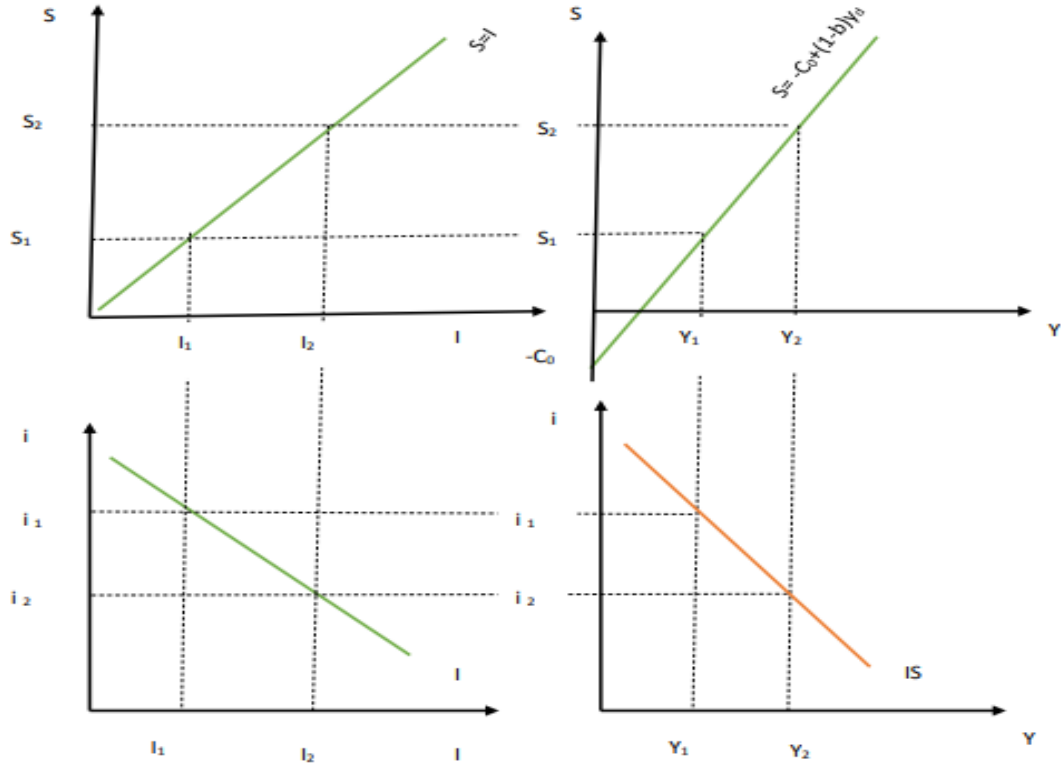
وكذلك يمكن استخلاص الصيغة الحرفية لسعر الفائدة التوازني في هذا السوق انطلاقاً من الصيغة الحرفية للدخل التوازني كما يلي:

$$i^* = [(a-bTx+bTr+I+G+X-M)-y(1-b+bt+m)]/k$$

2. اشتقاق منحنى IS: يمثل منحنى IS التوليفات من سعر الفائدة والدخل التي يكون عندها الاستثمار مساوياً للدخار، وبالتالي فإنه لتمثيله بيانياً لابد من تمثيل علاقة الاستثمار بسعر الفائدة وعلاقة الادخار بالدخل ومن ثمة استخلاص المنحنى الذي يوضح علاقة سعر الفائدة بالدخل الذي يمثل منحنى IS وأي نقطة من هذا المنحنى تمثل وضع توازني معين يكون عنده الاستثمار مساوياً للدخار، والطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي. وبالتالي يمكن اشتقاق منحنى IS من خلال أربعة منحنيات أساسية كما يلي:

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (14.02): اشتقاق منحنى IS بيانياً.



المصدر: (دودو، 2020-2021، صفحة 22)

من خلال المنحنيات السابقة نلاحظ:

يمثل الجزء رقم 1 التمثيل البياني لشرط التوازن (استثمار = ادخار) وهو منحنى منصف ذو الزاوية 45° ، أما الجزء الثاني فيمثل التمثيل البياني لدالة الاستثمار والذي يوضح لنا العلاقة العكسية ما بين الاستثمار ومعدلات الفائدة ومدى استجابته للتغيرات في معدلات الفائدة، أما الجزء الثالث فيوضح لنا التمثيل البياني لدالة الادخار وهي دالة تابعة للدخل (تناسب طردي بين الدخل والادخار) في حين يمثل لنا الجزء الرابع منحنى IS والذي يعبر عن مختلف الويلفات التوازنية للدخل والفائدة التي يتحقق بها التوازن ما بين الاستثمار والادخار.

من خلال هذا الشكل وعند تحديد حجم الادخار عند مستوى معين من سعر الفائدة في الجزء الأول، وتحديد حجم الاستثمار عند نفس سعر الفائدة في الجزء الثاني ومستوى الدخل المقابل لمستوى الادخار المحدد في الجزء الثالث، وبالتقاء الدخل مع سعر الفائدة تحدد التوليفة الأولى من منحنى IS وب نفس الطريقة نتحصل على التوليفة الثانية وبهذا نحصل على المنحنى التوازني لسوق السلع والخدمات حيث أن جميع النقط الموجودة على هذا المنحنى تمثل التوازن بين الاستثمار والادخار. وبذلك فان منحنى IS هو المحل الهندسي للعلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة والتي تعبر كل نقطة فيه عن تعادل الادخار والاستثمار عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة والدخل، وهو منحنى السياسة المالية. (دياب، 2015، صفحة

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

(142) وبما أن منحنى IS يرتبط بشكل مباشر بدالتي الادخار والاستثمار فإن أي تغير في إحدى الدالتين ينتج عنه وضع توازني جديد، وينتقل يساراً أو يمينا حسب طبيعة التغير.

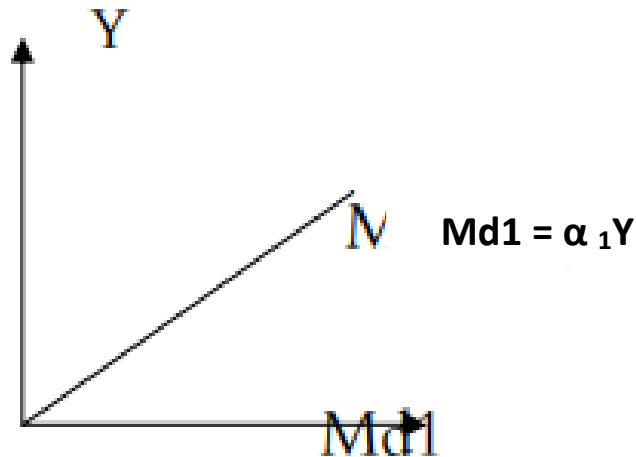
ثانياً: التوازن في سوق النقد.

يتحقق التوازن في سوق النقد بتساوي جانبي السوق أي بتساوي العرض النقدي والطلب النقدي $MD=MS$ ، حيث أن:

1. **الطلب على النقود¹ MD:** اعتبر الكلاسيك أن النقود مجرد وسيط للتبادل ولا يمكن أن تؤدي أي وظيفة أخرى مما جعل منها عنصراً حياً في النشاط الاقتصادي، في حين أن كينز نظر لها كأصل كامل السيولة فقد اعتبر كينز أن احتفاظ الأفراد بالنقود هو تسرب من تيار الإنفاق مما يؤدي لتكدس الإنتاج الذي يدفع المنشآت إلى تسريح العمال وبالتالي يحدث الانكماش، ومن هنا أقر كينز أن النقود أكثر من أن تكون شيئاً يخفي الاقتصاد الحقيقي وراء حجاب من الأسعار، وبذلك افترض أن النقود تطلب لعدة دوافع (بن أحمد، 2020، صفحة 391)، حددها في ثلاث دوافع أساسية وهي:

1.1. وتمويل معاملاتهم واحتياجاتهم اليومية في الفترة الزمنية محددة بين الحصول على الدخل وإنفاقه، وهو ما يمثل الطلب على الأرصدة السائلة للمعاملات في تلك الفترة. وحجم هذه الأرصدة النقدية يعتمد على حجم الدخل وعلى عدد مرات استلامه وتكرار الإنفاق وعلى عادات الدفع (استخدام الشيكات، النقد، البطاقات الائتمانية أو التقسيط الخ) (رزق، 2014، صفحة 214)، حيث أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والدخل يتناسبان طردياً وفق المعادلة التالية $MD_1 = \alpha_1 Y$ (حيث α تمثل معامل الاحتفاظ بالوحدة النقدية أو نسبة السيولة المحتفظ بها من الدخل) ويمكن تمثيله بيانياً كما يلي :

الشكل رقم (15.02): الطلب على النقود بدافع المعاملات.



المصدر: (شيبوط، 2019-2020، صفحة 3)

¹ **الطلب على النقود:** هو الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة (الشكل القانوني/ الائتماني) بدل العقارات والأصول المالية من أسهم وسندات

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة متزايدة بدلالة الدخل، فكل زيادة في الدخل يقابلها زيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات وهو ما يوضح لنا وجود علاقة طردية ما بين الدخل والطلب على النقود بدافع المعاملات، والجدير بالذكر أن كمية النقد الموجهة للمعاملات اليومية تزيد كلما زادت الفترة ما بين الحصول على الدخل وإنفاقه تجنباً لسوء التزامن ما بين الحصول على الدخل كونه يمثل إيراداً للأفراد ونفقاتهم اليومية التي تمثل دفع المعاملات.

2.1. دافع الاحتياط: يمثل الطلب على النقود بدافع الاحتياط كمية النقد التي يحتفظ بها الأفراد لمواجهة ما قد يطرأ لهم

من ظروف غير متوقعة، ويعتمد هذا الدافع بشكل كبير على عاملين أساسيين هما: (القطايري، 2009، صفحة 51)

➤ **طبيعة الفرد وظروفه النفسية:** هناك تناسب عكسي بين الطلب على النقود للاحتياط ودرجة تفاؤل، حيث يزيد الطلب على النقد كلما كان الفرد متشائماً، ويقل الطلب عليه كلما كان الفرد متفائلاً. بالإضافة إلى درجة عدم التأكد استعداداً لمتطلبات المستقبل.

➤ **مدى نمو وتنظيم الأسواق المالية:** خاصة من ناحية إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة بسهولة، فكلما كانت هناك سرعة أكبر في التحويل كلما قل الطلب على النقد لهذا الدافع.

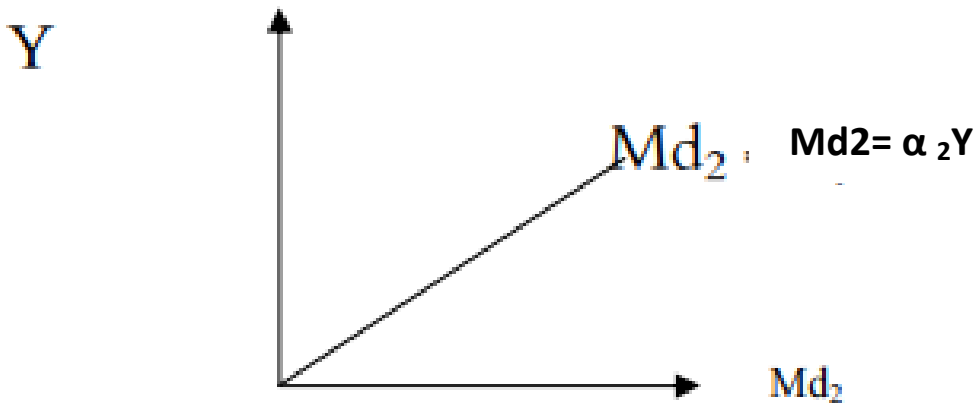
➤ **حجم الدخل:** لحجم ومستوى الدخل تأثير كبير، فكلما ارتفع هذا الأخير سمح بتخصيص نسبة أكبر منه لهذا الدافع وهو ما يعكس التناسب الطردي بين مستوى الدخل والطلب على النقد بدافع الاحتياط.

على الرغم من كون أن جميع هذه العوامل لها تأثير على حجم الطلب على النقد بدافع الاحتياط إلا أنه يبقى الدخل أهم عنصر محدد له، لذلك يعتبر الطلب على النقد بدافع الاحتياط دالة في الدخل يعبر عنها رياضياً بالشكل: $MD_2 =$

$$\alpha_2 Y$$

ويمكن تمثيله بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (16.02): الطلب على النقود بدافع الاحتياط.



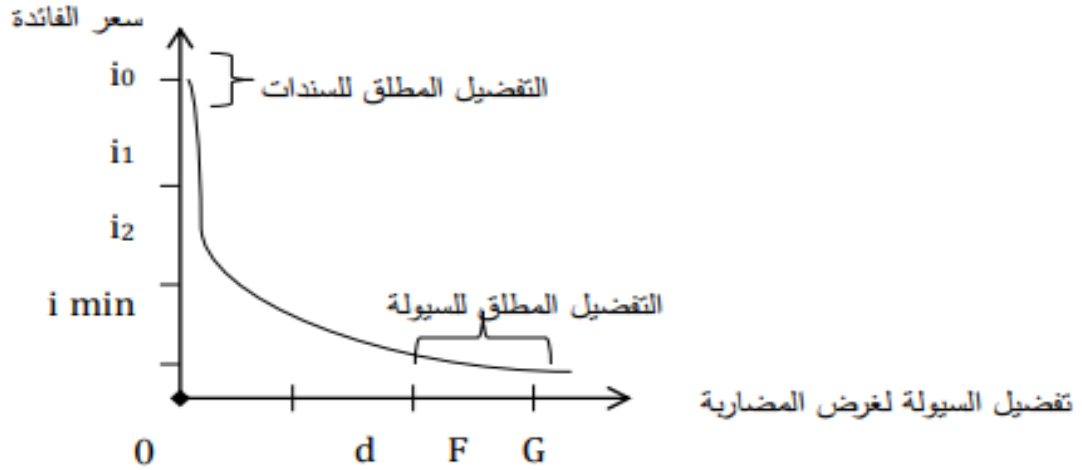
المصدر: (شيبوط، 2019-2020، صفحة 4)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

يوضح الشكل أعلاه أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط هو الآخر دالة متزايدة بدالة الدخل، حيث أنه كلما تزايد مستوى الدخل زاد الطلب على النقود بدافع الاحتياط، وهو ما يعكس العلاقة الطردية بينهما.

3.1. دافع المضاربة: يمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة، الإسهام الرئيسي والجديد في النظرية الكينزية للطلب على النقود، وذلك انطلاقاً من اعتباره أن الوظيفة الأساسية للنقود هي مخزن للقيمة وبالتالي فهي تطلب لذاتها كأصل وليس وسيلة للتبادل. والمقصود بهذا الدافع رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود (السيولة النقدية) كأصل مالي لغرض المضاربة من أجل جني مكاسب رأسمالية وأرباح ناجمة عن تقلبات أسعار السوق في المستقبل وهو ما يعكس أهمية هذا الدافع وخطورته، ومن ثمة تحقيق عائد أفضل. حيث يرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة التي تمثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل لدافع المضاربة لذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص منها في شكلها السائل وشراء سندات للحصول على عائد في حال انخفاض أسعار الفائدة، والعكس في حال ارتفاعها (الأفندي م، 2018، الصفحات 457-458). فمن المعروف أن سعر الفائدة وسعر السندات يتناسب بشكل عكسي فكلما انخفضت أسعار الفائدة ارتفعت أسعار السندات وهو ما يدفع المضارب إلى بيعها واحتفاظ بالسيولة (ارتفاع الطلب على النقود في شكلها السائل) والعكس صحيح فارتفاع أسعار الفائدة يدفع إلى شراء السندات (انخفاض الطلب على النقود في شكلها السائل). وبذلك فإن الطلب على النقود بدافع المضاربة يرتبط بشكل مباشر بسعر الفائدة وفق علاقة عكسية، ويعبر عنه رياضياً بالشكل: $MD_3 = L_0 - gi$ ، أما بيانها فيمكن تمثيله كما يلي:

الشكل رقم (17.02): الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: (رشام، 2021، صفحة 40)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الطلب على النقود بدافع المضاربة دالة متناقصة بدلالة سعر الفائدة، وفقاً لهذا المنحنى فإنه عند معدلات الفائدة المرتفعة جداً i_0 ينخفض طلب الأفراد على النقود في شكلها السائل نظراً لتوجه وتفضيلهم الأفراد للمضاربة في شراء السندات وذلك لتوقعهم انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار السندات لارتباطهم بعلاقة عكسية. أما عند انخفاض معدلات الفائدة إلى المستوى المتوقع من قبل الأفراد $i_1 - i_2$ يزيد الطلب على النقود في شكلها السائل فينتجه

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الأفراد لبيع سنداتهم ويزيد تفضيل السيولة إلى أن تصل معدلات الفائدة إلى أدنى مستوى يصبح عنده الطلب على النقود بدافع المضاربة خطأ أفقياً فيفضل عند الأفراد السيولة بشكل مطلق حيث يكون عندها سعر السندات مرتفعاً جداً، عند هذا المستوى يؤكد كينز أن هناك سعر فائدة أدنى لا يمكن لأسعار الفائدة المتوقعة أن تنزل دون i_{min} عنده ستتمثل توقعات الأفراد فيحتفظون بالجزء المخصص للمضاربة في شكل نقود عاطلة ما يدفع السلطات للتدخل وزيادة كمية النقد للتأثير على معدلات الفائدة إلا أن الأفراد يحتفظون بها في شكل سائل وبالتالي لا تؤثر هذه الزيادة على مستوى أسعار الفائدة وهو ما عبر عليه كينز بمصيدة السيولة.

2. **عرض النقد:** لقد سار كينز على نفس اتجاه النظرية النقدية الكلاسيكية حيث اعتبر أن عرض النقود متغير خارجي. وتعني خارجية العرض النقدي أنه متغير يتحدد خارج النموذج وتتحكم فيه عوامل خارجية، أي أن السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي هي التي تضبط العرض النقدي، (قصاب، 2009، صفحة 303) و عليه:

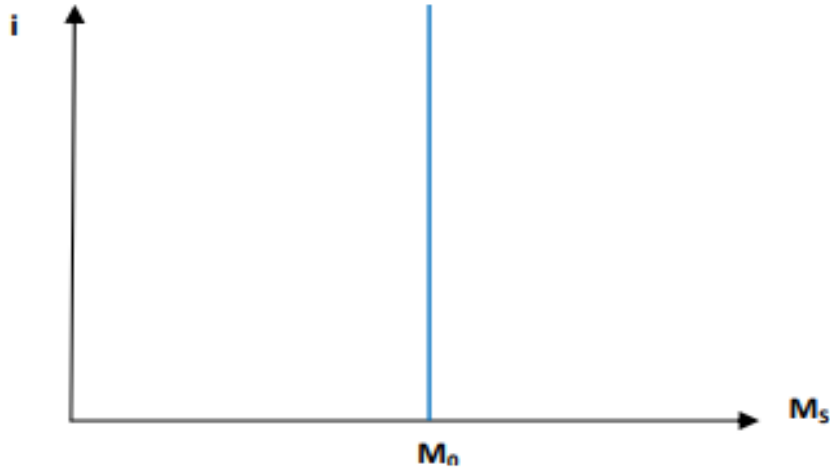
$$M_s = M_0$$

M_s : هي دالة العرض النقدي.

M_0 : هي كمية النقود المعروضة.

ومنه فإن عرض النقود قيمة ثابتة أي متغير مستقل، ويمثل بيانياً كما يلي :

الشكل رقم (18.02): منحني عرض النقود



المصدر: (بلخير، 2022-2023، صفحة 38)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العرض النقدي يمثل بخط عمودي يأخذ قيمة ثابتة عند مختلف مستويات أسعار الفائدة، وذلك راجع لاعتباره ثابتاً ضمن النموذج كونه متغير خارجي يحدد من قبل البنك المركزي كما أشرنا سابقاً.

3. **معادلة منحني هيكس:** يتم صياغة معادلة التوازن في سوق النقد انطلاقاً من كون أن التوازن يحدث في هذا السوق عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها، والذي يعبر عليه رياضياً بالمعادلة التالية: (بطاهر، 2022-2023، صفحة 153)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

$$MD=MS.....(1)$$

$$MD=MS$$

وانطلاقاً من افتراض كينز أن نقود تطلب لثلاث دوافع يعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية: $MD=MD1+MD2+MD3$ والمتتمثلة كما أشرنا سابقاً في:

$$MD1= \alpha_1 y$$

➤ الطلب على النقود بدافع المعاملات: (2)

$$MD2= \alpha_2 y$$

➤ الطلب على النقود بدافع الاحتياط: (3)

بجمع المعادلة (2) مع المعادلة (3) نحصل على معادلة الطلب على النقد بدافع الاحتياط والمعاملات من الشكل:

$$MD1+MD2 = \alpha_1 y + \alpha_2 y$$

$$= (\alpha_1 + \alpha_2) y$$

$$= \alpha y \quad \dots\dots\dots(4)$$

$$MD1+MD2= \alpha y$$

$$\alpha = \alpha_1 + \alpha_2 \quad \text{حيث أن:}$$

➤ الطلب على النقود بدافع المضاربة:

$$MD3=L_0 - gi \quad \dots\dots\dots(5)$$

ومنه بتعويض كل من المعادلة 4 و 5 في معادلة الطلب الكلي على النقود تصبح معادلة الطلب الكلي على النقود من الشكل:

$$MD=MD1+MD2+MD3$$

$$MD=\alpha y + L_0 - gi \quad \dots\dots\dots(6)$$

$$MD=\alpha y + L_0 - gi$$

وبما أن التوازن في سوق النقد يحدث بتساوي كل من العرض الكلي مع الطلب الكلي على النقود فانه بتعويض المعادلة 6 في المعادلة 1 يصبح شرط التوازن النقدي من الشكل:

$$MS=MD$$

$$MS= \alpha y + L_0 - gi \quad \dots\dots\dots(7)$$

$$MS= \alpha y + L_0 - gi$$

$$Y= (MS+gi-L_0)/ \alpha$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

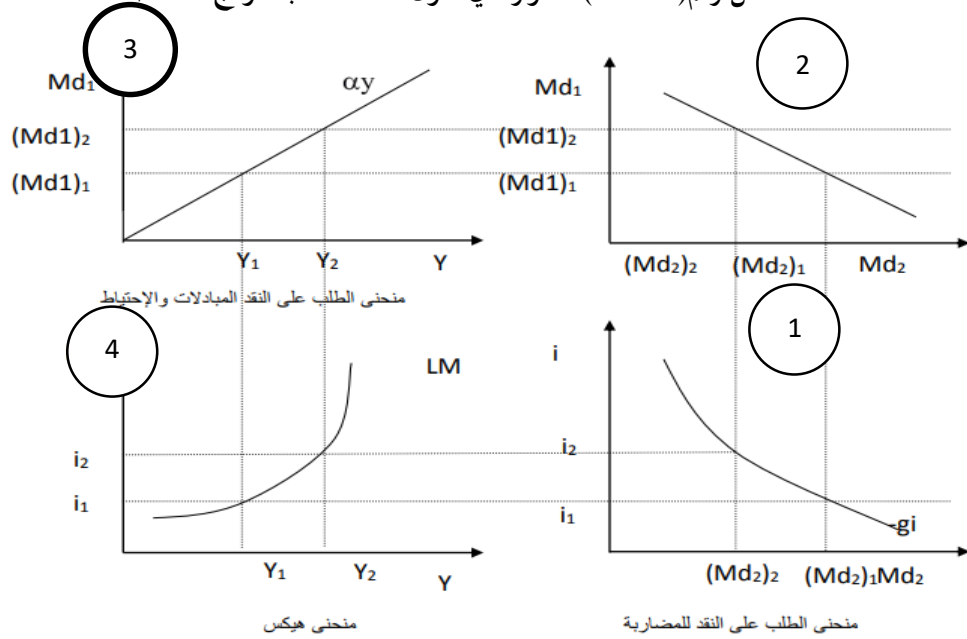
ومنه فإن المعادلة رقم 7 تمثل لنا شرط التوازن النقدي أي معادلة منحنى LM والتي توضح العلاقة الطردية ما بين الدخل وسعر الفائدة.

وانطلاقاً من عبارة الدخل التوازني يمكن إيجاد الصيغة الحرفية لسعر الفائدة التوازني في سوق النقد كما يلي :

$$i^* = (\alpha y + L_0 - MS)/g$$

4. **اشتقاق منحني هيكس:** يمثل منحني LM التوليفات من سعر الفائدة والدخل التي يكون عندها سوق النقد متوازنا، حيث أن كل نقطة من هذا المنحني تمثل وضعاً توازني يكون عنده الطلب على النقود مساوياً لعرضه (الكتلة المتاحة يتم استخدامها كلياً)، وبالتالي يمكن اشتقاق منحني LM انطلاقاً من أربعة منحنيات كما يلي :

الشكل رقم (19.02): التوازن في سوق النقد حسب نموذج IS/LM.



المصدر: (رحماني، 2018-2020، صفحة 147)

من خلال المنحنيات السابقة نلاحظ:

انطلاقاً من التمثيل البياني فإنه يمكن تمثيل منحني هيكس عن طريق الأجزاء الأربعة حيث أنه عند تحديد حجم الطلب على النقود بدافع المضاربة في الجزء رقم 1، وبإسقاطه على منحني رقم 2 يتوزع المعروض النقدي ما بين المضاربة والمعاملات والاحتياط حيث نستطيع تحديد الجزء المتبقي للمعاملات يتحدد لنا حجم النقود المطلوبة للاحتياط والمعاملات في الجزء رقم 3 من التمثيل البياني وبتحديد هذا الأخير يتحدد حجم الدخل وبالإسقاط يتحدد لنا سعر الفائدة وبذلك تتحدد التوليفة الأولى

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

من الدخل وسعر الفائدة لمنحنى LM وينفس الطريقة نحدد التوليفة الثانية وبالربط بينهما نتحصل على منحنى LM والذي يمثل مجموعة النقط أو التوليفات التوازنية التي يتوازن عندها الطلب على النقود و عرضها.

ومنه فان بمنحنى LM يشمل مختلف التوليفات من سعر الفائدة والدخل الحقيقي التي تحقق التوازن في سوق النقد. فهو الحل الهندسي للعلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة والتي تعبر كل نقطة فيه عن تعادل الكمية المعروضة من النقود مع الطلب عليها، عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة والدخل، وهو منحنى السياسة النقدية. (دياب، 2015، صفحة 142)

ميل منحنى LM موجب لتوضيح العلاقة الطردية ما بين الدخل الحقيقي وسعر الفائدة، ففي حال حدوث فائض طلب في السوق النقدي ولضمان استمرار التوازن في السوق النقدي يجب أن يرتفع سعر الفائدة، حتى ينخفض الطلب على النقد بدافع المضاربة والاحتياط مما يؤدي لامتناع فائض الطلب على النقد، لذلك لا بد من أن يكون ميله موجبا. (نجا، 2007، صفحة 104).

ثالثا: التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات وسوق النقد وفق نموذج IS/LM.

نقصد بالتوازن الآني أن يحدث التوازن في كلا السوقين وفي آن واحد، وبالتالي يكون هناك مستوى واحد من الدخل ومستوى واحد من سعر الفائدة يسود في كلا السوقين في الوقت ذاته ويحقق التوازن فيهما، ويعبر عنه رياضياً بتقاطع منحنى IS ومنحنى LM في نقطة واحدة فقط.

1. التوازن الآني رياضياً: يتم تحديد التوازن الاقتصادي رياضياً بتحديد الدخل التوازني الذي يسود كلا السوقين في آن واحد وذلك بمساواة معادلي سعر الفائدة السائدة في كلا السوقين، وتحديد سعر الفائدة التوازني بمساواة معادلي الدخل في كلا السوقين، وبذلك نجد التوليفة التوازنية الآنية كما يلي:

1.1 إيجاد الدخل التوازني الآني:

$$i IS = i LM$$

$$[(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M)-y(1-b+bt+m)]/k = (\alpha y + L_0 - MS)/g$$

$$k[\alpha y + L_0 - MS] = g[(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M)-y(1-b+bt+m)]$$

$$k \alpha y + k (L_0 - MS) = g(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) - gy(1-b+bt+m)$$

$$k \alpha y + gy(1-b+bt+m) = g(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) - k (L_0 - MS)$$

$$y(k \alpha + g(1-b+bt+m)) = g(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) - k (L_0 - MS)$$

$$y^* = [g(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) - k (L_0 - MS)] / (k \alpha + g(1-b+bt+m))$$

$$y^* = [g(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) - k (L_0 - MS)] / (k \alpha + g(1-b+bt+m))$$

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

2.1. إيجاد سعر الفائدة التوازني الآني:

$$Y_{IS} = Y_{LM}$$

$$(1/1-b+bt+m)(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) - (1/1-b+bt+m)(K_i) = (MS+g_i-L_0)/\alpha$$

$$(a-bT_x+bT_r+I+G+X-M - K_i) \alpha = (MS+g_i-L_0)(1-b+bt+m)$$

$$g_i (1-b+bt+m) + \alpha K_i = (MS - L_0) (1-b+bt+m) - (a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) \alpha$$

$$i[g (1-b+bt+m) + \alpha K] = (MS - L_0) (1-b+bt+m) - (a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) \alpha$$

$$i^* = [(MS - L_0) (1-b+bt+m) - (a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) \alpha] / [g (1-b+bt+m) + \alpha K]$$

$$i^* = [(MS - L_0) (1-b+bt+m) - (a-bT_x+bT_r+I+G+X-M) \alpha] / [g (1-b+bt+m) + \alpha K]$$

2. التوازن الآني بيانياً: انطلاقاً مما تم عرضه سابقاً، فإن منحنى IS ومنحنى LM يمثلان مختلف التوليفات من سعر الفائدة والدخل

والتي يكون خلالها كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في حالة توازن. إلا أنه هناك حالة واحد تحقق لنا التوازن الآني للسوقين معاً، وهي النقطة التي يتقاطع فيها كل من منحنى IS ومنحنى LM.

بمعنى آخر المقصود بالتوازن بين سوقي السلع والخدمات وسوق النقد، التوازن ما بين منحنى الاستثمار - ادخار (IS) ومنحنى السيولة النقدية (LM) حيث أن: (الغزو، 2017، صفحة 163)

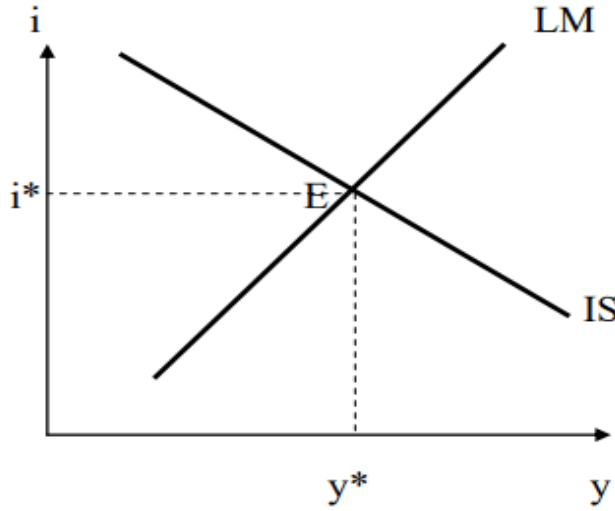
1.2. منحنى الاستثمار - ادخار (يمثل توازن سوق السلع والخدمات): يرمز للعلاقة ما بين سعر الفائدة والدخل، والذي ينحدر من الأعلى نحو الأسفل للدلالة على ومن اليسار إلى اليمين للدلالة على العلاقة العكسية ما بين المتغيرين.

2.2. منحنى تفضيل السيولة النقدية (يمثل توازن سوق النقد): وهو على عكس منحنى الاستثمار - ادخار، بحيث ينحدر من الأسفل للأعلى ومن اليسار إلى اليمين. للدلالة على العلاقة الإيجابية ما بين الدخل الحقيقي وسعر الفائدة، أي كلما زاد الإنتاج زاد الطلب على النقد مما يدفع بأسعار الفائدة للارتفاع.

و يتحقق التوازن ما بين منحنى الاستثمار - ادخار ومنحنى السيولة النقدية عند النقطة التي يتقاطع فيها هذين المنحنيين (سعر الفائدة والدخل التوازنيين). وهي النقطة التي يتوازن عندها الجانب النقدي مع الجانب السلعي. كما هو موضح في الشكل التالي:

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (20.02): التوازن الآني لسوق السلع والنقود حسب نموذج IS/LM .



المصدر: (سليماني، محاضرات في نماذج التوازن الاقتصادي العام، 2020-2021، صفحة 19)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن منحنى IS ومنحنى LM يتقاطعان في نقطة وحيدة فقط (E) حيث أن هذه النقطة تقع على منحنى IS وبالتالي فهي نقطة توازنية لسوق السلع والخدمات، وفي نفس الوقت تقع على منحنى LM وبالتالي فهي كذلك نقطة توازنية لسوق النقد وتمثل المستوى الوحيد من سعر الفائدة والدخل ($i^*.y^*$) التي تحقق التوازن في السوقين في آن واحد وبالتالي هي نقطة توازنية للاقتصاد ككل على الرغم من كون المنحنيين عبارة عن توليفات توازنية تحقق التوازن في كل سوق خاصة به.

المطلب الثاني: نموذج التوازن (IS/LM/BP) لتوازن سوقي السلع والخدمات وسوق النقد و ميزان المدفوعات (نموذج Mundell- Fleming).

يتحقق التوازن وفق نموذج IS/LM/BP بتحقيق التوازن المتزامن كل من سوق السلع والخدمات IS، سوق النقد LM والسوق الخارجي BP. وهو ما يجعل من الضرورة ادراج كل من الصادرات والواردات ضمن معادلة سوق السلع والخدمات IS هذا من جهة، ومن جهة أخرى ان يأخذ السوق المالي LM تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف وكذا نظام الصرف القائم.

الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات BP.

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلاً عن ان ما

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

يُدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابة لتطور قوى الانتاج دولياً.

فهو يعبر عن جميع المعاملات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في بلد ما والمقيمين في بلد آخر خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة. وبذلك فإن هذه المعاملات الاقتصادية تتضمن شكلين هما: المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب والمعاملات الاقتصادية للمقيمين، سواء كانت تجارة سلع وخدمات، حركة رأس مال وتحويلات من جانب واحد. (أبوحمدة، 2006، صفحة 311)

الفرع الثاني: الإطار العام للتوازن الاقتصادي الإجمالي مندل فلمنج IS/LM/BP.

يعتبر هذا النموذج امتداداً للنموذج الكينزي البسيط أو ما أطلق عليه بالنموذج الكينزي المطور، الذي تم توسيعه ليشمل الاقتصاد المفتوح بوجود حركة رؤوس الأموال. يكون هذا النموذج في حالة توازن عند تقاطع المنحنيات الثلاثة IS، LM، BP، فيتحقق التوازن في السوق الحقيقية والنقدية وميزان المدفوعات ليعطينا دخل وسعر فائدة توازني ومجموعات كلية توازنية. (بن فانة، 2019، صفحة 20)

حيث يقوم النموذج على الفرضيات التالية: (فضيل، 2013، الصفحات 124-125)

- يركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبياً الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم، وبالتالي فسر الفائدة متغير خارجي.
- صافي الصادرات يزداد في المدى القصير نتيجة الانخفاض في مستوى قيمة العملة المحلية.
- تدفقات رأس المال ذات حساسية لتغيرات الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية.
- مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه فائض أو عجز في ميزان المدفوعات في ظل الاقتصاد المفتوح، وهو توازن ظاهري مؤقت (شبه توازن)، وحتى يتحقق التوازن الكامل لابد من توازن سوق السلع والخدمات، سوق النقد وميزان المدفوعات.

بما أن الناتج دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، فإن رصيد ميزان المدفوعات يتغير فقط بتغير المستوى العام للأسعار والعرض النقدي، ففي ظل سعر الصرف الثابت السلطة النقدية هي المسؤولة عن التوازن الكامل من خلال مقابلة زيادة عرض النقود واستخدام الآليات لزيادة الطلب على النقود وفي نفس الوقت تعمل على تخفيض معدلات الفائدة للحد الذي يؤدي لتدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال فإن هذا المزيج من التدهور المخطط له من شأنه أن يؤدي لتحقيق زيادة في الفائض المحقق في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن لسوقي السلع والنقد، أما في ظل نظام سعر الصرف العائم فإن مستوى الناتج وسعر الفائدة اللذان يحققان فائض في ميزان المدفوعات أثر على تحسن قيمة العملة المحلية الذي من شأنه تدهور الميزان التجاري الذي يؤدي لإعادة التوازن لميزان المدفوعات. وبالتالي فإن هذا النموذج يربط ما بين السياسة النقدية المحلية ومتغيري حركة رأس المال وسعر الصرف، مما يجعل دور السياسة النقدية يتباين حسب نوع نظام الصرف المتبع.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

وبالتالي فإن التوازن الكلي في ظل هذا النموذج يتحقق بتوازن كل من توازن سوق السلع والخدمات، توازن سوق النقد والتوازن الخارجي، حيث يتحقق هذا الأخير بتوازن في ميزان المدفوعات معبرا عنه ببياننا بالمنحنى BP .

"يبين نموذج ماندل - فلمنج في شكله الأساسي نموذجاً لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة عالمياً معيناً وعرضاً من الاستيرادات يتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية، ويفترض وجود أربعة أنواع من الأصول في ظل النموذج الأساسي هي السندات المحلية والأجنبية (هذه السندات تعد بدائل كاملة لبعضها البعض) والنقد المحلية والأجنبية (ليست بدائل لبعضها البعض)، ويفترض أن التوقعات ساكنة بمعنى أن التغير المتوقع في سعر الصرف يعادل الصفر وأن سعر الفائدة المحلي يجب أن يتكافئ بشكل مستمر مع سعر الفائدة الأجنبي. وتعد هذه الحالة أنه في ظل التوقعات الساكنة الخاصة بسعر الصرف تشير إلى شرط تعادل سعر الفائدة الغير معطاة والذي يعد تعبيراً عن القدرة الكاملة على التنقل في رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ذلك يتكون النموذج من دولتين متماثلتين تنتج كل منها سلعة قابلة للتجارة والتي تعد بديلاً غير كامل للسلعة الأجنبية المناظرة وكذلك تواجه كل منها قدرة كاملة لرأس المال على التنقل." (فرج، 2022، صفحة 14)

أولاً: توازن ميزان المدفوعات رياضياً.

يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات بتوازن ميزان المدفوعات الخارجية (المعبر عنه في ميزان المدفوعات بالحساب الجاري) وتوازن سوق العملات (المعبر عنه بالحساب المالي)، أي عندما يتساوى صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية أو النقدية.

وبالتالي

فإن هذا القطاع يشمل: جميع المعاملات الحقيقية من صادرات واستيرادات سلعية وخدمية وكذا المعاملات النقدية مع البلدان الأخرى. (منصور ش.، 2015-2016، الصفحات 161-162)

ويعبر عنها رياضياً بمعادلة من الشكل:

$$BP = EX + IM + CF = 0$$

حيث أن :

$$CF = a(r - r_f) \text{ : صافي تدخلات رأس المال إلى الداخل بما فيها التحويلات الحكومية.}$$

$$r \text{ : سعر الفائدة المحلي}$$

$$Rf \text{ : سعر الفائدة الأجنبي}$$

$$EX = B_0 - B_1 EXR \text{ : الصادرات}$$

$$EXR \text{ : سعر الصرف}^1$$

¹ سعر الصرف: يتحدد وفقاً للطلب والعرض على العملة المحلية والوطنية، ويعتمد على كل من: الصادرات، الواردات، تدفقات رأس المال نحو الخارج

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

معلمات: B_0, B_1

$IM = m_0 + m_1 Y + m_2 EXR$: الاستيرادات على اعتبار أنها تعتمد على الدخل وسعر الصرف.

وبتعويض مختلف المعادلات في المعادلة تصبح المعادلة من الشكل:

$$BP = BC + CF$$

حيث أن: $BC = EX - IM$ ¹ (الميزان التجاري) وتعويض هذه المعادلة في المعادلة السابقة لها تصبح معادلة التوازن الخارجي من الشكل:

$$BP = EX - IM + CF \dots \dots \dots (1)$$

$$= B_0 - B_1 EXR - M_0 M_1 Y - M_2 EXR + \alpha(r - r_f) \dots \dots \dots (2)$$

$$= A - m_1 y + \alpha(r - r_f) \dots \dots (3)$$

$$A = B_0 - B_1 EXR - M_0 M_1 Y - M_2 EXR$$

حيث:

وعليه تعطى الصيغة الحرفية لمعادلة التوازن الخارجي من الشكل:

$$BP = A - m_1 y + \alpha(r - r_f)$$

انطلاقاً من المعادلة أعلاه وبافتراض ثبات كل من سعر الصرف والمستوى العام للأسعار يصبح التوازن الخارجي

دالة في الدخل وسعر الفائدة، حيث يؤثر زيادة الدخل سلباً وبمقدار يحده m_1 ، بينما زيادة سعر الفائدة المحلي سيزيد من تدفقات رأس المال إلى الداخل (زيادة فائض حساب رأس المال).

وانطلاقاً من معادلة BP يمكننا استخراج سعر الصرف التوازني كما يلي:

$$BP = 0$$

$$A - m_1 y + \alpha(r - r_f) = 0$$

$$(B_0 - B_1 EXR - M_0 M_1 Y - M_2 EXR) - m_1 y + \alpha(r - r_f) = 0$$

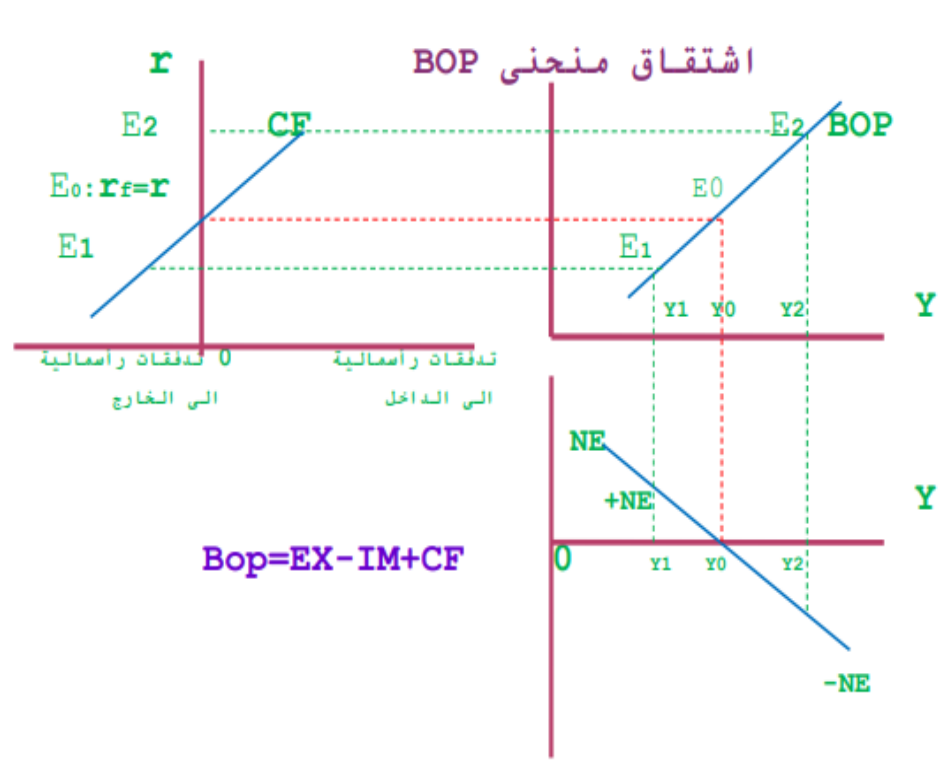
$$EXR (-B_1 - M_2) = -B_0 + M_0 M_1 Y + m_1 y - \alpha(r - r_f)$$

$$EXR = (-B_0 + M_0 M_1 Y + m_1 y - \alpha(r - r_f)) / (-B_1 - M_2)$$

¹ الميزان التجاري: الفرق بين الصادرات والواردات، حيث أن رصيده يرتبط بعلاقة طردية مع الصادرات وعلاقة عكسية مع الواردات. فهو يرتبط بعلاقة عكسية مع الدخل الوطني ومستوى الأسعار المحلية والميل الحدي للواردات وعلاقة طردية مع مستوى الأسعار في الخارج.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (21.02): اشتقاق منحني BP



المصدر: (الجابري، 2020، الصفحات 15-16)

نلاحظ من خلال الشكل أنه للحصول على منحنى BP، نقوم بتحديد كل من النقطة E_1 و النقطة E_2 من المنحني CF الجزء 1 وتحديد مستوى الدخل عند النقطتين Y_1 و Y_2 على المنحني BC الجزء 2 وبإسقاط هذه النقاط في الجزء 3 وبالإيصال بينها نحصل على المنحني BP. والجدير بالذكر أن زيادة الدخل إلى المستوى Y_2 تؤدي إلى عجز في الميزان التجاري عند E_2 ، هذا المستوى من الدخل يقابله في سعر الفائدة المحلي r مرتفع مقارنة بالمستوى Y وهو ما يؤدي إلى فائض في حساب رأس المال مساوياً لمقدار العجز في الميزان التجاري (هذا الوضع يعبر عن توازن ميزان المدفوعات عند النقطة E_0 والتي يكون عندها سعر الفائدة المحلي مساوياً لسعر الفائدة الأجنبي وأن يكون رصيد الحساب المالي ورصيد الميزان التجاري مساويان للصفر $CF=0$ و $BC=0$). عندها سنكون عند النقطة E_2 على المنحني BP، ويحدث العكس إذا ما انخفض الدخل إلى Y_1 بحيث تكون النقطة E_1 على المنحني BP.

تمثل حالة التوازن في القطاع الخارجي بمنحنى BP وهذا يعني أن أي نقطة على هذا المنحنى هي نقطة توازنية تمثل التوليفة ما بين الدخل وسعر الفائدة يكون على مستواها القطاع الخارجي في حالة توازن أي أنها تعكس التوازن ما بين تدفق رأس المال وميزان الحساب الجاري المعبر عنه بالميزان التجاري. بتعبير آخر عندما يكون فائض الحساب الجاري مساوياً لعجز حساب رأس المال.

ويكون ميله موجبا، ليوضح العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة. ويمكن تفسير ذلك أنه لو افترضنا ان ميزان المدفوعات في حالة توازن وارتفعت أسعار الفائدة لظرف معين (ظروف الأسواق المالية والنقدية)، سيؤدي ذلك إلى تدفقات

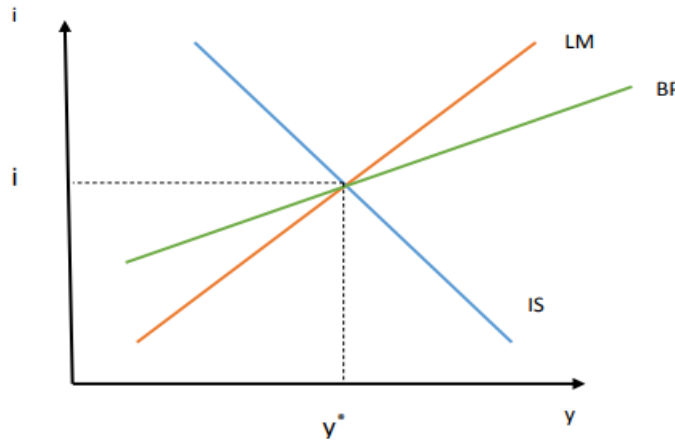
الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

رأسمالية أكبر إلى الدخل أو تدفقات أقل إلى الخارج أو كلاهما، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، وهذا يستوجب إلى أن تقابل هذه الزيادة في التدفقات الرأسمالية بزيادة مماثلة في تدفقات الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية حتى يتوازن ميزان المدفوعات مرة أخرى. (محمود، 2017، صفحة 135)

الفرع الثالث: التوازن في نموذج IS/LM/BP.

يتم تحديد التوازن في ظل نموذج IS/LM/BP كما تم في ظل نموذج IS/LM أي بتقاطع المنحنيات الثلاثة: IS/LM/BP. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (22.02): التوازن الاقتصادي العام في ظل نموذج IS/LM/BP .

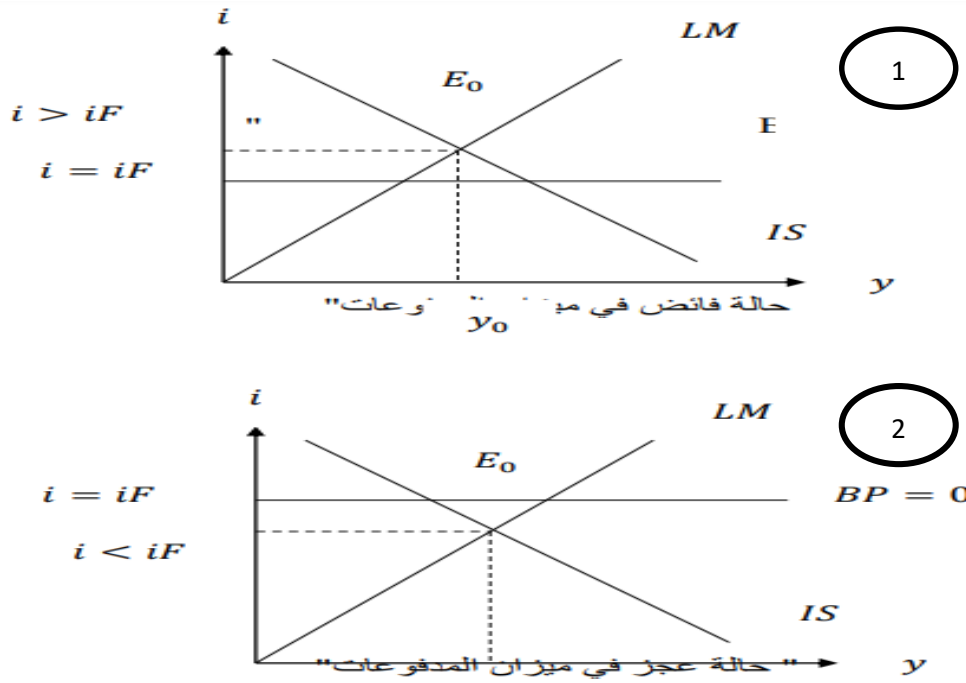


المصدر: (دودو، 2020-2021، صفحة 54)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التوازن الاقتصادي العام يتحقق بتقاطع المنحنيات الثلاثة IS و LM و BP في نقطة واحدة تقع في كل منحنى من المنحنيات الثلاثة يتم من خلالها تحديد التوليفة من الدخل y^* وسعر الفائدة i^* التي تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة في آن واحد وبالتالي فهي النقطة التي تحقق التوازن الآني في الاقتصاد ككل، إلا أنه قد حدث ويحدث التوازن في ظل هذا النموذج نتيجة الاختلال في ميزان المدفوعات سواء بسبب العجز أو الفائض كما يلي :

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (23.02): حالات الاختلال في ظل نموذج IS/LM/BP



المصدر: (جنان، 2016-2017، صفحة 45)

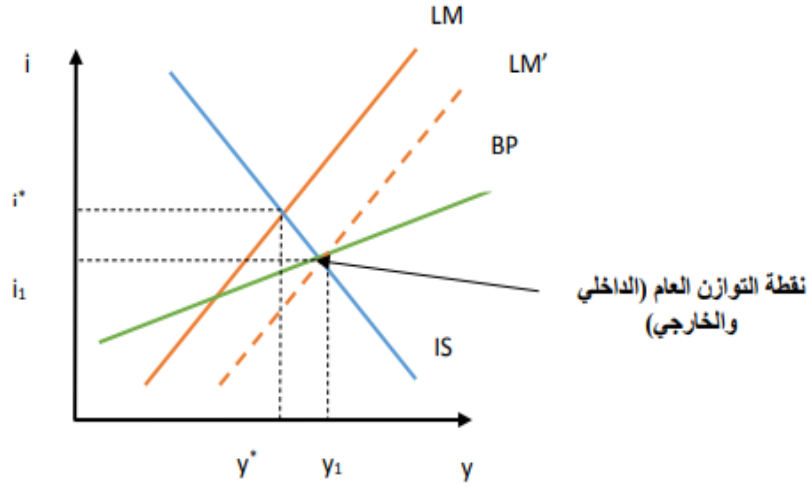
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن في الجزء رقم 1 يتقاطع منحنى IS و LM في النقطة E_0 ذات التوليفة " $i > i_F$ " التي تقع فوق المنحنى BP مما يعني تحقق التوازن الداخلي دون تحقق التوازن الخارجي، وبما أن منحنى BP يقع تحت نقطة التقاطع فإنه يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات مما يتطلب تسوية ميزان المدفوعات لتحقيق التوازن العام، والجدير بالذكر أن هذه التسوية تختلف على حسب نوع نظام الصرف المتبع فيكون التغير في الكتلة النقدية هو الذي يضمن التسوية والعودة للتوازن إذا ما كان نظام الصرف ثابتاً، في المقابل إذا ما كان نظام صرف مرناً فإن التغير في سعر الصرف هو المسؤول على ذلك. (آيت يحي، 2013-2014، الصفحات 135-136)، وانطلاقاً من هذه القاعدة فإن التسوية في ظل حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات تتحقق كما يلي:

أولاً: إذا كان نظام سعر الصرف الثابت هو المتبع.

يقوم البنك المركزي بزيادة الكتلة النقدية (زيادة العرض النقدي) عن طريق شراء العملة الأجنبية مقابل الوطنية، مما ينتج عنه انخفاض في سعر الفائدة والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال ويعود بذلك التوازن لميزان المدفوعات. وهو ما ينتج عنه انتقال منحنى LM كما يلي:

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (24.02): تسوية الفائض في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف الثابت.



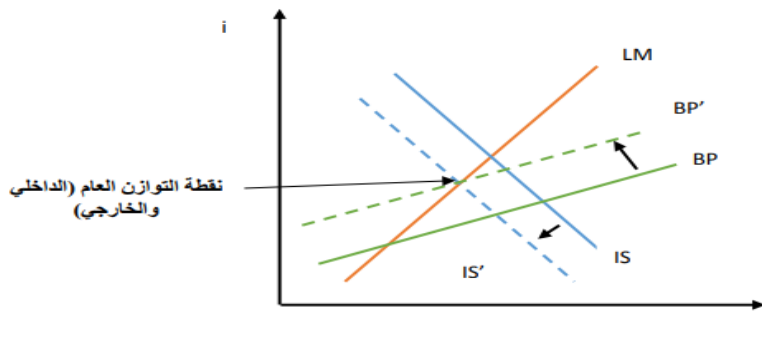
المصدر: (دودو، 2020-2021، صفحة 58)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه لتحقيق التوازن الاقتصادي العام لابد من انتقال منحنى LM نحو جهة اليمين وهو ما يتطلب زيادة في الدخل بمقدار تغير يقدر بالمسافة ما بين Y^* و Y_1 وانخفاض في سعر الفائدة بمقدار تغير يقدر بالمسافة ما بين i^* و i_1 ، وينتقل بذلك من منحنى LM إلى منحنى LM' وهو ما من شأنه أن يعيد التوازن العام من جديد.

ثانياً: إذا كان نظام سعر الصرف المرن هو المتبع.

كما ذكرنا سابقاً في هذه الحالة لا بد من تغيير سعر الصرف، وبما أنها حالة فائض فيجب رفعه مما ينتج عنه انخفاض في الواردات وارتفاع في الصادرات ويحدث بذلك التوازن.

الشكل رقم (25.02): تسوية الفائض في ظل نظام سعر الصرف المرن.



Activer Window
Accédez aux paramè

المصدر: (دودو، 2020-2021، صفحة 59)

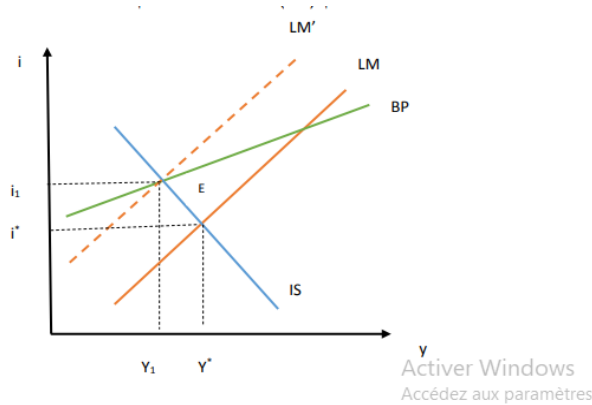
الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان تحقق التوازن العام في ظل سعر الصرف المرن يتطلب انتقال كل من منحنى IS ومنحنى BP نحو اليسار IS' و BP' ، نتيجة ارتفاع في الصادرات وانخفاض الواردات الناتج عن ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

في حين أنه في الجزء رقم 2 يتقاطع منحنى IS و LM في النقطة E_0 ذات التوليفة " Y, i " التي تقع تحت المنحنى BP، مما يعني تحقق التوازن الداخلي مع حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنه لتحقيق التسوية في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الاقتصادي العام وبالاعتماد على القاعدة السابقة الذكر فإنه لابد من اتباع إجراءات معاكسة تماماً للإجراءات السابقة (في حالة الفائض):

➤ إذا كان نظام سعر الصرف الثابت هو المتبع: يقوم البنك المركزي بتخفيض الكتلة النقدية عن طريق شراء العملة المحلية مقابل الأجنبية، وبالتالي فإن هذا الانخفاض في المعروض النقدي ينتج عنه ارتفاع في معدلات الفائدة مما يزيد من تدفق رؤوس الأموال.

الشكل رقم (26.02): تسوية العجز في ظل سعر الصرف الثابت.



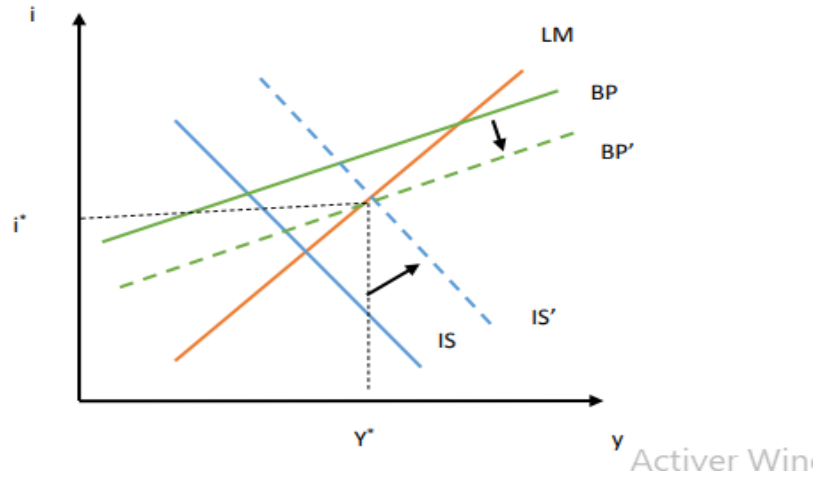
المصدر: (دودو، 2020-2021، صفحة 56)

يوضح الشكل أعلاه أن تحقق التوازن الاقتصادي العام في ظل سعر الصرف الثابت يتطلب انتقال منحنى LM نحو اليسار إلى LM' محدثاً انخفاض في الدخل بمقدار تغير يقدر بالمسافة ما بين Y^* و Y_1 وارتفاع في سعر الفائدة بمقدار تغير يقدر بالمسافة ما بين i^* و i_1 ، فيقلص بذلك العجز ويتقاطع المنحنيات الثلاثة في نقطة واحدة فيتحقق التوازن الاقتصادي العام.

➤ إذا كان نظام سعر الصرف المرن هو المتبع: في هذه الحالة لابد من تخفيض قيمة العملة الوطنية فتزيد بذلك تنافسية الصادرات المحلية نظراً لانخفاض أسعارها فترتفع بذلك الصادرات وتنخفض الواردات (على اعتبار كونها صادرات أجنبية ذات أسعار مرتفعة تقل تنافسيتها)، فتتحقق بذلك تسوية ميزان المدفوعات ويتحقق التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

الشكل رقم (27.02): تسوية العجز في ظل نظام سعر الصرف المرن.



المصدر: (دودو، 2020-2021، صفحة 57)

يوضح الشكل أعلاه أن تسوية العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن العام في ظل نظام سعر الصرف المرن يتطلب انتقال كل من منحنى IS ومنحنى BP نحو اليمين باتجاه IS' و BP' تحت تأثير زيادة الصادرات وانخفاض الواردات الناتج عن انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي.

خلاصة:

جاء هذا الفصل كمحاولة لإلقاء الضوء على أهم المنطلقات الفكرية والنظريات الاقتصادية التي استند إليها في تحليل التوازن الاقتصادي. ومن خلاله نخلص إلى ما يلي:

➤ يعبر التوازن الاقتصادي عن الحالة التي تتساوى عندها القوى الاقتصادية في ظل غياب التأثيرات الخارجية، فنقول أن السوق متوازن إذا ما تساوت الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة، وبذلك يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما تتساوى الكمية المعروضة من السلع والخدمات مع الكمية المطلوبة منها، ويتحقق في سوق العمل عندما يتساوى عدد العمالة المطلوب مع العدد المعروض منها أما السوق النقدي فيتوازن عندما تتساوى الكمية المعروضة من النقد من قبل السلطات النقدية مع الكمية المطلوبة من قبل الأعوان الاقتصاديين. أما بالنسبة **للتوازن الاقتصادي العام فيتحقق** بتحقيق التوازنات الجزئية المتمثلة في التوازن الداخلي (الذي يتحقق بتوازن الأسواق الثلاثة السابقة الذكر) والتوازن الخارجي الذي يتحقق بتوازن ميزان المدفوعات.

➤ يتحقق التوازن بتعبير آخر عندما تتوازن المتغيرات الحقيقية والنقدية، والتي تمثل بدورها طرفي معادلة التوازن الاقتصادي وبالتالي فإن زيادة أو نقصان أي طرف منهما على حساب الآخر سيؤدي إلى اختلال الوضع الاقتصادي وعدم التوازن. والجدير بالذكر أن مفهوم هذا الأخير تطور بشكل ملحوظ على مر الفكر الاقتصادي، ليغير من طبيعته ويصبح بذلك توازن نوعي بدل التوازن الكمي الذي يقتصر على مجرد التوازن الحسابي ما بين النفقات والإيرادات.

➤ إن تحديد التوازن الاقتصادي العام يتطلب ضرورة تحديد العلاقات المشتركة بين جميع الأسواق وفق نموذج رياضي تطبيقي، فعلى الرغم من تعدد النماذج التي عالجت موضوع التوازن إلا أنها لم تحدد التوازن العام للاقتصاد على المستوى الكلي، وبذلك نجد أن نموذج IS/LM/BP يعتبر أفضلها كونه درس التوازن على المستوى الداخلي لكل من السوق السلعية والنقدية وكذا التوازن الخارجي بدارسته لميزان المدفوعات

❖ الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

تمهيد:

يمثل الربيع ظاهرة عامة في جميع الاقتصاديات على حد سواء، إلا أن الاختلاف يكمن في درجة الاعتماد عليه فكل اقتصاد تتجاوز نسبة اعتماده على دخل ريعي معين 50 بالمئة تطلق عليه صفة الريعي، مما يؤكد عدم حصر هذه الصفة على الاقتصاديات النفطية فحسب، إلا أنه في الوقت ذاته لا يمكننا أن ننفي التلازم الكبير بين هذه الاقتصاديات وصفة الريعية. مما يعطي أهمية كبيرة للنفط في ظل هذه الاقتصاديات نظرا للوفرة المالية التي يحققها نتيجة الفارق ما بين تكاليف الإنتاج وسعر البيع في السوق النفطي، وهو ما يدفع لدراسة هذه السوق ومحاولة التأثير فيها.

وفي ظل الاقتصاديات النفطية ترتبط السياسة المالية بشدة بهذه السوق، نظرا لاعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على السياسة المالية ودرجة كفاءتها في تخصيص الموارد والسيطرة على الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الاقتصاديات الريعية النفطية من خلال التطرق للعناصر التالية:

- مدخل للاقتصاد الريعي واقتصاد النفط.
- السوق النفطي وأهم الأزمات التي شهدتها.
- اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الريعي واقتصاد النفط.

على الرغم من أن امتلاك مورد اقتصادي هام (كالنفط أو الغاز) من شأنه أن يحول الدول الفقيرة إلى اقتصاديات مزدهرة وغنية، إلا أن الدراسات الاقتصادية أثبتت عكس ذلك وأكدت أن هذه الدول تعاني من اضطرابات اقتصادية جمّة، ناتجة عن الانعكاسات السلبية للاستغلال المفرط لهذه الموارد على باقي القطاعات الأخرى. ولا تزال هذه الظاهرة سائدة لحد الساعة إذ نجد أن الدول التي تفتقر للموارد الطبيعية تمتلك قوة اقتصادية عظيمة، على عكس الدول الغنية بها إذ نجدها في ذيل الترتيب الاقتصادي العالمي، وهو ما أطلق عليه الاقتصاديون مصطلح لعنة الموارد أو المرض الهولندي للتعبير عن العلاقة ما بين وفرة المورد الطبيعي والنمو الاقتصادي للدولة.

وهو ما يمكن ملاحظته بشكل جلي في الاقتصاديات النفطية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على الربيع النفطي بشكل شبه كلي في تمويل موازنتها والتزاماتها، مما يجعل الأداء الاقتصادي لهذه الدول جد ضعيف مقارنة بتلك التي تفتقر لهذه الموارد. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم الأدبيات المرتبطة بكل من الاقتصاد الريعي بصفة عامة واقتصاد النفط بصفة خاصة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الريعي واللجنة الهولندية.

تعد وفرة الموارد الطبيعية نعمة من شأنها النهوض بالاقتصاديات التي تمتلكها إذا ما تم استغلالها بشكل كفؤ، إلا أن الواقع الاقتصادي يظهر لنا عكس ذلك فالعديد من هذه الدول شهدت قطاعاتها الإنتاجية تدهور ملحوظ بعد اكتشاف هذه الثروات الطبيعية، إذ تحولت هذه الدول إلى اقتصاديات ريعية تعتمد على دخل هذه الموارد في تمويل حاجاتها عوض الإيرادات الناتجة عن الفوائض الإنتاجية، وأصبحت وفرة هذه الموارد الطبيعية لعنة بدلا من كونه نعمة جراء الآثار السلبية التي خلفتها على الاقتصاد وهو ما يطلق عليه بلعنة الموارد.

الفرع الأول: ماهية الاقتصاد الريعي.

إن فهم مصطلح الاقتصاد الريعي يستدعي بالضرورة فهم مصطلح الربيع في حد ذاته، وهنا نجد أن التعريف الشائع لمصطلح الربيع في المجتمع الاقتصادي هو عائد عنصر الإنتاج المتمثل في الأرض، إلا أن الفريد مارشال أعطى له مفهوما أكثر شمولاً ليمثل الفرق ما بين التكلفة والسعر، مطلقاً عليه مصطلح الربيع الاقتصادي معبرا عن إمكانية كونه جزء من عوائد أي عنصر من عناصر الإنتاج مهما كان نوعه، وكذا اقتران هذا العائد بالاجتهاد. وبذلك يصبح مصطلح الاقتصاد الريعي هو الآخر أكثر شمولاً، وفيما يلي سنتطرق لأهم الجوانب المرتبطة بهذا المصطلح.

أولاً: تعريف الاقتصاد الريعي.

يعرف الاقتصاد الريعي على أنه تلك الدول التي تستمد مداخيلها بشكل كلي أو شبه كلي من كراء¹ (Rent) الموارد الداخلية لعملاء خارجيين، وينطبق هذا المصطلح على الدول الغنية بالموارد الطبيعية الثمينة، هذا الدخل غير المكتسب يكون

¹ تعني كلمة Rent في اللغة الكراء أما في الاقتصاد فتعني الربيع وهو المبلغ الذي يدفعه المستأجر لمالك الأرض نظير استغلالها.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

على شكل رسومات أو اتاوات على استغلال وتصدير هذه الثروات الطبيعية. (بن شاعة، 2021-2022، الصفحات 92-93)

وفي تعريف آخر يعبر عن الدول التي تعتمد بشكل كبير وشبه كلي على مصدر واحد لسد إنفاقها الحكومي، والذي في الغالب ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آلات إنتاج معقدة سواء كانت مادية أو فكرية، عادة ما يتمثل هذا المصدر في النفط أو أحد مشتقاته إذ تستحوذ السلطة الحاكمة عليه وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه وبيعه. (مجموعة من الباحثين، 2016، الصفحات 72-73)

وبالتالي فإن الاقتصاد الريعي النفطي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الربيع الاقتصادي المتولد عن إنتاج النفط (والغاز) المملوك بشكل كلي أو شبه كلي (سواء من ناحية الاحتياطيات أو الطاقات الإنتاجية) للدولة. وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد على هذا الربيع بمعايير إسهام النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تكون الإيرادات النفطية تمثل النسبة العظمى من الاستثمار العام (نسبة تفوق 50 بالمئة)، وأن قيمة الصادرات النفطية تساهم هي الأخرى بنسبة تفوق 50 بالمئة من مجموع الصادرات. أي باختصار إذا تجاوزت مساهمة القطاعات الغير إنتاجية أو الربعية 50 بالمئة من الناتج المحلي للدولة ينظر إلى هذا الاقتصاد على أنه اقتصاد ريعي. (ياسر، 2013، الصفحات 4-5)

ومنه يمكن تعريف الاقتصاد الريعي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الربيع الخارجي الناتج سواء عن بيع المواد الخام (التي غالبا ما تتمثل في النفط والغاز) أو تقديم الخدمات المرتبطة بها وكذا فرض الضرائب على استغلالها وتصديرها، وبالتالي فإن هذا الدخل الذي تحصل عليه الدولة لا يحصل عليه عن طريق الإنتاج أو العمل (بتعبير آخر الدخل لا يكون مكافئ لحجم العمل). وهو ما لخصه جورج قارم في تعريفه للاقتصاد الريعي بقوله أن الاقتصاد الريعي هو حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحا كبيرة، دون أن يكون لصاحب الربيع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر.

ثانيا: أنواع الاقتصاد الريعي.

اعتمادا على أنواع الربيع فإنه يمكن تقسيم الاقتصاد الريعي إلى قسمين هما: (بوفلفل، 2017، صفحة 4)

1. الاقتصاد القائم على الربيع الخارجي: هو الاقتصاد الذي يعتمد على ريع النفط والغاز، حيث يتميز هذا النوع من الربيع بوجود فارق كبير بين تكلفة الاستخراج وسعر البيع، وريع المعادن الذي يشكل سعرها تفوقا كبيرا على سعر إنتاجها وريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجي.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

2. الاقتصاد القائم على الربيع الداخلي: هو الاقتصاد الذي يعتمد على الربيع الذي يتي من مصادر داخلية وهي ربيع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وينجم هذا النوع من الربيع من خلال سوء استخدام المال العام وريع المضاربة المالية.

ثالثاً: خصائص الاقتصاد الريعية.

- يمكن تلخيص أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الريعي فيما يلي: (الريعي، 2022، الصفحات 35-36)
- الاعتماد على الربيع الخارجي مصدراً رئيسياً للدخل: والتي تعتبر الصفة البارزة في التي يتوقف عليها توصيف الدولة الريعية، نظراً لكون العوامل التي تحدد حجم الربيع هي ذات طبيعة خارجية، فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي، هما السمتان الملازمتان لهذه الاقتصاديات، ويظل مؤشر سوق النفط الخام هو الأساس في قضية الربيع وما أن تقال صفة الربيع حتى يتبادر إلى الأذهان الربيع النفطي.
 - ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع المنتج للربيع: يتصف الاقتصاد الريعي بضعف علاقة اندماج القطاع المنتج للربيع بالقطاعات الأخرى، مما يعني سيطرة قطاع النفط على كافة القطاعات.
 - ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض الضرائب.
 - ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية (كالنفط مثلاً) من إجمالي الصادرات تصل أحياناً إلى أكثر من 80 أو 90 بالمئة.
 - انفصال العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤوّل إلى حكومات هذه الدول، والجهد الإنتاجي للمجتمع كله، إذ أن التداعيات في أسعار المنتج الريعي تعد منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلية، وتتسم تكلفة الفرصة البديلة لها بأنها ضئيلة، اعتماداً على أن النفط بمثابة أنه هبة من هبات الطبيعة.
 - يقضي تدفق الربوع النفطية الهائلة إلى تنامي ظاهرة الأثر الاستعراضي، التي تعني تعاظم الإنفاق على السلع الكمالية وانتشار ثقافة انتهاز الفرص، والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي، كذلك يلاحظ ظاهرة توجه الاقتصاد نحو قطاعي العقارات والخدمات، وازدراء الكسب المبني على العمل المنتج، وأن هذه الخصائص تشجع على انتشار الفساد في كل صورة في بنية المجتمعات الريعية.
 - في أغلب دول العالم تقريباً يكون الناتج المحلي الإجمالي محددًا رئيسياً لحجم الإيرادات الحكومية، كونها تعتمد على الضرائب، أما في معظم الدول الريعية فإن الأمر يختلف لأن الإيرادات الخارجية النفطية، تؤثر بشكل رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي وتحدد عملية الناتج القومي أيضاً.
 - عندما أصبحت إيرادات الدولة الريعية مرتفعة، شرعت الحكومات في زيادة الإنفاق الحكومي دون زيادة الضرائب على مواطنيها، و يتم ذلك بتوسيع بيروقراطية الدولة، أي زيادة الاستخدام العام والخدمات الاجتماعية التي تديرها الدولة وتوسع التوظيف في القطاع العام، وبرامج البنى التحتية التي تحولها الدولة، وبما أن القطاع العام توسع بسرعة وأصبح هو القطاع المهيمن بشكل كبير، فإن القطاعات الاقتصادية أصبحت تعتمد على الإنفاق العام، والذي يميل إلى توظيف المزيد من الأفراد، ويصبح أكثر جاذبية من القطاع الخاص نظراً لتدني الأجور فيه.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

- الفرع الثاني: ماهية المرض الهولندي

يرجع الأصل في ظهور مصطلح المرض الهولندي إلى عقد الستينات بعد ظهور بواذر الركود والبطالة في الاقتصاد الهولندي، التي كانت مرافقة لازدهار تصدير الموارد الطبيعية (الغاز الطبيعي). فتم إطلاق اسم المرض الهولندي على هذه المفارقة للدلالة على العلاقة التي تربط بين ازدهار تصدير الموارد الطبيعية في دولة ما وما يرافق ذلك من انكماش في القطاعات الإنتاجية فيه. وفيما يلي سنتطرق لأهم الجوانب الأدبية المرتبطة بهذا المصطلح.

أولاً: تعريف المرض الهولندي.

يعد مصطلح "المرض الهولندي" أحد التفسيرات التي يستخدمها الاقتصاديون للدلالة على ضعف القطاعات الغير نفطية في الاقتصاد بصفة عامة، وقدم له الباحثين العديد من التعريفات نذكر منها:

ينصرف المعنى العام لمصطلح "المرض الهولندي" إلى العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية سواء الاستخراجية (نفط ومعادن) أو زراعية، وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية، حيث تؤدي هذه العلاقة إلى فوائض مالية وتدني في فرص العمل في الاقتصاد في الاقتصاد الوطني، أو حتى اللجوء إلى استيراد اليد العاملة، بالإضافة إلى انكماش في القطاع التبادلي من خلال تراجع تصدير المنتجات المحلية التي تفقد ميزاتها التنافسية في السوق العالمية (هاني، 2017-2018، صفحة 30). إذ تقول النظرية أن الأرباح الغير متوقعة في أحد القطاعات تميل إلى رفع أسعار الصرف، فيصبح التصدير في القطاعات الأخرى أعلى تكلفة وفي المقابل يصبح الإستيراد أرخص (الملاح، 2009، صفحة 53). والملاحظ في هذا التعريف أنه يستند إلى فرضيتين أساسيتين ألا وهما: أن الدول المعنية تتبنى سعر الصرف العام لعمليتها، وأن عرض المورد الطبيعي "النفط، الغاز" والطلب الخارجي عليه لا يتأثران بالتغير في سعر صرف العملة المحلية.

في حين عرفت الباحثة كرسنتين إبراهيم زادة المرض الهولندي على أنه تعبيراً يشير على نطاق واسع إلى العواقب الضارة التي تشير إلى حدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما، وقد وضحته الباحثة كليمنت جينياك بشكل أكثر تفصيل فعرفته على أنه تلك الظاهرة التي تحدث عندما يؤدي اكتشاف ثروة طبيعية في بلد معين إلى ارتفاع قيمة عملته، مما يجعل من المنتجات الصناعية لهذه البلد أقل تنافسية مقارنة بباقي الدول مما ينتج عنه ارتفاع في الواردات وانخفاض في الصادرات. (بوفليخ، 2019)

كما يعرف أيضاً على أنه: مرض اقتصادي يصيب بعض الدول التي تمثل صادرات من الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من صادراتها كالنفط، مما يؤدي إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي وارتفاع الأسعار المحلية بما فيها تكاليف اليد العاملة فيتآكل قطاع التصنيع بسبب ضعف قدرته على المنافسة نظراً لارتفاع تكلفة العمالة. (التركستاني، 2019)

ومنه يمكن تعريف المرض الهولندي أو ما يعرف بلعنة الموارد على أنه تلك العواقب السلبية الناتجة عن ازدهار تصدير الموارد الطبيعية (خاصة النفط والغاز) الذي ينشئ عنه تدفق كبير للعملة الأجنبية للدولة المصدرة مما يؤدي لارتفاع

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

قيمة العملة المحلية مقارنة بالأجنبية، فتصبح صادرات هذه الدولة أقل تنافسية في السوق العالمية وينعكس سلباً على مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية للمرض الهولندي (لعنة الموارد).

تتعدد الأسباب الاقتصادية للمرض الهولندي وذلك وفقاً لطبيعة كل اقتصاد ونوع المورد الذي يعتمد عليه، إلا أنه هناك جملة من الأسباب المشتركة التي تجعل من المورد الطبيعي لعنة، يمكن إجمالها فيما يلي: (هادي، 2019، الصفحات 15-16)

1. **نقص وتراجع فرص العمل:** ويرجع ذلك لتمييز الصناعة النفطية وأغلب الموارد الطبيعية بكونها كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمالة، وبالتالي فهي تتطلب استثمارات مالية ضخمة دون أن تخلق فرص عمل معتبرة، ونظراً لكون هذا القطاع يتطلب المهارة العالية فغالباً ما يتم الطلب على اليد العاملة الأجنبية ذات الكفاءة والمستويات التقنية الأكثر تطوراً، أي أنه لا يوظف أكثر من 1 بالمائة من اليد العاملة في غالبية هذه الدول.

2. **تقلبات وصدمات الأسعار:** إن الاعتماد الكبير على إيرادات هذه الموارد الطبيعية في تمويل برامج التنمية وخدمات القطاع العام، يجعل من هذه الدول رهينة للتقلبات والصدمات المفاجئة في السوق العالمية، وبالتالي فإنه بمجرد انخيار أسعار هذه الموارد تدخل الدولة في حالة من التقشف والركود ويتبعه عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهو ما يشكل عبئاً على التخطيط الموازي خاصة للدولة التي تعتمد على هذا النوع من الإيرادات بشكل كبير في تمويل ميزانياتها.

3. **ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية:** إن التدفق الكبير للنقد الأجنبي في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، في الغالب ما يؤدي إلى نتائج وخيمة على القطاعات الإنتاجية، فتحول هذه الكمية من النقد إلى العملة المحلية يرفع من سعر العملة المحلية مقارنة بالأجنبية، مما يضعف القدرة التنافسية لسلعها مقارنة بالأجنبية، مما ينتج عنه الكساد ومن ثمة تراجع فرص العمل، ومن ثمة زيادة الاعتماد على إيرادات المورد الطبيعي.

4. **الطبيعة النضوبية للموارد:** ففي الغالب ما تكون هذه الموارد غير قابلة للتجديد (النفط/ الغاز)، وبالتالي فإن كل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض، يدفع البلد المنتج خطوة أخرى باتجاه انخفاض الإيرادات التي يولدها هذا المورد، فيصبح هذا البلد بمرور الوقت يزداد فقراً ما لم يستطع تحويل الإيرادات التي يكسبها من هذه الموارد إلى مصدر ثروة متجددة.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ثالثاً: آثار المرض الهولندي (عوامل تشخيص المرض الهولندي).

يمكن تتبع آثار المرض الهولندي من خلال أثرين هما (أثر حركة الموارد و أثر الإنفاق)¹ كما يلي :

1. **أثر الإنفاق:** يتلخص أثر الإنفاق في كون أن الارتفاع في المداخل من ريع القطاع المزدهر، يدفع الحكومة إلى الإنفاق الكبير على القطاع غير التبادلي (الخدمات، الأشغال العمومية وزيادة الإدارات العمومية.... الخ) فترتفع أسعارها في المدى القصير ما ينتج عنه ارتفاع أسعار المنتجات غير القابلة للتبادل، ومن ثمة ارتفاع معدل الصرف الحقيقي. وبالتالي فإنه في هذه الحالة سيكون قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل هو القطاع المستفيد فحسب كون أن أسعاره تعتبر مستقلة عن الأسعار العالمية، وبذلك يصبح هذا الأخير قادراً على امتصاص الصدمات التي يسببها ارتفاع الأجور، وهو أثر التوجه نحو الانحلال غير المباشر لقطاع التصنيع ومن ثمة قطاع التصدير التقليدي ككل، وذلك بفعل تحول الموارد من المنتجات القابلة للتبادل إلى المنتجات غير القابلة للتبادل. (خنوس، 2023، صفحة 237)

2. **أثر حركة عوامل الإنتاج:** إن انتعاش القطاع المزدهر ينتج عنه انتقال اليد العاملة باتجاهه سواءً من القطاع التبادلي أو غير التبادلي، نظراً لارتفاع الإنتاجية الحدية للعمل في هذا القطاع، وهو ما ينتج عنه وفق كوردن أثرين مهمين هما: (هاني، 2017-2018، صفحة 43)

- الانحلال المباشر للقطاع التبادلي نتيجة تحول اليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع المزدهر، ينتج عنه انخفاض الإنتاج في القطاع التبادلي نظراً لعدم مساهمة القطاع غير التبادلي في هذا الانحلال، بالإضافة إلى كونه غير ناتج عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

- تحول اليد من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر بسعر صرف حقيقي ثابت، ما ينتج عنه تراجع إنتاج القطاع نظراً لانتقال عوامل الإنتاج للقطاع المزدهر، وهو ما يؤدي لخلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري، يضاف للطلب المتولد عن أثر المضاعف وأثر المعجل للإنفاق.

3. **أثر اختلال التوازن النقدي:** والمقصود به الأثر النقدي الناتج عن الزيادة في العرض والطلب على النقود وما ينتج عنه من ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ومن ثمة ضعف تنافسية المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية، كما يساهم في زيادة الطلب على السلع المستوردة التي تقوم بإحلال المنتجات المحلية. وعليه فإن أغلب النظريات التي تعالج نتائج المرض الهولندي تدور حول فكرة أن ظاهرة المرض الهولندي تساهم في زيادة الطلب على النقود، من خلال تحسن

¹ لفهم هذه الآثار لابد من تقسيم القطاع لثلاثة قطاعات رئيسية وهي: قطاع التصدير المزدهر الذي يمثل قطاع المورد الطبيعي الموجه للتصدير، قطاع السلع القابلة للتبادل الخارجي (القطاع المتعثر أو قطاع التقليد) ممثل بقطاع الزراعة والصناعات التحويلية الموجهة للاستهلاك المحلي والخارجي أي أنها تكون معرضة للتنافسية الدولية وقطاع السلع الغير قابلة للتداول الخارجي توجه للاستهلاك المحلي ولا تتعرض للتنافسية الدولية.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

مداخل الفرد كما يؤثر بدوره على الزيادة في عرض النقود من خلال الزيادة في احتياطات الصرف. (خندق، 2017، صفحة 286)

انطلاقاً مما تم التطرق إليه حول الاقتصاد الريعي واللجنة الهولندية نستنتج أن الربيع النفطي بالرغم من كونه نعمة للاقتصاديات النفطية، إلا أنه في الوقت ذاته يشكل نقطة ضعف لها نظراً للاعتماد المفرط لهذه الدول عليه خاصة في ظل التطورات الهامة التي تشهدها السوق النفطية، مما يجعلها خاضعة للتقلبات التي تشهدها هذه السوق، وهو ما يدفعنا للتطرق أدبيات السوق النفطية وأهم الأزمات النفطية، خاصة وأن الربيع يرتبط بعلاقة طردية مع أسعار النفط في الدول المصدرة.

المطلب الثاني: اقتصاد النفط، مفاهيم وأسس نظرية.

النفط أو ما يطلق عليه بالذهب الأسود المورد الوفير ذو الضريبة الباهظة، الذي تحول مع مرور الزمن إلى أهم سلعة في العالم بالإجمال. وقد لعب هذا الأخير دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ اكتشافه وحتى وقتنا الحاضر سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستوردة له. إذ تنبع أهميته من كونه سلعة استراتيجية ومادة أساسية في الصناعة لها أثراً فعالاً على مختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة خاصة بعد أن أصبح يمثل الحصة الأكبر من العقود التجاري والعالمي هذا من جهة. ومن جهة أخرى باعتباره سلاح سياسي للضغط على الدول وتغيير مواقفها.

الفرع الأول: مفاهيم حول النفط.

يحتل النفط بأهمية بالغة على المستوى الدولي، كونه يعد سلعة استراتيجية خاصة بالنسبة للدول النفطية من جهة، ومن جهة أخرى سلعة سياسية يمكن استعمالها كأداة ضغط بشكل مباشر أو غير مباشر للضغط على الدول الأخرى لتغيير مواقفها السياسية أو التجارية، والنفط مثل أي سلعة أخرى له أنواع كثيرة، أو بالأحرى يأخذ شكل خامات عديدة ومتنوعة، وله معايير جودة تجعل خامات منها أعلى سعراً من غيرها. وفيما يلي سنحاول التعريف به وبأهم مراحل صناعته.

أولاً: مفهوم النفط وأنواعه.

النفط أو البترول، كلمة عامة تُطلق على المواد الهيدروكربونية المتمثلة في النفط الخام ومشتقاته، بما في ذلك المواد السائلة والغازية، وبأبني النفط بألوان متعددة، وكثافة مختلفة، وله رائحة نافذة، وطعمه يختلف حسب نوعيته، بعضه حامض، وبعضه حلو. يأتي صافياً في بعض الأحيان، وتشوبه شوائب عديدة في كثير من الأحيان، وفيما يلي عرض لمفهوم لأهم أنواعه.

1. مفهوم النفط.

بغية فهم واستيعاب الظواهر المدروسة بشكل أفضل، فإنه في كثير من الأحيان ما ينصرف الباحثين إلى المدلول اللغوي للظواهر قبل التعريف الاصطلاحي، ومن ثم فإن بترول petroleum من أصل يوناني، وهي مشتقة من كلمتين: petro

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

تعني الصخر، وoleum كلمة تعني الزيت، أي أن معناه زيت الصخر (الشيخ، 2007، صفحة 67). فقد عرفه الأوروبيون وسمّوه "بتروليوم"، وترجمته الحرفية "زيت الصخر"، ومنه انتشرت كلمتا "بترو" و"زيت" عند الغرب، أما العرب فسموه نفطاً (الحجي، 2021).

أما اصطلاحاً فيعرف على أنه مخلوط مركب من الهيدروكربونات، يوجد في الأرض في الصورة السائلة والغازية والصلبة، إلا أنه في العادة ما يطلق على الصورة السائلة المعروفة بالزيت الخام، دون الغاز الطبيعي، أو الصورة اللزجة أو الصلبة التي يطلق عليها مصطلح البتومين أو الأسفلت (رشيد، 2015، صفحة 27)

وبالتالي فإن هذا التعريف أشار إلى 3 صور رئيسية يمكن أن يتواجد بها النفط في الطبيعة، وهي إما: **الحالة السائلة** تمثل البترول التقليدي المعروف؛ وهي الحالة الاعتيادية التي يتواجد بها النفط في الطبيعة (البترول الاعتيادي conventionnel Pétrole)، **الحالة الغازية** وتشمل الغازات الطبيعية كغاز البوتان والبروبان وغيره من الغازات بالإضافة **للحالة الصلبة** التي تمثل البترول غير الاعتيادي (conventionnel-non Pétrole) والذي يتكون من عروق إسفلتية صلبة عبارة عن صخور (القار) bitumeux Sables، أو حجر السجيل. ويلحق بالبترول الصلب غير الاعتيادي-conventionnel non البترول السائل غير القابل للاستغلال الاقتصادي بالوسائل التكنولوجية الحالية، نظراً لتواجده في المناطق الوعرة مما يجعل من تكاليف جد مرتفعة استغلاله. (طبي، 2014، صفحة 141)

ومن الناحية الاقتصادية يعرف على أنه: "سلعة اقتصادية تباع وتشتري في الأسواق المحلية والدولية بأسعار تتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب، فالبترول سلعة نادرة قابلة للإنتاج، التوزيع، الاستهلاك والتخزين". (مراس، 2016، صفحة 173)

ومنه يمكن تعريف النفط على أنه خليط من الهيدروكربونات والذي يكون في صورة صلبة، سائلة أو غازية. وبالتالي فهو مصطلح يستخدم للدلالة على النفط الخام ومختلف مشتقاته، ففي حالته السائلة يطلق عليه النفط الخام (الهيدروكربونات السائلة) وفي حالته الغازية يطلق عليه الغاز الطبيعي (الهيدروكربونات الغازية). أما من الناحية الاقتصادية فهو مورد اقتصادي وسلعة بالغة الأهمية على المستوى الدولي تتحدد سعرها وفقاً لقوى العرض والطلب وجملة العوامل المؤثرة على هذه القوى.

2. أنواع النفط: هناك العديد من أنواع النفط تختلف وفقاً لدرجة كثافته، تركيبه الكيميائي، لزوجه ومحتواه الكبريتي، وفيما يلي شرح لهذه الأنواع:

1.2. أنواع النفط وفق الكثافة النوعية: تصنف النفوط الخام طبقاً لمعهد البترول الأمريكي وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع حيث يطلق عليه مصطلح **النفط الخفيف** إذا كان بدرجة جودة أعلى من 31.1 وهو ما يقابله درجة كثافته النوعية أقل من 0.87، **النفط المتوسط** إذا ما تراوحت درجة جودته ما بين أدنى درجة للنفط الخفيف (31.1) و22.3 أي تنحصر درجة كثافته النوعية بين 0.87-0.92 و النفط الثقيل إذا قلت درجة حودته عن 22.3 و ارتفعت

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

درجة كثافته النوعية عن 0.92 والجدير بالذكر أن هذا النوع الأخير من النفط يتسم بارتفاع لزوجته والتي تكون عادة فوق 10 سنتي بواز. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، 2014، صفحة 5)

2.2. أنواع النفط وفقاً لدرجة اللزوجة وانسكابه: يصنف النفط ويتم تسعيره وفق هذا المعيار على حسب درجة المادة الشمعية التي يحتويها، فإذا ما كان يحتوي عليها بدرجة عالية فيصنف على أنه مرتفع في لزوجته وانسكابه (سعره وقيمتته منخفضة وتكلفته عالية)، أما إذا كان يحتوي على المادة الشمعية بصورة معزولة فيصنف على أنه متوسط في لزوجته وانسكابه (قيمتته وسعره متوسط وتكلفته متوسطة) في حين يصنف على أنه منخفض في لزوجته وانسكابه إذا ما كان يحتوي على الشمع بصورة قليلة (سعره وقيمتته أعلى وتكلفته قليلة) (مهدي ع.، 2018، صفحة 19). وبالنسبة للزوجة فهي ترتبط بكثافة أو ثخانة المنتج الخام، فيعتبر النفط الخام القطراني نفطاً ثقيلاً، بينما يكون النفط الخام الأكثر سيولة نفطاً خفيفاً. (سليتر، 2017، صفحة 23)

3.2. أنواع النفط حسب التركيبة الطبيعية والكيميائية: إذا نظرنا إلى النفط وفق التركيبة الطبيعية والكيميائية نجد أنه يصنف على حسب نوع الجزء الأكبر من العناصر والمركبات الهيدروكربونية التي يحتويها، فيطلق عليه نفط خام بارافين إذا كان يحتوي على نسب أكبر من المركبات الهيدروكربونية البارافينية بنسبة تفوق 5 بالمئة من المجموع، أما إذا كان يحتوي على نسب أكبر من العناصر الهيدروكربونية النافثينية فيطلق عليه نفط خام نافثين في حين يسمى نفط خام اسفلتي إذا ما احتوى على نسب أكبر من المركبات الاسفلتية العطرية والأوروماتية. (مهدي ع.، 2018، صفحة 19)

4.2. أنواع النفط حسب المحتوى الكبريتي: وفق المحتوى الكبريتي نجد النفط الخام المر في مذاقه وطعمه إذا ما كان ذو نسبة عالية من المحتوى الكبريتي، وهنا تكون تكلفته الإنتاجية التكريرية عالية ونوع منتجاتها وطريقتهما التكريرية خاصة ومحددة في حين أن سعره وقيمتته تكون منخفضة. والنفط الحلو في مذاقه وطعمه إذا ما انخفض المحتوى الكبريتي فتنخفض بذلك تكلفته ويرتفع سعره وقيمتته. (مهدي ع.، 2018، صفحة 20)

ثانياً: أهمية النفط.

للنفط أهمية بالغة لا يمكن التغافل عنها سواءً من ناحية الاستخدامات اليومية والصناعية، أو من الناحية الاقتصادية:

1. الأهمية الأساسية أو المبدئية: يمكن تلخيص الأهمية الأساسية للنفط في كونه مصدراً رئيسياً للعديد من الاستخدامات (كالنقل) و مادة خام تدخل في إنتاج العديد من المنتجات والصناعات البلاستيكية واللدائن والألياف الصناعية والأصبغ، وكذا الأهمية التي يحظى بها في الصناعات البتروكيميائية سواءً التقليدية أو الحديثة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الميزات التي يتسم بها من سهولة نقله وتخزينه، بالإضافة إلى كونه مصدراً طاقوياً أنظف مقارنة بالمصادر التقليدية الأخرى على رأسها الفحم الحجري والوقود النووي. (حموي، 2016، صفحة 114)

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

2. الأهمية الاقتصادية: تنعكس أهمية النفط الاقتصادية في جوانب متعددة نستعرضها كالآتي:

2.1. النفط مصدر رئيسي للطاقة: يعد النفط أهم المصادر الرئيسية للطاقة وأنواع الوقود الأحفوري، نظراً إلى

المواد الهامة المستخرجة منه إلى جانب توليده للطاقة (سيد، 2009، صفحة 13)، والمكانة المتميزة التي يحظى بها و الناتجة عن ما يتمتع به من سمات أهمها درجة الاحتراق العالي وارتفاع معاملته الحراري (الطن الواحد من الديزل يعطي حرارة تتراوح بين 1.5-7 ما يعادل بالوزن من الفحم الحجري)، نظافة استخدامه وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف انتاجه بالإضافة إلى ما ينتجه من مزايا أخرى تعد ضرورة لوسائل النقل الحديثة كالسرعة وغيرها، بالإضافة لأهميته كمادة خام أساسية في العديد من الصناعات. (السماك، 2020، صفحة 267)

2.2. النفط مادة أولية أساسية في الصناعة: يعتبر النفط الخام المادة الأولية الرئيسية في الصناعات البتروكيمياوية، من

خلال استخدام مركبات هيدروكربونية معينة تدخل في الصناعات البتروكيمياوية، وللحصول عليها لابد من إجراء التقطير التجزيئي للنفط والتي ينتج عنها غازات التصفية، سوائل هيدروكربونية والنفثا والتي كلها تعتبر مدخلات رئيسية في العديد من الصناعات الكيماوية (السرطان، 2014، صفحة 34).

3.2. النفط مصدر للإيرادات المالية: تتضح هذه الأهمية بصورة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، التي تعتمد

عليه بصفة رئيسية في الدخل الوطني وتمويل برامج التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للدول المستهلكة فهي تحصلها على شكل ضرائب على الاستهلاك مثلاً. ويساهم هذا المورد في توفير الموارد المالية بشكل أكبر إذا ما كان في شكل مشتقات نفطية وليس في شكله الأولي كمادة خام. (حمادي، 2008-2009، صفحة 27)

4.2. النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: يحظى النفط بمكانة هامة في التجارة العالمية اكتسبها من التفاوت بين معدلات

انتاج النفط والطلب عليه، وما ترتب عن ذلك من حركة تجارية عالمية خاصة وأن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط على عكس الدول النامية، وهو ما جعل من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية خاصة بعد تحول اقتصاد البلدان الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط والغاز بعد الحرب العالمية الثانية.

5.2. دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: فزيادة السيولة بشكل كبير في الدول المنتجة للنفط تؤدي إلى ارتفاع غير

مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية وبالتالي زيادة المضاربات في الأسهم والعقارات. (قصي، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، 2010، صفحة 158)

المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

تعرف الصناعة النفطية على أنها مجموعة النشاطات والعمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاماً وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان، والتي تتضمن على عدة مراحل تجمع بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وما تشمله هذه الصناعات من إنتاج النفط، نقله وتكريره، تسويقه وتوزيعه، ومختلف الصناعات المرتبطة بها. وبالتالي يمكن حصر أهم مراحله فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة التنقيب.

يقصد بهذه المرحلة البحث الذي يقوم به الجيولوجيون والجيوفيزيائيون عن رواسب النفط تحت الأرض. وهنا يمثل التقدير الجيد والموثوق لحجم وكمية النفط المتوقع استردادها العامل الأكثر أهمية في التخطيط لتطوير الحقل وإنتاج مكن للنفط، خاصة في المرحلة المبكرة التي تتسم بقلة البيانات المتاحة عن سلوك المكن وظروف الإنتاج، فتقدير احتمالات الهيدروكربون هو ممارسة معقدة تتضمن دمج البيانات الجيولوجية والهندسية، اعتماداً على كمية ونوعية البيانات التي يمكن الحصول عليها (Ganat, 2020, p. 13). وهذه المرحلة بدورها تشمل المراحل التالية: (غراتيسفيلد، 2005، الصفحات 31-37)

أولاً: الدراسة المكتبية.

وتشمل مراجعة الخرائط الجيولوجية بغية تحديد مواقع تكوين الصخور وأحواض الترسبات الرئيسية، وهنا يمكن استعمال التصوير الجوي أو ما يعرف بالمسح الجوي لتحديد المعالم الطبيعية الأرضية كالفوالق والمنحدرات التي تشير إلى تكوين الأحواض، ثم المسح السيزمي لتوفير معلومات جيولوجية مفصلة كاستخدام المتفجرات في الحفر. وبعدها الحفر الاستكشافي فبعدما تشير المسوحات الاستكشافية إلى وجود منطقة واعدة بالإنتاج، يستوجب التأكد من وجود مواد هيدروكربونية وذلك بحفر بئر أو اثنين استكشافية غالباً.

ثانياً: التقييم ودراسات الجدوى.

قبل مرحلة الإنتاج تقوم الشركة بالتقييم لمعرفة حجم وطبيعة الموارد النفطية المتواجدة، بغرض تحديد الجدوى الاقتصادية للموارد حيث تعتمد دراسة الجدوى الأولية على إذا ما كان المخزون ذو جدوى اقتصادية ويمكن استخراجه فنياً، فإذا ما ثبت ذلك يتم تقييم الأثر البيئي والاستراتيجية البيئية المرتبطة بنشاطات الإنتاج.

ثالثاً: الإنشاء والإنتاج.

إذا ما وجد مخزون فإنه يتم استعمال الآبار الاستكشافية مع بعض المدخلات الإضافية للتحكم في العملية الإنتاجية، وبعد ذلك يتم إنشاء محطة إنتاج مركزية لفصل الزيت والماء والغاز، ثم تتم استعادة كل النفط بواسطة الضغط الطبيعي أو تقنيات الضخ.

رابعاً: إعادة تقييم الموقع وتأهيل واصلاح النظام البيئي.

ويتم ذلك بقفل الآبار وإعادة تأهيل الموقع والمناظر الطبيعية وإعادة الكساء النباتي.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الفرع الثاني: مرحلة الاستخراج النفطي.

إن الضغط الطبيعي في قاع البئر كافياً لدفع الزيت إلى السطح، بحيث يكون هذا الضغط ناتج عن تأثير كل من الماء والغاز وعادة ما يكون أحدهما ذا أثر أكبر من الآخر، أما بالنسبة للآبار حديثة العهد يتدفق تدفقاً طبيعياً لفترة ما، وكلما انخفض الضغط الطبيعي في الخزان الجوفي انخفضت الكمية المنتجة تدريجياً ويتلاشى الضغط ويتوقف الإنتاج، مما يستدعي اتباع طرق صناعية لرفع الضغط باستخدام إحدى الطريقتين إما استخدام المضخات أو ضغط الغاز والماء الذي يتم حقنه في البئر. (مهدي م.، 2015، الصفحات 23-24)

الفرع الثالث: مرحلة نقل النفط.

إن نقل النفط عند استخراجه من الآبار يتطلب خطوط أنابيب لإيصاله إلى محطات رئيسية للتجميع ومن ثم نقله عبر الأنابيب أو الصهاريج أو الناقلات البحرية أو بعضاً منها وربما جميعها حسب المنطقة المجمع فيها. فبعد أن يصل النفط الخام إلى السطح يفصل الغاز الطبيعي عن النفط ثم يرسل إلى معمل المعالجة أو مباشرة إلى المستهلكين ويزال الماء والرواسب من النفط الذي يخزن بعدها في الصهاريج أو يرسل إلى المصفاة ثم تسلم المنتجات النفطية للأسواق. (الراوي، 2020، صفحة 345.35)

الفرع الرابع: مرحلة التكرير.

يتم في هذه المرحلة تصنيع النفط ليصبح جاهزاً للاستهلاك النهائي عن طريق تحويله إلى منتجات مكررة جاهزة للاستخدامات المختلفة (الصناعي، التجاري، المنزلي) ذات أنواع مختلفة (خفيفة-متوسطة - ثقيلة)، إلا أن هذه المرحلة تتأثر بمجموعة من العوامل تنحصر أهمها في: حجم الطلب على المنتجات المكررة، نوع الخام المستخدم في التكرير، السياسات النفطية للدول المنتجة والموقع الجغرافي. والجدير بالذكر أن دراسة عمليات التكرير تتطلب التركيز على مجموعة من النقاط المهمة تتعلق بحجم الاستثمارات المطلوبة في التكرير الكثيفة رأس المال والتي تعتمد على مجموعة من العوامل منها: حجم المصفى النفطي والتقنية المستخدمة، طريقة التكرير، الموقع الجغرافي للمصفى النفطي ومستوى تطور البلدان المنتجة للنفط. (صباح، 2018-2019، الصفحات 23-24)

الفرع الخامس: مرحلة التسويق والتوزيع.

بصفة عامة يضم نشاط التسويق في هذا النوع من الصناعة توزيع وبيع المنتجات النفطية المكررة للمستهلكين مع تضمن مجموعة من النشاطات الوسيطة أهمها: نقل المنتجات وتخزينها وتعاير جودتها في عدة مراحل، إلا أنها تختلف وفقاً للخصائص التي تتميز بها المنتجات المكررة والمستهلك الموجهة إليه (البيع بالتجزئة أو البيع بالجملة) (رحمان، 2017، صفحة 185).

الفرع السادس: مرحلة التصنيع البتروكيمياوية.

تضم هذه المرحلة عدداً واسعاً من النشاطات الاقتصادية والصناعية والحيوية، التي تهدف إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة، والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تقتصر العديد من بلدان العالم على الاكتفاء بمرحلي المنبع والمصب، يمتد غيرها إلى مرحلة التصنيع البتروكيمياوية، وفي المقابل فإن بعض البلدان الآسيوية

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

وفي أوروبا الغربية تعتمد على الاستيراد لغرض الصناعة البتروكيمياوية نظراً لعدم توفر الثروة النفطية على أراضيها (علاق، 2018، صفحة 403).

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

المبحث الثاني: السوق النفطي وأهم الأزمات التي شهدتها.

إن الأهمية الكبيرة للنفط جعلت السوق النفطية محكومة بجملة من العوامل تتعدى قوانين هذه السوق، لتشمل جملة من السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين الأطراف الفاعلة فيها، مما جعلها تتميز بتاريخ مليء بالأحداث الهامة خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار وفقاً لما يخدم مصالح الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، على الرغم من وجود قواعد وأسس لتسعيده، خاصة بعد تغير بنية الصناعة النفطية وزيادة المنافسة ما بين الشركات النفطية. وهو ما جعل من السوق النفطية عرضة للعديد من الأزمات نتيجة الاختلال ما بين قوى السوق وحساسيته الكبيرة تجاه الأحداث الدولية. وفيما يلي سنتطرق لأهم الجوانب النظرية والتطورات التاريخية التي شهدتها السوق النفطية، من خلال عرض مفاهيم حول السوق النفطية والتسعير النفطي وفي الأخير العروج إلى الأزمات النفطية.

المطلب الأول: السوق النفطية.

تتعدد مكونات أسواق النفط العالمية والعوامل التي تؤثر على الإنتاج والعرض والأسعار، والمتدخلون فيها من المنتجون والمشترون والتجار والوسطاء.... الخ والذين يمثلون الفاعلون في السوق النفطية والمؤثرون على استقرارها خاصة في ظل خضوع سلوك هذه السوق لمصالحهم، إذ تختلف هذه الأخيرة كل الاختلاف عن أسواق السلع الأخرى، خاصة من حيث خصائصها وطبيعتها المتقلبة وما تحمله من تبعات على الاقتصاد العالمي وذلك نظراً لاختلاف النفط عن أي سلع أخرى سواء من حيث بنيته أو آلية سعره وحتى أهميته الاقتصادية خاصة بعد أن أصبح يستخدم كسلاح سياسي من قبل الدول الممثلة له وهو ما يجعل من دراسة السوق النفطية والفاعلون فيها ضرورة ملحة. وسنحاول في هذا المطلب تحليل هذه السوق من حيث ماهيتها والفاعلون فيها من جهة.

الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية.

تعرف السوق النفطية على أنها السوق التي يتم فيها التعامل بأحد أهم مصادر الطاقة ألا وهو " النفط"، حيث تخضع هذه السوق لقانون العرض والطلب في الغالب، بالإضافة إلى مزيج من العوامل الاقتصادية، السياسية، العسكرية والمناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى. وما تجدر الإشارة إليه أن هذه السوق ترتبط بشكل كبير بالسوق المالي خاصة بعد أزمة 2008 مما يجعل استقرار الأسعار أمر يصعب التحكم فيه، خاصة في ظل افتقار السوق النفطية في حد ذاتها لوسائل صحيحة للتنبؤ. (بحيث، 2020، صفحة 159)

ويحكم هذا السوق ظروف خارجة عن ظروف العرض والطلب التقليدية، تشمل مجموعة الأحداث سياسية ومناخية تؤثر على حالة السوق النفطية. وتكاد تكون هذه السوق شبه احتكارية تتحكم فيها البلدان المنتجة والمصدرة للنفط "الأوبك"، ومجموعة البلدان المنتجة الأخرى للنفط خارج الأوبك والشركات الاحتكارية السبعة الكبرى والثماني الكبار. (الموسوي، 2005، صفحة 29)

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

فالسوق النفطية هي السوق التي يتم التعامل فيها بالنفط بيعاً وشراءً، بأسعار تحددها قوى السوق من عرض وطلب بالدرجة الأولى، ثم تليها جملة من العوامل الاقتصادية المختلفة المؤثرة في هذه السوق وتأثير قرارات الفاعلين فيها.

الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية.

تتميز السوق النفطية بجملة من الخصائص المهمة، تتمثل فيما يلي:

أولاً: سوق احتكار قلة (احتكار الأقلية).

تتميز السوق النفطية بكونها سوق احتكار قلة أو ما يسمى بسوق منافسة القلة، والمقصود بها أن يكون السوق محكوماً من قبل عدد قليل من المنتجين يتنافسون في الإنتاج بحيث يكون لكل مشروع دور في تحديد الإنتاج الكلي وبالتالي تحديد السعر (والجدير بالذكر أنه في هذا النوع من الأسواق يكون هناك تأثير متبادل مما يجعل أي قرار يتخذه أحد المحتكرين له تأثير على البقية)، وبالتالي فإن سيطرة عدد من الشركات الكبرى وفقاً لنظام الكارتل على السوق النفطية انطلاقاً من عمليات الإنتاج، التكرير، النقل و التسويق إلى غاية تحديد السعر و الإنتاج الذي يتم بناءً على اتفاق المنتجين يجعل منها سوقاً محتكراً من قبل هذه الشركات، فيتم الإنتاج لصالح تعظيم أرباحها وهو ما يؤدي لارتفاع الأسعار ووجود طاقات عاطلة. (داود، 2013، الصفحات 59-60)

ثانياً: سوق التكامل الرأسي الأفقي.

ويقصد به أن تكون ممارسة نشاطات الصناعة النفطية بين الشركات المحلية والدولية متكاملة رأسياً¹ في مختلف مراحل الصناعة النفطية وعدم الفصل بين بعضها البعض، في حين أن التكامل الأفقي² يكون مقتصرًا على تكامل النشاطات التي تضمها مرحلة واحدة فقط من مراحل الصناعة النفطية فمثلاً مرحلة المنبع تشمل نشاطات مرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب دراسة جيولوجية وفيزيائية... الخ، لتليها مرحلة الحفر والتنقيب والاستخراج والإنتاج بما يضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج لمنطقة الاستهلاك (مخلفي، 2011-2012، صفحة 54).

ثالثاً: تأثير السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة.

تتأثر سوق النفط بشكل كبير بالأسواق ذات الارتباط المباشر بها، وعلى رأسها سوق الناقلات وتكاليف الشحن نظراً للعلاقة المباشرة لهذه الأخيرة بالتقلبات في الطلب العالمي على النفط، فانخفاضه يمكن الشركات النفطية ويشجعها على الطلب من الأسواق البعيدة لانخفاض تكاليف الشحن، والعكس صحيح (بلواي، 2019-2020، صفحة 81).

¹التكامل الرأسي: هي استراتيجية تهدف للسيطرة على الشركات طول سلسلة التوريد بدءاً من المواد الخام وحتى المنتج النهائي، وبذلك فهو يعكس ما تمتلكه الشركة من مرحلة المنبع إلى مرحلة المصب في شكل تسلسل هرمي يحدد المنتجين، الموردين والمشتريين (أي أنه يصف نمط الملكية)، وهو ما يسمح للشركات السيطرة بشكل أفضل على مختلف عملياتها وتخفيض تكاليف انتاجها.

²التكامل الأفقي: هو اندماج أو استحواذ إحدى الشركات على شركة أخرى تعمل في نفس المجال (نفس مستوى الصناعة)، بحيث يكون الهدف من وراء ذلك خلق وفورات في الحجم، التوسع في السوق وزيادة حصصها السوقية وتقليل المنافسة.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

رابعاً: عدم مرونة الطلب في الفترة قصيرة الأجل.

ويرجع ذلك في الأساس لكون الصناعات القائمة على النفط كمصدر رئيسي للطاقة يصعب تغييره في الوقت القصير، نظراً لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الطاقات البديلة وتوقف نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في مختلف الاقتصاديات إلى رأس المال المستخدم لذلك على أسعار تلك الطاقات، وهو ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار (مخلفي، 2011-2012، صفحة 54).

خامساً: سوق التكتل (الكارتل¹، المنظمات والهيئات).

إن حركة الشركات الدولية في السوق النفطي تعكس مختلف المراحل التي يمر بها النفط ومختلف مشتقاته للوصول للسوق، والاتفاقيات المبرمة لتحقيق ذلك وهو ما يفرض ضرورة التكامل فيما بينها، والجدير بالذكر أن أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي نشأت في فترة الثلاثينات، لتلتها بعد ذلك الهيئات والمنظمات العالمية كمنظمة الأوبك، الأوابك² والوكالة الدولية للطاقة. (بلواني، 2019-2020، صفحة 81)

سادساً: عدم استقرار السوق النفطي.

إن أهم ما تتسم به السوق النفطية كثرة تقلبات الأسعار فيها وعدم استقرارها ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، خاصة وأن النفط ذو مدى عالمي ومحظى بأهمية جد استراتيجية، نظراً لأن كل دول العالم مستهلكة له وأن كانت بدرجات متفاوتة، وفي المقابل نجد أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط محدودة (الأنباري، 2016، صفحة 12).

الفرع الثالث: أنواع السوق النفطية.

إن التطورات والأحداث التي شهدتها الصناعة النفطية، والتي عملت على إعادة تشكيل السوق النفطي كما هو عليه، أدت إلى ظهور نوعين من الأسواق النفطية، وهي:

أولاً: السوق الفوري.

يتم فيه إجراء المعاملات الفورية بشكل أساسي عن طريق الهاتف أو شبكة الكمبيوتر بين طرفين، بحيث لا يحتوي هذا السوق بالضرورة على أرضيات للتداول، والمميز في هذا السوق أن شروط العقد لا يجب أن تحتوي على المواصفات المطلوبة من قبل البورصة. إلا أن ما يعاب عليه هو نقص الشفافية ووجود مخاطر الطرف المقابل³. من بين أهم الأسواق الفورية الرئيسية

¹ الكارتل: هو اتفاق بين مجموعة من المنتجين في صناعة معينة (بحيث تكون المنتجات محل الاتفاق متجانسة)، يكون هدفها الرئيسي تقييد المنافسة وتحييدها (كتحديد الأسعار والطاقات الإنتاجية أو تقسيم الأسواق جغرافياً) بغية تقييد الدخول للصناعة فيكون عدد المنتجين قليلاً في ظل ما يسمى بمنافسة القلة.

² الأوبك والأوابك: يتمثل الفرق بين الأوبك والأوابك في كون الأولى تمثل جميع الدول المصدرة للنفط على المستوى العالمي في حين أن الثانية تقتصر على الدول العربية المصدرة للنفط فحسب.

³ خطر الطرف المقابل: هو عدم قدرة أحد أطراف الصفقة أو المعاملة على الوفاء بالتزاماته التعاقدية (القدرة على السداد) أو التأخر في آداؤها، مما يتسبب في خسائر مالية للطرف المقابل.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

للنفط الخام نجد: روتردام بالنسبة لأوروبا ونيويورك بالنسبة للولايات المتحدة، أما فيما يخص الأسواق الرئيسية للمنتجات البترولية فهي: تقع في شمال غرب أوروبا، (ARA - Amsterdam, Rotterdam, Antwerp) والبحر الأبيض المتوسط (Genoa, Lavera) والخليج وجنوب شرق آسيا (سنغافورة) وخليج المكسيك الأمريكي (بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي) وشرق الولايات المتحدة الأمريكية كوست (نيويورك). والجدير بالذكر أن المشاركون في هذه السوق يختلفون على حسب نوع النفط فإذا كان نفطاً خاماً فالمشاركون هم شركات التكرير والمنتجين، أما إذا كانت منتجاتاً بترولية نجد المشترون هم التجار أو المستهلكون الكبار أما البائعون هم مصافي التكرير، التجار الذين يؤدون دور الوسيط الأساسي بحيث يشترون البضائع ويعيدون بيعها إلى مستخدمين أو تجار آخرين بالإضافة إلى الوسطاء والسماسرة. (Mernier, 2007, p. 79)

ثانياً: السوق الآجلة.

على عكس المعاملات أو الأسواق الفورية، تتعلق الأسواق الآجلة على وجه التحديد بالعقود الآجلة وهي عقود تحمل التزاماً بتسليم كمية معينة من النفط الخام في المستقبل، ويحدد العقد حجم النفط الخام، نوعه أو درجته، السعر والوقت المستقبلي الذي يتم فيه شراء النفط الخام أو بيعه والمكان المحدد الذي سيتم فيه التسليم. ويحدث بيع وشراء العقود الآجلة في التبادلات المنظمة، وحتى ذلك الحين فإن الغالبية العظمى من المتداولين يغلقون مراكزهم (أي إلغاء العقد قبل الوقت الذي سيطلب فيه المتداول تسليم النفط الخام واستلامه) إذ أنه نادراً ما تستلزم العقود الآجلة التسليم الفعلي، ونتيجة لذلك غالباً ما يشار إلى سوق العقود الآجلة باسم السوق المالية. وغالباً ما يطلق على العقود الخام المحددة وراء العقود الآجلة اسم الخام المحدد أو المعياري مثل خام غرب تكساس الوسيط وهو الخام الرئيسي الكامن وراء العقود الآجلة في بورصة نيويورك. (Tolleth, 2014, p. 32)

الفرع الرابع: الفاعلون في السوق النفطية.

تعتبر السوق النفطية من أكثر الأسواق وضوحاً من حيث الأطراف الفاعلة والمتحركة فيها، فإما أن تكون هذه الأخيرة شركات نفطية، أطراف من ناحية الدول المنتجة أو أطراف من ناحية الدول المستهلكة. وبالتالي يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: شركات النفط العالمية.

هي شركات متعددة الجنسيات عملاقة، حيث أطلق عليها مصطلح الشفقات السبع لأول مرة من قبل رجل الأعمال الإيطالي "أنريكو ماتي" خلال سنة 1950 كوصف لها نظراً لهيمنتها الكبيرة على الصناعة النفطية العالمية، وتتمثل هذه الشركات السبع في: شركة النفط الإنجليزية الفارسية والتي أطلق عليها اسم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية British Petroleum (BP)، ثم شركة نفط الخليج، رويال دوتش شيل، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ثم أطلق عليها بعد ذلك اسم شيفرون، ستاندرد أويل أوف نيو جارزي وتسمى أيضاً اكسون وبعد اتحادها مع شركة موبيل أصبحت تسمى اكسون موبيل، ستاندرد أويل أوف نيويورك والتي أطلق عليها اسم موبيل وشركة تكساس والتي اتحدت مع شيفرون سنة 2001 بالإضافة إلى هذه الشركات ظهرت

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

بعض الشركات المتعددة الجنسيات واحتلت مراكز متقدمة بين أكبر عشر شركات عالمية عاملة في صناعة النفط، من بينها: شركة توتال الفرنسية، شركة ENI و شركة كونكوفيليبس الأمريكية. (الحموي، 2016، الصفحات 140-142).

ثانياً: شركات النفط الوطنية.

تعد شركات النفط الوطنية عملاق اقتصادي تنتج معظم ما ينتجه العالم من النفط والغاز. ويستخدم هذا المصطلح في العادة للتعبير عن شركات النفط والغاز المملوكة للدولة إلا أنه في الواقع العملي يشمل مزيج واسع من المؤسسات التي تؤدي أدوار مختلفة، ففي الوقت الذي يسعى بعضها للربح ومنح الأولوية للكفاءة التجارية، فإن بعضها الآخر مدر للربح الدائم يركز على تحصيل الإيرادات من الشركات الخاصة التي تجري معظم العمليات، أما شركات النفط المكتملة للدولة فإنها تشمل جملة من الأهداف تتلخص أهمها في: توفير الدعم على الوقود، إيجاد فرص العمل وتقديم الخدمات الاجتماعية. وبالتالي فإن هذه الفئات الكثير منها يؤدي أدواراً متعددة في الوقت ذاته مما يجعلها تمنح فكرة خاطئة عن الصلاحيات المعقدة لشركات النفط الوطنية (هيلير، 2019، الصفحات 57-58).

والجدير بالذكر أنه في العديد من البلدان تزامن إنشاء شركات النفط الوطنية إلى حد كبير مع موجة من تأميم الأصول، فكان ينظر إلى شركات النفط الخاصة على أنها مدعومة من قبل الحكومات الإمبريالية الأجنبية مما منح تصوراً بأنها تعارض المصالح الوطنية، إضافة إلى الضعف المتأصل للقطاع الخاص في معظم البلدان النامية وهو ما استبعد ذلك إلى حد كبير، إلا أن استعادة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية مكن من إنشاء الحكومات لشركات محلية لتحل محل الأجنبية فتكون بذلك رمز وطني للاستقلال (Arfaa, 2011, p. 22).

ثالثاً: مصافي التكرير المستقلة.

هي شركات متخصصة في تكرير النفط الخام فتقوم بشراء النفط الخام وتبيع المنتجات المكررة في الأسواق الفورية، وفي نفس الوقت تستفيد من تعاملات الأسواق المستقبلية لشراء احتياجاتها من النفط، ومن بين هذه المصافي: سارأس، سنكلير، اشلان، فاليرا وويناس. (الخولي، 2015، صفحة 340)

رابعاً: الأوبك.

تم إنشاء منظمة الأوبك كمنظمة حكومية دولية دائمة وفقاً لقرارات ممثلي حكومات إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا في المؤتمر المنعقد ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 (Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2021, p. 7). وتهدف هذه المنظمة بشكل أساسي إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها، والعمل على ابتكار السبل والوسائل الكفيلة بضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية بغية التحكم في التقلبات الغير مرغوب فيها مع إيلاء الاعتبار لمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين ازدهار ثابت للدول المنتجة، وإمداد منتظم واقتصادي للدول المستهلكة، مع عائد عدل لرؤوس أموال أولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول (Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2012, pp. 7-8).

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات

أسعار النفط.

وقد تأسست عقب تخفيض شركات النفط العاملة في الدول المصدرة للنفط أسعار النفط المعلنة prices posted، وكان هدفها الأساسي منع تخفيض الأسعار والعمل على زيادتها. إلا أنه بعد تحول سلطة اتخاذ القرار للدول المصدرة وارتفاع درجة تأثيرها على الأسعار انقسم أعضاء المنظمة إلى قسمين أحدهما يميل إلى رفع الأسعار وهي الدول الطامحة بتأثير سياسي إقليمي ودولي كإيران والعراق والاحتياطات المنخفضة، والقسم الآخر بقيادة السعودية يميل إلى أسعار معتدلة وعدم المبالغة بهدف الحفاظ على "حصة السوق" وإطالة أمد استعمال النفط في العالم (مرزا، 2017، صفحة 5).

خامساً: الأوبك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط).

هي منظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، تأسست في 9 جانفي 1968 بين كل من المملكة العربية السعودية، الكويت وليبيا حيث تم الاتفاق على أن تكون الكويت مقراً لها. حيث نصت اتفاقية إنشائها على "تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال كهدف رئيسي لها، مع تقرير الوسائل والسبل للحفاظ على المصالح المشروعة لأعضائها في هذه الصناعة سواءً بشكل منفرد أو جماعي، وكذا توحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال وخبرة المستثمرين في صناعة النفط في الدول الأعضاء" (أوبك "منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط"، بدون سنة نشر).

سادساً: الوكالة الدولية للطاقة.

هي منظمة حكومية دولية تضم في عضويتها 24 دولة وهي: الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، أيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج، مقرها باريس. من بينها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد أنشأت كردة فعل على أزمة السويس 1956، لتوحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك. لقد سعت الوكالة لتحقيق الأهداف التالية: (الخديمي، 2013، الصفحات 124-125)

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك بهدف التأثير على السوق النفطية؛ كتكوين مخزون نفطي يكفي لاستهلاك تسعين يوماً لمواجهة الطوارئ على سبيل المثال؛

- صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطي العالمي؛

- وضع برنامج طويل المدى يهدف لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة ويشجع على تنمية الطاقة البديلة مما من شأنه تقليص التبعية للدول المصدرة.

المطلب الثاني: التسعير النفطي وأهم محدداته.

إن تسعير النفط مسألة جد معقدة، خاصة في ظل وجود العديد من الخامات والتي تختلف كل منها عن الأخرى سواءً من حيث الكثافة أو الحموضة أو المحتوى الكبريتي الخ. وهو ما يجعلها تختلف عن بعضها البعض بشكل جذري من ناحية

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

قيمتها عند التكرير هذا من جهة. ومن جهة أخرى تأثير العوامل والجهات المتحكمة في السوق النفطي. وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية السعر النفطي وأهم محدداته.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه.

سنتطرق فيما يلي إلى مفهوم السعر النفطي، والتفريق ما بين مختلف مصطلحات التسعير النفطي:

أولاً: تعريف سعر النفط.

"يشير سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار)". (حسين، 2019، صفحة 90)

وفي تعريف آخر هو الأسعار التي يصنعها البائع والمشتري بطريقة تقليدية لإعطاء إشعار بأنه مستعد لقبول أو عرض مبلغ معين لبرميل النفط الخام أو طن من المنتجات البترولية. (Mabro, 1984, p. 6)

كما يمكن تعريفه أنه سعر مشتق ومستخلص، ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسياً، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل. (حوة، 2021، صفحة 2)

ومنه فإن هناك سعر اسمي للنفط وسعر حقيقي: (بغداد، 2023، صفحة 4)

1. السعر الاسمي للنفط: هو القيمة التقديرية للدولار والتي تعطى بوحدة واحدة من النفط للبرميل خلال فترة زمنية معينة، وتتحدد بناءً على قانون العرض والطلب.

2. السعر الحقيقي للنفط: هو السعر الاسمي الذي يعدل بالاعتماد على معدلات التضخم.

ومنه يمكن تعريف سعر النفط على أنه القيمة النقدية لسلعة النفطية أو لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، والسمة المميزة لسعر النفط عن غيره من الأسعار التقلبات السريعة والتذبذبات المستمرة له، نظراً لتأثره بجملة من العوامل المختلفة.

ثانياً: أنواع أسعار النفط.

عند التطرق أسعار النفط الخام فإنه لابد من التفريق بين المصطلحات المشيرة إليها، كون أن كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين يختلف عن بقية الأسعار الأخرى. ومن بين هذه الأنواع نذكر:

1. الأسعار الفورية والمستقبلية: يعبر سعر النفط الفوري "الآني" على الأسعار التي تحدد عن طريق التفاعل بين قوى

العرض وقوى الطلب في السوق النفطية (موسى، 2007، صفحة 3) وبالتالي فهو يمثل سعر التسليم الفوري لبرميل النفط (وحدة

نفطية) المتبادل فوراً بين الأطراف البائعة والمشتري في السوق النفطية. أما السعر الآجل "المستقبلي" فهو السعر الذي يتم

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات

أسعار النفط.

التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط في تاريخ مستقبلي، فيتم التعاقد الآن على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك، أما التسليم فيتم في التاريخ المستقبلي المحدد (بيبرس، 2023، صفحة 546) لذلك يطلق عليها اسم أسعار الصفقات الآجلة.

2. **السعر المعلن:** ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 1880، بعد قيام شركة ستاندر أويل بشراء النفط من منتجه واحتكاره، إلا أنه بظهور شركات النفط العالمية انتقلت الهيمنة إليها ولكن سرعان ما تراجعت بظهور منظمة الأوبك (فلاحي، 2012)، وبالتالي فالسعر المعلن يعبر عن السعر الذي يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية بما يخدم مصالح هذه الأخيرة (بن لوكيل، 2017، صفحة 179).

3. **السعر المتحقق:** هو السعر المعلن مخصوصاً منه التسهيلات التي تمنح للبائع والمشتري والخصومات التي تقتطع منهم، وهو ما يجعل من الأسعار المحققة أقل من الأسعار المعلنة. وقد بدأ تطبيقها في أواخر الخمسينات بدخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط في السوق البترولية، وتطبيقها لبعض الخصومات على الأسعار المعلنة لجذب المشتريين من جهة، وتجنب المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود كالموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي، درجة الكثافة.... الخ (بلواي، 2019-2020، الصفحات 55-56).

4. **أسعار الإشارة:** يعبر سعر الإشارة عن سعر النفط الخام المتوسط نظراً لكونه أقل من السعر المعلن وأكبر من السعر المتحقق. وقد في فترة الستينات بعد ظهور هذين النوعين من الأسعار، واستخدم في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة والشركات النفطية الأجنبية لتقاسم الأرباح النفطية بين الطرفين (قطوش ر.، 2017-2018، صفحة 12).

5. **أسعار الكلفة الضريبية:** هو ذلك النوع من الأسعار الذي يعكس الكلفة الحقيقية التي تتحملها شركات النفط الأجنبية بموجب الاتفاقيات السارية المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط. فيكون معادلاً لتكلفة إنتاج النفط الخام مضافاً لها قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية، التي تعود على الدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية (موساوي، 2017، صفحة 94).

الفرع الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار النفط.

ترتبط أسعار النفط بالتطورات الرئيسية الحاصلة في قوى السوق من عرض وطلب ومختلف العوامل المتحركة فيها، وأحوال خارج نطاق السوق لا يمكن تحديدها سلفاً، وهو ما يجعل أسعار النفط شديدة التقلب إذا ما قورنت بكل السلع الأولية الأخرى. وفيما يلي جملة من العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار النفط.

أولاً: الطلب على النفط.

وفقاً لما حددته الوكالة الدولية للطاقة فإن الطلب على النفط يتكون من شحنات من المخزونات الأولية بالإضافة إلى كميات النفط الخام أو النفط غير التقليدي الخاضع للاحتراق المباشر (Maurice, 2001, p. 16). ويتحدد وفق العوامل التالية:

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

1. **المصادر البديلة للنفط:** ونقصد بها المصادر التي من الممكن أن تحل محل النفط الخام في توليد الطاقة بالطرق الاقتصادية والفنية الممكنة، وهنا نجد أن تكلفة الحصول على المصادر البديلة وتطويرها مقارنة بأسعار النفط وترشيد استهلاكه تلعب دوراً بارزاً في هذا الإحلال، فكلما كانت أسعار هذه المصادر أقل كلما شجعت على الانتقال إليها (الشمري، 2009، صفحة 34).
2. **الطلب على النفط ومعدلات النمو الاقتصادي:** هناك ارتباط كبير ما بين مستويات الطلب النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي، خاصة خلال الآونة الأخيرة فإذا ما قورن نمو الطلب العالمي للنفط مع معدلات النمو الاقتصادي سنجد أنهما يتناسبان طردياً، وأكبر دليل على ذلك الارتفاع الذي شهدته مستويات الطلب بعد انتعاش الاقتصاد الأمريكي والنمو الاقتصادي المتميز نسبياً الذي شهدته منطقة اليورو والهند والصين وما نتج عنه من ارتفاع في الأسعار، على عكس مرحلة الثمانينيات التي شهدت تناسب عكسي بينهما بسبب سياسات ترشيد استهلاك الطاقة، حيث استطاعت الدول الغربية بعد حرب 1973 أن تمارس قدراً كبيراً من التأثير في آليات السوق، وخاصة في جانب الطلب وذلك بتنسيق سياساتها النفطية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية، ووضع سياسات صارمة وتنفيذها لترشيد استهلاك الطاقة عموماً والنفط بصفة خاصة (قصي، 2010، الصفحات 108-111).
3. **النمو السكاني:** يعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي، فالزيادة في عدد السكان تتطلب توسع في الطلب النفطي. بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، وبالرغم من أن العامل السكاني عامل جد مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبياً ومتكاملاً مع عوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي. فالمناطق المتقدمة صناعياً يشمل سكانها 18 من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70 من النفط العالمي، أما بقية سكان العالم يمثلون 72 ويستهلكون فقط 30 من النفط العالمي. (موري س، 2009-2010، الصفحات 94-95).
4. **العوامل المناخية:** تلعب العوامل المناخية دوراً هاماً في تحديد أسعار النفط، لاسيما في المناطق شديدة البرودة فكلما زاد الطلب على منتجات النفط أدى ذلك لارتفاع الأسعار والعكس صحيح (خضر، 2006، صفحة 15). بالإضافة إلى تأثير الكوارث الطبيعية، حيث دمرت الكثير من طاقات إنتاج النفط والغاز ومنشآت التكرير بسبب الأعاصير القوية كإعصار تسونامي وإعصار كاترينا وريتا على سبيل المثال، ومما يزيد الأمر تعقيداً تكاليف إنشاء المصافي المكلفة جداً وخضوع تراخيصها لشروط بيئية صارمة خاصة في ظل الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة مثل اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالبيئة لسنة 1992 و بروتوكول كيوتو لعام 2002 (الربيعي ك،، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، 2006، الصفحات 31-32).
5. **الاضطرابات السياسية:** للأحداث السياسية تأثير كبير على مستويات الطلب النفطي العالمية، خاصة في الدول المنتجة له، نظراً للتحوف الذي تخلقه للجهات المستهلكة له من نقص في الإمدادات النفطية، مما يدفعها للتنافس فيما بينها للحصول على الكميات المطلوبة، مثلما حدث في أزمة 1973، والأزمة الإيرانية 1979 (جمعة، 2016، صفحة 62).

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ثانياً: العرض النفطي.

يعرف العرض النفطي على أنه الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض بالسوق من أجل تبادلها (بوضواف، 2015، صفحة 14)، ويتحدد بمجموعة من العوامل أهمها:

1. الاحتياطيات النفطية العالمية: "تعرف الاحتياطيات النفطية على أنها تلك الكمية من الموارد النفطية الممكن استخراجها أو من المتوقع قابليتها للاستخراج تجارياً (بمعنى أن تكون تكاليف استخراجها إذا ما قورنت بالسعر الحالي للنفط مربحة) من مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة تنقسم إلى: احتياطات مثبتة أو مؤكدة باحتمالية 90%، إلى احتياطيات محتملة باحتمالية 50%، إلى احتياطيات ممكنة باحتمالية 10% حيث أن: (نبيل، 2011، صفحة 48)

1.2 الاحتياطيات المؤكدة: هي كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية لإمكانية استخراجها في المستقبل بصورة دقيقة تقريباً من المكامن النفطية. وتشمل الكميات المؤكدة استخراجها من الحقول المكتشفة من الآبار المحفورة في ضوء ما تم الحصول عليه من بيانات جيولوجية وهندسية، الكميات المؤكدة استخراجها من حقول ثبت وجود النفط فيها باختبارات الإنتاج ولم يتم الإنتاج منها والكميات المؤكدة استخراجها من الحقول المكتشفة وتطبق فيها وسائل إنتاج ثانوي.

2.1 الاحتياطيات المحتملة: هي كميات النفط المرجح وجوده والكميات الممكن الحصول عليها في المناطق المجاورة لمناطق ثبت وجود النفط فيها ويجرى تنميتها أو الكميات المرجح الحصول عليها بوسائل الاستخلاص الثانوي.

3.1 الاحتياطيات الممكنة: هي الكميات المتوقعة استخراجها من الحقول -التي تم حفر آبارها ولكن لم يتم اختبارها بعد- بتطبيق وسائل الإنتاج بالمصادر الخارجية غير التقليدية للطاقة (بمعنى وسائل انتاج تتجاوز وسائل الاستخلاص الثانوي).

2. مقدار الطلب على النفط: يعد مقدار الطلب على النفط من بين أهم العوامل المحددة للعرض النفطي، إذ يتناسب كل من الطلب والعرض تناسباً طردياً فكلما كان الطلب كبيراً ومتزايداً فإن تأثيره سيكون إيجابياً على تطور عرض السلعة النفطية، أما إذا كان الطلب محدوداً ومتناقصاً فإن تأثيره سيكون سلبياً على العرض النفطي. (يوب، 2017-2018، صفحة 27)

3. الأسعار والتكاليف: وتشمل مختلف التكاليف المرتبطة بسلسلة إنتاج النفط من حالته الخام إلى منتج قابل للاستهلاك، حيث تتحدد تكلفة المنتجات النفطية بمجموع تكاليف المراحل المختلفة لعملية الإمدادات النفطية، والتي تشمل مختلف المراحل من مرحلة الاستخراج حتى وصولها للمستهلك النهائي، وتلخص فيما يلي: (سند، 2018، صفحة 10)

1.3 تكلفة استخراج النفط الخام: حيث يتضمن سعر الأرض والاستكشاف وتطوير البئر إلى أن يصبح البئر منتجاً، وما تجدر الإشارة إليه أن هذا السعر لا يشمل الأضرار البيئية التي تحدثها عملية استخراج النفط من البئر.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

2.3. **تكلفة التكرير والنقل:** وتشمل جميع النفقات اللازمة لتحويل النفط الخام إلى منتج استهلاكي، جميع المصاريف النقل من المصنع للمستهلك. وتشمل هذه المرحلة خطوتين أساسيتين: الأولى ينقل فيها النفط من البئر إلى مكان تجميع عام، أما الثانية ينقل النفط بكميات كبيرة من مناطق التجميع إلى المصفاة. بالإضافة إلى تأثيرها بالمسافة ما بين مكان الإنتاج ومكان الاستهلاك

4. **الطاقة الإنتاجية الفائضة:** تحدد هذه الأخيرة قدرة العرض على الاستجابة لحجم الطلب، فقواعد اقتصاديات النفط تملي توفر طاقات إنتاجية فائضة لمواجهة الانخفاض الفجائي للإمدادات العالمية أو مواكبة الزيادات الفجائية في الطلب. كما ترتبط هذه الطاقات الاحتياطية بالاستثمارات السابقة في مختلف القطاعات الصناعية النفطية، في المقابل فان مستوى الأسعار وتوقعاته وكذا التوقعات المستقبلية للطلب العالمي هي التي تحدد هذه الاستثمارات. (يوب، 2017-2018، الصفحات 27-28)

5. **العوامل الجيوسياسية:** هناك إجماع في أوساط المحللين على أن الطلب والعرض النفطي وكذا مستويات المخزون غير كافية لتعليل الاختلال في مستويات الأسعار، خاصة خلال السنوات الأخيرة التي تميزت بتوفر الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء ذلك ما يؤكد تأثير العوامل الجيوسياسية (موري، 2015، صفحة 7)، حيث يلعب الاستقرار السياسي في الدول المنتجة له والدول الرئيسية المستهلكة دور كبير في التأثير على الأسعار كما حدث في الصدمة النفطية الأولى 1973 حيث توقف تصدير النفط للدول المساندة لإسرائيل ما نتج عنه عجز في إمدادات النفط، وحرب الخليج 1981 حيث توقف تقريباً الإنتاج النفطي في العراق (يوب، 2017-2018، صفحة 29).

6. **أسعار المصادر البديلة للنفط:** إذ تلعب أسعار هذه البدائل دوراً هاماً في العرض النفطي، حيث ينخفض العرض النفطي في حالة انخفاض الطلب الناتج عن انخفاض أسعار السلع البديلة. فانخفاض أسعار المنتجات البديلة وجودتها ينعكس سلباً على الطلب النفطي (موري، 2009-2010، صفحة 96).

7. **كثرة التوقعات:** صحيح أن للتوقعات تأثير كبير على الطلب النفطي لأنه في ظل التكنولوجيا الجديدة التي يشهدها قطاع الطاقة أصبح من الصعب التنبؤ بالعرض، حيث أدت هذه الأخيرة إلى تراجع قوة الدول المنتجة للنفط وتذبذب ظروف النمو الاقتصادي لبعض دول العالم. فبعض الباحثين يعتبر أن هذه الوضعية تدفع بالمنظمة إلى تحديد سقف الإنتاج أو زيادته، في المقابل يترك السعر لقانون العرض والطلب مع وضع سعر مرجعي ذي علاقة بسقف الإنتاج المقرر، وهو ما يقود إلى العلاقة ما بين الإنتاج المحتمل والنمو المحتمل وما يؤكد ذلك اتجاه منظمة الأوبك في العديد المرات إلى خفض إنتاجها لمحاولة إيقاف الانخفاض في الأسعار الذي يؤدي إلى تراجع الإيرادات وهو يؤثر بدوره على نمو البلدان المنظمة لها (بوضراف، 2015، صفحة 15).

8. **سياسات الدول المنتجة للنفط:** وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين إحداها تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (ا لأوبك)، وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في ظل كارتل منظم،

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

والأخرى تشتمل على الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك وتهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للنفط من أي إجراءات اتجه أسعار النفط، وذلك من خلال تثبيت أسعار النفط وتأمين أعلى الأسعار، ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في هذا الارتفاع نذكر: (المزيني، 2013، صفحة 335)

- الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط؛
- المخزون النفطي الأمريكي، وذلك بحكم ثقل أمريكا وتأثر أسعار النفط بالتقارير الناتجة عن الجهات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية عن البترول؛
- النقص في الإمدادات النفطية المكررة (المشتقات)، وذلك بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسية، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها؛
- استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى منذ عام 2002، وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الاقتصادي؛
- مستويات المنخفضة للمخزون التجاري في الدول الصناعية والذي يشكل جزء كبير من المخزون التجاري العالمي.
- المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط؛
- اختلاف في طاقات التكرير العالمية وبالأخص التحويلية منها والتحديات التي تعاني منها صناعة التكرير بهدف زيادة إنتاج وقود النقل كالغازلين والديزل بالكميات والمواصفات المطلوبة للتقيد بالإجراءات البيئية؛
- استمرار حالة الغموض في صادرات النفط العراقي، وذلك بسبب توقف في خطوط الأنابيب؛
- لجوء بعض الدول مثل كوريا الجنوبية، الصين، جنوب أفريقيا، إلى زيادة حجم مخزونها النفطي الإستراتيجي؛
- تراجع إمدادات النفط الخام من نيجيريا بمقدار 600 ألف برميل يومياً بسبب هجمات مسلحين على صناعات النفط في البلاد، وكذلك إضراب شركة النفط النيجيرية عن العمل احتجاجاً على نظام الرعاية الاجتماعية وخصخصة أكبر مصفاة نفط في البلاد؛
- الانخفاض المستمر في إنتاج بعض المناطق ومن أهمها بحر الشمال بسبب ظاهرة الضوب الطبيعي لحقله.

ثالثاً: عوامل أخرى غير العرض والطلب النفطي.

بالإضافة للعوامل السابقة يمكن إضافة العوامل التالية: (خيتاوي، 2010، صفحة 312)

- عدم تحكم الدول الصناعية الرأسمالية في دالة إنتاجها فقط، بل حتى في دالة إنتاج الدول التابعة، مما يفقد قوانين السوق العفوية جوهرها ويضعف من تأثيرها في عملية تحديد أسعار النفط، ويجعل من الدول المنتجة غير قادرة على التحكم في إنتاجها. وهو ما ينطبق في صورة بارزة على الدول المصدرة للنفط التي وجدت نفسها منذ اكتشاف النفط أمام ضرورة إنتاجه وتصديره بكميات ضخمة إلى الدول الرأسمالية، مما يلي حاجات هذه الدول أكثر مما يستجيب لمصالح الدول المنتجة لذاها.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات

أسعار النفط.

- في صدد أسعار النفط لا يجب التوقف فقط عند مقولة العرض والطلب، إذ أنه ثمة من يتحدث عن قيمة النفط بدلاً من التحدث عن أسعار النفط، فنجد هنا أن هناك من يعتمد على المفهوم الذاتي للقيمة في حين أن الآخر يتبنى المفهوم الموضوعي القائم على كمية العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاج برميل من النفط.
- ثمة من يربط أسعار النفط في المدى المتوسط والطويل بتكاليف إنتاجه، ويتوصل إلى وجود علاقة سببية إيجابية بين الظاهرتين خلافاً لما هو شائع في الظاهر.

الفرع الثالث: آلية تسعير النفط الخام.

إن كون الاقتصاد الأمريكي كان أكبر منتج للنفط في مدة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ثم تحوله إلى أكبر مستورد للنفط من جانب آخر. جعل تسعير النفط يرتبط بالدولار الأمريكي كأساس للتسعير أمام العملات الأخرى تاريخياً. وبالتالي فإنه استجابة للتغيرات الجذرية في الهيكلة الاقتصادية والسياسية وموازين القوى والتحويلات الذي غيرت بشكل جوهري هيكل السوق النفطية، مر تسعير النفط في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة، لذلك نجد أنه من الصعب التوصل إلى فهم وافي لنظام التسعير الحالي بمعزل عن أنظمة التسعير السابقة. وستطرق فيما يلي لآلية التسعير النفطي ولأهم أنظمة التسعير.

سنتناول فيما يلي توضيح لكيفية تسعير النفط الخام وأساليب التسعير:

أولاً: كيفية تسعير النفط الخام.

إن سعر النفط والمتاح منه لا يتحدد بقوانين السوق فقط، وإنما هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية، السياسية والاقتصادية بالإضافة لقوانين العرض والطلب. وبالتالي فإن أسعاره تتعرض للضغط من ثلاثة أطراف: الشركات المستثمرة للبترول، الدول المنتجة (وهنا لا بد من الإشارة أن السوق النفط هو سوق احتكار قلة، مما يمنح المنتجين القدرة على التأثير في السوق من خلال خفض أو زيادة الإنتاج) والدول المستهلكة له. (حسين م، 2013-2014، الصفحات 27-28). آخذين بعين الاعتبار أن اختلاف الأسعار يختلف باختلاف نوعه من حيث الكثافة، الحموضة فالنفط الخفيف الحلو أغلى ثمناً من الثقيل، وقد تم الاتفاق بين المتداولين على اختيار أنواع محددة لتكون معياراً للجودة وعلى أساسها يتم خفض أو زيادة قيمة السلعة النفطية. حيث تم اختيار خام برنت في المملكة المتحدة ليكون مرجعاً عالمياً لتسعير ثلثي الإنتاج العالمي للنفط، خام دبي كمعيار للتسعير في منطقة الخليج، خام وسط تكساس المتوسط في الولايات المتحدة في حين وضعت منظمة الأوبك "سلة الأوبك" كمرجعاً خاصاً.

وما يجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على المرتبة الأولى في الاستهلاك النفطي ويتخذ سعرها المرجعي للنفط كسعر مرجعي لأسواق الطاقة في مختلف أنحاء العالم. وما يضاف إلى هذه العوامل تأثير كل من المخزون والاحتياطات، حيث أن هناك ارتباط مباشر بين أسعار النفط والتغير في المخزون على عكس علاقتها مع الاحتياطات، وهو ما يجعل الدول المنتجة غير قادرة على التحكم في عملية تسعير النفط الخام وإنما أصبح الأمر تحت سيطرة الطرف القادر على تخزين النفط

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

وتسويقه. كما لا يمكن إهمال تأثير العوامل غير الاقتصادية مما يجعل التنبؤ المستقبلي بسعر النفط أمراً بالغ الصعوبة. (حسين م.، 2013-2014، الصفحات 28-29)

ثانياً: قواعد تسعير النفط الخام.

تنقسم قواعد تسعير النفط الخام إلى ما يلي:

1. قاعدة تسعير النقطة الواحدة: تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم لغاية الحرب العالمية الثانية، لذلك تأثرت أسعار النفط بشكل كبير بسياساتها ومصالحها، وتحددت أسعار النفط في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة. و قد جاء هذا النظام نتيجة اتفاق كل من شركة ستاندرد أويل، نيوجرسي وشركة رويال داتش وشركة شل وطبق سنة 1936 بسعر معلن قدر ب 1.09 لبرميل النفط الخام الأمريكي (الطار، 2017، صفحة 2).

وهذا يعني أن النظام النفط الخام في موانئ العالم وكافة مراكز التصدير يسعر بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل المعيارية من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، وبذلك فإنه يجب على المستورد أن يدفع سعر النفط الخام للبرميل مضافاً إليه أجرة النقل من خليج المكسيك إلى المكان المستورد بغض النظر عن المكان المصدر إليه " فوب" فتحقق بذلك أرباح طائلة تضاف إلى رصيد الشركات الكبرى (العقابي، 2021، الصفحات 145-146).

2. قاعدة التسعير المزدوج: تقوم هذه القاعدة على أساس وجود نقطتين للتسعير: الأولى في الخليج العربي، والثانية في خليج المكسيك على أن يكون السعر في كلا النقطتين واحداً مضافاً إليها تكاليف النقل الوهمية إلى ميناء الاستيراد، مكنت هذه القاعدة النفط العربي من منافسة نفط الولايات المتحدة مما دفع الشركات النفطية إلى اختيار نقطة تعادل سعري لكلا النوعين (السعر المعلن + تكاليف النقل) وهذه النقطة هي ميناء (نابولي) الإيطالي بحيث تكون الأسعار متطابقة بينهم. وهذا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد ظهور اكتشافات نفطية جديدة خاصة في منطقة الخليج العربي وكذا اتساع الاستهلاك العالمي من النفط نتيجة الحرب مما دفع الشركات النفطية إلى تبني (قاعدة التسعير المزدوج) (التميمي، 2011، صفحة 29)

3. مشاركة الدول المصدرة للنفط في تحديد السعر: بعد تأسيس الأوبك سنة 1960 كجبهة موحدة للمنتجين، أخذت تتطلع للمشاركة الفاعلة في توجيه الصناعة النفطية وتحرك بغية تحقيق سياسات نفطية مستقلة موازية لسياسات الشركات العاملة في أراضيها، وقد امتدت هذه الفترة ما بين 1960-1972 و شهدت تغيراً في نوع العلاقة بين المنتجين والشركات النفطية فأعطى لدول الإنتاج قوة إضافية وموقع في سوق النفط الدولي، والذي تزامن مع تزايد الوعي الشعبي ومطالبتهم بحصولهم على الثروة النفطية في الدول المصدرة للنفط، فسعت الدول المصدرة إلى رفع الأسعار لكنها لم تنجح في ذلك (خلال فترة الستينات)، بعد ذلك أصبحت تحدد الأسعار بالتشاور بين دول الأوبك والشركات العاملة لديها بصورة متوازنة. ومنذ عام 1973 وحتى 1986 أصبحت الأوبك تحدد الإنتاج وأسعار نفطها منفردة دون تدخل الشركات الدولية ودون اعتبار

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات

أسعار النفط.

للضغوط التي تمارسها تلك الشركات، وبالتالي لم يصبح سوق النفط الدولي سوقاً يسيطر عليه المشترون فقط (المستهلكون) بل يسيطر عليه البائعون (الدول المنتجة للنفط) (سعود، 2021، صفحة 35).

الفرع الرابع: التطور التاريخي لأسعار النفط.

عرفت أسعار النفط العديد من أنظمة التسعير والمتمثلة في نظام الأسعار المعلنة، الرسمية وأسعار السوق. وفيما يلي شرح لكل نظام على حدى:

أولاً: مرحلة الأسعار المعلنة "فترة ما قبل 1960".

تميزت هذه الفترة بالسيطرة الكاملة لشركات النفط العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات على صناعة النفط، التي كانت رائدة في اكتشاف وصناعة النفط وتسويقه، وهي: اكسون، شوفرون، موبيل، تكساسو، غولف، شل، بريتيش بيتروليوم. حيث سيطرت هذه الشركات منذ تأسيسها على السوق النفطية فيما يخص الإنتاج في مجمل مناطق العالم (الاستغلال، الاستثمار، التوزيع، الاحتياطي، تكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية والتسويق) متضامنة مع بعضها البعض وسميت بالشقيقات السبع. (خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، 2010، صفحة 124)

وقد تم تقاسم معظم منطقة الشرق الأوسط ما بين هذه الشركات وفق اتفاقية الخط الأحمر 1928، ووفقاً لهذه الاتفاقية لا يمكن أن تتنافس هذه الشركات مع بعضها في السيطرة على موارد النفط في المنطقة، أما بالنسبة لتسعير النفط المنتج في دول الشرق الأوسط فإنه يقع حصراً بأيدي هذه الشركات وفقاً لشروط اتفاقيات الامتيازات بما يكفي الدول المضيفة باستلام مبالغ من الأموال مقابل ثرواتها المستنزفة. وبالتالي لم يكن هناك سعر حقيقي للنفط وإنما كان يتحرك داخل منظومة متكاملة من شركات فرعية تمتلكها الشركات الكبرى ولا يباع للآخرين إلا نادراً. ولم يقتصر الأمر على منطقة الشرق الأوسط فقط بل اتفقت الشركات على تقاسم أسواق النفط العالمية خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفق اتفاقية أكتاكري 1928 بهدف الحد من تنافس الأسعار باستثناء السوق الأمريكية لتفادي التعارض مع القوانين الأمريكية ضد الاحتكار. والجدير بالذكر أن حكومات الدول المنتجة في الشرق الأوسط لم تكن مكترثة بمستويات الأسعار حيث كان يدفع لها مبلغ مقطوع يقدر بـ 4 شلنات ذهب عن كل طن منتج. وبالتالي لم تكن هناك أسعار معلنة للنفط في الشرق الأوسط إلى غاية 1950 وتم إدخالها بشكل رسمي بالتزامن مع قيام البلدان المنتجة في المنطقة بالتوقيع على ما يسمى باتفاقيات مناصفة الأرباح 50-50 مع الشركات العاملة على أراضيها. لتصبح الأسعار المعلنة أسعاراً يتم بموجبها ولأول مرة تحديد عوائد الدول المنتجة للنفط، مما جعل هذه الدول تهتم بشكل متزايد بالأسعار (رجب، 2012، الصفحات 12-13).

إلا أن قوة الشركات النفطية سرعان ما تراجعت خاصة بعد أن قامت هذه الأخيرة بتخفيض وصل إلى 1.80 دولار للبرميل سنة 1960 بعد أن كانت الأسعار المعلنة للبرميل العربي تساوي 2.17 دولار سنة 1947، إذ تعتبر هذه التخفيضات من بين أهم العوامل التي دفعت بالدول المنتجة للنفط للوصول إلى اتفاق تنظيمي يحمي مصالحها وتم تأسيسها لمنظمة الأوبك بوصفها منظمة حكومية دولية دائمة في سبتمبر 1960. ومنذ نشأة الأوبك وحتى سنة 1970 لم تستطع تعديل الأسعار الا

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

أنما نجحت في تحقيق مستويات تعاون عالية بين أعضائها في كافة مجالات صناعة النفط وتصحيح العلاقة مع الشركات النفطية والبلدان المصدرة للنفط. (بلقاسم، 2012، صفحة 311) وبالتالي فإن منظمة الأوبك جاءت كرد فعل إزاء التخفيضات المعتمدة لأسعار النفط الخام في السوق الدولية من طرف الشركات الاحتكارية المستقلة كحسومات لتصريف نفطها الخام. وكانت هذه الحسومات بنسب عالية مما أدى إلى تدهور أسعار النفط وعدم استقرارها نتيجة منافسة الشركات الاحتكارية فيما بينها بغية الحصول على القسط الأكبر في السوق النفطية، مما أدى بدوره لانخفاض عوائد الدول المنتجة للنفط. وبقيام منظمة الأوبك أصبح على الشركات الاحتكارية للنفط الحصول على موافقة الأوبك على تغيير الأسعار، وكذا تقلصت الحسومات الممنوحة من قبل هذه الشركات مما حال دون تدهور أسعار النفط. وفي فترة السبعينات تزايدت قوة البلدان المصدرة للنفط، حيث أقدمت ليبيا على تشريع قانون يقضي بزيادة السعر المعلن لنفطها الخام بمقدار 30 سنتا للبرميل الواحد مع رفع ضريبة الدخل إلى 55 بالمئة وكانت هذه أول زيادة، وفي 1971 حققت ليبيا زيادة ثانية في رفع السعر المعلن، كما قامت بتأميم حصة شركة النفط الإنجليزية في حقل سديد النفطي وكان هذا أول تأميم، وفي الجزائر تم تأميم نسبة 51 بالمئة من مصالح الشركات النفطية العاملة في الجزائر، وفي العراق تم تأميم شركة نفط العراق 1972. والجدير بالذكر أنه خلال هذه المرحلة أن مجموعة دول الأوبك اتفقت في اجتماع طهران على فرض زيادة سنوية قدرها 2.5 بالمئة كمرحلة أولى على سعر النفط لخام المعلن. (الموسوي، 2005، الصفحات 59-62)

وبالتالي فإن هذه المرحلة اتسمت بالاستقرار في البداية خلال مرحلة الاحتكار ولكن سرعان ما عرفت هذه المرحلة تذبذباً بسبب حدة التنافس بين الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى، وهو ما دفع الدول المنتجة للنفط إلى تأسيس منظمة الأوبك للحفاظ على مواردها النفطي وتجنب استغلالها من طرف هذه الشركات.

ثانياً: مرحلة الأسعار الرسمية.

كانت شركات النفط متعددة الجنسيات مرتاحة لنظام الأسعار المعلنة لأنه حافظ على وضعها الاحتكاري، وحتى أواخر الستينات كانت دول الأوبك أضعف من أن تغير نظام التسعير القائم فعملت هذه الأخيرة كנקابة عمالية هدفها الرئيسي منع دخل أعضائها من الانخفاض إلى غاية الفترة ما بين 1965-1973، حيث زاد الطلب العالمي على النفط بمعدل سريع بمتوسط زيادة سنوية أكثر من 3 ملايين برميل في اليوم وتمت تلبية هذه الزيادة من الأوبك إذ زادت انتاجها من حوالي 14 مليون برميل في اليوم سنة 1965 إلى ما يقارب 30 مليون برميل سنة 1973 هذا من جهة، ومن جهة أخرى التطورات التي شهدتها السوق النفطية في أوائل السبعينات مثل تخفيض الإنتاج في ليبيا، تخريب خط Tapline السعودي في سوريا، أدت إلى زيادة احكام التوازن بين العرض والطلب وزاد بشكل كبير قوة حكومات الأوبك مقارنة بشركات النفط المتعددة الجنسيات. وفي سبتمبر 1970 توصلت الحكومة الليبية إلى اتفاق مع أوكسيدنتال وافقت بموجبه هذه الشركة على دفع ضرائب الدخل على أساس زيادة الأسعار المعلنة وتقديم مدفوعات بأثر رجعي للتعويض عن الإيرادات المفقودة منذ 1965، وهو ما أدى إلى

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات

أسعار النفط.

تذرع الدول الأخرى المنتجة للنفط بشرط الدولة الأولى بالرعاية¹ وعدم قبولها بأي شيء أقل من الشروط الممنوحة لليبيا وأسفرت بذلك مفاوضات طهران برفع السعر المعلن وزيادة معدل الضريبة، فقررت الأوبك سنة 1973 إعادة فتح المفاوضات مع الشركات لمراجعة اتفاقية طهران والسعي لزيادة السعر المدرج فرفضت الشركات النفطية ذلك وانحازت المفاوضات، وفي أكتوبر 1973 أعلنت دول الخليج الست الأعضاء في الأوبك زيادة فورية في السعر المعلن للخام العربي الخفيف من 3.65 دولار إلى 5.119 دولار، وأعلنت أعضاء منظمة الدول العربية المنتجة للنفط تخفيض الإنتاج بـ 5 بالمئة من حجم سبتمبر و 5 بالمئة إضافية كل شهر حتى إخلاء كامل القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي ديسمبر 1973 رفعت الأوبك السعر المعلن إلى 11.651 دولار كقفزة غير مسبقة في الأسعار وشهدت بذلك سنة 1973 تحولا في ميزان القوى نحو الأوبك ولأول مرة قامت بدور منفرد في تحديد السعر المعلن. (Fattouh, 2011, pp. 14-16)

إلى غاية 1973 كانت الأوبك أكثر القوى تأثيراً في السوق العالمي للنفط بحيث تقوم بتحديد سياسات الإنتاج والتسعير بفعالية (حيث وصف السوق بسوق البائعين)، إلى أنه مع بداية 1982 بدأت تأثير هذه القوة في الانخفاض ليتحول سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشترين مع ظهور أدوار أكبر للمشتريين في السوق، وتعدد البائعين وانخفاض عدد العقود النفطية، وتقلص عمليات التنقيب وتطوير حقول الانتاج وانخفاض أسعار النفط وتناقص عوائدهم (الخولي، 2015، الصفحات 428-436)، وبداية من 1983 بدأت الأوبك تفقد السيطرة وانحازت الأسعار بعد ذلك لتصل إلى 10 دولار للبرميل في سنة 1986 بسبب حرب الأسعار بين الأعضاء المنتجين في الأوبك وانحاز معها نظام الأسعار الرسمية نتيجة السياسات المتبعة من قبل الدول المستهلكة للنفط. (فلاح، 2012، صفحة 313)

ثالثاً: مرحلة أسعار السوق.

أدى انهيار نظام الأسعار الرسمية الذي اعتمدته الأوبك إلى دخول حقبة جديدة في تسعير النفط انتقلت فيه القدرة على تحديد الأسعار إلى السوق وتم اعتماد هذا النظام لأول مرة من قبل شركة النفط الوطنية الكسيكي pemex في سنة 1986، وحظي هذا النظام بقبول واسع وبحلول 1988 أصبح ولا يزال الطريقة الرئيسية لتسعير النفط الخام في التجارة الدولية. وقد أدى هذا التحول بدوره إلى انتهاء نظام التأميمات والامتياز وأدى إلى ظهور العديد من الموردين من خارج الأوبك والمزيد من المشترين وهو ما سمح بتطوير الهيكل المعقد لأسواق النفط المتكون من العقود الآجلة، الخيارات والأسواق المشتقة الأخرى والابتكارات التكنولوجية التي مكنت من التداول الإلكتروني ونشطت السوق. (Fattouh, 2011, p. 20)

وبذلك شهدت السوق النفطية استقراراً خلال الفترة 1992-1996، ولم تسجل الأسعار تقلبات كبيرة ما عدا الارتفاع الذي شهدته سنة 1994 مسجلة متوسط أسعار قدر بـ 25 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الانخفاض الذي سجلته سنة

¹ شرط الدولة الأولى بالرعاية: المقصود به أن تتعهد الدولة الملتزمة بهذا الشرط (المضيفة) بمنح رعايا الدولة المتعاقدة معها على أفضل معاملة يلقاها الأجانب (رعايا الدولة المستفيدة) في الدولة الأولى، فيحصلون بذلك على كافة المزايا التي قررتها الدولة الملتزمة بالشرط الى رعايا الدولة الأجنبية الأخرى (هي الدولة الأكثر رعاية).

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

1997 بنسبة 40 بالمئة الناتجة عن قرار الأوبك المتعلق بزيادة الانتاج 1997 واستمر هذا التراجع إلى سنة 1998 إلا أنها سرعان ما شهدت انتعاشاً ملحوظاً 1999 (مصطفاي، 2019-2020، صفحة 56) ، إلا أنه بعد ذلك عرفت أسعار النفط تقلبات حادة إذ انخفضت الأسعار الاسمية خلال 2001 بمقدار 4.5 للبرميل مسجلة بذلك انخفاض قدر ب 16.3 بالمئة مقارنة بسنة 2000 نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتأخذ منحى تصاعدياً بعد عام 2002 وحتى منتصف 2008 مسجلة مستويات قياسية غير مسبقة متجاوزة الأسعار الاسمية لسلة خامات الأوبك حازر 130 دولار للبرميل، كما وصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات الأوبك بالقيم الاسمية إلى 94.1 دولار للبرميل، ويرجع هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل أهمها: (بلقعة، 2013، الصفحات 9-11)

- النمو الاستثنائي في الطلب على النفط.
- انخفاض سعر صرف الدولار الذي من شأنه أن يزيد الطلب على النفط ويخفض إنتاجه.
- انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج في مشاريع إنتاج النفط.
- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط.
- مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير الناتجة عن ضعف نمو الطاقة التكريرية بالدول المستهلكة الرئيسية.
- الظواهر الطبيعية والتطورات الجيوسياسية التي شهدتها العالم والحساسية الشديدة لأسعار النفط اتجاهها.

أما خلال الفترة 2010-2018 شهدت المنطقة العربية منذ 2011 اضطرابات سياسية، اجتماعية واقتصادية الأمر الذي أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا، سوريا واليمن، ففقدت بذلك السوق النفطية حوالي 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف العالي الجودة و لم تستطع الأوبك تعويض الكمية، فارتفع بذلك أسعار النفط فوق مستوى 100 دولار واستمر الارتفاع حتى 2012، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حظراً على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف فبقيت أسعار النفط مرتفعة (عليوش، 2020، الصفحات 518-519)، ومع منتصف سنة 2014 تماوت أسعار النفط فاقدة حوالي 74 بالمئة من قيمتها لتصل إلى 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016 ثم 26.5 دولار بعد أن كانت 105.6 دولار، وأقد أرجع بعض الاقتصاديين أسباب هذا الانخفاض إلى عوامل اقتصادية تم حصرها في عاملين رئيسيين هما: الوفرة في المعروض النفطي (نتيجة رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحظر عن تصدير النفط هذا من جهة، ومن جهة أخرى التوسع في استخدام الطاقات البديلة). وانخفاض الطلب على النفط الناتج عن تراجع النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في منطقة اليورو والصين والبرازيل. في حين نجد أن الكاتب توماس فريدمان أرجع هذا الانهيار إلى أسباب سياسية بحث في مقالاته المعنونة بحرب المضخات، حيث بنى تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية لخفض أسعار النفط والغاز، وذلك بغية التأثير سلبي على

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الاقتصاد الروسي والإيراني مما يجعل كلا البلدين يلتفتان إلى الشأن الداخلي خوفاً من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية (مرقام، 2016، الصفحات 22-23).

على الرغم من أن نظام السوق اعتمد بغية تفادي التقلبات الحادة في الأسعار إلا أن هذه الأخيرة شهدت تذبذبات حادة نتيجة السياسات المعتمد من قبل الجهات الفعالة في السوق من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة عوامل خارجية كالكوارث الطبيعية وغيرها.

المطلب الثالث: الأزمات النفطية.

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة التقلبات الحادة التي تشهدها أسعار النفط، فمنذ السبعينيات وحتى الآن لم تشهد السوق النفطية استقراراً واضحاً، بل إنها اتسمت بالاضطراب والتذبذب ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تأثيرها بقوى السوق (العرض والطلب) والمخزونات النفطية والطاقت الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى حساسيتها بشكل كبير للأحداث العالمية المختلفة وتضارب مصالح الجهات الفاعلة فيها. وفيما يلي سيتم عرض أهم الأزمات التي شهدتها السوق النفطية ومختلف أسبابها ونتائجها.

الفرع الأول: الأزمات النفطية خلال السبعينيات.

شهد العالم خلال هذه الفترة أزميتين نفطيتين عالميتين أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، هما:

أولاً: الأزمة النفطية الأولى 1973.

صدمة النفط 1973 أو الحظر النفطي العربي، قرار اتخذته الدول العربية لمواجهة المد الإسرائيلي نحو الأراضي العربية من خلال استخدام النفط كسلاح لردع الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الإسرائيليين، وهو ما أدى إلى نشوء أزمة نفطية كبيرة أدت إلى تغيير جذري في موازين القوى في السوق النفطية. وفيما يلي عرض لأهم أسبابها ونتائجها.

1. أسبابها: بعد نشوب حرب أكتوبر 1973 قام العرب بفرض حظر نفطي واستخدام النفط كسلاح لأول مرة، بسبب

دعم لدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل والمشاركة عسكرياً في الحرب، فأعلنت حظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا وتخفيض الإنتاج عن بعض الدول من بينها اليابان مما دفع هذه الأخيرة لتغيير سياستها اتجاه المنطقة العربية (البدراني، 2016، صفحة 155). وكنتيجة لذلك قامت الدول العربية بتقليص الكميات المعروضة من الإنتاج في السوق النفطية، بسبب تحالف الدول الكبرى مع إسرائيل خلال الحرب الإسرائيلية - العربية، مما دفع الدول العربية إلى إيقاف تصدير انتاجها لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة هولندا، وهو ما أدى لانخفاض العرض النفطي والارتفاع الحاد للأسعار (العمرى، 2007-2008، صفحة 30)، خاصة مع اختفاء جزء كبير من النفط العراقي و السعودي لكون هاتين المنطقتين واقعيتين ضمن منطقة العمليات العسكرية فعم السوق النفطي الذعر والترقب، فقرر ممثلو كل من العراق، السعودية، إيران، الكويت، قطر والإمارات زيادة في الأسعار قدرت ب 70 بالمئة عن الأسعار السائدة في السوق، فارتفع النفط العربي الخفيف من 3.011 دولار للبرميل إلى 5.119 دولار على أن تكون الزيادة سارية المفعول إلى أول جانفي 1974. ومنذ

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ذلك التاريخ أصبح تحديد الأسعار من قبل الأوبك عمل سيادي وطني تمارسه دون الرجوع إلى الشركات النفطية (يوب، 2017-2018، صفحة 47). إلا أن هذا لم يكن السبب الرئيسي وراء الأزمة بل هناك مجموعة من العوامل يمكن اختصارها فيما يلي: (موري، 2009-2010، الصفحات 74-75)

- استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.
- المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر قدر ممكن من النفط الرخيص لزيادة نموها الاقتصادي.
- تضاعف قوة الأوبك نتيجة زيادة عدد أعضائها وما نتج عنه عن زيادة الطاقة الإنتاجية، مما منح الأوبك القدرة في التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

2. نتائجها: خلفت هذه الأزمة آثار متعددة سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة، يمكن عرض أهمها كما يلي:

1.2 بالنسبة للدول المنتجة: نشوب سلسلة من الزيادات في أسعار النفط والتي من بينها: زيادة قدرت ب70 بالمئة والتي تم إقرارها بعقد مؤتمر لدول الخليج الأعضاء في الأوبك بتاريخ 16 أكتوبر 1973 في دولة الكويت، وصول برميل النفط العربي الخفيف إلى ما يتجاوز 5 دولار بعد ما تم توقيف ضخ النفط العراقي والسعودي إلى الميناءات الشرقية للبحر المتوسط، وهو ما نتج عنه زيادة في عوائد الدول العربية المنتجة للنفط من 1.77 دولار إلى 3.5 دولار. بالإضافة إلى إلغاء اتفاقية طهران خلال مؤتمر الكويت والذي عد بداية جديدة في تاريخ النفط والعلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات العاملة فيها، فأصبح بذلك تحديد أسعار النفط من مسؤوليات الدول المنتجة للنفط باعتبار أن تلك القرارات صادرة باسم منظمة "أوبك" وبحلول 17 أكتوبر 1973 اتخذ مؤتمر وزراء النفط العرب قرار بتخفيض إنتاج النفط العربي ب 5 بالمئة كشكل من أشكال التضامن العربي النفطي في إطار سياسي، ضف إلى ذلك الإعلان عن الحظر النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف الضغط على المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها. (منعم، 2020، الصفحات 214-215)

2.2 بالنسبة للدول الصناعية: كان رد الدول الصناعية الكبرى بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة بموافقة 21 دولة صناعية كبرى على الضغط على الارتفاع في الأسعار من خلال: التخفيض في استهلاك الطاقة، تكوين مخزون استراتيجي، تعويض النفط بمصادر الطاقة البديلة، تشجيع الاستكشافات النفطية (موري، 2009-2010، صفحة 75).

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ثانياً: الأزمة النفطية الثانية 1979.

بعد أزمة النفط الأولى على خلفية حرب أكتوبر 1973، وبعد أن أصبح ظاهراً للعالم بأجمعه الدور الذي تستطيع أن تلعبه المملكة العربية السعودية في التحكم في أسعار النفط ومن ثم التأثير على الإنتاج العالمي إقليمياً ودولياً، جاءت الثورة الإيرانية التي أطاحت بإيران لتشكل صدمة جديدة لسوق النفط.

1. أسبانيا: بدأت الأزمة بعد أن قام عمال النفط بالإضراب عن العمل في حقول النفط الإيرانية في 13 أكتوبر 1978، وتطورت المجريات إلى أن تم توقيف الإنتاج خلال 18 أكتوبر 1978 وعلى الرغم من وقف الإضراب بعد ذلك إلا أن العمال أعادوا إضرابهم، ومع تصاعد الثورة الإيرانية توقف الإنتاج الإيراني تماماً في 26 ديسمبر 1978 وهو ما أدى إلى انخفاض في المعروض من النفط العالمي بعد اختفاء السوق العالمية للإنتاج الإيراني والمقدرة بـ 5 ملايين برميل يوميا (خوميجة، 2017-2018، صفحة 50).

والجدير بالذكر أن الحرب العراقية - الإيرانية كان لها دوراً بارزاً في تعمق الأزمة، نظراً لتركز العمليات العسكرية في المناطق الحدودية الجنوبية، أي شط العرب والمناطق المحيطة به مثل الفاو والبصرة وعربستان، واتخاذ الحرب منحى آخر بداية من 1987 يركز على قصف ناقلات النفط في الخليج العربي، وتدمير موانئ كلا البلدين خاصة الموانئ النفطية، وهو ما غير من مجريات الحرب ونتائجها. وفي نهاية عام 1986 فكرت الحكومة العراقية في شن هجمات ضد ناقلات النفط الإيرانية بغية إضعاف الجانب الاقتصادي لإيران من جهة كونها تعتمد على النفط (الصادرات / استخدام الإيرادات النفطية في شراء الأسلحة)، ومن جهة أخرى تدويل الصراع كون النفط ملكاً دولياً، وقد حذر الخبراء من حدوث أزمة نفطية بسبب نقص وصول أزيد من 7 ملايين برميل نفطي يومياً للسوق الأوروبية خاصة بعد تفجير إحدى ناقلات النفط الكويتية وعدة انفجارات قطع في حرية أمريكية نتيجة زرع إيران لألغام في مياه الخليج، وكذلك قيامها بقصف المرسى الرئيسي للناقلات العملاقة المصدرة للنفط في الكويت في 22 أكتوبر 1987. وقد أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف الحرب إلا أن إيران رفضت واستمرت بالإضراب ووصلت التهديدات للسعودية، البحرين، قطر والامارات وهددت إيران بغلق مضيق هرمز، وقد استمرت الحرب حتى بداية 1988 بعد أن بدأ الضعف يظهر على إيران خاصة بعد توقيع العراق لتحرير الفاو في 18 أبريل 1988، وإسقاط طائرة ركاب تحمل 290 إيرانيا في مياه الخليج من قبل الاسطول الأمريكي وهو ما جعل إيران تقرر وقف الحر. (سلمان، 2021، الصفحات 129-130).

2. نتائجها: يمكن حصر أهم تأثيرات ونتائج هذه الأزمة على مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية كما يلي:

1.2 نتائج الأزمة على الدول العربية المصدرة للنفط: شهدت الدول العربية ارتفاعاً في قيمة صادراتها النفطية

من 88,7 مليار دولار في سنة 1978 إلى 145,6 مليار دولار في سنة 1979 ولتصل إلى حوالي 213,7 مليار دولار في سنة 1980، فسجلت بذلك فوائض مالية معتبرة مما انعكس على تطور مستوى معيشة الفرد، لكن التحليل الواقعي لأرقام هذه العوائد يعكس التأثير الكبير لمعدلات التضخم (الذي بلغ 15 بالمئة) مما جعل

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

قيمتها الحقيقية تختلف جذريا عن القيمة الاسمية (لم تبلغ إلا 43 % من قيمتها الاسمية في سنة 1980) (خوميجه، 2017-2018، صفحة 52).

2.2 نتائج الأزمة على الشركات النفطية: عملت شركات النفط الكبرى على فك تبعيتها للنفط من خلال اتباعها لاستراتيجية تنويع مصادر الطاقة الغير نفطية، خاصة بعد أن فقدت سيطرتها على احتياطات منطقة الخليج العربي وفنزويلا في السبعينيات، فاتجهت نحو الطاقة النووية والفحم والطاقة الشمسية، فبلغ معدل استثمارها في هذه المصادر ضعف معدل نمو استثماراتها النفطية على زيادة استثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1974-1981) (العمرى، 2007-2008، صفحة 34)

3.2 نتائج الأزمة على الدول الصناعية: إن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط جراء هذه الأزمة نتج عنه انخفاض في النمو الاقتصادي العالمي، مما دفع الدول الصناعية إلى تخفيض استهلاك الطاقة من 41,7 مليون برميل يومي سنة 1979 إلى 34.1 مليون برميل يومي سنة 1983 (تخفيض بنسبة 22 %). أما الفائض الذي خلقتة المنافسة خاصة بين المنتجين الجدد، فاعتمدت عليه الدول المستهلكة كمخزون نفطي استراتيجي للضغط به على دول الأوبك لإجبارها على تخفيض الأسعار (العمرى، 2007-2008).

الفرع الثاني: الأزمات النفطية خلال الثمانينيات.

لا يختلف عقد الثمانينيات عن سابقه إذ شهد هو الآخر العديد من الأزمات النفطية، والتي يمكن عرضها كما يلي:

أولاً: الأزمة النفطية المعاكسة 1986.

تعتبر أزمة 1986 هزة اقتصادية عنيفة ضربت بالاقتصاد العالمي، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط حتى وصف هذا العام بالعام النفطي الأسود. وفما يلي عرض لأهم أسبابها ونتائجها.

1- أسبابها: وصف هذا العام بالعام النفطي الأسود حيث تدهورت أسعار النفط إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل

الواحد، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب يمكن حصر أهمها في: برامج ترشيد استهلاك الطاقة التي وضعتها الدول الصناعية بعد أزمة 1973-1974 وما شملته من اعتماد على بدائل النفط وتطوير مصادرها، تكوينها لمخزون استراتيجي ضخم وطرحه في وقت آخر في السوق بما يفوق احتياجات الطلب بهدف السيطرة على السوق النفطية وكذا توسيع الإنتاج في الدول خارج الأوبك مثل بحر الشمال، ألاسكا، المكسيك، الهند، الصين وغيرها هذا من جهة (بلعروز، 2013، صفحة 195)، ومن جهة أخرى سوء إدارة المعروض النفطي من قبل الأوبك فمند بداية الثمانينيات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع تطورات الاقتصاد العالمي وحدد سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يوميا، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فقد رفعت نيجيريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرت ب 200000 برميل في اليوم (بروكي، 2015، صفحة 3). لتشهد

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

بعدها أسعار النفط انخفضا مستمرا من 35 دولار خلال سنة 1981 إلى 28 دولار خلال سنة 1984، لتنهار سنة 1986 مسجلة سعر برميل خامات أوبك 13 دولار للبرميل، بالرغم من محاولة دول الأوبك خفض الإنتاج لكن دون جدوى ليشهد العالم أول أزمة نفطية عكسية (انخفاض في الأسعار) (بلواي ح.، 2017، صفحة 84).

2- نتائجها: من أهم نتائج أزمة 1986 على الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، نذكر ما يلي:

1.2 بالنسبة للدول المنتجة: دفعت الازمة بالأوبك إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 1.30 دولار للبرميل سنة 1983 ثم 5.27 دولار سنة 1985 وبداية من سنة 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل خلالها سعر برميل النفط الخام إلى 13 دولار للبرميل مما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة خصوصا الحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى، وقد كانت هذه الأزمة سبباً رئيسياً في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط فعرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار خلال الفترة 1982-1985 جراء تراجع عائداتها النفطية والتي قدرت ب 134 مليار دولار خلال الفترة 1982-1986، مع تسجيل انخفاض قدر ب 34 بالمئة في قيمة صادراتها النفطية مقارنة مع بداية الثمانينيات لتصل إلى 1 مليار دولار خلال سنة 1987، و عجز في موازين مدفوعات الدول العربية ب 11.6 مليار دولار و مديونية خارجية 118 مليار دولار خلال سنة 1986، فكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الانتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها (قليل، 2019، الصفحات 512-513).

2.2 بالنسبة للدول الصناعية، المستوردة والشركات النفطية: شهد الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية ارتفاع من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986، إلى 49.3 مليون برميل سنة 1987، وإلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989، بالمقابل شهدت الشركات النفطية الكبرى انخفاض في مداخلها ومداخيل وهوامش ربحها مما نتج عنه تراجع في مجهودات الاستكشاف، فتراجع عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر سنة 1986 إلى 600 بئر 1989، أما بالنسبة للدول المستوردة فقد انخفضت وارداتها النفطية، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 45 مليار دولار نتيجة لذلك (عزيري، 2023، صفحة 171).

ثانيا: أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991.

ترجع هذه الأزمة إلى استخدام الحكومة العراقية زيادة أسعار النفط كأهم الطرق في المحافظة على اقتصادها، بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية وخسارة تقدر بمليارات الدولارات وهو ما دفع الحكومة العراقية إلى مطالبة أعضاء الأوبك برفع الأسعار النفط وعدم السماح بانخفاضها. ولم يجابه ذلك سوى من قبل مندوب دولة الكويت، حيث لم يكتفي فقط بالرفض بل طالب الدول الأعضاء بعدم رفع الأسعار (النيمي، 2010، صفحة 2).

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

1. أسبابها: يمكن حصر أهم أسباب هذه الأزمة في سببين أساسيين: (النعمي، 2010، الصفحات 2-3)

1.1. السبب الاقتصادي: يتلخص السبب الاقتصادي في تجاوز حصص الإنتاج المقرر من قبل الكويت والامارات، فعلى الرغم من مطالبة الدول الأعضاء الدولتين المحافظة على مستوى الإنتاج المقرر إلا أن وزير النفط الكويتي أبدى تحدياً لكل الأعضاء عندما أكد أن الكويت سوف تزيد من انتاجها مطالبا المنظمة بموافقة على هذه الزيادة.

2.1. السبب السياسي: رفضت الكويت المذكرات المرسلة من العراق والتي طالبتها فيها بالالتزام بحصص الإنتاج وكذا قيمة الخسائر التي تكبدتها جراء زيادة الإنتاج، مما دفع بالرئيس العراقي صدام حسين بأن يحذر من هذه الآثار السياسية عندما قال: (انخفاض دولار واحد في سعر برميل النفط سيصيب العراق بخسارة تقدر بمليار دولار سنوياً). و قد جددت الحكومة مطالبتها خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ سنة 1990 في بغداد، حيث خاطب الرئيس العراقي الرؤساء و الملوك العرب في هذا الشأن قائلاً : (وصلنا إلى حال لا يتحمل الضغط، بعض أشقائنا العرب لم يلتزم بمقررات الأوبك) وأضاف قائلاً (إننا نريد العودة للوضع الاقتصادي الذي كان سائداً في سنة 1980 قبل الحرب مع إيران وفي الوقت الحالي نحن بحاجة إلى عشرة مليارات دولار بالإضافة إلى إلغاء ثلاثين مليار دولار من الديون التي منحتنا إيها الكويت والإمارات العربية والسعودية)، كما طالبهم بضرورة إقناع أمير الكويت بالموافقة على المطالب العراقية.

فساد الذعر في الأسواق خوفاً من تعرض إمدادات النفط من العراق والكويت للتهديد واحتمال نقص الإمدادات النفطية، خاصة وأن أكثر من 60 بالمئة من احتياطات النفط العالمية تتركز في هذه المنطقة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط من 16.54 دولار للبرميل في شهر جويلية 1990 إلى 32.88 دولار في شهر أكتوبر، و لكن سرعان ما انخفضت الأسعار في أوت 1990 نتيجة انسحاب الكويت كمورد من جهة، والخطر التجاري المفروض على العراق من جهة أخرى، لكن سرعان ما استطاع الإنتاج العالمي تعويض ذلك بحلول شهر نوفمبر 1990، وفي هذه الأثناء أعد تحالف الأمم المتحدة عملية عسكرية لتحرير الكويت وتمكنت القوات الأمريكية من هزيمة العراق وتحرير الكويت " عملية عاصفة الصحراء جانفي 1991 " وتمت استعادة الوضع وعاد السعر إلى مستوى ما قبل الحرب بالسرعة التي ارتفع بها ووصل إلى 18.32 دولاراً، وهو أعلى قليلاً مما كان عليه قبل الحرب (Roell, Past oil price shocks: Political background and economic impact Evidence from three cases, 2006, pp. 9-11).

2. نتائجها: جاءت نتائج هذه الأزمة لتعزز الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية، إذ انخفضت الأسعار منذ اليوم الأول من التدخل العسكري الأمريكي وتغيرت الأسعار بما يتناسب مع المصالح الأمريكية. يمكن حصر أهم نتائج هذه الأزمة فيما يلي: (عززي، 2023، صفحة 172)

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

2.2 بالنسبة للدول المنتجة "المصدرة": إن زيادة المعروض النفطي من قبل دول الخليج حرصاً منها على عدم حدوث أزمة نفطية وتزامنه مع استخدام المخزون الاستراتيجي، نتج عنه حدوث فائض في العرض النفطي مما أدى إلى انهيار الأسعار، إلا أن توقف الصادرات النفطية العراقية والكويتية بسبب غزو العراق للكويت أدى إلى ارتفاع عائدات دول الأوبك هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى عجز الدول المنتجة عن تمويل المشاريع النفطية جعلها مجبرة على اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى للاستخراج والإنتاج في إطار عقود وأشكال قانونية مختلفة.

2.3 بالنسبة للدول الصناعية: تم إنشاء نظام نفطي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد نظام الهيمنة من قبل الشركات الكبرى ونظام الأوبك، بحيث يكتفينا تحديد الأسعار عن طريق خلق آليات العرض والطلب، وضمان الامدادات النفطية لاقتصادها وللدول الصناعية الأخرى. ومن جانب آخر قامت الوكالة الدولية للطاقة بتوفير ما يعادل 2.5 مليون برميل يومياً من المخزون الاستراتيجي، بالإضافة إلى استخدام 33.75 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي.

ثالثاً: الأزمة النفطية 1998.

إن تدهور الأسعار الذي شهدته سنتي 1998-1999 لم يكن وليد عقد التسعينات بل من قبل ذلك، وما زاد من حدة الأزمة هو الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا سنتي 1997 و1998 مما انعكس سلباً على الطلب على النفط الخام (انخفاضه)، وهو ما انعكس سريعاً على أسعار النفط.

1. أسبابها: لم تكن هذه الأزمة وليدة الصدفة وإنما نتيجة جملة من الأسباب، أهمها: (إدريس، 2015-2016، الصفحات 158-159)

- عودة الصين والاتحاد السوفياتي (سابقاً) كقوى منتجة: حيث أصبحت الصين تنتج 3200 ألف برميل يومياً بعد أن كانت تنتج 1738 ألف برميل يومياً سنة 1977، أما الاتحاد السوفياتي فوصل إنتاجه إلى 7200 ألف برميل يومياً سنة 1997 بعد تعاونه مع الوكالة الدولية للطاقة وروسيا.

- زيادة إنتاج دول خارج الأوبك: ومن بينها النرويج الذي بلغ إنتاجها 3280 ألف برميل يومياً سنة 1997.

- عدم مقابلة المعروض من النفط الطلب مماثل له: بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق آسيا التي عانت من أزمة مالية، كذلك أزمة روسيا الداخلية.

- سوء التنظيم من طرف الأوبك وعدم احترام نظام الحصص: عمدت الدول الأعضاء إلى خفض إنتاجها بغية الرفع في الأسعار إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب عودة العراق كممنتج قوي، وتزامن ذلك مع افتتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية مع تجاوزها حصتها في الأوبك خلال الفترة 1995-1998 لكنها لم تتردد في خفض الإنتاج عند انهيار الأسعار في 1998.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

- **زيادة المخزون النفطي:** لقد أثرت الزيادة في المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي خلال سنة 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار، فقد شهد المخزون النفطي زيادة قدرت بـ 10 مليون برميل ما بين بداية سنة 1997 وحتى أوت 1998. لكن سرعان ما عادت الأسعار للارتفاع بسبب الطلب المتزايد على النفط وهذا بظهور الصين كقوة عظمى في الاقتصاد حيث أنها كانت تستهلك بالتقريب 7 بالمئة من الانتاج العالمي.

2. **نتائجها:** ومن أهم النتائج التي خلفتها هذه الأزمة على الأطراف الرئيسية في السوق النفطية، نذكر: (العمرى، 2007-2008، الصفحات 44-45)

1.2 **بالنسبة لدول الأوبك:** انخفضت عائداتها النفطية وهو ما أدى إلى تفاقم ديونها إذ وصلت سنة 1998 إلى 390 دولار.

3.2 **بالنسبة لشركات النفط العالمية:** عمدت الشركات النفطية إلى الاندماج كآلية لتنويع مصادرها الطاقوية وزيادة احتياطاتها، خاصة في ظل قيام الدول بفتح المجال أمام هذه الشركات من أجل توسيع وتطوير إنتاجها، عاملة بمبدأ الاندماج الذي قامت به الشركات الأمريكية الصغيرة مثل: اندماج شركتي اكسون وموبيل/ اندماج مجمع بريتش بتروليوم مع شركة أركو الأمريكية/ اندماج مجمع توتال وفينا مع إلف الفرنسية، مما حقق لها أرباح كبيرة ومنحها قوة لمراكزها المالية.

2.4 **بالنسبة للدول المستهلكة للنفط:** شهدت الدول المستهلكة للنفط رخاءً جراء ارتفاع ريعها النفطي الذي تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية نتيجة تذبذب أسعار النفط خلال فترة التسعينات - حيث لم تتجاوز معدل 17.70 دولار للبرميل خلال الفترة (1990-1998) -.

الفرع الثالث: الازمات النفطية خلال الألفية.

عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون تطورات كبيرة، حيث أخذت منحى تصاعدياً ما بين سنة 2000 ومنتصف 2008، في حين أنه خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية 2009 عرفت أسعار النفط تقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية لتعود للانتعاش والتحسّن ابتداءً من الربع الثاني من عام 2009. **أولاً: الأزمة النفطية 2004.**

بسبب الغزو الأمريكي للعراق وتوقف امدادات النفط العراقي سنة 2003 شهدت أسعار النفط ارتفاعاً، وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية على الأوبك لرفع الإنتاج وتغطية النقص في السوق النفطية واصلت الأسعار ارتفاعها مع بداية 2004، نظراً للطلب المتزايد من قبل الصين، الدول النامية وخاصة أمريكا لتغطية عملياتها العسكرية. وفي ظل تزايد الضغط الأمريكي على الأوبك تم اتخاذ قرار رفع سقف الإنتاج بمقدار 20.5 مليون برميل في اليوم، ثم زيادة رفع الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً وهو ما جعل الأوبك ترفع نسبتها في السوق العالمية إلى 36 بالمئة، إلا أن ذلك لم يؤثر على الأسعار إذ وصلت إلى رقم

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

قياسي قدر ب 43 دولار للبرميل في 28 جويلية 2004 وهو أعلى مستوى بلغته منذ 21 سنة (العمري، 2007-2008، صفحة 48).

1. أسبابها: يمكن ابراز أهم العوامل التي ساهمت في بروز الطفرة السعرية التي شهدتها السوق النفطية خلال هذه الفترة فيما يلي: (موري، 2009-2010، الصفحات 83-84)

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط مما خفض الإنتاج بنحو 10 بالمئة سنة 2004؛
- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها وهو ما ساهم في وقف إنتاجها وزيادة في الأسعار تقدر ب 23 بالمئة؛
- الاضطرابات السياسية في فنزويلا والعراق؛
- إعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارس؛
- تزايد معدلات نمو الاقتصاد العالمي في أمريكا، أوروبا، الصين، الهند، دول جنوب شرق آسيا وغيرها؛
- زيادة المضاربة على النفط نتيجة التخوف من انقطاع الامدادات، والذي كان له دور كبير في ارتفاع الأسعار.

2. نتائجها: تمخض عن هذه الأزمة مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها فيما يلي: (ذخيس، 2017-2018، الصفحات 98-99)

- للمرة الأولى منذ السبعينات تعاني الدول الآسيوية من آثار الارتفاعات القياسية لأسعار النفط، وهو ما جعل هذه الدول ترفع الرسوم للقطاعات المستخدمة للنفط واتخاذ إجراءات لتوفير استهلاك الطاقة؛
- ارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تخوف الحكومات الأوروبية من تراجع توقعات النمو المبرمجة لديها نتيجة ارتفاع معدلات النمو؛
- جاء تخطي سعر برميل النفط حاجز الخمسين دولار، ليشير مخاوف في تراجع الاقتصاد العالمي ويدفع الحكومات لتغيير توقعات ميزانياتها؛
- ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (5 بالمئة)، وهو أعلى معدل شهده العالم العربي منذ سنوات طويلة؛
- عمل الدول الصناعية على تقليص قوة الأوبك، وهو ما دفعها للبحث عن بدائل للنفط والتحول لاستخدام التكنولوجيا الحريضة على الموارد الطبيعية التي تتيح تقليل الحاجة للنفط، كاستخدام السيارات المقتصدة للبنزين في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ثانياً: الأزمة النفطية 2008.

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 من بين أضخم وأعنف الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي كان لها تكاليف وآثار جسيمة على الاقتصاد العالمي بمختلف قطاعاته خاصة قطاع الطاقة وما أحدثته من انهيار في أسعار النفط.

1. أسبابها: مما لا شك فيه أن عام 2008 كان عاما عاصفا للغاية بالنسبة لاستهلاك النفط العالمي، إذ يعزو ذلك إلى

سببين رئيسيين، هما:

1.1 الاختلال في أساسيات سوق النفط: الزيادة المطردة في الطلب العالمي على النفط الخام، حيث تسارع معدل السنوي المتوسط بقدر 21 بالمئة أو ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا ما بين 2003-2007 وجاءت معظم هذه الزيادة في الطلب من الاقتصاديات الناشئة في آسيا والشرق الأوسط خاصة الصين والهند. ومن جانب آخر تقلص العرض بشكل كبير منذ سنة 2004 حيث انخفض بنسبة 0.2 بالمئة من سنة 2007 للمرة الأولى منذ خمس سنوات، والسبب الرئيسي وراء ذلك نمو الإنتاج، ضف على ذلك فإن سياسة الأوبك لم تفعل الكثير للتخفيف من الزيادات الأخيرة في الأسعار، في حين أن زيادات الإنتاج من خارج الأوبك كانت أقل من التوقعات وهكذا زاد إنتاج منظمة الأوبك بمعدل معتدل قدره 2.4 مليون برميل يوميا منذ سنة 2003، فإن الطلب على الأوبك زاد في الوقت نفسه بمقدار 4.4 مليون برميل يوميا (Behr, 2009, p. 10.17).

1.2 الأزمة المالية العالمية: من خصائص الأزمات المالية انتقالها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي مما ينتج عنه اضطراب في التوازن واختلال بين الطلب والعرض من السلع والخدمات، والنفط سلعة شأنه شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، فالأزمة المالية تؤثر على سوق النفط من خلال تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام الذي يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي فيتراجع سعره، وهو ما حدث في الأزمة المالية لسنة 2008 فتأثيرها الواضح على أسعار النفط فقد انخفضت من 147 دولار للبرميل في شهر أوت 2008 إلى 34 دولار في ديسمبر 2008، ليصل في أكتوبر 2009 ما يقارب 42 دولار للبرميل ويصل مؤشر السوق إلى أدنى انخفاض له، وهذا بفعل انخفاض الطلب على النفط الخام (بمقدار مليون برميل يوميا مقارنة بسنة 2007) مقابل العرض العالمي، الذي انخفض بمعدل 1.77 % سنة 2008 جراء تراجع النمو الاقتصادي العالمي (شرق، 2019، صفحة 457).

بالإضافة إلى : تأثير المضاربة (وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة) والاضطرابات السياسية و الأمنية في الدول المنتجة للنفط (ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الدول المنتجة للنفط) وكذا الكوارث الطبيعية وخصوصاً ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على العرض من النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار، والعكس صحيح في حالة عدم حدوث كوارث طبيعية (يوب، 2017-2018، صفحة 60).

2. نتائجها: لقد خلفت هذه الأزمة العديد من الآثار كغيرها من الأزمات، أهمها: (الندوي، 2010)

1.2 انخيار أسعار النفط: تجلّى تأثير الأزمة المالية العالمية على السوق النفطى بانخيار حاد وسريع جداً في الأسعار، حيث وصلت إلى 36 دولار للبرميل، ولقد كان لتأثير التراجع الكبير لأسعار النفط الخام اتجاهين: الأول إيجابي تمثل في تخفيف الأعباء المالية والاقتصادية على الدول المستوردة للنفط كونها تشتري النفط بأسعار رخيصة، والاتجاه الثاني اتجاه سلبي تمثل في تكبد الدول المصدرة للنفط خسائر جسيمة جراء انخفاض أسعاره وظهور عجوزات مالية في موازينها حيث سجلت السعودية عجزاً مالياً قدر بـ 65 مليار ريال، العراق 20 مليار ريال وانتقلت هذه الظاهرة على بقية الدول المصدرة للنفط؛

1.2 تراجع الاستثمارات النفطية: أدى الانخفاض في الموارد النفطية إلى تراجع الاستثمارات النفطية في كافة مراحل الصناعة النفطية، إلى جانب توقف بعض الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة المساندة للنفط حيث اضطرت العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والشركات الاستثمارية إلى إيقاف أو تأجيل العديد من المشاريع؛

3.2 تراجع عمليات الاستكشاف النفطية: فبسبب تراجع الموارد المالية بنسب أكثر من 60 بالمئة في بعض الدول المصدرة للنفط، تراجعت وتوقفت العديد من عمليات الاستكشاف والتطوير في العديد من دول العالم خاصة المناطق الصعبة ذات التكاليف العالية؛

3.4 انخفاض الطلب على النفط: سجل الطلب العالمي انخفاضاً عقب وقوع الأزمة المالية العالمية بنحو مليون برميل يومياً رغم انخفاض أسعار 2009، وهو أكبر انخفاض على الطلب خلال السنوات الثلاثين الماضية.

ثالثاً: الأزمة النفطية 2014.

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال سنة 2014 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال سنة 2010 حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير يتراوح ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار للبرميل، وانخفض المتوسط السنوي للسلة بما يعادل نسبة 9 بالمئة مقارنة بسنة 2013. وإذا ما قارنا التقلبات السعرية خلال سنة 2014 أنها كانت محدودة في النصف الأول على عكس النصف الثاني الذي شهد انخفاضاً حاداً، وبالنتيجة شهدت سنة 2014 اتساعاً واضحاً في الفروقات لأسعار سلة الأوبك لتصل إلى حوالي 48.4 دولار / البرميل بالمقارنة مع 12 دولار / البرميل كفرق بين أدنى وأعلى معدل شهري لسنة 2013 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، 2014، الصفحات 44-45).

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات

أسعار النفط.

1. أسبابها: لقد كان هذا الانخفاض نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة، وبالإمكان إدراج العوامل الرئيسية

التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط كما يلي: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، 2014، الصفحات 44-45)

➤ إن تزامن تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية من جهة، والزيادة

الكبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية جراء نجاح استغلال مصادر النفط و(الغاز)

غير التقليدية وما نتج عنه من زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تقترب من

مليون برميل/يوم خلال سنة 2014 من جهة أخرى، كله أدى إلى تهاوي أسعار النفط؛

➤ إن التخوف من ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية

أدى إلى خفض أسعار النفط؛

➤ عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي شهدتها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على

حجم الإنتاج؛ وما نتج عنه من عدم تحقق التوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال

سنة 2014؛

➤ الدور الكبير الذي لعبته المضاربات في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خاصة خلال النصف الثاني

من السنة؛

➤ توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم انتاجها لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة

رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وما نتج عنه من فجوة بين العرض والطلب؛

➤ انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين على النفط الخام، بسبب استمرار المعاناة المالية والاقتصادية للعديد

من الدول الأوروبية.

2. نتائجها: يمكن توضيح آثارها الإيجابية والسلبية كما يلي:

1.2. بالنسبة للدول المصدرة للنفط "الدول المتضررة": نتج عن انخفاض أسعار النفط آثار سلبية بالنسبة للدول

المصدرة للنفط وهذا راجع إلى كون أن هامشاً كبيراً من ميزانيات هذه الدول يعتمد على النفط مثل: روسيا، فنزويلا،

العراق، إيران والجزائر. وفيمايلي ذكر لبعض هذه الآثار: (حسين، 2016، صفحة 10).

- روسيا: تراجع كبير في نمو الاقتصاد الروسي الى 0.2 بالمئة، ووفق تصريح البنك المركزي الروسي حذر من انكماش

النقد ب 4.8 بالمئة، هبوط العملة الروسية الى مستويات تاريخية مقابل الدولار، ارتفاع التضخم الى قرابة

11 بالمئة، تخفيض مؤسسة فينش التصنيف الائتماني لروسيا وكذا انهيار مؤشرات أسواق رأس المال الروسية... الخ.

- فنزويلا: ركود الاقتصاد في الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2014، ارتفاع تكلفة استئانة البلاد من الأسواق

الدولية في ديسمبر 2015 الى أعلى مستوى تسجله سوق ناشئة.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

- ليبيا: صرح البنك المركزي الليبي بأن ليبيا شهدت عجزاً يناهز 50 بالمئة جراء تراجع أسعار النفط وإغلاق موانئ التصدير عدة أشهر خلال سنة 2014.
 - العراق: قدمت بغداد عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية طلباً لتأجيل دفع 4.6 مليارات الدولارات من تعويضات تدمير المنشآت النفطية في الكويت أثناء احتلاله البلاد، انخفاض الاحتياطات الأجنبية للعراق من 77 مليار دولار في بداية 2014 إلى 67 مليار دولار وتعديل المسودة الأصلية للموازنة بما يتلائم مع التراجع في أسعار النفط.
 - الجزائر: أمر الرئيس الجزائري وزاري الخارجية والمالية في ديسمبر 2014 بخفض المساعدات التي تقدم للدول الأفريقية بنسبة 50 بالمئة، كما صرح وزير الطاقة بتقلص موارد البلاد للنصف جراء انخفاض أسعار النفط.
- 2.2. على الدول المستهلكة "الدول المستفيدة من انخفاض أسعار النفط": ينجم عن انخفاض أسعار النفط انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي: (حسين، 2016، صفحة 11)
- أمريكا: التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي نتيجة لانخفاض فاتورة الطاقة، إذ زاد نمو الاقتصاد في الربع الثالث بنسبة 3.98 % وفي الربع الثاني بنسبة 4.6 %. زيادة الإنفاق الاستهلاكي بأمريكا، والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد إذ أن ثقة المستهلكين ارتفعت في الأشهر الأخيرة من سنة 2014 لأعلى مستوياتها وانخفاض أسعار البنزين في أوائل جانفي 2015 لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2010.
 - فرنسا: أسعار المحروقات في محطات الوقود بلغت أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات، هبوط فاتورة الطاقة ب 5.8 مليارات دولار على الأقل في 2014.
 - منطقة اليورو: تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشرة الأولى من سنة 2014 بنحو 35 مليار دولار وتراجع تكلفة واردات الطاقة ب 11 % .
 - الهند: تراجع أسعار الوقود بنسبة 7 % لأول مرة منذ جانفي 2009، حيث أن كل تراجع لأسعار النفط ب 10 % يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.25 % .
 - تركيا: انخفاض معدل التضخم بمقدار 1.5 % إذا بقي سعر الخام في مستوياته المنخفضة. زيادة نمو الاقتصاد بنسبة 0.9 % وتوفير الخزينة 4.4 مليارات دولار.
 - الصين: انخفاض معدل التضخم بنسبة 2.2 % في أكتوبر 2014، حيث أن كل تراجع لأسعار النفط ب 10 % يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15 % .
 - اليابان: ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد تقدر بنحو 59 مليار دولار، تراجع نسبة التضخم بنسبة 0.5 % .

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

➤ **الأردن:** السلطات خفضت مع بداية سنة 2015 أجور النقل بنسبة 10 % على كافة وسائل نقل الركاب العاملة بالبنزين والديزل، انخفاض عجز الموازنة بنسبة 24 % في سنة 2015 نتيجة تقلص فاتورة الطاقة، حيث كل تراجع في أسعار النفط الخام بنسبة 20 % يحسن الأرصدة المالية في 2015 بنسبة تصل إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

➤ **المغرب:** الرباط خفضت أسعار المشتقات النفطية مع بداية سنة 2015 بنحو نصف دولار للتر وانخفاض عجز الموازنة العامة من 7 % في 2012 إلى 5 % في 2014 .

رابعاً: جائحة كورونا وتهاوي أسعار النفط 2020.

يعد يوم الاثنين 20 أبريل 2020 "يوما أسودا" في تاريخ صناعة النفط، إذ تهاوت أسعار خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 30 في المئة، مسجلة (-37) دولار للبرميل عند التسوية، وتقلصت القدرة التخزينية الأمريكية خاصة مع ارتفاع التكاليف مما دفع المنتجين إلى تقديم اغراءات مالية لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين، وبالمقابل هرع أصحاب عقود تسليم ماي لإعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن والتخزين. وقد وصفت وكالة بلومبيرغ تهاوي الأسعار باعتباره أسوأ أزمة في سوق النفط منذ زمن طويل، مشيرة إلى أن هذه الأزمة انتهت بانخفاض الأسعار إلى ما دون الصفر. ورغم انهيار أسعار عقود غرب تكساس الوسيط تبقت العقود الأخرى معرضة للانهيار، ذلك أن المنافسة على الحصص أدت إلى اندلاع الحرب النفطية بين روسيا والسعودية والتي أدت إلى إغراق السوق بالنفط لاسيما بعد انتهاء اتفاق التخفيض السابق أواخر مارس حيث تركت ثغرة 30 يوما من دون أي التزام أو اتفاق بتخفيض الإنتاج (وحدة الدراسات السياسية، 2020، الصفحات 2-3) و الشكل التالي توضح مراحل الأزمة:

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الشكل رقم (01.03): ملخص التطورات الأخيرة في سوق النفط خلال جائحة كورونا.



المصدر: (قعيد، 2020، صفحة 144)

يوضح الشكل أعلاه أن جائحة كورونا كان لها تأثير كبير على انخفاض الطلب العالمي على النفط من جهة، ومن جهة أخرى حتى على انخفاض الامدادات العالمية للنفط، الذي تزامن مع ارتفاع المخزون النفطي مما انعكس بشكل سلبي على الأسعار خلال الربعين الأولين من سنة 2020، إلا أن تراجع حدة الأزمة الصحية واحتواء أثارها ومن جانب آخر دخول اتفاق الأوبك بتخفيض الإنتاج حيز التنفيذ أدى إلى تراجع الاضطرابات في السوق النفطية وتحسن مستوى الأسعار.

1. أسبابها: يمكن حصر أهم أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

- **الخلاص الروسي السعودي:** لقد تزامنت جائحة كورونا مع الخلاف الروسي السعودي حول تخفيض المعروض النفطي، ورفض روسيا الموافقة على إجراء تخفيضات طويلة الأمد للإنتاج وهو ما اعتبرته السعودية استفزازاً فأعلنت بعده فوراً عن خطة لزيادة الإنتاج وأعلنت شركة أرامكو تخفيض السعر الرسمي لبيع نقطها الخام بما يصل 8 دولارات للبرميل، وبالمقابل أعلنت روسيا أنها تستطيع أن تضخ النفط بمعدلات أعلى رداً على الاستراتيجية السعودية (صراوي، 2021، صفحة 59).
- **تراجع الطلب الصيني على النفط بسبب انتشار فيروس كورونا:** باعتبار أن الصين هي مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم حيث تستهلك حوالي 10 مليون برميل يومياً، وبالتالي فإن دخولها في الركود أدى إلى انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه. بالمقابل انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الطاقوية بنسبة 10 بالمئة بفعل الركود الذي يشهده النمو

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الاقتصادي العالمي، خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 على أن أوروبا أصبحت بؤرة لوباء كورونا مما نتج عنه توقف المصانع عن النشاط وتوقف السيارات عن الحركة بصفتها تستهلك كميات معتبرة من النفط (غردى، 2021، صفحة 230).

2. **نتائجها:** تتمثل أهم النتائج التي تمخضت عن هذه الأزمة بالنسبة للدول المصدرة والمستهلكة للنفط فيما يلي:
- 1.2 **بالنسبة للدول المصدرة للنفط:** إن انخفاض أسعار النفط يحمل العديد من التداعيات السلبية على اقتصاديات وخطط التنمية في الدول المصدرة: (ساحلي، 2020)

➤ كان لانخفاض أسعار النفط تأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تفاعلت أسواق المال في دول الخليج مع انهيار أسعار النفط بشكل كبير، وبالتالي سجلت البورصات في هذه الدول خسائر كبرى مع افتتاح تعاملات المالية بعد زيادة الإنتاج. وتعرضت سوق المال السعودية (تداول) لخسائر قاسية حيث هبط المؤشر العام بأكثر من 9%، بينما تراجع قيمة سهم شركة أرامكو عملاق النفط، بنسبة 10% لتبلغ مستوى قياسي قدر بـ 27 ريالاً، وخسرت أرامكو الأحد والاثنين أكثر من 320 مليار دولار من قيمتها التي باتت تتراوح عند 1.4 تريليون دولار.

➤ تراجعت بورصة الكويت بنسبة 10%؛ مما اضطر السلطات المالية إلى وقف التعاملات فيها لليوم الثاني على التوالي، بينما سجل مؤشر سوق دبي انخفاضاً بنحو 9% ومؤشر سوق أبو ظبي تراجعاً بنسبة 8%. كما تراجع مؤشر سوق قطر بأكثر من 9%، وفي عمان والبحرين بأكثر من 4%. وانخفض مؤشر سوق عمان بنسبة 2,8%.

➤ خسرت روسيا نتيجة قرارها بعدم تخفيض الإنتاج يومياً ما بين 100 إلى 150 مليون دولار، وأن هذه الخسائر هي حصيلة التراجع المتوقع على السعر النفطي من 60 دولاراً حتى 40 دولاراً للبرميل، مع صادرات روسية بحجم 5 ملايين برميل يومي.

- 2.2 **بالنسبة للدول المستوردة للنفط:** استفادت الدول المستوردة الكبرى مثل: الصين والهند وألمانيا من انخفاض فواتير الطاقة، ومن انخفاض أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من انخفاض في أسعار الغاز: (صراوي، 2021، الصفحات 65-66)

➤ **الصين:** كشفت البيانات الصينية أن وارداتها من النفط الخام قفزت بحوالي 7.3 بالمئة سنة 2020 رغم الصدمة التي أحدثتها جائحة كورونا، حيث استقبلت كميات غير مسبقة من الواردات النفطية في الربعين الثاني والثالث من سنة 2020، مع زيادة أنشطة المصافي نتيجة انخفاض الأسعار وجاءت التدفقات القوية بعد شراء كثيف في المصافي وكذلك شركات التخزين المستقلة، و تعزز الاستهلاك الصيني في أعقاب تحاوي أسعار الخام إلى أدنى مستوياتها، واستفادت من قوة الطلب المحلي مع تعافي الاقتصاد سريعاً من جائحة فيروس كورونا.

➤ **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المتضررين على الصعيد العالمي من انخفاض أسعار النفط إن لم نقل أنها أولهم، حيث تراجع الخام الأمريكي بنسبة تقدر بـ 71 بالمئة من قيمته مما دفع الدبلوماسية

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الأمريكية اللجوء إلى الأوبك لمحاولة التوصل لحل لتخفيض الإنتاج، ومع إعلان كل من روسيا والسعودية التوصل لحل بشأن الإنتاج النفطي انتعشت الأسعار، ولكن سرعان ما انخفضت في 17 أبريل 2020 لتصل إلى أدنى مستوياتها عند 18.27 دولار للبرميل، وانخفضت معها العقود الآجلة لخام غرب تكساس بأكثر من 100 بالمئة بسبب الانخفاض الشديد في الطلب العالمي، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في المخزون الأمريكي مع سعي المتعاملين للتخلص من مخزونهم هذا من جهة. ومن جهة أخرى تضرر الشركات الناشطة في مجال النفط الصخري الأمريكي وعدم قدرة الشركات على تغطية نفقاتها.

➤ **الهند:** كون أن النفط ثالث أكبر مستهلك في العالم كان لانخفاض أسعار النفط أثر جد إيجابي على فاتورة وارداتها، مما مكنها من تخفيض الضرائب على الوقود، والجدير بالذكر أنه على الرغم من استفادة بعض الدول الأوروبية من انخفاض أسعار النفط، إلا أنه كان هناك تداعيات سلبية لهذا الانخفاض، نذكر من بينها: تراجع الأسهم الأوروبية مع تراجع مؤشر الفاييننشال تايمز 100 في لندن بأكثر من 6% وهو أسوأ انخفاض له منذ الأزمة المالية 2008-2009، انخفاض مؤشر داكس الألماني وكاك 40 الفرنسي بكميات مماثلة بالإضافة إلى انخفاض مؤشر Stoxx Europe 600، كما أشارت العقود الآجلة للأسهم S&P 500 إلى انخفاض في وول ستريت بنسبة 5% وهو الحد الأقصى المسموح به في جلسة واحدة (ساحلي، 2020).

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

المبحث الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

تمثل السياسة المالية أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية، نظراً لقدرتها البالغة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية بفضل ما تملكه من أدوات متعددة، مما يجعلها تحتل مكانة هامة ما بين السياسات الأخرى ويمنحها الدور الأكبر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها لاقتصاد الوطني، خاصة بعد التطور الذي لحق بطبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد التحول الفكري الذي جاء به كينز بحيث اتخذت السياسة المالية مفهوماً وظيفياً أوسع، منح الحكومة دوراً أكبر في تكييف الإيرادات والنفقات بحيث تؤثر على المتغيرات الاقتصادية، بما يضمن الوصول للتوازن الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن السياسة المالية للدول النفطية خاصة تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير في تمويل ميزانيتها تختلف عن غيرها من الدول غير النفطية، نظراً لتأثر السياسة المالية لهذه الدول وبشدة بتقلبات أسعار النفط، مما يجعل استدامة سياساتها المالية وخياراتها عرضة لتقلبات مزاج الأسواق النفطية. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لدور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط.

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تصحيح حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني، والعلاقة بين توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام

تعتبر السياسة المالية أداة جد مهمة في علاج الاختلالات الاقتصادية، كونها تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها معتمدة في ذلك على أدواتها المختلفة، والتي تستطيع أن تكييفها بما يخدم أهدافها في توجيه النشاط والمسار الاقتصادي، ومعالجة مختلف المشاكل والأزمات الاقتصادية.

الفرع الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل حالي الانكماش والتضخم، من خلال اتباعها الآلية الضرورية لعلاج هذا الاختلال. والتي تكمن في استخدام قواها الضريبية والإنفاقية، من خلال التحكم في حجم الإنفاق والضرائب بما يقلل من حدة التضخم والانكماش ويحسن الوضع الاقتصادي.

أولاً: حالة التضخم.

تركز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، لذلك فإنها تسعى باستخدام أدواتها إلى تخفيض هذا الطلب، وفيما يلي توضيح لآلية عملها في حالة التضخم.

1. تعريف التضخم: يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تصيب جميع الاقتصاديات على حد سواء، وترجع أهميته

إلى كونه يربط بين العوامل والقوى المؤثرة على جميع المتغيرات الاقتصادية. حيث يوجد العديد من التعريفات لظاهرة

التضخم، وفيما يلي يمكننا ذكر البعض منها:

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ينصرف مفهوم التضخم إلى "كونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين". (طه، 2021، صفحة 5)

كما يعرف أيضاً على أنه معدل الزيادة في الأسعار على مدى فترة زمنية معينة، ويعتبر مقياساً واسعاً للزيادة الإجمالية في الأسعار أو تكلفة المعيشة في بلد ما، ولكن يمكن أيضاً حسابه بشكل أضيق وأكثر تحديداً بالنسبة لسلعة معينة أو خدمة معينة. أي لأنه يمثل مقياس لمدى ارتفاع تكلفة مجموعة السلع أو الخدمات ذات الصلة خلال فترة زمنية معينة. (Oner, 2023)

وفي تعريف آخر هو الارتفاع المستمر للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية، بمعنى آخر هو زيادة عامة وواسعة النطاق في أسعار السلع والخدمات على مدى الفترة الممتدة، وبالتالي يكون الهدف الرئيسي للبنوك المركزية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، للحفاظ على سلامة الأموال وقوتها الشرائية. (Höflmayr, 2022, p. 1)

ومنه يمكننا تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه انخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقد أي المتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها لهذه الوحدة من النقد، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد ويضعف قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية.

2. أنواع التضخم: يوجد العديد من أنواع التضخم يمكن ذكر أهمها فيما يلي: (لسبع، 2021، الصفحات 40-41)

2.4. التضخم المعتدل أو الزاحف: ينشئ هذا النوع غالباً في فترات نقص الطلب، بحيث تكون الزيادة في الأسعار بسيطة وبصورة مستمرة.

2.2. التضخم المتسارع: في هذا النوع يكون التزايد في الأسعار متضاعف وبصورة مستمرة.

3.2. التضخم المكبوت: ونقصد به أن تمنع السياسات والقيود الكمية أو النوعية الارتفاع في الأسعار، وبمجرد اختفاء هذه القيود سترتفع الأسعار بصورة كبيرة.

4.2. التضخم الجامح: هو الارتفاع الكبير في الأسعار بسبب الحروب، الأزمات السياسية والاجتماعية أو ما شابه ذلك.

5.2. التضخم الدوري: هو ذلك التضخم الذي يكون مرتبط بالدورات الاقتصادية الناتج عن التغيرات ما بين العرض الكلي والطلب الكلي.

3. أسباب التضخم: التضخم ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد ينشأ بفعل عوامل اقتصادية مختلفة، ومن أبرز هذه الأسباب نذكر:

1.3. زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب): ونقصد به زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي على السلع والخدمات

ليتجاوز المعروض من السلع والخدمات (العرض الكلي) التي يمكن انتاجها على نحو مستدام عند مستوى معين من الأسعار، مما يحدث ضغطاً تصاعدياً على الأسعار عبر مجموعة واسعة من السلع والخدمات مما يؤدي في النهاية إلى

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

زيادة التضخم (RESERVE BANK OF AUSTRALIA, 2023, p. 2)، ، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها: زيادة الكتلة النقدية المتداولة، التوسع في منح القروض وعمليات خلق النقود، تخلي الأفراد عن ظاهرة الاكتناز أو الزيادة في الأجور. (بلقاضي، 2013، الصفحات 142-143)

2.3 العوامل الدافعة بالعرض نحو الانخفاض: ونقصد به الانخفاض في المعروض من السلع والمنتجات مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي سائدة مما يؤدي إلى الاختلال بين العرض والطلب، وهذا راجع إلى جملة من الأسباب يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (طلحة، 2018-2019، صفحة 32)

- الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل مما يجعل الجهاز الإنتاجي عاجز عن تلبية متطلبات الطلب الكلي مما يؤدي لارتفاع الأسعار وحدوث تضخم.
- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لمتطلبات السوق بسبب نقص المواد الأولية أو الأساليب المتبعة التي لا تواكب التطورات الحاصلة أو النقص في العمال.
- النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل مما يؤدي لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وأحداث خلل ما بين النقد المتداول والسلع المعروضة المثلة للعرض فيحدث انخفاض في العائد الإنتاجي المعروض عند الطلب الكلي الفعال فيؤدي إلى ظهور التضخم.
- ومن الناحية النظرية يجب أن يؤدي الانخفاض في عرض السلع إلى ارتفاع أسعارها، وانخفاض في عدد المشترين، إلا أنه قد يؤدي إلى زيادة مستدامة في الأسعار في حالة عدم وجود بدائل جيدة وبالتالي يستمر السعر في الارتفاع، وذلك بسبب وجود حالة من عدم اليقين حول متى وما إذا كانت صدمة العرض ستنتهي، أو أن الزيادة الأولية في الأسعار تغير توقعات الناس بشأن التضخم في المستقبل. (frick, What Causes Inflation?, 2022)

3.3 الارتفاع في تكاليف الإنتاج: الارتفاع في التكاليف التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية، ومختلف التكاليف في مراحل الدورة الإنتاجية (التخزين، الاستغلال، التوزيع.... الخ) (عشيط، 2017، صفحة 73)، وتعود أسباب التضخم حسب نظرية دفع التكاليف إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج كارتفاع أسعار الطاقة، الأجور والأرباح والتي لا يقابلها زيادة في الإنتاج والذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتنعكس على المستوى العام للأسعار . وبالتالي فإن هذه الزيادة في المستوى العام للأسعار والذي يقابله انخفاض الأجور الحقيقية سوف يدفع إلى المطالبة برفع الأجور النقدية للعمال بغية امتصاص الزيادة الحاصلة في الأسعار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الزيادة في الأسعار تمثل تكلفة إضافية لأصحاب المشاريع ورجال الأعمال مما يدفع بهم إلى رفع الأسعار مرة أخرى، وتتكرر هذه العملية باستمرار وينتج التضخم الحلزوني (حمادي خ.، 2008-2009، صفحة 23).

3.4 حالة عدم اليقين: إن التضخم مرتبط إلى حد كبير بعدم اليقين بشأن الأسعار المستقبلية وأن درجة عدم اليقين ترتفع مع معدل التضخم، فحالة عدم اليقين بشأن الأسعار المستقبلية ينتج عنه العديد من التأثيرات الحقيقية المحتملة، إذ

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

يتحول الأفراد إلى من شراء الأصول المقومة بالقيمة الاسمية مثل السندات إلى ما يسمى الأصول الحقيقية مثل المباني السكنية والأراضي وما إلى ذلك لأن بعض هذه الأصول في العرض ثابتة إلى حد ما يمكن يؤدي إلى ربح رأسمالي ناتج عن التحول إلى زيادة ثروة القطاع الخاص بمقدار كاف للتسبب في انخفاض معدل الادخار. (Labonte, 2011, p. 8)

ثانياً: حالة الكساد.

يمثل الكساد أحد أهم الظواهر الاقتصادية نظراً لآثاره الحادة على مختلف الاقتصاديات، خاصة بعد أن اضحى سبباً رئيسياً في ظهور الأفكار الكينزية والتي كان لها دور كبير في علاج الاختلالات الاقتصادية، لذلك لابد من التعرف على مفهومه وأهم مظاهره.

1. مفهوم الكساد: توجد العديد من التعريفات لظاهرة الكساد، من بينها:

الكساد هو الحالة السلبية التي يمر بها الاقتصاد ككل، والناتجة عن الانخفاض في مستوى الطلب الكلي المقترن بعيجز في تصريف الإنتاج، وما يصاحب ذلك من تدني في فرص العمل وانتشار البطالة بأنواعها. (بوري، 2017-2018، صفحة 36) كما يعرف أيضاً على أنه الانخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي، الذي يدفع بالعديد من المؤسسات إلى اعلان إفلاسها مما يؤدي إلى التخلي على جزء من القوة العاملة وزيادة نسبة البطالة. (حسن، 2023، صفحة 700) ومنه يمكننا تعريف الكساد على أنه حالة انكماش وتباطؤ في النشاط الاقتصادي، مما يدفع بالمنتجين إلى تقليص الإنتاج (ضعف القدرة الشرائية) وتسريح العمال مما ينتج عنه إفلاس العديد من المؤسسات. والجدير بالذكر أن الكساد ليس نفسه الركود حيث أن هذا الأخير يستمر لفترة محدودة من الزمن (في العادة لا يتجاوز 6 أشهر) في حين أن الكساد يستمر لفترة طويلة من الزمن (عامين فما أكثر)، وبالتالي فالكساد هو شكل من أشكال الركود الغير عادية.

2. مظاهر الكساد: تشتمل مظاهر الكساد على مظاهر مالية وأخرى اقتصادية يمكننا اجمالها فيما يلي: (داودي، 2013-2014، الصفحات 80-82)

- تضخم البطالة من أهم مظاهر الكساد التعطيل الضخم للقوة العاملة وانتشار البطالة وانخفاض في الأجور.
- انخفاض الطلب الكلي إذ يؤدي انتشار البطالة إلى الانخفاض في الأجور هذا الأخير يؤدي بدوره إلى تدني القوة الشرائية للأفراد، فينخفض بذلك مستوى الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- تراجع التجارة العالمية نتيجة إصابة التجارة الدولية بالركود وانخفاض قيمة المبادلات العالمية، بسبب تدهور الأسعار وحجم المبادلات تبعاً لضعف الحاجيات والافتقار لوسائل الدفع.
- يدفع الركود بالمؤسسات التي التقليل من سرعة نشاطها مما يؤدي إلى انخفاض في الضرائب، وهو ما يدفع بالحكومات إلى الضغط على ميزانياتها خاصة خفض الرواتب الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية ومن ثمة شلل الأعمال.
- الانخفاض في قيمة العملة والارتفاع المستوى العام للأسعار.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الفرع الثاني: السياسة المالية وتصحيح الفجوات الاقتصادية.

قبل التطرق آلية عمل السياسة المالية في ظل الفجوات الاقتصادية فإنه لابد من التفريق بين نوعين من الفجوات وهما الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية، حيث أن الأولى تحدث عندما تفوق قيمة إجمالي الناتج المحلي قيمة الناتج المحلي في حالة التشغيل الكامل بتعبير آخر أن يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، في حين أن النوع الثاني يحدث في الحالة العكسية للحالة الأولى أي عندما تفوق قيمة الناتج المحلي الإجمالي في حالة التشغيل الكامل قيمة إجمالي الناتج المحلي أي أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي. وفيما يلي توضيح لآلية عمل السياسة المالية في ظل كل منهما.

أولاً: آلية لسياسة المالية في علاج الفجوة التضخمية.

في ظل الفجوة التضخمية يكون الطلب على السلع والخدمات أكبر من العرض فتتجه الدولة إلى اتباع سياسة مالية انكماشية، وهنا يكون امامها جملة من البدائل أهمها: تخفيض النفقات العامة، زيادة الضرائب أو استخدام الأدوات معاً. وفيما يلي تحليل للفجوة التضخمية وآلية علاجها.

1. تحليل حالة الفجوة التضخمية: في ظل فترات التضخم، تسعى الدولة إلى تخفيض الطلب الإجمالي، مستخدمة في

ذلك سياسة مالية انكماشية، بتخفيض الإنفاق الحكومي، أو الزيادة في الضرائب أو الميزج بين كلا البديلين. والجدير بالذكر أنه إذا اقتضت المعالجة على مضاعف الموازنة المتوازنة سيؤدي ذلك في الغالب إلى آثار تضخمية بسيطة أكثر منها انكماشية أي خلاف ما هو مطلوب لمواجهة هذه الحالة من التضخم، وبالتالي فإنه من أجل تطبيق سياسة انكماشية فعالة لا بد من العمل على ضرورة تكوين فائض في الميزانية بما يكفي لخلق الآثار الانكماشية المرغوب فيها. (مولاي، 2016، صفحة 464)

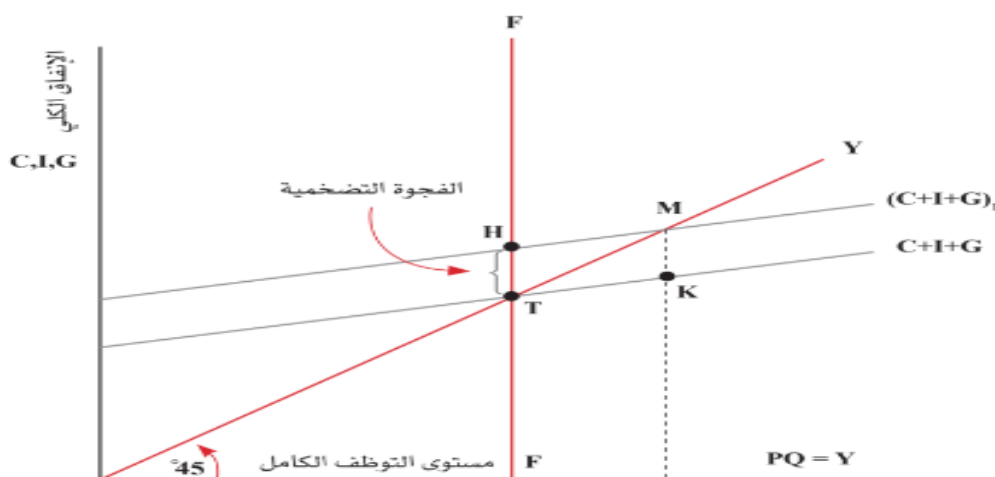
ولتوضيح الفكرة بشكل أفضل نفترض ما يلي:

ليكن لدينا اقتصاد يعاني من خلل ما، بحيث يصبح فيه الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي. ففي هذه الحالة إذا كان الاقتصاد في وضع أقل من التشغيل الكامل، فإن النقص في العرض يدفع بالمنتجين إلى توظيف عناصر جديدة من الإنتاج لزيادة مستوى الإنتاج (العرض الكلي) إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. أما إذا ما كان الاقتصاد في وضع التشغيل الكامل فإن هذا يعني أن جميع عناصر الإنتاج موزعة بشكل كامل، أي أنه من غير الممكن توظيف عناصر إنتاج جديدة، وبالتالي سيعجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي (الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي) وهو ما يؤدي إلى حدوث تضخم. وهنا تتدخل الحكومة لمواجهة الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي من خلال محاولة تقليص حجم الطلب الكلي لأن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل. فتلجأ إلى تقليص الإنفاق الحكومي الذي بدوره يؤدي إلى تقليص الطلب الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي، كون أن الإنفاق الحكومي يشكل جزءاً من الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). (عبد الباقي، 2015، صفحة 179)

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

وإذا ما رجعنا بهذه الحالة إلى النظرية الاقتصادية سنجد أنه وفقاً لنظرية المبادلات: $MV = PQ$ فإنه إذا ما ارتفع الطلب الكلي MV بمعدل أكبر من الناتج الكلي من السلع والخدمات Q ، فإن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار P ، وبما أن حجم الناتج بكمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوفرة ومستوى التقدم الفني فإن هذا يجعل الناتج الكلي يرتفع بمعدل بسيط عند الاقتراب من مستوى التشغيل الكامل، وهو ما يعني أن هذه الزيادة في الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب الكلي MV عن العرض الكلي Q . والذي يرتفع عند زيادة كمية النقد على اعتبار أن سرعة دوران النقد ثابتة. إلا أن كينز يرى أنه هناك إمكانية لحدوث تضخم مع ثبات كمية النقد عندما يرتفع الطلب الكلي عن مستوى الإنتاج عند التوظيف الكامل، ومن ثمة نقل الاهتمام إلى الإنفاق الكلي ($C.I.G$) والذي يفوق قيمة الناتج عند مستوى التشغيل الكامل. (الحبيب، 2022، الصفحات 369-370)

الشكل رقم (02.03): الفجوة التضخمية.



المصدر: (الحبيب، 2022، صفحة 370)

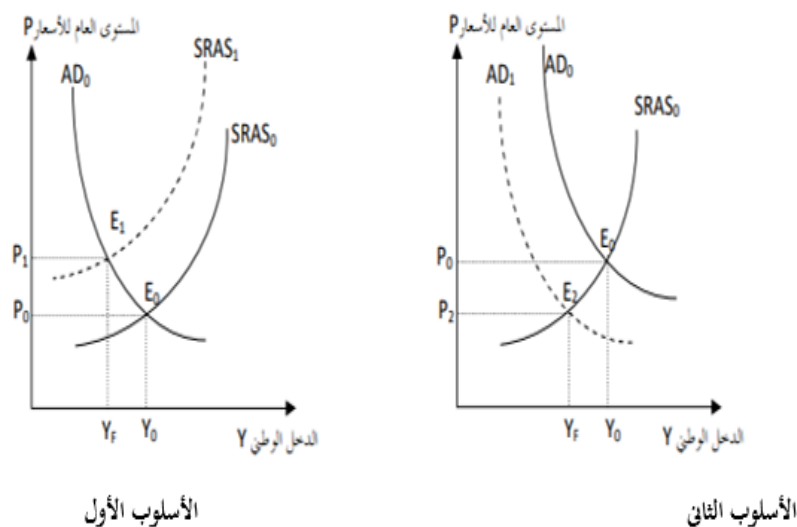
نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن زيادة الطلب تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى وبالتالي يصبح منحنى الطلب الكلي $(C+I+G)_1$ يقطع منحنى العرض الكلي في النقطة M والتي تقع فوق مستوى التشغيل الكامل، مما ينتج عنه فجوة تضخمية تقدر بالمسافة MK أو HT ، وفي هذه الحالة فإن ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الطلب لن يؤدي إلى تقليل الطلب بل سيؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى. لأن الزيادة في الأسعار سوف تؤدي إلى زيادة في الأجور والرواتب والتي بدورها تزيد من الطلب وبذلك تستمر الزيادة في الأسعار (التضخم) حتى يتم اتباع سياسة اقتصادية الملائمة لتحقيق التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي.

2. علاج الفجوة التضخمية: ان علاج الفجوة التضخمية بيانيا يتطلب انتقال اما منحنى العرض أو الطلب لاستعادة

التوازن، ويمكن توضيح ذلك انطلاقاً من الشكل التالي:

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الشكل رقم (03.03): السياسة المالية ومعالجة الفجوة التضخمية.



المصدر: (شليق، 2011-2012، الصفحات 12-13)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ إمكانية إزالة الفجوة التضخمية من خلال أسلوبين:

الأسلوب الأول: وفق هذا الأسلوب فإن استعادة التوازن يتطلب انتقال منحنى العرض الكلي $SRAS_0$ باتجاه اليسار $SRAS_1$ تحت تأثير ارتفاع الأجور النقدية فيتم تحديد نقطة جديدة للتوازن E_1 يكون عندها المستوى العام للأسعار أكثر ارتفاعاً عن سابقه، فنزال بذلك الفجوة التضخمية $Y_F - Y_0$. وبالتالي فإن هذا الأسلوب يعتمد على تخفيض العرض الكلي الذي يؤدي إلى الارتفاع في الأسعار مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الطلب الكلي.

الأسلوب الثاني: وفق هذا الأسلوب فإنه لاستعادة التوازن لابد من انتقال منحنى الطلب الكلي AD_0 نحو اليسار AD_1 بدل منحنى العرض الكلي، فينخفض بذلك الطلب الكلي بدل العرض الكلي وتشكل نقطة توازن جديدة عند E_2 ، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يعتمد على تخفيض مستوى الطلب الكلي في حد ذاته ولتحقق ذلك لابد للدولة أن تتدخل عن طريق زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي.

وما يستحق الذكر هو أنه على الرغم من الأسلوب الثاني يتجنب الارتفاع في الأسعار والأجور، إلا أنه قد يبالغ القطاع الخاص في فهم السياسة المالية الانكماشية فيتراجع الإنفاق الكلي إلى مستوى يقل عن المطلوب لتحقيق التوازن. فيخرج بذلك الاقتصاد من فجوة تضخمية ويقع في فجوة انكماشية. (شليق، 2011-2012، صفحة 12)

وفيما يلي توضيح لدور الضرائب والإنفاق العام في علاج التضخم:

1.2 السياسة الضريبية وعلاج التضخم: تلعب الضريبة دور كبير في امتصاص السيولة النقدية، وذلك من

خلال الرفع من نسبتها خاصة الضريبة على الدخل كونها عبارة عن اقتطاعات من الدخل مما يؤدي إلى خفض دخول الأفراد وقدرتهم الشرائية فيتراجع الإنفاق وتمتص الكتلة النقدية الزائدة. والجدير بالذكر هنا أن تخفيض الإنفاق لا يكون

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

بدرجة كبيرة خاصة في القطاعات الحساسة، وهو ما يدفع الدولة للتخفيض التدريجي وفي القطاعات التي تجدها مناسبة لعملية التخفيض. وهو ما يدفع الدولة إلى التركيز على رفع نسب الضرائب خاصة المباشرة التي تكون أكثر فعالية من الضرائب غير المباشرة كونها تؤدي لانخفاض الطلب الكلي نظراً لارتفاع أسعار السلع التي تفرض عليها هذا النوع من الضرائب. (دردوري، 2018، الصفحات 34-36)

2.2. السياسة الإنفاقية وعلاج التضخم: يتم استخدام سياسة الإنفاق العام من خلال الضغط على الإنفاق العام فينخفض بذلك كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثمة ينخفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، فتنخفض الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، وهنا نجد أن الإنفاق الاستثماري يلعب دوراً بارزاً في التأثير على مستوى الطلب الكلي خاصة في الدول المتقدمة وذلك لأن المشروعات الاستثمارية تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص مما يقلل من اعتمادها على التمويل الحكومي، ما عدا المشروعات الضخمة التي تحتاج لمبالغ ضخمة يعجز القطاع الخاص عن توفيرها بالكامل، أو تلك التي تقل أرباحها نظراً لطابعها الخدمي والاجتماعي، وبالتالي تعتمد الدول المتقدمة على خفض حجم إنفاقها على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية، على عكس الدول النامية التي يكون فيها هذا الاجراء محدود الفعالية وذلك لانخفاض حجم المشاريع الاستثمارية فيها فتلجأ لتخفيض الإنفاق الاستهلاكي. (الجلال، 2005-2006، صفحة 68)

بغض النظر عن اختلاف التفسيرات المؤدية للتضخم إلا أنه له نتائج سلبية على الاقتصاد ككل، والتوجه العام لعلاجها يعتمد بشكل رئيسي على أدوات السياسة المالية "الإيرادات العامة والنفقات العامة"، وذلك من خلال التقليل من الإنفاق العام وزيادة تحصيل الإيرادات، هذا على المدى القصير والمتوسط، أما على المدى الطويل فالعلاج يتمثل في دعم القاعدة الإنتاجية لمواكبة فائض الطلب. (بوري، 2017-2018، صفحة 36)

ثانياً: آلية عمل السياسة المالية في علاج الفجوة الانكماشية.

في ظل الفجوة الانكماشية وعلى عكس الفجوة التضخمية فإن الطلب على السلع والخدمات يكون أقل من عرضها، ففي هذه الحالة تتجه الدولة إلى اتباع سياسة توسعية، وهنا يكون أمامها جملة من البدائل المعاكسة لبدائل الفجوة التضخمية، وهي: زيادة الإنفاق العام، خفض الضرائب أو استخدام البدلين معاً. وفيما يلي تحليل للفجوة الانكماشية وآلية علاجها.

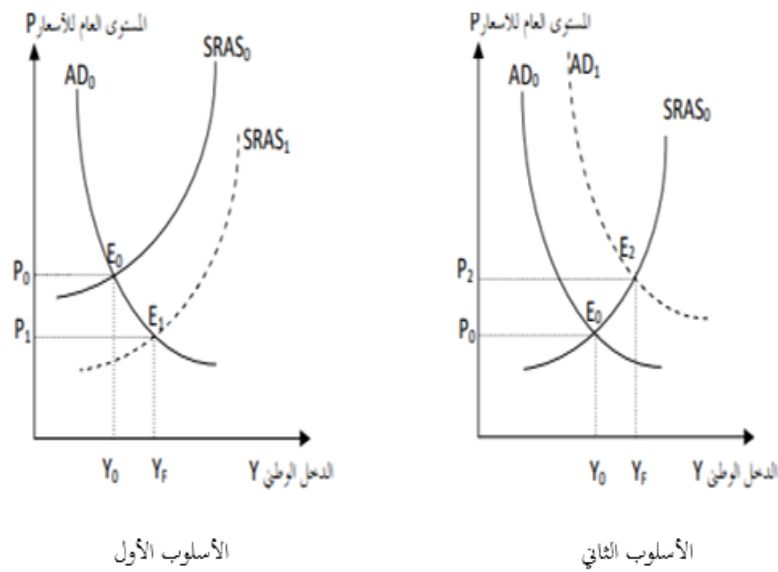
1. تحليل حالة الفجوة الانكماشية: هذه الحالة هي الحالة العكسية للحالة الأولى (فجوة تضخمية). لنفترض أن الطلب الكلي أصبح أقل من العرض الكلي، وكان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل فان الفائض من السلع والخدمات يدفع المنتجين إلى التقليل من عناصر الإنتاج لتقليل حجم الإنتاج ليتساوى مع حجم الطلب الكلي، فيتم بذلك تسريح العديد من العمال مما يؤدي إلى حدوث البطالة. ولمعالجة هذه الفجوة تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة حجم الإنفاق

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الحكومي، أو خفض حجم ضريبة الدخل بحيث يزداد الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، فيرتفع مستوى الاستهلاك والادخار.

2. علاج الفجوة الانكماشية: كما هو الحال في الفجوة التضخمية فإن تحقيق التوازن بيانياً يتطلب انتقال منحني الطلب أو العرض بما يحقق آثار معاكسة تماماً للحالة التضخمية:

الشكل رقم (04.03): الفجوة الانكماشية.



المصدر: (شليق، 2012-2011، صفحة 10)

انطلاقاً من التمثيل البياني نلاحظ إمكانية إزالة الفجوة الانكماشية بأسلوبين:

الأسلوب الأول: لاستعادة التوازن وفق هذا الأسلوب لابد من انتقال منحني العرض الكلي $SRAS_0$ نحو اليمين $SRAS_1$ وهو ما ينتج عنه تشكيل نقطة توازن جديدة عند النقطة E_1 و تزال بذلك الفجوة المقدرة بالمسافة $y_0 - y_f$ ، أي أنه وفق هذا الأسلوب لابد من تخفيض العرض الكلي نفسه وهو ما يتطلب التخفيض في الأسعار لزيادة الطلب عليه، وهو ما من شأنه أن يترتب عليه انخفاض الأجور وبالتالي لابد من توفر مرونة كافية في الأسعار والأجور لتحقيق ذلك.

الأسلوب الثاني: لاستعادة التوازن لابد من انتقال منحني الطلب الكلي AD_0 نحو AD_1 فتتشكل بذلك نقطة توازن جديدة عند النقطة E_2 والتي يكون على مستواها المستوى العام للأسعار أكبر مقارنة بالوضع التوازني الأولي، أي أنه لابد من زيادة الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي وذلك عن اتباع سياسة مالية توسعية من شأنها زيادة الطلب بشقيه الاستثماري والاستهلاكي.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

وبالتالي فإنه في ظل حالة الكساد الاقتصادي فإن الدولة تنتهج سياسة مالية توسعية، ويكون أمامه بديلين أساسيين هما: زيادة مستوى الإنفاق الحكومي كونه بمثابة دخول للأفراد مما ينتج عنه زيادة في مستوى الطلب الكلي، وهو ما يدفع المؤسسات إلى زيادة الإنتاج فتقل بذلك البطالة نظراً لزيادة عدد العمال. أو تخفيض الضرائب أو منح إعفاءات ضريبية مما يدفع بالمؤسسات إلى زيادة الاستثمارات ومن ثمة زيادة الدخل ورفع القدرة الشرائية للأفراد، أو أنها تستخدم كلتا الحالتين معاً لرفع مستوى الطلب الكلي.

وبما أن هذه الحالة هي حالة عكسية للحالة السابقة يمكن استنتاج دور كل أداة منهما في علاج الكساد:

1.2 السياسة الضريبية وعلاج الكساد: يمكن استخدام السياسة الضريبية في هذه الحالة عن طريق تخفيض الضرائب

أو منح إعفاءات عليها، فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، وفي المقابل نجد أن الإعفاءات الضريبية من شأنها زيادة الاستثمارات، وكل هذا يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية.

2.2 السياسة الإنفاقية وعلاج الكساد: يعتبر زيادة الإنفاق العام وسيلة ناجعة لعلاج الكساد، لدورها الكبير في

زيادة الطلب الكلي انطلاقاً من رفع القدرة الشرائية للأفراد، فكما أشرنا سابقاً أن هذه الزيادة في الإنفاق بمثابة دخول للأفراد، وبالتالي فإن هذه الزيادة في الطلب من شأنها تحفيز المؤسسات على زيادة الإنتاج والذي بدوره يتطلب المزيد من العمالة فتزيد الدخل ونخفض بذلك البطالة.

الفرع الثالث: توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام.

لقد أصبحت الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها انطلاقاً من تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فمن المعتاد أن تكون الموازنة العامة متوازنة في البداية لكنها كثيراً ما تنتهي إلى عدم التوازن في نهاية السنة المالية، وهذا ما أدى إلى ضرورة الاندماج ما بين التوازن الاقتصادي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي الكلي في المفهوم الحديث للموازنة العامة:

فمن بين أهم المهام التي جاء بها المفهوم الحديث للموازنة العامة تسهيلها لعملية تقويم مقترحات المشروعات العامة " هي عبارة عن وحدة اقتصادية تابعة للدولة كلياً أو جزئياً، تتولى إنتاج السلع والخدمات وتعمل في نطاق الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها "، حيث يعتبر توازن الموازنة العامة من أهم عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي العام والمحافظة عليه، فإذا لم تتوازن هذه الأخيرة فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي، وهذا راجع لتكامل التوازن المالي للموازنة العامة " التوازن بين الإيرادات والنفقات " مع التوازن الاقتصادي كونه يفرض تعادل الوسائل المالية المستخدمة في المالية العامة. بتعبير آخر فإن فرض التوازن المالي التعادل بين المنفعة الاقتصادية للقطاع مع مديونيته، يفرض توافقه مع مديونية الدولة في حالة تمويل المشاريع من قبل الخزينة العامة، وهو ما يؤدي إلى منع حدوث خلل بين المنفعة العامة والتكلفة العامة، وعندما يفرض التوازن المالي للموازنة أن يكون المردود المالي لزيادة المنفعة الاقتصادية قادر على الوفاء بالقروض التي تم التمويل بها مع خدمتها، فهو يفرض عدم

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

حصول تراجع في الدخل الوطني. وبالتالي فانه يفرض الدولة على المشاريع العامة تحقيق التوازن المالي أو الجدوى الاقتصادية فإنها تفرض زيادة الدخل الوطني وصولاً للتوازن الاقتصادي (عامر، 2016، الصفحات 164-166).

أولاً: حالات المختلفة للتوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة العامة.

هناك بعض حالات المختلفة للتوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة العامة: (دراوسي، 2005-2006، الصفحات 224-226)

أ- التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة: "تعتبر هذه أبسط الحالات إذ يكون على المسؤولين فقط تعديدية هذا التوازن إلى السنة موضوع التقدير مع إدخال التعديلات التي تقتضيها السياسة المالية المتبعة، وعادة ما يترجم هذا التوازن السابق بالنسبة للسنة موضوع التقدير إلى توازن لاحق إلا في الحالات التي يحدث فيها خطأ في التقدير أو مادي في الحسابات إلا أنها حالات قليلة الحدوث".

ب- توافر التوازن الاقتصادي مع وجود عجز في الموازنة: يعتبر عدم توازن الموازنة ذو طبيعة غير اقتصادية فقد يحدث نتيجة الإعفاءات الضريبية أو زيادة في الإنفاق. وفي هذه الحالة يعد عدم التوازن أمر لازم لإعادة الإنفاق الكلي لمستوى الإيراد الكلي. وفي هذه الحالة لابد أن تبنى الموازنة على إظهار العجز في التقديرات عن طريق القروض، أو تحاول تحقيق توازن حقيقي لها عن طريق رفع الأسعار الضريبية، أو باتباع الطريقتين معاً.

ت- عدم التوازن الاقتصادي و توازن الموازنة: إذا كان عدم التوازن الاقتصادي ناشئاً عن الإنفاق الكلي فمن الطبيعي أن يكون هناك اختلال في توازن الموازنة العامة، وبالتالي فانه لابد من معالجة الزيادة التضخمية في الإنفاق بوسائل مضادة للتضخم، أما الفرض الثاني فيتمثل في عدم كفاية الإنفاق الإجمالي خاصة إذا أدى إلى انخفاض الدخل الوطني وحصيلة الضرائب مما من شأنه أن ينتج عنه عدم توازن لاحق في الموازنة، ولعلاج ذلك لابد من اللجوء إلى القروض العامة التي تستطيع تعبئة ما لدى الأفراد من أموال مكتنزة، و اللجوء إلى التوسع الائتماني عن طريق خلق نقود جديدة تستخدم لتمويل الإنفاق الاستثماري " لابد من الحرص على التوازن المالي كونه الطريق الطبيعي لتحقيق التوازن الاقتصادي العام".

ثانياً: انعدام التوازن الاقتصادي وعدم توازن الموازنة في وقت واحد.

تعتبر من أكثر الحالات تعقيداً لانعدام التوازنين معاً، وهنا لابد من التمييز بين نوعين من عدم التوازن: فالنوع الأول قد يكون عدم التوازن ناشئاً عن زيادة الإنفاق الكلي عن حصيلة الضرائب وهنا يكون من الطبيعي عدم وجود توازن في الموازنة، فيزيد بذلك اختلال الموازنة على اختلال التوازن الاقتصادي ولعلاج ذلك لابد من العمل في اتجاهين متلازمين هما: **ضغط الإنفاق العام** لإحداث وفرة في حصيلة الضرائب الموجودة فعلاً أو **الضغط على الإنفاق الخاص** برفع أسعار الضرائب خاصة الاستهلاكية منها. أما الفرض المضاد له فقد يكون ناشئاً عن نقص في الإنفاق الكلي المصحوب بنقص الإنفاق العام

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

يحقق نقص في الموازنة، وبالتالي فإن إعادة التوازن هنا تتم عن طريق زيادة الإنفاق العام باستعمال فائض الميزانية فيعوض بذلك النقص في الإنفاق الكلي أو أن تمول الدول برنامجاً واسعاً من الإنفاق العام عن طريق الاقتراض.

. أما النوع الثاني يكون بزيادة الإنفاق الكلي والموارد العامة في نفس الوقت وهذا النوع يحمل في طياته وسائل علاجه إذا ما استطاعت السياسة المالية أن تحافظ على هذا الحال أو عن طريق تثبيت الإنفاق العام عند مستوى معين وبالتالي تثبيت الحصيلة الضريبية عند هذا المستوى، وبصفة عامة فإنه في كل هذه الحالات تعتبر الأسلحة المالية من الوسائل الفعالة التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن.

المطلب الثاني: التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي. "فعالية السياسة المالية في إطار نماذج التوازن الاقتصادي العام".

للسياسة المالية تأثير مباشر على الناتج الوطني يظهر جلياً من خلال ادراج النشاط المالي للحكومة في نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال استخدام مختلف أدوات السياسة المالية والتحكم في قواها الضريبية والإنفاقية من جهة، ومن جهة أخرى استخدام الموازنة العامة خاصة بعد مهامها الجديدة وحالات عدم الوازن اللاحقة التي أصبحت تنتهي إليها الموازنة المتوازنة مما جعل من الضروري ادماج الموازنة العامة ضمن نماذج التوازن الاقتصادي الكلي. وفيما يلي تحديد لفعالية كل أداة من أدوات لسياسة المالية ضمن نماذج التوازن الاقتصادي الكلي.

الفرع الأول: تأثير السياسة المالية ضمن نموذج IS/LM .

تظهر فعالية السياسة المالية أو تأثير مختلف أدواتها على الاقتصاد ضمن النموذج الاقتصادي الكلي، من خلال ما يعرف بالمضاعف الاقتصادي والذي يعتبر مقياس لمقدار التغير في الاقتصاد (الدخل القومي) الناتج عن تغير أحد المتغيرات الاقتصادية سواء الإنفاق أو الضرائب أو هما معاً، وهو ما ينتج عنه انتقال منحنى IS يمينا أو شمالاً على حسب الأداة المستخدمة والأهداف المراد تحقيقها مما ينتج عنه أوضاع توازنية جديدة. وهو ما سنتطرق اليه من خلال هذا الفرع بالإضافة إلى فعالية السياسة المالية في ظل التنسيق مع السياسة النقدية.

أولاً: أثر استخدام الإنفاق الحكومي على نموذج التوازن الاقتصادي IS/LM .

تستطيع الدولة التأثير على السوق الحقيقي من خلال التأثير على مستويات الإنفاق الحكومي، ففي ظل ثبات أسعار الفائدة فإن الزيادة في الإنفاق ستؤدي إلى الزيادة في الدخل بما يساوي قيمة التغير في الإنفاق الحكومي مضروبة في قيمة المضاعف k. (يونس، 2017، الصفحات 179-180) ويعبر عنها رياضياً بمشتق الدخل بالنسبة للإنفاق وبذلك فإنه يمكن تحديد تأثير التغير في الإنفاق الحكومي على الدخل انطلاقاً من مضاعف الإنفاق الحكومي، والذي يمكن استخراجه انطلاقاً من الصيغة الحرفية للدخل التوازني ، واشتقاق الدخل بالنسبة للإنفاق الحكومي كما يلي :

$$y^* = [g(a - bTx + bTr + I + G + X - M) - k(L_0 - MS)] / (k\alpha + g(1 - b + bt + m))$$

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

$$\Delta y / \Delta G = g / (k \alpha + g(1-b+bt+m))$$

$$\Delta y / \Delta G = g / (k \alpha + g(1-b+bt+m))$$

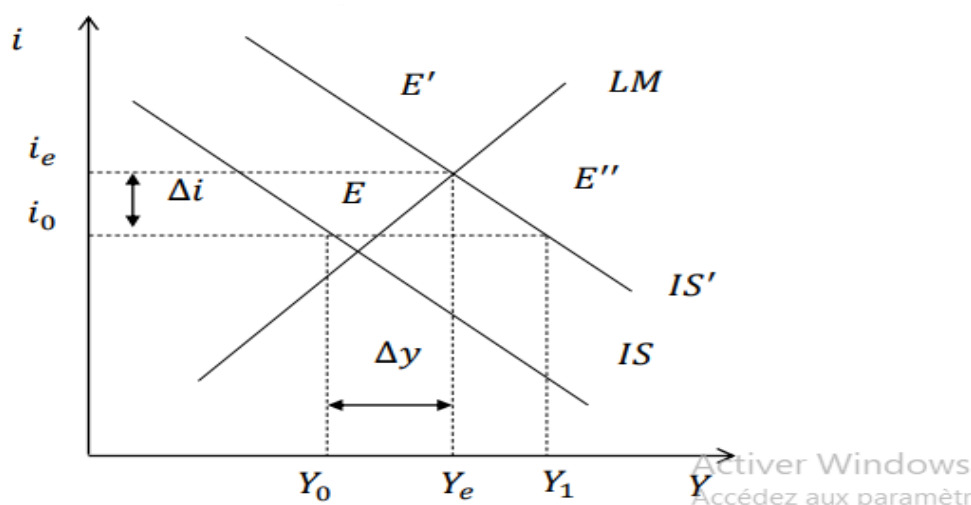
وهي قيمة المضاعف والذي يعبر عنه اقتصادياً بأن كل زيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى انخفاض في دخل بقيمة المضاعف

$$\Delta y = \Delta G (g / (k \alpha + g(1-b+bt+m)))$$

وبذلك يكون مقدار التغير في الدخل هو :

أما بيانياً فإن التغيير في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى IS يميناً (نحو الأعلى) إذا ما كانت السياسة المالية المتبعة توسعية و شمالاً إذا ما كانت انكماشية (نحو الأسفل)، ولنفرض فيما يلي حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG ، فإن الشكل التالي يوضح تأثير ذلك على الدخل ومنحنى IS:

الشكل رقم (05.03): أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على منحنى IS



المصدر: (خليل س.، 1994، صفحة 488)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النقطة E تحدد الوضع التوازني، إلا أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG يؤدي إلى انتقال المنحنى IS نحو IS' إلى جهة اليمين، مشكلاً وضعاً توازانياً جديداً عن النقطة E' عند مستوى دخل وسعر فائدة جديدين، ويفسر ذلك اقتصادياً بأن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما من شأنه زيادة الطلب على النقد فترتفع أسعار الفائدة i_e إلى وفي المقابل زيادة الدخل بمقدار Δy جراء زيادة الاستثمار إلى y_e حيث أن التغير في الدخل يقدر بالتغير في الإنفاق مضروباً في المضاعف. في حين أن منحنى LM لن ينتقل نظراً لافتراض عدم تغير السياسة النقدية أما في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي فإن الآثار تكون معاكسة تماماً لما تم طرحه.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ثانياً: أثر استخدام الإنفاق الضرائب على نموذج التوازن الاقتصادي IS/LM .

ان العلاقة العكسية التي تربط الدخل بسعر الفائدة، تجعل من التغير في الضرائب له اثر معاكس تماماً لأثر الإنفاق الحكومي، ويمكن تحديد تأثير التغير في الضرائب على الدخل انطلاقاً من مضاعف الضرائب، والذي يمكن استخراجه انطلاقاً من الصيغة الحرفية للدخل التوازني من خلال اشتقاق الدخل بالنسبة للضرائب كما يلي :

$$y^* = [g(a - bT_x + bTr + I + G + X - M) - k(L_0 - MS)] / (k\alpha + g(1 - b + bt + m))$$

$$\Delta y / \Delta T_x = b g / (k\alpha + g(1 - b + bt + m))$$

$$\Delta y / \Delta T_x = -b g / (k\alpha + g(1 - b + bt + m))$$

وهي قيمة المضاعف والذي يعبر عنه اقتصادياً بأن كل زيادة في الضرائب بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى انخفاض في دخل بقيمة المضاعف

وبذلك يكون مقدار التغير في الدخل هو : $\Delta y = \Delta T_x (-bg / (k\alpha + g(1 - b + bt + m)))$

أما بياننا فإن التغير في الضرائب يؤدي إلى انتقال منحنى IS شمالاً (نحو الأسفل) إذا ما كانت السياسة المالية المتبعة توسعية و يمينا إذا ما كانت انكماشية (نحو الأعلى)، ولنفرض فيما يلي حدوث زيادة في الضرائب بمقدار ΔT_x ، تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح مما يؤدي لتراجع مستويات الاستهلاك الذي يعد العامل الحاسم في عمل المضاعف وبالتالي انخفاض مستوى الدخل بقيمة التغير في قيمة الضرائب مضروبة في قيمة مضاعف الضرائب ويعبر عنها بياننا بانتقال منحنى IS نحو أسفل اليسار لتتحقق نقطة توازن جديدة، فالزيادة في الضرائب سوف تؤدي في البداية إلى انخفاض الدخل الوطني عن طريق المضاعف، حيث ينخفض الطلب على النقود بدافع المعاملات في ظل ثبات المعروض النقدي، فلا بد من ارتفاع الطلب على النقود بدافع المضاربة حتى يعود سوق النقد إلى التوازن، ونظراً للعلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربة فإن ارتفاع هذا الأخير سوف يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة مما يؤدي لزيادة الاستثمار في القطاع الحقيقي مما يؤدي لارتفاع الدخل (يونس، 2017، الصفحات 181-182).

ثالثاً: أثر استخدام السياسة الإنفاقية والضريبية معاً على نموذج التوازن الاقتصادي IS/LM .

عادة ما تلجأ الحكومة إلى استخدام كل السياسة الإنفاقية وكذا الضريبية معاً للتأثير على النشاط الاقتصادي فتستخدم حصيلة الضرائب في تغطية الإنفاق العام، وبالتالي يتساوى مقدار التغير في الإنفاق الحكومي مع مقدار التغير في لضرائب، بحيث يطلق على الأثر الناجم عن التغيرات المتساوية في الإنفاق الحكومي والضرائب اسم (مضاعف الميزانية المتوازنة) . وبالتالي فانه يمكننا استخدام نفس الطريقة التي استخدمناها في نموذج الكينزي البسيط (الدخل/ الإنفاق) وبالتالي فان المضاعف في هذه الحالة يعطى الأثر على الدخل المترتب عن التغير في الإنفاق الحكومي الممول بتغير مساوي له في الضرائب.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ويحصل على مقدار التغير في الدخل من خلال جمع مقدار التغير في الدخل الناتج عن تغير الضرائب مع مقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في الإنفاق الحكومي بالاعتماد على مشتق كل منهما كما يلي:

$$\Delta y / \Delta G = g / (k \alpha + g(1-b+bt+m))$$

$$\Delta y / \Delta T_x = -b g / (k \alpha + g(1-b+bt+m))$$

و عليه يكون مقدار التغير في الدخل الناتج عن كل تغير منهما هو :

$$\Delta y = \Delta G (g / (k \alpha + g(1-b+bt+m)))$$

$$\Delta y = \Delta T_x (-b g / (k \alpha + g(1-b+bt+m)))$$

ومنه يكون المقدار الكلي للتغير في الدخل هو مجموع مقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في الإنفاق

الحكومي والناتج عن التغير في الضرائب:

$$\Delta y = \Delta G (g / (k \alpha + g(1-b+bt+m))) + \Delta T_x (-b g / (k \alpha + g(1-b+bt+m)))$$

وبما أن $\Delta T_x = \Delta G$ تصبح المعادلة من الشكل:

$$\Delta y = \Delta G (g / (k \alpha + g(1-b+bt+m))) + \Delta G (-b g / (k \alpha + g(1-b+bt+m)))$$

$$\Delta y = [(g / (k \alpha + g(1-b+bt+m))) + (-b g / (k \alpha + g(1-b+bt+m)))] \Delta G$$

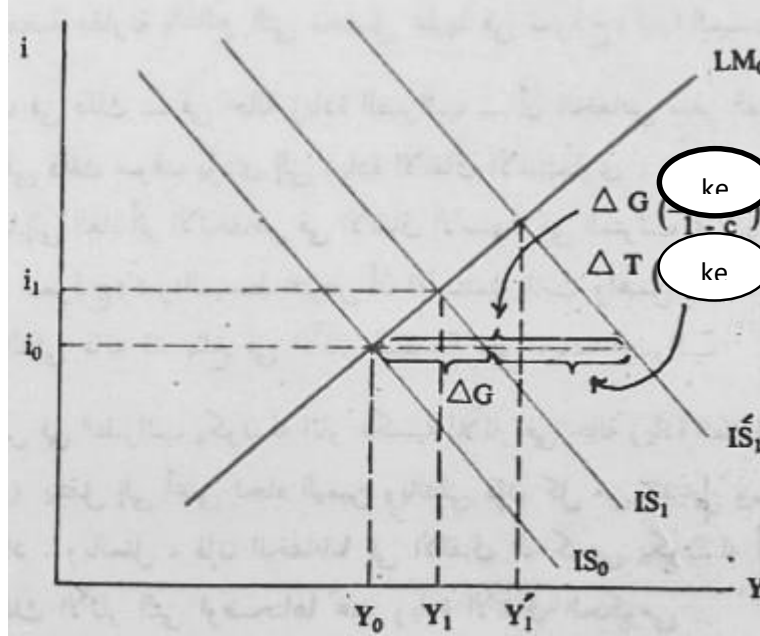
ومنه فان مقدار التغير في الدخل هو:

$$\Delta y = [(g / (k \alpha + g(1-b+bt+m))) + (-b g / (k \alpha + g(1-b+bt+m)))] \Delta G$$

أما بيانياً فإن الانتقال يكون كما يلي:

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الشكل رقم (06.03): الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي والممولة بزيادة مساوية من الضرائب.



المصدر: (خليل، نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية، 1994، صفحة 488)

وكما سبق أن أوضحنا أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين بمسافة تقدر ب $\Delta G(g/(k\alpha + g(1-b+bt+m)))$ ، في حين أن الزيادة في الضرائب سوف تنقل منحنى IS إلى اليسار بمسافة تقدر ب $\Delta T_x(-bg/(k\alpha + g(1-b+bt+m)))$ ، وبما أن $\Delta G = \Delta T_x$ فإن الانتقال لمنحنى IS إلى اليمين المترتب عن زيادة الإنفاق الحكومي سيلغى جزئياً نتيجة للزيادة في الضرائب، والنتيجة النهائية سيكون هناك انتقال خالص إلى اليمين لمنحنى IS بمسافة مساوية ل:

$$\Delta y = [(g/(k\alpha + g(1-b+bt+m))) + (-bg/(k\alpha + g(1-b+bt+m)))] \Delta G$$

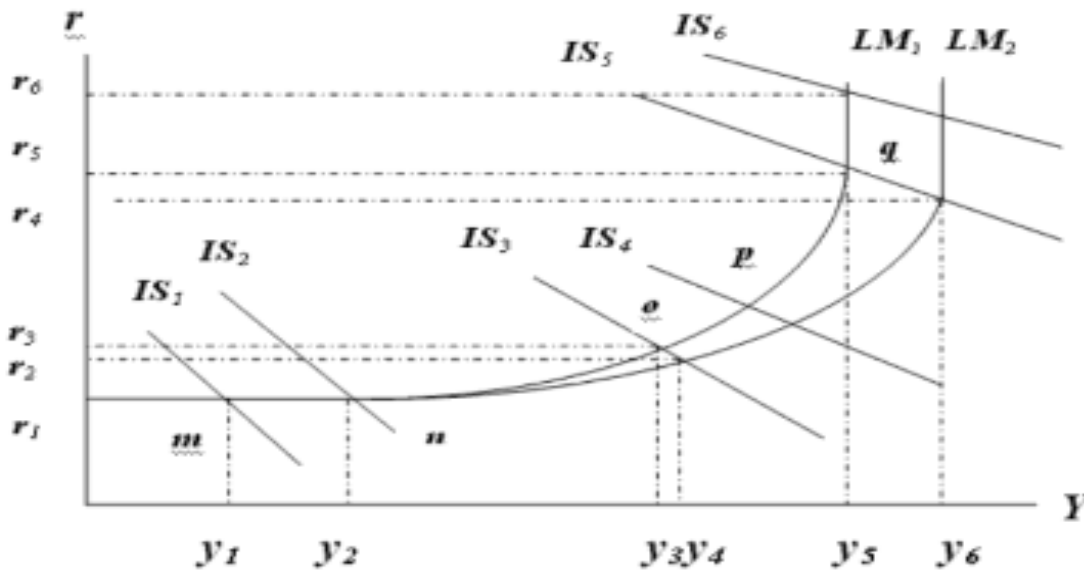
وبالتالي فإن الزيادة الفعلية في الدخل تكون أقل من مقدار الانتقال الأفقي لمنحنى IS أي أقل من المضاعف في حالة النموذج الكينزي البسيط، فكما موضح في الشكل فإن انتقال منحنى IS من IS_0 إلى IS_1 يؤدي إلى زيادة الدخل إلى y_1 بزيادة أقل من ΔG وارتفاع سعر الفائدة إلى i_1 (هذا الارتفاع ضروري لإزالة الفائض الطلب على النقود المترتب على زيادة الدخل، كونه يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات وهو ما يفسر السبب في أن الدخل يزداد بمقدار أقل مما يحدث في حالة النموذج الكينزي البسيط). وبالتالي فإن التغيرات في الإنفاق الحكومي يكون لها أثر أكبر مقارنة بتغيرات الضرائب وهو ما يجعل التغير في حجم الموازنة مع الإبقاء على العجز ثابتاً (تغير متساوي في الإنفاق والضرائب) مما يؤدي إلى تغير الدخل في نفس اتجاه التغير في حجم الموازنة الحكومية. (خليل، 1994، الصفحات 487-488)

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

ثالثاً: فعالية السياسة المالية في ظل التنسيق مع السياسة النقدية.

إن المزيج بين السياسة النقدية والمالية يعد وسيلة فعالة لفهم التفاعل بينهما وكذا تأثيره على الاقتصاد الكلي، والذي يمكن تمثيله من خلال نموذج التوازن IS/LM بحيث يحدد المنحنى IS التوليفة التوازنية من سعر الفائدة والدخل والتي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، في حين يحدد المنحنى LM التوليفة التوازنية من سعر الفائدة والدخل والتي تحقق التوازن في سوق النقد. ويمكن اظهار التأثير المتبادل بين السياستين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07.03): التداخل والتفاعل بين السياسة النقدية والمالية.



المصدر: (الموسوي ن.، 2012، صفحة 91)

ويمكن اظهار التداخل ما بين السياسة النقدية والمالية من خلال الآثار النقدية للسياسة المالية، فاستمرار السياسة المالية في التوسع عن طريق زيادة النفقات الحكومية و تخفيض الضرائب يؤدي إلى الانتقال منحنى IS إلى مستوى توازني جديد q يرتفع عنده سعر الفائدة r_5 عند المنحنى IS_5 مما يشكل أثراً سلبياً يشبه أثر التضخم وبالتالي ينعكس على حجم الاستثمار الخاص مما يتطلب تدخل السلطة النقدية بزيادة في المعروض النقدي (اعتماد سياسة نقدية توسعية) لمعالجة الارتفاع سعر الفائدة كون أن سعر الفائدة يعد تكلفة للاستثمار فينعكس عليه بشكل سلبي وفي هذه الحالة يحدث التفاعل ما بين السياستين النقدية والمالية. وهو ما يتطلب للوصول إلى مرحلة التوازن q (الموسوي، 2012، الصفحات 90-92)

وبالتالي فإنه انطلاقاً مما تم تقديمه فان التأثير المتبادل ما بين السياستين يعبر عنه من خلال التغيرات التي تطرأ على كل من منحنى IS ومنحنى LM حيث أن انتقال منحنى IS يعبر عن التغيرات في سوق السلع والخدمات التي تؤدي إلى تغير مستوى الدخل والذي بدوره يؤثر مستوى سعر الفائدة نتيجة التغيرات في الطلب على النقدية، في حين أن انتقال منحنى LM

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

يعبر عن التغيرات في سوق النقد والتي تؤدي لتغير مستوى سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى تغير الدخل نتيجة تأثيره على مستوى الاستثمار.

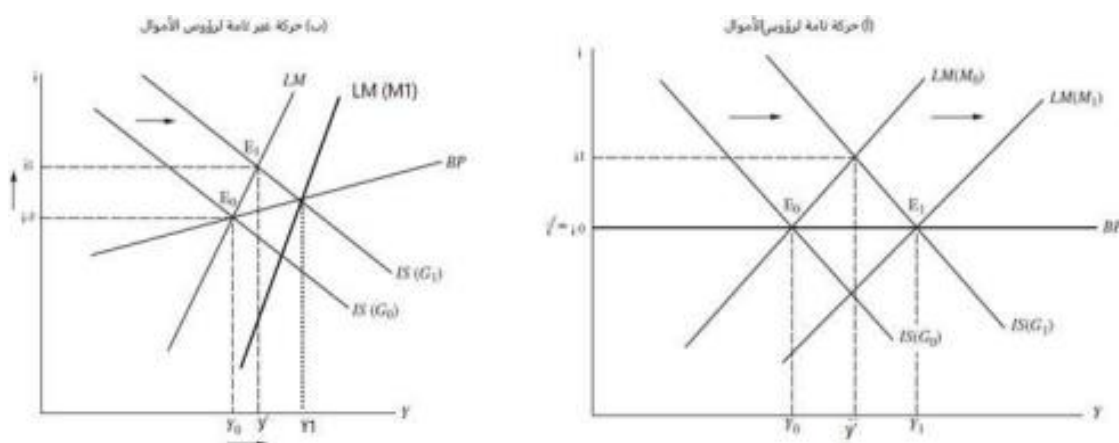
الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج BP/IS/LM.

تتعلق فعالية السياسات الاقتصادية الكلية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة في ظل النموذج BP-LM-IS بمتغيرين أساسيين، هما طبيعة نظام الصرف المتبع سواء كان عائماً أو ثابتاً، بالإضافة إلى درجة حرية انتقال رؤوس الأموال التي تتعلق بحساسيتها للتغيرات في أسعار الفائدة، والتي تؤثر على حساب رأس المال.

أولاً: في ظل سعر الصرف الثابت.

يمكن توضيح فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت كما يلي انطلاقاً من الشكل التالي:

الشكل رقم (08.03): أثر السياسة المالية ضمن نموذج BP/IS/LM في ظل سعر الصرف الثابت.



المصدر: (محاضرات في نماذج التوازن العام، 2021، صفحة 5)

في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال و ثبات سعر الصرف فان اتباع سياسة مالية توسعية (عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي كما في الشكل أعلاه) يؤدي إلى انتقال منحنى $IS(G_0)$ نحو اليمين $IS(G_1)$ ، ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً بأن الزيادة في الإنفاق الحكومي أدت إلى زيادة الطلب الكلي مما دفع إلى زيادة الإنتاج وتوظيف المزيد من العمالة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات الفائدة. وبما أن هذه الأخيرة محفز لرؤوس الأموال فإنه سيزيد من تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل وهو ما ينتج عنه فائض في حساب رأس المال، وفي المقابل فان الزيادة في الناتج والعمالة ستؤدي إلى زيادة الواردات فيحدث عجز في الميزان التجاري، وبما أن نظام الصرف ثابت لا بد للبنك المركزي التدخل للحفاظ على سعر صرف العملة فيقوم بشراء العملات الأجنبية فيزداد العرض النقدي أيضاً مما يؤدي لانتقال منحنى LM نحو اليمين فيرتفع مستوى الدخل التوازني مع بقاء معدل الفائدة عند مستواه الأولي. أما فظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال فانتقال منحنى IS يؤدي لفائض في ميزان المدفوعات مما يشكل ضغط من أجل ارتفاع سعر صرف يقوم البنك المركزي بشراء العملات الأجنبية

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

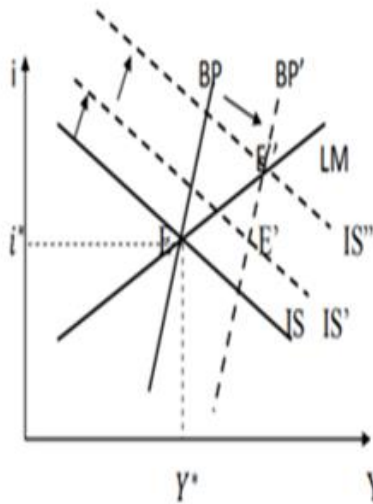
وزيادة المعروض النقدي فينتقل منحني LM يميناً فيرتفع الدخل بدرجة أقل من المرة الأولى. والجدير بالذكر هنا أن منحني لا ينتقل بالرغم من تنقل رؤوس الأموال ويرجع ذلك لعدم تأثر سعر الفائدة الخارجي وبقاء سعر الصرف ثابتاً، كما أن منحني LM تكون حركته بطيئة تبعاً لحركة رؤوس الأموال، وهو ما يعكس الفعالية الضعيفة للسياسة المالية في ظل الاستجابة الضعيفة لرؤوس الأموال تجاه سعر الفائدة. (فرج، 2022، الصفحات 63-64)

وبالتالي فالسياسة المالية أكثر فعالية في حالة الحركة التامة لرؤوس الأموال.

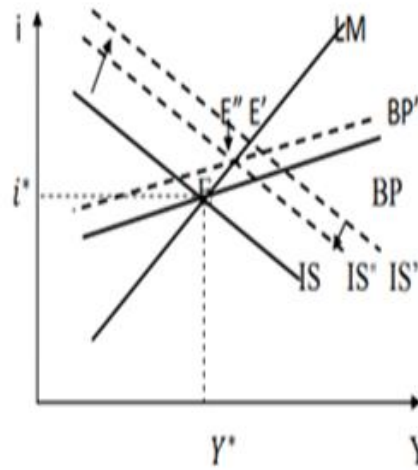
ثانياً: في ظل سعر الصرف المرن.

يمكن توضيح تأثير السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن انطلاقاً من الشكل التالي:

الشكل رقم (09.03): أثر السياسة المالية ضمن نموذج BP/IS/LM في ظل سعر الصرف المرن.



الحركة غير التامة لرؤوس الأموال



الحركة التامة لرؤوس الأموال

المصدر: (قنوني، 2018، الصفحات 111-112)

في ظل نظام الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال فإن اتباع سياسة مالية توسعية ينتج عنها من ارتفاع في معدلات الفائدة وجذب لرؤوس الأموال نحو الداخل يؤدي إلى انتقال IS إلى IS'، مما يؤدي إلى نقطة توازن داخلية E' والتي تقع أعلى BP وتمثل فائض داخلي، ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً بأن اتباع سياسة مالية توسعية باعتماد على زيادة الإنفاق العام (على سبيل المثال) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهو ما يدفع إلى زيادة الإنتاج وتوظيف المزيد من العمالة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات الفائدة. وبما أن هذه الأخيرة محفز لرؤوس الأموال فإنه سيزيد من تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل وهو ما ينتج عنه فائض في حساب رأس المال، وبما أن نظام الصرف مرن فإنه سيرتفع سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي فإن ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية يخفض الصادرات الوطنية نظراً لارتفاع أسعارها وتزيد الواردات وبالتالي يعود الطلب الكلي للانخفاض، مما يدفع IS إلى الانتقال يساراً إلى IS'' و BP هو الآخر ينتقل يساراً

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

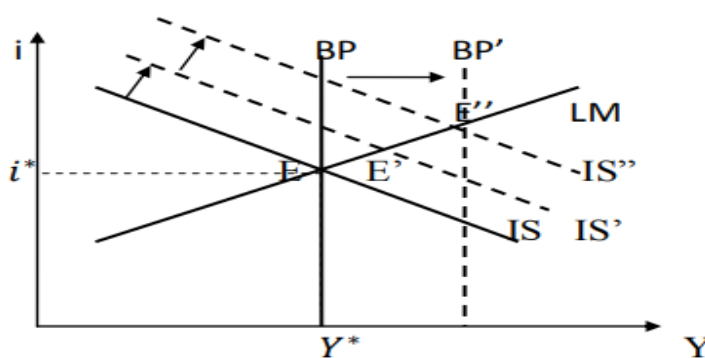
BP' فنحصل على نقطة توازن جديدة عند E'' و لكن يكون عندها مستوى الدخل اقل من مستواه عن E' . وهو ما يعكس ضعف السياسة المالية التوسعية في محاولة زيادة الناتج والعمالة، فيما أن الاقتصاد يتميز بحركة تامة لرؤوس الأموال فإن العجز على مستوى الميزان التجاري سيلغي أي زيادة في الإنفاق الحكومي، ويجعل من السياسة المالية عديمة الفعالية في ظل مرونة أسعار الصرف والحرية التامة لحركة رؤوس الأموال. (فرج، 2022، الصفحات 67-68)

أما في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى انتقال منحني IS إلى IS' مما يؤدي لانتقال نقطة التوازن الداخلية E' والتي تمثل حالة عجز خارجي كونها تقع أسفل BP ، وبما أن الاقتصاد في ظل سعر صرف مرن فإن هذا العجز سيؤدي إلى زيادة الطلب على الصرف الأجنبي وعرض العملة الوطنية مما يؤدي لانخفاض سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي تصبح الصادرات الوطنية منخفضة الأسعار مقارنة بالواردات (الحد من الواردات) وهو ما يؤدي إلى انتقال منحني IS' إلى اليمين IS'' و BP أيضاً ينتقل إلى نقطة توازن جديدة عند BP' والتي يكون عندها مستوى الدخل أكبر من مستواه عند النقطة E' ، في ظل الحركة الغير تامة لرؤوس الأموال فإن السياسة المالية تكون غير فاعلة لأن العجز في ميزان المدفوعات الذي يسببه التوسع المالي يغطيه الانخفاض في سعر الصرف مما يزيد في تنافسية الاقتصاد ومن ثمة يزيد الدخل وبالتالي فالسياسة المالية أكثر فعالية في حالة الحركة غير تامة لرؤوس الأموال.

وما تجدر الإشارة إليه أن هناك حالتين خاصتين في ظل سعر الصرف المرن هما: (قنوني، 2018، الصفحات 111-113)

1. الحالة الأولى: عدم مرونة الدخل بالنسبة لمعدل الفائدة

الشكل رقم (10.03): تأثير السياسة المالية في ظل عدم تدفق رؤوس الأموال.



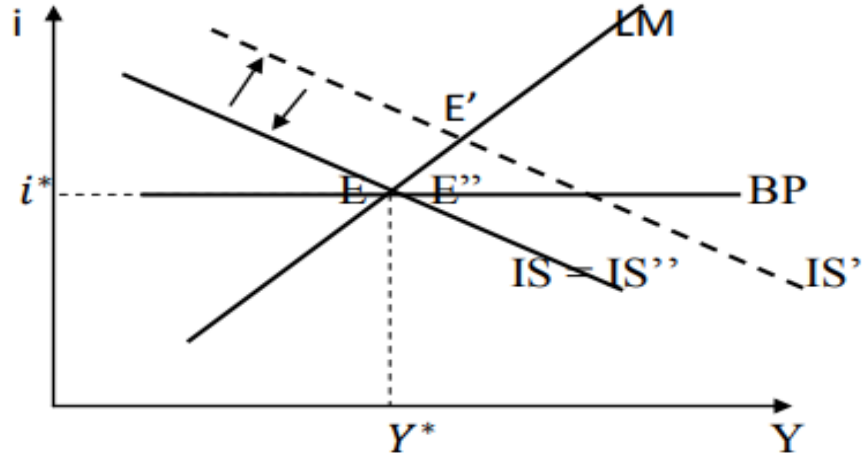
المصدر: (قنوني، 2018، صفحة 112)

تمثل عدم مرونة الدخل اتجاه أسعار الفائدة بخط عمودي (BP عموديا) وهو ما يعكس عدم تدفق رؤوس الأموال وبالتالي يعكس عدم مرونتها تجاه سعر الفائدة، وبالتالي فإن السياسة المالية ستؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل.

2. الحالة الثانية: مرونة كبيرة للدخل بالنسبة لمعدل الفائدة.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الشكل رقم (11.03): تأثير السياسة المالية في ظل التدفق الكبير لرؤوس الأموال.



المصدر: (قنوبي، 2018، صفحة 113)

في هذه الحالة يمثل BP بمنحنى أفقي وهو ما يعكس ال تدفق كبير لرؤوس الأموال (مرونة كبيرة جداً لرصيد رأس الأموال بالنسبة لمعدل الفائدة)، لا تؤدي السياسة المالية إلى زيادة الدخل.

الفرع الثالث: دور السياسة المالية في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات.

نستطيع القول أن السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج، فالبلدان التي لديها فائض في ميزان مدفوعاتها تكون زيادة في الطلب الكلي كفيلة بتخفيض هذا الفائض انطلاقاً من ارتفاع الناتج والأسعار المحلية مما ينتج عنه انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار وفقدان الصادرات الوطنية لتنافسيتها مقارنة مع الأجنبية. وفي المقابل ستشهد الواردات ارتفاعاً لانخفاض أسعارها مقارنة مع أسعار السلع الوطنية. وبذلك فإن السياسة المالية التوسعية ملائمة في حالات البطالة والفائض في ميزان المدفوعات، في حين تكون السياسة المالية الانكماشية هي الأنسب في الحالة العكسية ففي حالة عجز ميزان المدفوعات يكون لتخفيض الطلب الكلي فعالية أكبر، حيث يؤدي هذا الأخير إلى انخفاض الناتج والأسعار المحلية فتزيد تنافسية الصادرات الوطنية ويرتفع طلبها، وتنخفض الواردات لانخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية. وما تجدر الإشارة إليه أن السياسة المالية محلياً قد تتعارض مع تلك الملائمة دولياً إذا ما واجه البلد بطالة مع عجز في ميزان المدفوعات أو تضخماً يجذب الطلب مع فائض في ميزان المدفوعات وهنا يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية والانكماشية معاً إذ تستخدم السياسة التوسعية لعلاج البطالة والسياسة الانكماشية علاج العجز في ميزان المدفوعات. (مرعاش، 2010-2011، الصفحات 86-87)

كما لا يمكن إغفال أثر السياسة الضريبية في التأثير في سعر الصرف بطريقة غير مباشرة ومن خلال تأثيرها على قدرة الأفراد في الإنفاق، فزيادة الضرائب مثلاً الضرائب على الدخل تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية مما ينتج عنه انخفاض في الطلب بشقيه سواء الاستثماري أو الاستهلاكي، مما ينتج عنه انخفاض الدخل والأجور والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض عرض

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

النقود والأسعار، وبالتالي تصبح أسعار السلع المحلية منخفضة مقارنة بالأجنبية مما يؤدي لزيادة الطلب عليها وهو ما يترتب عليه ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية. وبالمقابل ستكون النتيجة معاكسة في حالة انخفاض الضرائب على الدخل. أما بالنسبة لزيادة الضرائب على الإنتاج فهي تؤدي لانخفاض الإنتاج مما ينتج عنه انخفاض القدرة الشرائية للمواطن (تسريح بعض العمال) وتصبح أسعار السلع المحلية مرتفعة مقارنة بأسعار السلع الأجنبية نظراً لارتفاع تكاليفه، مما ينتج عليه انخفاض في سعر صرف العملة المحلية. وبالمقابل ستكون النتيجة عكسية في حالة خفض ضرائب الإنتاج. وكل هذا يعكس تأثير الضرائب على أسعار صرف العملة من خلال تأثيرها على الدخل، عرض النقود والإنتاج، وبالتالي أسعار الصادرات وحالة الميزان التجاري ومن ثمة تأثيرها على حالة ميزان المدفوعات. (الشيخ، 2012-2013، صفحة 98)

المطلب الثالث: آلية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية للدولة والاقتصاد الكلي.

تعد الإيرادات النفطية مصدراً رئيسياً بالنسبة للدول المصدرة للنفط، خاصة في تمويل ميزانيتها الحكومية في ظل محدودية إيراداتها غير النفطية بحيث يتم إعادة تدويرها داخل الاقتصاد الوطني عبر الموازنة العامة (برامج الإنفاق العام)، وهو ما يجعل هذه الدول تتأثر بشدة بتقلبات أسعار النفط كون أن هذه الأخيرة تكون عرضة لتقلبات مزاج الأسواق النفطية. وفيما يلي سنعرض تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للدول خاصة النفطية منها وخياراتها، وكذا ميكانيزمات تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية والاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط في استجابة السياسة المالية في الدول النفطية وخياراتها.

إن الاعتماد على عائدات النفط خاصة عندما تشكل حصة كبيرة من إجمالي الإيرادات، يجعل الإدارة المالية وتخطيط الميزانية والاستخدام الفعال للموارد العامة أمراً صعباً لاسيما في المدى القصير. فالتقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى تقلبات مقابلة في التدفق النقدي المالي، وبالتالي فإن اعتماد إيرادات المالية العامة على قطاع النفط يجعل المالية العامة عرضة لمتغيرات خارجية متقلبة، بتعبير آخر إن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية يجعل من النفقات العامة مرتبطة بهذه العوامل الخارجية، ومن جهة أخرى ان التقلبات الحادة في الإنفاق الحكومي تجعل من الصعب على القطاع الخاص وضع خطط وقرارات استثمارية طويلة المدى، الأمر الذي يؤدي في النهاية لآثار سلبية على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في قطاعات الاقتصاد الأخرى غير القطاع النفطي. بالإضافة إلى إمكانية تأثير التقلبات المالية على استقرار سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في حالة البلدان المنتجة للنفط من خلال تأثير الصدمات النفطية على مستوى وتقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال عدة قنوات كالإنفاق الحكومي المسائر للدورة الاقتصادية على السلع غير القابلة للتداول، وفي هذه الحالة يمكن أن ينتقل تقلب عائدات النفط إلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي مما يلحق الضرر بالقطاع الغير النفطي وتكوين رأس المال. وبالتالي فالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لمكاسب التصدير والإيرادات الحكومية يدفع صناع السياسات في البلدان المنتجة للنفط إلى مواجهة قضايا قصيرة المدى تتعلق بكيفية معالجة التغيرات الحادة والغير متوقعة في أسعار النفط، إيراداته وكيفية استخدام العائدات

النفطية. (Ossowski M. S., 2002, pp. 59-61)

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

تعد السياسة المالية مساندة للدورات الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار النفط، فتميل الحكومات إلى التوسع المالي في حالة ارتفاع أسعار النفط، وتميل إلى الانكماش المالي عند انخفاضها، حيث تقوم السياسات المساندة للدورات الاقتصادية بنقل التغيرات في أسعار النفط إلى تقلبات دورة الأعمال، مما يتسبب في زيادة إنفاق الاقتصاديات عند ارتفاع أسعار النفط، وفي حالات الركود عند تراجع هذه الأسعار. والجدير بالذكر هنا أن سياسة الإنفاق الحكومي للإيرادات النفطية تعتبر من أهم قنوات نقل تأثير تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد، لذلك تحدد السياسات المالية بصفة أساسية مقدار الإيرادات النفطية المستخدمة لتحفيز الاقتصاد وفقاً لحجم الإيرادات خاصة النفطية منها في الدول الريعية، وهنا يكون أمام الحكومة العديد من الخيارات المتاحة لاستعمال الإيرادات النفطية في حال ارتفاعها كتسديد ديونها الخارجية أو استثمار الإيرادات النفطية تجنباً لزيادة النفقات العامة، (كارانفيل، 2021، صفحة 2)

فإذا ما استخدمتها في تسديد ديونها وتوفرت إمكانية لتداول السندات خارجياً فهنا لن ينتج عن ارتفاع عوائد النفط تأثير قوي على الاقتصاد، أما إذا لم تتوفر إمكانية لتبادل السندات فإن تدفقات أي لا يترتب عنه أثر النفقات. أما إذا لم تتوفر إمكانية لتبادل السندات، فتدفقات رؤوس الأموال للخارج ستكون أقل من ارتفاع العوائد النفطية مما يعيد التوازن لميزان المدفوعات، وبالتالي يكون أثر النفقات العامة على الاقتصاد أقل من الفائض الأولي في الإيرادات النفطية. أما في حالة إنفاقها بطريقة غير مباشرة بخفضها للرسوم، فإذا ما أنفق الأفراد كل دخلهم الإضافي على السلع والسندات القابلة للتداول فلن يولد عوائد النفط أثر النفقات لانخفاض عجز الحساب الجاري وتدفقات العوائد للخارج، مما يؤدي لتوازن ميزان المدفوعات وبالتالي لن يكون هناك أثر سلبي لإنفاق الإيرادات النفطية على القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما إذا انفق جزء من الدخل الإضافي على السلع والسندات المحلية فسيؤدي ذلك لزيادة الطلب على السلع والسندات المحلية خارج التبادل التجاري مما يؤدي لارتفاع أسعارها من جهة ومن جهة أخرى سيتولد فائض في ميزان المدفوعات (فائض في حساب رأس المال الناتج عن زيادة الإيرادات النفطية مقابل عجز في الحساب الجاري الناتج عن زيادة الاستيرادات بنسبة أقل من الفائض في حساب رأس المال)؛ مما يؤدي لتأثير القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج القطاع النفطي بسبب زيادة النفقات مما ينتج عنه زيادة الإيرادات النفطية مما يؤدي لأثر النفقات السلبي، ويحدث الأمر ذاته عند قيام الحكومة بتسديد الديون المحلية باستعمال الإيرادات النفطية. تعتمد الحكومات عادةً إنفاق الإيرادات النفطية بطريقة مباشرة (النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية)، حيث تؤدي النفقات الجارية لزيادة الطلب على السلع والخدمات في حين تؤدي النفقات الاستثمارية لزيادة عرض السلع والخدمات المحلية. (منصور م.، 2015، الصفحات 195-196)

ويمكن للحكومة أن تؤثر في الاقتصاد باستعمال السياسة الضريبية، أو باستعمال تخصيصات النفقات الجارية بين القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن إمكانية تجنبها التأثيرات السلبية للإيرادات النفطية في القطاعات الاقتصادية الأخرى بخفض إنتاج النفط وبالتالي خفض الإيرادات النفطية، أو استثمار الإيرادات النفطية في الخارج، إذ يتوقف اتخاذ القرار بين الخيارين على معدل عائد

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الاستثمار المتوقع في الخارج ومعدل ارتفاع أسعار النفط المتوقع في المستقبل. وبالتالي تحدد كيفية توزيعها للإيرادات النفطية واستخداماتها (كارانفيل، 2021، صفحة 2).

ويمكن للحكومة حماية وعزل الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط بفك ارتباط السياسة المالية بالإيرادات النفطية وجعل السياسة المالية مرتبطة بإيرادات دائمة، مما أدى بعدة دول المنتجة للنفط لإنشاء مؤسسات مالية تهدف لتعزيز الإدارة المالية العامة للإيرادات النفطية والمساعدة على تحقيق أهداف أوسع للسياسة المالية، والمحافظة على استقرار نفقاتها كالصناديق السيادية والقواعد المالية والصناديق النفط التي تعمل على تمويل الميزانية وتأطير إدارة عائدات النفط والتي تكامل بشكل كامل مع عملية تمويل الميزانية والتي تحسن من فكرة دمج الإيرادات النفطية في أنظمة الموازنة. فضلاً عن الاعتماد على سياسة سعر النفط المرجعي والذي يعتبر أكثر تحفظاً في إعداد الموازنة (Ossowski R. M., 2008, p. 10).

الفرع الثاني: ميكانيزمات تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية والاقتصاد الكلي.

توضح لنا هذه الميكانيزمات الطرق التي تؤثر بها أسعار النفط المتقلبة على الاقتصاد الكلي، وذلك من جانب المدخلات ضمن دالة الإنتاج، والتي يمكن توضيحها من خلال ثلاثة نماذج و المتمثلة في نموذج Hamilton ، نموذج Davis و Halthiwanger و نموذج Rotemberg و Woodford.

أولاً: نموذج Hamilton .

لقد اقترح بعض الاقتصاديين عدداً من الميكانيزمات لتفسير كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، حيث طور Hamilton سنة 1988 نموذجاً يتميز بمرونته اتجاه الأسعار والأجور، ووضح من خلاله كيف تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى التراجع في مستويات الأجور والوظائف، حيث افترض أن التأخر في وجود وظائف جديدة سيؤدي إلى ظهور بطالة احتكاكية، مع احتمال عدم توجه الأفراد إلى وظائف أخرى بسبب تقديرهم بأن وظائفهم القديمة ستصبح مربحة كما كانت عليه قبل تقلبات أسعار النفط. وبالتالي من الممكن أن تفوق الخسائر في الفترة القصيرة قيمة الطاقة المفقودة بامش أعلى، موضحاً بذلك الاحتمال الكبير لتأثير تقلبات أسعار النفط على الانتاج والبطالة. وقد توصل النموذج إلى نتيجتين أساسيتين هما: تراجع الطلب على وظائف قطاع معين قد يكون بسبب كثافة استخدام هذا القطاع للطاقة في مدخلاته والتي من الممكن ملاحظتها بوضوح في الصناعات التحويلية أو قد يكون بسبب مخراجات قطاعات تستخدم الطاقة بكثافة مثل صناعة السيارات كبيرة الحجم عكس تلك صغيرة الحجم. (داود، 2011-2012، الصفحات 141-142)

ثانياً: نموذج Davis و Halthiwanger "2001"

"يوضح هذا النموذج قدرة تقلبات أسعار النفط على تغيير توزيع الوظائف ومدخلات رأس المال. حيث انطلق هذا النموذج من تطبيق نموذج Halmilton على صناعة السيارات بعد أن أدت الصدمة النفطية لسنة 1973 إلى زيادة الطلب

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

على السيارات صغيرة الحجم مقارنة بالسيارات كبيرة الحجم. إلا أن صناعة السيارات الأمريكية لم تستجب لتقلبات أسعار النفط نظراً لتوجيه رأسمالها والقوة العاملة فيها لإنتاج السيارات كبيرة الحجم. وهنا استنتج Halmilton أن احتمال ظهور بطلاة مرتبطة فقط بالبطالة الاحتكاكية ونفور الأفراد من التوجه إلى الوظائف ذات الدخل المنخفض في ظل توقعهم ظهور وظائف جيدة الأجر مجدداً، إلا أنه لا يمكن لقطاع السيارات صغيرة الحجم توظيف جميع العمال المسرحين من قطاع السيارات كبيرة الحجم نظراً للطبيعة المادية لرأس المال.

ولقد وصف Davis و Haltiwanger هذه الميكانيزمات بـ Allocative channel ويعبر عنها بـ AC وهي قدرة تقلبات أسعار النفط على تغيير توزيع الوظائف ومدخلات رأس المال، وبعد تحليلهما لـ AGC Aggregate channels فاسا الأهمية النسبية لـ AGC Aggregate channels و Allocative channel حيث أنه AGC في ظل ارتفاع أسعار النفط في ظل نمو الطلب على الوظائف في بعض القطاعات المفضلة يجب أن يؤدي إلى زيادة خلق وتوزيع الوظائف في مقابل انخفاض في خلق أخرى، وأكثر من ذلك AC و AGC من المفترض أن تتجاوب بصفة مختلفة مع الانخفاض في أسعار النفط، إذ أن انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى نفس التأثير من جانب AC بينما من جانب AGC ستؤدي إلى زيادة في الوظائف. وكما وجدوا أيضاً أن تقلبات أسعار النفط السلبية لها أثر بسيط على معدلات البطالة إذ أنها ستؤدي إلى تراجع طفيف في تدمير الوظائف وتعويضها بأخرى جديدة عند مستوى أعلى بقليل، لقد افترضوا أن التباين قد يعود إلى الأثر الإيجابي لتقلبات أسعار النفط عبر AGC. توصل النموذج إلى أن توزيع الوظائف ومدخلات رأس المال في الاقتصاد ترتبط بشكل مباشر بمدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي. من جهة أخرى توصل النموذج إلى أن معدل العمالة سيتأثر سلباً". (منصور، 2015-2016، الصفحات 177-179)

ثالثاً: نموذج Rotemberg و Woodford.

يفسر هذا النموذج أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد انطلاقاً من افتراض وجود احتكارات في الأسواق، إذ أن الارتفاع في أسعار النفط بـ 1% سيؤدي إلى تراجع الإنتاج بـ 0.25% خلال سنة أو سنتين. وتم بعد ذلك تعديل النموذج لتصبح دالة الإنتاج تابعة لتقلبات أسعار النفط والعمالة ورأس المال، مع افتراض توفر ظروف المنافسة الكاملة في الأسواق. قد تم التوصل إلى أن أثر ارتفاع سعر النفط سيظل قائم لمدة 4 أشهر ثم يزول بعدها. كما لاحظوا أن زيادة معدلات البطالة ستؤدي بدورها إلى تعرض دالة الإنتاج لآثار واسعة النطاق مما يعني محدودية الأثر على الأجر الحقيقي الأمر الذي يختلف مع النتائج الحقيقية. والنتيجة الأساسية التي توصل إليها النموذج أن أثر تقلبات أسعار النفط لا يكمن تفسيرها ضمن ظروف منافسة كاملة. (سعد الله، 2013، صفحة 146)

والجدير بالذكر أن هذه النماذج أعطت تفسيراً منطقياً لعلاقة أسعار النفط بالاقتصاد الكلي والمالية العامة، إلا أنه لا يمكن اعتبارها تفسير رئيسي لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا الامام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاقتصاد الريعي والنفطي، وكذا العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بشكل شبه تام على العائد الريعي لمورد طبيعي معين (كالنفط/الغاز.... الخ)، بحيث توجه العائدات المالية المتأتية منه مباشرة لتلبية احتياجاتها (كتسديد الأجور مثلاً)، دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنهض بالاقتصاد و تخلق فرص للعمل.
- المرض الهولندي هو نتيجة حتمية للاستغلال الغير كفؤ للمداخل الريعية خاصة إذا ما كان على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينتج عنه اختلال في الهيكل الاقتصادي للدولة. فزيادة صادرات هذا المورد تؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة نتيجة زيادة تدفق النقد الأجنبي، ويتبعها انخفاض تنافسية السلع المحلية في السوق الدولية مقارنة بالأجنبية فتراجع بذلك الصادرات خارج هذا القطاع، مما قد يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري لهذه الدول.
- على الرغم من كون الربح النفطي مصدر هام لإيرادات الاقتصاديات النفطية إلا أنه يشكل نقطة ضعف كبيرة لها، نظراً للاعتماد عليه كمصدر رئيسي للتمويل من جهة وارتباطه بتقلبات السوق النفطية من جهة أخرى.
- يعبر مصطلح النفط على خليط من الهيدروكربونات الخام ومختلف المواد المشتقة من هذا الخليط، وتختلف أنواعه وفقاً لدرجة كثافته فيكون اما خفيفاً أو ثقيلاً أو متوسطاً، وفقاً لتركيبه الكيميائي نفط خام برفين نفط خام نافتين، نفط خام اسفلتي، وفقاً لزوجته ودرجة انسكابه فيكون منخفض اللزوجة والانسكاب أو متوسط أو مرتفع. ووفقاً لمحتواه الكبريتي فيكون إما مرأ أو حلو. بالإضافة إلى أهميته سواء الأساسية المبدئية أو الاقتصادية.
- تتميز السوق النفطية بأنها سوق احتكار قلة يتنافس فيها عدد قليل من المنتجين على الرغم من كونها سوق تكتل يشمل العديد من الشركات، الهيئات والمنظمات، شديد الحساسية لمختلف التغيرات خاصة الأسواق ذات الصلة الوثيقة بها كسوق الناقلات، تكاليف الشحن، بالإضافة لعدم مرونتها في الفترة القصيرة لعدم إمكانية تحويل النفط بصورة فورية.
- تعبر الصناعة النفطية عن مختلف المراحل التي يتحول من خلالها النفط من مورد خام إلى مختلف المنتجات النفطية القابلة للتسويق. والتي تشمل ستة مراحل بحيث أن لكل مرحلة خصوصيتها طبيعتها التي تختلف عن المراحل الاخرى وهي: مرحلة البحث والتنقيب، مرحلة الاستخراج النفطي، مرحلة النقل، مرحلة التصفية، مرحلة التوزيع ومرحلة التصنيع البتروكيمياوية.
- إن سلوك السوق النفطية تسيطر عليه العديد من الأطراف أهمها منظمة الأوبك والشركات العالمية الكبرى، كما أن الأسعار هي الأخرى تتأثر بالعديد من العوامل أهمها تلك المرتبطة بالعرض والطلب ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها.

الفصل الثالث: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات

أسعار النفط.

➤ أدت التطورات التي شهدتها السوق النفطية إلى ظهور نوعين من الأسواق، سوق فورية تتم فيها المعاملات بشكل فوري، وسوق آجل تتم فيه المعاملات على أساس العقود الآجلة.

➤ شهدت السوق النفطية العديد من الأزمات على الرغم من حدة آثارها على الاقتصاد العالمي، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تشكيل السوق النفطي ليصبح على ما هو عليه الآن.

➤ إن استخدام المضاعف الاقتصادي يمكننا من قياس التأثير المباشر لمختلف أدوات السياسة المالية على الناتج الوطني، حيث أنه إذا ما استخدم الضرائب والإنفاق على حدى فإن الدخل سيتغير بمقدار التغير في الدخل مضروباً في قيمة المضاعف زيادة أو نقصان حسب نوع الأداة، أما إذا استخدمت الأدوات معاً وتغيرتا بنفس المقدار فإن الدخل سيغير بمقدار التغير في إحدى هاتين الأدوات كل هذا ضمن نموذج التوازن IS/LM هذا من جهة، في حين أنه ضمن نموذج التوازن IS/LM/BP يختلف التأثير حسب نظام سعر الصرف المتبع، ففي ظل نظام الصرف الثابت فإن اتباع سياسة مالية توسعية لزيادة الدخل التوازني تكون جد فعالة في حالة الحركة التامة لرؤوس الأموال، بالمقابل تكون هذه السياسة أكثر فعالية في حالة الحركة الغير تامة لرؤوس الأموال إذا ما كان نظام الصرف المتبع هو نظام الصرف المرن.

➤ للسياسة المالية دور كبير في تصحيح مختلف الاختلالات سواء الداخلية أو على مستوى ميزان المدفوعات، حيث تعتمد الدولة التحكم في حجم الإنفاق والضرائب بما يضمن التخفيف من حدة الفجوة القائمة، فيتم بذلك اتباع سياسة مالية انكماشية بخفض الإنفاق والرفع من الضرائب أو استخدامهما معاً مما يكبح مستوى الطلب ويجعله قريباً من مستوى المعروض من السلع والخدمات، بالمقابل يكون امام الدولة بدائل معاكسة تماماً في الحالة العكسية. ونفس الأمر إذا ما كان الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات فتلجأ الدولة إلى تأثيرها على مستوى الطلب الكلي الذي بدوره يؤثر على الناتج، ففي حالة الفائض في ميزان المدفوعات فإن زيادة الطلب باستخدام سياسة مالية توسعية يؤدي إلى زيادة الأسعار فتتخفض بذلك الصادرات وتزيد الواردات، في المقابل تكون السياسة المالية الانكماشية هي الأنسب في الحالة العكسية.

➤ ان الاعتماد الكبير على النفط يجعل لتقلبات أسعاره تأثير كبير على خيارات السياسة المالية، يرجع ذلك لكون الإنفاق العام هو الأداة الرئيسية لتخصيص الإيرادات العامة والتي تمثل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر منها، هذه الأخيرة تمثل القناة الأساسية لنقل تأثير تقلب سعر النفط، والجدير بالذكر أن هذه الإيرادات لا يكون له تأثير كبير على الاقتصاد إذا ما تم على المستوى الخارجي (كتسديد الديون مثلاً) على عكس إذا ما تم استخدامها على المستوى المحلي نظراً للأثر السلبي المباشر لإنفاق الإيرادات النفطية، وهو ما وضحه الاقتصاديون عن طرق ثلاثة نماذج اقتصادية

تم من خلالها توضيح ميكانيزمات تأثير تقلب سعر النفط على الاقتصاد وهي: نموذج Rotemberg

و Woodford، نموذج Hamilton و نموذج Davis و Haltiwanger

❖ الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات
تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 2014-2022.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها التي من شأنها أن تحدث التوازن الاقتصادي في الدولة، هذه الأهداف يتم تحديدها إنطلاقاً من الطرف الاقتصادية القائمة في الاقتصاد وفي ظل الاقتصاديات الربعية تعتبر تقلبات أسعار النفط أهم هذه الظروف، وذلك لتأثيرها الواضح على أحد أهم أدوات السياسة المالية ألا وهو الإيرادات النفطية التي تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة. وهو ما يجعل هذه الاقتصاديات رهينة لتقلبات أسعار النفط خاصة وأن تحديدها مرتبط بعدة عوامل لا يمكن التحكم فيها. بما أن الاقتصاد الجزائري هو الآخر اقتصاداً رباعياً فلا بد أن يكون للسياسة المالية الجزائرية دوراً محورياً في علاج مختلف الاختلالات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط الدولية، وعودة الاقتصاد إلى وضعه التوازني.

لذلك نحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على الدور الذي تؤديه السياسة المالية في علاج الأوضاع الاختلالية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2022، وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
- التوازن الاقتصادي العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.
- السياسة المالية كآلية لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2022.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

المبحث الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

إن كون قطاع النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري يجعل من تقلبات الأسعار العالمية للنفط مصدر تخوف على مستقبل الاقتصاد الوطني، خاصة وأن السياسة المالية للجزائر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه التقلبات، وذلك نظراً للسمة الخاصة التي تتميز بها الإيرادات العامة والمتمثلة في أن معظمها إيرادات نفطية مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وأن هذه الإيرادات تحدد مستوى النفقات العامة وهو ما يجعل هذه الأخيرة هي الأخرى عرضة لتقلبات أسعار النفط ويجعل العديد من المشاريع التنموية رهينة لهذه التقلبات.

المطلب الأول: لمحة عامة عن تطور السياسة المالية في الجزائر.

شهدت الجزائر بعد الاستقلال حالة ركود شبه تام دفع الدولة للمسارعة في إيجاد حلول فعالة لتحسين الوضع الاقتصادي، من خلال تبنيها جملة من المخططات والإصلاحات الاقتصادية وفق مرحلتين المرحلة الأولى اتسمت باتباع التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي بغية تأمين الثروات الوطنية وبناء قاعدة اقتصادية تركز على التصنيع وهي مرحلة التنمية المركزية، في حين أن المرحلة الثانية اتسمت بتراجع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال إلى تنظيم اقتصادي خاضع لقوى السوق وهو ما يطلق عليه بمرحلة التنمية اللامركزية. وبغية الوقوف على أهم الإصلاحات والبرامج التي شهدتها الاقتصاد الجزائري تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل أساسية إنطلاقاً من مرحلة الانتظار بعد الاستقلال إلى يومنا هذا كما يلي:

الفرع الأول: مرحلة الانتظار "مرحلة البحث عن الذات".

هي مرحلة انتقالية خاصة بالمقارنة مع الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الصعبة التي مرت بها الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، وضعت خلالها الجزائر اللبنات الأساسية لبناء الاشتراكية من خلال إلغاء جميع أشكال التبعية للمستعمر ووضع نظام للتسيير الذاتي بمقتضى المرسوم 95/63 المؤرخ في 22/03/1963، الذي فرضه الواقع الاقتصادي والمؤسسي الناتج عن مغادرة المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يديرون هذه المؤسسات، وبذلك قامت السلطات الجزائرية بإصدار جملة من القرارات حددت من خلالها الصيغة التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتياً، والمتمثلة في: قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية، قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة من النهب وقرار 28 مارس 1963 الذي ينص على تأسيس كل من مجلس العمال، المجلس العام العمالي، لجنة التسيير والمدير. وهو ما نتج عنه العديد من التأميمات: تأمين أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي، تأمين بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري (جانفي 1963) و تأمين جميع البنوك الأجنبية والمناجم وشركات التأمين والجارة الخارجية وقطاع النقل (ماي 1966) (ساعد، 2017-2018، الصفحات 16-17). إلا أنه ابتداءً من سنة 1967 منحت الجزائر أولوية كبيرة لتأسيس قطاع صناعي يتولى مسيرة التنمية إنطلاقاً من وضع نظام للتسيير الاشتراكي كبديل لنظام التسيير الذاتي، قسم من خلاله الاقتصاد إلى أربعة قطاعات أساسية: قطاع التسيير الذاتي ضم المزارع وبعض الوحدات الصناعية الشاغرة، وقطاع أجنبي خاص متمثل

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

في وحدات الإنتاج التابعة للشركات الأجنبية، وقطاع خاص محلي، وقطاع عام في طور النمو. وهو ما زاد من درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني. (نور الدين، 2022-2023، صفحة 17) وبالتالي فإن هذه المرحلة كانت خطوة أولى للقضاء على كل أشكال التبعية أي أنها لم تكن خطط تنموية للنهوض بالاقتصاد الجزائري وبناءه بل كانت تهدف بدرجة أولى لاسترجاع السيادة والسيطرة على الاقتصاد الوطني ومؤسساته، من خلال اعتماد استراتيجيات تنموية قائمة على التوجه الاشتراكي.

الفرع الثاني: السياسة المالية في ظل المخططات الإنمائية.

شهد تطبيق المخططات التنموية في الجزائر مرحلتين أساسيتين، مرحلة أولى تم خلالها اتباع المنهج الاشتراكي في فترة السبعينات والثمانينيات نفذ خلالها خمسة مخططات " المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني، المخطط الخماسي الأول والثاني"، في حين أن المرحلة الثانية تم خلالها التوجه نحو اقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينيات اضطرت خلالها الجزائر إلى اللجوء للمؤسسات الدولية للحصول على المساعدة اللازمة لمواصلة الإصلاحات اللازمة في ظل عدم فعالية ونجاعة المخططات السابقة وعدم قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة منها، وفيما يلي شرح لأهم المخططات التي اعتمدتها الجزائر قبل اللجوء لمساعدة المؤسسات الدولية وبعدها.

أولاً: المخططات الإنمائية في ظلال الاقتصاد الموجه.

هي مرحلة التخطيط المركزي أو ما يعرف بالاقتصاد المخطط، سخرت خلالها الجزائر أموالاً ضخمة بغية الخروج من التبعية والتخلف، تم توجيهها نحو جملة من الإصلاحات الاقتصادية بغية النهوض بالاقتصاد الوطني متبعة سياسة مالية توسعية في ظل الوفرة المالية التي سخرتها أسعار النفط. ويمكن إيجاز هذه المخططات فيما يلي:

1. المخطط الثلاثي الأول 1967-1969: خصصت الجزائر لهذا المخطط غلاف مالي قدر ب 11.081 مليون دج،

حاولت الجزائر من خلاله خلق قاعدة صناعية متينة تكون نقطة انطلاق لباقي القطاعات الاقتصادية، فوجت حصّة الأسد منه لقطاع الصناعة بما يقارب 49 بالمئة من قيمة الاستثمارات لهذا القطاع ركزت بشكل كبير على المحروقات والصناعات البتروكيمياوية -إلا أنه لم يتم تنفيذ سوى 87 بالمئة من المخطط-، في حين قسم باقي المبلغ على باقي القطاعات بنسب ضئيلة جداً (زراعة 17 بالمئة، السكن 4.9 بالمئة، التربية 8.2 بالمئة، التكوين 1.1 بالمئة، السياحة 2.5 بالمئة، القطاع الاجتماعي 2.6 بالمئة، القطاع الإداري 4 بالمئة، 1.9 بالمئة نفقات مختلفة من المبلغ الإجمالي للمخطط). وهو ما انعكس بالسلب على القطاعات الاجتماعية بصفة خاصة واضطر الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض لتنفيذ مشاريع استراتيجية مستعجلة ضمن خطة التنمية. (هني، 2018، صفحة 217)

2. المخطط الرباعي الأول 1970-1973: خصصت الجزائر لها المخطط غلاف مالي قدر ب 27 مليار دج بغية

تحقيق معدل نمو سنوي قدر ب 9 بالمئة، من خلال اتباع استراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية يتكامل من خلالها الهدف الاجتماعي والاقتصادي فيتم التخفيف من معدلات البطالة في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع. بحيث تم

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

تخصيص ما يقدر بـ 45 بالمئة من القيمة الاجمالية للمخطط للقطاع الصناعي وجهت النسبة الأكبر منها لقطاع المحروقات (36 بالمئة)، و بالمقابل وجهت الجهود من جانب آخر لتطوير القطاع الزراعي. (بلفاسم، 2010-2011، الصفحات 174-175)

3. **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:** خصص لهذا المخطط غلاف مالي قدر بـ 110 مليار دج يزيد بـ 12 مرة عن المخطط الثلاثي و 4 مرات عن المخطط الرباعي الأول كونه جاء في ظروف مالية مواتية تتميز بارتفاع أسعار النفط. من أهم ما ميز هذا المخطط: اهتمامه بالجانب الاجتماعي أكثر من المخطط السابقة له، المواصلة في توسيع القاعدة الصناعية من خلال إعطاء الاهتمام لاستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا وخلق صناعات محققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما سعى إلى ضمان السير الحسن للمشاريع من خلال تقسيمها لمشاريع من الضرورة الأولى لا بد من المباشرة في تنفيذها ومشاريع من الضرورة الثانية يمكن تأجيلها. وما يعاب على هذا المخطط أنه لم يتم تنفيذ العديد من المشاريع بالإضافة إلى تزامنه مع الفراغ السياسي مما زاد الوضع سوءا واستوجب مرحلة تكميلية لهذا المخطط خلال الفترة 1978- لتكملة المخططات المتبقية وتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي، وقد شملت هذه المرحلة إعادة تقييم لبعض المشاريع نظراً للتغيرات الطارئة على الأسعار كما شملت تسجيل لبعض البرامج الاستثمارية الجديدة لمواجهة الحاجات الطارئة وهو ما تطلب اعتمادات مالية ضخمة 1979. والجدير بالذكر أنه تم تجاوز مناصب الشغل المقدرة حيث تم توفير 521000 منصب خارج الزراعة خلال 1974/1977 في حين أن المقدرة لم تتجاوز 458000 منصب، كم تم تحقيق نسبة 61.2 بالمئة من الاستثمارات الصناعية خلال 1974/1977 و 77 بالمئة خلال 1979، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للنتائج المحلي الخام تجاوز 7 بالمئة سنوياً (شقيب، 2008-2009، صفحة 30)

إن الاعتماد على الاقتصاد الموجه القائم على مركزية القرار حال دون اتخاذ العديد من التدابير الضرورية في الكثير من القطاعات، نظراً لعدم موافقة الجهات الوصية عليها مما نتج عنه العديد من الاختلالات يمكن إجمالها فيما يلي: (نور الدين، 2022-2023، الصفحات 20-21)

- انخفاض معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية نظراً للمركزية المفرطة والنقص الكبير في الكفاءات التسييرية.
- نقص اليد العاملة في القطاع الصناعي وعدم تناسبه مع حجم الاستثمارات المقررة، بحيث لم تتجاوز 16.7 بالمئة من اجمالي المناصب لسنة 1977 رغم ضخامة المبالغ الموجهة لهذا القطاع.
- هيمنة القطاع الصناعي على مخططات التنمية مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة الفلاحي مما نتج عنه فجوة غذائية (ما يقارب 2.5 مليار دولار موجهة للواردات الغذائية)، خاصة في ظل انخفاض معدل القوة العاملة في هذا القطاع إلى 29.6 بالمئة (سنة 1977) بعدما كانت تقدر بـ 49.14 بالمئة (سنة 1966).

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- ضخامة حجم المجمعات الصناعية العامة نتج عنه تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات مما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية نتيجة زيادة الطلب على القروض الخارجية (17.051 مليار دولار خلال سنة 1980) هذا من جهة. ومن جهة أخرى اعتماد هذه المجمعات بشكل كبير على السوق الخارجية للحصول على قطع الغيار الضرورية، مما نتج عنه التبعية التكنولوجية للخارج مثل ذلك عقود "المفتاح في اليد" و "المنتج في اليد" التي شكلت نسبة 67% من العقود المبرمة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

4. **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:** خصص لهذا المخطط 250 مليار دج، سعت الحكومة من خلال هذا المخطط إلى الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي بالإضافة إلى إنعاش القطاعات التي لم تعطى لها أولوية في المخططات السابقة من خلال: العمل على تغطية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للسكان تغطية كاملة في أفق سنة 1990، تنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات الحقيقية للتنمية ومحاولة احداث اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي والاجتماعي مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة. بالإضافة إلى قيامها بمجملة من الإصلاحات للنظام الجبائي، النظام المصرفي، النظام الوطني للأسعار والعديد من مرافق الدولة لكسر احتكارها في مجال الاستيراد وتنويع صادراتها. زد على ذلك العمل على إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات من خلال تخصيص كل مؤسسة في نشاط محدد وتحديد أحجامها بالشكل الذي يضمن أقصى فعالية في التنظيم والتسيير كإجراء هام للتوجه نحو الاقتصاد الليبرالي، كما عرفت الزراعة إعادة هيكلة جميع المزارع التابعة للتسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية. وبذلك كان هذا المخطط خطوة أولى للوعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي والثقافي في تحقيق التنمية وضرورة تنظيمها وإدارتها بدرجة أولى قبل أن تكون حشد للتجهيزات العالية الكلفة دون حسن تسيير (ركاش، 2018-2019، صفحة 21).

لقد وضع المخطط الخماسي الأول بغية تصحيح الاختلالات في التوازن للمرحلة التي سبقتها، وبالفعل استطاع هذا المخطط تحقيق جزء كبير من الأهداف التي سطرت إليه فقد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام حيث قدر ب 225.4 مليار دج خلال سنة 1984 بعدما كان يقدر ب 113 مليار دج خلال سنة 1979 و من أهم القطاعات التي ساهمت في ذلك: الصناعة 9.5 بالمئة، البناء والأشغال العمومية 8.6 بالمئة، المحروقات 28.6 بالمئة والإنتاج الفلاحي 1.2 بالمئة (دراوسي، 2005-2006، الصفحات 357-358).

5. **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** خصص لهذا المخطط مبلغ قدر ب 525 مليار دج متجاوزا بذلك المخطط الذي سبقه بحوالي 125 مليار دج، وقد وزعت استثماراته بشكل مشابه تقريبا للمخطط الخماسي الأول معطيا الأهمية للاستثمارات الموجهة لقطاع البنى التحتية وقطاع الفلاحة والمنشآت الاجتماعية، وبالمقابل خفض من نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي. وقد شمل هذا المخطط جملة من الأهداف يمكن ايجاز أهمها فيما يلي: (نور الدين، 2022-2023، صفحة 25)

- التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- توسيع القاعدة المادية للاقتصاد من خلال تطوير القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي والري والصناعات التكاملية التي من شأنها إحلال الواردات.
- اتباع سياسة نقشفية تتماشى مع الإمكانيات والأهداف الاقتصادية للبلد
- دعم التهيئة العمرانية وكذا قطاع التربية والتكوين وتكييف مخرجاته مع احتياجات التنمية الوطنية.

والجدير بالذكر أن نتائج هذا المخطط جاءت عكس المتوقع مكرسة استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، حيث: تراجعت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام من 7.52 بالمئة خلال سنة 1985 إلى 2.9 - بالمئة سنة 1988. وشهدت تقلص في مناصب الشغل المستحدثة إلى 60000 منصب خلال 1988 بعدما كانت في حدود 122000 وظيفة سنة 1985. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار السنوي المتزامن مع زيادة الأعباء الخاصة بتمويل خدمة المديونية وارتفاع العجز المالي والتجاري لميزان المدفوعات مما أثر بشدة على احتياطات الصرف وأدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 103 بالمئة مقارنة بالدولار خلال الفترة 1987-1990. (سلامة، 2017-2018، الصفحات 37-38)

لقد قدمت برامج التنمية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه تقدماً معتبراً في البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع إنشاء قاعدة صناعية مؤهلة خاصة فيما يرتبط بالصناعات الثقيلة مع تقدم لا بأس به في قطاع الفلاحة، إلا أنه لا يمكننا اغفال تأثير هذه البرامج بالتقلبات في المداخل النفطية خاصة في ظل التراجع الكبير لهذه البرامج في فترات تراجع المداخل النفطية، وهو ما يكشف درجة هشاشة البرامج التنموية القائمة على التخطيط وضرورة التوجه نحو برامج تنموية قائمة على اقتصاد السوق.

ثانياً: المخططات التنموية في ظل اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق (1989-1999).

بعد فشل جملة الإصلاحات التي هدفت من خلالها الجزائر لإعادة هيكلة القطاع العمومي في ظل الانتقال لاقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه، اضطرت الجزائر إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، والتي انبثق عنها ما يلي:

1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول: عقد اتفاق الاستعداد الائتماني ما بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، لمدة عام (12 شهرا) بقيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مرفق بتسهيلات تمويل تعويضي قدرت ب 325.2 مليون دولار، مضاف إليها مساعدات قدرت ب 300 مليون دولار من قبل البنك الدولي موجهة للإصلاحات الاقتصادية. شمل جملة من الإجراءات تمثلت أهمها في: (بدوي، 2017)

- العمل على تطبيق سياسة الانزلاق التدريجي نحو سعر صرف مرن، تسمح بالتوحيد التدريجي لسوقي الصرف الرسمي وغير الرسمي في مدة 3 سنوات.
- تشجيع سياسة إحلال الواردات.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- العمل على الإسراع في تحرير نظام التجارة الخارجية، من خلال تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي من خلال العمل على امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد.
- التوجه نحو نظام الأسعار المرنة والعمل على تحريرها لاحقاً.
- اصلاح النظام الضريبي " تخفيف العبء الضريبي ".

استجابة لهذه الشروط عمدت الحكومة الجزائرية إلى اصدار قانون النقد والقرض 90-10 لإحداث تغييرات على مستوى الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى التطهير المالي للمؤسسات القطاع العام وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في عملية التنمية. وقد نتج عن هذا الاتفاق تحسن في مؤشرات النمو إذ ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 19 بالمئة وارتفع الناتج الداخلي الخام ب2.9 بالمئة. (دقيش، 2020، صفحة 15)

2. برنامج الاستعداد الائتماني الثاني: تواصلت المفاوضات بين صندوق النقد الدولي والجزائر نهاية 1990 إلى عقد اتفاق تثبيت ثاني خلال 1991، أجاز على حصول الجزائر على قرض يقدر ب 403 مليون دولار (300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) (شلفوم، 2014، صفحة 229). تم تقسيمه على 4 شرائح قدرت كل شريحة ب 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استفادت الجزائر من 3 شرائح الا انها لم تستفد من الشريحة الرابعة لاستخدامها القرض لأغراض غير التي خصصت لها. ومن بين أهم شروط هذا القرض: تحرير التجارة الداخلية والخارجية، تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية، ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري للأسعار والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود. وفي هذا الإطار عمدت الدولة إلى تحرير 40 بالمئة من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، بالإضافة إلى تقليص دعم مواد المحروقات والكهرباء، تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة، كما عملت على تخفيض قيمة الدينار الجزائري بغية الوصول إلى فارق يقدر ب 25 بالمئة بين سعر الصرف الرسمي والموازي بالإضافة إلى تحديد نسبة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ب17 بالمئة و رفع معدل الخصم إلى 11.5 بالمئة مع العمل على الحد من الكتلة النقدية بما يجعلها في حدود 41 مليار دج. (منصوري، 2018، الصفحات 305-306)

إن تطبيق هذه الإجراءات أدى إلى اتساع العجز في ميزان رؤوس الأموال بحيث وصل إلى 1.23 مليار دولار أمريكي مع تدني في قيمة الدينار لتصل إلى 1 دولار أمريكي=18.5 دج، مما انجر عنه آثار سلبية على المؤشرات المالية و النقدية أهمها: تسجيل معدلات فائدة سلبية، توسع في القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.95 بالمئة، نمو في الكتلة النقدية M2 بنسب تقدر ب 20.33 بالمئة، 13.76 بالمئة، 11.3 بالمئة على التوالي خلال الفترة 1990-1992 وتراجع في معدلات السيولة مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم. (بوتيار، 2018، صفحة 82)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

3. برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995: هو برنامج قصير المدى لمدة سنة، نتيجة المفاوضات بين صندوق النقد الدولي والجزائر والتي تم خلالها الاتفاق على منح الجزائر مساعدة مالية تقدر بـ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة وفق مشروطية تمويلية تضم ثلاث آليات: تحرير الأسعار، سياسة الموازنة العامة وتخفيض قيمة العملة (خليل، 2007-2008، صفحة 280) تطبق من خلال جملة من الأهداف أهمها: انعاش النمو الاقتصادي وعمل على تراوح معدله ما بين 3-6 بالمئة خلال 1994-1995، إنطلاقاً من التركيز على تطوير قطاع البناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على القضاء على البطالة، التقليل من الكتلة النقدية والعمل على مقارنة معدل التضخم المحلي مع معدلات التضخم السائدة بالإضافة إلى العمل على إعادة التوازن للميزانية العامة والميزان المدفوعات. وبالفعل استطاع هذا البرنامج تحقيق نجاح نسبي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي حيث انخفض عجز الميزانية العامة إلى 4.4 بالمئة سنة 1994 بعدما كان يقدر بـ 8.7 بالمئة سنة 1993، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم إلى 18.5 بالمئة سنة 1996 وتحسن احتياطي الصرف ليقدر بـ 2.64 مليار خلال سنة 1994، أما فيما يخص تحرير الاقتصاد فقد تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 05 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 05 فنادق للخصخصة. (ناصر، 2008-2009، الصفحات 21-22)

4. برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998: هو برنامج متوسط المدى لمدة 3 سنوات، يشرف عليه البنك الدولي هدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي بغية تخطي مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق بأقل التكاليف، بحيث يسمح تطبيق البرنامج بالاستفادة من قرض بقيمة 1.70 مليار دولار يسدد خلال 10 سنوات تعفى خمسة منها من الفائدة. (خليل، 2007-2008، صفحة 281) وقد هدف هذا البرنامج إلى تعميق إجراءات الاستقرار، زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي ومن ثمة بعث النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، وذلك من خلال: (ضيف، 2017، صفحة 167)

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى أن يتم تحريرها بشكل كامل.
- تحرير أسعار الفائدة وإعطاء البنوك الاستقلالية في تقديم القروض.
- العمل على تخفيض التضخم إلى مستوى مقبول.
- تحرير أسعار الصرف والقضاء على عجز الميزانية والعمل على تنمية الادخار العمومي.

كان لهذا البرنامج آثار إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي إذ سجلت الجزائر زيادة معتبرة في احتياطي الصرف ليصل إلى 8 مليار دولار خلال سنة 1979 بعد أن كان يقدر بـ 2 مليار دولار خلال سنة 1994، تسجيل فائض في رصيد الخزينة العمومية خلال سنتي 1996-1997 بعد أن كانت تعاني من عجز يقدر بـ 4.7 بالمئة إلى الناتج الداخلي الخام خلال

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الفترة 1986-1993، ارتفاع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام ليبلغ متوسطه 3.4 بالمئة خلال سنة 1995 بعد أن كان سالباً يقدر بـ -0.5 ما بين سنتي 1986-1993، في المقابل شهد معدل التضخم انخفاض جد ملحوظ قدر بـ 5 بالمئة، أما فيما يتعلق بالخصخصة فقد تم خصخصة 200 مؤسسة عمومية في مجال الخدمات من أصل 800 مؤسسة خلال سنة 1997 (ميساوي، 2018، صفحة 155)

إن البرامج التنموية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي كانت بمثابة سياسات علاجية من المؤسسات المالية الدولية كان لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الجزائري، إذ شهدت كل من معدلات النمو، الناتج الداخلي الخام، رصيد الموازنة ومعدلات التضخم تحسناً مستمراً. إلا أنه ما يعاب عليها أنه كان لها تأثيرات سلبية من الناحية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق البطالة، الصحة، التعليم، انخفاض القدرة الشرائية للمواطن المصاحب لتندي مستويات الانفاق والتي كانت نتيجة لا بد منها لتطبيق سياسة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن الكثير من المواد الاستهلاكية.

الفرع الثالث: السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية "سياسة الإنعاش الاقتصادي".

إن التحسن الذي شهدته أسعار النفط خلال بداية الألفية وما نتج عنه من وفرة مالية، دفع الدولة الجزائرية إلى اعتماد سياسة مالية توسعية بغية النهوض بالاقتصاد الجزائري وتحسين مستواه، وتم ذلك في إطار ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي والتي تضمنت أربعة برامج رئيسية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وكذا المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)، وفيما يلي عرض لأهم أهدافها ونتائجها:

أولاً: المخطط التنموي 2001-2004 "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي".

خصصت الجزائر لهذا المخطط غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج قسم على أربعة قطاعات رئيسية: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.10 بالمئة بغية تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح ببعث النشاط الاقتصادي وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان، التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.80 بالمئة لتحقيقاً للتنمية البشرية، قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.40 بالمئة بمهدف دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي ودعم الإصلاحات بـ 8.60 بالمئة هدفت لتنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة وزعت على 15974 مشروع (بن محمد، 2020). وقد حقق هذا المخطط خطوة جيدة نحو التنمية من خلال: تخفيض معدلات البطالة من 29.3 إلى 23.3 بالمئة بالسبة لمناصب الشغل، أما على مستوى قطاع التعليم فقد تم بناء العديد من المؤسسات التربوية (232 ثانوية، 563 متوسطة و 19.546 قسم ابتدائي.... الخ)، 90.000 مكان إيواء في التعليم العالي، في حين تم إنجاز 8 مستشفيات و 548 قاعة علاج على مستوى قطاع الصحة، إنجاز 100 ملعب و 200 قاعة متعددة الرياضات وبناء 9 سدود بالإضافة إلى إنجاز 40000 كلم من الطرق الجديدة وإصلاح 3000 كلم من الطرق القديمة بالنسبة للبنى التحتية. محققاً بذلك نسبة نمو متوسط تعادل 3.8 بالمئة خلال خمسة سنوات. (حمودة، 2019، صفحة 182)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

ثانيًا: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

تضمن هذا البرنامج محورين أساسيين: تضمن المحور الأول برنامج استثماري قدر ب 55 مليار دولار أمريكي، وجه لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية. في حين أن المحور الثاني هدف إلى التحكم في الانفاق الجاري بالحفاظ على استقرار الأجور وإدارة أحسن للدين العام مع تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية. هدف هذا المخطط إلى تطوير البنية التحتية الاقتصادية خصصت لها 40 بالمئة من الغلاف المالي الكلي للبرنامج، تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتحديث الاقتصاد. خطط لتنفيذه من خلال استراتيجية وطنية تضمنت مجموعة من المشاريع من بينها الطريق السيار شرق غرب، تحديد السكك الحديدية وإنشاء مليون وحدة سكنية الخ. (عايب، 2010، صفحة 231) من أهم أهداف هذا البرنامج: (الجمهورية الجزائرية الشعبية -رئاسة الحكومة-، 2005، الصفحات 6-7)

- تحسين المستوى المعيشي للسكان خصص له نسبة 45.5 بالمئة من الغلاف المالي للبرنامج.
- تطوير المنشآت الأساسية من الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم....الخ في إطار برنامج خصص له 40.5 بالمئة من الغلاف المالي للبرنامج.
- تنمية المناطق الريفية والفلاحية وتوفير مناصب الشغل، في إطار برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي خصص له نسبة 8 بالمئة.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (المالية، التجارة، البريد....الخ) وكذا تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال، والتي خصص لها نسبة 4.8، 1.1 بالمئة من الغلاف المالي للبرنامج على التوالي.

وما يستحق الذكر أن هذا البرامج كان له تأثير إيجابي على المؤشرات الاقتصادية، حيث شهد الناتج الداخلي الخام نمو مستمر وإن كان بوتيرة ضعيفة صاحبة تسجيل معدلات نمو إيجابية وإن كانت متذبذبة، كما شهدت معدلات البطالة انخفاض معتبرا إذ انخفضت من 51 بالمئة سنة 2005 إلى 10.2 سنة 2009 بالإضافة إلى انخفاض حجم الديون الخارجية إلى 3.48 مليون دولار خلال سنة 2009 بعدما كانت تقدر ب 22 مليار دولار خلال سنة 2004. (براهيمي بن حراث، 2018، الصفحات 126-127)

ثالثًا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

هو برنامج استثمار عمومي خصص له غلاف مالي قدر ب 21.214 مليار دج، تم تقسيمه لقسمين القسم الأول منه خصص للمشاريع التي تم الانطلاق فيها بالفعل (أي البرنامج الجاري الذي المتبقي من برنامج 2005-2009) قدر ب 9.680 مليار دج بالمقابل خصص القسم الثاني منه للمشاريع الجديدة وقدر ب 11.534 مليار دج (MEHIBEL, 2016, p. 191). من أهم ما هدف إليه هذا البرنامج: (شريط، 2016، الصفحات 117-118)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

- دعم التنمية البشرية حيث خصص لها نسبة 49.5 بالمئة من الغلاف المالي للبرنامج.
- خلق فرص عمل جديدة من خلال استحداث 3 ملايين منصب، بحيث خصص له نسبة 1.7 بالمئة من غلاف المالي للبرنامج.
- العمل على تحسين ظروف العيش في الريف ومحاولة فك العزلة عن كل المناطق، مع مواصلة التجديد الفلاحي بغية تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية وكذا القدرات السياحية والصناعة، في إطار تحسين المناخ الاستثماري.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة حيث خصصت نسبة 1.6 بالمئة من الغلاف المالي للبرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال.

ومن أهم نتائج هذا البرنامج: (براهيمي بن حراث، 2018، الصفحات 128-129)

- استقرار معدلات البطالة في حدود 10 بالمئة إلى غاية 2013.
- استقرار معدلات النمو ما بين 2.4 بالمئة و 3.4 بالمئة.
- بقاء معدلات نمو الصادرات خارج المحروقات ضعيفة في حدود 5.5 بالمئة مقارنة بما تم تخصيصه لها من موارد ضخمة.
- تذبذب معدلات التضخم ما بين 3.9 بالمئة كحد أقصى و 8.9 بالمئة كحد أدنى.

رابعاً: المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019.

- هو برنامج للعمليات الاستثمارية العمومية جاء لتكملة حملة البرامج السابقة، وقد تم فتح حساب تخصيص خاص به رقمه 143-302 تحت عنوان " صندوق تسيير العمليات الاستثمارية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019" بحيث يقيد في جانب الإيرادات كل مخصصات الخزينة الموجهة سنوياً لهذا البرنامج، بالمقابل يقيد في جانب النفقات كل النفقات المرتبطة بتفكيك المشاريع التي في إطار هذا البرنامج. (واضح، 2017، صفحة 652)
- من أهم أهداف هذا البرنامج : (عاشور، 2020، صفحة 212)
- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية ومنح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
 - تحقيق معدلات نمو عالية للناتج الداخلي الخام قدرت ب 7 بالمئة معدل سنوي يرجى بلوغه خلال سنة 2019.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

- التوجه نحو الاهتمام بشكل أكبر بالتنوع الاقتصادي، وإعطاء الأولوية للتنمية الفلاحية لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي والعمل على تنويع الصادرات خرج المحروقات.
- مكافحة البطالة والعمل على خلق مناصب شغل جديدة.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

إلا أن استمرار انخفاض أسعار النفط حتى 2015 في ظل الاعتماد الشبه الكلي للدولة الجزائرية على إيرادات المحروقات أدى إلى عدة تخوفات بشأن القدرة المالية للدولة الجزائرية، مما اضطر الدولة إلى تبني جملة من الإجراءات التقشفية لتدارك الوضع فعمدت بذلك إلى تجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج 2015-2019 إذ تم غلق الحساب الخاص به، بالمقابل تم طرح نموذج اقتصادي جديد في أبريل 2017 تم من خلاله تحديد أهم الإجراءات والتدابير التي من شأنها تجاوز الأزمة النفطية والخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات. (جحنين، 2020-2021، صفحة 94)

إن جملة البرامج التي اتبعتها الجزائر خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي كان لها أثر إيجابي على الاقتصاد الجزائري، ودور كبير في تحسين مؤشرات وتوازناته الاقتصادية. إلا أنها تبقى ذات نتائج ضعيفة إذا ما قورنت بالأهداف والتطلعات التي رسمت لها والمبالغ المالية الضخمة التي خصصت لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه البرامج تعكس بدرجة كبيرة مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري نظراً للارتباط الكبير بين هذه البرامج والمداخيل النفطية إذ تتغير المؤشرات الاقتصادية بالإيجاب أو السلب وفقاً لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

المطلب الثاني: النفط في الجزائر: التاريخ والإمكانيات.

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي يشكل النفط فيها عصب النشاط الاقتصادي، وذلك نظراً لاعتمادها الشبه كلي على قطاع المحروقات سواء في استثماراتها، صادراتها وحتى إيراداتها إذ أن أكثر من 90 بالمئة منها مصدرها صادرات المحروقات، مما يعطي لهذا القطاع مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الثنائية: المرجعية التاريخية للنفط في الاقتصاد الجزائري، ومكانة القطاع المحروقات إنطلاقاً من الإمكانيات التي يتمتع بها.

الفرع الأول: المرجعية التاريخية للنفط في الجزائر.

كان الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الفعلي للنفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين حيث تم اكتشاف آبار في الشمال أولاً مثل بئر ثليوانيت جنوب غرب مدينة غليزان خلال سنة 1915 و بئر قطرين خلال 1949 من قبل الشركات الاهلية الفرنسية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها S.N.REPAL وتم استغلاله -والجدير بالذكر أن هذا الاكتشاف كان عرضياً فحسب لم يدخل ضمن مخطط التنقيب الفعلي - ليعاود اكتشافه بعد انهزام فرنسا في حرب العالمية الثانية واكتشاف أهمية النفط، ليتم في أكتوبر 1952 منح رخص التنقيب لكل من الشركة الفرنسية للبترول CFP، الشركة الوطنية للبترول في الجزائر S.N.REPAL والشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء C.R.E.P.S. وبعد استغلال وادي القطران

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

لمدة 8 سنوات من 1949-1956 توجهت الاستثمارات النفطية للصحراء حيث اكتشفت أول بئر بترولية في الصحراء " حقل عجيلة" خلال سنة 1956 ليتم بعدها اكتشاف حقل "حاسي مسعود" خلال نفس السنة لتتوالى بعدها الاكتشافات ويبدأ التصدير والاستيراد، حيث تم اكتشاف المناطق الرئيسية التالية: "أيجلي" في الصحراء الشرقية قرب الحدود الليبية، الصحراء الشمالية بين ورقلة وأولاد نايل، الصحراء الوسطى بالقرب من عين صالح وصحراء الغرب. (الرزقي، 2020، الصفحات 571-575)

وبعد الاستقلال عملت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية خاصة بعد فشل اتفاقية أيفيان في استرجاع الجزائر لثرواتها الطبيعية، قررت كخطوة أولى تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سونطراك) بتاريخ 1963/12/30 بحيث اقتصر نشاطها في البداية على نقل وتجارة المحروقات فقط، ليتسع نشاطها تدريجياً وتصبح الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بداية من 1971 لتتولى جميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق. (حركاتي، 2018، الصفحات 425-426)

وفي إطار استعادة الجزائر لحرية التصرف في ثرواتها البترولية، والتحرر من نظام الامتيازات الاحتكاري الذي ورثته عن فرنسا، تم إقرار تأميم قطاع النفط الجزائري بداية من 24 فيفري 1971 الذي مكّنها من القضاء على التبعية التي كانت تسيطر عليها مدة قرن ونصف من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء (باتفاقية أيفيان والاتفاقيات التي جاءت بعد ذلك باسم اتفاقية التعاون خاصة اتفاقيات 1965). وقد تأكد إتمام هذه العملية بصورة قاطعة بعد أن أبرمت كل من شركة البترول Compagnie française des pétroles وشركة ألف- إيراب اتفاقيات مع شركة سونطراك والتي خضعت بموجبها لجميع المبادئ والقواعد التي تضمنتها قرارات التأميم الجزائرية. (الصغير، 2020، صفحة 34)

الفرع الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية.

تحتل الجزائر المرتبة 16 في احتياطي النفط الخام وهي من بين أكبر ثلاثة منتجين للنفط في إفريقيا، حيث تمتلك ما يقدر ب 12.2 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام وفقاً لإحصائيات 2023، إذ تنتج حقول النفط الجزائرية نفطاً خاماً خفيفاً وعالي الجودة ذو محتوى منخفض جداً من الكبريت (مزيغ الصحراء: كثافة 46°، ومحتوى كبريت 0.10 بالمئة). والجدير بالذكر أن أكبر حقول النفط في الجزائر ناضجة مما دفع بالجزائر لمحاولة جذب استثمارات جديدة حيث أصدر الحكومة الجزائرية قانوناً جديداً للمحروقات يهدف إلى جذب الاستثمار الدولي في قطاع التنقيب، بخفض الضرائب على عدد من الأنشطة الأولية وتبسيط هيكل الاتفاقية التعاقدية ومختلف الإجراءات القانونية الأخرى للمستثمرين الدوليين. (eia u.s.energy information administration, 2023, p. 2)

والجدير بالذكر أنه تم مؤخراً إنشاء مصفاة أدرار خلال سنة 2007 وجهاز تقسيم المكثفات في مصفاة سكيكدة خلال سنة 2009، كما تم تقديم عدد من المقترحات خلال سنة 2012 لبناء مصافي جديدة وتوسيع المصافي القائمة حيث تم الانطلاق في 3 منها وهي: مصافي حاسي مسعود، بسكرة وتيارت والتي من المقرر أن تبدأ عملياتها التجارية في غضون الخمس سنوات المقبلة. (eia u.s.energy information administration, 2023, pp. 2-3)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

وعلى اعتبار أن مكانة أي دولة ووزنها على مستوى السوق النفطية يتحدد إنطلاقاً من امكانياتها النفطية وقدرة هذه الأخيرة في التأثير على السوق الدولية للنفط، لذلك من الضروري التطرق إلى الإمكانية النفطية للجزائر سواء من حيث الإنتاج، الاحتياطي وكذا حجم الاكتشافات التي تحددتها وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01.04): أهم التطورات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022

الوحدة: (اكتشاف)/(1000برميل/ اليوم) / (مليون /برميل)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
اكتشافات النفط (اكتشاف)	18	10	16	13	15	12	9	15	11
انتاج النفط الخام اليومي (1000برميل/ اليوم)	1 193	1 157	1 146	1 059	1 040	1 023	899	911	1 020
الاحتياطيات النفط الخام المؤكدة (مليون /برميل)	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أو ابك)، 2019-2021، صفحة 14) و

(Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2023)

باتت الجزائر لا يستهان بها بعد اكتشافاتها الضخمة التي جعلتها مصدراً موثقاً للإمدادات في سوق الطاقة العالمية، والملاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الاكتشافات النفطية في الجزائر شهد تذبذب ملحوظ ما بين الارتفاع و الانخفاض بحيث تراوحت عدد الاكتشافات ما بين 9 اكتشافات كحد أدنى سنة 2020 و 18 اكتشافا كحد أقصى سنة 2014، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الغير مسبوق في تكاليف التنقيب عن النفط حيث وصل إلى مستوى قياسي يقتزن جزء كبير منها بمواقع الاكتشافات الجديدة خاصة في المناطق البحرية العميقة في المياه (algerie-eco, 2024)، وبدرجة أقل إلى الانخفاض الكبير في حجم الاستثمارات النفطية مقارنة بالمستوى الذي شهدته قبل 2014، بسبب تضاعف استراتيجيات خفض الكربون التي تسعى إلى خفض الانبعاثات إلى الصفر من قبل الجهات المؤيدة للمناخ مما أدى إلى تباطؤ الاستثمارات في هذا المجال وتوجيهها نحو مصادر الطاقات المتجددة هذا من جهة و من جهة أخرى أزمة كوفيد 19. الأمر الذي ساهم في انخفاض الإنتاج اليومي من النفط الخام مسجلا ما يقدر ب 899 (1000برميل/ اليوم) خلال سنة 2020 بعد ما كان يقدر ب 1193(1000برميل/ اليوم) خلال سنة 2014، إلى جانب اتفاقية الأوبك الذي نصت على خفض الإنتاج للتقليل من المعروض النفطي سعيا لتحسين أسعار النفط بعد أزمة 2014. ليرتفع بعدها الإنتاج خلال 2021-2022 ليلبلغ 911 (1000برميل/ اليوم)، 1020(1000برميل/ اليوم) على التوالي ويعود ذلك إلى قرار أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط بالزيادة التدريجية للإنتاج لفترة مؤقتة بهدف ضبط الأسعار. في حين أن الاحتياطيات النفطية بقيت ثابتة طيلة فترة الدراسة عند مستوى 12200 (مليون /برميل) محتلة بذلك المرتبة الثالثة افريقيا والسادسة عشر عالمياً.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

المطلب الثالث: تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل تطورات أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2014-2022.

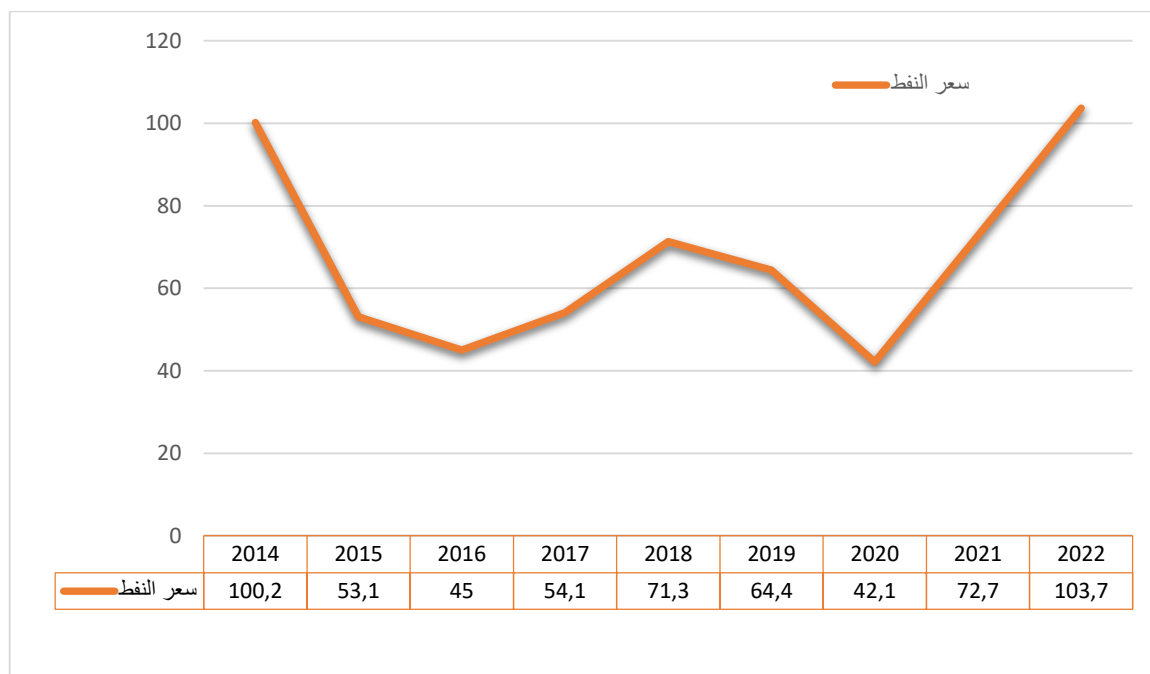
إن الارتباط الوثيق بين القطاع النفطي والاقتصاد الجزائري يجعل من تقلبات أسعار النفط لها انعكاس كبير على السياسة المالية وأداءها، خاصة وأن استقرار الموازنة العامة مرهون إلى حد بعيد بالإيرادات العامة على اعتبار أنها وجه آخر للنفقات العامة و التي تمثل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر فيها مما يجعل صياغة السياسة المالية وتكييفها بما يضمن تقليص العجز الموازني مرهون بتقلبات أسعار النفط، ومن هذا المنطلق سنحاول فيما يلي تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة ومختلف عناصرها في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه قبل ذلك لابد من الوقوف على أهم التطورات التي شهدتها السوق النفطية وماهية الموازنة العامة ومكوناتها في إطار التشريع الجزائري.

الفرع الأول: تحليل تطورات أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2014-2022.

إن الحساسية الكبيرة التي تتسم بها السوق النفطية اتجاه مختلف الأحداث العالمية تجعل من جانبي العرض والطلب عرضة لتقلبات حادة ومفاجئة تفاعلا مع هذه الأحداث وهوما ينعكس بشكل مباشر على الأسعار، وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط في ظل مختلف الأحداث والتطورات التي يشهدها العالم:

الشكل رقم(01.04): تطورات أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: دولار/ للبرميل.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (bank-of-algeria, 2018-2023)

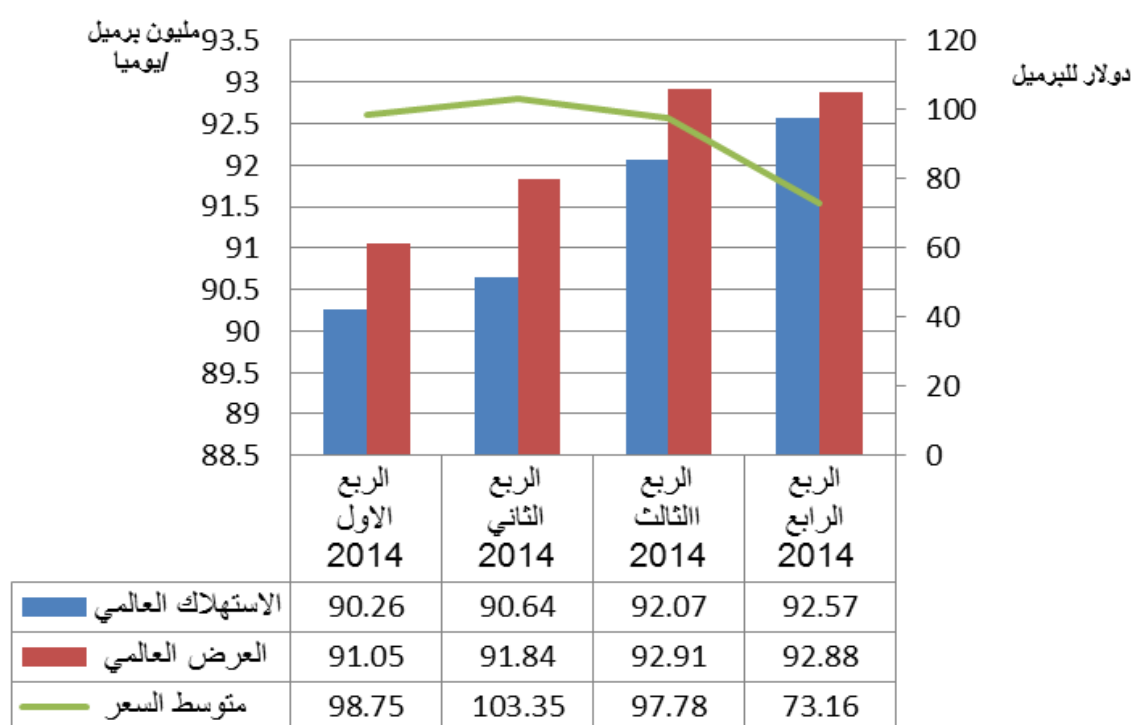
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط شهدت تقلبات حادة خلال فترة الدراسة، يمكن تقسيمها إلى 4

فترات رئيسية:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الفترة الأولى (2014-2016): بلغت أسعار النفط ما يقدر بـ 100.2 دولار/ للبرميل خلال سنة 2014 بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته خلال الأشهر الأولى لهذه السنة إلا أن تسارع المنتجون لزيادة ضخ الامدادات للسوق النفطية بأكثر مما يمكن أن تستوعبه السوق أدى إلى بداية التدهور التدريجي للأسعار وبذلك شكل نمو العرض العالمي القوة المهيمنة على الأسعار خاصة في ظل تزامنه مع تخفيض العديد من الدول لاستهلاكها النفطي، والشكل الموالي يوضح بشكل مفصل المنحنى الذي أخذته أسعار النفط خلال هذه السنة (متوسط السعر لكل ربعي من سن 2014):

الشكل رقم (02.04): تأثير تغيرات العرض والطلب العالمي على سعر النفط خلال سنة 2014.



المصدر: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2015، صفحة 8)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أسعار النفط أخذت منحى تنازلي متزامن مع الارتفاع في كميات العرض النفطي التي فاقت الكميات المستهلكة بدرجة كبيرة إلا أن الملاحظ بشكل جلي أنه خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2014 على الرغم من الفارق الكبير بين الكميات المعروضة والمستهلكة إلا أن الانخفاض في الأسعار لم يكن بالقدر الكبير الذي انهارت به خلال الربع الأخير من سنة 2014 -على الرغم من تقلص الفارق خلال هذا الربع-، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الدور البارز الذي أدته العوامل السلوكية (النفسية) في التأثير على الأسعار والتي من أهمها: سلوك المضاربة في الأسواق، عامل التوقع لاتجاهات الأسعار (كتوقع زيادة المعروض النفطي خارج الأوبك خلال الربع الأول من سنة 2014 الذي أدى إلى تقلص حجم الطلب/ توقع الارتفاع المستقبلي للأسعار خلال الربع الأخير من سنة 2014 أدى إلى زيادة الطلب). (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2015، الصفحات 8-9)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

ومن جانب آخر النمو المفاجئ لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى جانب القرار الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط بعدم خفض الإنتاج والحفاظ على نفس المستوى موضحاً أن هدفها يتلخص في الاحتفاظ بالتزاماتها من الحصة السوقية هذا من جانب، وظهور بوادر تباطؤ النمو بأضعف مما هو متوقع والمخاوف بشأن الاقتصاد الصيني في أواخر 2015 دوراً في استمرار الانخفاض في الأسعار بشكل مطرد ليسجل سعر برميل النفط ما يقدر بـ 45 دولار خلال سنة 2016. (Reinhard Ellwanger, 2017, pp. 1-2)

الفترة الثانية(2017-2018): في ظل استمرار تهاوي أسعار النفط وتصاعد الضغوط المالية، اتفق العديد من أعضاء الأوبك إلى جانب 10 دول خارج الأوبك بقيادة روسيا على الاجتماع والخروج بقرارات من شأنها أن تعيد الاستقرار للسوق النفطي وبالفعل جاء هذا الاجتماع بثماره حيث تم الاتفاق على العودة إلى تخفيض الإنتاج لدعم الأسعار وتم تمديد الاتفاق الأولي لمدة ستة أشهر الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2017 (world bank, 2018, p. 54) وبالفعل شهدت الأسعار تحسناً لتبلغ 54.1 دولار / للبرميل، إلا أنه وعلى الرغم من امتثال كل من المملكة العربية السعودية (باعتبارها العضو المهيمن على الأوبك) وروسيا (باعتبارها أهم منتج خارج الأوبك) وسعيهما إلى إعادة التوازن للسوق إلا أن الأسعار لم ترتفع للمستوى المطلوب وهو ما يدل على عدم قدرة الأوبك على مواجهة تأثير نمو النفط الصخري الأمريكي

وبذلك واصلت الأسعار صعودها بشكل بطيء - نظراً لتزايد إنتاج النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية الذي زاد من المعروض النفطي- وبترجع المعروض النفطي باستمرار اتفاق الأوبك بخفض الإنتاج - تنفيذ خفض إنتاج للنفط الخام بنحو 1.8 مليون برميل، ويتوزع الخفض بين 1.2 مليون برميل يومياً من جانب أعضاء في أوبك، و600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين- واصلت الأسعار ارتفاعها مسجلة 71.3 دولار خلال سنة 2018 بعد الزيادات المتتالية التي شهدتها جراء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران وهو ما أظهر الحاجة للمزيد من التخفيض في الإنتاج على اعتبار أن إيران ثالث أكبر منتج للنفط الخام في الأوبك لتفادي إمكانية تأثر الامدادات العالمية وتواصل بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد التأكيد من قبل الأوبك على الحفاظ على نفس مستويات الإنتاج دون زيادة في الاجتماع الذي استضافته الجزائر خلال 23 سبتمبر 2018. (خبيصة، 2018)

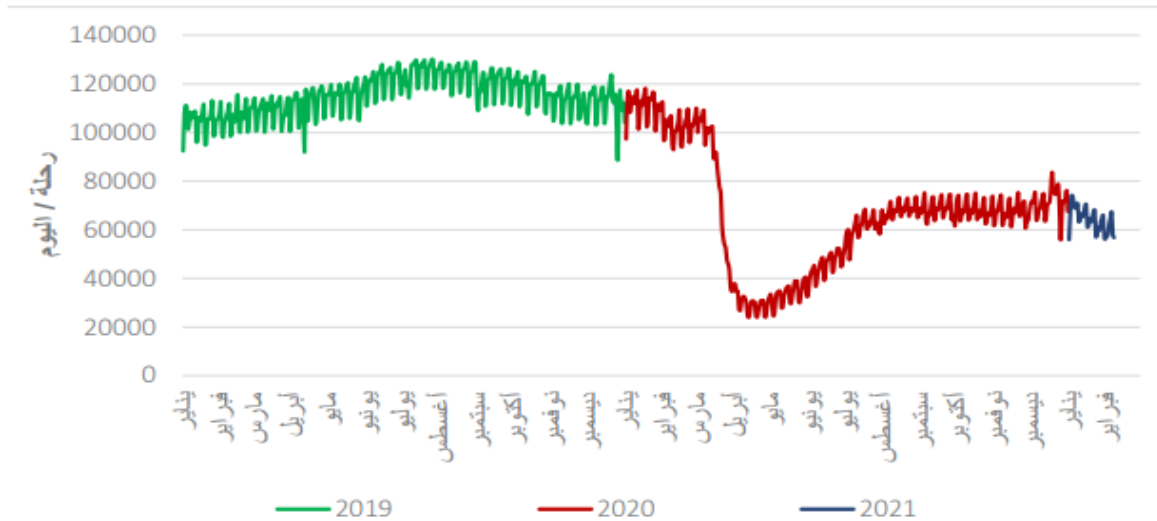
الفترة الثالثة (2019-2020): خلال الأشهر الأولى من سنة 2019 بلغت أسعار النفط ذروتها على خلفية الأجواء الإيجابية في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إلا أن ظهور فيروس كورونا¹ أدى إلى انخفاض الأسعار لتبلغ 64.4 دولار/ للبرميل و مع تفشي الفيروس وانتشاره خارج الصين ليمس مختلف أنحاء العالم في مارس 2020 وإدراك العالم خطورة الوباء دفع مختلف دول العالم إلى فرض إجراءات الإغلاق للحد من انتشاره، وهو ما كان له أثر جد سلبي على الطلب النفطي

¹ فيروس كورونا: هو فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارس كوف2)، ظهر لأول مرة في ووهان في الصين و أطلق عليه اسم (COVID-19) وهو الاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي "CO": هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona)، و "VI" هما أول حرفين من كلمة فيروس (virus)، و "D" هو أول حرف من كلمة مرض بالإنجليزية (disease)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

نظراً لتأثير الجائحة على العديد من القطاعات الاقتصادية المستهلكة للنفط جراء الحجر الصحي وما نتج عنه من تعطيل لحركة مختلف وسائل النقل خاصة الطائرات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(03.04): عدد رحلات الطيران اليومية في العالم في ظل جائحة كورونا (2019-2021).



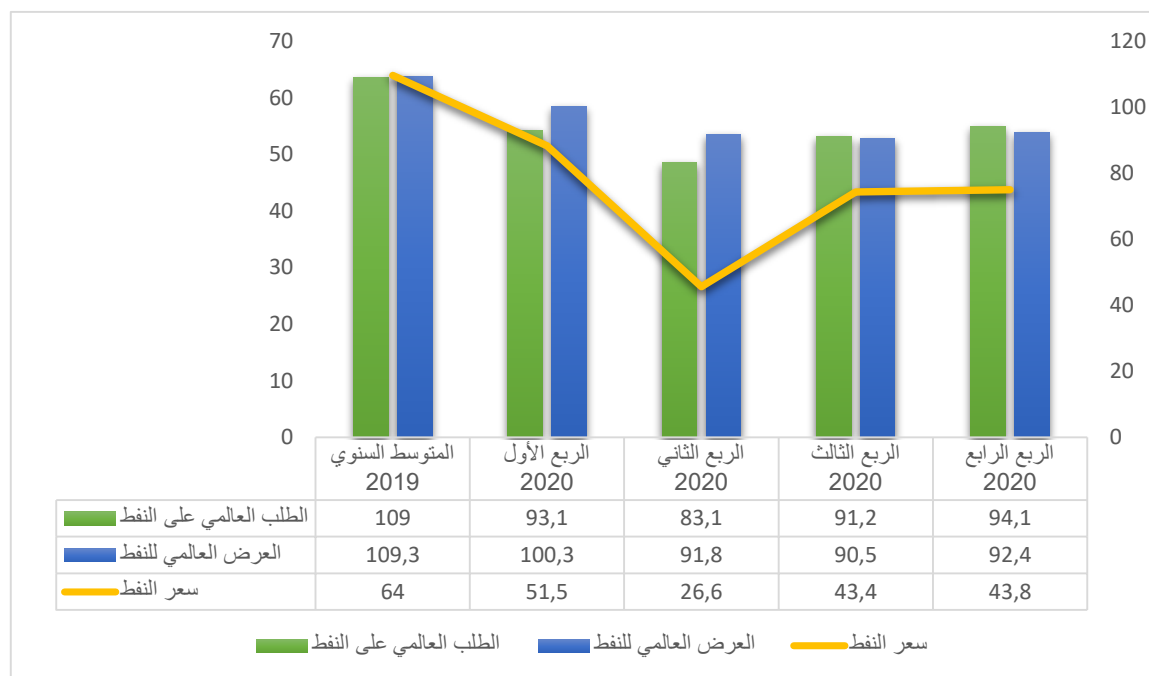
المصدر: (منظمة الأفطار العربية المصدرة للبترول أوابك، أبريل 2021، صفحة 56)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه انخفاض كبير في عدد الرحلات اليومية ما بين نهاية سنة 2019 وبداية من شهر مارس من سنة 2020 التي شهدت خلالها عدد الرحلات تراجع كبير جداً لتصل إلى حوالي 20000 رحلة/اليوم (أغلبها رحلات العودة للوطن) بعدما كانت تفوق 120000 رحلة / اليوم، الا أنه بحلول شهر أوت من سنة 2020 بدأت الرحلات بالعودة التدريجية نتيجة التخفيف من إجراءات الحظر إلا أنها ليست بنفس المستوى الأول بسبب تأثيرات الموجة الثانية من جائحة كورونا. كل هذا كان له أثر كبير على تراجع الطلب النفطي ناهيك عن وسائل النقل الأخرى.

ومن جانب آخر كون الصين هي مركز الوباء ودخولها في حالة من الركود الاقتصادي نتج عنه انخفاض كبير في الطلب النفطي خاصة وأنها تمثل أكبر مستورد للنفط أدى ذلك إلى انهيار الأسعار بشكل أكبر لتبلغ 42.1 دولار / البرميل. مع إعلان معظم الدول الصناعية الأوروبية (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.... الخ) تطبيق إجراءات الاحتواء المشددة معلنة عن انخفاض الطلب في سوق الطاقة العالمية. (KACI, 2020, p. 115) والشكل التالي يوضح تغييرات العرض والطلب النفطي العالمي خلال جائحة كورونا (2019-2021)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الشكل رقم(04.04): تأثير تغيرات العرض والطلب النفطي العالمي على أسعار النفط خلال جائحة كورونا (2019-2021).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أبريل 2021، صفحة 6.11.12)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الاختلال ما بين العرض والطلب خلال الربع الأول من سنة 2020 أدى إلى انخفاض الأسعار لتصل إلى 51.5 دولار / للبرميل لتتهوى الأسعار بشكل أكثر خلال الربع الثاني لتبلغ 26.6 دولار / للبرميل مسجلة بذلك أدنى مستوى لها جراء انتشار الفيروس في مختلف أنحاء العالم وتطبيق الإجراءات الاحترازية و تراجع نمو الاقتصاد الصيني كونه ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأكبر مستورد للنفط كما أشرنا سابقاً كل هذا أدى إلى تراجع في الطلب النفطي، وبالمقابل عدم تراجع العرض النفطي بالشكل المطلوب نظراً لرفع حلفاء الأوبك تخفيض الإنتاج و على رأسهم روسيا و ما اتخذته دول الأوبك من إجراءات مقابلة لهذا الرفض - برفع الإنتاج بما يقدر ب 12.3 مليون برميل يوميا كرد عليها وأضافت إلى ذلك خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20 بالمائة في الأسواق الرئيسية فانهارت بذلك الأسعار (حموزوقي، 2021، صفحة 258)- كل هذا ساهم في زيادة انخيار الأسعار، لتبدأ الأسعار تتعافى تدريجياً نظراً لتعافي الطلب بما يتوافق مع المعروض النفطي خلال الربع الثالث من سنة 2020 واستمرار هذا التعافي خلال الربع الرابع جراء الرفع التدريجي لإجراءات الإغلاق للحد من تفشي فيروس كورونا والإعلان عن وجود اللقاح المضاد لكوفيد 19 ومن جانب آخر إعلان الأوبك على تمديد اتفاقية خفض الإنتاج مما أدى إلى عودة التوازن ما بين العرض والطلب وتشهد معها سعر النفط تحسن بالغا 43.4 دولار / للبرميل.

والجدير بالذكر أن انخفاض أسعار النفط الناتج عن تراجع النشاط الاقتصادي الذي تسببت فيه جائحة كورونا، أدخل بشكل كبير بالتوازن المالي للعديد من الدول خاصة النفطية منها كما عزز حالة عدم الاستقرار الاقتصادي فيها، وذلك نظراً

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

للاعتدال الكبير لبنيتها الاقتصادية والمالية على قطاع النفط مما أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن اتجاه التطورات في سوق الهيدروكربونات العالمية. (KACI, 2020, p. 109)

الفترة الرابعة(2021-2022): شهدت أسعار النفط خلال هذه المرة قفزة نوعية لتبلغ 72.7، 103.7 نتيجة زيادة الطلب المزامن لإلغاء إجراءات الإغلاق جراء تحسن الوضع الصحي وكذا الارتفاع في أسعار الغاز الطبيعي الذي أدى إلى زيادة الطلب على النفط لأغراض التدفئة وتوليد الكهرباء، ومن جانب آخر تعطل الامدادات بسبب تأثر الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية جراء إعصار ايدا في حين انخفض إنتاج منظمة أوبك وشركائها (أوبك والمنتجين من خارجها) نحو مليون برميل يومياً عن حصتهم بسبب أعمال الصيانة وتوقف الإمدادات، خاصة من أنغولا وكازاخستان ونيجيريا (تيماج، 2021)

الفرع الثاني: الموازنة العامة في إطار التشريع الجزائري.

تبنى الموازنة العامة إنطلاقاً من جملة من الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكمها، والتي تبين لنا كل ما هو مرتبط بالموازنة سواء الهيئات المسؤولة عنها أو الإجراءات والعمليات المرتبطة بها خاصة المتعلقة بتصنيف عناصرها، والمراحل التي تمر بها والقواعد والمبادئ التي تحكمها. وفيما يلي عرض لأهم ما جاء به التشريع الجزائري في هذا الإطار.

أولاً: مفهوم الموازنة العامة وفق التشريع الجزائري

جاء تعريف الميزانية العامة في المادة 06 من القانون الجزائري 17/84 كما يلي: "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها". (المادة 6 من القانون 84/17 المتعلق بالقوانين المالية، 1984)

كما تعرف وفقاً للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية في المادة 3 على أنها: "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"، وقد حدد المادة 04 من نفس القانون أنه: "يقصد بالإيرادات والنفقات بمفهوم هذا القانون، مجموع الموارد وأعباء الميزانية العامة للدولة كما يحددها القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية والمعدل". (المادة 3-4 من القانون رقم 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، 1990)

ومنه يمكن تعريف الميزانية العامة في الجزائر على أنها: وثيقة رسمية يصادق عليها البرلمان (السلطة التشريعية)، تقدر النفقات الضرورية للدولة المتعلقة بالتسيير والاستثمار، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات خلال فترة زمنية معينة عادة تقدر بسنة. وبالتالي فهي بيانات تفصيلية تقديرية لإيرادات الدولة ونفقاتها يعبر عنها في صورة وحدات نقدية، فتعكس بذلك خطة الدولة للسنة المالية المقبلة. ومنه يمكن استنتاج ما يلي:

- الميزانية هي بيان تقديري شامل للإيرادات والنفقات وليس فعلي.
- الميزانية تكون لمدة زمنية معينة حددها المشرع الجزائري بسنة واحدة من بداية شهر جانفي (1 جانفي) إلى نهاية شهر ديسمبر

(31 ديسمبر)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

- لا بد من اعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

ثانياً: مبادئ الميزانية العامة وفق التشريع الجزائري ما بين قانون 17-84 والقانون العضوي الجديد 15-18.

تتمثل المبادئ الرئيسية للموازنة العامة ضمن التشريع الجزائري في:

1. مبدأ العمومية " الشمولية": والمقصود بهذا المبدأ أن تسجل الإيرادات والنفقات في ميزانية واحدة مجمعة ومفصلة بحيث يمكن استخراج الفرق بينهما. دون إجراء أي تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، أو إجراء مقاصة بينهما وقد وضع المشرع الجزائري ذلك كما يلي:

- تنص المادة 8 من القانون 17/84 على عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة: "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز. غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات، حيث تكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

- الميزانيات الملحققة.
- الحسابات الخاصة بالخزينة.
- أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات." (المادة 8 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية، 1984)

أكد القانون العضوي الجديد على مبدأ الشمولي من خلال إقرار المشرع الجزائري على ضرورة ادراج وتقييد الإيرادات والنفقات في حساب وحيد يشكل الميزانية العامة للدولة وهو ما نصت عليه المادة 14 " تقدر موارد ميزانية الدولة وأعباؤها وتبين في الميزانية على شكل إيرادات ونفقات. وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنوياً بموجب قانون المالية، وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون. تتضمن مجموع الإيرادات تنفيذ مجموع النفقات، تقيد مجموع الإيرادات والنفقات ضمن حساب وحيد يشكل الميزانية العامة للدولة" وهو ما يؤكد على قاعدة عدم المقاصة هو وما نصت عليه المادة 7 " تدرج في ميزانية السنة المالية الإيرادات المحصلة فعلا وذا النفقات المقبولة دفعها بصفة نهائية من طرف المحاسب العمومي خلال السنة المدينة المناسبة". (المادة 7 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية، 1984) أي تسجل الإيرادات والنفقات بمبالغتها الكاملة والنهائية دون أي مقاصة بينهما، كما أكد كذلك على قاعدة عدم التخصيص من خلال المادة 38 في قوله "لا يمكن تخصيص أي إيراد لنفقة خاصة. ويستعمل مجموع الإيرادات لتغطية جميع نفقات الميزانية العامة للدولة. وتعتبر إيرادات المبلغ الكلي للحواصل، وذلك دون التقليل بين الإيرادات والنفقات"

- إلا أن القانون العضوي الجديد نص على إمكانية تخصيص جزء من موارد الدولة، و هو ما نصت عليه المادة 13 من

القانون الجديد كما يلي: " يمكن تخصيص جزء من موارد الدولة مباشرة لفائدة: الجماعات الإقليمية أو عند الاقتضاء، عن طريق هيئة أو هيئات المعادلة أو التضامن التابعة لها، بغرض تغطية الأعباء التي تقع على عاتقها، أو لتعويض الإعفاءات أو

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

تخفيضات أو تسقيفات الضرائب المعدة لفائدة الجماعات الإقليمية، وهيئة الضمان الاجتماعي أو أي شخص معنوي آخر يشارك في الخدمة العمومية تحدد مبالغ هذه الموارد ووجهتها وتقيم بشكل دقيق ومميز وتستعمل لضمان تمويل مهامها". (المادة 13 من القانون العضوي 15-18 المتعلق بالقوانين المالية، 2018)

والمادة 38 من القانون العضوي الجديد: "يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص إيرادات لتغطية بعض النفقات المتعلقة بما يلي: الاجراءات الخاصة ضمن الميزانية للدولة التي تحكم الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات المالية، الحسابات الخاصة للخزينة"

وبالتالي تشمل الاستثناءات:

- الأموال المخصصة للمساهمات وهو ما ورد في المادة 39 "تتكون الأموال المخصصة للمساهمات من الأموال ذات الطابع غير الجبائي المدفوعة من قبل أشخاص معنويين أو طبيعيين للمساهمة في إنجاز نفقات ذات منفعة عامة تحت رقابة الدولة. كما تعتبر أموال مساهمة، الهبات والوصايا المتنازل عليها للدولة. ويجب أن يتطابق استعمال الأموال المخصصة للمساهمة مع موضوع المساهمة وفقاً للاتفاقية المبرمة بين الواهب والمستفيد من الأموال المخصصة للمساهمات والهبات. تسجل الأموال المخصصة للمساهمات مباشرة كإيرادات الميزانية العامة للدولة. وفي حالة ما إذا تم تخصيصها لحساب تخصيص خاص، فإنه يفتح اعتماد مالي بنفس المبلغ في البرنامج المعني، بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- الاعتمادات المالية المستعادة: وهو ما ورد في المادة 40 "يمكن أن تكون موضوع استعادة الاعتمادات المالية حسب الشروط المحددة عن طريق التنظيم، وذلك في حدود نفس المبلغ لفائدة ميزانية الوزارة أو المؤسسة العمومية المعنية: الإيرادات الواردة من استرداد الخزينة للمبالغ المدفوعة بغير حق، الإيرادات المتأتية من التنازلات بين مصالح الدولة وعن الأملاك والخدمات المنجزة طبقاً للتشريع المعمول به".

2. **مبدأ السنوية:** ويقصد به أن تعد الميزانية لمدة سنة واحدة تبدأ من الفاتح جانفي (1 جانفي) وتنتهي في نهاية ديسمبر (31 ديسمبر) يظهر هذا المبدأ جلياً في تعريف المشرع الجزائري للميزانية العامة من خلال المادة 6 من القانون 84-17 "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية" ويوضح بشكل أحسن في المادة 3 من نفس القانون: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدينة، بمجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل المالية المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي". (المادة 3.6 من القانون 84-17 المعلق بالقوانين المالية، 1984) فتطبيق قاعدة السنوية بالنسبة للإيرادات حدد في المادة 12 والتي وضحت أن تحصيل الضرائب والرسوم يكون سنوياً "يكون الترخيص بتحصيل مختلف الضرائب والرسوم سنوياً. ويقيم الحاصل وكذا الحصة المخصصة للميزانية العامة للدولة بموجب قوانين المالية للسنة" (المادة 12 من القانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية، 1984)، أما بالنسبة للنفقات فإذا ما كانت نفقات تسيير فلا بد أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطيتها في كل سنة وفي مجموعها ولا يمكن تجديدها خلال سنة المالية التالية وهو ما نصت عليه المادة 25 "ينبغي أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير. في كل سنة وفي مجموعها ولا تحول الاعتمادات

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

المفتوحة لسنة مالية معينة الحق في تجديدها للسنة المالية التالية ". أما إذا ما كانت نفقات تجهيز فيمكن أن تتجاوز السنة إذ يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي ويتم ادخال التعديلات عن طريق التنظيم لرخص تمويل الاستثمارات المخططة في المخطط السنوي وكذا نقل اعتمادات الدفع من فصل إلى فصل آخر ضمن نفس القطاع ووفق شروط يحددها التنظيم، وهو ما نصت عليه المواد من 36-39 من نفس القانون. (المواد 25. 36-39 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية، 1984)

أي في هذه الحالة يطلق على نفقات التجهيز الترخيصات في البرامج تكون خاصة بالمشروع الكبرى التي مدتها تتجاوز السنة لإنشاء الطرق و المطارات.... الخ فيتخلّى هنا عن مبدأ السنوية، أما بالنسبة لنقل الاعتمادات من فصل إلى فصل هو ما يطلق عليه بترحيل الاعتمادات ويقصد به أن يتم ترحيل الاعتمادات المتبقية من السنة المالية المنتهية إلى السنة التي تليها فتستغل في نفس أوجه الانفاق التي كانت مخصصة لها في السنة الأصلية.

والجدير بالذكر أنه يمكن أن يواصل وبصفة مؤقتة تنفيذ نفقات وإيرادات السنة الماضية في حال إذا ما كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة الحالية لا يسمح بتطبيق الأحكام في بداية السنة المالية. وهو ما نصت عليه المادة 69 من قانون 84-17 كما يلي: "في حال ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية لسنة معينة لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ الأول من يناير من السنة المالية المعتمدة:

- يواصل مؤقتاً تنفيذ إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة حسب الشروط التالية: بالنسبة للإيرادات طبقاً للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقاً لقانون المالية السابق، بالنسبة لنفقات التسيير في حدود من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للسنة المالية للموازنة السابقة وذلك شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر أما بالنسبة لاعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

- يواصل تنفيذ مشاريع الموازنة الملحقه والأحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيروها قبل بداية السنة المالية الجديدة للموازنة". (المادة 69 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية، 1984)

لذلك فإنه لا بد من إصدار البرلمان على مشروع قانون المالية كأقصى تقدير في 31 ديسمبر من السنة التي تسبق تنفي الميزانية التي أقرها قانون المالية لتجنب هذا الاستثناء.

إلا أنه في ظل القانون العضوي الجديد فقد تراجع مبدأ السنوية ليحل محله نظام الميزانية المتعدد السنوات ذات المدى المتوسط فيحدد للسنة المقبلة والسنتين الموالتين لأن التأطير يكون كل سنة وهو ما نصت عليه المادة 5 من القانون العضوي الجديد " يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء يمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة. يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى" (المادة 5 من القانون العضوي رقم 15-18، 2018) وبالتالي فإن قانون المالية يتم برمجته على أساس متعدد السنوات لمدة 3 سنوات يتم تحيينها سنويا فتكون السنة الأولى مطابقة للسنة التي تم في اعداد القانون في حين أن السنتين الآخريتين تكون معطياتها غير نهائية ويمكن تحيينها.

3. مبدأ توازن الميزانية: ويقصد بتوازن الموازنة العامة أن تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة فلا تزيد إحداها عن الأخرى، فإذا ما زادت الإيرادات عن النفقات حققت الموازنة فائضا أما إذا ما حدث العكس يحدث عجز في هذه الأخيرة، و هو ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 67 من القانون 84-17 والتي تنص على احتواء قانون المالية على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا السبل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي، والمادة 68 التي نصت على ضرورة إرفاق قانون المالية للسنة بتقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المتحصل عليها. (المادة 67-68 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية، 1984)

أما القانون العضوي الجديد فقد نص على استخدام الميزانية كأداة لضمان التوازن الاقتصادي من خلال تحديد التوازن الميزاني والمالي في ظل مراعاة التوازن الاقتصادي المحدد وهو ما نصت عليه المادة 3 من القانون العضوي الجديد "يحدد قانون المالية، بالنسبة لسنة مالية طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه، مع مراعاة توازن اقتصادي محدد. تمتد السنة المالية لسنة مدنية".

4. مبدأ وحدة الميزانية: ويقصد به أن تسجل جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، وهو ما يسهل عملية الرقابة على التصرفات المالية للدولة وما مدى مطابقتها مع ما هو وارد في الموازنة المصادق عليها. الا أن هذا المبدأ يشمل استثناءات وهي:

- الميزانيات الملحقة: وهو ما ورد في المادة 44 من القانون 84-17 كما يلي "يجوز ان تكون موضوع ميزانيات ملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضاف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى انتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن". (المادة 44 من القانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية، 1984)

وبالتالي فالميزانية الملحقة هي ميزانية منفصلة عن ميزانية الدولة ولكن غير مستقلة عنها، وتخضع لنفس إجراءاتها، وبالتالي فهي لا تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة. وتخص المرافق العامة ذات طابع صناعي، تجاري أو اداري، وتلحق بالميزانية العامة للدولة وبالتالي تلتزم الدولة بسد عجزها. ومن أمثلتها ميزانية وكالات النقل العمومي، الميزانية الملحقة للموانئ وميزانية الملحقة للبريد.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- الاعتمادات التكميلية والإضافية: والمقصود بها الاعتمادات التي تلجأ الدولة للبرلمان للحصول عليها في حالة عدم كفاية الاعتمادات المقررة لتغطية النفقات المخصصة لها فيطلق عليها اسم الإضافية إذا ما كانت لاستكمال الاعتمادات الواردة في الميزانية واستثنائية إذا ما كانت غير واردة في الميزانية وغير متوقعة في اعدادها.

وتعتبر من بين أهم الاستثناءات الواردة في قاعدة وحدة الموازنة كونها تلجأ لقانون المالية التكميلي في الكثير من السنوات. (دردوري، 2017، صفحة 273)

- الحسابات الخاصة بالـخزينة: نص القانون 84-17 في المادة 8 على أنه يجوز فتح حسابات خاصة بالخزينة ووضح في المادة 48 أصناف هذه الحسابات " لا يجوز فتح الحسابات الخاصة للخزينة الا بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض وحسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية". وبالتالي فإن الحسابات الخاصة بالخزينة تشمل جميع العمليات المالية الخاصة بدخول الأموال للخزينة والخروج منها.

- الميزانيات المستقلة: هي الميزانية الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وبالتالي تكون مستقلة حتى في الميزانية فتكون لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة (العيداني، 2017، صفحة 141). وبالتالي فهي ميزانيات منفصلة تماماً عن قانون المالية لا تتطلب مصادقة البرلمان عليها، تشمل جميع ميزانيات المصالح العمومية والهيئات المحلية والمؤسسات العمومية المستقلة عن شخصية الدولة.

- تعدد وثائق الميزانية العامة: يعتبر هذا التعدد من بين أهم النقاط المخلة بقاعدة وحدة الميزانية، لذلك يعتبر من الاستثناءات. ومنه من الضروري إحلال معنى وحدة الحصيلة الذي لا يستثنى تعدد الوثائق بدل وحدة الموازنة الذي يستدعي وثيقة واحدة. (دردوري، 2017، صفحة 273)

في إطار القانون العضوي الجديد تعدى مبدأ الوحدة تسجيل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة فقط إلى ضرورة أن تكون النفقات والإيرادات مربوطة بأهداف محددة ونتائج منتظرة تكون موضوع تقييم وهو ما نصت عليه المادة 6 من القانون العضوي الجديد "يقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية، مجموع موارد الدولة وأعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقاً للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم" هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تكون موجهة لإنجاز برامج ، أي أنه تم الاعتماد على ما يسمى بالبرنامج كوحدة لتنفيذ الاعتمادات المالية بدل تخصيص الاعتمادات وتوزيعها على حسب الفصول والقطاعات وهو نصت عليه المادة 79 من القانون العضوي الجديد " البرنامج وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية . يتم التوزيع المفصل للاعتمادات المالية المصوت عليها، بموجب مرسوم، فور صدور قانون المالية. ويتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو المؤسسة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب، وحسب التخصيص بالنسبة

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

للاعمدات غير المخصصة". والمادة 23: تفتح الاعتمادات المالية بموجب قوانين المالية لتغطية أعباء ميزانية الدولة، وتخصص الاعتمادات المالية حسب البرنامج.

كما استثنى هذا القانون ميزانية المؤسسات العمومية من مبدأ الوحدة وهو ما ورد في المادة 25 من القانون العضوي الجديد" تطبق المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة بعنوان ميزانيتها، نفس المبادئ المطبقة على الميزانية العامة للدولة وتخضع لكيفيات وإجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة التي يحددها التنظيم".

5. **مبدأ الصدق الميزانياتي:** مبدأ المصادقية الميزانية أو ما يطلق عليه بمبدأ "دقة الميزانية" ويقصد به أن تكون المعلومات والبيانات الواردة في قانون المالية والمتعلقة بتقدير الإيرادات والنفقات مطابقة معقولة ومطابقة للحقيقة. فصدق المعلومة المالية يعد من أهم شروط التدبير المالي الحديث، فلا بد أن تتحلى الميزانية العامة بدرجة كبيرة من المصادقية، بحيث تكون التقديرات المنصوص عليها في الميزانية تعبر عن حقيقة النفقات والإيرادات التي يتم إنجازها كاملة أو بفوارق ضئيلة، وكل هذا بغية تعزيز شفافية قانون المالية. (ياسين، 2020) وهو ما نص عليه القانون العضوي الجديد في الفقرة الأخيرة من المادة 65" يجب أن تكون حسابات الدولة منتظمة وصادقة وتعكس بصفة مخلصه ممتلكاتها ووضعيتها المالية". وأكد عليه في المادة 70 " تقدم قوانين المالية مجموع موارد وأعباء دولة بصفة صريحة، وتقييم هذه الصراحة من خلال المعلومات المتوفرة والتقديرات التي يمكن أن تنتج عنها". أي أنه لا بد من أن تكون البيانات التقديرية تتسم بالصدق والصراحة وهو ما من شأنه إضفاء الشفافية في المسار الميزانياتي.

ثالثاً: دورة الموازنة العامة في الجزائر

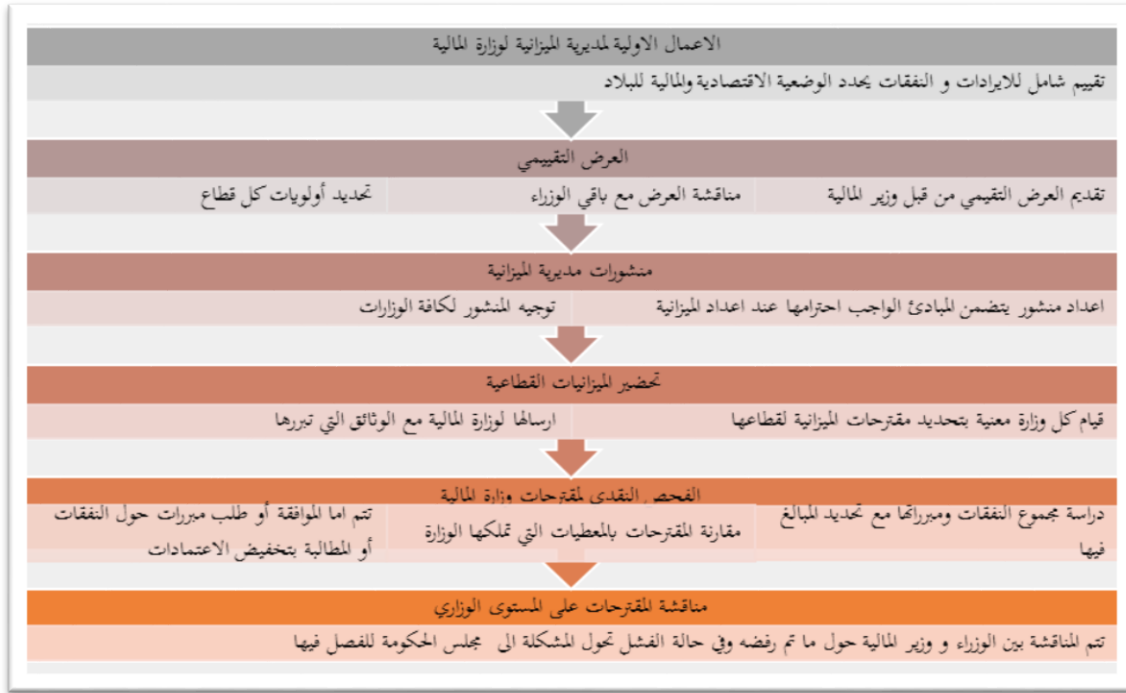
تمر الموازنة العامة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية، تحت إشراف كل من السلطة التنفيذية التي تتولى إعداد مشروع الموازنة، والسلطة التشريعية التي تتولى اعتماد هذا المشروع:

1. **مرحلة تحضير الموازنة العامة في الجزائر:** تتولى وزارة المالية مهمة تحضير الموازنة العامة وفقاً لما نص عليه القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية في المادة 69 "يقوم الوزير المكلف بالمالية تحت سلطة الوزير الأول بتحضير مشاريع قوانين المالية التي يتم عرضها في مجلس الوزراء"، بحيث يوكل إلى وزير المالية الدور الأساسي في ذلك وهو ما حددته المادة 14 من المرسوم 237/82 و المتمثلة في (فروح، 2016، الصفحات 113-114): التدابير اللازمة لتنفيذ النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة" بإعداد الميزانية وعرضها والمصادقة عليها، بتنفيذ مكوناتها والتوازن بينهما وكذا احترام القوانين والإجراءات الحكومية المطبقة في مجال الميزانية". التدابير اللازمة لدراسة النصوص التمهيديّة المتعلقة بالمواضيع التي تخضع لصلاحيته في مجال الميزانية. دراسة العمليات التقنية المتعلقة بالمعطيات اللازمة لتحضير الميزانية وإعدادها وعرضها وتطبيقها. والتدابير المتعلقة ببرمجة النشاطات

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الميزانية على كل المستويات وتطبيقها للوسائل التي تدخل في إطار اختصاصاته في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتم تطبيق هذه التدابير وفقاً لما يلي:

الشكل رقم(05.04): المراحل الخاصة بتحضير الموازنة العامة للحكومة في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بن لشهب، 2019-200، الصفحات 180-181)

2. **المصادقة على قانون المالية والميزانية:** بعد القيام بالمناقشة العامة حول قانون المالية والميزانية القطاعية وإيداع النواب لتعديلاتهم بعد 24 ساعة من تاريخ انطلاق المناقشة يقدر مكتب المجلس قبول التعديلات أو رفضها شكلاً، فيحيل بذلك رئيس المجلس الشعبي التعديلات المقبولة إلى اللجنة المالية والميزانية فيتم رفضها أو قبولها بعد استماع اللجنة للمندوبين أصحاب التعديلات، وتدون الموافقة على التعديلات في القانون التكميلي. ثم يحول النص بعد المصادقة عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى) إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على مستوى مجلس الأمة (الغرفة الثانية) للتصويت عليه أي أن يتم التصويت على النص الذي صوتت عليه الغرفة الأولى في أجل أقصاه 20 يوم من ايداعه لديه فيتم بذلك رفض المشروع أو قبوله. وبعد مصادقة البرلمان بغرفتيه يأخذه الصفة الرسمية وينشر في الجريدة الرسمية بعد توقيع رئيس الجمهورية عليه. (عزة، 2017، صفحة 213)

3. **مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:** تتولى الحكومة تنفيذ الموازنة عن طريق تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات بمجرد صدور قانون المالية تتولى الحكومة الانطلاق في تحصيل جميع الإيرادات المقدرة في الميزانية، وفي المقابل يتم إصدار المراسيم الخاصة بتوزيع الاعتمادات المالية على مختلف القطاعات و الدوائر و المصالح المختصة لتنفيذ البرامج المصادق عليها وهو ما نصت عليه المادة

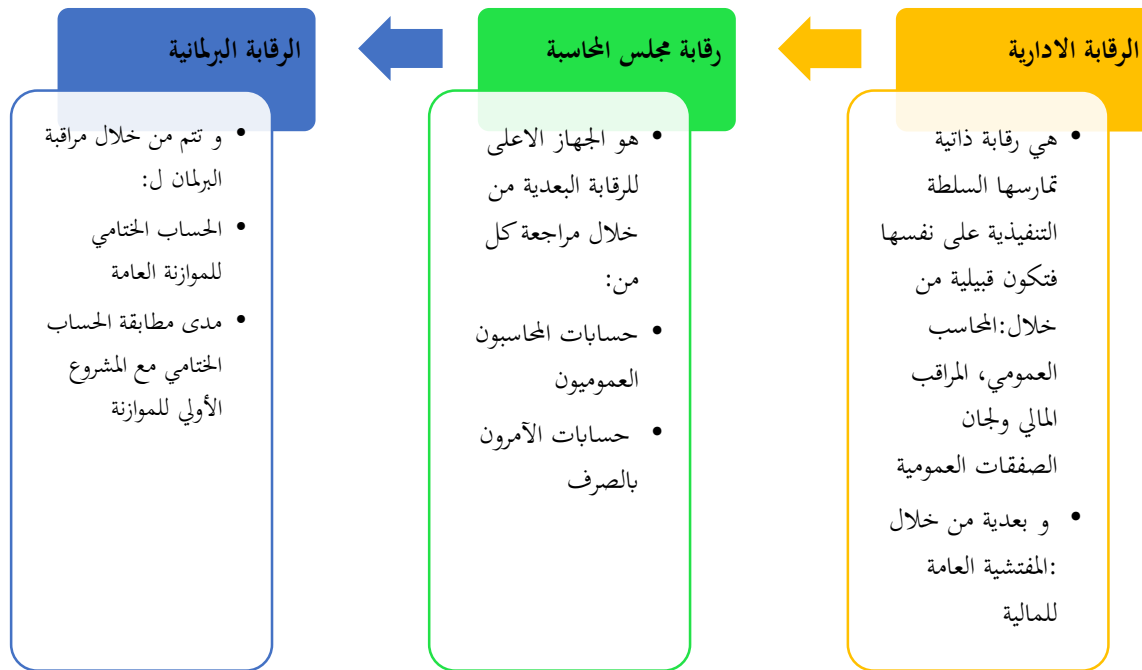
الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

79 من القانون العضوي الجديد 18-15: "البرنامج هو وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية، يتم التوزيع المفصل للاعتمادات المالية المصوت عليها، بموجب مرسوم، فور صدور قانون المالية ويتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو المؤسسة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة "

ويتم الانطلاق في التنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف المكلف بالتنفيذ الإداري للموازنة والمحاسب العمومي المكلف بالتنفيذ المالي والمحاسبي للنفقة. (زغودي، 2021، صفحة 1135)

4. مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: تعد هذه المرحلة هي آخر مرحلة تمر بها الموازنة العامة للدولة، بحيث تخضع خلالها الموازنة العامة لثلاثة أنواع من الرقابة قصد التأكد من التزام الهيئات العامة وأجهزة السلطة التنفيذية بالأحكام وقواعد القانونية المتعلقة بالميزانية. ويمكن عرض هذه الأنواع الثلاثة كما يلي:

الشكل رقم (06.04): أنواع الرقابة على الموازنة العامة في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بن لشهب، 2019-200، صفحة 182)

والجدير بالذكر أن دورة الميزانية من الناحية الشكلية بقيت كما هي ضمن القانون العضوي الجديد متضمنة مراحلها الأربعة المعروفة، إلا أن التغيير مس محتوى الخطوات حيث أصبح التخطيط خطوة بالغة الأهمية بمدى متوسط يفوق 3 سنوات، تحضير الميزانية وإعدادها يتم وفق برامج ومهام محددة لكل وزارة، التصويت على الميزانية العامة يتم وفق الحافظات والبرامج واتساع الرقابة على الميزانية لتصبح رقابة على أداء وفعالية النفقة. وبذلك تصبح دورة الموازنة العامة كما يلي: (مفتاح، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84_17 و مشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية"، 2016، صفحة 341)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

- **مرحلة التخطيط متوسط الأجل:** وهي المرحلة السابقة لإعداد مشروع قانون المالية، تحدد خلالها أولويات وتوجهات كل وزارة مع النفقات المقدرة لها، وما يميز هذه المرحلة أنها لا ترتبط بوقت محدد أو هيكل محدد.
- **مرحلة اعداد الميزانية:** تتم خلال السنة (n-2) والسنة (n-1) حيث تبدأ من شهر سبتمبر من السنة (n-2)، حيث تتم خلالها مناقشات السياسة الاقتصادية، الجبائية، الميزانية، والسياسة المالية وكذا التوقعات متعددة السنوات لإيرادات ونفقات الدولة خلال مدة التخطيط المحددة، ثم تتم مناقشة مشروع قانون المالية على مستوى المجلس الشعبي الوطني للإقرار والمصادقة على قانون المالية والمجلدات المتعلقة بالميزانية للسنة n والحصول على توقيع رئيس الجمهورية.
- **مرحلة تنفيذ الميزانية:** تتم خلال السنة n مرحلة التنفيذ مع إمكانية التعديل في شكل قانون مالية تكميلي أو تحويلات.
- **مرحلة تسليم الحسابات:** هي المرحلة الأخيرة من دورة الميزانية يتم خلالها تقديم النتائج المتحصل عليها في شكل حسابات إدارية للدولة خلال السنة n + 1، ليتم بعدها تقديم قانون المالية التكميلي أمام المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه.

الفرع الثالث: دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

ان الاعتماد الشبه مطلق للاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة، يجعل من النفقات العامة هي الأخرى عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، ولتوضيح ذلك بشكل أكبر لابد من تحليل تطورات النفقات العامة في ظل تأثير تقلبات أسعار، الا أنه قبل ذلك لابد من الوقوف كيفية تقسيم هذه الأخيرة وفق التشريع الجزائري.

أولاً: تقسيمات النفقات العامة وفق التشريع الجزائري.

لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي عمل المشرع الجزائري على تطوير الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم تسيير الموازنة العامة، وفيما يلي تقسيم النفقات العامة وأهم الاختلافات ما بين في ظل القانون الأساسي 84-17 والقانون العضوي 15-18 في هذا الإطار:

1. تقسيم النفقات العامة وفق القانون الأساسي 84-17: تم الفصل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز

وفق هذا القانون، كما يلي:

1.1. نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير

نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، فلا يهدف هذا النوع من النفقات إلى خلق

الاستثمارات بصفة مباشرة، أي بصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل التسيير المحكم

للمصالح العمومية والإدارية للدولة، وتشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات (مناد، 2015،

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

صفحة 7). ووفقاً للمادة 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، تجمع نفقات التسيير في أربعة

أبواب وهي: (المادة 35 من قانون المالية 84/17، 1984)

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات،
- تخصيصات السلطات العمومية،
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح،
- التدخلات العمومية.

2.1. نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار): يقصد بنفقات التجهيز حسب المختصين بالمالية العامة في الجزائر بأنها النفقات

ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، وهي عبارة عن استثمارات عمومية ذات طابع اقتصادي واجتماعي، أي أنها تتمثل في تلك الاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز استثمارات الدولة خاصة الهياكل الأساسية أو القاعدية في مختلف القطاعات مثل مشاريع السكن، المنشآت التربوية، الطرقات..... الخ، و تعد ذات طابع نهائي كونها غير منتجة للربح و غير مسترجعة (جيلالي، 2019، صفحة 12). ووفقاً للمادة 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة ووفقاً للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب وهي: (المادة 35 من القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية، 1984)

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة،

- اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة،

- النفقات الأخرى بالرأسمال.

2. أما القانون العضوي 18-15 فقد دمج ميزانتي التسيير والتجهيز ضمن ميزانية واحدة مخصصة لكل حقبة وزارية من

خلال البرنامج. ووفقاً للمادة 28 من هذا القانون: تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية بحسب: (المادة 28 من القانون 18/15 المتعلق بالقوانين المالية ، 2018)

1.2. النشاط: يتكون هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته: يوضح هذا التصنيف النشاطات ويقسمها إلى مهام كل منها

تتجسد في حافظة بحيث تشمل هذه الأخيرة مجموعة برامج تتفرع بدورها لبرامج فرعية، ثم عمليات وعمليات فرعية بغية تحقيق الأهداف المسطرة. أي أن الميزانية تنقسم إلى:

حافظات.....برنامج.....برامج فرعية.....عمليات.....عمليات فرعية.

وهو ما يجعل من هذه الهيكلية الجديدة تحترم المعايير الدولية المقترحة من طرف FMI للتصنيف الوظيفي للإدارات العمومية. (مفتاح، 2016، صفحة 336) وهو ما نصت عليه المادة 23 في الفقرة 4 من القانون العضوي الجديد " يشكل مجموع البرامج

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

حقيبة برامج توضع تحت مسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية. وتساهم هذه البرامج وتقسيماتها إلى برامج فرعية وأنشطة، في تنفيذ سياسة عمومية محددة".

2.2. الطبيعة الاقتصادية للنفقات: يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها. وقد قسمتها المادة 29 من هذا القانون وفقاً للطبيعة الاقتصادية إلى الأبواب الآتية: (المادة 29 من القانون 18/15 المتعلق بالقوانين المالية، 2018)

- نفقات المستخدمين،
- نفقات تسيير المصالح،
- نفقات الاستثمار،
- نفقات التحويل،
- أعباء الدين العمومي،
- نفقات العمليات المالية،
- النفقات الغير متوقعة.

3.2. الوظائف الكبرى للدولة: يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.

4.2. الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية. وقد وضع القانون العضوي الجديد المقصود من المؤسسات العمومية في الفقرة الأخيرة من المادة 23 "يقصد بالمؤسسات العمومية، في مفهوم هذا القانون، الهيئات البرلمانية والقضائية والرقابية والاستشارية وكل الهيئات الأخرى ذات نفس الطبيعة المنصوص عليها في الدستور"

ثانياً: تحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

تشكل الجباية البترولية المورد الرئيسي في إيرادات الميزانية العامة للجزائر و الجزء الأكبر في ميزانيتها، و الذي يعتمد عليه بالدرجة الأولى في تغطية النفقات العامة، وبالتالي فان هذا الارتباط الوثيق ما بين أسعار النفط و الجباية البترولية، يجعل الانفاق العام وكذا الخطط والبرامج الحكومية رهينة لتذبذبات التي تشهدها الأسعار على مستوى السوق النفطية.

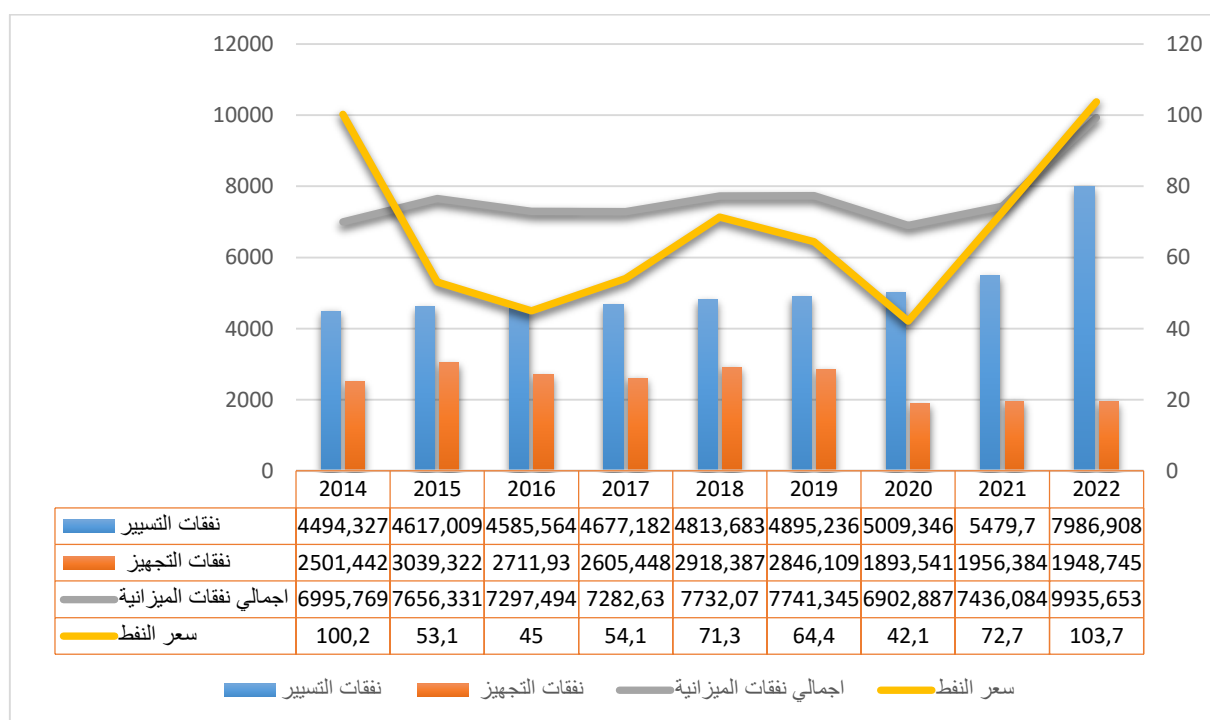
عرف الانفاق العام مع بداية الألفية توسعا ملحوظ يعود بالدرجة الأولى إلى الفوائض المالية التي حققتها الجزائر نتيجة الارتفاع القياسي الذي شهدته أسعار النفط وما نتج عنه من زيادة في الإيرادات النفطية، وهو ما دفع الحكومة إلى إطلاقها جملة من البرامج والخطط التنموية بغية إنعاش الاقتصاد الوطني، أهمها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009) وبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2010-2014). إلا أن هذه الحالة لم تدم وسرعان ما زالت هذه البحبوحة المالية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي شكل نقطة انعطاف حادة في السوق النفطية انخفضت خلالها أسعار النفط إلى ما يقارب 30 دولار. مما دفع بالحكومة إلى إعلان حالة التقشف واتباع مجموعة من

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الإجراءات سعت من خلالها إلى ترشيد الانفاق العام وحصره في الجوانب المهمة فقط من جهة، ومن جهة أخرى حاولت الخروج من التبعية للقطاع النفطي وفتح المجال أمام مختلف القطاعات الأخرى. وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها النفقات العامة إنطلاقاً من مرحلة ترشيد الانفاق العام وما يليها.

الشكل رقم(07.04): تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دج/ دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 01

يوضح الجدول السابق التطورات الحاصلة في مؤشر النفقات العامة في الجزائر بشقيه نفقات التشغيل ونفقات التجهيز، والذي يساعدنا في تحليل أهم التطورات التي شهدتها الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2022، حيث يمكننا تقسيم أهم المراحل التي مرت بها السياسة الانفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة كما يلي:

الفترة 2014-2018: شهدت النفقات العامة خلال هذه المرحلة تذبذباً ملحوظاً، إذ سجلت سنة 2015 ارتفاعاً مقارنة بسنة 2014 بنسبة تقدر ب 9.4 بالمئة على الرغم من السياسة التقشفية التي أعلنت عنها الحكومة الجزائرية جراء تدهور أسعار النفط، فبلغت قيمة النفقات العامة 7656,331 مليار دينار جزائري مسجلة بذلك زيادة قدرت ب 9.4 بالمئة و ذلك نتيجة الارتفاع المعتبر خاصة في نفقات التجهيز و التي بلغت 3039.3 مليار دينار جزائري أي ما يمثل 18.3 بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي مسجلة بذلك ارتفاعاً قدر ب60.6 بالمئة مقارنة بستين سابقتين (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، الصفحات 74-75)، وقد تزامن هذا الارتفاع مع الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط لسنة 2014 وما نتج عنه من تراجع في الإيرادات

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

النفطية، أظهر حاجة الدولة الجزائرية إلى ترشيد انفاقها العام والذي اعتمد في الأساس على التقليل من نفقات التسيير، من خلال تخفيض الرواتب، تسريح العمال والحد من إنشاء المؤسسات ذات الطابع الإداري.

إلا أنه بعد هذا الارتفاع سرعان ما انخفضت بنسبة 3.6 بالمائة لتبلغ 7297,494 مليار دينار جزائري سنة 2016 و 7282,63 مليار دينار جزائري سنة 2017 بسبب الانخفاض نفقات التجهيز بنسبة 3 بالمائة حيث بلغت 2605.448 مليار دج خلال سنة 2017 بعدما كانت تقدر ب 3039,322 مليار دج سنة 2015 متسببة بأكثر من 90 بالمائة من الانخفاض في إجمالي نفقات الميزانية نتيجة انخفاض نفقات قطاع الطاقة والمناجم ب 76.5 بالمائة، الفلاحة والموارد المائية ب 33.6 بالمائة، البنى التحتية الاقتصادية والإدارية ب 12.8 بالمائة، التربة والتكوين ب 24.3 بالمائة وقطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية ب 11.9 بالمائة (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 75)، على الرغم من الارتفاع الذي سجلته نفقات التسيير التي بلغت 4677,182 مليار دج بعد انخفاضها إلى 4585,564 مليار دج سنة 2016 الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى إجراءات ضبط الانفاق التي شملت تجميد التوظيف في القطاع العام وعدم الزيادة في الأجور خلال الفترة، بالإضافة إلى وضع سقف لمستوى الانفاق العام بما لا يتعدى مبلغ 64.8 مليار دولار في مشروع الموازنة لسنة 2017 (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 119) لترتفع سنة 2018 إلى 7732,07 مليار دينار جزائري نتيجة الارتفاع في نفقات التجهيز بنسبة 18.1 بالمائة جراء التحسن في إيرادات الجباية البترولية مما دفع الخزينة لمنح مجموعة من القروض وفقاً لتصريح المدير العام للخزينة العمومية شملت رخص للصيدلية المركزية و إنجاز الطريق السيار شرق غرب من جهة ومن جهة أخرى وجه بعضها لتمويل مشاريع وكالة عدل عبر الصندوق الوطني للاستثمار. إضافة إلى الارتفاع الذي شهدته نفقات التسيير من جهة أخرى حيث وجه الجزء الأكبر منها إلى للتكفل بالأعباء الخاصة بتخفيض نسبة الفائدة لصالح البنوك والمؤسسات المالية.

الفترة 2019-2022: تميزت هذه الفترة بحدوث الأزمة الصحية "جائحة كورونا" والتي أحدثت موجات من الصدمات، أجبرت مختلف الدول على اتباع إجراءات تقشفية شهد معها الانفاق العام انخفاضاً ملحوظاً ومتسارعاً خاصة بعد إجراءات الإغلاق التي فرضت نتيجة هذه الأزمة وما نتج عنها من تراجع في الإيرادات النفطية جراء انهيار أسعار النفط.

فبعد الارتفاع الذي سجلته النفقات العامة و التي بلغت 7741,345 مليار دج سرعان ما انخفضت جراء الأزمة الصحية لتصل سنة 2020 إلى 6902,887 مليار دج جراء الانخفاض الكبير الذي شهدته نفقات التجهيز التي بلغت 1893,541 مليار دج بعدما كانت تقدر ب 2846,109 مليار دج نظراً لتوجيه معظم الموارد المالية لاحتواء الوضع الصحي جراء زيادة انتشار وتفشي فيروس كورونا فارتفعت بذلك نفقات التسيير من 4895,236 مليار دج إلى 5009,346 مليار دج واضطرت الحكومة إلى الاعتماد على مخزونها من العملة الأجنبية لتغطية التكاليف الضرورية لمجابهة الأزمة الصحية، كونها تزامنت مع الطفرة الحادة في أسعار النفط الناتجة عن التراجع الكبير في الطلب العالمي على النفط من جهة وتهاوي أسعاره من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى زيادة تصاعد الضغط المالي مسبباً أزمة مزدوجة في ظل الاعتماد الشبه كلي على الإيرادات النفطية التي شكلت ما يقارب 60 بالمائة من الميزانية و 93 بالمائة من إجمالي الصادرات وهو ما دفع الحكومة لاتباع جملة من الإجراءات

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

التقشفية لتخفيض الانفاق وتجميد العديد من الاستثمارات المقررة. حيث انخفضت نفقات الميزانية بنسبة 10.8 بالمائة نتيجة انخفاض إيرادات الميزانية بنسبة 16.4 بالمائة ذات الصلة بانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 28 بالمائة إثر انخفاض حجم الإنتاج وأسعار المحروقات. (بنك الجزائر، 2021، الصفحات 68-69.72)

وبحلول سنة 2021 و سنة 2022 إثر الانتعاش في الأسعار العالمية للنفط الناتج عن الزيادة في إنتاج النفط وصادراته، وكذا ارتفاع حصص إنتاج النفط الخام من منظمة الأوبك وارتفاع الطلب العالمي من جهة، وتحسن الوضعية الصحية وكذا رفع تدابير الاغلاق الناجمة عن جائحة كورونا من جهة أخرى بشكل إيجابي على الإيرادات العامة، وهو ما أدى إلى ارتفاع نفقات الميزانية إلى 9935,653 مليار دج خلال سنة 2022 نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته نفقات التسيير التي بلغت 7986,908 مليار دج بعدما كانت تقدر ب 5009,346 مليار دج خلال سنة 2020، بالإضافة إلى الارتفاع الطفيف في نفقات التجهيز والتي بلغت 1956,384 مليار دج، 1948,745 مليار دج على التوالي خلال سنتي 2021 و 2022 بعدما كانت تقدر ب 1893,541 مليار دج خلال سنة 2020.

ومنه نستنتج أن العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط بصفة عامة هي علاقة طردية حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى الزيادة في حجم الانفاق العام من خلال انتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية، وأن الانخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض حجم النفقات العامة عن طريق إتباع الدولة لسياسة ترشيد النفقات العامة وعقلنتها. إلا أنه في بعض الحالات تضطر الدولة إلى الرفع في حجم النفقات العامة على الرغم من التدهور في أسعار النفط كما هو الحال في أزمة كورونا إلا أن هذه الزيادة تكون بشكل عقلائي ومدرّوس وفي معظم الحالات تكون أقل من الزيادة في حال تحسن أسعار النفط. في كثير من الأحيان تضطر الحكومة إلى خفض في نفقات التجهيز حتى تتمكن من تغطية نفقات التسيير نظراً للأولويات التي تتضمنها لذلك نجد أن نفقات التسيير تشكل الجزء الأكبر من النفقات العامة للدولة الجزائرية.

الفرع الرابع: دراسة تحليلية لسياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

إن الميزة الخاصة التي تتسم بها الإيرادات العامة في الجزائر والمتمثلة في الجزء الأكبر منها إيرادات نفطية، يجعل تطورها مرتبط بشكل رئيسي بتطورات أسعار النفط العالمية التي تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، وهو ما يعطي لهذا النوع من الإيرادات مكانة هامة ضمن هيكل الإيرادات العامة في الجزائر، وسنحاول فيما يلي عرض أهم التطورات التي شهدتها هذه الأخيرة وتأثيرها على مجمل الإيرادات العامة في الجزائر إلا أنه لا بد أولاً من الوقوف على كيفية تقسيم هذه الأخيرة وفق التشريع الجزائري.

أولاً: تقسيمات الإيرادات العامة وفق التشريع الجزائري.

يمكن عرض أهم التقسيمات التي شهدتها الإيرادات العامة في الجزائر حيث أنه لا يوجد اختلاف بين القانون الأساسي 17/84 و القانون العضوي 15-18 وفقاً للمادة 11 من القانون 17/84 و المادة 15 من القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية، تتضمن الموارد العامة (الإيرادات العامة) للدولة ما يلي:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات،
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى،
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات،
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها،
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها،
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا،
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

بحيث لا يمكن تخصيص أي إيرادات لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز. وفقاً للمادة 8 من هذا القانون. الا أنه وفقاً للمادة 38 من القانون العضوي 18-15 ينص قانون المالية صراحة على تخصيص إيرادات لتغطية بعض النفقات المتعلقة بما يلي: الاجراءات الخاصة ضمن الميزانية للدولة التي تحكم الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات المالية والحسابات الخاصة للخزينة.

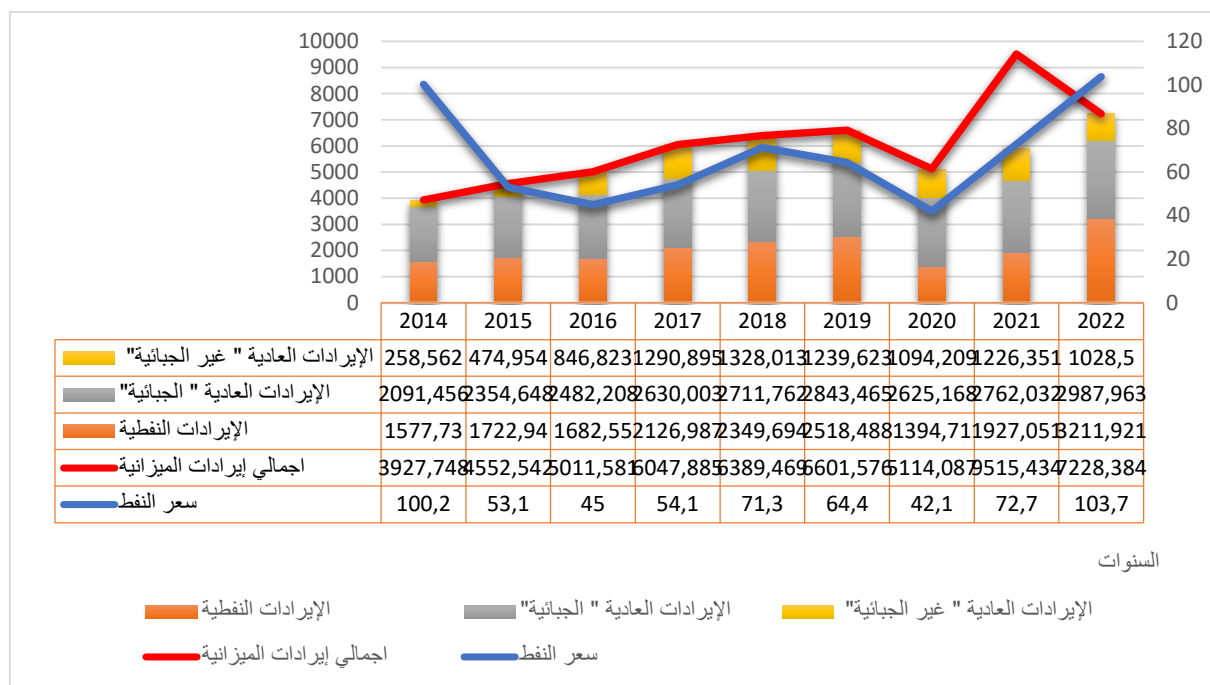
ثانياً: تحليل انعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

يعتبر النفط المورد الأساسي للعديد من الدول الربية وبالتالي فإن أي تقلب في أسعاره سينعكس على إيراداتها ومن ثمة على نفقاتها العامة، وهو ما يجعل الإيرادات النفطية بمثابة قناة لنقل تأثير تقلبات أسعاره على الوضع الاقتصادي للدولة. وكون الجزائر إحدى هذه الدول فإنها هي الأخرى ليست بمنأى عن ذلك فمختلف سياساتها الانفاقية وخططها التنموية تعتمد على إيراداتها من المحروقات، وبالتالي فإنها ترتبط بشكل أساسي بتطورات أسعار النفط في السوق العالمية والتي سمتها الأساسية التقلب وعدم الاستقرار. ولتوضيح الصورة بشكل أفضل فإن الجدول التالي يوضح العلاقة بين تقلب أسعار النفط وتطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الشكل رقم(08.04): العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دج/ دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الإيرادات الكلية تتغير بشكل متزامن مع التغير في الإيرادات النفطية والتي بدورها هي الأخرى تتغير وفقاً لتقلب أسعار النفط. حيث أنه:

خلال الفترة (2014-2016): انخفضت الإيرادات العامة من 3927.748 مليار دج سنة 2014 إلى 5011.581 مليار دج سنة 2016 وذلك راجع إلى الانخفاض الذي شهدته الإيرادات النفطية والتي بلغت 1682.55 مليار دج سنة 2016 بعد ما كانت تقدر بـ 1577.73 مليار دج سنة 2014، أي بنسب تراجع قدرت بـ 7.9 بالمئة، 30 بالمئة، 25 بالمئة على التوالي. على الرغم من الارتفاع الذي سجلته الإيرادات العادية - والناتج عن الزيادة في الإيرادات الجبائية من 2091.456 مليار دج سنة 2014 إلى 2482.208 مليار دج سنة 2016 نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب على المداخل لتصل إلى 44.7 بالمئة سنة 2016 هذا من جهة، و من جهة أخرى الارتفاع في قيمة الإيرادات غير الجبائية لتصل إلى 846.823 مليار دج سنة 2016 بعد ما كانت تقدر بـ 258.562 مليار دج سنة 2014-. ويمكن اسناد هذا التراجع خلال هذه المرحلة بالدرجة الأولى إلى الانخفاض الشديد الذي شهدته أسعار النفط والناتج عن الأسباب الرئيسية، وهي كالاتي: (شرقي، 2018، صفحة 276)

- إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، نتيجة لاستخدامها تقنيات الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي مما جعلها تكتشف أضعاف الكميات المنتجة، وهو ما أدى لنمو العرض من خارج الأوبك.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- سياسة الأوبك لإعادة التوازن، فبعد أن كانت دول الخليج منتج رئيسي للنفط أصبحت دوله منتجين متأرجحين لتوازن سوق النفط، فمنذ 2014 رفضت دول الخليج القيام بهذا الدور بمفردها وطالبت بقية الدول المنتجة بذلك وإبقاء سقف انتاجها دون 30 مليون برميل يوميا خشية خسارة حصتها السوقية لصالح دول منتجة من خارجها. وبذلك تزامنت الزيادة في امدادات النفط من خارج الأوبك مع تباطؤ في نمو الطلب العالمي للنفط.
- ارتفاع سعر صرف الدولار: كون أن النفط مقوما بالدولار فإن أي ارتفاع في سعر صرف الدولار سيرفع من سعر النفط بالنسبة لمستخدمي العملات الأخرى. حيث شهد الدولار ارتفاع ب 10 بالمئة مقابل اليورو، و 8.5 بالمئة مقابل الين الياباني سنة 2014 الأمر الذي أضعف الطلب في المناطق المستهلكة للنفط مثل منطقة اليورو واليابان، أي أن العلاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط ففي المدى القصير يشجع انخفاض الدولار المضاربين على دخول أسواق النفط فيرتفع سعره، وعلى المدى الطويل يساهم في زيادة الطلب على النفط الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط.
- بالإضافة إلى:
- تباطؤ النمو في الصين وتراجع الطلب الصيني والياباني وضعف الطلب في الكثير من مناطق العالم، مما شكل الخطر الأكبر لوفرة المعروض النفطي في السوق العالمية. (الحيالي، 2015، صفحة 4)

لتشهدت الإيرادات الكلية خلال الفترة (2017-2018) تحسن ملحوظ حيث قدرت قيمتها ب 6047,885 مليار دج، 6389,469 مليار دج على التوالي، و يعزى هذا التحسن إلى الارتفاع في الإيرادات النفطية من الجباية والأرباح بنسبة قدرت ب 33.2 بالمئة خلال 2017 الناتج عن ارتفاع سعر النفط حيث وصل ل 54.1 دولار للبرميل و يستمر هذا الارتفاع ليصل حتى 71.5 دولار سنة 2018 في ظل مواصلة الأوبك اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران مع إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على طهران واصلت الأسعار في الارتفاع مدفوعة بالعقوبات على إيران هذا من جهة (دادن، 2020، صفحة 520). ومن جهة أخرى ارتفاع الإيرادات العادية بشقيها، محققة بذلك زيادة تقارب 45 بالمئة حيث ساهمت أرباح بنك الجزائر بالنسبة الأكبر في هذا التحسن، و الملاحظ هنا أن الزيادة في الإيرادات غير الجبائية ساهمت بشكل أكبر من الزيادة في الإيرادات الجبائية حيث انتقلت من 846.823 مليار دج إلى 1328.013 مليار دج خلال 2018. في حين أن الإيرادات الجبائية انتقلت من 2482.208 مليار دج إلى 2711.762 مليار دج مساهمة بذلك بزيادة نسبية إذا ما قورنت بمساهمة الإيرادات غير الجبائية نظراً للارتفاع الضعيف في قيمة كل من الضرائب على المداخل والأرباح، والتي انتقلت نسبة مساهمتها من 44.7 خلال 2016 إلى 46.4 خلال 2017 ثم 44.7 خلال 2018، ومن جهة أخرى انتقلت نسبة مساهمة الضرائب على السلع والخدمات من 35.8 خلال 2016 إلى 40.2 خلال 2018 والجدول التالي يوضح التطورات التي شهدتها الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الجدول رقم(02.04): تطور إيرادات الميزانية (بالنسب المئوية من إجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: %

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ضرائب على المداخل والأرباح	42.1	43.9	44.7	46.4	44.7	44.5	45.1	43.2	41.4
ضرائب على السلع والخدمات	36.7	35.0	35.8	36.6	40.2	39.3	39.8	41.8	44.0
حقوق جمركية	17.7	17.5	15.7	13.4	11.8	12.7	12.5	12.0	11.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 62) (بنك الجزائر، 2023، صفحة 99)

أما خلال سنة 2019 فقد شهدت الإيرادات الكلية تراجعاً ملحوظاً بحيث انخفضت من 6389,469 مليار دج خلال 2018 إلى 6601,576 مليار دج خلال 2020. ويرجع ذلك للانخفاض الذي سجلته كل من الإيرادات العادية والإيرادات النفطية كما يلي:

- انخفضت الإيرادات العادية إلى 4083.088 مليار دج، 3719.377 مليار دج على التوالي خلال سنتي 2019 و2020، ويرجع ذلك لانخفاض الذي شهدته الإيرادات الجبائية على الرغم من الزيادة التي سجلتها نسبة مساهمة الضرائب على المداخل والأرباح لتصل ل 45.1 بالمئة خلال 2020، وكذا الزيادة في الإيرادات غير الجبائية والناجمة عن الأرباح الاستثنائية التي دفعها بنك الجزائر والتي ساهمت بشكل كبير في رفع حصة الإيرادات غير الضريبية خارج المحروقات. (بنك الجزائر، 2021، صفحة 71)

- أما بالنسبة للإيرادات النفطية فقد انخفضت إلى 1394,71 مليار دج، نتيجة التدهور الذي شهدته أسعار النفط بداية من سنة 2020 بعد الارتفاع الذي سجلته خلال 2019 نظراً لانخفاض إنتاج النفط منذ الربع الأول من سنة 2020 حيث انخفض انتاجه إلى 93.1 مليون برميل يوميا بعد أن كان يقدر ب 100.8 مليون برميل يوميا، جراء التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على العديد من القطاعات الاقتصادية المستهلكة للطاقة إضافة للركود الذي شهدته الصين نتيجة تفشي الفيروس وما نتج عنه من انخفاض في الطلب على النفط. وبزيادة انتشار الوباء في مختلف أنحاء العالم، واتخاذ الدول للتدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها مسجلة ما قيمته 17.7 دولار للبرميل خلال شهر مارس 2020 (حمزوقي، 2021، الصفحات 256-258).

في حين ارتفعت الإيرادات الكلية خلال الفترة (2021-2022) مسجلة ما قيمته 9515,434 مليار دج، 7228,384 مليار دج على التوالي، ويرجع ذلك للارتفاع الذي شهدته كل من الإيرادات النفطية التي بلغت

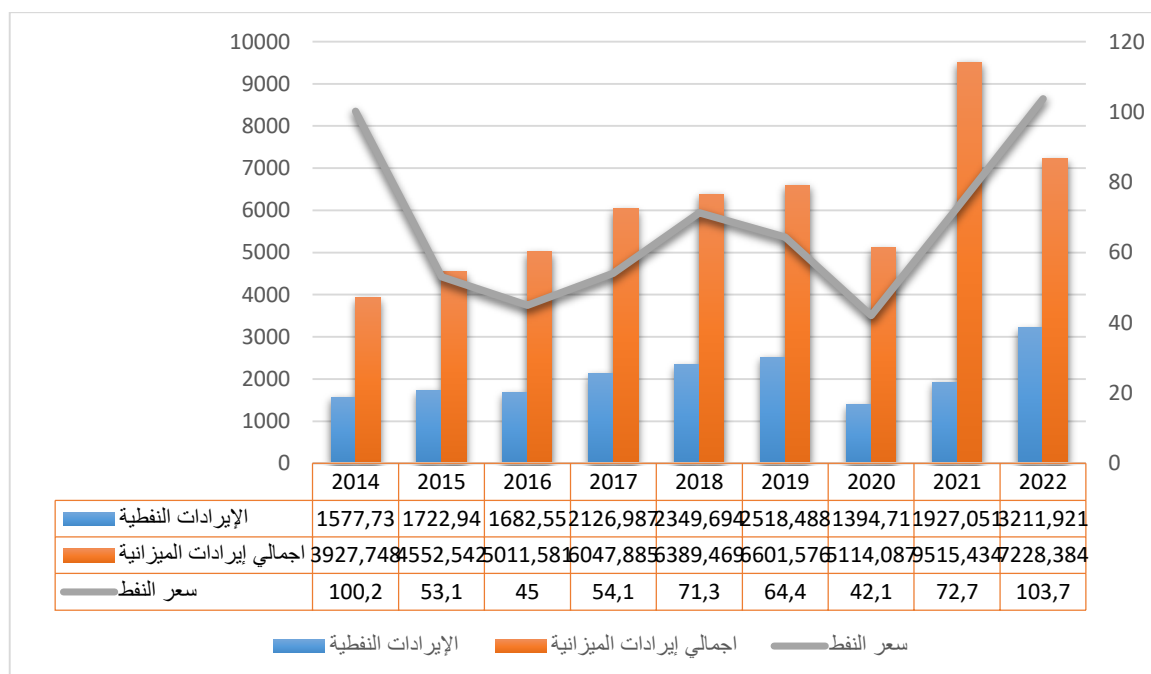
الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

3211,921 مليار دج خلال 2022 - نتيجة التحسن في أسعار النفط بداية من نهاية سنة 2020 التي ارتفعت إلى 42.1 دولار نتيجة التخفيف من إجراءات الحجر الصحي وما نتج عنه من ارتفاع في الطلب العالمي على النفط-. والإيرادات العادية التي بلغت 3988.383 مليار دج خلال 2021 نتيجة الارتفاع الذي سجلته كل من الإيرادات الجبائية وغير الجبائية، ولكن سرعان ما انخفضت خلال سنة 2022 مسجلة ما قيمته 4016.463 مليار دج بسبب الانخفاض في الإيرادات الغير جبائية الناتج عن انخفاض الأرباح المدفوعة من قبل بنك الجزائر بمقدار 44.2 بالمائة، على الرغم من ارتفاع الإيرادات الجبائية نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب على السلع والخدمات ب 44 بالمائة.

من خلال ما تم تقديمه نلاحظ أنه بالرغم من تعدد مصادر الإيرادات في الجزائر ما بين إيرادات عادية (جبائية/ غير جبائية)، الإيرادات النفطية والهبات. إلا أن مساهمة الإيرادات العادية تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بالإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأهم من الإيرادات الكلية للميزانية. والشكل التالي يوضح مساهمة إيرادات النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر:

الشكل رقم (09.04): مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دج/ دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02

نلاحظ من خلال التمثيل البياني ان إيرادات المحروقات تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات الكلية للميزانية العامة، كما أن قيمتها تتغير أخذة منحى تصاعدياً أو تنازلياً موافق للتغيرات التي تحدث للإيرادات النفطية والتي بدورها تتغير وفقاً لتغيرات أسعار

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

النفط في السوق الدولية فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معها الإيرادات النفطية وكلما انخفضت انخفضت معها وفق علاقة طردية. وهو ما يجعل إيرادات الدولة شديدة الحساسية اتجاه تقلبات أسعار النفط، فالتغيرات على مستوى هذه الأخيرة ستؤثر حتما على الإيرادات النفطية والتي بدورها تؤثر على الإيرادات الكلية، وهو ما يجعل من تمويل النفقات العامة رهين لهذه التقلبات.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

إن الصدمتين النفطيتين اللتان شهدهما العالم خلال الفترة 2014-2022 (الصدمة النفطية لسنة 2014/ الصدمة النفطية جراء جائحة كورونا) كان لهما أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري كونه أحد الاقتصاديات الربعية التي يحتل فيها النفط مكانة هامة، وهو ما يجعل توازناتها الاقتصادية عرضة للتقلبات التي تحدث في سوق النفط الدولية جراء انتقال آثار هذه التقلبات عبر مختلف القنوات المالية والنقدية للاقتصاد، مما يشكل لها تحدياً كبيراً للحفاظ على توازنها الاقتصادي. وفي هذا الإطار لجأت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لاحتواء الآثار السلبية الناتجة عن هذه الصدمات. وهو ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث من خلال تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على أهم مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي في الجزائر ثم عرض أهم الإجراءات الحكومية المتخذة.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي الداخلي "رصيد الميزانية العامة" في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

إن الارتباط الكبير للإيرادات العامة بأسعار النفط جعل من الميزانية العامة هي الأخرى رهينة للتقلبات التي تحدث على مستوى السوق العالمية للنفط، وتحسباً لهذه التقلبات عمدت الجزائر إلى إنشاء ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات كآلية لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الاختلاف ما بين السعر المرجعي للنفط والسعر الفعلي، ومن ثمة توجيهه بدرجة أولى إلى تمويل عجز الميزانية العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي وبدرجة أقل لتسديد الدين العمومي الخارجي مما أن يعمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي للجزائر.

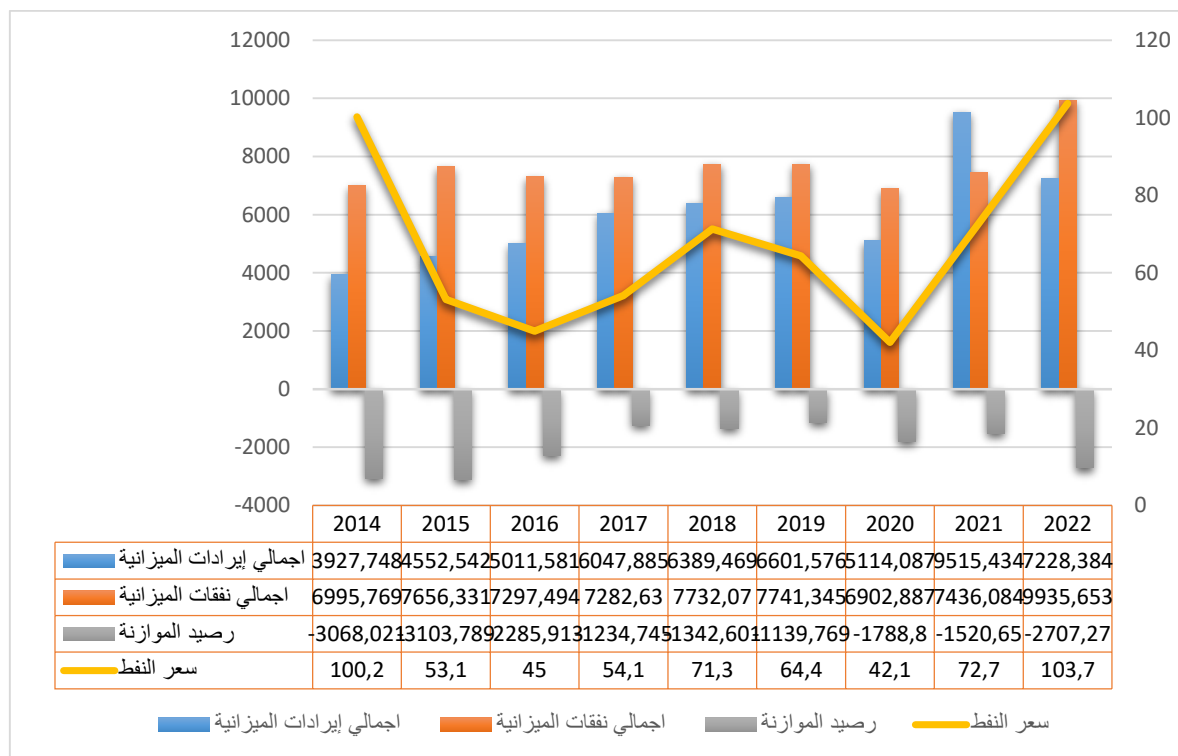
الفرع الأول: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

إن المتتبع لتطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر سيبدو له جلياً درجة تأثر هذه الأخيرة بالتغيرات الحاصلة في إيرادات المحروقات، والتي بدورها تمثل محدداً رئيسياً للموازنة العامة وبالتالي فإن أي تغير يحدث على مستوى هذا النوع من الإيرادات سوف يتبعه تغير في رصيد الميزانية العامة بمقدار مقارب لمستوى تغيرها. وفيما يلي أهم التطورات التي شهدتها الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الشكل رقم (10.04): تطور رصيد بنود الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دج.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03

شهد رصيد الميزانية العامة في الجزائر عجزاً متتالياً طيلة سنوات فترة الدراسة. حيث سجلت الميزانية العامة سنة 2014 عجزاً بلغت قيمته -3068,021 مليار دج، ليرتفع هذا العجز خلال 2015 بنسبة تقدر ب103 بالمئة مقارنة بالسنة التي سبقتها، ويعود ذلك للانخفاض الذي سجلته الإيرادات النفطية بسبب تراجع عائدات الخزينة من صادرات النفط بعد الانخفاض المفاجئ لأسعاره، إضافة إلى الارتفاع الواسع في جانب النفقات العمومية.

في حين شهد رصيد الميزانية العامة تقلصاً معتبراً خلال الفترة ما بين 2016-2017، بحيث انخفض إلى ما قيمته -1234,745 مليار دج خلال 2017 وذلك بسبب التزايد الذي سجلته الإيرادات العامة والمترب عن ارتفاع إيرادات النفطية نظراً لتحسن أسعار النفط، وكذا تحسن الإيرادات العادية الناتجة عن ارتفاع أرباح بنك الجزائر.

بعد التذبذب الذي سجله رصيد الموازنة خلال سنتي 2018، 2019 عاود الارتفاع ليسجل ما قيمته 1788,8 - مليار دج خلال 2020 بسبب الارتفاع إلى شهدته نفقات التشغيل مواكبة للوضع الصحي لمواجهة تفشي كوفيد19، والذي عجزت الإيرادات العامة عن تغطيته نظراً للانخفاض الذي سجلته هي الأخرى والناتجة عن تراجع الطلب عن النفط و تدني

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

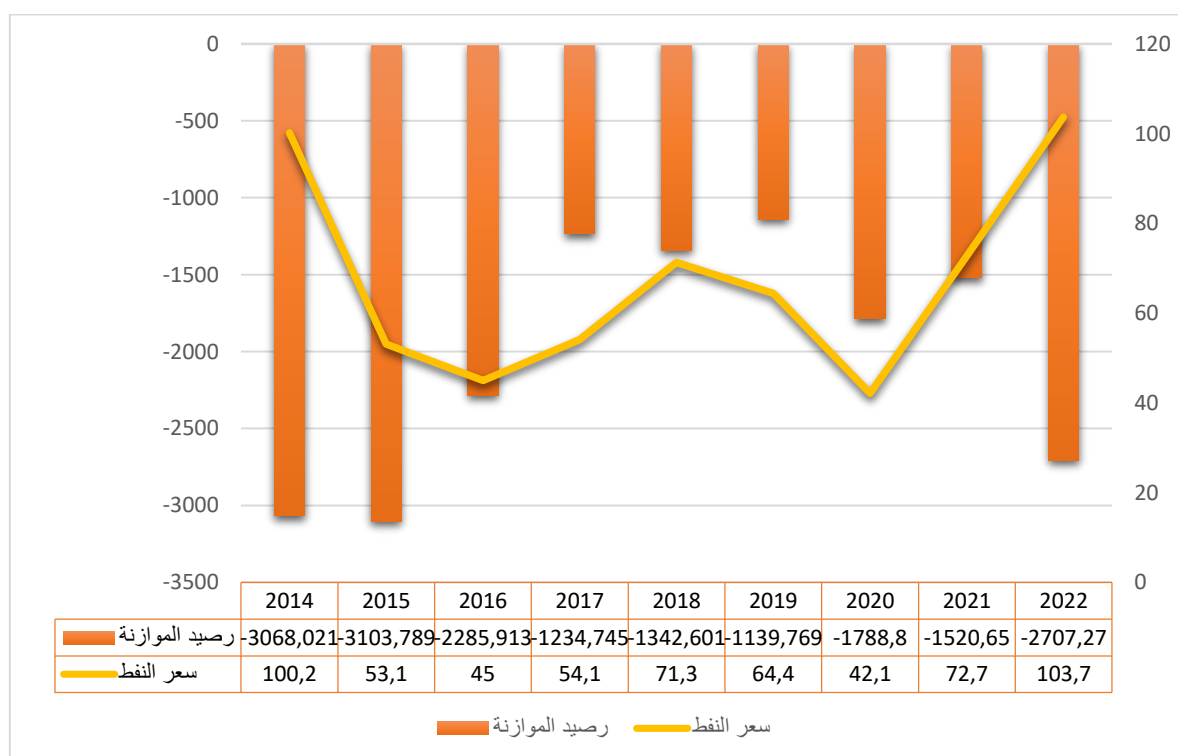
أسعاره الموافق للوضع الذي يعيشه الاقتصاد العالمي. على الرغم من الانخفاض الذي سجلته النفقات العامة والراجع بدرجة أولى للانخفاض الذي سجلته نفقات التجهيز.

و لكن سرعان ما سجل رصيد الميزانية انخفاض معتبر خلال 2021 مسجلاً ما قيمته 1520,65 - مليار دج و يعزى هذا التحسن إلى الزيادة التي حققتها إيرادات النفطية إثر الإلتعاش الذي عرفته أسعار النفط و المتزامن مع تحسن الوضعية الصحية و ما ترتب عنها من إلغاء لإجراءات الغلق وزيادة الطلب على النفط، والذي ساهم بدوره إلى جانب الزيادة في أرباح بنك الجزائر في سد الزيادة المسجلة في النفقات العامة.

من خلال ما تم تقديمه نلاحظ أن العجز المستمر الذي سجلته الميزانية العامة ناتج عن الاختلال ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتعبير أصبح عجز الإيرادات العادية عن سد الانخفاض في الإيرادات العامة الناتج عن تدني الإيرادات النفطية المزامن لتقلبات أسعار النفط وهو ما يعكس التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة للدولة والشكل التالي يوضح العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة للدولة:

الشكل رقم(11.04): العلاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دج/ دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر يتغير بشكل متزامن مع التقلبات في أسعار النفط، وهو ما يؤكد تبعية رصيد الميزانية للإيرادات النفطية إلى حد بعيد، واعتمادها الأساسي على عائدات النفط في تمويل ميزانيتها.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

وبالتالي فإن السير الحسن للسياسة المالية وتوازن الوضع الاقتصادي للدولة مرهون بدرجة كبيرة بمستوى الإيرادات النفطية، وهو ما يجعل التقلبات في أسعار النفط مصدر تخوف كونه يحدد القدرة الانفاقية للدولة إنطلاقاً من مستوى الإيرادات فتكون بذلك السياسة المالية رهينة لتقلباته.

والجدير بالذكر أنه في كثير من الحالات ما يتم تغطية العجز عن طريق صندوق ضبط الموارد ولكن يستصعب الأمر إذا ما تماوت أسعار النفط ويترتب عنها انخفاض في إيرادات النفطية وتبين عدم قدرة الإيرادات العادية على سد هذا الانخفاض. وفيما يلي سنحاول توضيح دور صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية العامة.

الفرع الثاني: صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

في ظل الارتباط الوثيق ما بين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة في الجزائر، عمدت الجزائر إلى استحداث صندوق ضبط الإيرادات كآلية تعمل من خلالها على ضبط الإيرادات العامة والحفاظ على استقرار الميزانية العامة والتقليل من حدة تقلبات أسعار النفط.

1. تعريف صندوق ضبط الإيرادات: يعتبر صندوق ضبط الإيرادات آلية لإدارة موارد الجباية النفطية، بحيث يتم تضمينه في إحدى فئات حسابات الخزينة العمومية وبالضبط حسابات التخصيص الخاصة. وقد أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 يونيو 2000، حيث نصت المادة 10 من قانون المالية التكميلي على ما يلي: "يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 302-103 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات". (CHELIHI, 2018, p. 145) ويقيد هذا الحساب: فائض الإيرادات الجباية النفطية الناتج عن الفرق بين السعر المرجعي والسعر الفعلي وكذا كل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق -ضمن جانب الإيرادات-، في حين يقيد في جانب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛ وتخفيض المديونية الخارجية. (عيساني، 2018، صفحة 122). أما بالنسبة للمهمة الرئيسية لهذا الصندوق فتتمثل في استيعاب الفوائض النفطية الناتجة عن الفرق بين سعر النفط المرجعي المحدد في قانون المالية والسعر الفعلي واستخدامه في ضبط الميزانية وتغطية عجزها وسداد الدين العام. (Khelifi, 2022, p. 238)

ومنه يمكن تعريف الصندوق ضبط الإيرادات على أنه صندوق تودع فيه الفوائض الجباية البترولية الناتجة عن الارتفاع في السعر الفعلي للنفط بالمقارنة مع السعر المرجعي المحدد في قانون المالية لنفس السنة تحسباً لاحتياجات الخزينة العمومية بصفة عامة، والميزانية العامة بصفة خاصة.

2. التعديلات القانونية المرتبطة بموارد واستخدامات الصندوق: بداية من سنة 2004 تم ادخال أول تعديل على صندوق ضبط الإيرادات والذي مس قسم الموارد في المادة 66 من هذا القانون بحيث تم ضم تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية ضمن مصادر تمويل الصندوق نظراً لتحسن الوضع المالي لبنك الجزائر لارتفاع احتياطياته من

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

النقد الأجنبي وتوجهه للتسديد المسبق. في حين شمل تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 قسم النفقات في المادة 10 من هذا القانون، بحيث لا يجوز تمويل عجز الخزينة إلا ما كان رصيد الصندوق دون 740 مليار دج أي ما يعادل 10 مليار دولار. إلا أنه تم إلغاء هذا التسقيف المرتبط بالحد الأدنى لرصيد الصندوق وفق قانون المالية لسنة 2017 مما أدى إلى استنفاد رصيده بالكامل خلال شهر فيفري 2017. (Moussa, 2021, p. 23)

3. دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022: ان دور صندوق ضبط الإيرادات في التمويل عجز الميزانية العامة الناتج عن تدني الإيرادات أو الارتفاع في مستوى النفقات، مرتبط بالتطور في مستوى الفائض في الإيرادات النفطية الناتج عن الفرق ما بين السعر الفعلي والسعر المرجعي الذي من شأنه أن يضمن الاستقرار للموازنة العامة، ولإبراز ذلك بشكل أوضح لابد من تحديد وضعية الميزانية العامة ومدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في التقليل من عجزها.

الجدول رقم(03.04): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجبابة النفطية وفق قانون المالية "المتوقعة"	1 577.730	1722.940	1 682.550	212.987	2 349.694	251.488	139.710	192.051	3 211.921
الجبابة النفطية الفعلية	3 38.050	2 27.132	1 781.100	212.987	2 787.106	2518.488	1959.758	2609.155	5 50.675
فائض قيمة الجبابة النفطية "موارد FRR"	1 810.320	552.192	98.550	0	437.412	0	526.854	682.104	2 295.754
رصيد FRR قبل الاقتطاع	7 373.831	4960.351	2 172.396	784.458	437.412	305.500	832.354	682.104	2 977.858
رصيد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المديونية العمومية	3 068.021	3103.789	2285.913	1234.745	1342.601	113.769	1788.800	1520.650	2707.270
تسيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

تمويل	عجز	2965.672	2886.505	1387.938	784.458	131.912	0	832.354	0	1011.265
الميزانية										
رصيد	FRR	4408.159	2073.846	784.458	0	305.500	305.500	0	682.104	1966.593
بعد الاقتطاع										

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على (المديرية العامة للتقدير والسياسات).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات انخفض تدريجي بداية من سنة 2014 ليسجل ما قيمته 2172.396 مليار دج خلال 2016 بعد أن كان رصيده يقدر بـ 7373.831 مليار دج خلال 2014، ويرجع ذلك للانخفاض الذي سجله فائض الجباية النفطية الناتج عن انخفاض الجباية النفطية الفعلية التي قدرت بـ 1781.100 مليار دج خلال سنة 2016 بعد أن كانت تقدر بـ 3388.050 مليار دج خلال سنة 2014 جراء التهاوي الحاد لأسعار النفط بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 من 100.2 دولار للبرميل لتبلغ 45 دولار للبرميل، وقد تم اقتطاع ما يقدر بـ 2965.672، 2886.505، 1387.938 مليار دج خلال الفترة ما بين 2014-2016 على التوالي وجهت لتمويل عجز الميزانية العامة الذي تفاقم هو الآخر جراء انخفاض الإيرادات النفطية المتزامن مع ارتفاع النفقات العامة. لسجل رصيد صندوق ضبط الإيرادات ما يقدر بـ 0 مليار دج خلال سنة 2017 و هي قيمة لم يشهدها الصندوق منذ نشأته بعدما كان يقدر بـ 784.45 مليار دج لاستنفاده بشكل كلي في تغطية عجز الميزانية العامة بعد إلغاء الحكومة للتسقيف دون 740 مليار دج - المحدد لتمويل عجز الخزينة العمومية في المادة 25 المعدلة للمادة 10 في قانون المالية لسنة 2006- ضمن قانون المالية لسنة 2017 من خلال المادة 121 المعدلة للمادة 10 بهدف مواجهة انخفاض الموارد المالية للدولة في ظل انخفاض أسعار النفط (بوشليط، 2023، صفحة 220)، و هو ما يعكس التطور المتسارع لانخفاض مخرجات صندوق ضبط الإيرادات.

ليحقق بعدها صندوق ضبط الإيرادات ارتفاع طفيف خلال سنة 2018 قدر بـ 305.500 مليار دج نتيجة ارتفاع قيمة الجباية النفطية، إلا أن رصيد الصندوق يبقى ضئيلاً إذا ما قورن بالسنوات الماضية. وقد ساهم بما يقدر بـ 131.912 مليار دج لتمويل عجز الميزانية ويتبقى في رصيده ما قيمته 305.500 مليار دج، والجدير بالذكر أنه نفسه رصيد سنة 2019 وذلك نظراً لأنه لم يسجل أي فائض من الجباية النفطية ولم يساهم في تمويل الخزينة أو سداد المديونية وإنما تم تمويل عجز الميزانية عن طريق التمويل الغير التقليدي بما يقدر بـ 1000 مليار دج من خلال شراء سندات الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بموجب المادة 45 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد والقرض (بنك الجزائر، 2020، صفحة 74)

ليسجل بعدها زيادة طفيفة خلال 2020 نتيجة التحسن الذي أسعار النفط ويوجه بأكمله لتمويل عجز الميزانية. في حين أنه وعلى الرغم من التحسن الذي سجله إلا أنه لم يوجه لتمويل عجز الميزانية - تم تمويل العجز عن طريق إصدار سندات الخزينة لصالح البنوك العامة في سياق إعادة شراء القروض المشتركة بما يقدر بـ 1171.22 مليار دج، وكذا استثمارات بنك الجزائر على شكل سندات خزينة قابلة للاستيعاب بما يقدر بـ 520 مليار دج وفقاً للمادة 53 من الأمر رقم 11/03 المتعلق

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

بالنقد والقرض (بنك الجزائر، 2022، صفحة 95) - وإنما تم الإبقاء عليه لتضاف اليه الفوائض الجديدة التي سجلت قفزة كبيرة نتيجة الانتعاش الذي شهدته السوق النفطية - خاصة في ظل تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا وتراجع تأثيرات جائحة كوفيد-19- مقابل سعر مرجعي للنفط قدر ب 45 دولار للبرميل وفق قانون المالية لسنة 2022، ليوجه ما يقدر ب 1011.265 مليار دج من هذا الرصيد لتمويل عجز الميزانية خلال سنة 2022.

إن الحساسية العالية لميزانية الدولة تجاه القطاع النفطي، والموقف المتقلب لأسعار النفط يضيفي طابعاً ضعيفاً وخارجياً على التوازن المالي للجزائر، وهذا الوضع يتطلب من الدولة اعتماد استراتيجية لتنويع مصادر إيراداتها مما يؤدي إلى الحد من هشاشة ميزان المالية العامة، وللحد من هذا الضعف فلا بد من تعديل الميزانية استناداً إلى آلية الاستبدال التدريجي للإيراد النفطي، بهدف تمويل النفقات من الضرائب الغير نفطية، بحيث يتم تعزيز هذه الآلية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية. (KACI, 2020, p. 116)

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

يعتبر ميزان المدفوعات البيان التوضيحي الذي يعطي صورة شاملة عن المركز المالي للدولة تجاه العالم الخارجي، وفي ظل الاقتصاديات النفطية كالاقتصاد الجزائري نجد أنه شديد التأثير بتقلبات أسعار النفط وذلك نظراً لارتباط رصيده برصيد الميزان التجاري الذي تمثل الإيرادات النفطية ضمنه أكثر من 95 بالمئة مما يجعل لتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على رصيد الميزان التجاري، احتياطي النقد والمديونية الخارجية ومن ثمة الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات. ولإبراز ذلك بشكل أوضح لابد من الوقوف مختلف ارسدة العناصر المكونة لميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تحليل تطور رصيد حساب العمليات الجارية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

حساب العمليات الجارية أو ما يسمى بالحساب الجاري يضم جميع العمليات المتعلقة باستيراد وتصدير السلع تحت ما يسمى ببند الميزان التجاري، وجميع العمليات المتعلقة بالخدمات تحت بند الخدمات خارج العوامل والمعروف ببند ميزان الخدمات، وكذا العمليات التي تخص مداخيل عوامل الإنتاج تحت بند دخل العوامل الصافي أو ما يعرف ببند المداخيل الأولية، بالإضافة لبند صافي التحويلات الجارية والذي يشمل جميع تحويلات الأجانب المقيمين في الجزائر وتحويلات المغتربين الجزائريين المقيمين في الخارج.

أولاً: تحليل تطور الرصيد الكلي لحساب العمليات الجارية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

إنطلاقاً من الجدول التالي سنعرض أهم التطورات التي شهدتها حساب العمليات الجارية والناجمة عن تغيرات الحاصلة في مختلف البنود المكونة له:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

الجدول رقم(04.04): تطور رصيد بنود حساب العمليات الجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الميزان التجاري	0.459	18.083-	20.129-	13.506-	6.474-	8.494-	13.496-	1.153	26.769
خدمات خارج دخل العوامل	- 8.141	7.524-	7.343-	8.940-	9.240-	7.217-	4.452-	- 3.638	4.381-
دخل العوامل، صافي	- 4.814	4.453-	1.570-	2.831-	4.595-	4.251-	2.992-	- 3.952	5.204-
حصة شركاء م.و للمحروقات	- 5.256	3.721-	2.913-	3.221-	3.752-	3.143-	2.010-	- 3.042	4.024-
التحويلات، الصافية	3.22	2.77	2.82	3.09	3.39	3.01	2.26	1.80	2.14
رصيد العمليات الجارية الكلي	- 9.277	27.289-	26.219-	22.331-	16.914-	16.955-	18.684-	- 4.636	19.319

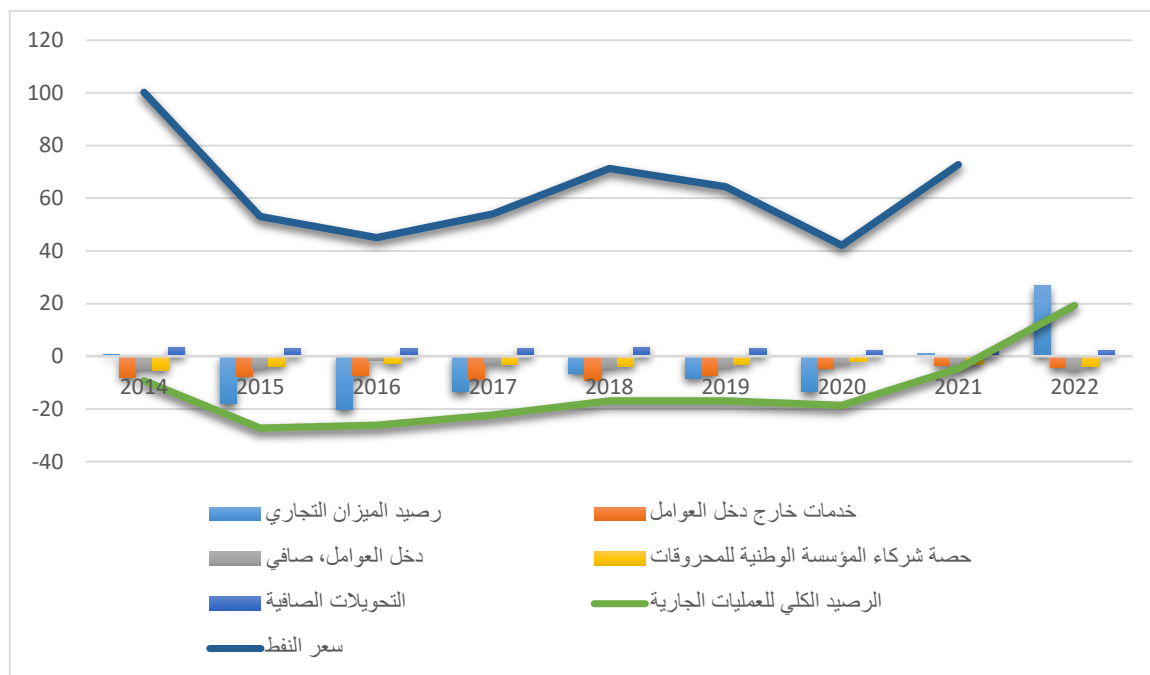
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (bank-of-algeria, 2018-2023)

ولتوضيح الصورة بشكل أفضل نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

الشكل رقم(12.04): تطور الرصيد الكلي لحساب العمليات الجارية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار / دولار للبرميل.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (bank-of-algeria, 2018-2023)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حساب العمليات الجارية شهد عجزاً متتالياً طيلة فترة الدراسة، مسجلاً تدهوراً كبيراً بداية من 2015 حيث انتقلت قيمة العجز من 9.277 مليار دولار خلال سنة 2014 إلى ما يقدر بـ 27.289 مليار دولار خلال سنة 2015، نتيجة العجز الذي سجله رصيد الميزان التجاري والمقدر بـ 18.083 مليار دولار بعد فائض قدر بـ 0.459 مليار دولار خلال 2014. ليسجل بعدها تراجع طفيف بداية من 2016 راجع إلى تقلص العجز في قيمة كل من بند دخل العوامل والخدمات خارج دخل العوامل ليسجلاً ما قيمته 1.570 مليار دولار، 7.343 مليار دولار على التوالي، والذي بدوره أدى إلى تسجيل زيادة طفيفة في قيمة بند صافي التحويلات الجارية هذا من جانب، ومن جانب آخر الانخفاض المتتالي الذي سجلته الواردات. ليستمر التراجع في عجز رصيد العمليات الجارية إلى غاية 2018 مسجلاً ما قيمته 16.914 مليار دولار نتيجة وما نتج عنه تحسن النسبي في كمية الصادرات من المحروقات للارتفاع الذي سجلته أسعار النفط لما يقدر بـ 71.3 دولار/ للبرميل، على الرغم مما تسبب فيه هذا الارتفاع من زيادة في عجز بند دخل العوامل بسبب زيادة في حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات والتي قدرت بـ 3.752 مليار دولار. واستمر التقلص والارتفاع على مستوى عجز حساب ميزان العمليات الجارية بشكل متزامن لتقلبات أسعار النفط إلى أن سجل أكبر تقلص له خلال طيلة فترة الدراسة المقدر بـ 4.636 مليار دولار، ليحقق بعدها فائض قدر بـ 19.319 مليار دولار خلال 2022 نتيجة الانتعاش الكبير

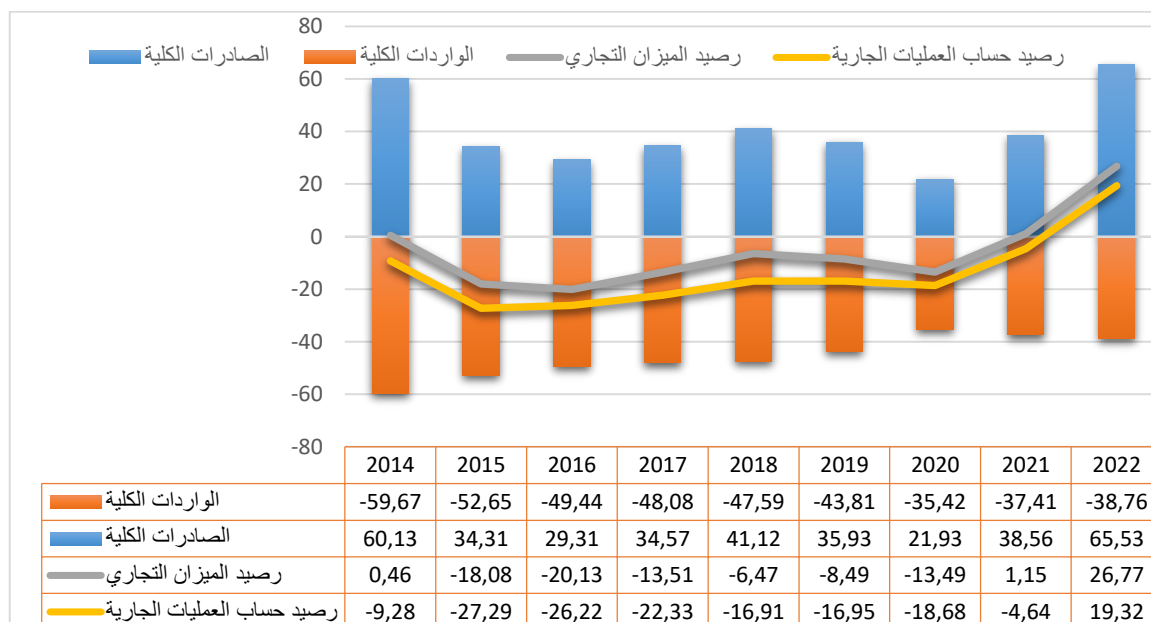
الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الذي شهدته أسعار النفط لتصل لما يقدر ب 103.7 مليار دولار/ للبرميل كأقصى سعر سجله برميل النفط خلال فترة الدراسة وما نتج عنه من ارتفاع للميزان التجاري جراء ارتفاع عائدات الصادرات من المحروقات، على الرغم مما نتج عن هذا الارتفاع من زيادة في التحويلات لشركاء المؤسسة الوطنية للنفط لما يقدر ب 4.024 مليار دولار مما تسبب في ارتفاع العجز في بند دخل العوامل مسجلاً ما قيمته 5.204 مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع عجز بند الخدمات خارج دخل العوامل مسجلاً ما قيمته 4.381 مليار دولار.

من خلال التحليل لرصيد حساب العمليات الجارية وملاحظة مختلف التطورات التي شهدتها مختلف عناصره يتضح لنا الأثر الكبير لرصيد الميزان التجاري على الرصيد الكلي لحساب العمليات الجارية مقارنة برصيد العناصر الأخرى المكونة له، ويمكننا توضيح هذا الأثر بدرجة أدق من خلال عرض منحني رصيد الميزان التجاري ومنحنى الرصيد الكلي لحساب العمليات الجارية في تمثيل بياني واحد والذي يمكننا من خلاله ملاحظة التأثير الكبير للتغير في رصيد الميزان التجاري على رصيد حساب العمليات الجارية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(13.04): العلاقة بين تطور رصيد العمليات الجارية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 04.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بشكل جلي العلاقة ما بين رصيد الميزان التجاري ورصيد حساب العمليات الجارية، حيث أن أي تغير في رصيد الميزان التجاري يصاحبه تغير في رصيد العمليات الجارية في نفس الاتجاه وهو ما يعكس تأثير التقلبات

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

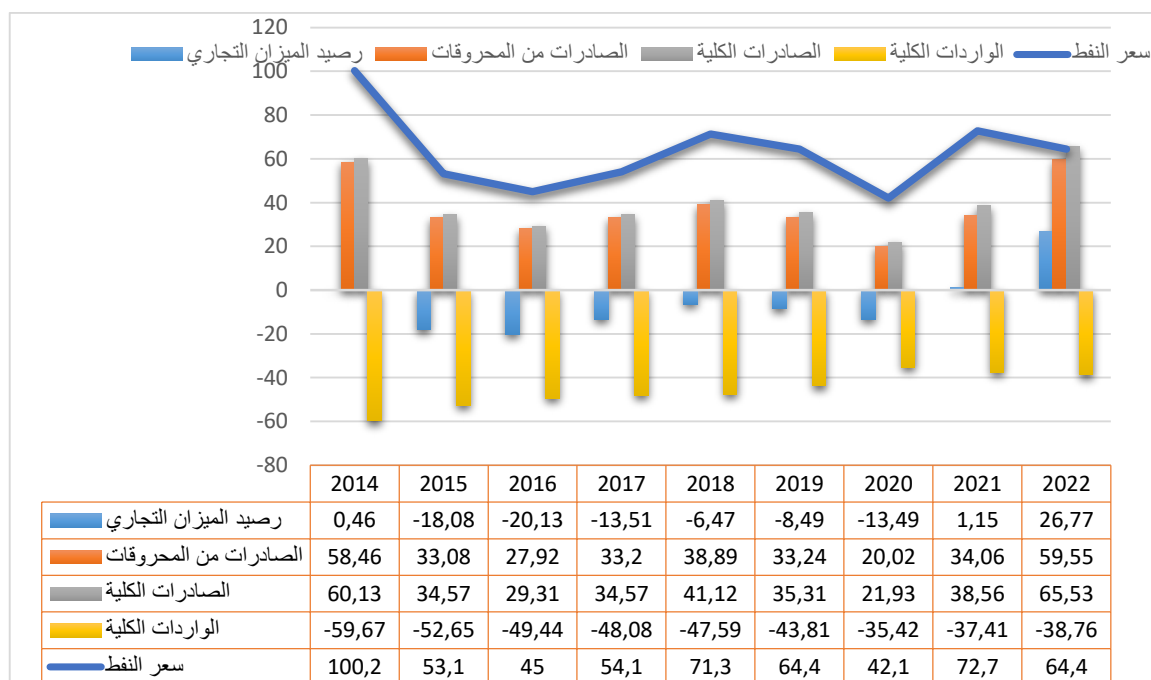
في أسعار النفط على رصيد حساب العمليات الجارية، إنطلاقاً من تأثير سعر النفط على رصيد الميزان التجاري من خلال التأثير بصفة خاصة على الصادرات لاسيما النفطية منها. وهو ما سيتم توضيحه بشكل أدق في العنصر الموالي.

ثانياً: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

يشكل الميزان التجاري أو ما يعرف بميزان التجارة المنظورة جزء هام من ميزان المدفوعات، كونه يمثل الفرق ما بين صادرات الدولة ووارداتها من السلع خلال فترة زمنية محددة أي أنه يعكس صافي صادرات الدولة، وفيما يلي تحليل لأهم التطورات التي شهدتها الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 والتي كان لها تأثير على رصيد العمليات الجارية ومن ثمة التأثير على توازن ميزان المدفوعات:

الشكل رقم(14.04): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار/ دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 04.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل فائضاً خلال سنة 2014 بحيث بلغ ما يقدر ب 0.459 مليار دولار. وهو ما يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات. ليتراجع رصيد الميزان التجاري مسجلاً عجزاً طيلة الفترة ما بين 2015-2020، بحيث سجل أعلى عجزاً له خلال سنة 2016 بما قيمته 20.129 مليار دولار وذلك نظراً للارتفاع الذي سجلته قيمة الواردات مقارنة بالصادرات جراء الصدمة الحادة لأسعار النفط والتذبذب الذي شهدته طيلة هذه الفترة وما نتج عنه من انخفاض في كمية الصادرات من المحروقات، ثم تليها انخفاض في الصادرات خارج المحروقات

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

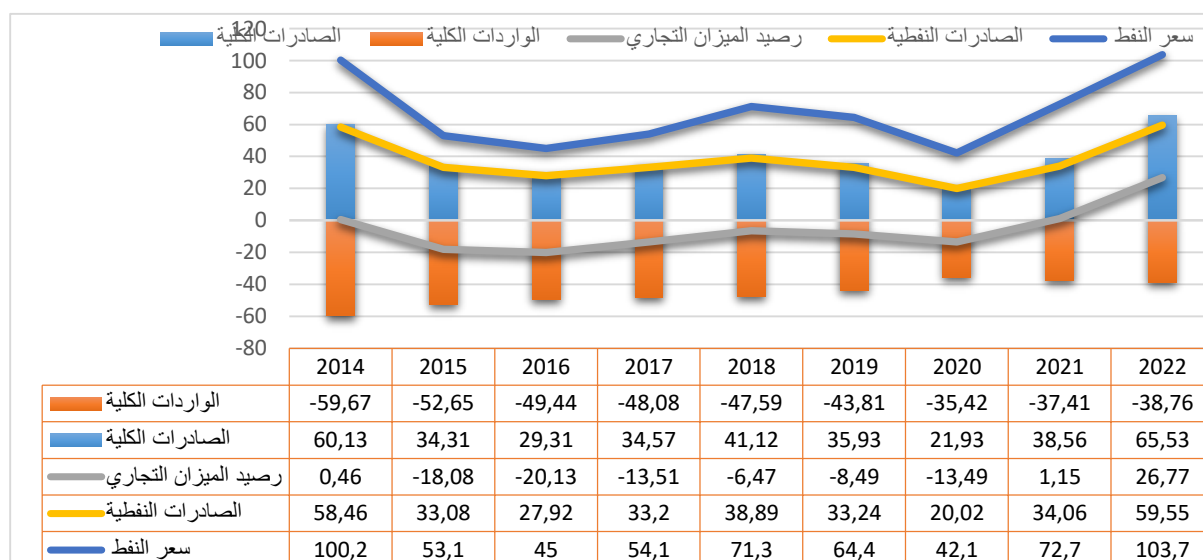
بشكل طفيف. ليشهد الميزان التجاري تحسن بعد ذلك حيث انتقل رصيده من عجز قدر ب 13.496 مليار دولار خلال 2020 إلى فائض قدر ب 26.769 مليار دولار، ويعزى هذا التحسن إلى التحسن في الصادرات نتيجة ارتفاع كمية الصادرات من المحروقات الذي تزامن مع تحسن أسعار النفط مسجلة 72.7 دولار / للبرميل، 103.7 دولار / للبرميل، ومن جانب آخر الارتفاع الذي سجلته الصادرات خارج المحروقات.

من خلال ما سبق تقديمه نلاحظ أن الميزان التجاري سيطرت عليه حالة العجز بشكل كبير خلال فترة الدراسة، والتي تعود بدرجة أولى إلى الاختلال في هيكل الصادرات بحيث تسطير الصادرات من المحروقات على النسبة الأكبر، والجدير بالذكر أن هذه الأخيرة ترتبط بعوامل خارجة عن سيطرة الدولة أهمها التقلبات في أسعار النفط، وهو ما يجعلها محددا أساسيا لوضعية الميزان التجاري.

والجدير بالذكر هو أنه على الرغم من جهود الدولة الجزائرية لتنويع الصادرات والخروج من التبعية الشبه مطلقة لقطاع النفط إلا أنه لا تزال الصادرات النفطية تسيطر على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات وهو ما من شأنه التأثير بشكل سلبي على رصيد الميزان التجاري خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط. والشكل التالي يوضح تأثير الصادرات النفطية على رصيد الميزان التجاري في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط:

الشكل رقم (15.04): تأثير تقلبات أسعار النفط على الصادرات النفطية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار/ دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 04.

يتضح من خلال الشكل أعلاه وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والتغير في رصيد الميزان التجاري، بحيث ينعكس التغير في أسعار النفط مباشرة على رصيد الميزان التجاري مسجلاً زيادة أو نقصان، عجز أو فائض وفقاً لتغير أسعار

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

النفط ودرجة تأثير هذه الأخيرة على الصادرات النفطية، وهذا أمر جد طبيعي في ظل كون غالبية الصادرات الجزائرية من القطاع النفط بما يفوق 95 بالمئة من إجمالي صادرات الدولة، وزيادتها تؤدي إلى زيادة إجمالي الصادرات ومن ثمة التأثير الإيجابي على رصيد الميزان التجاري، وبالمقابل فإن انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير سلبي. (DRAOU, 2019, p. 193)

الفرع الثاني: تحليل تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

حساب رأس المال أو ما يصطلح عليه بالحساب التمويلي هو ثاني جزء رئيسي مكون لميزان المدفوعات، يعكس جميع التدفقات الرأسمالية التي من شأنها تغيير مراكز الدائنية والمديونية للدولة. ويضم جميع حركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل بما فيها من استثمارات مباشرة، قروض، أوراق مالية.... الخ. وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2014-2022:

الشكل رقم(16.04): تطور رصيد حساب رأس المال والاستثمارات المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 04.

من خلال الجدول يتضح أن رصيد حساب رأس المال خلال 2014 حقق فائضاً قدر بـ 3.396 مليار دولار، ويرجع هذا الفائض أساساً إلى ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة والتي قدرت بـ 1.525 مليار دولار. لكن سرعان ما سجل عجزاً قدر بـ 0.248 مليار دولار خلال سنة 2015 بسبب عمليات سحب الاستثمار الخارجي إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين للمقيمين لحصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري، وما نتج عنها من انخفاض في الاستثمار المباشر الذي سجل بدوره رصيداً سالباً قدر بـ 0.688 مليار دولار. في حين حقق حساب رأس المال رصيماً موجباً طيلة الفترة ما بين 2016-

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

2021 مسجلاً أعلى قيمة له خلال هذه الفترة والتي قدرت ب 3.158 مليار دولار سنة 2021، ويرجع ذلك إلى الرصيد الموجب الذي سجلته الاستثمارات المباشرة رغم التذبذب الذي سجلته بسبب:

- التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة التي بدأها صندوق النقد الدولي وما ترتب عنها
- آجال تسديد القروض التجارية التي تمنحها الشركة الوطنية للمحروقات لزبائنها خلال عمليات تصدير المحروقات وما نتج عنه من انخفاض في استرداد الأموال.

ليسجل خلال سنة 2022 عجزاً قدر ب 0.795 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى التقلص الكبير في حجم الاستثمار المباشر مسجلاً ما قيمته 0.020 مليار دولار نتيجة عمليات السحب الكبيرة للاستثمارات و ما نتج عنها من تحويلات مالية بما فيها global الاستحواذ على حصص شركة veon holding عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار ومساهمين في Telecom holding هذا من جانب، ومن جانب آخر زيادة استثمارات الجزائر في الخارج لافتتاح بنكين جزائريين في السنغال وموريتانيا.

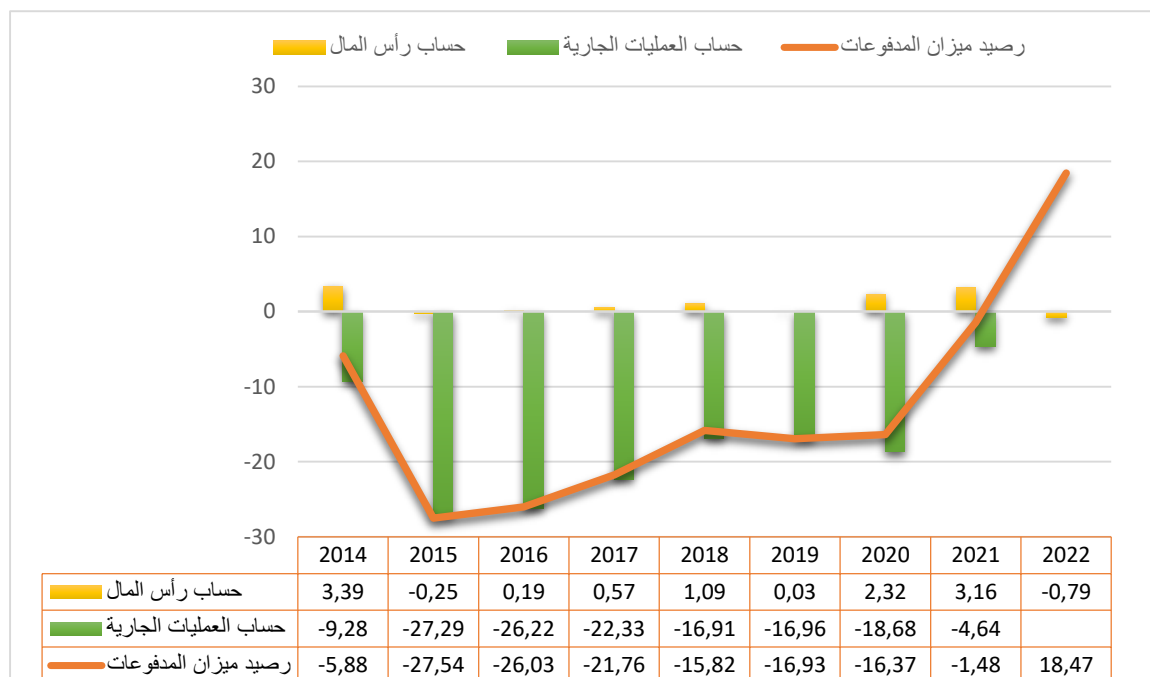
الفرع الثالث: تحليل تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية لاقتصاد الدولة مع بقية دول العالم (العالم الخارجي) سواء كان مصدرها تحركات سلع، خدمات أو رأس مال، وبالتالي فإن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ما هو الا محصلة لأرصده الفرعية المتمثلة في رصيد حساب العمليات الجارية ورصيد حساب رأس المال كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الشكل رقم(17.04): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2022

الوحدة: مليار دولار.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 04.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات سجل رصيد سالب طيلة فترة الدراسة، بحيث قدر العجز خلال 2014 بـ 5.881 مليار دولار ليتفاقم العجز خلال السنتين الموالتين مسجلاً ما قيمته 27.537 مليار دولار، 26.031 مليار دولار على التوالي، بسبب العجز الذي سجله الميزان التجاري والناتج أساساً عن تراجع الصادرات بصفة عامة والصادرات من المحروقات بصفة خاصة جراء انخفاض أسعار النفط، التي سرعان ما شهدت تحسناً خلال 2017-2018 لتتراوح ما بين 54.1 دولار/ للبرميل، 71.3 دولار/ للبرميل ليتقلص معها العجز في ميزان المدفوعات مسجلاً ما قيمته 15.820 مليار دولار ويرجع ذلك لدور أسعار النفط في رفع العائدات من صادرات المحروقات على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة والذي تزامن مع الارتفاع الذي سجلته الصادرات خارج المحروقات. ليرتفع مستوى العجز بعدها مسجلاً ما قيمته 16.927 مليار دولار، 16.369 مليار دولار خلال سنتي 2019، 2020 على التوالي، بسبب التراجع الكبير الذي سجله رصيد حساب رأس المال والمقدر بـ 0.028 مليار دولار، 2.315 مليار دولار على التوالي نتيجة ضعف المعاملات المالية ما بين المقيمين وغير المقيمين وضعف الاستثمارات المباشر والتي بدورها سجلت ما قيمته 1.110 مليار دولار خلال 2020. ليتقلص العجز خلال 2021 مسجلاً ما قيمته 1.479 مليار دولار، ثم ليحقق بعدها فائض يقدر بـ 18.468 مليار دولار ويعزى ذلك إلى التحسن الذي سجله الميزان التجاري محققاً فائض يقدر بـ 26.769 مليار دولار جراء ارتفاع أسعار النفط

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

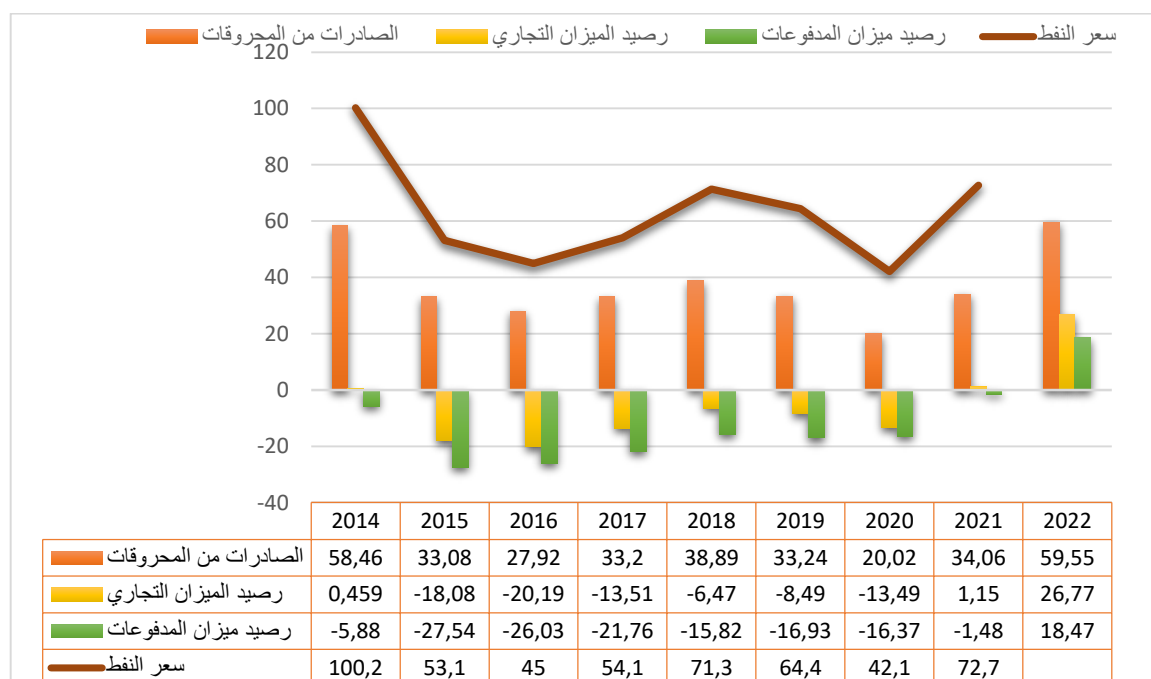
وما تبعه من ارتفاع في الصادرات من المحروقات، على الرغم من العجز الذي سجله رصيد حساب رأس المال والذي قدر ب 0.795 مليار دولار خلال 2022 بعد فائض قدر ب 3.158 مليار دولار خلال 2021.

إنطلاقاً من التحليل السابق نلاحظ أن حساب رأس المال يؤثر بنسبة ضعيفة على ميزان المدفوعات على غرار الميزان التجاري والشكل التالي يوضح العلاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

الشكل رقم(18.04): العلاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة

2014-2022.

الوحدة: مليار دولار/ دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 04

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن التغير في رصيد الميزان التجاري له دور كبير في التغيرات التي تطرأ على مستوى ميزان المدفوعات، وأن رصيد هذا الأخير يتأثر بشكل كبير برصيد الميزان التجاري والذي يتوقف رصيده هو الآخر على كمية الصادرات من المحروقات وعائداتها، والتي بدورها خاضعة لتقلبات أسعار النفط على مستوى السوق الدولية للنفط، وبالتالي فإن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر إلى حد بعيد بأسعار النفط فيتغير رصيده انخفاضاً أو ارتفاعاً بما يتوافق مع مستوى أسعار النفط واتجاهها، وهو ما يدل على سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، مما يجعل توازن ميزان المدفوعات خارج قدرة الحكومة كونه يرتبط بالمتغيرات الدولية المؤثرة على أسعار النفط والتي ترتبط أساساً بالكميات المطلوبة والمعرضة من النفط ومختلف العوامل المؤثرة على هذه الأخيرة. وهو ما يفرض على حكومة الجزائرية ضرورة تنويع اقتصادها وإيجاد حلول جذرية للخروج من التبعية لهذا القطاع.

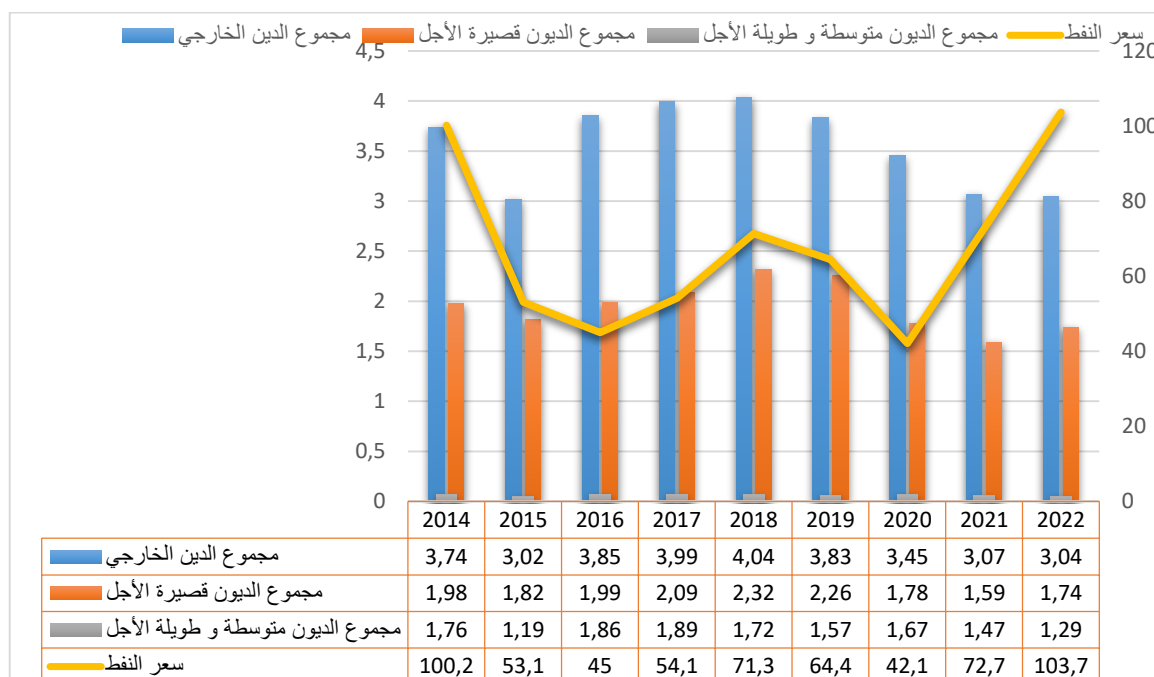
الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الفرع الرابع: تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

إن حجم المديونية الخارجية يعكس لنا مدى تزايد اعتماد الجزائر على الاقتراض الخارجي لعلاج مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى وفاءها بالتزاماتها الخارجية، ونظراً للارتباط الكبير لمواردها بأسعار النفط فإن لهذا الأخير تأثير كبير على حجم المديونية الخارجية، ولتوضيح ذلك بشكل أفضل لابد من تحليل تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر.

الشكل رقم(19.04): تطور الديون الخارجية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (bank-of-algeria, 2018-2023)

بلغ حجم المديونية الخارجية سنة 2014 ما قيمته 3.74 مليار دولار أمريكي لتتخفص سنة 2015 إلى 3.02 مليار دولار أمريكي وهي أدنى قيمة سجلتها خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى الانخفاض المعتبر الذي سجل على مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل الذي بلغ 1.19 مليار دولار نتيجة الانخفاض في عمليات التعبئة نتيجة الانخفاض الحاد للأورو مقابل الدولار بمعدل 10.24 بالمئة منتقلا من 1.21 دولار لكل أورو (2014) إلى 1.09 دولار لكل أورو (بنك الجزائر، نوفمبر 2016، صفحة 67)، إلى جانب الانخفاض الطفيف للدين الخارجي قصير الأجل الذي بلغ 1.82 مليار دولار. ثم يعود بعد ذلك للارتفاع بداية من 2016 مسجلاً ما يقدر بـ 3.85 مليار دولار أمريكي ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع الطفيف لمستوى الدين الخارجي طويل ومتوسط الأجل نتيجة تعبئة 991 مليون دولار مكونة من الاستدانة لدى البنك الإفريقي للتنمية، سداد أصل قدره 309 مليون دولار، تأثير التقييم لصالح الجزائر (-16) مليون دولار على قائم الديون 2015 بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال 2016. ومن جانب آخر ارتفاع قائم الدين الخارجي قصير الأجل الذي

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

شمل قروض ممنوحة للعديد من الأعوان الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 57). و يستمر هذا الارتفاع لحجم المديونية الخارجية إلى أن يبلغ أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة و الذي قدر ب 4.04 مليار دولار أمريكي نتيجة استمرار الارتفاع في قائم الدين الخارجي قصير الأجل الذي بلغ 2.32 مليار دولار على الرغم من الانخفاض في قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل الذي سجل 1.72 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2018 والذي يرجع أساساً إلى عمليات التعبئة المتعلقة بالتنسيقات التي تمنحها الشركات الأجنبية لشركاتها الفرعية في الجزائر- تعبئة 44 مليون دولار خلال سنة 2018، تسديد أصل دين يقدر ب 149 مليون دولار وإعادة تقييم مناسبة (-) 71 مليون دولار) لقائم الدين خلال سنة 2017 و المرتبطة بتراجع قيمة الأورو مقابل الدولار خلال سنة 2018-. (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 50)

لتبدأ بعدها في الانخفاض تدريجياً بداية من سنة 2019 من 3.83 مليار دولار أمريكي وتواصل هذا الانخفاض إلى أن تبلغ 3.04 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل بحوالي 123 مليون دولار خلال سنة 2019 وتواصل هذا الانخفاض لغاية 2022 مسجلاً ما يقدر ب 1.29 مليار دولار نتيجة انخفاض عمليات التعبئة بالتنسيقات التي تمنحها الشركات الأجنبية لشركاتها الفرعية في الجزائر وكذا انخفاض قائم الدين الخارجي قصير الأجل إلى 1.59 مليار دولار أمريكي خلال 2021

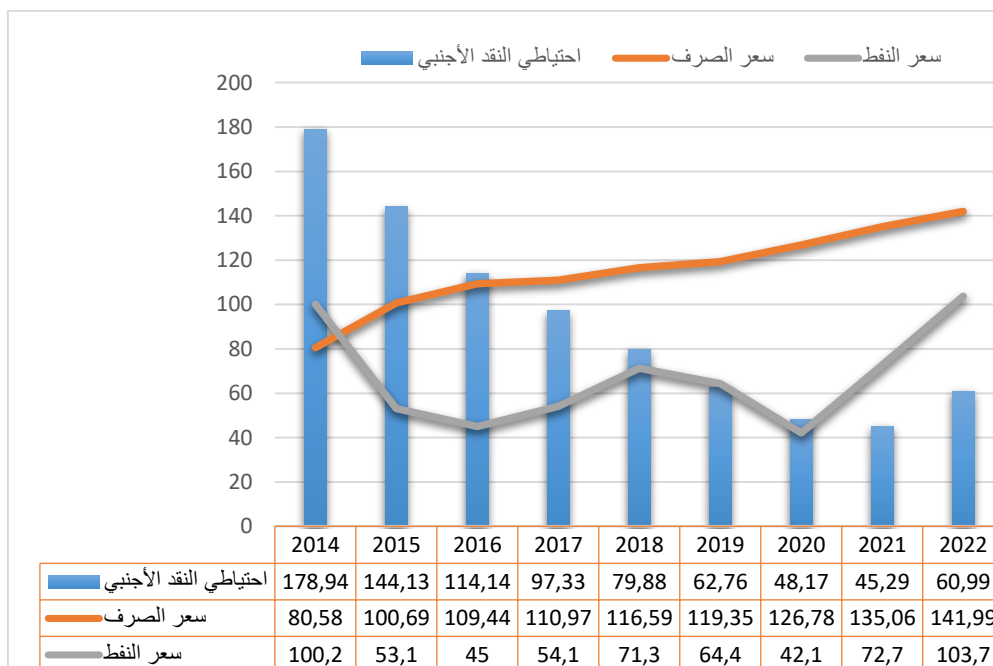
الفرع الخامس: تطور احتياطي الصرف وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

يرتبط حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي وسعر الصرف بدرجة كبير بمستوى سعر النفط في الاقتصاد الجزائري، ويرجع ذلك لكون أن الصادرات النفطية تمثل المصدر الرئيسي لجلب العملة الصعبة في ظل سيطرتها على هيكل الصادرات في الاقتصاد الجزائري هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتباط سعر الصرف في الدول الرعية بأسعار السلع المصدرة شديد التقلب (النفط)، وهو ما يعرض هذه الاحتياطات وسعر الصرف للتدهور في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة ما بين سعر صرف الدولار وسعر النفط هي علاقة عكسية، فارتفاع الدولار يؤدي إلى الانخفاض سعر النفط وهذا الانخفاض في سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الارتفاع في معدلات التضخم وزيادة المقروض النقدي داخل الاقتصاد. (DRAOU, 2019, p. 192)، لتوضيح ذلك لابد من تتبع تطور احتياطي النقد وسعر الصرف في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الشكل رقم(20.04): تطور احتياطي النقد وسعر الصرف في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار أمريكي/USD/DA / دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 05.

سجلت سنة 2014 احتياطي صرف قدر ب 178.94 مليار دولار أمريكي وهو مستوى منخفض إذا ما قورنت بالسنوات السابقة بسبب ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، وتواصل هذا الانخفاض في احتياطي الصرف إلى غاية سنة 2018 حيث بلغ 79.88 مليار دولار و يرجع ذلك إلى الصدمة النفطية لسنة 2014 و تبعياتها من تهاوي في أسعار النفط و تراجع في كمية الصادرات النفطية - اتفاق الأوبك بخفض الإنتاج- و إيراداتها بالمقابل استمرار الارتفاع في فاتورة الاستيراد هذا من جانب ومن جانب آخر الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 80.58 إلى 116.59 USD/DA، ومع ذلك لا يزال مستوى احتياطيات الصرف معتبراً، ويمثل حوالي 16 ٪ من الواردات شهر من السلع والخدمات؛ خاصة وأن مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل منخفض جداً (0,99٪ من إجمالي الناتج الداخلي) (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 49)

لتأتي بعدها الأزمة الصحية وتزيد من الانخفاض في احتياطي الصرف بتأثيرها على أسعار النفط بالإضافة إلى إجراءات الغلق وما نتج عنها حيث انخفض من 62.76 مليار دولار إلى 45.29 مليار دولار، كما لا يمكننا أن نهمّل تأثير الانهيار الحاد للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الذي بلغ 135.06 USD/DA بسبب زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد نتيجة سياسة التمويل بالعجز التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة وتأثير انتشار فيروس كورونا الذي ساهم في انهيار أسعار

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

النفط وأدى لانخفاض الدينار الجزائري. في حين عاود الارتفاع خلال سنة 2022 ليسجل احتياطي يقدر ب 60.99 مليار دولار نتيجة الفائض الذي سجله الميزان التجاري خلال هذه السنة.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من الانخفاض المستمر في احتياطي الصرف طيلة فترة الدراسة إلا أن مستواها لا يزال معتبراً خاصة أنه يمثل ما يعادل 16 شهراً من الواردات من السلع والخدمات؛ لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدين المتوسط والطويل لا يزال منخفضاً (0,90% من الناتج المحلي الإجمالي 2022) وهو ما يعكس مدى صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي حصل اعتباراً من جوان 2014. ولهذا السبب يتعين توجيه تخصيص احتياطات الصرف كأولوية وبشكل أكبر نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات، مما سيساهم في نمو الاستثمار المنتج القابل للتسويق لا سيما بالنسبة للصناعات التحويلية والخدمات المنتجة، وهو الضمان الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات خارج المحروقات. (بنك الجزائر، سبتمبر 2023، صفحة 90)

المطلب الثالث: انعكاسات أسعار النفط على التوازن الاقتصادي النقدي والاجتماعي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2022.

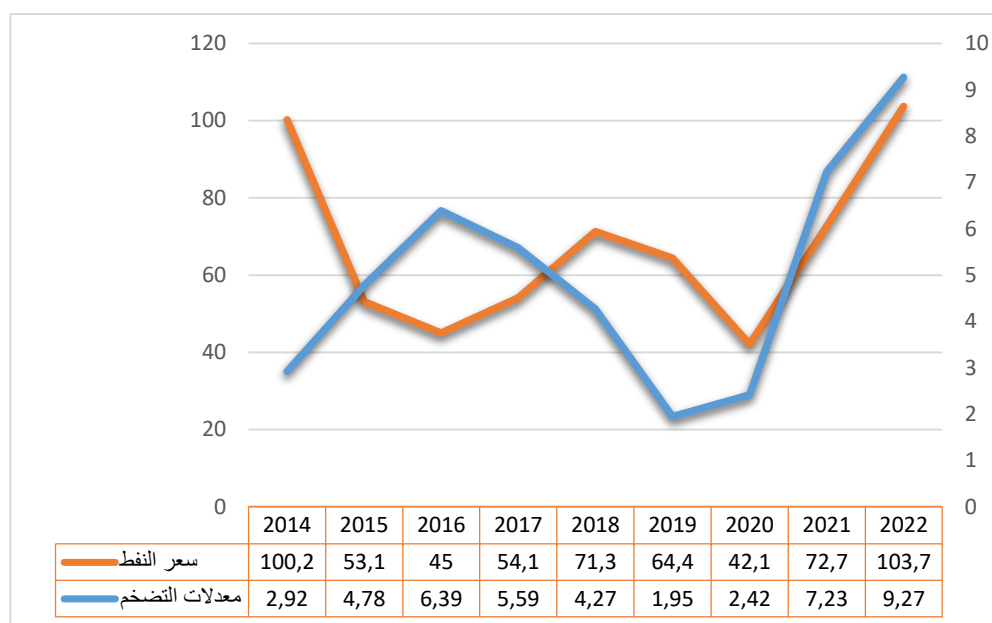
لاكتمال دراسة التوازن الاقتصادي العام فإنه لابد من دراسة التوازن النقدي والتوازن الاجتماعي اللذان يشكلان تحدياً كبيراً أمام الدولة الجزائرية، وذلك من خلال دراسة وتحليل مؤشر التضخم للدلالة على التوازن النقدي ومؤشر البطالة للدلالة على التوازن الاجتماعي.

الفرع الأول: التوازن النقدي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

يعد الاستقرار النقدي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي عام كونه يحدد التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي من النقود، وبالتالي فهو يعكس درجة استقرار المستوى العام للأسعار والذي بدوره يمثل هدف أساسي في جل السياسات التي تتبعها الدولة. ويعتبر التضخم مؤشراً أساسياً للتعبير عن حالة الاستقرار والتوازن النقدي. وبالتالي سننتقل إلى موضوع التوازن النقدي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 من خلال دراسة وتحليل ظاهرة التضخم خلال هذه الفترة.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الشكل رقم(21.04): تطور معدل التضخم في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022
الوحدة: %، دولار للبرميل.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 05.

نلاحظ أن معدلات التضخم خلال فترة الدراسة تميزت بالتذبذب، حيث بلغت سنة 2014 ما يقدر ب 2.916 بالمئة وهو معدل قريبة للتعاادل مع معدل التضخم الهيكلي مما يؤكد أن أسباب هذا التضخم تعود لأسباب هيكلية، والملاحظ أن هذا المعدل منخفض مقارنة بالمعدلات المسجلة خلال فترة الدراسة بسبب مساهمة التضخم المستورد بشكل كبير في تراجعها في ظل ظرف يتميز بانخفاض الإيرادات النفطية نظراً لانخفاض الذي تشهده أسعار النفط. ليشهد بعدها ارتفاع متتالي خلال سنتي 2015-2016 بنسب تقدر ب 4.784 بالمئة، 6.397 بالمئة على التوالي بسبب الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مما دفع الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها بغية تحقيق إيرادات نفطية أكبر، وهذا الانخفاض في قيمة العملة كان له دور في الرفع من معدلات التضخم، والجدير بالذكر أن التضخم خلال هاتين السنتين ليس له علاقة بالتضخم الهيكلي كون أن أسبابه لا ترجع للمحددات الكلاسيكية للتضخم فالمنتجات ذات مدخلات الإنتاج المستوردة مؤثر أسعار استهلاكها لم يرتفع بنسبة كبيرة، كما أنه لم يرافقه أي تطور في الكتلة النقدية M2 بالإضافة إلى عدم اعتدال التوقعات الخاصة بالتعاملين الاقتصاديين بشأن محددات التضخم الذي ساهم بدوره في تسارع ارتفاع معدلات التضخم (بن زروق، 2020-2021، الصفحات 87-88). لينخفض بشكل طفيف خلال 2017 و يواصل هذا الانخفاض مسجلاً أدنى قيمته له خلال فترة الدراسة في سنة 2019 والمقدرة ب 1.951 بالمئة على الرغم من الانتعاش الذي شهدته أسعار النفط ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة الفلاحية منها في ظل سعي الدولة للتحكم في الأسعار وتخفيض معدلات التضخم هذا من جهة، و

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

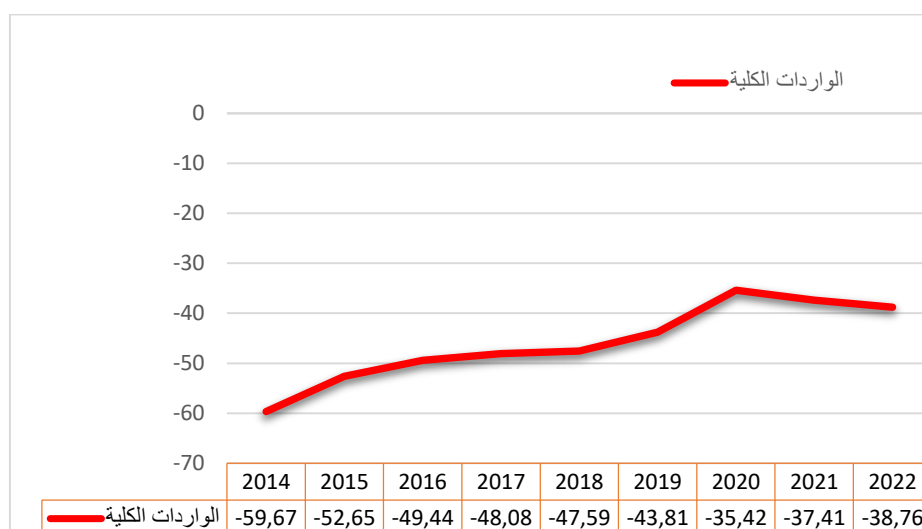
من جهة أخرى ما تسبب فيه انهيار أسعار النفط خلال 2014 من تآكل في احتياطات الصرف الاجنبي مما دفع بنك الجزائر لاتخاذ جملة من لاحتواء تزايد الواردات والتي من بينها: (لسبع، 2021، صفحة 44.48)

- تشديد المتطلبات المتعلقة بالوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد.
- تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصاريف والمتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة.
- تكثيف الرقابة لعمليات التجارة الخارجية على مستوى الوكالات المصرفية.

والشكل التالي يوضح مساهمة هذه الإجراءات في تخفيض الواردات:

الشكل رقم(22.04): تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.

الوحدة: مليار دولار.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 04

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الإيرادات شهدت انخفاض مستمر وامتدالي طيلة الفترة (2014-2019)، حيث تراجعت قيمتها من 59.670 مليار دولار خلال 2014 إلى 43.806 مليار دولار خلال 2019 وهو ما يؤكد على فعالية الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر.

ليعاود الارتفاع بداية من 2020 و يواصل هذا الارتفاع مسجلا أعلى نسبة له خلال 2022 والمقدرة ب9.265 بالمئة، ويرجع ذلك للارتفاع الكبير للأسعار خاصة المتعلقة بالمواد الغذائية بسبب تراجع واردات هذه المواد بسبب زيادة الرسوم الجمركية التي تم فرضها، بالإضافة ارتفاع أسعار الطاقة جراء جائحة كورونا - كوفيد19 - وما ترتب عليه وبذلك فان التضخم المستورد هو المساهم الرئيسي في هذا الارتفاع خاصة في ظل ارتفاع معدل التضخم للشركاء التجاريين للجزائر.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

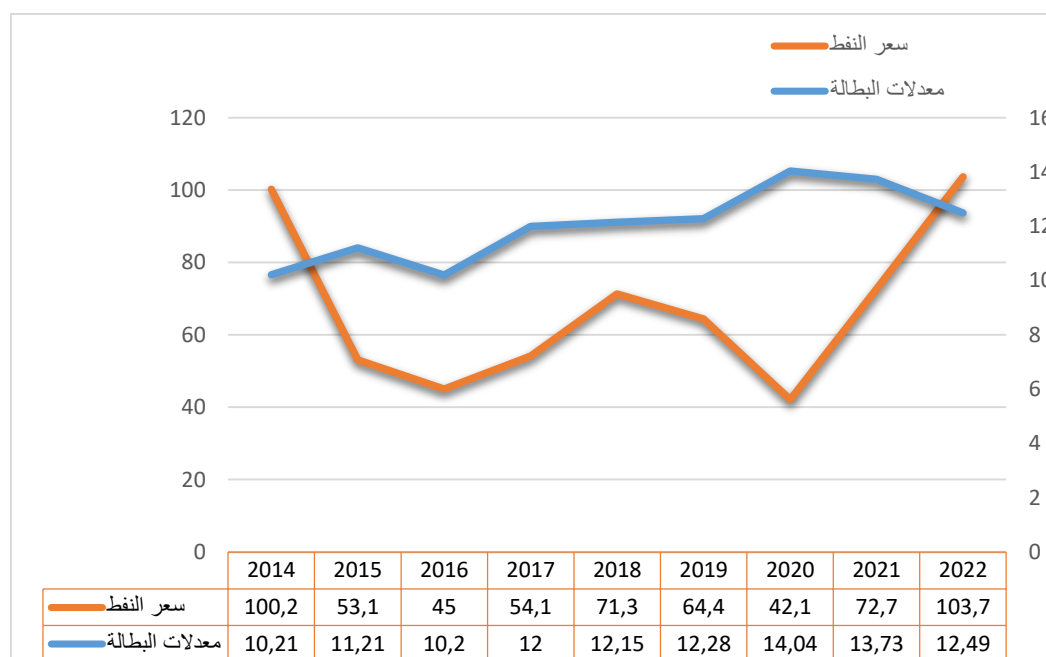
الفرع الثاني: التوازن الاجتماعي "البطالة" في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-2022.

تشير البطالة إلى عدد الأفراد الذين لديهم القدرة على العمل ويبحثون عن الوظائف ولا تتوفر لهم مناصب للعمل، وبالتالي فهي ظاهرة اقتصادية تنتج عن اختلال التوازن في سوق العمل من جهة، ومن جهة أخرى هي ظاهرة اجتماعية نظراً لما يترتب عليها من أزمات ومشكلات اجتماعية. وبالتالي فهي أهم مؤشر لقياس التوازن الاجتماعي المساهم في التوازن الاقتصادي العام. وللتطرق للتوازن الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 لابد من دراسة وتحليل ظاهرة البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة:

الشكل رقم(23.04): تطور معدلات البطالة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2014-

2022.

الوحدة: %. دولار للبرميل



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 05.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت خلال الفترة 2014-2020 بشكل عام ارتفاع بقيم تتراوح ما بين 10.2 بالمئة إلى 12.0 بالمئة ويرجع ذلك للانخفاض الذي سجلته أسعار النفط وما ترتب عليه من انخفاض في إيرادات الحكومة، الأمر الذي دفع بها إلى التراجع عن مشاريعها وبرامجها من خلال اعتمادها سياسة تقشفية بغية الحد من تأثيرات العجز التي أصابت الميزانية -خاصة بعد استهلاك نسبة كبيرة من احتياطات الصرف-، بما في ذلك توقف مختلف مؤسسات الدعم وتشغيل الشباب عن منح القروض للبطالين وانعكاس ذلك على سوق العمل، وكذا إصدارها لقانون التقاعد النسبي وتوحيد سن التقاعد ل 60 سنة إضافة لتجميد عمليات التوظيف في مختلف القطاعات. (بوقجان، 2021، صفحة 205)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

وتواصل هذا الارتفاع مسجلة أعلى نسبة لها خلال 2020 والمقدرة ب 14.06 بالمئة جراء الإجراءات الوقائية لجائحة كوفيد 19 والتي أدت لتوقيف العديد من الأنشطة وفقدان العمال لوظائفهم خاصة تلك المرتبطة بالأعمال الحرة، وبالتالي فإن تأثيرها كان أكثر وقعاً على الفئات الهشة سواءً عن بتوقيفهم من العمل أو تخفيض الحجم الساعي، خاصة في ظل عدم قدرة الحكومة الجزائرية على إنعاش الاقتصاد والتخفيف من تأثير جائحة كوفيد 19 على سوق العمل.

لتشهد بعدها خلال سنتي 2021-2022 انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة مسجلة 13.729 بالمئة، 12.491 بالمئة على التوالي، و ذلك نتيجة تراجع حدة آثار أزمة كوفيد 19 خاصة بالنسبة للقطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي لسوق العمل في الجزائر واستحداث منحة البطالة التي كان لها أثر مباشر في تحقيق التوازن بين فرص العمل والطلب على العمل مما ساهم بشكل مباشر في تخفيض معدلات البطالة، ومن جانب آخر مساعي الحكومة نحو الإنعاش الاقتصادي التي تضمنها قانون المالية 2022 من خلال تسطير برامج واعدة فيما يخص سياسات العمل وتدابير تشجيعية لدعم وترقية التشغيل.

من الملاحظ أنه صحيح أن برامج الإنفاق العام وآليات دعم التشغيل التي تم حشدها في السنوات الأخيرة ساهمت في التخفيض من معدلات البطالة إلا أنها لم تنجح في الحد منها بالشكل المطلوب وهو ما يدل على أن هذا الارتفاع راجع إلى أسباب وعوامل هيكلية. (DRAOU, 2019, p. 191)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

المبحث الثالث: السياسة المالية كآلية لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2022.

يعتبر النفط سلعة استراتيجية يرتبط بها مصير العديد من الاقتصاديات خاصة تلك التي تعتمد على الموارد النفطية لتمويل الجزء الأكبر من نفقاتها، ولكن في ظل الحساسية الكبيرة التي تتسم بها السوق النفطية أصبحت الدول المصدرة للنفط تواجه تحدياً كبيراً جراء تراجع العائدات النفطية بسبب تهاوي أسعار النفط في ظل الأحداث التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تعتبر الصدمة النفطية لسنة 2014 والصدمة النفطية لسنة 2020 الناتجة عن جائحة كورونا أهمها، وهو ما دفع مختلف الدول إلى السعي جاهدة للتخفيف قدر الإمكان من تداعيات هذه الأزمات على اقتصاداتها. وتعتبر الجزائر من بين أكثر هذه الدول تضرراً نظراً لطبيعة وهيكل اقتصادها الذي يعتمد بشكل شبه مطلق على النفط، وهو ما دفعها هي الأخرى إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير خاصة في جانب السياسة المالية والتي كان لابد منها لاحتواء آثار هذه الصدمات. وسنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بأهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات الجزائرية للتخفيف من الآثار السلبية لأزمة 2014 وأزمة 2020.

المطلب الأول: التدابير والإجراءات المتخذة من السلطات الجزائرية لمواجهة الصدمة النفطية لسنة 2014.

تعتبر أزمة 2014 نقطة انعطاف حادة في أسعار النفط، ترتب عنها تراجع كبير في مستوى الإيرادات مما انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري، واضطرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير سعت من خلالها إلى محاولة توفير مصادر جديدة للإيرادات بالمقابل حاولت كذلك ترشيد نفقاتها العامة خاصة المرتبطة بميزانية التجهيز في ظل صعوبة تقليص نفقات التشغيل، وفيما يلي عرض لأهم هذه الإجراءات.

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة في جانب السياسة الجبائية.

بغية إضافة مصادر جديدة لموارد الميزانية في ظل أزمة 2014، تم فرض المزيد من الضرائب والرسوم بمقتضى قانون المالية لسنة 2016 وقانون المالية لسنة 2017، يمكن عرض أهمها فيما يلي:

أولاً: الاجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2016.

يمكن حصر أهم الاجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2016، فيما يلي: (وزارة المالية، 2015، الصفحات 6-22)

- إنشاء اتاوة حماية المياه وفق المادة 60 والتي أدرجت تحت عنوان " مشاركة مستعملي ومستخدمي المياه في برامج الحماية الكمية للموارد المائية المسيرة": تسجل في حساب تخصيص خاص رقم 079-302 تحت عنوان الصندوق الوطني للمياه بحيث قدرت بنسبة 4 بالمائة لولايات الشمال من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، في حال استعمالها لغرض فلاحي أو صناعي. وبنسبة 2 بالمائة بالنسبة لولايات الجنوب. بحيث يتم تحصيلها من قبل الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية عن طريق مختلف فروعها من كل مستخدم سواء كان عام أو خاص، طبيعي أو معنوي.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- فرض اتاوة شهرية على الحرفين داخل غرفة الصناعة التقليدية وفق المادة 49 مرتبطة بتأجير الورشات: والتي حددت ب (50دج/م² للجنوب، 100دج / م² للهضاب العليا، 130 دج/م²) بالنسبة للريف، أما بالنسبة للحضري فقد تم التمييز ما بين الطابق الأرضي -100، 130، 180 دج/م² للجنوب، الهضاب العليا، الشمال على التوالي-، والطابق -80، 120، 150 دج/م² للجنوب، الهضاب العليا والشمال على التوالي-. بحيث يخصص النصف لصالح ميزانية الدولة والنصف لصالح غرفة الصناعة التقليدية.
- إنشاء رسم جديد مرتبط بالمنتجات البترولية والمماثلة لها سواء الوطنية أو المستوردة وفق المادة 15: والمحددة ب 600.00دج/الهكتولتر للبنزين الممتاز، 500.00دج/الهكتولتر للبنزين العادي، 600.00دج/الهكتولتر للبنزين الخالي من الرصاص و100.00 دج/الهكتولتر لغاز أويل.
- زيادة في القسيمة السنوية للسيارات وفق المادة 9 والمحددة كمايلي:
 - السيارات النفعية المخصصة للاستغلال: إذا كان عمرها لا يزيد عن 5 سنوات قدرت ب 6.000، 12.000، 18.000 دج ل 2.5 طن، ما بين 2.5 حتى 5.5طن، أكثر من 5.5 طن على التوالي. أما التي عمرها يزيد عن 5 سنوات قدرت ب 3.000، 5.000، 8.000 دج ل 2.5 طن، ما بين 2.5 حتى 5.5طن، أكثر من 5.5 طن على التوالي.
 - سيارات نقل المسافرين: إذا كان عمرها لا يزيد عن 5 سنوات قدرت ب 5.000، 8.000، 12.000، 18.000 دج للسيارات المهيأة لنقل الأشخاص أقل من 9 مقاعد، حافلات من 9 إلى 27 مقعداً، حافلات من 28 إلى 61 مقعداً، حافلات أكثر من 62 مقعداً على التوالي. أما إذا كان عمرها يزيد عن 5 سنوات قدرت ب 3.000، 4.000، 6.000، 9.000 دج للسيارات المهيأة لنقل الأشخاص أقل من 9 مقاعد، حافلات من 9 إلى 27 مقعداً، حافلات من 28 إلى 61 مقعداً، حافلات أكثر من 62 مقعداً على التوالي.
 - سيارات سياحية وسيارات مهيأة كسيارات نفعية ذات قوة بالنسبة للسيارات يقل عمرها عن ثلاث (3) سنوات قدرت ب: 2.000، 4.000، 10.000 دج للسيارات حتى 6 أحصنة بخارية، من 7 إلى 9 أحصنة بخارية، من 10 أحصنة بخارية فأكثر.....على التوالي. أما السيارات التي يتراوح عمرها ما بين ثلاث (3) سنوات إلى ست (6) سنوات قدرت ب: 1.500، 3.000، 6.000 دج للسيارات حتى 6 أحصنة بخارية، من 7 إلى 9 أحصنة بخارية، من 10 أحصنة بخارية فأكثر.....على التوالي. و سيارات التي يزيد عمرها عن ست 6 سنوات إلى عشر (10) سنوات قدرت ب: 1.000، 2.000، 4.000دج للسيارات حتى 6 أحصنة بخارية، من 7 إلى 9 أحصنة بخارية، من 10 أحصنة بخارية فأكثر.....على التوالي. في حين أن السيارات التي يزيد عمرها عن عشر (10) سنوات: 500، 1.500، 3.000دج للسيارات حتى 6 أحصنة بخارية، من 7 إلى 9 أحصنة بخارية، من 10 أحصنة بخارية فأكثر.....على التوالي.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

ثانيا: الإجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2017.

- يمكن حصر أهم الإجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2017 فيما يلي: (وزارة المالية، 2016، الصفحات 4-13)
- إنشاء ضريبة على الدخل الإجمالي فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية للضريبة على الدخل الإجمالي وفق المادة 2 و 3: حددت بمعدل 5% محررة من الضريبة، باستثناء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية التي دامت حيازتها لأكثر من عشر (10) سنوات. بحيث يستوجب دفع الضريبة في أجل لا يتعدى 30 يوما من تاريخ إبرام عقد البيع.
 - قدرت نسبة الضرائب على الإيجار المدني للأمولاك العقارية وفق المادة 5 ب 7% محررة من الضريبة: وتحسب هذه النسبة من مبلغ الإيجار الإجمالي بالنسبة للمداخل المتأثية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي، 10% من إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي و 15% من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني وكذا على العقود المبرمة مع شركات.
 - الرفع من قيمة الرسم على رخص البناء وشهادة المطابقة: محددة وفق المادة 75 كمايلي:
 - تتراوح ما بين 3.000-75.000 دج بالنسبة للبنائيات ذات الاستعمال السكني التي قيمتها ما بين 750.000- ما فوق 20.000.000 دج، بعد ما كانت تتراوح ما بين 1875 - 5000 دج بالنسبة لرخص البناء. وتتراوح ما بين 1.500-18.000 دج بعد ما كانت تتراوح ما بين 1.000-12.000 دج بالنسبة لشهادة المطابقة.
 - تتراوح ما بين 75.000-225.000 دج بالنسبة للبنائيات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي التي قيمتها ما بين 7.000.000- ما فوق 100.000.000 دج، بعد ما كانت تتراوح ما بين 50.000-150.000 دج بالنسبة لرخص البناء. وتتراوح ما بين 9.000-30.000 دج بعد ما كانت تتراوح ما بين 6.000-20.000 دج بالنسبة لشهادة المطابقة.
 - اصدار رسم جديد وفق المادة 18 بالنسبة لجواز السفر البيو متري الالكتروني وفقاً لإجراء سريع حدد ب 5 أيام من تاريخ إيداع الطلب: والذي قدر ب 25.000 دج للجواز المكون من 28 صفحة، و 60.000 دج للجواز المكون من 48 صفحة. في حين حددت قيمة رسم الضياع للجواز السفر في كلتا الحالتين العادي أو الالكتروني ب 10.000 دج.
 - إنشاء رسم داخلي على الاستهلاك يتكون من حصة ثابتة و معدل نسبي وفق المادة 28: قدر ب 10 بالمئة بالنسبة للمنتجات التبغية و الكبريت، و 30 بالمئة للعديد من المنتجات الأخرى من بينها منتجات استهلاكية، سيارات ودراجات الخ.
 - الرفع من قيمة الرسم على القيمة المضافة لمجموعة من المنتجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات: وفق المادة 24-27 تم رفعها إلى 19 بالمئة بالنسبة للمعدل العادي و 9 بالمئة بالنسبة للمعدل المنخفض
 - الرفع من قيمة الرسم على طلبات تسجيل المنتجات الصيدلانية ومراقبتها وفق المادة 92: لتصبح تقدر ب: مراقبة حصة المنتجات الصيدلانية 12.000 دج، مراقبة وخبرة المنتجات الخاضعة للتسجيل 30.000 دج، تحليل ومراقبة المواد الأولية للمنتجات

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الخاضعة للتسجيل 15.000 دج. بعد أن كانت تقدر ب 4000، 10000، 5000 دج على التوالي. تحدد 50 بالمئة من قيمتها لميزانية الدولة و 50 بالمئة لميزانية المخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية.

- الرفع من قيمة الرسم على المنتجات النفطية: لتصبح تقدر ب: 900.00، 800.00، 900.00، 200.00 دج/هكتولتر بالنسبة البنزين الممتاز، البنزين العادي، البنزين الخالي من الرصاص وغاز أويل على التوالي.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة في جانب سياسة الانفاق العام.

إن التراجع الذي شهدته الإيرادات العامة جراء التدهور الكبير لأسعار النفط الراجع للأزمة النفطية لسنة 2014، دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لترشيد نفقاتها العامة بحيث مست هذه الإجراءات ميزانيتي التسيير والتجهيز على حد سواء، وي التي يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: الإجراءات المتخذة في مجال نفقات التسيير.

اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الإجراءات في مجال نفقات التسيير، بغية مواجهة الانخفاض في أسعار النفط واحتواء الآثار المترتبة عليه. فعمدت إلى:

- **التحكم في عمليات التوظيف وتقليص مناصب العمل:** من خلال تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة، وذلك من خلال تنظيم المسابقات المتعلقة بذلك أو إعادة نشر المناصب المالية الموجودة، بالإضافة إلى التحكم في نفقات التسيير المرتبطة بالمناصب الأخرى من خلال الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج والاقتصار على الضرورية منها، وكذا تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور البلاد في المبادلات الثنائية والتظاهرات المختلفة، وإخضاع هذه الأخيرة إلى إجراءات صارمة لمدة جدواها (الوزير الأول "عبد المالك سلال"، 2014). إلا أنه تم بعد ذلك السماح بعمليات نقل المستخدمين التي لا يترتب عليها آثار مالية، والإبقاء على الإجراءات التقيدية بالنسبة لعمليات الترقية التي يترتب عنها أثر مالي معتبر، بالإضافة إلى الحرص على ترشيد عمليات التكوين التي سيتم مباشرتها مع ضرورة إبقاء مؤسسات التكوين المختصة قيد النشاط وكذا الاحتياجات الملحة للمؤسسة المعنية. (مصطفى كريم رحيال، 2015) ليتم ضبطها بشكل أكبر ضمن القانون العضوي الجديد 18-15 في المادة 22 والتي أقرت على عدم إمكانية القيام بإنشاء أو تحويل مناصب الشغل خلال السنة الا بعد توفر الاعتمادات المالية اللازمة، وفي حالة التحويل لا بد أن يكون عدد مناصب شغل المنشأة مساويا لعدد المناصب الملغاة كحد أقصى. ولا يمكن إعادة انتشار مناصب الشغل إلا في حدود التخصيص لمناصب الشغل والاعتمادات المالية. (المادة 22 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية، 2018) في حين تم تقليص التقليص من نفقات التسيير من 30 إلى 50 بالمئة دون المساس بأعباء الرواتب والأجور. (زرقان، 2022، صفحة 162)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- ترشيد النفقات الموجهة إلى للجماعات المحلية والمؤسسات ذات الطابع الإداري: من خلال اقتصار إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري على المنشآت الاجتماعية التربوية، مع ترشيد تنظيمها وتسييرها، مع ضرورة اجراء تقييم لمدى جدوى وديمومة الهيئات والمؤسسات تحت الوصاية (الوزير الأول " عبد المالك سلال"، 2014)

ثانيا: الإجراءات المتخذة في مجال نفقات التجهيز.

نفقات التجهيز هي الأخرى لم تكن بمنأى عن إجراءات الترشيد، بحيث مست هذه الإجراءات مختلف المشاريع وبرامج التنمية، كما يلي:

- منحت الأولوية للمشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة: أما بالنسبة للمشاريع التي لم يتم الانطلاق فيها فيجب جدولة تسلسلها للقيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية حسب الأولوية وتحديد شروط الانطلاق الفعلي فيها، مع تأجيل المشاريع غير الضرورية مع وجوب عدم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي وفي حالة ما إذا توفرت لهذه المشاريع شروط الانطلاق فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم استثناء المشاريع ذات الطابع التجاري التي لم يتم الانطلاق فيها أو المزمع تسجيلها وتمويلها من السوق المالية وفق حصة تبعية الخدمة العمومية المنوطة بالدولة. (الوزير الأول " عبد المالك سلال"، 2014).

- تم فتح حساب خاص بالخزينة تحت رقم 143-302 والذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019": (المادة 119 من القانون رقم 16-14 المتعلق بقانون المالية 2017، 2016) بعد العجز عن تنفيذ العديد من المشاريع جراء الانخفاض في الإيرادات الناتج عن تماوي أسعار النفط.

- فتح حساب تخصيص خاص تحت رقم 145-302 والذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز": بحيث يقيد في هذا الحساب النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة، ولا يمكن لأمرين بصرف ميزانية الدولة للتجهيز القيام بالتزامات على رخص البرامج إلا في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لفائدتهم حسب كل قطاع وقطاع فرعي في إطار قوانين المالية. (المادة 20-21 من القانون رقم 16-14 المتعلق بقانون المالية 2017، 2016)

والجدير بالذكر ان القانون العضوي الجديد هو الآخر كان له دور في ترشيد النفقات العامة: من خلال إدراج مبدأ التسيير بالأهداف وكذا مبدأ التأطير الميزانياتي المتعدد السنوات الذي يتم كل سنة من طرف الحكومة بناءً على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة. وقد تم تعزيزه هذا المبدأ عن طريق ما يعرف برخص البرامج حيث نصت المادة 06 من القانون 90-21 المتعلق بالحاسبة العمومية على أن تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمار والنفقات برأسمال في الميزانية

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

العامّة للدولة على شكل رخص برامج وتنفيذ باعتمادات الدفع، بحيث تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للأمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة. وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها بالإضافة إلى تكريس الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة كإجراء لترشيد النفقات من خلال: الاعتماد على آلية تخصيص الاعتمادات المالية من خلال تقسيم البرنامج الأصلي إلى برامج وأنشطة فرعية، بحيث تخضع هذه الاعتمادات المالية لرقابة السلطة التشريعية فيتم إعادة توزيع الاعتمادات وفق إجراء نقل أو تحويل الاعتمادات بموجب مرسوم رئاسي المادة 33-36 لا يتم دفع النفقات من قبل السلطة التنفيذية إلا بموجب رخصة برلمانية وفق المادة 23-26 من القانون العضوي الجديد

الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة في جانب ترشيد الواردات.

- في ظل تراجع الإيرادات النفطية جراء أزمة 2014 عمدت الحكومة الجزائرية إلى تنظيم عمليات الاستيراد كإجراء من شأنه تقليص الواردات ومن ثمة تقليص حجم الانفاق، من خلال إقرارها لجملة من المراسيم يمكن حصرها فيما يلي:
- المرسوم التنفيذي رقم 14-219 المؤرخ في 11 أوت 2014 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 89-10: من خلال هذا المرسوم تم تحديد كيفية متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار التبادل الحر
 - التعليم رقم 348 المتعلقة بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد: تم من خلالها فرض على اصحاب المشاريع اللجوء تلقائياً وإجبارياً في إطار الصفقات العمومية إلى المواد المصنعة وطنياً، واشراكهم للمؤسسات العمومية وخاصة الوطنية إلى جانب المؤسسات الخارجية إذا ما تبين أن اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروري. (الوزير الأول "عبد المالك سلال"، 2014)
 - المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015: حدد هذا المرسوم شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات أو البضائع في المادة 05 و 07 منه، حيث أعلنت وزارة التجارة الخارجية عن إخضاع نشاط الاستيراد لنظام الرخص، وتكليف لجنة بدراسة طلبات رخص الاستيراد أو التصدير بالرجوع إلى الاحتياجات المعبر عنها والإحصائيات الناتجة عن استغلال المعطيات المحصل عليها أو المقدمة من القطاعات الوزارية وكذا ممثلي الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل المعتمدة (عبد المالك سلال، 2015)
 - التعليم رقم 1356 المتعلقة بخصوص التوضيحات التكميلية من أجل تجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد: تم من خلالها تأجيل اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية السنة المالية 2016، بما في ذلك تلك التي سبق أن تم تسجيل اعتماداتها برسم ميزانية 2015. كما يجب أن يطبق نفس الإجراء على مشاريع الصفقات المتعلقة باقتناء السيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية المختصة ولم يسجل بشأنها أي التزام أو دفع. (مصطفى كريم رحيال، 2015)
 - المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جويلية 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306: تم من خلاله تعديل المادة 05 بالمادة 02 والتي نصت على استحداث رخص غير تلقائية للاستيراد.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- المرسوم التنفيذي رقم 17-245 المؤرخ في 22 أوت 2017 الملغي للمرسوم التنفيذي رقم 202-17، الذي يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط و كفاءات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع.
- المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 07 جانفي 2018: حدد هذا المرسوم مجموعة البضائع موضوع التقييد بصفة مؤقتة عند الاستيراد، حيث شملت هذه القائمة 851 منتجا تنوعت ما بين السلع الاستهلاكية، معدات صيدلانية و سلع ومعدات صناعية
- المرسوم التنفيذي رقم 18-139 المؤرخ في 21 ماي 2018 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-02: تم من خلاله استبدال قائمة البضائع المذكور في المرسوم الذي تم تعديله بقائمة أخرى ضمت 877 منتجا، هي الأخرى كلك أغلبها السلع الاستهلاكية، معدات صيدلانية و سلع ومعدات صناعية.
- مرسوم تنفيذي رقم 18-230 مؤرخ في 25 سبتمبر سنة 2018: يحدد كفاءات إعداد وضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي ومعدلات الرسوم المتعلقة بها، بعدما تم الرفع من الرسوم الجمركية من أجل كبح ومنع بعض السلع من الاستيراد وخفض فاتورة الواردات وقد حددها قانون المالية لسنة 2018 كما يلي: المخفضة 5 بالمئة، الوسيطة 15 بالمئة، المرفوعة (1) 30 بالمئة، المرفوعة (2) 60 بالمئة و الاعفاء ب 0 بالمئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-02: تم من خلاله استبدال قائمة البضائع المذكور في المرسوم الذي تم تعديله بقائمة أخرى ضمت 5 منتجات فقط، وهي: جرارات (عدا قاطرات الجرارات الداخلة في البند 87.09)، مركبات ذات محرك لنقل عشرة أشخاص أو أكثر مع احتساب السائق، سيارات سياحية وسيارات أخرى موجهة خصيصا لنقل الأفراد (عدا الداخلة في البند 87.02) بما في ذلك سيارات من نوع "برايك" وسيارات السباق، سيارات ذات محرك لنقل البضائع، سيارات لاستعمالات خاصة، مغايرة للعربات المصنوعة خصيصا لنقل الأشخاص أو السلع (مثل سيارات القطر والسيارات بالمرافع وسيارات إطفاء الحرائق وسيارات خلط الخرسانة وسيارات الكنس وعربات فارشة وسيارات الورش المتنقلة وسيارات التصوير بالأشعة). بحيث استثنى من هذا المرسوم، السيارات المستوردة في إطار نظام المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية من طرف الأشخاص الطبيعيين.
- الفرع الرابع: الإجراءات المتخذة في جانب دعم الاستثمار.
- لجأت الحكومة الجزائرية إلى وضع جملة من الإجراءات التحفيزية بهدف تشجيع الاستثمارات، حيث شملت هذه الإجراءات تسهيل الوصول إلى العقار الاقتصادي و التمويل وكذا تبسيط الإجراءات الجبائية مما من شأنه أن يسهل ويجحف المستثمرين، ويمكن حصر أهمها فيما يلي: (غردى، 2021، صفحة 234)
- يرخّص للبنوك بمنح قروض استهلاكية وفق المادة 88 من قانون المالية لسنة 2015: موجهة حصر لاقتناء السلع من طرف العائلات، فضلاً عن تلك التي تمنحها لاقتناء العقارات، وذلك في إطار تنمية الأنشطة الاقتصادية.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

- إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات خاصة الاستثمارات المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة وفق المادة 2 من قانون المالية لسنة 2016: وتخص هذه الإجراءات تسهيل الوصول إلى العقار الاقتصادي والتمويل وكذا تبسيط الإجراءات الجبائية، حيث يسمح للمتعاملين الخواص بتهيئة وتسجير مناطق النشاط والمناطق الصناعية، كما تم اقتراح إلغاء إجبارية إعادة استثمار من الفوائد المحققة في الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم الاستثمار.
- الترخيص بمنح الأراضي التابعة لأملاك الدولة: بحيث تكون مخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية سياحية بصيغة الامتياز القابلة للتحويل إلى صيغة التنازل طبقاً لدفتر شروط شريطة الإنجاز الفعلي للمشروع المرفق بشهادة مطابقة.
- القرض المستندي من أجل تمويل مشاريع استثمارية واقتصادية للدولة: أوضح وزير المالية من جهة أخرى أن الاكتتاب لهذا الاقتراض سيكون مفتوحاً للجميع دون استثناء سواء الخواص أو المؤسسات العمومية والخاصة وأنه سيعرض في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها.

في ظل عرض كل هذه الإجراءات لا يمكن اغفال الدور الذي لعبه صندوق ضبط الإيرادات والفوائض المالية التي كانت الملجأ الأول للدولة الجزائرية، وكذا تخفيض سعر صرف الدينار الذي اعتمدته الجزائر للرفع من حصيلة الإيرادات النفطية المقومة بالدولار عند تحويلها للدينار الجزائري واستغلال الاحتياطات الرسمية (إلا أن هذا الاجراء يكون له تأثير كبير على تآكل احتياطات الصرف).

المطلب الثاني: التدابير والإجراءات المتخذة من السلطات الجزائرية لمواجهة الصدمة النفطية لسنة 2020.

تسببت جائحة كورونا في إحداث حالة من الركود الاقتصادي العالمي نظراً للحجم الكبير من النفقات التي تطلبتها الجائحة لاحتواء الوضع هذا من جانب، ومن جانب آخر الإجراءات الاحترازية التي تبنتها مختلف دول العالم وما نتج عنها من غلق للحدود و توقف للعديد من الأنشطة الاقتصادية و هو ما أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية، و تعتبر الجزائر من بين الدول النفطية التي كان للجائحة تأثير كبير عليها مما اضطر السلطات إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير حاولت من خلالها احتواء هذا الوضع الاستثنائي خاصة في جانب السياسة المالية بغية التصدي لهذه الصدمة، و فيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية

الفرع الأول: الاجراءات المتخذة في جانب السياسة الجبائية.

في ظل تداعيات جائحة كورونا على السوق النفطية وانعكاساتها على الإيرادات النفطية، كان لابد للسلطات التدخل وجعل السياسة الجبائية وتشريعاتها تتكيف مع الوضع الناجم عن الجائحة، بحيث تمكن المتضررين من الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، وفيما يلي عرض لأهم هذه الإجراءات.

- فرض الضريبة على الممتلكات وفق المادة 26 من قانون المالية رقم 19-14 الصادر سنة 2019: وتحديد نسبتها بـ 1 بالمائة على لأملاك التي تفوق 100 مليون دج، وتدخل في هذا الإطار الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، الحقوق العينية العقارية،

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-

الأموال المنقولة مثل(السيارات الخاصة التي تفوق سعة أسطوانتها 2000سم غاز أوليل، بنزين و2200 سم، الدراجات النارية ذات سعة محرك يفوق 250 سم، اليخوت وسفن النزهة، طائرات النزهة، خيول السباق، التحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500 ألف دج، المنقولات المخصصة للتأثيث، المجوهرات والأحجار الكريمة والذهب والمعادن الثمينة)، المنقولات المادية الأخرى منها(الديون والودائع و الكفالات، عقود التأمين في حالة الوفاة، الريع العمرية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2019)

- ينشأ رسم سنوي يطبق على السيارات والآليات المتحركة وفق المادة 84 من قانون المالية رقم 19-14 الصادر سنة 2019: ويستحق هذا الرسم عند اكتتاب عقد أتمين السيارات من قبل صاحب السيارة أو الآلة المتحركة، تحدد معدلات هذا الرسم على النحو الآتي 1500 دج بالنسبة للسيارات السياحية، 3000 دج للمركبات الأخرى والآليات المتحركة. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2019)

➤ الزيادة في أسعار الوقود وفق المادة 24 المعدلة للمادة 28: حيث نص قانون المالية التكميلي على زيادة الرسم على المنتجات البترولية و مشتقات النفط المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، حيث أصبحت قيمة الرسم الجديدة(16 00.00، 1700.00، 1700.00، 900.00) دج / هكتلتر لكل من البنزين الممتاز، البنزين العادي، البنزين دون رصاص و غاز أوليل على التوالي خلال 2020 بعدما كانت (400.00، 1400.00، 1300.00، 1400.00) دج/هكتلتر على التوالي خلال 2018. (قانون المالية التكميلي لسنة 2020، 2020)

➤ الزيادة في الرسم على تسجيل السيارات: وفق المادة 19 المعدلة للمادة 147 المستوردة والمقتناة محليا بالنسبة للسيارات ذات محرك البنزين و السيارات السياحية ذات المحرك ديزال.

➤ التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم واسترجاع القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية ووضع حسابات خاصة لدى بريد الجزائر والخزينة العمومية: لاستقبال المساعدات ومساهمات المواطنين لمكافحة فيروس كورونا وفتح حسابات بنكية للتبرع بالدينار الجزائري والعملات الأجنبية. (زرقان، 2022، الصفحات 154-162)

➤ الاعفاء من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة لبض السلع وفق المرسوم الرئاسي رقم 20-126 قانون المالية رقم 20-07 الصادر سنة 2020: تعفى المواد الصيدلانية العتاد الطبي، ومعدات الكشف، وكذا لوازم وقطع الغيار لهذه المعدات المستعملة المحددة قائمتها طبقا للتنظيم الساري المفعول، لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد19) بصفة مؤقتة من الحقوق الجمركية ومن لرسم على القيمة المضافة. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020)

➤ تم فتح المجال أمام أطراف المجتمع المدني لتقديم المساعدة من خلال فتح حسابين وطنيين لجمع التبرعات بالعملية المحلية، وثلاثة حسابات لدى بنك الجزائر الخارجي لجمع التبرعات بالعملية الأجنبية، حيث بلغت قيمة التبرعات 230 مليار سنتيم وحوالي 1مليون دولار. (غردى، 2021، صفحة 236)

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

الا أن الحكومة اتخذت إجراءات أخرى التي لها تأثير على الخزينة العمومية والتي من بينها: تأجيل الدفع والاعفاء من الالتزامات الجبائية وشبه الجبائية وتعليق اعباء أرباب العمل خلال فترة الجائحة، تأجيل دفع المستحقات النهائية للصناديق الاجتماعية لمدة 12 شهرا (روشو، 2021، صفحة 166)، ستفيد المداخيل التي لا تتعدى 30 ألف دج من إعفاء كامل من الضريبة على الدخل الإجمالي، والمداخيل التي تفوق 30 ألف دج من إعفاء إضافي من الضريبة على الدخل (غردى، 2021، صفحة 236)

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة في جانب سياسة الانفاق العام.

في ظل الأزمة النفطية التي خلفتها جائحة كورونا والضغوطات الكبيرة التي ولدتها على مستوى التوازنات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالنفقات والإيرادات العامة، اتخذت السلطات الجزائرية جملة من الإجراءات بغية ترشيد النفقات العامة بما يضمن تحقيق التوازن. وفيما يلي أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر على مستوى نفقات التسيير والتجهيز.

أولاً: الإجراءات المتخذة في جانب نفقات التسيير.

تتمثل أهم الإجراءات المتخذة على مستوى نفقات التسيير فيما يلي:

- تم تسقيف ميزانية التسيير في حدود مبلغ 4.864.000.000 دج، بحيث يجب أن يستجيب تحضيرها لعملية تأطير الميزانية متوسطة المدى (2019-2020)، ويجب أن يحفظ هذا التسقيف على النفقات الغير قابلة للتقليص كالرواتب مع مراعاة مميزات كل قطاع من أجل الحفاظ على السير الحسن لمختلف المصالح. (لعراب، 2021، صفحة 905)
- تم التذكير بالتسيير العادي للمصالح من خلال التذكير بالمادة 25 من قانون المالية رقم 84-17: والتي نصت على ضرورة تبرير الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير بصفة سنوية وكلية، مع عدم تحويل حق التجديد للاعتمادات خلال السنة المالية الجديدة. مع الحرص على تطبيق التعليم رقم 11 المؤرخة في 14 جانفي 2016 والمتعلقة بشوط تنفيذ النفقات العمومية، وتحديد مستوى الاعتمادات النقدية لسنة 2019 بما يسمح بالمحافظة على البنى التحتية الموجودة والتي ينبغي استلامها خلال سنة 2020. (لعراب، 2021، صفحة 905)
- المرسوم الرئاسي رقم 20-126 الصادر في 20 ماي 2020 المتضمن احداث بابين و تحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة الصحة و الإسكان وإصلاح المستشفيات: تم تخصيص مبلغ قدره 8.943.000.000 دج كاعتمادات مخصصة قسمت كما يلي: 7.564.000.000 دج كمساهمة للصيدلية المركزية للمستشفيات مخصصة لاقتناء الأدوية ومستلزمات الوقاية في إطار مكافحة وباء كورونا(كوفيد19)، ومبلغ 1.379.000.000 دج مساهمة لمعهد باستور الجزائر مخصصة لاقتناء الكواشف ومستهلكات لتشخيص وباء فيروس كورونا (كوفيد19). (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020)
- خصصت الحكومة الجزائرية مبلغ 65.531 مليار دينار لمواجهة جائحة كورونا حيث تم توزيعها على النحو التالي: (روشو، 2021، صفحة 166)

- 12.846 مليار دج خصصت لاقتناء وسائل الحماية من الفيروس.

- 12.394 مليار دج خصصت كتعويضات استثنائية لفائدة أعوان الدولة من قطاع الصحة، الجمارك....

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

- 24.702 مليار دج خصصت كمساعدة للعائلات المعوزة.
- 22 مليار دج خصصت للعائلات المتضررة في إطار العملية التضامنية لرمضان 2020.
- 3.317 مليار دج خصصت كمساعدة لإعادة المواطنين العالقين في دول أخرى، وأيضا تكلفة اقامتهم بالفنادق في إطار الحجر الصحي.
- تخصيص إعانة بطالة استثنائية لصالح أي شخص من القطاع الحر أو أجير في شركة متوقفة عن العمل.
- ثانيا: الإجراءات المتخذة في جانب نفقات التجهيز.
- تتمثل أهم الإجراءات المتخذة على مستوى نفقات التجهيز فيما يلي: (لعرب، 2021، الصفحات 906-908)
- تم منح الأولوية للمشاريع التي تم الانطلاق فيها فعلا (الجاري إنجازها) ضمن التكاليف والآجال المحددة، مع ضرورة ضمان إدارة أحسن للمشاريع في إطار عمليات إعادة التقييم لاستكمال البرنامج الجاري. مع الأخذ بعين الاعتبار المراجعات المتعلقة بتكلفة المشاريع التي كانت موضوع رفع التجميد وكذا برمجة المشاريع الجديدة في ظل احترام التسقيف المقرر مع ضرورة الحرص على الاحتفاظ فقط بتلك التي تعد مجدية وتستجيب لشروط النجاعة والفعالية.
- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز.
- تسقيف ميزانية التجهيز عند 2.940.000.000 دج لسنة 2020 في إطار تأطير ميزانية المتوسط المدى، مع تذكير الأمرين بالصرف أن يلتزموا بمواصلة الانضباط والمسعى المشترك ومتناسق واستشرافي خلال الفترة 2020-2022.
- الصرامة الميزانية التي تقتضي التغطية المالية الدائمة لكل أمر بالصرف: يجب تقديم برنامج واقعي وعملي يجسد عمليات محددة فيما يخص الجانب المادي والمالي مرفقة بجدول زمني للإنجاز، وفي هذا الإطار فقد أبرزت اقتراحات الميزانية للفترة 2020-2022 ضمن حسابات التخصيص الإيرادات الخارجة عن الميزانية والمتعلقة بتمويل النفقات المرتقبة ضمن هذه الحسابات، كما تم منح الأولوية لاستعمال الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات قبل اللجوء لطلب اعتمادات جديدة مع توضيح سقف النفقات المرخص بها من الأرصدة المتبقية أو الإيرادات الخاصة.
- طلب ترخيص مسبق من قبل المصالح المختصة لوزارة المالية، من أجل تحرير أقساط الإعانات والمساهمات الممنوحة من طرف الدولة للمؤسسات العمومية تحت الوصاية.
- اتخذ مجلس الوزراء قرار بالتريث في إنفاق ميزانية التجهيز، وتحديد حجم الانفاق في حدود 31 مليار دولار من أصل 44 مليار دولار.
- تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف (زرقان، 2022، صفحة 162).
- الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة في جانب ترشيد الواردات.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

في ظل تراجع الإيرادات النفطية جراء انخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا على هذه الأخيرة، عمدت لسلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي من شأنها التحكم بشكل أفضل في عمليات الاستيراد، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- مرسوم تنفيذي رقم 20-206 مؤرخ في 25 جويلية سنة 2020، يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ في 10 مارس سنة 2010 الذي يحدد كفاءات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-311 مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2020: يتعلق بالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف المناولين¹، في إطار نشاطاتهم لإنتاج الأطقم والأطقم الفرعية الموجهة للمنتجات وتجهيزات الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وكذا لصيانة معدات الإنتاج لمختلف قطاعات النشاط وإنتاج قطع الغيار والمكونات الموجهة لجميع الاستعمالات. مع تحديد لجنة متابعة الطلبات المودعة للاستفادة من الإعفاء، ومنح هذا الإعفاء لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد.
- مرسوم تنفيذي رقم 21-146 مؤرخ في 17 أبريل سنة 2021: يحدد كفاءات تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الاستيراد والعبور والتصدير والعبور والتصدير، بحيث يمثل هذا الشباك النقطة الوحيدة لإتمام الإجراءات الجمركية والتكفل بالوثائق المتعلقة بالمراقبة عند الاستيراد والعبور والتصدير، مما يسمح بمراقبة التجارة الخارجية والصرف.
- مرسوم تنفيذي رقم 22-201 مؤرخ 25 ماي سنة 2022، يتم المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط وكفاءات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد والتصدير للمنتجات والبضائع: نص على تسليم الرخص التلقائية للاستيراد لكل عملية استيراد صالحة لسنة واحدة مع ضرورة طلب الرأي المسبق للوزير المكلف بالتجارة قبل تسليمها حيث يبدي هذا الأخير رأيه في مدة أقصاها 10 أيام.
- تسهيل وتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا

¹ المناول: وفق التشريع الجزائري هو المنتج الذي يقوم في إطار نشاطاته بإنتاج الأطقم والأطقم الفرعية الموجهة لمنتجات وتجهيزات الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وكذا لصيانة معدات الإنتاج لمختلف قطاعات النشاط، وإنتاج قطع الغيار والمكونات الموجهة لكل الاستعمالات.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

خلاصة:

- حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على الدور الهام الذي تؤديه السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2022)، وذلك من خلال إعطاء لمحة عن السياسة المالية في الجزائر وعرض الإطار القانوني لمختلف عناصر الميزانية العامة ومكانة النفط في الاقتصاد الجزائري، وكذا تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر، ثم عرجنا بعد ذلك تحليل التوازن الاقتصادي العام من خلال تحليل مختلف جوانبه. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:
- استهدفت الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي طبقتها الجزائر من خلال جملة من البرامج والمخططات الاقتصادية والتصحيحات القانونية والتشريعية، إلى بناء قاعدة اقتصادية صلبة وتصحيح الهيكل الاقتصادي بما يضمن زيادة الإيرادات خاصة الغير نفطية بقدر أكبر من النفقات العامة، إلى جانب محاولة ترشيد النفقات العامة مما من شأنه أن يقلل العجز في الميزانية العامة ويخفف من تأثير التقلبات النفطية على الاقتصاد.
 - تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة، فقد شهدت تذبذباً ملحوظاً خلال فترة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض بسبب الاضطرابات الحاصلة في الإيرادات النفطية لارتباطها بتغيرات أسعار النفط العالمية.
 - كان للإيرادات الغير النفطية دور مهم في تحسن الإيرادات العامة في الفترات التي تراجعت فيها الإيرادات النفطية، وهو ما يدل على النتائج الإيجابية التي حققتها الإصلاحات الاقتصادية حتى وإن لم تكن في المستوى المطلوب.
 - للإيرادات العامة أثر جوهري على الانفاق الحكومي إذ أنه يتغير بقدر التغير المحقق في الإيرادات العامة وفي نفس الاتجاه خاصة الإيرادات النفطية، فقد شهدت النفقات العامة تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة خاصة التسييرية منها في ظل التحسن الملحوظ الذي سجلته الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة.
 - شهدت الميزانية العامة للجزائر عجزاً مستمراً طيلة فترة الدراسة نظراً لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، والنتيجة أساساً عن تدني الإيرادات النفطية وعدم قدرة الإيرادات غير النفطية على تعويض هذا الانخفاض، وهو ما دفع الدولة الجزائرية إلى تبني سياسة تقشفية للتخفيف من هذا العجز.
 - الميزان التجاري هو المأثر الأكبر على رصيد ميزان المدفوعات، وأن رصيد الميزان التجاري مرتبط بكمية الصادرات النفطية وعائداتها لكونها تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس الدور الكبير للصادرات النفطية في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات.
 - شهدت معدلات التضخم تذبذباً خلال فترة الدراسة موافق بنسبة كبيرة للتذبذبات الحاصلة في أسعار النفط وهو ما يعكس العلاقة بين التوازن النقدي وأسعار النفط، وارتباط التوازن النقدي بالإيرادات النفطية في الجزائر فحجم السيولة ينخفض بانخفاض هذه الأخيرة المرتبطة بأسعار النفط ويرتفع بارتفاعها.

الفصل الرابع: دور السياسة المالية في احتواء انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 -دراسة وصفية تحليلية-.

- شهدت معدلات البطالة بشكل عام ارتفاع خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس تأثير تقلب أسعار النفط على مستوى التشغيل ففي ظل انهيار أسعار النفط انخفضت إيرادات الجزائر مما دفعها إلى خفض الإنفاق العام على البرامج التنموية الأمر الذي خفض من مستويات التشغيل وقلل فرص العمل
- شهدت أسعار الصرف واحتياطي النقد الأجنبي انخفاضاً خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس تأثيرها بأسعار النفط كون أن معظم صادرات الجزائر نفطية وأنها مقومة بالدولار الأمريكي الذي يتأثر بأسعار النفطان الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الجزائري تعود لعاملين رئيسيين هما: **الصدمات الخارجية** المرتبطة أساساً بسببين هما تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف، **ضعف كفاءة السياسة المالية والبرامج المتبعة** خلال فترة الدراسة مما تمخض عنه عجزاً حتمياً في الميزانية العامة كان له تأثير كبير على الوضع التوازني العام.
- على الرغم من الدور الذي لعبته السياسة المالية في تصحيح الأوضاع الاختلالية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أنه يبقى ذو أثر منخفض إذا ما قورن بالقطاع النفطي الذي كان له الدور الحاسم في هذا التوازن.

❖ الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق
التوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار
النفط – دراسة استشرافية–

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

تمهيد:

باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ربيعياً يعتمد على النفط بشكل شبه تام فإن لتقلبات أسعاره أثر كبير على الاقتصاد الجزائري، وهو ما فرض على الجزائر ضرورة إعادة هيكلة اقتصادها وتكييفه بما يضمن تخفيض أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد والتخلص من التبعية النفطية، مما حتم على الجزائر ضرورة انتهاج سياسات واستراتيجيات ترمي في مجملها إلى تنويع القاعدة الاقتصادية والرفع من مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في النمو، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بتبني النموذج الاقتصادي الجديد كمحاولة جادة منها لتنويع الاقتصاد الجزائري وجعل مختلف القطاعات الأخرى دعامة أساسية يمكن التعويل عليها في لما بعد النفط.

لهذا خصص هذا الفصل للإلمام بأهم الجوانب المرتبطة بهذا النموذج والآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري للتخلص من التبعية النفطية، من خلال التطرق للعناصر التالية:

- البدائل الاستراتيجية المتاحة لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد النفطي للتنويع الاقتصادي.
- النموذج الاقتصادي الجديد للتنويع الاقتصادي 2016-2030.
- فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد ومهام الإصلاح الضرورية وأهم الانتقادات الموجهة إليه.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

المبحث الأول: البدائل الاستراتيجية المتاحة لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد النفطي للتنوع الاقتصادي.

إن الهيمنة الكبيرة للقطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري يجعل تطور الاقتصاد الجزائري رهين للتقلبات التي تحدث على مستوى هذا القطاع، مما يجعل السلطات الجزائرية تسعى جاهدة للبحث عن خيارات وبدائل للخروج من هذا الوضع، بما يضمن بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود أمام التقلبات التي يواجهها القطاع النفطي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لأهم البدائل الاستراتيجية المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري في ظل الإمكانيات والثروات الهائلة التي يزخر بها.

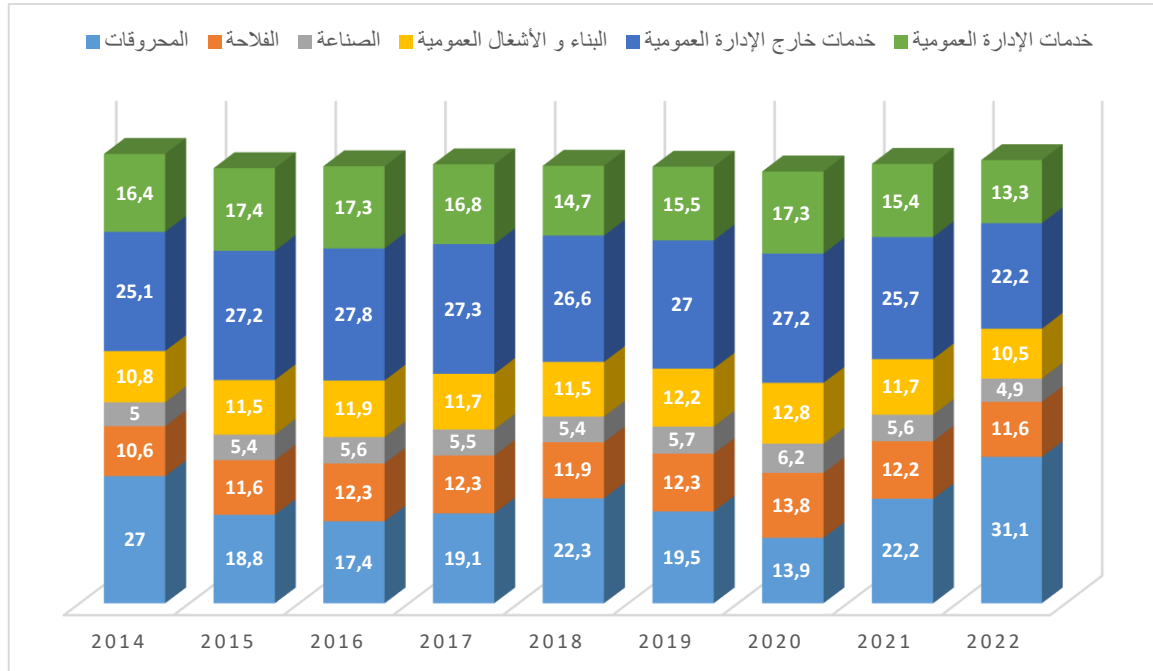
المطلب الأول: هيمنة قطاع المحروقات وضرورة التنوع الاقتصادي.

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري ويرجع ذلك لكونه المصدر الرئيسي الأكثر موثوقية للنشاط الاقتصادي والمالي للدولة الجزائرية إذ أنه يتصدر كل أوجه النشاط الاقتصادي: النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية (بنسبة تقارب 97 بالمئة)، جسامه موارد من العملة الصعبة للميزانية العامة حيث يتم تمويل الجزء الأكبر من الميزانية بالإيرادات النفطية (وهو تم تأكيده في الفصل السابق) والمساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وللتأكد من ذلك نعرض الشكل التالي الذي يوضح نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

الشكل رقم (01.05): نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة

2022-2014

الوحدة: بالمئة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2017-2022 ص 139، 112

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يحتل المرتبة الأولى لئليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بشقيه بنسبة مساهمة تراوحت ما بين 22.2 و 27.8 بالنسبة للخدمات خارج الإدارة العمومية وما بين 13.3 و 17.4 بالنسبة لخدمات الإدارة العمومية، في حين احتل قطاعي الفلاحة

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

والبناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة والرابعة بنسب مساهمة تقدر بـ (10.6-13.8)، (10.8-12.8) على التوالي. لتأتي قطاع الصناعة المرتبة الأخيرة بنسب ضعيفة جدا لا تزيد عن 5 و 6 بالمئة.

حيث شهد قطاع المحروقات تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى زيادة عقود الشراكة في الاستثمار في قطاع المحروقات وما نتج عنه من انتعاش في قطاع المحروقات. - باستثناء سنة 2019-2020 بسبب انخفاض في الطلب العالمي على النفط بالمقابل ارتفاع المعروض من النفط مما اضطر الدول المصدرة للنفطخفض من الإنتاج جراء انتشار فيروس كوفيد 19 وتعليق النقل وإغلاق المصانع-. حيث حقق القطاع أعلى نسبة مساهمة له بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال سنة 2022 والتي قدرت بـ 31.1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام على الرغم من الانكماش الذي سجله القطاع خلال هذه الفترة وهو ما يعكس الزيادة في الأسعار التي عوضت الانخفاض في حجم الكميات المنتجة إلى حد بعيد (بنك الجزائر، 2023، صفحة 28)، في حين بلغت أدنى نسبة مساهمة له خلال سنة 2020 والتي قدرت بـ 13.6 من الناتج الداخلي الخام بسبب جائحة كوفيد 19 وما ترتب عنه.

إن دل هذا التحليل على شيء فانه يدل على التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات والاعتماد الشبه كلي عليه، وبالتالي فإن أي صدمة على مستوى هذا القطاع سيكون لها تأثير كبير على الناتج الداخلي الخام وخير دليل على ذلك خلال فترة الدراسة هو جائحة كوفيد 19، وهو ما يفرض على الدولة الجزائرية ضرورة تنوع اقتصادها وتوجيه استثماراتها بشكل أكبر نحو القطاعات الأخرى خاصة القطاع الفلاحي لما تتمتع به من إمكانيات ضخمة من شأنها النهوض به إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح.

نظراً لأهمية ومركزية النفط في تحريك العجلة الاقتصادية فإن أي صدمة على مستوى السوق النفطية من شأنها التأثير على الاقتصاد الجزائري، فعلى سبيل المثال الصدمة النفطية لسنة 2014 وما نتج عنها من تهاوي في أسعار النفط بنسبة تتجاوز 60 بالمئة وكذا الصدمة النفطية لسنة 2020 جراء جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى تهاوي الأسعار إلى أدنى مستوياتها وما انجر عنه من تراجع في كمية الصادرات النفطية وكذا إيراداتها كل هذا من جانب ومن جانب آخر طبيعة مورد النفط كونه مادة ناضبة يفرض على الجزائر ضرورة إنشاء اقتصاد يقوم على تنوع اقتصادي يمنح أهمية للقطاعات الأخرى ويصحح من هيكل الاقتصاد الجزائري بما يضمن تنوع موارده واستدامتها. والاستفادة من تجارب النشوء التي عرفت العديد من البلدان النامية، وبذلك يصبح تنوع الاقتصاد الجزائري أكثر من مجرد تصحيح حتمي، خاصة وأن انخفاض أسعار النفط لا يزال تلقي بثقلها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الجزائري. (GUESMIA, 2017, p. 187)

فاستراتيجية التنوع الاقتصادي تتيح إمكانية إعادة توجيه الاقتصاد الجزائري نحو المسار الصحيح، بما يضمن كفاءة توزيع الموارد وتقليل الاعتماد على المورد الواحد وهو ما يمنح للاقتصاد مرونة كافية لاستيعاب الصدمات الداخلية والخارجية واستدامة لإيراداتها من خلال تنوع هياكل الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على العديد من القطاعات ذات القيمة المضافة الكبيرة والمنتجة لفرص العمل بشكل أكبر. (ABDELLAOUI, 2022, p. 82)

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

المطلب الثاني: البدائل الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

يزخر الاقتصاد الجزائري بإمكانيات هائلة في العديد من القطاعات من شأنها أن تتيح له فرص جمة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، خاصة في ظل التقلبات التي يتعرض لها هذا القطاع وهو ما يفرض عليه ضرورة التنويع الاقتصادي والتوجه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يمكن من خلالها تنويع موارده واستدامتها.

الفرع الأول: القطاع الفلاحي.

شهد القطاع الفلاحي في الآونة الأخيرة وفي ظل تهمين التوجه نحو التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية اهتماما جد ملحوظ باعتباره من أهم البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الوطني نظراً للإمكانات التي تزخر بها الدولة الجزائرية في هذا القطاع، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى اعتماد العديد من البرامج والخطط التنموية بغية النهوض بهذا القطاع كخيار جد استراتيجي. أولاً: مقومات القطاع الفلاحي.

تتمتع الجزائر بعدة إمكانيات تمكنها من احتلال مراتب متقدمة في القطاع الفلاحي من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى التصدير، إنطلاقاً من الموقع الجغرافي والمقومات الطبيعية وصولاً للإمكانات البشرية والمادية والتي تمكنها من اتخاذ القطاع الفلاحي كبديل لقطاع النفط، ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي:

1. **الموارد الطبيعية:** بالنسبة للموارد المائية فإن مصادر المياه في الجزائر تقسم لمصدرين هي المياه السطحية والمياه الجوفية، حيث تشمل المياه السطحية مياه الأنهار والأودية تبلغ كميتها 15.4 مليار م³ في السنة- يستغل منها 20 بالمئة فقط- وتعتبر الأمطار هي المصدر الرئيسي لها 13325(ملم / السنة). في حين أن المياه الجوفية تقدر ب 7 مليار م³ في السنة منها 2 مليار م³ في السنة -يستغل منها 3.2 مليار م³ في السنة- في الشمال و 5 مليار م³ في السنة في المناطق الصحراوية - يستغل منها 1.4 مليار م³ في السنة-. وقد قامت الجزائر ببناء الكثير من السدود وادخال العديد من التقنيات الحديثة كالري بالتنقيط والتدفق المائي تحت الضغط الضعيف ومصانع تحلية مياه البحر. أما بالنسبة للأراضي فإن الجزائر تمتلك مساحة زراعية تقدر ب 42 مليون هكتار من أصل مساحة كلية تقدر ب 238 مليون هكتار، مقسمة كما يلي: الأراضي الصالحة للزراعة وهي الأراضي المخصصة للمزروعات الفصلية تقدر ب 19.7 بالمئة. الأراضي المخصصة للمراعي والمجاري بنسبة 77.8 بالمئة ويطلق عليها الأراضي القابلة للزراعة وهي أراضي تم زراعتها فعلاً وأراضي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها، وهي أراضي مستريحة لمدة تفوق 5 سنوات وتم تحويلها لمراعي ومجاري. أراضي الاستغلال الفلاحية غير المنتجة بنسبة 2.5 بالمئة وما يقدر ب 8.3 مليون هكتار أراضي مستعملة فعلياً في الإنتاج. (فرحات، 2020، الصفحات 555-556)

2. **الموارد البشرية (اليد العاملة):** تعتمد الجزائر في الإنتاج الزراعي بشكل كبير على العنصر البشري في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات، وهو ما أدى إلى وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع إلا أن القوة العاملة في هذا القطاع إذا ما قورنت بحجم القوة العاملة في القطاعات الأخرى فإنها منخفضة على الرغم من التسهيلات والامتيازات التي وفرتها الدولة للفلاحين في ظل توجيه اهتمامها للقطاع الفلاحي والزيادة المترتبة عن هذه الامتيازات، وهذا راجع

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

بدرجة كبيرة إلى تخلي الشباب عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي والتوجه للعمل في القطاعات الأخرى. (مصطفى، 2020، صفحة 26)

3. **الدعم المالي و التقني:** إن تطور مختلف القطاعات مرهون بتوفر التمويل اللازم لتسييرها، وكذلك هو الحال النسبة للقطاع الفلاحي فالدولة الجزائرية تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات، فقد أولت له الدولة اهتماماً بالغاً بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة، واللدان من خلالهما تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية بإنشاء مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم الدعم اللازم، وتشجيع القطاع الخاص في مختلف النشاطات الفلاحية وتوزيع الأراضي للاستصلاح عن طريق الامتياز وكذا زيادة حجم الاستثمارات العمومية المرتبطة بتنمية وتطوير البنى التحتية والخدمات المساندة للقطاع الفلاحي. أما فيما يتعلق بالدعم التقني فقد عملت الجزائر على إنشاء إطار مؤسسي يعمل على تأطير هذه الاستثمارات على رأسها: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي والوزارة المنتدبة لدى رئيس مجلس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار. (حداشي، 2019، الصفحات 41-42)

ثانياً: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر نظراً لمساهمته في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي، خلق مناصب للشغل وجلب العملة الصعبة لمساهمته في التجارة الخارجية، وفيما يلي توضيح للدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في ترقية الاقتصاد الوطني إنطلاقاً من هذه المؤشرات.

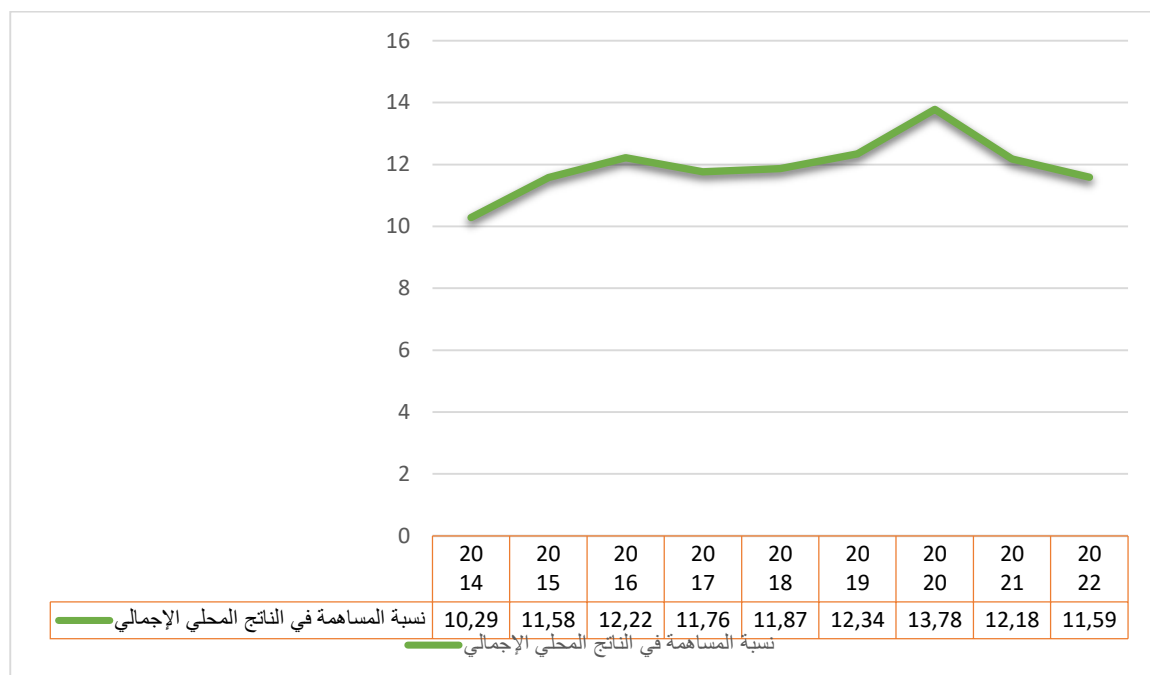
1. **مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي:** تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول وفق الأهمية التي تمنحها كل دولة لهذا القطاع، وفي الجزائر يحظى القطاع الفلاحي بأهمية كبيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة وأنه يمثل ثاني أكبر قطاع في الجزائر بعد النفط. والشكل التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني الجزائري كما يلي:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم (02.05): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: %.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (albank aldawli)

يوضح الشكل أعلاه تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ، والملاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2022-2014 بلغت أدنى مستوى لها خلال سنة 2014 والتي قدرت ب 10.286 بالمئة، إلا أنها شهدت بعد ذلك تحسن ملحوظ على الرغم من التذبذب الذي سجلته في بعض السنوات مسجلة بذلك أعلى قيمة لها خلال سنة 2020 والتي بلغت 13.784 بالمئة ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى جهود الدولة بغية تطوير هذا القطاع وتعزيز أدائه اعتمادا على جملة من السياسات والبرامج، إلا أن هذه النسبة تراجعت بعد 2020 تدرجيا لتبلغ 11.585 بالمئة خلال سنة 2022 ويرجع ذلك بالدرجة كبيرة للظروف والتغيرات المناخية التي كان لها أثر كبير على انخفاض المحاصيل وبدرجة أقل إلى فشل السياسات المتبعة في تحقيق أهدافها.

والملاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي جد ضئيلة إذا ما قورنت بالإمكانات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال والتي من شأنها تحقيق الأفضل إذا ما تم استغلالها على أكمل وجه.

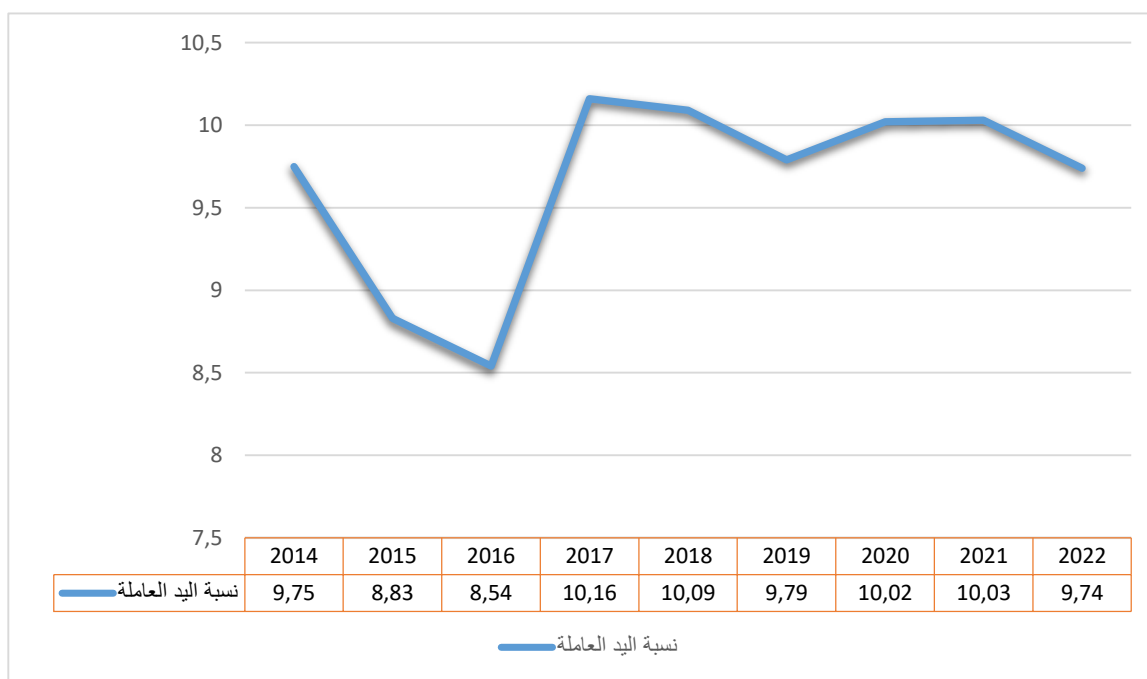
2. مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب للشغل: للقطاع الفلاحي دور جد هام في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة، خاصة في المناطق النشطة فلاحياً التي لها القدرة على استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم(03.05): تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (albank aldawli)

يوضح الجدول نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل، والملاحظ من خلاله تدني نسبة مساهمة هذا القطاع في إجمالي العمالة إذ لم تتجاوز نسبة 10 بالمئة طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين 8.535 بالمئة (خلال سنة 2016) كأدنى نسبة و10.161 بالمئة (خلال سنة 2017) كأقصى نسبة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: (Leila Saadi, 2024, p. 266)

➤ ارتفاع الدخل في القطاعات الأخرى مقارنة بالقطاع الفلاحي، مما دفع العمال إلى التوجه إلى هذه القطاعات والتخلي عن العمل في القطاع الفلاحي.

➤ الهجرة من الريف إلى المدينة نظراً لنقص الموارد المالية والدعم المقدم للفلاحين وكذا تحسن الظروف الاجتماعية وارتفاع الدخل في المدينة.

➤ انخفاض الدعم الحكومي المقدم للفلاحين لتشجيعهم على ممارسة هذا النشاط بدل التوجه للقطاعات الأخرى.

3. مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية (نسبة الصادرات الفلاحية إلى إجمالي الصادرات)

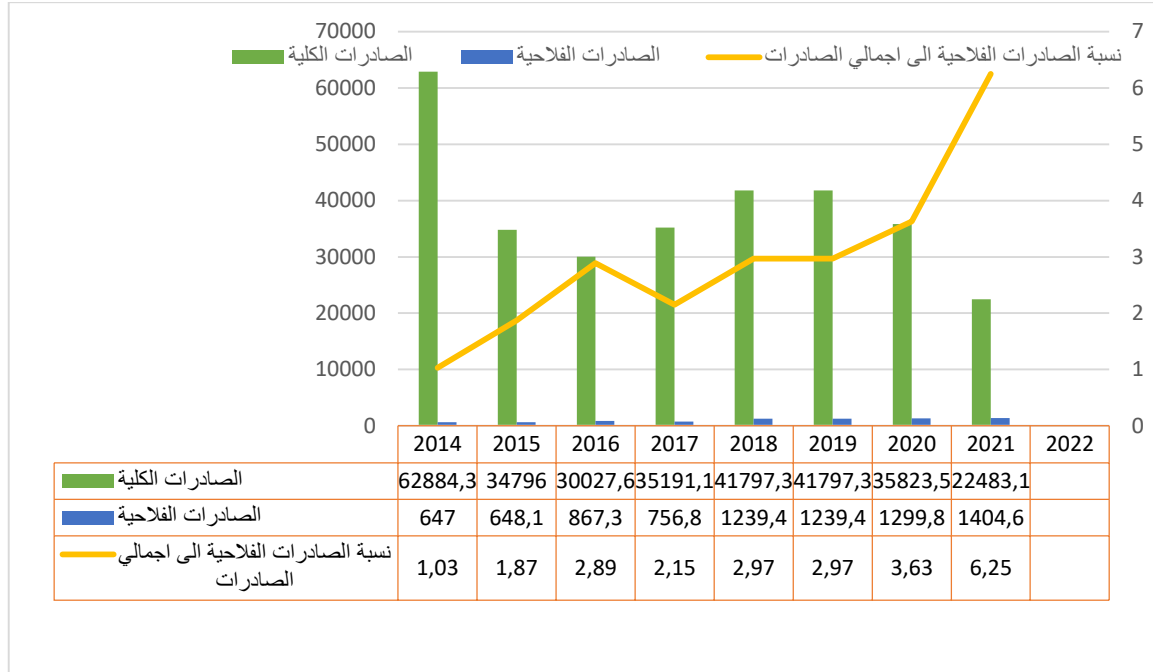
يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال عدة مؤشرات أهمها مساهمة الصادرات الفلاحية إلى إجمالي الصادرات الكلية، والشكل التالي يوضح تطور هذا المؤشر كما يلي:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم (04.05): تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليون دولار أمريكي / %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية، 2022-2017)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية أخذت منحى تصاعدي طيلة فترة الدراسة لتتراوح ما بين 1.029 بالمئة (خلال سنة 2014) كأدنى نسبة و 6.247 بالمئة (خلال سنة 2021) كأقصى نسبة لها. إلا أنه ورغم لك تبقى هذه النسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بالصادرات النفطية وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي (الصادرات النفطية) وكذا درجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الجزائري. زد إلى ذلك أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة سواء إمكانيات طبيعية أو بشرية تؤهلها إلى التقدم بشكل أفضل في هذا المجال وبالتالي فإن كل ما يتطلبه الأمر هو تجميع هذه الموارد واستغلالها استغلالاً أمثل.

ثالثاً: أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الفلاحي.

على الرغم من أن القطاع الفلاحي يعد من أكبر القطاعات الاقتصادية بعد قطاع النفط في الجزائر، وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته له الدولة إلا أنه لا يزال يعاني من عدة معوقات تحول دون النهوض به، أهمها: (معقال، 2021، الصفحات 53-61)

- تراجع المساحات الصالحة للفلاحة وعدم استغلال جزء معتبر من الصالحة منها.
- الندرة المائية مما دفع الجزائر إلى الاعتماد على الزراعة البعلية القائمة على مياه التساقط، مقارنة بالزراعة المروية التي تعتمد على مصادر المياه السطحية والجوفية والمياه عديمة المعالجة.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

- ضعف المكننة الفلاحية نظراً لارتفاع أسعارها وعدم قدرة الفلاح على اقتنائها مما ينعكس سلباً على عمليات الزرع والحصاد.
- ضعف استخدام الأسمدة الفلاحية والمبيدات الحشرية مما ينتج عنه انخفاض المردودية الفلاحية.
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي وانخفاض عدد الباحثين المختصين في الفلاحة مقارنة بحجم النشاط الفلاحي الفعلي في الجزائر.
- ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي فوفقاً لإحصائيات 2017 لم تتجاوز نسبته 1.82 بالمئة من إجمالي الاستثمارات الخاصة.
- ضعف الارتباط بالأرض الذي يعد عائقاً اجتماعياً متصل تاريخياً بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين، مما شكل قيداً حال دون تكوين وإرساء طبقة من الفلاحين المرتبطين بالأرض يمتلكون حيازة دائمة للعقار الفلاحي وركام معرفي فلاح.

رابعاً: الحلول الممكنة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

- إن النهوض بالقطاع الفلاحي يتطلب جملة من الإصلاحات، والتي يمكن حصرها فيما يلي: (باشي، 2003، صفحة 109)
- العمل على خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين كفاءات مختصة في هذا المجال، استخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتعديل القوانين المرتبطة بالعقارات الفلاحية بما يخلق الاهتمام والارتباط لدى الفلاحين بالأراضي الفلاحية من خلال توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها.
 - تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي
 - ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض بما يوفر للفلاح مصادر للحصول على القروض بشكل مبسط وعقلائي بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية والإدارية.
 - العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية نظراً للعلاقة ما بين هذه الأخيرة والأسعار التي يشتري بها الفلاحين مستلزمات الإنتاج وتأثيرها المباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيعون إنتاجه لدورها الكبير في تحديد تكاليف الإنتاج.
 - ضرورة خلق أسواق جديدة للفلاحين لتسويق منتجاتهم، مع العمل على تخفيض مختلف التكاليف - نقل، تخزين، تسويق - ومحاولة قمع الاحتكار.
 - تنوع القطاع الزراعي بما يضمن تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض بالتنسيق مع القطاعات الأخرى.
 - العمل على خلق تراكم رأسمالي من خلال تشجيع الادخار لتوفير التمويل اللازم.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الفرع الثاني: القطاع الصناعي.

تعد الصناعة قطاع استراتيجي وبديل جيد للتنوع الاقتصادي إذ تدل معظم مؤشراتته (احتياطي نفط يقدر ب1200 مليار برميل، 454500 مليار م³ من الغاز الطبيعي، 105 مليار طن من الحديد بالإضافة إلى الفوسفات، الزنك، الرصاص، النحاس.....الخ)على أنه يمكن أن يكون قطاعاً فعالاً لتنمية مصادر الإيرادات وتحقيق التنمية المنشودة، على الرغم من ارتباطه بأسعار النفط إذ تسيطر الصناعة الاستخراجية على نسبة تفوق 85 بالمئة ثم تليها بعد ذلك الصناعة التحويلية والتي بذلت الجزائر جهوداً جمة لتطويرها منذ الاستقلال بغية ضمان توفير السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لعملية التنمية مما يسمح لها بتوفير جزء هام من احتياجاتها السلعية محلياً في إطار استراتيجية إحلال الواردات ثم الانتقال إلى وضع البلد المصدر للمنتجات ذات الميزة التنافسية. إلا أنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة فإن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود الذي يرجع إلى عدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير، تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، الاعتماد على الصناعات الخفيفة وغياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي. (بن لشهب، 2019-2020، صفحة 223) مما دفع الجزائر إلى تبني استراتيجية الصناعة في الجزائر آفاق 2025 التي تضمنت تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية وهي 3 فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية مقسمة على أربعة أنواع من المناطق الصناعية، كالتالي: (الوكيل، 2018، صفحة 323)

- الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر: البتروكيماويات، الحديد والصلب، مواد البناء.
 - الصناعات المحفقة للقيمة المضافة: الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية والصناعات الالكترومنزلية.
 - الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي: صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل وصناعة عتاد الأشغال العمومية.
- وقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية للانتشار الجغرافي لهذه الفروع الثلاثة وهي:
- منطقة التنمية الصناعية المندمجة: الجزائر، البليدة، مستغانم، برج بوعريريج، الأغواط، وهران، سطيف، غرداية، تيزي وزوو، عنابة وبومرداس.
 - أقطاب تكنولوجية: قسمت على مرحلتين: في المرحلة الأولى تنتشر في كل من الجزائر العاصمة، بجاية وسيدي بلعباس، ثم في مرحلة لاحقة تنتشر في تلمسان، قسنطينة، باتنة والشلف.
 - مناطق متخصصة: أرزيو، حاسي مسعود، وهران وسكيكدة.
 - مناطق متعددة النشاط: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان وعين تيموشنت.

أولاً: مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

سيتم توضيح مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية و هي: مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، اليد العاملة في القطاع الصناعي، نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات الكلية.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

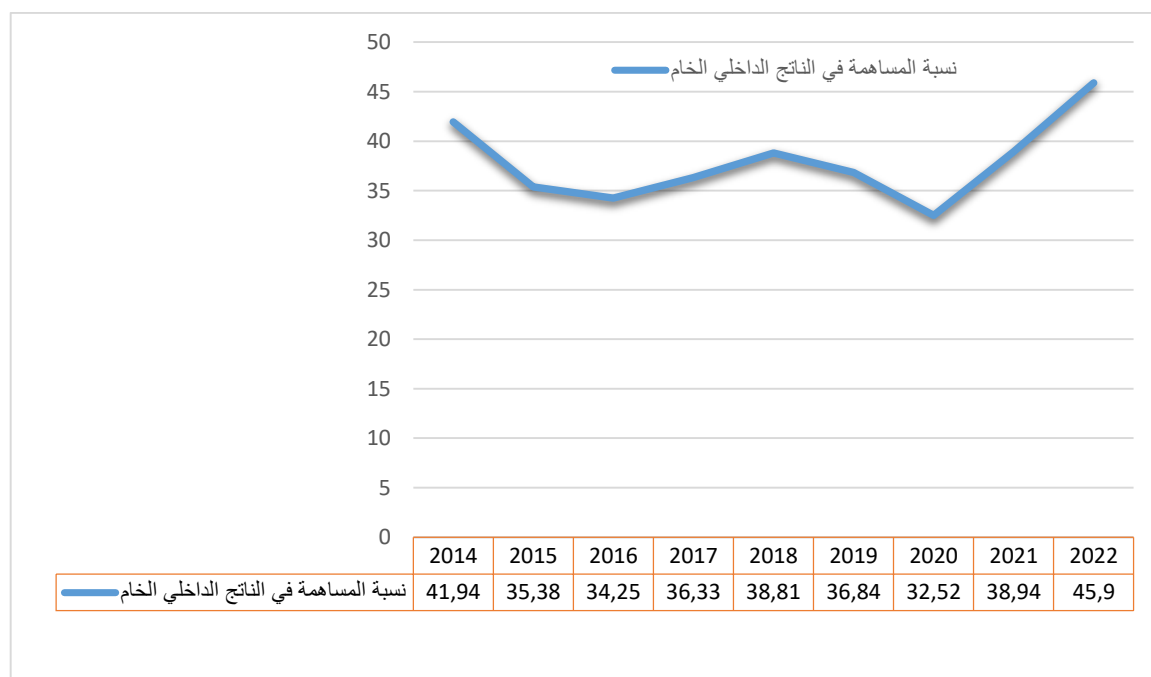
لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

على الرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للنهوض بالقطاع الصناعي، إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بالإمكانات الهائلة التي يتمتع بها هذا القطاع، والشكل التالي يوضح تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للجزائر (القيمة المضافة):

الشكل رقم(05.05): تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على (world bank)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي قد شهدت تذبذباً طيلة فترة الدراسة بنسب تتراوح ما بين 32.519 بالمائة خلال سنة 2020 كأدنى نسبة لها و 45.900 بالمائة كأقصى نسبة لها خلال سنة 2022 مقترنة بالتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطية، وذلك نظراً لكون الصناعة الاستخراجية تمثل الجزء الأهم مقارنة بالصناعة التحويلية فترتفع قيمتها المضافة بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاض أسعاره وما يؤكد ذلك القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي شهدت تراجعاً خلال سنة 2016 لتبلغ 34.248 بالمائة بسبب سياسة الأوبك التي أقرت خفض الإنتاج اليومي من النفط في إطار الحفاظ على استقرار الأسعار بعد ما خلفته أزمة 2014، كما أنها انخفضت خلال سنة 2020 مسجلة أدنى نسبة لها والمقدرة ب 32.519 بالمائة بسبب جائحة كورونا وما ترتب عنها، و لكن بمجرد التعافي من جائحة كورونا عادت القيمة المضافة للقطاع الصناعي للارتفاع جراء انتعاش الصناعة الاستخراجية من جهة ومن جهة أخرى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط نتيجة حرب أوكرانيا، وكل هذا من شأنه أن يؤكد سيطرة الصناعة الاستخراجية على القطاع مقارنة

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

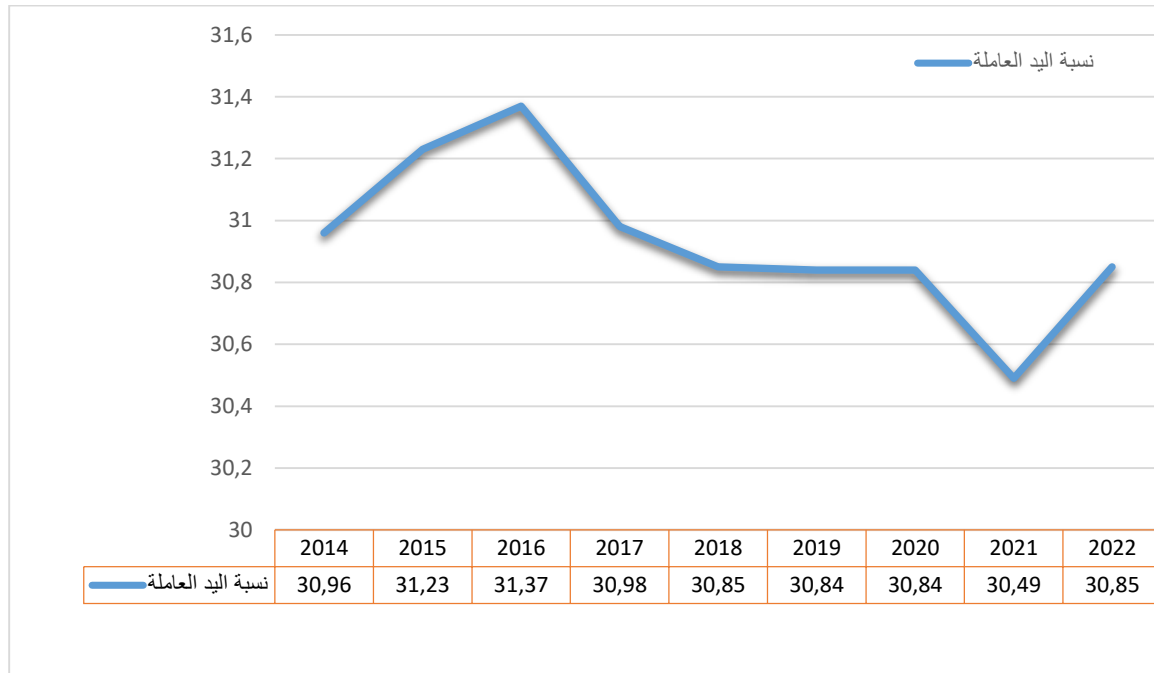
بالصناعة التحويلية والخلل في هيكل القطاع الصناعي. وهو ما من شأنه أن يجعل القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

إن الإمكانيات التي يزر بها الاقتصاد الجزائري، تجعل من القطاع الصناعي يزر بجميع الظروف والإمكانيات اللازمة للتفوق في العديد من التخصصات الصناعية البعيد عن قطاع النفط، ومن الناحية العملية يتعلق الأمر بتحديد عدد من القطاعات والتخصصات الصناعية المستهدفة والواعدة التي تضمن تنوع المعروض من الصناعات المحلية مما يعزز القدرة التنافسية والهيكلية الحقيقية استناداً إلى مجموعة من السياسات الصناعية مع اتقان المعرفة والبحث والتطوير المناسبين بما يسمح بظهور شركات وطنية رائدة لا تقوم فقط على المعايير الثابتة لتخصيص الموارد وإنما تقوم أيضاً على أساس الأنشطة الاستراتيجية للتنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني. (GUESMIA, 2017, p. 195)

2. مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب للشغل:

لقطاع الصناعة دور بارز ومباشر في توفير مناصب العمل وتشغيل اليد العاملة، وبالتالي فإن تطوره كفيل بعلاج نسبة كبيرة من البطالة، والشكل التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال فترة الدراسة: الشكل رقم (06.05): تطور نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: %.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (world bank)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي متقاربة إلى حد كبير طيلة فترة الدراسة تتراوح ما بين 30.84 بالمائة و 31.37 بالمائة، صحيح أن هذه النسبة شهدت تحسناً إذا ما قورنت بفترة سابقة إلا أنها تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات الكبيرة الموجهة لهذا القطاع خاصة بعد الاستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الدولة وسعت من خلالها

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

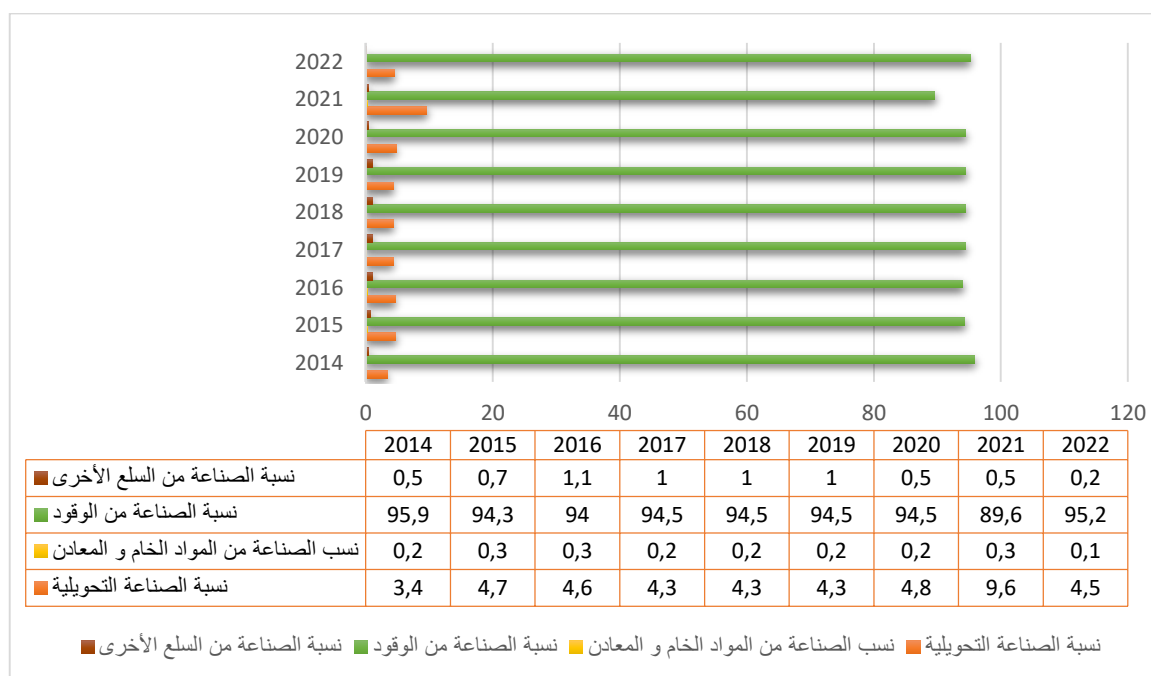
لامتصاص البطالة بدرجة أولى ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام (مرباح، 2021، صفحة 283)، وبالتالي فإنه يمكن تفسير هذا الانخفاض بطبيعة وهيكل الصناعة الجزائرية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات المصنعة التي تقوم على استراتيجية تصنيع كثيفة رأس المال بدل كثافة اليد العاملة

3. مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية (نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات)

تتنوع الصادرات الصناعية للجزائر ما بين صادرات صناعية تحويلية واستخراجية (مواد خام، معادن ووقود) وغيرها من السلع الأخرى والجدول التالي يوضح تطورها:

الشكل رقم (07.05): تطور نسبة الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: %.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي، منظمة الأفطار العربية المصدرة للبترو، 2014-2023)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصادرات من المحروقات تأخذ حصة الأسد من بين إجمالي الصادرات بنسب مرتفعة ومتزايدة، في حين أن باقي الصادرات الصناعية خارج المحروقات سجلت مستويات متدنية تتراوح ما بين 3.4 بالمئة و 9.6 بالمئة بالنسبة للصادرات من الصناعات التحويلية، ولا تتجاوز 1 بالمئة بالنسبة للصادرات الأخرى وهو ما يدل على ضعف القدرات التصديرية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات.

من خلال ما تم تقديمه نلاحظ أن للنهوض الصادرات الصناعية خارج المحروقات فإنه لا بد من التساؤل حول القطاعات الصناعية التي يمكن للاقتصاد الجزائري التفوق فيها، هذه الأخيرة يمكن تحديدها إنطلاقاً من معيارين: المعيار الأول هو جاذبية القطاعات بمعنى تحديد القطاعات التي يمكن من خلالها تلبية الطلب المحلي مع وجود إمكانيات قوية

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

تسمح باستمرار تنمية الصادرات، أما المعيار الثاني فيتمثل في مدى سهولة تنمية هذه القطاعات من حيث امتلاكها الإمكانيات اللازمة لتنميتها خاصة على المستوى الدولي مع وجود قاعدة صناعية محلية جيدة. مع التركيز على قدرة هذه القطاعات على ضمان القيمة المضافة العالية والعائد على الاستثمار ورأس المال. (GUESMIA, 2017, p. 196)

ثانيا: المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي.

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للقطاع الصناعي في الجزائر، إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من المشكلات التي حالت دون تطوره، ويمكن عرضها بشكل مختصر كما يلي: (فصاح، 2017، الصفحات 204-205)

- مشاكل مرتبطة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية: تتمثل في ارتباط المؤسسات الوطنية بالسوق الدولية من حيث المخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50-70 بالمائة كأقل تقدير، وقدم المعدات والآلات واهتلاكها.
- مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف: تتمثل في محدودية نتائج برامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية في الجزائر، واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشاريع المنتجة الموجهة نحو التصدير، وارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية بسبب تدني قيمة العملة الوطنية بالإضافة إلى الديون المتراكمة لعدد كبير من المؤسسات الصناعية العمومية.
- مشاكل متعلقة بالتسويق: والمتمثلة في المنافسة غير متكافئة بين منتجات الصناعة المحلية والمستوردة، عدم الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية مما ترتب عليه عدم قدرتها على النفاذ للأسواق الدولية.
- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: والمتمثلة في عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية مما ينتج عنه زيادة في تكاليف الإنتاج، الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفاتيح في اليد، ضعف البحث والتطوير في هذا المجال وعدم الربط بينها وبين المشاريع الصناعية مما نتج عنه عدم تطور العمليات الإنتاجية وقصور التدريب في هذا المجال.
- مشاكل متعلقة بالإنتاجية والعقار الصناعي: والمتمثلة في تدني مستوى الإنتاجية وعدم وجود حوافز داعمة للإنتاج.

ثالثاً: الحلول الممكنة للقطاع الصناعي.

عمدت الجزائر إلى وضع مجموعة من السبل والآليات سعت من خلالها إلى تطوير القطاع الصناعي و النهوض به، و التي يمكن اجمالها فيما يلي: (عمارة، 2015، الصفحات 285-290)

- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: من خلال تشجيع شركات القطاع العام والخاص على حد سواء للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات والشركات الصناعية ومنحها تسهيلات لاختراق السوق، ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية من خلال أقملة السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العامة في الصناعة وكذا الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة في الصناعة والتدريب والبحث للشروع في اعتماد التكنولوجيا والتعلم من عملية الابتكار الصناعي.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: من خلال استغلال الثروات التي تتوفر عليها الجزائر والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تقدماً وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية فتتخصص بذلك في السلع التي لها ميزة نسبية فيها مستعينة في ذلك بالدراسات المتخصصة في القطاع الصناعي وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتكوين يد عاملة مؤهلة، فتمكن بذلك من الاندماج بشكل أفضل في النظام التجاري العالمي.
- التركيز على الصناعات القادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الدولية: من خلال الاستفادة من المقومات التصنيعية المحلية مما يسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج.
- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية: من خلال تحسين جودة المنتجات ونوعيتها هذا من جهة ومن جهة أخرى تحسين البيئة الاقتصادية وتأهيل مؤسسات القطاع العام خاصة العوامل المؤثرة على الإنتاجية وكفاءة المؤسسات الصناعية.
- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: من خلال التدريب المهني والتقني مع ضرورة محاولة الربط ما بين شركات القطاع الخاص الصناعية وخريجي القطاع الجامعي الذي من شأنه خلق مهارات مؤهلة أكثر فعالية لسوق العمل.
- العمل على ادخال التكنولوجيا لقطاع الصناعة: من خلال العمل على بناء قاعدة صناعية قائمة على التكنولوجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة المحافظة على الموارد الطبيعية.
- ضمان التنسيق والترابط ما بين السياسات الاقتصادية والسياسات المرتبطة بتطوير الصناعة: بما يضمن أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات فيتم بذلك تطور الاقتصاد بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة.
- تطوير المحيط المالي: بما يضمن توفير قروض تنافسية لرأس المال العامل وتأجير السلع الرأسمالية، قروض للحصول على الأصول الثابتة.
- تطوير النظام الضريبي و الجمركي: بما يضمن الحصول على السلع الوسيطة المستوردة بتعريفات جمركية منخفضة، وبالمقابل إخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع لتعريفات أكبر واعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم..... الخ.

الفرع الثالث: القطاع السياحي.

تعتبر الجزائر من أكبر بلدان القارة الافريقية مساحة تحوي في طياتها إمكانات طبيعية وزخم تراثي وثقافي، جدير بأن يجعلها تتصدر المراتب الأولى في استقطاب السياح، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى اعتماد العديد من البرامج والخطط التنموية بغية النهوض بهذا القطاع كخيار جد استراتيجي يمكن أن يساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية (زيادة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام/ جلب العملة الصعبة) والاجتماعية (توفير مناصب الشغل) لو تم إعادة ترتيب أولويات المرتبطة بها القطاع.

أولاً: الإمكانات السياحية في الجزائر.

تزخر الجزائر بتنوع سياحي رائع وإمكانات سياحية جمة، مما يجعل منها قطب سياحي بامتياز، نذكر منها: (مهدي، 2018، الصفحات 183-185)

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

1. **الإمكانات الطبيعية:** تشمل الإمكانات الطبيعية مختلف المناطق والحضائر السياحية التي تعكس تنوع واختلاف المناطق الجغرافية والثروات الطبيعية من جهة، ومن جهة أخرى تشمل المواقع الأثرية والمتاحف التي تعكس التراث التاريخي، حيث يمكن اختصار أهمها في الشكل التالي:

الشكل رقم (08.05): الإمكانات السياحية الطبيعية في الجزائر.

الإمكانات الحضرية والتاريخية المواقع الأثرية والمتاحف	الإمكانات السياحية الطبيعية المناطق السياحية والحضائر السياحية
• <u>المواقع الأثرية:</u> • حي القصبة. • الطاسيلي. • جميلة. • تيمقاد. • وادي ميزاب. • قلعة بني حماد. • <u>المتاحف:</u> • المتحف الوطني سيرتا. • تحف باردو الوطني. • متحف تيمقاد.	• <u>المناطق السياحية:</u> • منطقة الساحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمال. • منطقة السلسلة الأطلسية. • منطقة الهضاب العليا. • منطقة الأطلس الصحراوي. • منطقة واحات شمال الصحراء. • منطقة الصحراء الكبرى. • <u>الحضائر السياحية:</u> • الحظيرة الوطنية للقاللة. • حظيرة جرجرة. • حظيرة غابات الأرز. • حظيرة الطاسيلي. • حظيرة الهقار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (مهدي، 2018، الصفحات 183-184)

2. **الإمكانات المادية والخدمية:** تشمل ثلاث عناصر رئيسية وهي:

- **النقل:** يضم شبكة الطرقات - يبلغ طولها أكثر من 90000 كيلومتراً بالإضافة إلى الطريق السيار شرق غرب

إلى يبلغ طوله 1216 كم-، وشبكة السكة الحديدية التي تبلغ 6511 كم تربط بين أهم المدن أما بالنسبة للنقل

البحري والجوي فهي تضم 55 مطار من بينها 12 مطارا دولياً و 17 ميناء يشمل حوالي 90 سفينة من بينها

4 مخصصة لنقل المسافرين.

- **الاتصالات:** أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدها الجزائر والتي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق

الدولة إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ما أدى إلى ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير

الذي عرفه الهاتف المحمول بالإضافة إلى التعامل من خلال 3 شركات للاتصال (موبيليس، جيزي وأوريدو) مما

أدى إلى زيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف.

- **الطاقة الفندقية:** تمثل القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وعدد الفنادق المعدة لاستقبال السياح، وقد عرفت

الجزائر تطوراً ملحوظاً في عدد الفنادق إلا أن هذا التطور يعود للفنادق ذات التصنيف المنخفض (1 نجمة) أو

عديمة التصنيف.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات لأسعار النفط – دراسة استشرافية-

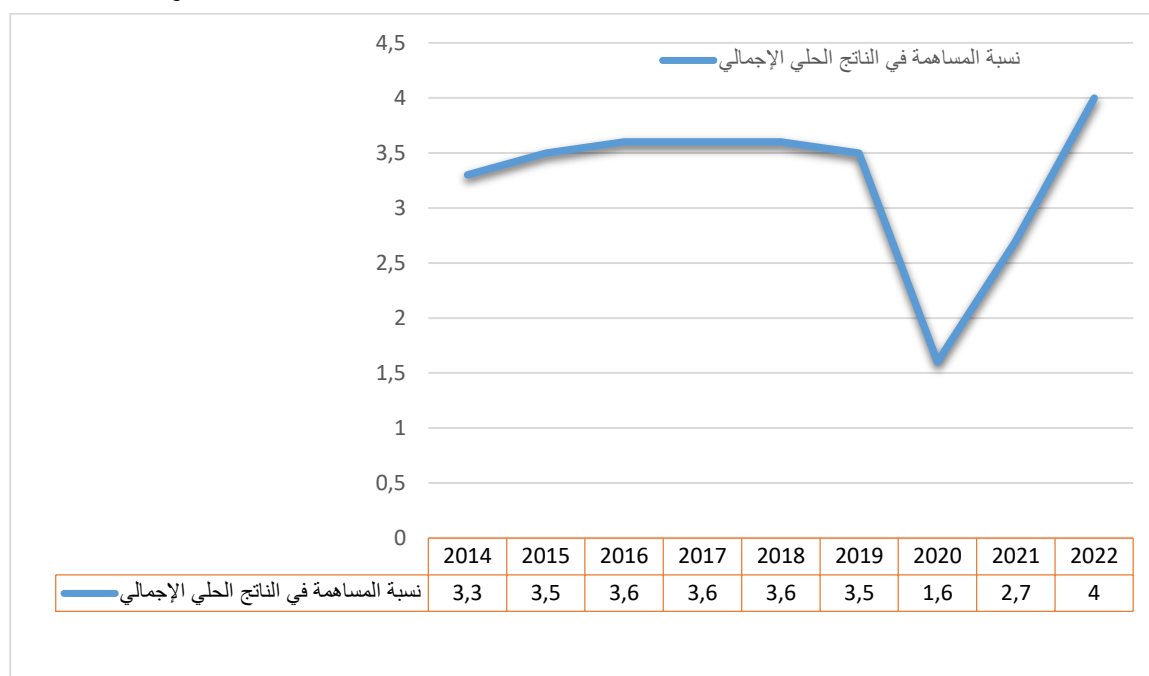
ثانياً: مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني.

يعتبر القطاع السياحي من بين البدائل الأساسية التي تطرح لتحقيق التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، نظراً لدوره الهام في خلق الكثيرة مناصب من العمل، المساهمة في الناتج الداخلي الخام وجلب العملة الصعبة، وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي تدل على مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

1. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول خاصة الغير نفطية، والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم(09.05): تطور القيمة المضافة للقطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022

الوحدة: %



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Simpson, MAY 2023, p. 13)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي شهدت تزايد بوتيرة جد بطيئة جداً خلال الفترة 2014-2018 حيث تراوحت ما بين 3.3 – 3.6 بالمئة، لتتخفّف خلال سنتي 2019، 2020 جراء إجراءات الغلق لانتشار كوفيد 19 لتتحسّن بعد ذلك في ظل تعافي العالم من تأثيرات كوفيد 19 مسجلة ما قيمته 2.7 بالمئة، 4 بالمئة على التوالي. إلا أن هذه النسبة تبقى جد متدنية حيث أنها لم تتجاوز 4 بالمئة طيلة فترة الدراسة وهو ما يعكس عدم استغلال المقومات السياحية للجزائر وقلة المشاريع والاستثمارات الموجهة لهذا القطاع.

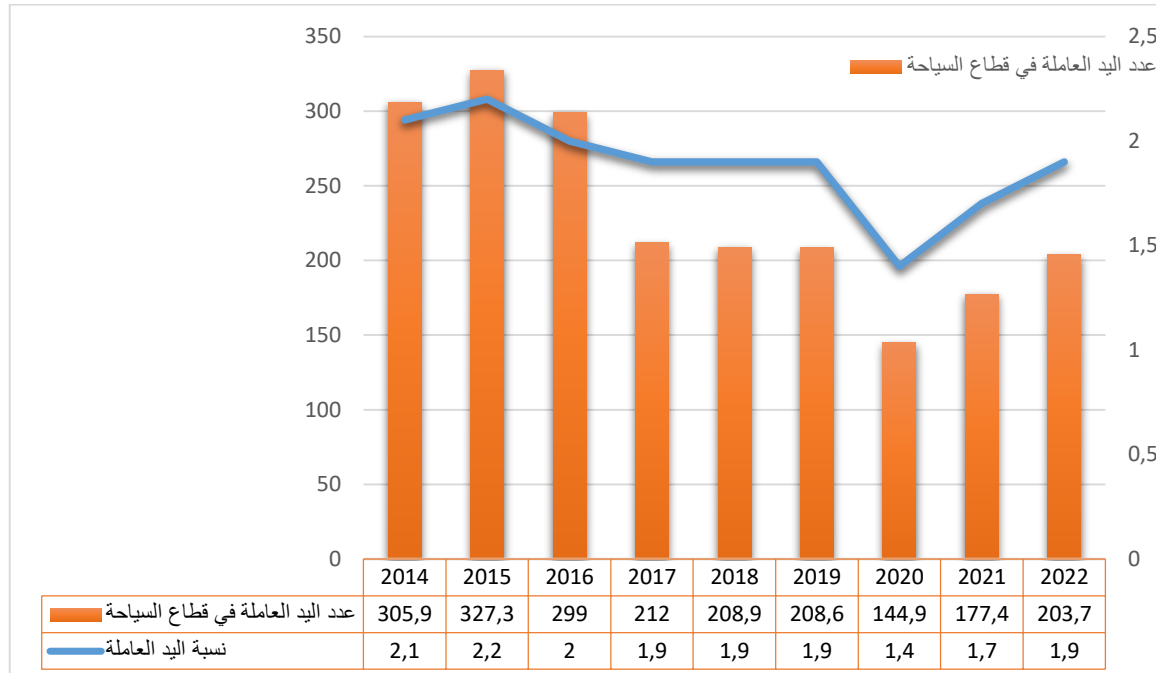
2. بمساهمة السياحة في التشغيل: يعتبر قطاع السياحة من بين أهم القطاعات التي تساهم في الحد من البطالة، نظراً لحاجته للعديد من اليد العاملة سواء في الفنادق، وكلاء السفر، شركات الطيران، أنشطة المطاعم، الصناعات الترفيهية وخدمات النقل وغيرها، والشكل التالي يوضح تطور اليد العاملة في قطاع السياحة في الجزائر:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم (10.05): تطور نسبة اليد العاملة في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: % / منصب



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Simpson, MAY 2023, p. 13)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المناصب التي يوفرها القطاع السياحي بصفة مباشرة شهدت تذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث شهدت ارتفاع خلال الفترة 2014-2016 مساهمة بخلق ما يتجاوز 327.3 منصب عمل مساهمة بذلك بما يتراوح ما بين 2-2.2 بالمئة من إجمالي العمالة، لتتراجع بعد ذلك من 212.0 منصب خلال سنة 2017 إلى غاية 144.9 منصب خلال سنة 2020 أي انخفضت من 1.9 بالمئة من إجمالي العمالة إلى 1.4 بالمئة من إجمالي العمالة، لتبلغ بعد ذلك 203.7 منصب خلال 2022 بما يعادل 1.9 بالمئة من إجمالي العمالة.

3. الإيرادات السياحية: للقطاع السياحي دور هام في الاقتصاد الوطني نظراً لكونه مصدراً هاماً للعملة الصعبة، والشكل التالي

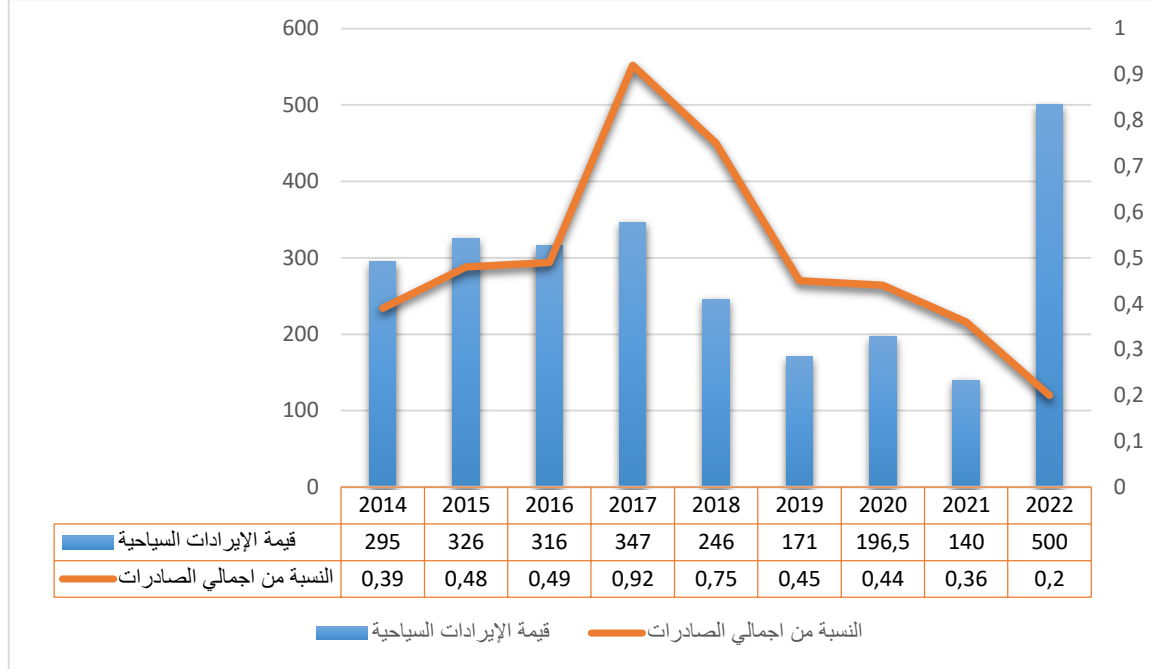
تطور الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم (11.05): تطور الإيرادات السياحية ونسبتها من إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: % / مليون دولار أمريكي.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (world bank)

شهدت الإيرادات السياحية تقلب ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من 295 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2014 لتصل إلى 347 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2017، لتعرف بعد ذلك انخفاضاً مستمراً وتسجل ما قيمته 500 مليون دولار أمريكي خلال 2022. إلا أن هذه القيم لا تتلائم مع ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية وهو ما يدل على اهمال الدولة لهذا القطاع واعتمادها الشبه تام على قطاع المحروقات.

ثالثاً: أهم معوقات تطور القطاع السياحي في الجزائر.

على الرغم من أن الجزائر تزخر بإمكانات سياحية هائلة إلا أن هناك جملة من معوقات التي تحول دون تطور هذا

القطاع، والتي يمكن اجمالها فيما يلي: (بنين، 2016، صفحة 87)

- ضعف الهياكل القاعدية وتدني جودة الخدمات السياحية.
- تدني عدد الفنادق ذات التصنيف العالي (5 نجوم/ 4 نجوم/ 3 نجوم) مقارنة بالفنادق منعدمة ومنخفضة التصنيف مما ينعكس بشكل سلبي على صورة العرض السياحي الجزائري.
- عدم توفر نظام نقل متكامل قابل للتنافس.
- تدني عدد اليد العاملة المؤهلة في هذا المجال، وضعف الثقافة السياحية لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع.
- اهمال العديد من المعالم التاريخية والأثرية وكذا انتشار البناءات الفوضوية والغير شرعية في المناطق السياحية.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

➤ العوائق المرتبطة بالاستثمارات السياحية كطول المراحل التي يمر بها لإنشاء مؤسسته مقارنة بالدول الأخرى، ضعف الحوافز بما فيها الحوافز الضريبية، الفساد الإداري الذي يؤدي بالمستثمر إلى اتباع طرق غير شرعية.... الخ.

رابعا: الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع السياحي.

من أجل توفير بيئة سياحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع فلا بد من القيام بمجموعة من الإصلاحات يمكن حصرها فيما يلي: (بورجلي، 2016، صفحة 78)

➤ **تأهيل العنصر البشري الكفؤ:** ضرورة الاستثمار في العنصر البشري من خلال تكوينه وتأهيله في المجال السياحي باعتباره المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية.

➤ **رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:** نظراً لانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لها القطاع في الجزائر -لم يتجاوز 3 مليار دولار من مخصصات الحكومة-

➤ **توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في هذا المجال:** من خلال بناء استراتيجيات خاصة بهذه المؤسسات تضمن في نفس الوقت تلبية الاحتياجات الاقتصادية.

➤ **ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي:** من خلال منح امتيازات وتحفيزات جبائية، حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري كون أنهما يعتبران من أهم العقبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بنسبة 14 بالمئة، 20.5 بالمئة على التوالي.

➤ **محاولة تكريس الوعي السياحي والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في المجال السياحي.**

المطلب الثالث: بدائل أخرى لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

في ظل التطور الكبير الذي يشهده قطاع الطاقات المتجددة وقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة أصبحت هي أخرى إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل خيارات فعالة يمكن الاعتماد عليها للخروج من التبعية النفطية والتوجه نحو اقتصاد مستقر ومستدام، خلال التوجه الفعال نحو الطاقات المتجددة، تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات

الفرع الأول: الطاقات المتجددة.

أصبحت الطاقات المتجددة تمثل خياراً هاماً للتنويع الاقتصادي، نظراً لكونها البديل الرئيسي للطاقات التقليدية خاصة وأنها تمثل طاقات نظيفة صديقة للبيئة في ظل التغيرات المناخية الكارثية التي يشهدها العالم، ومن جانب آخر تعدد وتنوع مجالات الاستثمار فيها مما يسهل ويشجع عملية التنويع الاقتصادي.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

أولاً: إمكانيات الطاقات المتجددة في الجزائر.

تعتبر الطاقات المتجددة عن الطاقة الناتجة من مصادر طبيعية تتجدد بصفة مستمرة، لا تنضب ولا تسبب تلوثاً للبيئة، فقط تتطلب تدخل الانسان باستخدام مختلف الوسائل التكنولوجية للاستفادة منها، ومن أهم مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر نجد: (فيجل، 2016، صفحة 15)

- **الطاقة الشمسية:** تعتبر الطاقة الشمسية من أكثر مصادر الطاقات المتجددة أهمية بمتوسط اشراق يفوق 2000 ساعة سنوياً، أي ما يقدر ب 169400 تيرا واط ساعي ما يقابله 5000 مرة استهلاك كهرباء سنوي و 37 مليار م³ من الغاز الطبيعي. وما يستحق الذكر أن الجزائر تمتلك أهم حقل من الطاقة الشمسية في العالم والأكبر في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- **طاقة الرياح:** تختلف سرعتها على حسب المنطقة الجغرافية فنجدها معتدلة في الشمال تتراوح ما بين 1-4 م/ثا، ويتجاوز متوسط سرعتها 4م/ثا في الجنوب وفي بعض مناطقه تكون ذات سرعة عالية تتجاوز 6م/ثا مثل أدرار، تيممون وعين صالح وهو ما يفتح لها المجال للتفكير في إنشاء مزارع رياح متخصصة لإنتاج الطاقة الكهربائية.
- **طاقة الرياح الجوفية:** تمتلك الجزائر الكثير من المصادر الجوفية منها 200 مصدر ساخن في الشمال أغلبها تفوق 45 درجة، نذكر منها: حمام المسخوطين في قالة 98 سنتغراد، عين ولان 118 سنتغراد وبسكرة 119 سنتغراد.
- **طاقة المياه:** يتساقط سنوياً ما يقدر ب 65 مليار م³ يستغل منها حوالي 25 مليار م³ الثلثي منها هي عبارة عن مياه سطحية (103 سد منجز و 50 سد في طور الإنجاز) والباقي منها هي مياه جوفية.

ثانياً: صعوبات استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر.

- على الرغم من المصادر الهائلة للطاقات المتجددة التي تزخر بها الجزائر إلا أنها لاتزال تواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون الاستخدام الاقتصادي الواسع لها، من بينها نجد: (بوجعة، 2014، الصفحات 169-170)
- التكاليف العالية لاستغلال الطاقات المتجددة خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح مما يحد من التوسع في مجال الصناعات الاستثمارية لارتباطه بمدى التكنولوجيا المتاحة في كيفية تدوير والاستغلال الأمثل في الموارد الكامنة في الطاقات المتجددة فأسعار هذه الاستثمارات عاملاً حاسماً لتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة وفق اعتبارات محددة.
 - العقبات التقنية التي تجعل من نتائج استخدام الطاقات المتجددة غير قابلة للمنافسة على النطاق التجاري.
 - نقص الطاقات التقنية والفنية اللازمة من أجل تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة مما يحول دون انتشارها بشكل واسع نظراً لما تحتاجه إجراءات تصنيع مكونات ومعدات الطاقة المتجددة من دراسات وافية للقدرات المحلية في التصنيع.
 - تعثر برنامج الطاقات المتجددة فلا يزال برنامج الطاقات المتجددة لآفاق 2030 متعثراً على الرغم من تخصيص ما يقارب 120 مليار دولار له، وذلك نظراً لعدم التحضير الجيد له لافتقار المعنيين لثقافة التخطيط المسبق.
- كما أنه لا يمكننا أن نغفل عن تأثير الثروة النفطية التي تمتلكها الجزائر التي من شأنها أن تؤدي إلى التماطل في قرارات التوجه نحو الطاقات المستدامة ها من جهة، ومن جهة أخرى تأثير التوجه نحو الطاقات المتجددة على الكميات المنتجة وأسعارها.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

ثالثاً: سبل تطوير استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر.

ان تطوير وترقية قطاع الطاقات المتجددة في ظل الصعوبات التي تواجه في الاقتصاد الجزائري يتطلب جملة من الإجراءات والإصلاحات، أهمها: (خيرجة، 2014، الصفحات 174-176)

- **تطوير استراتيجية الطاقات المتجددة:** ان تطوير استراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر ضرورة ملحة في ظل التوجه نحو استخدامها، مما يفرض إيجاد قطاع صناعي قادر على تزويد المشاريع الطاقات المتجددة القطع والمعدات اللازمة لها مما يخفف من تكاليف استيرادها خاصة إذا ما كانت غاية الدولة بناء قطاع متخصص في الطاقات المتجددة وليس قطاع مستخدم لها فحسب.
- **بناء قدرات الأبحاث والتطوير صقل المهارات المحلية:** وذلك من خلال بناء معاهد ومراكز دراسات متخصصة في الطاقات المتجددة من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تكوين يد عاملة مؤهلة في هذا المجال (مهندسين، تقنيين، مصممين).
- **تشجيع استخدام الطاقات المتجددة:** من خلال اتباع جملة من الآليات التي من شأنها زيادة الوعي لاستخدام الطاقات المتجددة وزيادة حجم استيعاب السوق لها ولمنافعها البيئية مثل تفعيل آليات تجارة الانبعاثات كترويج شهادات خفض انبعاثات الكربون.
- **وضع قوانين الزامية باستخدام الطاقات المتجددة:** وهي ما يطلق عليها في الاتحاد الأوروبي توجيهات الاتحاد الأوروبي للطاقات المتجددة *directires eu renewable* خاصة بتطوير تكنولوجيات مصادر الطاقة المتجددة.
- **وضع تشريعات وآليات خاصة باستخدام الطاقات المتجددة:** عن طريق اعداد إطار قانوني وتشريعي خاص بمشاريع الطاقات المتجددة ونظام تنفيذي انتقالي يسهل تنفيذها.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

مع مطلع الألفية الجديدة عملت الجزائر على جذب المزيد من الاستثمارات اعتمادا على جملة من الإصلاحات منحت من خلالها العديد من الامتيازات القيمة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، كانت أبرزها في الإطار التشريعي المتمثلة في صدور الامر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يدعو إلى إنشاء وكالات ترويج الاستثمار وإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي تمهيداً للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، زد على ذلك منحها ترخيصاً لشركة أوراسكوم للاتصالات وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بمنطقة الحجر لصالح شركة ISPAT الهندية وتبعتها بالعديد من الإصلاحات التشريعية الأخرى وغيرها لجلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات. (BOUKLIA, 2022, p. 356)

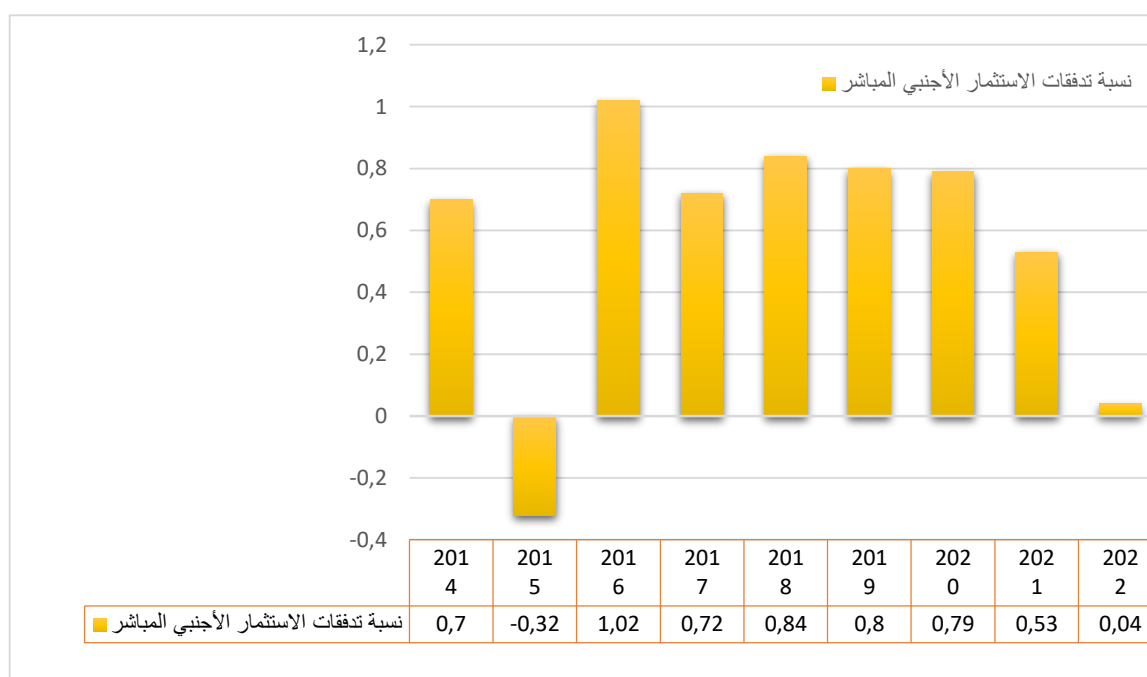
أولاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

تمتلك الجزائر مؤهلات وعناصر تنافسية جمة تمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من القطاعات، والشكل التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كما يلي:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم (12.05): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: %.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (world bank)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تباين في تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت تراجع كبير خلال سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة لها ويرجع ذلك لتزامن الصدمة النفطية لسنة 2014 مع التوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الذي يمثل 90 بالمئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالجزائر اثر ملف الفساد بشركة Sonatrach والذي أدى إلى تراجع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلاً مساهمة سالبة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب -0.324 بالمئة، (دحامي، 2019، صفحة 452) لترتفع النسبة إلى 1.024 بالمئة خلال 2016 ويعزى هذا التحسن إلى صدور قانون الاستثمار الأجنبي لسنة 2016 والمناخ الجيد الذي وفره للمستثمر الأجنبي وكذا سياسة التنوع الاقتصادي التي تم انتهاجها، ثم تراجع بعد ذلك طيلة فترة الدراسة مسجلة نسبة تتراوح ما بين 0.039 و 0.838 بالمئة خاصة في ظل جائحة كورونا وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تدني حجم الاستثمارات الوافدة مقارنة بالتسهيلات والامتيازات التي تقدمها الدولة الجزائرية للشركات الأجنبية.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تواجه الجزائر العديد من المعوقات التي تحد من استقطاب الاستثمارات

الأجنبية يمكن حصر أهمها فيما يلي: (Hadda naami, 2023, pp. 26-27)

- عدم توفر التمويل اللازم وارتفاع تكاليف الإنتاج ومعوقات التسويق بالإضافة للمشاكل المصرفية مع عدم توفر الحوافز الضريبية.
- انتشار البيروقراطية وتعقد النظام الإداري وفساده رغم الجهود المبذولة للقضاء على هذه المشكلات.
- طول الفترة الزمنية لمنح قرار استغلال العقارات الصناعية.
- تدخل السلطات وعدم توفر الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي مع عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية.
- ضعف البنى التحتية والتأخر في إنجاز بعضها.
- التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات الاقتصادية كالخصخصة.

ثالثا: الحلول الممكنة لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

في ظل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لا بد منها، لذلك وجب على

الجزائر توفير المناخ المناسب لجذبه من خلال العمل على تحقيق ما يلي: (لزهاري، 2018، صفحة 117)

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار وسن قوانين واضحة وغير قابلة للتأويل؛
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية، فضلاً عن تفعيل دور سفارات الجزائر بالخارج في هذا المجال
- تفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛
- رفع القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحو الخارج؛
- إلغاء القوانين والإجراءات ذات الطبيعة التأميمية (كحق الشفعة مثلاً)
- إنشاء مناطق حرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة أهمها: ملكية تصل إلى 100% للأجانب، مزايا جبائية مغرية؛
- تغيير ذهنيات وممارسات القائمين على ملف الاستثمار، وإشراك المستثمرين في وضع وإعداد مختلف السياسات والقوانين المتعلقة بهذا المجال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخالٍ من البيروقراطية والرشو
- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

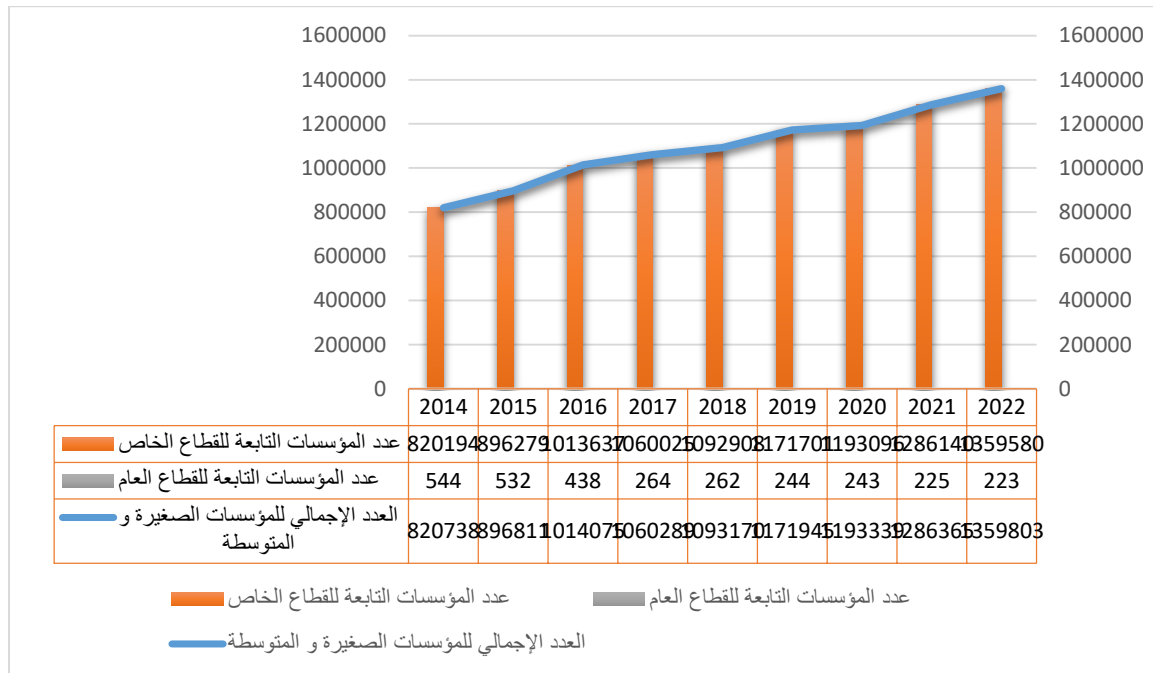
الفرع الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المكانة الهامة التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، جعلتها تطرح كبديل هام وفعال للتنوع الاقتصادي خاصة في ظل قدرتها الكبيرة على الابتكار والتجديد وفعالية الاستثمار فيها نظراً لاستجابتها وتأقلمها مع العديد من التغيرات الممكنة، مما يجعلها تساهم بشكل فعال في خلق فرص العمل، زيادة الصادرات ومن ثمة النهوض بالاقتصاد الوطني. أولاً: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

في ظل الإصلاحات الكبيرة التي قامت بهذا الجزائر في هذا المجال، أصبح للقطاع الخاص دور كبير في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى أنه أصبح هو المهيمن، بعدما كان القطاع العام هو المسيطر عليها، والشكل التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (13.05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مؤسسة.



المصدر: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2014-2023)

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة كبيرة في عددها خلال فترة الدراسة حيث ارتفع عددها من 820738 مؤسسة سنة 2014 إلى 1359803 مؤسسة خلال سنة 2022 نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة والامتيازات التي قدمتها للنهوض بها. والملاحظ أن القطاع الخاص قد كان له الفضل الأكبر في هذه الزيادة مقارنة بالقطاع العام حيث شهدت المؤسسات في القطاع الخاص تطورا مستمرا طيلة فترة الدراسة إذ تطورت من 820194 مؤسسة خلال 2014 إلى 1359580 مؤسسة خلال سنة 2022 نتيجة التحفيز والتسهيلات التي قدمتها الدولة على خلاف مؤسسات القطاع

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

العام التي شهدت تراجعاً من 544 مؤسسة خلال 2014 لتصل لـ 223 مؤسسة خلال سنة 2023 بسبب توسع الدولة

في عمليات الخصخصة بالإضافة إلى إغلاق ودمج المؤسسات الفاشلة. (Saidia Warda, 2023, p. 1725)

ثانياً: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يمكن حصر أهم الصعوبات والمشاكل

التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فيما يلي: (Saidia Warda, 2023, pp. 1730-1731)

➤ **مشاكل التمويل:** يعود السبب الرئيسي لهذه المشكلة إلى بيروقراطية البنوك إذ تفضل تمويل الشركات الكبيرة لكبر حجم الضمانات التي تقدمها من جهة ومن جهة أخرى قلة الخبرة التنظيمية والإدارية لدى أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

➤ **المشاكل الإدارية:** والمقصود هنا هو عدم القدرة على إدارة المشاريع بشكل كفي خاصة في ظل عدم وجود عمالة ماهرة وعدم القدرة على التفريق بين العقارات الخاصة وعقارات المشروع.

➤ **المشاكل التسويقية:** أي انعدام الخبرة التسويقية خاصة عندما تتنافس الشركات الكبرى والصغيرة في نفس الأسواق، فتجد الشركات الصغيرة نفسها غير قادرة على المنافسة وغير قادرة على تحمل النفقات التسويقية لإدارة منتجاتها ومواجهة الشركات الكبيرة.

➤ **المشاكل الفنية:** نجد أن الكثير من المؤسسات تعتمد على خبرة أصحاب المشاريع فحسب دون الرجوع إلى الخبرات السابقة والاستفادة منها خاصة في ظل عدم تلقي التدريب الكافي، بالإضافة إلى عدم قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة نظراً لقلة التمويل مما يجعلها غير قادرة على المنافسة دولياً.

ثالثاً: سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات المتكاملة من جميع الجوانب سواء على مستوى المؤسسة بحذ ذاتها أو على مستوى البيئة الخارجية المحيطة بها: (BOUKEDJANE, 2022, pp. 873-875)

➤ **تأهيل المنظومة التشريعية والتنظيمية:** بوضع إطار قانوني محددة لمشاريع هذه المؤسسات من طرف العاملين في مجال تطوير المشاريع، والذي من شأنه تسهيل عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين الأطراف المعنية مما يساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتطوير هذا القطاع وإيجاد حلول للمشاكل الإدارية.

➤ **تسهيل الحصول على التمويل:** من خلال تأمين التمويل اللازم لإنشاء هذه المؤسسات، ومن المستحسن أن يكون مقروناً بجملة من الحوافز كتقديم القروض بشروط ميسرة، أسعار فائدة منخفضة فترات سماح وكذا ضمان مخاطر الائتمان في الشركات الصغيرة.

➤ **الدعم الفني:** يتم من خلال تقديم الخدمات الفنية التي تحتاجها هذه المؤسسات، بدءاً بالتدريب والتأهيل الفني والإداري الذي يسبق المشروع، الاستشارات المرتبطة بالدراسات التسويقية، تأسيس شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه المشاريع وصولاً إلى التعريف بهذه المشاريع وتصدير منتجاتها.

➤ **تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:** باعتبارها الشريك الفاعل لهذه المؤسسات بتسهيل شروط الإقراض وإنشاء بنوك متخصصة في تمويل هذه المؤسسات.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

- إعادة تأهيل النظام الضريبي: بتقديم حوافز ضريبية كالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للسلع والخدمات المرتبطة مباشرة بالاستثمار، تخفيض الرسوم الجمركية، تطبيق نسبة ثابتة ومنخفضة في مجال التسجيل فيما يتعلق بعقود التأسيس وزيادة رأس المال.
- الرعاية والاحتضان: فلا بد للسلطات العمومية أن تولي اهتمام لهذه المؤسسات بخلق برنامج شامل لاحتضان تأهيل وإعداد هذا النوع من المؤسسات لقواعد اقتصاد السوق وتكييف استراتيجياتها في مجال الإنتاج، الإدارة، الموارد والتسويق.... الخ وفق التوجيهات الاقتصادية والمعايير الدولية
- إنشاء نظام للأولويات: بتحديد كل من المنتجات والأنشطة والعمليات الاقتصادية ذات أهمية اقتصادية، مع تحديد المواقع المناسبة لها لمنحها فرصة أكبر للنجاح.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030) خيار استراتيجي لمواجهة تحديات النفط -دراسة استشرافية-.

سعت الجزائر طيلة العقود الماضية إلى محاولة احداث تغيير جذري في هيكل اقتصادها، الا أن جل محاولاتها لم تحقق الأهداف المرجوة بالشكل المطلوب وهو ما دفع بالدولة الجزائرية إلى تبني نموذج جديد، والذي تهدف من خلاله للوصول إلى اقتصاد حقيقي متنوع ومستدام بعيداً عن التبعية المفرطة للنفط بحلول 2030 أطلقت عليه تسمية النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030)، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لأهم ما تضمنه هذا النموذج والآفاق المستقبلية المتوقعة في إطار البدائل الاستراتيجية المتاحة والإمكانيات الهامة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: ماهية النموذج الاقتصادي الجديد للتنوع الاقتصادي.

إن التقلبات الكبيرة التي شهدتها السوق النفطية وما كان لها من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، دفع بالسلطات الجزائرية إلى وضع أسس جديدة للنمو الاقتصادي تسعى من خلالها إلى تنشيط وتفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية والرفع من مستوى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تبنيها لنموذج جديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 والذي حمل في فحواه جملة من الإصلاحات والقرارات التي من شأنها تحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية. وسنحاول في هذا المطلب التعرف على هذا النموذج وعلى أهم ما جاء فيه.

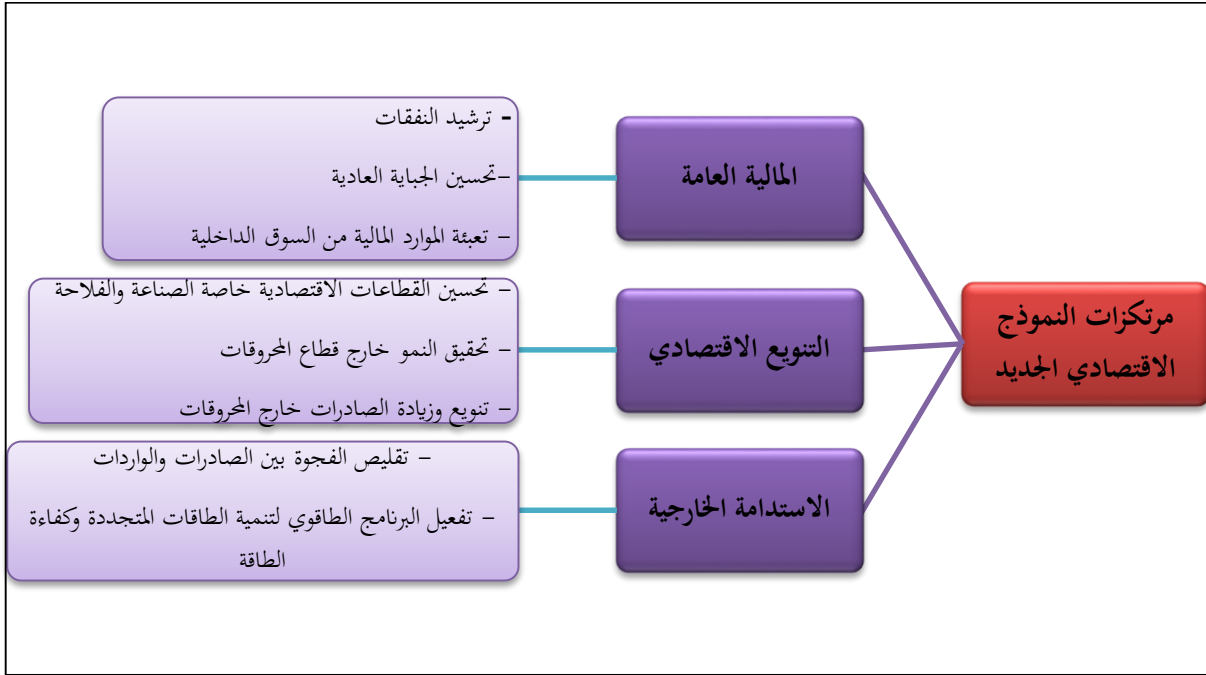
الفرع الأول: تعريف النموذج الاقتصادي الجديد وأهم مرتكزاته.

هو برنامج للنمو للاقتصادي أعلن عنه من قبل الوزير الأول السابق عبد المالك سلال وصادق عليه بتاريخ 26 جويلية 2016 شمل جملة من الإصلاحات والقرارات الحكومية التي من شأنها أن تمكن الاقتصاد من الخروج من دائرة التبعية النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي، يركز من جهة على مقارنة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار غطى فترة 2016-2019، ومن جهة أخرى يقوم على تحويل بنية وهيكل الاقتصاد وتنويعه في آفاق 2030. (عيساني، 2019، الصفحات 26-27) بحيث يقوم هذا المخطط على ثلاث ركائز أساسية يمكن تلخيصها في المخطط التالي:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم (14.05): المرتكزات الرئيسية للنموذج الاقتصادي الجديد للجزائر آفاق 2030.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مضمون النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مرتكزات هذا النموذج شملت الجوانب الاستيعابية التي إصلاحها من شأنه أن يضمن التحول الاقتصادي نحو اقتصاد يتميز بالتنوع والاستدامة، قائم على موارد غير نفطية، وذلك من خلال تطوير موارد الميزانية من مصادر غير نفطية بما يضمن تغطية أكبر قدر ممكن من النفقات ومن ثمة تقليص عجز الموازنة، النهوض بمختلف القطاعات الأخرى بما يضمن تحقيق النمو باعتماد أقل على القطاع النفطي وضمان الاستدامة الخارجية من خلال التحول الطاقوي الذي من شأنه أن يخفض معدل الاستهلاك الداخلي للطاقة مع العمل على تقليص الفجوة ما بين الصادرات والواردات بتنويع الصادرات والرقى مع والعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل الاستيراد.

الفرع الثاني: أهداف النموذج الاقتصادي الجديد.

تستهدف إجراءات النموذج الاقتصادي الجديد تفعيل القطاعات والنواحي الاقتصادية التالية: (Ministère des Finances, Juillet 2016, p. 11)

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5 بالمئة سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة تقدر ب 2.3 مرة.
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة إلى حوالي 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030.
- تطوير القطاع الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، ومحاولة تنويع صادراتها.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

➤ التحول الطاقوي بما يسمح على وجه الخصوص بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6 بالمئة خلال سنة 2015 إلى 3 بالمئة بحلول 2030) من خلال إعطاء سعر عادل للطاقة وجعل الاستخراج الباطني يقتصر على ما هو ضروري للتنمية فقط.

➤ تنوع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

الفرع الثالث: المجالات والمراحل الرئيسية للنموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030.

يعتبر النموذج الاقتصادي الجديد رؤية طويلة المدى تسعى من خلاله الجزائر إلى محاولة التحول إلى دولة ناشئة من خلال تحديد ثلاث مراحل لهذا التحول تشمل ستة مجالات رئيسية للإصلاح يمكن عرضها كما يلي:

أولاً: المراحل الرئيسية للنموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030.

يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال 3 مراحل رئيسية متتالية: (الجودي، 2021، صفحة 356)

➤ المرحلة الأولى من النموذج امتدت من 2016 إلى 2019 سميت **بمرحلة الإقلاع**: تستوجب هذه المرحلة تحقيق نمو تدريجي في القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية نحو المستوى المستهدف لها.

➤ المرحلة الثانية من النموذج تمتد من 2020 إلى 2025 سميت **بالمرحلة الانتقالية أو مرحلة التحول**: هدفها تدارك الاقتصاد الوطني، من خلال إتاحة الامكانية لتثمين قدرات استدراك التأخر في الاقتصاد الوطني.

➤ المرحلة الثالثة من النموذج تمتد من 2026 إلى 2030 سميت **بمرحلة الاستقرار أو التقارب**: كما تسمى أيضا بمرحلة التوافق يكون الاقتصاد خلال هذه المرحلة قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتقارب المتغيرات الاقتصادية المختلفة نحو توازنها.

ثانياً: المجالات الرئيسية التي تركز عليها الإصلاحات.

بغية تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في النموذج، تم تحديد المجالات الرئيسية لإحداث التغيرات اللازمة في الاقتصاد كما يلي:

(AFRICAN DEVELOPMENT BANK, October 2016, pp. 40-41)

1. **تحسين القدرة التنافسية وبيئة الأعمال**: من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على لجنة ممارسة الأعمال التجارية أو مجلس المنافسة لدفع التغيير، وكذا تطوير المؤسسات التكنولوجية الناشئة بوضع تشريعات خاصة بإنشاء حاضنات الأعمال وتبسيط إجراءات إنشائها و تشجيع المؤسسات العمومية على الشراكة معها.

2. **تمويل الاستثمار**: من خلال تعزيز دور الصندوق الوطني لمعدات التنمية والصندوق الوطني للاستثمار، تنوع مصادر التمويل، تطوير شراكات مبتكرة مع الدول الكبرى.

3. **استئناف اصلاح النظام المصرفي**: بإنشاء بنك بريدي يعتمد على الشبكة البريدية الموسعة لتشجيع الشمول المالي، تحديث المنتجات والخدمات المصرفية وبناء القدرة على الحوكمة والائتمان وإدارة مخاطر الصرف بالإضافة إلى اصلاح إجراءات التحصيل في حالة التخلف عن السداد.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

4. تطوير أسواق رأس المال: لتحسين تخصيص المدخرات الوطنية للاستثمار الانتاجي بتبسيط الإجراءات الإدارية لأسعار البورصة واستكمال الإطار التنظيمي لصناديق الاستثمار.

5. إعادة تأهيل قطاع عام قوي: يتم ذلك بدعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية طبيعية والتي حققت فيها ميزات نسبية، إحلال الواردات بالمنتجات الصناعية المحلية، دعم تنمية الصناعة التصديرية بالإضافة إلى ضمان موارد الطاقة الآمنة من خلال برنامج كفاءة الطاقة وبرنامج صناعي وتكنولوجي لتنمية الطاقات المتجددة.

المطلب الثاني: تقييم لأهم ما تم إنجازه من النموذج الاقتصادي الجديد.

بعد فشل النموذج الاقتصادي القائم على الموارد النفطية وإثبات عدم فعاليته في بناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على نمو مستدام وتطوير القطاعات الإنتاجية خارج القطاع النفطي، عمدت الجزائر إلى تبني النموذج الاقتصادي الجديد كنموذج قائم على التنويع الاقتصادي بدل الهيمنة النفطية. سنحاول فيما يلي تقييم أهم النتائج التي تم إنجازها في ظل هذا النموذج ودرجة تحقيقه للأهداف المسطرة له خلال المرحلة الأولى وأهم ما تم إنجازه خلال المرحلة الثانية.

الفرع الأول: في مجال التنويع الاقتصادي.

لمعرفة أهم النتائج التي حققها النموذج الجديد في مجال التنويع الاقتصادي لابد من عرض أهم التطورات التي شهدتها مختلف القطاعات الاقتصادية بعرض النتائج التي حققتها، ومن ثمة التطورات التي شهدتها الناتج الداخلي الخام. كما يلي:

أولاً: القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية.

إنطلاقاً من إحصائيات الجزء السابق نجد أنه من على الرغم من تذبذب نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها سجلنا تحسناً مقارنة بالفترة السابقة لتطبيق النموذج مسجلة نسب وصلت حتى 45.9 بالمئة بالنسبة للقطاع الصناعي ونسب تتراوح ما بين 11.58-13.78 بالمئة بالنسبة للقطاع الفلاحي. في حين أن نسبة مساهمة السياحة لا تزال ضعيفة جداً لم تسجل أي تحسن يذكر خلال مرحلتي النموذج باستثناء سنة 2022 التي حققت خلالها نسبة 4 بالمئة والتي تعتبر تقدم ملحوظ في هذا القطاع إذا ما قورنت بالسنوات الفارطة.

في هذا الإطار حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الناشئة وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص حيث أصبحت تستوعب 1171945 مؤسسة خلال 2019 بعدما كانت تستوعب 820738 مؤسسة خلال 2014 في ظل المرحلة الأولى من النموذج لتصل إلى 1359803 مؤسسة خلال 2022 في ظل المرحلة الثانية من النموذج، تنتمي أغلبها للقطاع الخاص بنسبة تفوق 95 بالمئة موجهة بدرجة أولى لقطاع الخدمات، الصناعة التحويلية، الأشغال العمومية ثم الزراعة والمحروقات في آخر الترتيب، وأكثر من 5 إلى 6 آلاف مؤسسة ناشئة. وكذا تطور ملحوظ في مجال الفلاحة الصحراوية حيث تم: (هوادف، 2023)

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

➤ استغلال العديد من أراضي الواحات والأراضي الصحراوية القابلة للاستغلال فلاحياً على مستوى 13 ولاية: الأغواط، الجلفة، المدية، ورقلة، بسكرة، غرداية، أدرار، النعامة، جانت، تمراست، البيض، الوادي، اليزي، بشار وتندوف خلال الفترة 2019-2023.

➤ تم إطلاق 70 مزرعة نموذجية، ثلاثة آلاف وحدة مضاعفة حبوب، 200 وحدة مضاعفة بذور البطاطا و 200 مشتلة معتمدة.

➤ احتلال الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا والثالثة عربياً في مجال تحلية مياه البحر عبر سلسلة من المشاريع على مستوى 5 ولايات توفر ما يقدر ب 1.4 مليار متر مكعب.

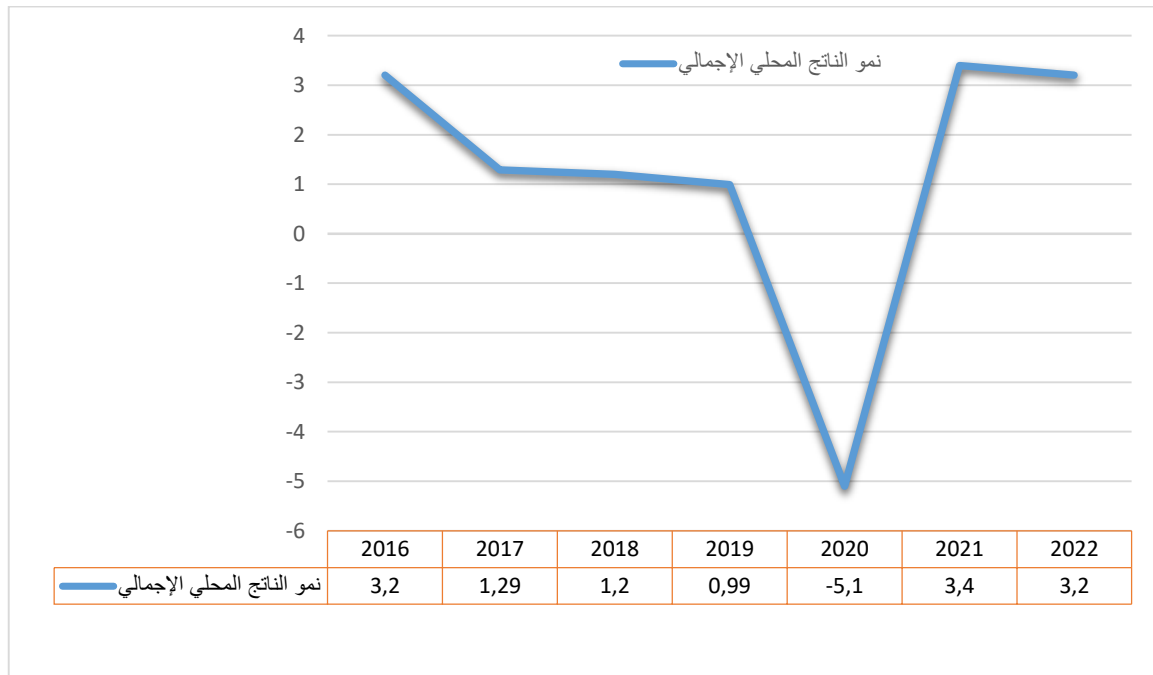
➤ تم ربط ألفي هكتار من المستثمرات الفلاحية وتوفير انارة بالطاقة الشمسية عبر 5 آلاف نقطة.

ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي.

إن تطورات الناتج المحلي الإجمالي ما هي إلا انعكاس لتطورات التي شهدتها مختلف القطاعات المكونة له، والشكل التالي يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المراحل الأولى من النموذج، كما يلي:

الشكل رقم(15.05): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2016-2022.

الوحدة: %



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (albank aldawli)

شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاض ملحوظ خلال المرحلة الأولى من النموذج وفي ظل جائحة كورونا من 3.20 بالمئة خلال 2016 إلى 0.99 خلال 2019 ليسجل معدل نمو سلبي قدر ب -5.1 بالمئة لكن سرعان ما تعافى الاقتصاد وسجل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو يقدر ب 3.4 بالمئة، 3.2 بالمئة نتيجة تسارع النمو خارج المحروقات بنسبة تقدر ب 4.3 بالمئة.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الفرع الثاني: في مجال المالية العامة ومعدلات التضخم.

هدف هذا البرنامج في مجال المالية العامة إلى العمل على رفع الإيرادات وترشيد الإنفاق العام مما من شأنه أن يخفض العجز في الموازنة العامة، ومن خلال الاحصائيات المقدمة في الجزء الفارط نجد أن الدولة قد استطاعت الرفع من إيراداتها خاصة فيما يتعلق بالإيرادات خارج المحروقات حيث ارتفعت من 2349.9 مليار دج خلال 2014 إلى 3933.1 مليار دج خلال 2019 خلال المرحلة الأولى في حين تذبذبت خلال المرحلة الثانية متراوحة ما بين 3719.4 مليار دج -3981.9 مليار دج الا أنه رغم هذا التذبذب لا يمكن أن غرض النظر عن التحسن الذي سجلته خلال كلتا المرحلتين وذلك راجع إلى إصلاحات النظام الضريبي الذي اتبعته الجزائر وكان له دور كبير في تغطية عجز الموازنة خاصة في ظل انهيار أسعار النفط. إلا أنها لم تتمكن من ترشيد الانفاق العام بالقدر المطلوب الذي شهد تزايد كبيراً وساهم بشكل كبير في زيادة عجز الموازنة العامة في ظل تزامن تأثيرات الصدمة النفطية لسنة 2014 وعجز صندوق ضبط الإيرادات عن مواصلة تغطية هذا العجز لنفاذه في شهر فيفري 2017 خلال المرحلة الأولى من النموذج وهو اضطر الدولة إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي، ومن جهة أخرى الصدمة المزدوجة التي عانى منها الاقتصاد جراء جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط خلال المرحلة الثانية من النموذج.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد شهدت معدلات التضخم انخفاض خلال المرحلة الأولى من النموذج من 6.397 إلى 1.95 بالمئة خلال الفترة 2016-2019، ولكن سرعان ما ارتفع في ظل المرحلة الثانية من النموذج مسجلاً 9.265 بالمئة إلا أن الدولة تسعى إلى السيطرة عليه وتخفيض في المرحلة التالية.

الفرع الثالث: في مجال الاستدامة الخارجية.

لمعرفة أهم النتائج التي حققها النموذج الاقتصادي الجديد في مجال الاستدامة الخارجية فلا بد من معرفة أهم النتائج التي حققها في مجال تنوع الصادرات وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، ومن جانب آخر أهم النتائج التي حققها في مجال الأمن الطاقوي. كما يلي:

أولاً: في مجال إحلال الواردات وتنوع الصادرات.

إنطلاقاً من ما تم عرضه من إحصائيات في الفصل السابق نلاحظ أن الواردات شهدت تراجع ملحوظ خاصة في ظل الإجراءات الحكومية لتشجيع الإنتاج المحلي وتقليص فاتورة الاستيراد حيث انخفضت خلال المرحلة الأولى من النموذج من 59.670 مليار دولار خلال 2014 إلى 43.806 مليار دولار خلال 2019، وواصلت هذا الانخفاض حتى خلال المرحلة الثانية لتبلغ ما يقدر ب 38.757 مليار دولار خلال 2022. أما بالنسبة للصادرات فقد سجلت زيادة قطاع المحروقات من 1.67 مليار دولار خلال 2014 لتبلغ 2.08 مليار دولار خلال 2019 ثم 5.98 مليار دولار خلال 2022 وإن كانت هذه الزيادة ضئيلة فإنها تبقى كخطوة نحو تنوع الصادرات خارج المحروقات.

ثانياً: في مجال الأمن الطاقوي.

حققت الجزائر طفرة قوية في مجال المحروقات-12.2 مليار برميل من احتياطي النفط وإنتاج لأمس 970 ألف برميل نفطي، 159 تريليون قدم مكعب من موارد الغاز الطبيعي بما يقابله 9.9 مليار قدم مكعب من الغاز يومياً-بالإضافة إلى 10

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

اكتشافات جديدة في 9 الأشهر الأولى لسنة 2023 مضافة إلى 16 اكتشاف معلن خلال 2022 في إطار استراتيجية الجزائر الرامية لزيادة احتياطي الهيدروكربونات. بالإضافة لإنشائها مستودع للتخزين في سيدي بلعباس بقدرة 180 ألف متر مكعب حيز الاستغلال وإنشاء محطات للبنزين 42 محطة مقرر تم وضع 34 محطة منها حيز الخدمة و 7 محطات متنتقلة. وكذا توقيع 4 عقود جديدة لاستغلال النفط بين سوناطراك وشركات نفطية كبرى (هوادف، 2023).

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للمخطط الاقتصادي الجديد.

من خلال النموذج الاقتصادي الجديد تم وضع الإطار المرجعي للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال إتاحة الفرصة لجميع القطاعات الاقتصادية للمشاركة في النمو، العمل على تحقيق الاستدامة المالية، وضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والمتوسطة والناشئة وتقوية المؤسسات والرفع من كفاءة اليد العاملة من خلال تحسين كفاءة التعليم والتكوين.... الخ. وفي ظل كل هذه التغيرات يمكن تصور ثلاث سيناريوهات مستقبلية محتملة وفق نظرة استشرافية تركز على جملة من المؤشرات الاقتصادية، والتي يمكن عرضها كالتالي:

الفرع الأول: سيناريو تخلف الاقتصاد.

في ظل استمرار السياسات الاقتصادية الحالية لتسيير الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد بين حين وآخر، إضافة إلى الاستمرار في اتباع آلية ضخ الأموال في اقتصاد لا يزال غير كفؤ وغير مهيكّل قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، فمواصلة السير على نفس منهج التسيير الغير كفؤ للمؤسسات العمومية في ظل وجود قوة عاملة غير مؤهلة ناتجة عن غياب التكوين وانعدام التأهيل للمورد البشري من شأنه أن يؤدي إلى تندي الإنتاجية والاعتماد بشكل أكبر على الاستيراد. ووفق سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية فإن الجزائر تواجه خطر تندي أسعار النفط في أي وقت، كما أنه على الجزائر ترك احتياطي للأجيال القادمة لتلبية احتياجاتهم المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة الكثافة السكانية مستقبلا، مما ينجر عنه زيادة سقف المطالب الاقتصادية والاجتماعية ففي ظل كل هذه التغيرات ستجد الحكومة الجزائرية نفسها عاجزة عن تلبية هذه المطالب في ظل انخيار أسعار النفط وما ينتج عنه من تندي في إيراداتها، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية: ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة والارتفاع في حجم المديونية فيدخل بذلك الاقتصاد الجزائري في حالة من التخلف. (فرومي، 2017، صفحة 268)

الفرع الثاني: السيناريو العادي (بقاء الأمور على حالها "الاعتماد على النفط").

يكنم الاختلاف الوحيد بين هذا السيناريو وسابقه في التغيرات على مستوى سوق الطاقة الدولية والتغيرات في مستويات العرض والطلب التي من شأنها التأثير على الأسعار، ومن جانب آخر مستوى التقدم في مجال الطاقات المتجددة. إن التوقعات البسيطة المستندة إلى الوضع الحالي تسمح بإلقاء نظرة على المآزق الاقتصادي الذي من الممكن أن تستمر فيه الجزائر، ففي ظل استمرار الجزائر في مستوى الانفاق الحكومي الحالي ونفس نصيب الموازنة الاستثمارية من الموازنة العامة (في حال الحفاظ على نفس المستوى العالي من الاستثمارات العامة) سيؤدي ذلك إلى استمرار اتساع عجز الموازنة خاصة في ظل حالات افراغ صندوق ضبط الإيرادات التي يشهدها في السنوات الأخيرة جراء تهاوي أسعار النفط المقابل للاستمرار في الانفاق

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

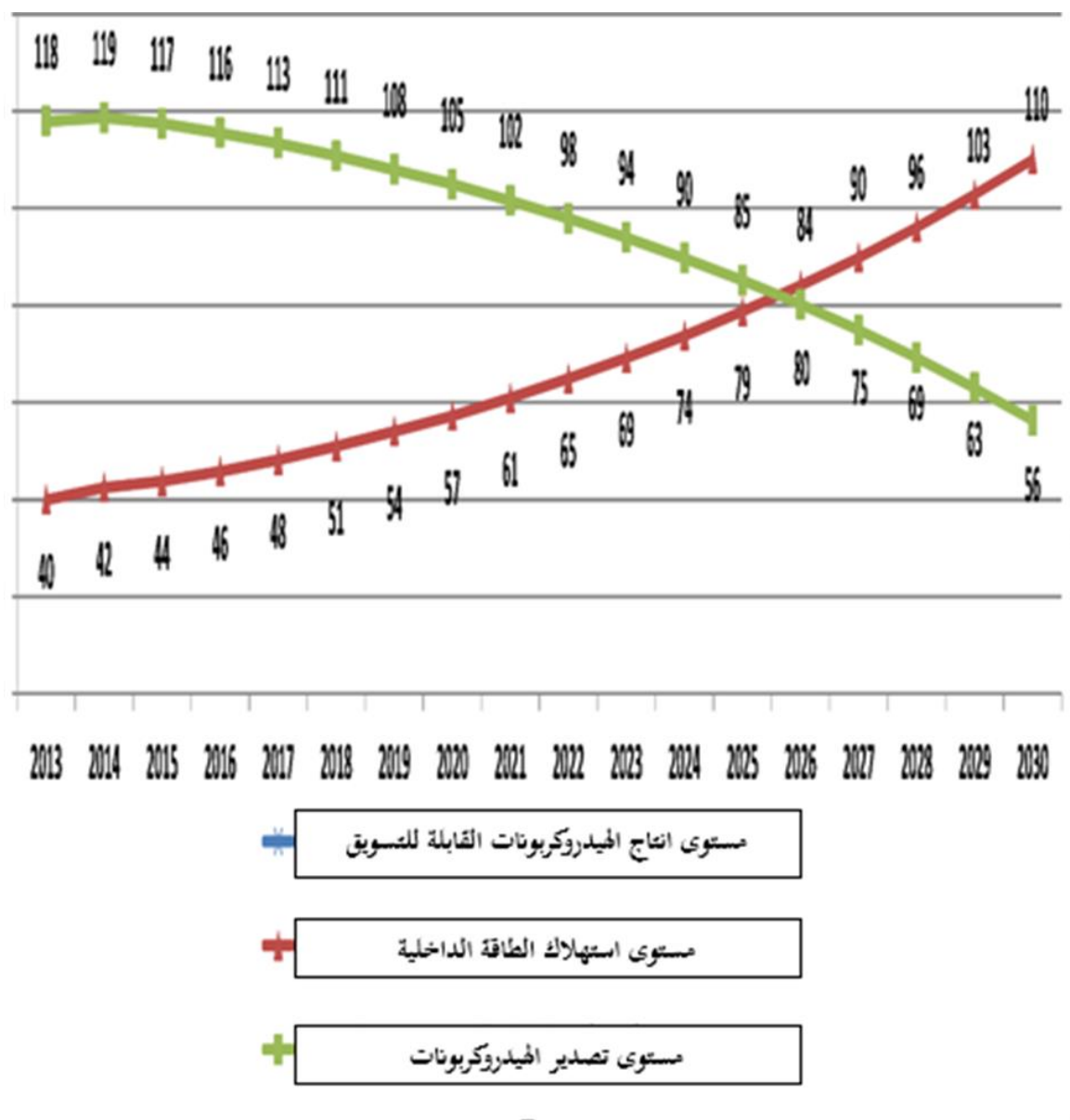
لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

أكثر مما تحصله عائدات الضرائب. ففي ظل كل هذه الظروف دون تغيير الدولة لنموذجها الاقتصادي أو سياساتها المالية والميزانية ستستنفذ الدولة كل مواردها في غضون 5 أو 6 سنوات، بعد ذلك سيؤدي عجز الموازنة إلى زيادة ديون الدولة التي يمكن أن تصل إلى ما يقارب 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030. أما بالنسبة لاحتياطات النقد الأجنبي فمن المتوقع أن يشهد انخفاضاً في حال استمرار النمو الغير محدود للواردات وانخفاض الصادرات من المواد الهيدروكربونية في ظل التوجه لمصادر الطاقة المتجددة إلى عجز تجاري هيكلي مما سيجبرها على الاستدانة لتمويل عجزها التجاري والذي من المتوقع أن يصل إلى 150 مليار دولار خلال سنة 2027 و أكثر من 300 مليار دولار خلال سنة 2030 تقريباً وهو ما سيضطرها إلى مواجهة مستويات لا يمكن تحملها من الديون الخارجية (laboratoire NABNI, 2013). والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (16.05): توقعات نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة و انتاج الهيدروكربونات القابلة للتسويق في

الجزائر آفاق 2030

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات لأسعار النفط - دراسة استشرافية-



المصدر: (laboratoire NABNI, 2013)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه من المتوقع أن يشهد الاستهلاك الداخلي لمصادر الطاقة من المحروقات ارتفاعا خلال الفترة المقبلة بشكل مستمر لتصل إلى حوالي (MTEP) 110 بحلول 2030 في ظل توقعات الارتفاع الجذ محدود (ضئيل جدا ما بين 160 إلى ما لا يصل لـ 170 مليون خلال الفترة 2024-2030) للمحروقات القابلة للتسويق وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الصادرات من المحرقات إلى ما يقارب (MTEP) 56 بحلول 2030.

أي أن توقعات نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة تقودنا حتماً نحو انخفاض مستدام في الصادرات الذي من المرتقب أن يتسارع بين عامي 2020-2025 ب نسبة - 4 بالمئة وبنسبة - 7 بالمئة خلال 2025- 2030 خاصة إذا تزامنت مع انخفاض في حجم الاكتشاف والتطور السريع لمصادر الطاقة المتجددة وفي ظل هذه الافتراضات فإنه من المرجح أن تنخفض

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

صادرات النفط والغاز بحوالي النصف بحلول 2030 دون أن يغض البصر عن إمكانية تراجع الطلب العالمي وكل هذا من شأنه التقليل من الكميات القابلة للتصدير وهذا أكثر السيناريوهات تشاؤماً. (laboratoire NABNI, 2013)

الفرع الثالث: سيناريو تقدم الاقتصاد (في حال نجاح مخطط التنويع الاقتصادي" المرحلة الثالثة من النموذج الاقتصادي الجديد").

لا يرتبط هذا السيناريو بالسوق الدولية للطاقة وتغيرات أسعار النفط، وإنما يرتبط بشكل كبير بالقرارات المحلية لصناع السياسات العامة، إذ أنه عليهم اتخاذ القرارات اللازمة للقيام بتغيير جذري في الوسائل والطرق واتباع مخطط جديد يأخذ بعين الاعتبار عوامل النجاح وشروط التطور مع توجيه الأفراد لتحقيق هدف واحد يحفزهم على بناء جزائر متقدمة خلال 2030-2050، وهو ما يتطلب استراتيجية نمو تحقق مساهمة كل القطاعات وكل المواطنين في ذلك (قرومي، 2017، صفحة 269)، بحيث تكون هذه الاستراتيجية قادرة على توفير الموارد المالية اللازمة لبناء الاقتصاد بعيداً عن الريع النفطية تكون أكثر استدامة، وفي ظل احتمال نجاح النموذج الاقتصادي الجديد في تنويع الاقتصاد والنهوض به بعيداً عن الاعتماد الشبه مطلق على الموارد النفطية فإنه من المتوقع أن يتم تقليص الاعتماد على الموارد النفطية بأكبر قدر ممكن والتحول إلى موازنة تعتمد على الإيرادات غير النفطية، و ميزان تجاري يتميز ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات و تنوعها، وفيما يلي أهم التوقعات المحتملة لذلك:

أولاً: التحول المالي نحو ميزانية للجزائر أقل اعتماداً على الموارد النفطية آفاق 2030.

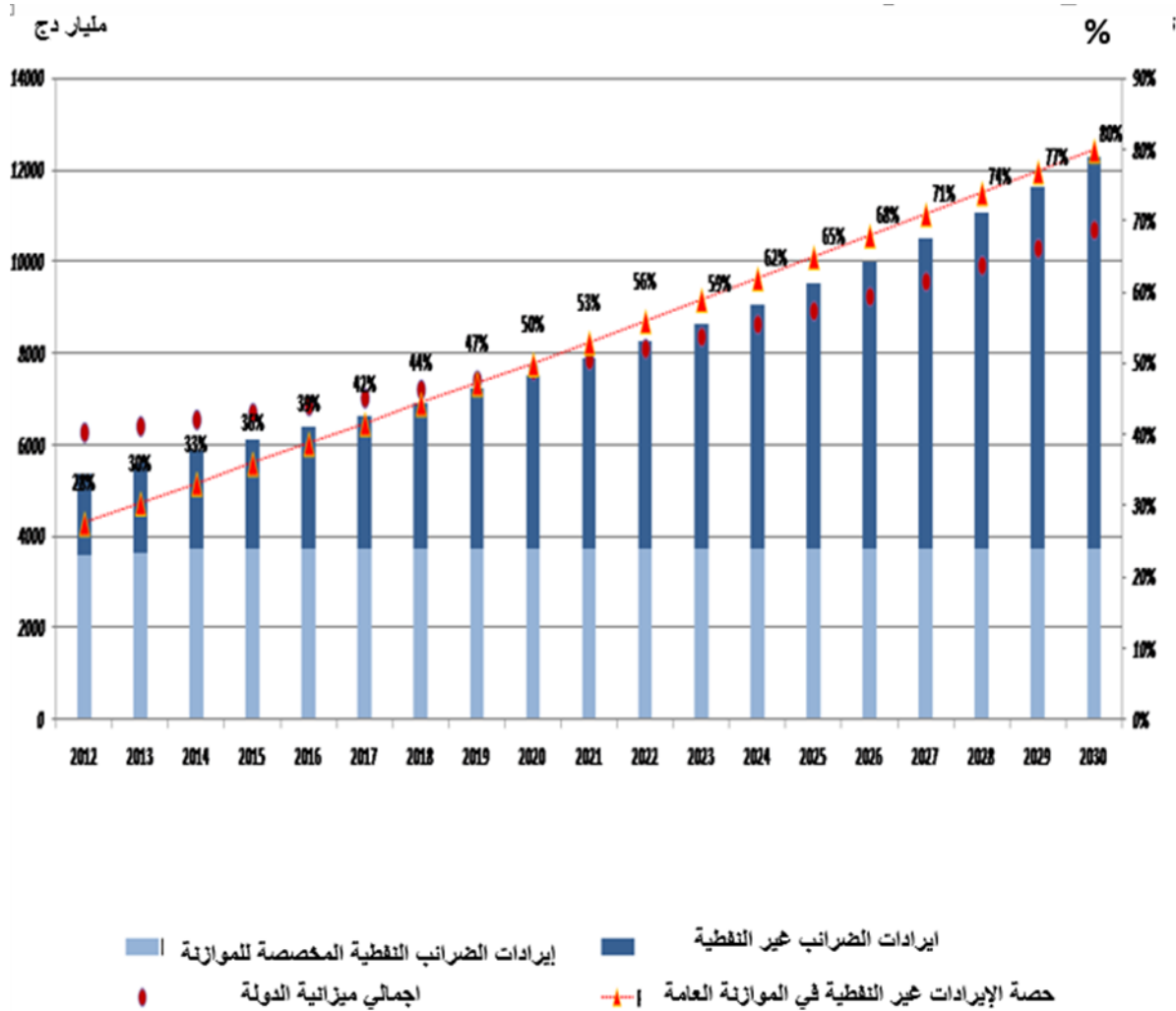
تسعى الجزائر من خلال النموذج الاقتصادي الجديد إلى الزيادة من الموارد الضريبية بأكبر قدر ممكن من خلال جملة من الإصلاحات الضريبية التي من شأنها أن توفر القدر المطلوب من الموارد اللازمة لتغطية أكبر قدر ممكن من النفقات العامة، فتبتعد بذلك عن الاعتماد الشبه كلي على الموارد النفطية وتكون بمنأى عن تأثيرات وتقلبات السوق النفطية. الشكل التالي يوضح أهم التطورات المتوقعة بهذا الخصوص:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم(17.05): التطورات المتوقعة لموارد الموازنة العامة للجزائر في آفاق 2030.

الوحدة: %، مليار دج.



المصدر: (laboratoire NABNI, 2013)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه من المتوقع أنه في ظل نجاح النموذج الاقتصادي الجديد فإنه بحلول 2030 سوف يقل اعتماد الموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية تدريجياً بالمقابل سوف تشكل الإيرادات غير النفطية الجزء الأكبر الذي سيعتمد عليه في تمويل الموازنة العامة، وبذلك يتم التحول المالي نحو ميزانية أقل اعتماداً على الإيرادات النفطية بحيث يتم تمويل 20 بالمئة كحد أقصى من الإيرادات النفطية بحلول 2030 و 80 بالمئة من الإيرادات غير النفطية محققة قفزة نوعية تقدر ب 20 بالمئة في ظل إصلاحات النظام الضريبي.

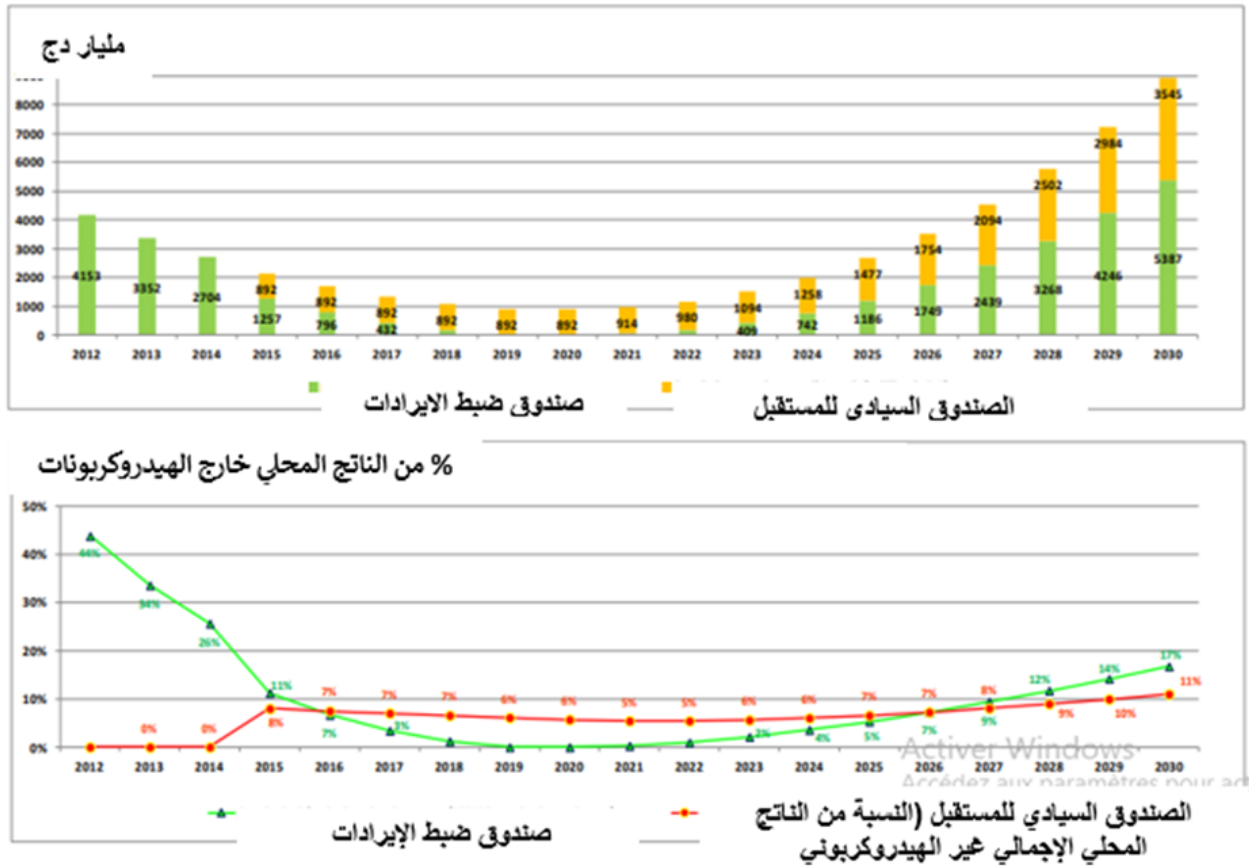
الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

وفي ظل توقعات الجزائر كان من المفترض أن يتم إنشاء صندوق سيادي للمستقبل FSA بداية من الفترة 2015-2020، بحيث تحدد هيئة الرقابة المالية قواعده وبالمقابل أن يتم تحديد قواعد صندوق ضبط الإيرادات فيتم تقسيم تخصيص فوائض الميزانية بين FRR و FSA بحيث يتم دفعي ثلثي الفوائض المالية إلى FRR والثلث المتبقي ل FSA مع تحديد حد أقصى ل FRR لا يمكن تجاوزه عند الوصول إليه يتم تحويل الفوائض بالكامل إلى FSA، بحيث يتم الخصم من FRR لتمويل عجز الموازنة العامة وفي حال نفاذه يتم اللجوء إلى الدين العام ولا يمكن بأي حال من الأحوال الخصم من FSA إذ يتم استثمار هذا الأخير لمستقبل الأمة على أن يكون النصف من أصوله مخصص لمخططات التنمية طويلة المدى في حين أن النصف الآخر يكون للأجيال القادمة (صندوق الجزائر لسنة 2050)، وباعتماد على نموذج الاسقاط وتحت افتراض أن ميزانية الدولة تتطور بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي فإن الشكل التالي يوضح أهم التطورات المتوقعة ل FRR و FSA: (NABNI, Janvier 2013)

الشكل رقم(18.05): التطورات المتوقعة ل FRR و FSA في الجزائر آفاق 2030.

الوحدة: مليار دج



المصدر: (NABNI, Janvier 2013, p. 52)

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

نلاحظ من الشكل أعلاه أن رصيد كل من FRR و FSA من المتوقع أن يشهد ارتفاعاً خلال الفترات المستقبلية، بحيث يتوقع أن يصل رصيد FSA ما يقارب 3545 مليار دج أي 11 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المحروقات بحلول 2030، في حين من المتوقع أن يرتفع رصيد FRR ليلبلغ 5387 مليار دج أي 17 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي باستثناء المحروقات بحلول 2030.

وكما أشرنا سابقاً فإنه كان من المفترض أن يتم تطبيق هذه الخطوة خلال الفترة 2015-2020 إلا أن الوضع الاقتصادي للجزائر قد حال دون ذلك، والجدير بالذكر أن إنشاء مثل هذا الصندوق سيكون خطوة هامة للنهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة إذا ما تم تمويله من مصادر غير نفطية.

ثانياً: التحول نحو ميزان تجاري للجزائر أكثر تنوعاً في مجال الصادرات وأقل استيراداً آفاق 2030.

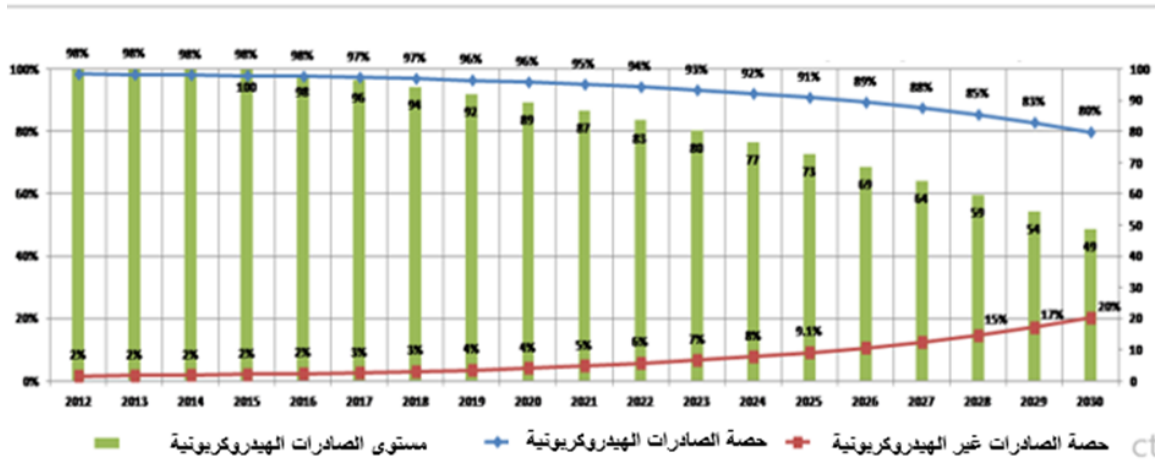
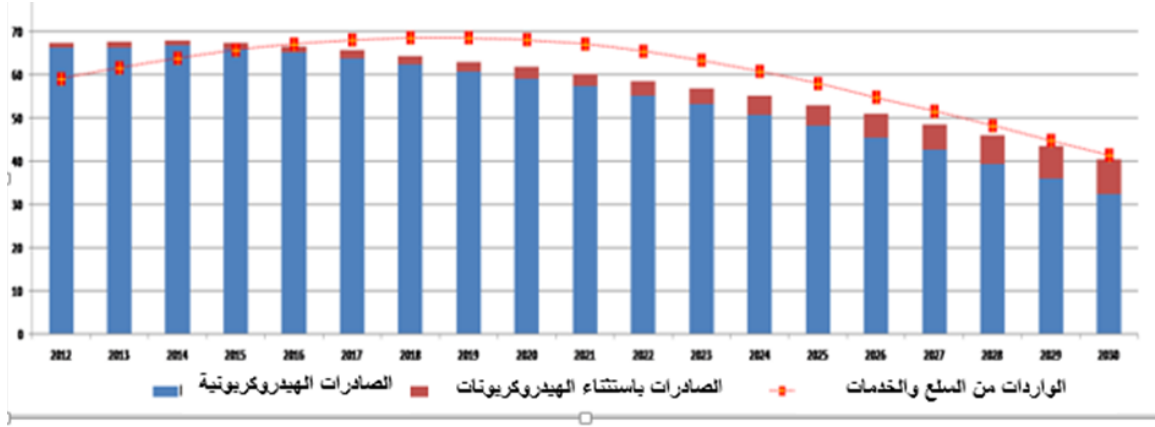
تهدف الجزائر إلى العمل على ترقية صادرات الغير نفطية كحل لتقليص العجز في الميزان التجاري ومحاولة تحقيق فائض في ظل توقعاتها بانخفاض الصادرات النفطية والتخفيف من الاستيراد بمحاولة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات. باعتبار أن الميزان التجاري من أهم المتغيرات المؤثرة على التوازن الاقتصادي الخارجي، وفيما يلي أهم التوقعات للتطورات التي من الممكن أن يشهدها الميزان التجاري:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم(19.05): توقعات تطور الصادرات والواردات في الجزائر آفاق 2030.

الوحدة: %.



المصدر: (laboratoire NABNI, 2013)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية ستشهد انخفاضاً تدريجياً ويرجع ذلك إلى الانخفاض المحتمل للصادرات من المحروقات إلى أن تصل لما يقارب 80 بالمئة من إجمالي الصادرات بحلول 2030 بعدما كانت تقدر بحوالي 98 بالمئة خلال 2014 أي بانخفاض يصل حتى 18 بالمئة بحلول 2030، في المقابل ستشهد الصادرات خارج المحروقات ارتفاعاً لتبلغ ما يقارب 20 بالمئة من إجمالي الصادرات بحلول 2030 بعدما كانت تقدر بما يقارب 2 بالمئة خلال 2014 أي بارتفاع يقارب 18 بالمئة. أما بالنسبة للواردات فستشهد انخفاض ملحوظ لتصل إلى ما يقارب 40 مليار دولار أي بانخفاض يقارب 30 مليار دولار في ظل تواصل الإصلاحات الحكومية لتخفيض الواردات وإحلال المنتجات المحلية محلها.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

المبحث الثالث: فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد و مهام الإصلاح والانتقادات الموجهة له.

إن النموذج الاقتصادي الجديد يمثل فرصة جيدة للتحويل الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية إذا ما تم تطبيقه بشكل جيد، خاصة في ظل الإمكانيات الجيدة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، والآفاق الواعدة التي طرحها النموذج على مستوى مختلف القطاعات، فيتحول بذلك الاقتصاد الجزائري من اقتصاده تقوده الدولة ويعتمد بصفة أساسية على القطاع النفطي والموارد النفطية إلى اقتصاد متنوع ومستدام يكون للقطاع الخاص الدور البارز فيه، إلا أن مثل هذا التحول يتطلب خطوات جديدة، ناجعة وطموحة للإصلاح الهيكلي، ولكن التحديات الكبيرة التي تواجه تجسيد هذا النموذج على أرض الواقع بمقابل المحتوى الذي تضمنه جعلته يتعرض للعديد من الانتقادات التي تشكل في نجاحه.

المطلب الأول: الآفاق المستقبلية لمختلف القطاعات الاقتصادية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد(2016-2030).

هدفت الجزائر من خلال صياغة النموذج الاقتصادي الجديد إلى أحداث تغيير جذري في هيكل اقتصادها، بما يضمن لها التحول إلى اقتصاد متنوع، مستدام قادر على النمو خارج قطاع النفط بحلول سنة 2030، وفي ظل تأمل نجاح هذا النموذج فإن الجزائر تتوقع آفاق مستقبلية واعدة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض وتلخيص أهم هذه الآفاق.

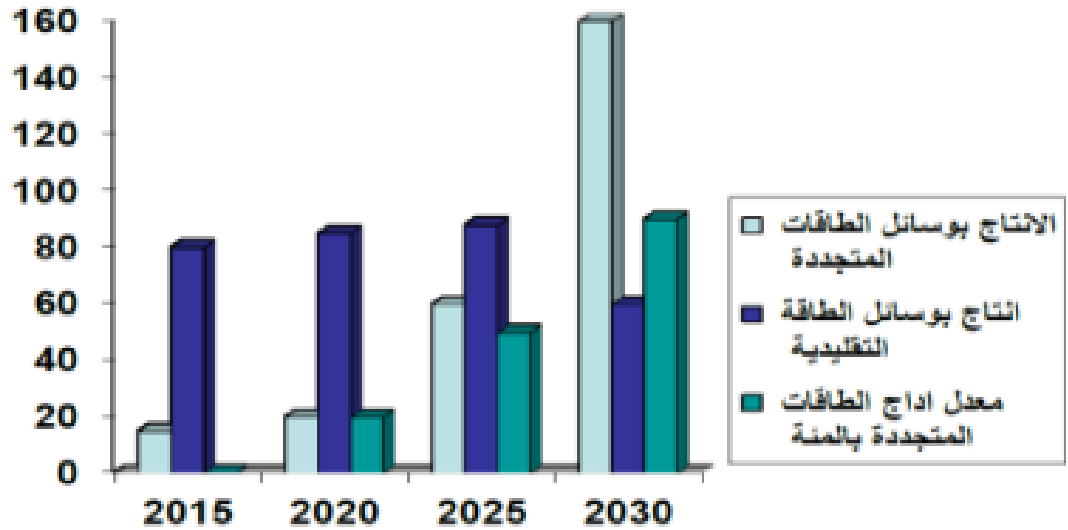
الفرع الأول: الآفاق المستقبلية لمجال الأمن الطاقوي طويل المدى.

في إطار النموذج الاقتصادي الجديد من المتوقع أن تشهد الجزائر قفزة نوعية في المجال الطاقوي لتعزيز إنتاجها من المحروقات ومن جانب آخر العمل على استغلال أكبر قدر ممكن من الطاقات المتجددة، والشكل التالي يوضح أهم التوقعات للإنتاج الطاقوي من المحروقات والطاقات المتجددة:

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم(20.05): التطورات المتوقعة للإنتاج الطاقوي بوسائل الطاقات المتجددة ووسائل الطاقة التقليدية في الجزائر آفاق 2030.

الوحدة: %



المصدر: (جحنين، 2020-2021، صفحة 234)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإنتاج الطاقة بواسطة وسائل الطاقات التقليدية سيشهد ارتفاع طفيف في المقابل ستشهد الإنتاج بوسائل الطاقات المتجددة تطوراً ملحوظاً لتصل إلى حوالي 50 بالمئة خلال سنة 2025 وتقترب حتى 90 بالمئة في آفاق 2030.

وفي هذا الإطار يمكن عرض اهم التوقعات في كلا المجالين كما يلي:

أولاً: في مجال الطاقات التقليدية. (هوادف، 2023)

- تم تقييم إمكانية تنفيذ 26 اتفاقية دراسات خاصة بالمحروقات غير التقليدية
- توقيع 4 عقود جديدة لاستغلال النفط بين سوناطراك وشركات نفطية كبرى منها عقدان يسمحان برفع الإنتاج في حقول معينة من 60 ألف إلى 100 ألف برميل يومياً من النفط المكافئ بحلول 2026.
- برنامج استثماري لسوناطراك: تم استثمار 40 مليار دولار خلال 2023-2027 في مجال الاستكشاف والإنتاج على المدى المتوسط والطويل.
- من المتوقع إنشاء مستودعات للتخزين: مستودع في الخروب (قسنطينة) بقدرة 172 ألف متر مكعب ومستودع في الأغواط بقدرة 6 آلاف متر مكعب.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات لأسعار النفط – دراسة استشرافية–

ثانياً: الطاقات المتجددة.

في إطار برنامج الطاقات المتجددة من المرتقب أن يتم توفير قدرات بحوالي 17475 ميغا واط من مزيج من الطاقة الكهروضوئية، الرياح، الشمسية، الكتلة الحيوية..... الخ خلال الفترة 2020-2035 تتوزع على مختلف فروع الطاقات المتجددة كما يلي:

الجدول رقم(01.05): قدرات الطاقة المتجددة المتوقعة خلال الفترة 2020-2035

الوحدة: ميغاواط.

فروع الطاقات المتجددة	القدرات المتوقعة
الكهروضوئية	10.575
الرياح	4000
الحرارة الشمسية	2000
التوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الأرضية	900
المجموع	17.475

المصدر: (République algérienne démocratique et populaire, 2019, p. 86)

الملاحظ من خلال الجدول أن طاقة الرياح والحرارة الشمسية تتصدر قائمة الطاقة المتجددة بقدرات جيدة. ومن خلال هذا البرنامج يتوقع زيادة في حصة الكهرباء من مصادر متجددة إلى 27 بالمئة من مزيج الطاقة، وقد تم حتى الآن بناء أكثر من 400 ميغاواط في الجنوب والهضاب العليا، وتخطط الجزائر لتطوير الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح على نطاق واسع، كما سيتم إدخال الطاقة الشمسية الحرارية بالإضافة إلى قطاعات الكتلة الحيوية والتوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الأرضية بشكل تدريجي (République algérienne démocratique et populaire, 2019, p. 87). من المتوقع من هذا البرنامج أن يتم تركيب 22 ألف ميغاواط من الطاقة المولدة من مصادر الطاقات المتجددة على أن يتم توجيه 12 ألف ميغاواط للاستخدام الداخلي و10 آلاف ميغاواط للتصدير، بالإضافة إلى تلبية 20 بالمئة من توليد الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2030. (Democratic Republic of Algeria, p. 7) بالإضافة إلى أنه تم تجسيد مشروع "سولار 1000" الذي سينطلق خلال سنة 2024 ومن المتوقع أن ينتج نحو ألفي ميغاواط من الكهرباء النظيفة بحلول 2035 في إطار استثمار الهيدروجين الأخضر والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر. (هوادف، 2023)

الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية لمجال الصناعة.

يهدف النموذج إلى النهوض بالصناعة خارج قطاع المحروقات وبلوغ 10 بالمئة بحلول 2030، وهو ما يتطلب انتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر يتطلب معدل نمو يتراوح ما بين 6.5-7.4 بالمئة لقطاع الخدمات على أساس أن حصة

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

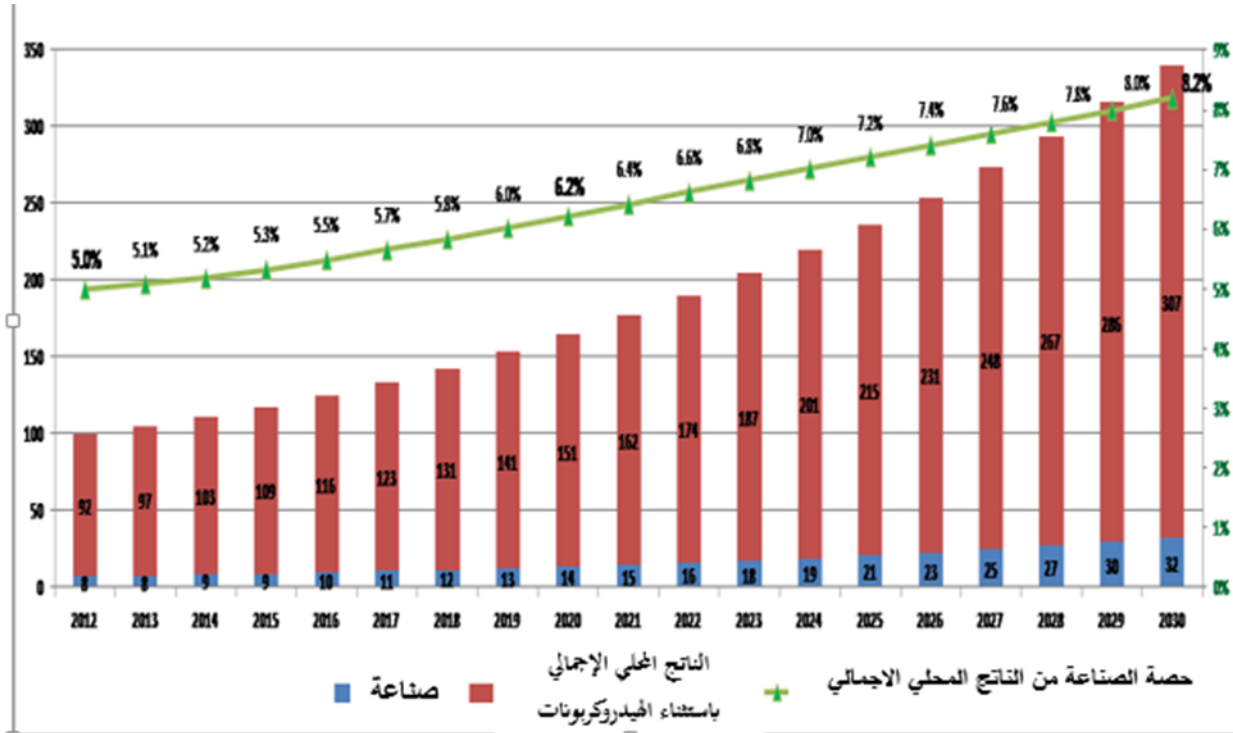
لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي من المفترض أن يبلغ نموه 1.7 بالمئة خلال الفترة المرجعية. (بوكرو، 2017) والشكل التالي يوضح توقعات تطور مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم(21.05): توقعات تطور القيمة المضافة الصناعية للناتج المحلي الإجمالي باستثناء المحروقات في الجزائر آفاق

2030.

الوحدة: %



المصدر: (laboratoire NABNI, 2013)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قطاع الصناعة خارج المحروقات سيشهد ارتفاع تدريجي ومستمر بقيم منخفضة لا تتجاوز 2 مليار دج سنويا، وترتفع معه القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المحروقات بشكل تدريجي بنسبة لا تتجاوز 0.2 بالمئة سنويا لتبلغ ما يقارب 8.2 بالمئة بحلول سنة 2030 في ظل الظروف العادية كأقل تقدير محتمل (سيناريو بقاء الأمور على حالها) وأن تصل حتى ما يقارب 10 بالمئة في ظل نجاح النموذج الاقتصادي الجديد (السيناريو المتفائل).

أما فيما يتعلق بالصناعة الاستخراجية فكخطوة لترقيتها فقد تم وضع حجر الأساس لمشروع مصنع المعالجة الأولية لخام الحديد المستخرج من منجم غار جبيلات تحت إشراف الشركة الوطنية للحديد والصلب (فيرال) بالشراكة مع (سي أم أش) الصيني خلال 2023، وهو أكبر استثمار منجمي بعد الاستقلال ومن المتوقع أن تصل طاقة المنجم خلال الفترة 2026-2040 ما بين 40-50 مليون طن سنويا. وأن يساهم في خلق 25 ألف منصب عمل مباشر و 125 ألف منصب غير مباشر. ومن المرتقب ان: (هوادف، 2023)

➤ يكون مصنع بشار للصلب وقضبان السكك الحديدية والهياكل المعدنية جاهزا في سبتمبر 2026.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

- يتضاعف الإنتاج السنوي من الصلب إلى 12 مليون طن في سنة 2026 خاصة بعد تضاعف انتاج مركبات الحجار وبلارة (جيجل) وبطوية في وهران ب 5 ملايين طن خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2013.

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية لمجال الزراعة.

تم تصميم سياسة تنمية للقطاع الفلاحي والريفي من خلال مقارنة هيكلية ومتكاملة مبنية على بناء متماسك مع سياسات قطاعية أخرى. إن نموذج النمو الاقتصادي المعتمد في مجال الفلاحة يقوم أساساً على تشجيع الاستثمار الزراعي والغذائي، بالاعتماد على زيادة تعبئة رؤوس الأموال والمبادرات الخاصة باعتباره أمر ضروري لانعاش القطاع الفلاحي والريفي (LàGENCE ALGÉRIENNE DE PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT, 2022) بما يمكن القطاع الفلاحي أن يساهم بنسبة 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2035، وعلى هذا النحو فقد تم اعتماد بعض الخطط الاستراتيجية موضحة كما يلي:

أولاً: الخطة الاستراتيجية لتنمية انتاج الحبوب 2023-2028: تم إطلاقها خلال شهر سبتمبر 2023 بمساهمة خبراء، البحث العلمي والتعليم العالي وباحثين في القطاع الفلاحي، البيئة، الصناعة بغية زيادة ربحية قطاع الحبوب وإنتاج وتطوير جودة البذور من خلال التقنيات الحديثة وفي هذا الإطار فإنه من المفترض أن يتم: (ALGERIE PRESSE SERVICE, 2023)

- إنشاء بنك للبذور يضم أكثر من 4000 سلالة نباتية.

- إنشاء بنك الجينات الوطني لتأمين 30 ألف سلالة نباتية.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية لضمان الأمن المائي في ظل تأثيرات التغيرات المناخية 2021-2030: تم إطلاقها سنة 2021 تعمل هذه الخطة على إيجاد حل فعال لمشكلة توفير المياه الصالحة للشرب بشكل نهائي والعمل على تعبئة موارد مائية مستدامة، وتهدف هذه الخطة إلى: (ALGERIE PRESSE SERVICE, 2023)

- زيادة نسبة المياه المحلاة إلى 42 بالمئة من الاحتياطات بنهاية 2024 بإنتاج 1.39 مليار متر مكعب/ السنة، خاصة في ظل وجود 5 محطات للتحلية قيد الإنشاء في كل من الطارف، بجاية، بومرداس، تيبازة ووهران.

- في هذا الإطار يرتقب أن يتم إنجاز 81 سداً عبر التراب الوطني بسعة تخزينية تبلغ 8.6 مليار متر مكعب، بحيث يتم استخدام محطات تحلية المياه لتأمين إمدادات المياه إلى المناطق الساحلية المجاورة.

ثالثاً: الحفاظ على النظم الايكولوجية الأرضية وضمان استخدامها المستدام وإدارة الغابات على النحو المستدام: وفق هذه الخطة فإنه من المرتقب أن تحقق النتائج التالية بحلول 2030: (MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, juin 2018, p. 17)

- من المرتقب أن تبلغ مساحة الغابات 1.245.000 هكتار بحلول 2030.
- تقليل حالات اندلاع الحرائق > 2600 وحدة / السنة وكذا تعبئة 776 شاحنة صهاريج خفيفة لمكافحة حرائق الغابات سنوياً.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

- زيادة حجم الأخشاب المعبئة سنوياً إلى 500.000 م³ / السنة وحجم الفلين المعبأ سنوياً إلى 120.000 قنطار سنوياً.
- تطبيق عدد من البروتوكولات لمكافحة الصيد الجائر والحد منه بنسبة 50 بالمئة على الأقل.

وبذلك فانه بحلول 2035 سيرتفع معدل التشجير الوطني بنسبة 3 بالمئة وإعادة تأهيل مالا يقل عن مليون هكتار من الغابات زد على ذلك ضمان تجديد الغابات المحروقة ومناطق القطع والغابات الطبيعية، وهو ما يفرض إعادة تأهيل مشروع رئيسي لمكافحة التصحر والعمل على خفض انبعاثات الكربون بنسبة 20 بالمئة مما يجعل من الممكن مكافحة آثار الاحتباس الحراري بشكل فعال.

رابعاً: الخطة الاستراتيجية للصيد البحري وتربية الأحياء المائية: بحلول 2035 من المتوقع أن يهيمن نشاط تربية الأحياء المائية مما سيضمن زيادة وتنوع إمدادات منتجات الصيد وتربية الأحياء المائية من خلال إنتاج 270 ألف طن سنوياً، وفي هذا الإطار سيتم الحفاظ على إنتاج الصيد البحري عند مستوى 120 ألف طن سنوياً مما من شأنه أن يخفف من الاعتماد على منتجات الصيد المستوردة هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيتمكن هذا القطاع من خلق أزيد من 73 ألف منصب شغل جديد. (MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, juin 2018, pp. 9-10)

الفرع الرابع: الآفاق المستقبلية لمجال السياحة.

في إطار ترقية القطاع السياحي قامت الجزائر بوضع خطة طويلة المدى من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030 (SDAT) تسعى من خلاله الجزائر أن تصبح بلداً سياحياً بالدرجة الأولى والعمل على استقبال أكبر عدد ممكن من السياح تم توقعها وفق 3 سيناريوهات يمكن تحديدها في الجدول التالي:

الجدول رقم(02.05): السيناريوهات المتوقعة للسياحة آفاق 2030.

الوحدات: مليون سائح/ أسرة/مليار دج/ مشروع/ سرير

السيناريوهات	عدد السياح (بالمليون)	عدد المشاريع	عدد الجديدة	الأسرة القيمة المالية مليار دج	الإنتاج السنوي
السيناريو الضروري	6	635	100000	300	600 سرير و 50 مشروع
السيناريو المعتدل	12	1240	200000	600	1200 سرير و 100 مشروع
السيناريو المتفائل	18	2500	400000	1200	24000 سرير و 200 مشروع

المصدر: (ساطور، 2016، صفحة 14)

نلاحظ من خلال الجدول أن SDAT تهدف في خطة عملها إلى التوسع لتلبية الطلب الوطني الذي سيصل إلى حوالي 12 مليون سائح وطني وأجنبي في ظل الظروف المعتدلة وهو ما يتطلب 200000 سرير ضمن 1240 مشروع بقيمة 600 مليار دج أي بمعدل إنجاز سنوي يقدر بـ 600 سرير و 50 مشروع، في حين يصل إلى 6 ملايين سائح في ظل السيناريو العادي-تتطلب 635 مشروع بقيمة 300 مليار دج- و 18 مليون في ظل السيناريو المتفائل -تتطلب 2500 مشروع بقيمة

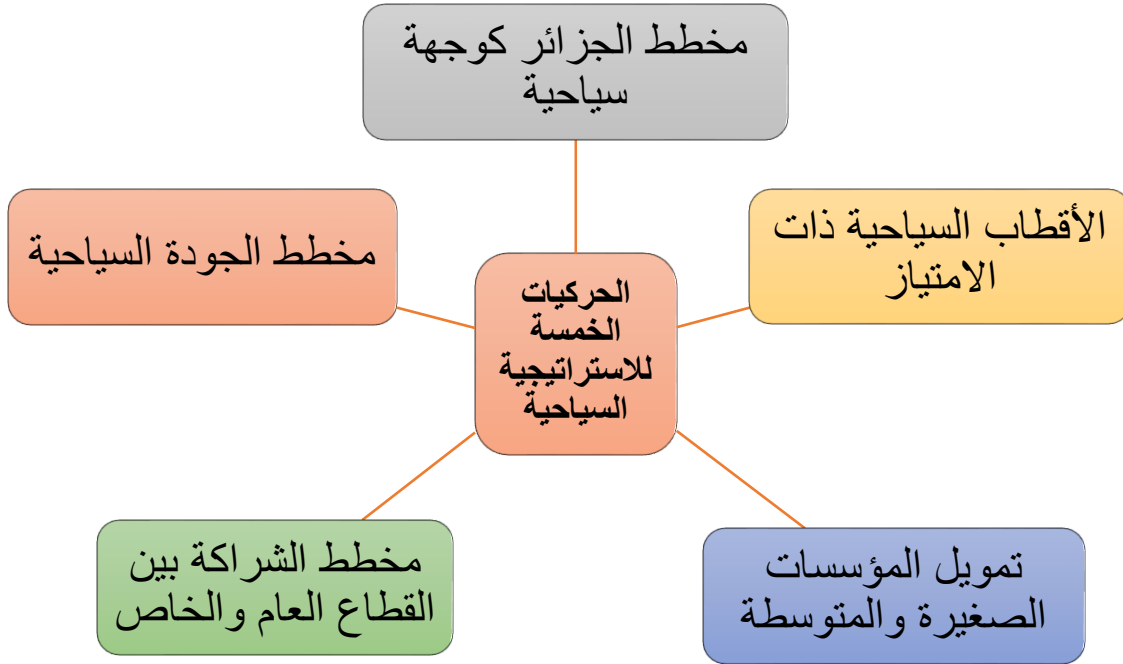
الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

1200 مليار دج-. وهي الأرقام التي سيتعين زيادتها لتصل إلى استقطاب عدد سياح أكثر من هذا في آفاق مستقبلية (2035-2040).

يرتكز تنفيذ هذا المخطط على خمسة حركات أساسية للاستراتيجية السياحية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (22.05): الحركات الخمسة للاستراتيجية السياحية للجزائر آفاق 2030.



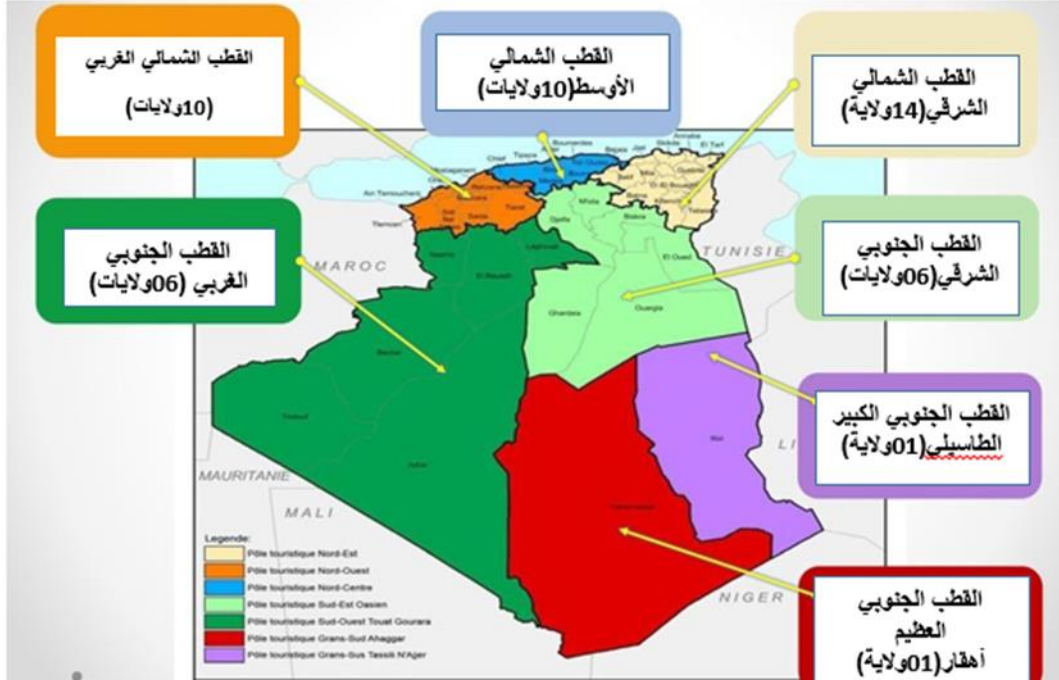
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (جحنين، 2020-2021، الصفحات 182-185)

يوضح الشكل أعلاه الخطوات الرئيسية التي يمكن من خلالها تطبيق الاستراتيجية السياحية للجزائر والنهوض بالقطاع السياحي والمتمثلة في: **مخطط الجزائر كوجهة سياحية** تعمل الجزائر من خلاله على التسويق للسياحة الجزائرية وتحسين صورتها، **مخطط الجودة السياحية** يتم من خلاله تطوير الإمكانيات السياحية للجزائر والعمل على وضع علامة خاصة تميز المنتج السياحي الجزائري، **مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص** بحيث تتولى الدولة توفير المناخ المناسب من خلال إنشاء البنى التحتية من مطارات وموانئ وتوفير الأمن في حين يتولى القطاع الخاص الاستثمار في الأنشطة السياحية، إقامة الفنادق والمركبات السياحية، توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التحفيزات لتشجيع استثمارها في القطاع السياحي وتحديد **الأقطاب السياحية ذات الامتياز** بحيث يتم تركيز الجهود على مواقع معينة وقطاعات معينة تم تحديدها ضمن سبعة أقطاب للتميز السياحي موزعة كما يلي:

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم(23.05): المراكز السياحية السبعة المحددة في SDAT.



المصدر: (L Agence Algerienne de promotion de l'investissement)

من خلال الشكل أعلاه يمكن تحديد الأقطاب السياحية السبعة كما يلي: تنفيذ مخطط الوجهة المرتكز على أقطاب التميز السياحي: حيث يتم تركيز الجهود على مواقع معينة وقطاعات معينة تم تحديدها ضمن سبعة أقطاب للتميز السياحي موزعة كما يلي: (Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, 2008, p. 44)

- **قطب التميز السياحي الشمالي الشرقي:** عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس وتبسة.
- **قطب التميز السياحي الشمالي الأوسط:** الجزائر، العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية.
- **قطب التميز السياحي الشمالي الغربي:** مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان.
- **قطب التميز السياحي الجنوبي الشرقي "الواحة":** غرداية، بسكرة، الوادي والمنيعية.
- **قطب التميز السياحي الجنوبي الغربي:** طرق القصور، أدرار، تيمون وبشار.
- **قطب التميز السياحي الجنوبي الكبير:** البزري، جانت... الخ.
- **قطب التميز السياحي بالجنوب الكبير "أهقار":** تمنراست... الخ.

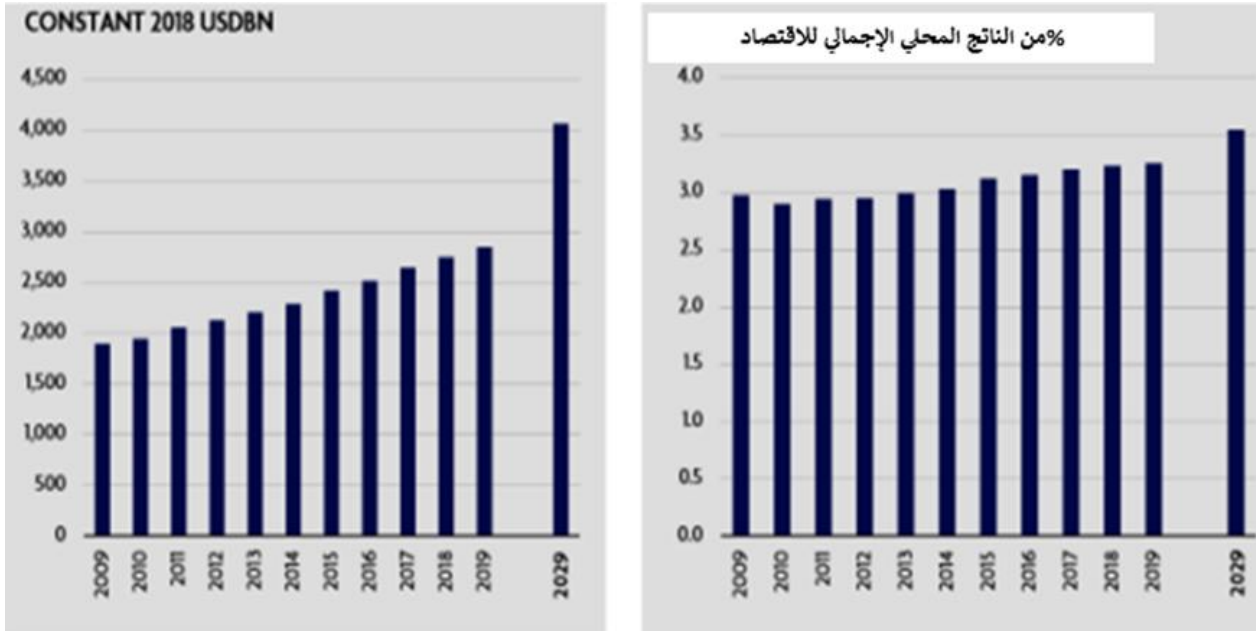
وفي ظل نجاح هذه الاستراتيجية في النهوض بالقطاع السياحي فإنه من المتوقع أن تتطور مساهمة في الاقتصاد الوطني والشكل التالي يوضح ذلك:

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

الشكل رقم(24.05): التطورات المتوقعة للقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2030.

الوحدة: مليار دج / %



المصدر: (جحنين، 2020-2021، صفحة 172)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قطاع السياحة من المتوقع أن يشهد تطور تدريجي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع

مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ما قيمته 4100 مليار دج خلال 2029 أي 3.6 بالمئة من الناتج

المحلي الإجمالي، بعدما كانت تقدر ب 2300 مليار دج أي 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2014.

المطلب الثاني: مهام الإصلاح الضرورية لنجاح النموذج الاقتصادي الجديد.

تحتاج الجزائر إلى اصلاح وطني شامل يمكن من خلاله رفع الكفاءة الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة بالكامل بدل الإصلاح

الجزئي الذي يتم فيه الفصل ما بين التعليم والتنويع الاقتصادي والتنمية ويسعى كل منها لتحقيق أهدافه الخاصة، وفيما يلي أهم

الخطوات للوصول لهذا الإصلاح الشامل: (Korea Development Institute and MINISTRY OF

STRATEGY, 2013, pp. 90-92)

➤ تحقيق نمو مستمر من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية وهو ما يتطلب اصلاحا شاملا في المجتمع والاقتصاد ككل.

➤ الحاجة إلى سياسة اقتصادية قادرة على الحفاظ بشكل مستمر على ظروف الاقتصاد الكلي الحالية مستقرة خاصة فيما يتعلق

بإدارة المالية العامة واحتياطات العملة الأجنبية.

➤ الحاجة إلى خلق فرص عمل عالية الجودة من خلال التنويع في الصناعات وتأهيل اليد العاملة والابتعاد عن الاعتماد على المورد

الواحد مما يؤدي إلى خلق سوق تتمتع بقوة عمل عالية المهارة.

➤ وجوب تحسين كفاءة الاستثمارات الخاصة في ظل الإنتاجية السلبية لعوامل الإنتاج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بشكل

مزمن.

الفصل الخامس: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

- ضرورة تغلب الجزائر على اعتمادها على المحروقات أي أنها بحاجة للتغلب على لعنة الموارد (المرض الهولندي) والذي لا يتوقف فقط على تنويع صناعاتها وإنما يحتاج إلى تدريب العمال ذوي مهارة من خلال إصلاح برامج التعليم، وفي هذا الإطار هناك العديد من التجارب يمكن الاستفادة منها: تجربة تشيلي في تنويع صادراتها من خلال العولمة وتجربة ماليزيا في التصنيع من خلال خطة التنمية الاقتصادية.
- تأمين القدرة التنافسية الصناعية من خلال ضرورة الإصلاح الهيكلي للصناعة الذي لا بد من أن يركز على تنويع الصادرات الذي من الأفضل أن يكون من خلال نمو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ومن ثمة يمكن نقل العمالة التي تعمل في الصناعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الصناعات ذات الحرفية العالية مما يساهم في النمو الاقتصادي.
- الحاجة إلى تحسين مجال البحث والتطوير بشكل كبير من خلال خلق الطلب على الباحثين في مجال البحث والتطوير في القطاع الخاص والعام في الوقت نفسه إنطلاقاً من تحسن القدرة التنافسية في مجال البحث والتطوير من خلال إصلاح التعليم كخطوة جد مهمة.
- تحسين هيكل الإدارة على المستوى الوطني والعمل على إنشاء منظمة حكومية واحدة تكون مسؤولة على إنشاء ووضع الميزانية والاحصائيات الخاصة بخطة التنمية.

المطلب الثالث: اهم الانتقادات الموجهة للنموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030.

- إن ربط النموذج الاقتصادي الجديد بزيادة الجباية ورفع الضرائب من جهة، وعدم وضوح بعض محاوره وغموض كيفية تطبيقها من جهة أخرى، جعل من بعض الاقتصاديين يستبعدون إمكانية نجاحه ويعتقدون أن فشله لا بد منه كون أنه من وجهة نظرهم لا يرتقي إلى أن يكون خطة استراتيجية طبقاً لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي والمستوعب للخطر المحدق بالاقتصاد من جهة، وعدم توافقه مع إمكانيات الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى. وفي هذا الإطار يمكن عرض هذه الانتقادات وحصر أهمها فيما يلي: (ضياي، 2019، الصفحات 11-12)
- حدد النموذج الاقتصادي الجديد الأهداف السامية للتنويع الاقتصادي، إلا أن لم يتم تحديد المخططات والخطوات الممكن اتباعها لتحقيقه كما أنه لم يتم تحديد السلطات والجهات المسؤولة على تنفيذه بشكل دقيق ولا المدة المحددة لكل اجراء على حدى.
- ربط النموذج الاقتصادي الجديد نجاح مخططاته بالزيادة في الموارد من الإيرادات الضريبية، بدل تحديد برامج وخطط استثمارية على مستوى القطاعات المنتجة من شأنها زيادة الموارد.
- عدم القيام بأي مراجعة، تقييم أو تعديل للبرنامج منذ إنطلاقه وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على عدم وجود أجهزة خاصة للوقوف على حسن سير وتنفيذ مختلف خططه التنموية.
- تركيز سياسة تشجيع الاستثمار على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال إلا أن هذا الأخير لا يزال محتكراً من قبل القطاع العام الي يظهر عجزاً عن مواكبة التطورات التكنولوجية نتيجة لعدة عوامل معظمها خارجة عن إطار تصرفه.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

- ركز النموذج في سياسة التنوع على ضرورة تكوين اليد العاملة المؤهلة في قطاع الإنتاج إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي من بين أهم العناصر المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار.
- تضمن النموذج ضرورة تحقيق المردودية للأموال المصروفة " إنتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية " بدون وضع أي آليات أو ميكانيزمات لتحقيق هذا المطلب، خاصة في ظل تعود المواطنين على الحصول على بعض الخدمات دون دفع قيمتها، إذا فهل المقصود هنا بإنتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية تخلي الدولة عن دعم الصحة، التعليم..... الخ؟.
- عدم تركيز النموذج على دور الفساد في استنزاف الثروات وكيفية محاربته، كما أنه لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا.

الفصل الخامس: التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل تقلبات

لأسعار النفط - دراسة استشرافية-

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا الوقوف على ضرورة التنوع الاقتصادي كخيار وبديل استراتيجي للجزائر للخروج من الهيمنة النفطية، و لك بالتطرق إلى درجة هيمنة وسيطرة قطاع المحروقات وموارده على الاقتصاد الجزائري وحتمية حقلة التبعية هذه، ثم قمنا بعرض البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري كخيارات تتميز بالاستدامة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني إذا ما أحسن استغلال الإمكانيات التي تتمتع بها بشكل كفؤ وفعال، ثم عرجنا بعدها إلى النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030 كروية مستقبلية لتنوع الاقتصاد الوطني، وفي الأخير تطرقنا إلى الإصلاحات الواجب اتباعها لضمان نجاح الفترة المتبقية من النموذج وأهم الانتقادات الموجهة له والتي من شأنها أن تؤدي لفشله، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري إذ تشكل العوائد النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والممول الأهم لميزانية الدولة بنسبة تقدر ب 60 بالمئة، ويسطر النفط على جميع أوجه النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج والتصدير بنسبة تقدر بأكثر من 95 بالمئة من إجمالي الصادرات، أو تكوين القيمة المضافة بنسبة 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين حلقة التبعية النفطية.
- تتمتع الجزائر بالعديد من الامكانيات سواء في قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة، الطاقات المتجددة، الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل من هذه الأخيرة خيارات استراتيجية للخروج من الهيمنة النفطية خاصة إذا تم التعامل معها كبدايل مكملة لبعضها البعض من شأنها تطوير الاقتصاد خارج قطاع النفط.
- استطاع النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030 تحقيق تحسن ملحوظ ضمن مرتكزاته الثلاثة سواء المرتبطة بالتنوع الاقتصادي من خلال الرفع من القيم المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والتطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو المرتبطة بالمالية العامة من خلال تطور الإيرادات خارج المحروقات، أو المرتبطة بالاستدامة الخارجية من خلال الطفرة القوية التي حققتها في مجال الأمن الطاقوي أو التراجع الذي سجلته الواردات بالمقابل الزيادة في الصادرات. على الرغم من ذلك إلا أنها لم تصل إلى المستوى الذي يتوافق مع الإمكانيات التي تتمتع بها الاقتصاد الجزائري.
- تضمن النموذج الاقتصادي الجديد آفاق مستقبلية واعدة للاقتصاد الجزائري للتحويل نحو اقتصاد متنوع يتميز باستقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية وقادر على النمو المستدام وتحقيق فرص عمل لائقة ومنتجة إذا ما أحسن تطبيق الجزء المتبقى منه.
- يواجه النموذج الاقتصادي الجديد العديد من التحديات التي تفرض عليه جملة كبيرة من الإصلاحات سواء المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة أو المتعلقة بالجانب التشريعي والقانوني أو مهارة اليد العاملة أو هيكلية الاقتصاد أو غيرها والتي من شأنها أن تضمن الإصلاح الشامل للاقتصاد الوطني وتتيح الفرصة لنجاح هذا النموذج.
- يتضمن النموذج الاقتصادي الجديد بعض الانتقادات والنقائص من شأنها أن تحول دون نجاحه منها ما هو مرتبط بمتطلبات الإقلاع الاقتصادي الجديد ومنها ما هو مرتبط بالسياسات الاقتصادية والأنظمة التشريعية المنتهجة، لابد من تداركها.

❖ الخاتمة العامة

➤ نتائج الدراسة

➤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

➤ مقترحات الدراسة

➤ آفاق الدراسة

إن الأزمات النفطية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، والتي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى جعلت من الاقتصاديات الربعية وعلى رأسها الجزائر رهينة بالتقلبات التي تحدث على مستوى السوق العالمية للنفط، وذلك راجع لاعتمادها المفرط على قطاع النفط وعدم قدرتها على إدماج هذا القطاع بشكل متكامل مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري وأثر سلبي على توازناته الاقتصادية خاصة في ظل سعي الجزائر إلى الحفاظ على التوازن داخل المجتمع، مما يفرض عليها ضرورة عدم مصاحبة التراجع في الإيرادات العامة بتراجع في النفقات العامة بمقدار متقارب، وهو ما من شأنه أن يخل من توازنها الداخلي ومن ثمة توازنها الخارجي والعام للارتباط الكبير بينهما. وهنا يصبح التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة لا بد منها باعتباره أنجع خيار لتفادي مخاطر تقلبات أسعار النفط.

وعلى ضوء ما سبق سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في كيفية مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في ظل التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة (2014-2022). ولمعالجة هذه الإشكالية قسمنا هذه الدراسة إلى جزئين أساسيين تم من خلالهما الوقوف على النقاط الأساسية التي يمكن من خلالها اختبار الإشكالية المطروحة، حيث عالج الجزء الأول (المتمثل في الجانب النظري) الأطر النظرية لمتغيرات الدراسة والتي ساعدتنا في فهم جذور المشكلة وأبعادها المختلفة و أكتسبتنا القدرة على تحليل الجزء الثاني (المتمثل في الجانب التطبيقي) حيث تم من خلاله الربط ما بين السياسة المالية والتوازن الاقتصادي في ظل تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد مع إعطاء رؤية مستقبلية لمختلف البدائل الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري في إطار محاولته لإيجاد حلول لبناء قاعدة اقتصادية تعتمد على التنويع الاقتصادي. ومن خلال هذا التسلسل المنهجي لعناصر الدراسة تم الوصول إلى جملة من النتائج والتي على ضوءها سنقوم باختبار صحة الفرضيات المطروحة للدراسة وعلى أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات، نوردها كما يلي:

نتائج الدراسة:

نتائج الجزء النظري:

- إن التطورات الكبيرة التي شهدتها السياسة المالية على مر الفكر الاقتصادي أكتسبتها مكانة خاصة بين السياسات الاقتصادية وجعلت منها أداة مهمة لتوجيه الاقتصاد وحمايته من مختلف الصدمات التي من الممكن أن يتعرض لها، وعلاج مختلف الآثار الناتجة عن هذه الصدمات سواء كانت فجوات تضخمية أو انكماشية. وبذلك فقد أكتسبتها هذه التطورات مرونة كبيرة في التأثير على الأوضاع الاقتصادية وصولاً إلى التوازن الاقتصادي.
- إن تعدد أدوات السياسة المالية جعل منها وسيلة هامة وفعالة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام، انطلاقاً من إعادة توزيع الموارد على مختلف القطاعات الاقتصادية وتخصيصها في إطار برامج الإنفاق العام التي يتم إعدادها في حدود الموارد المتاحة، وبذلك يكون للسياسة المالية دور هام في توجيه مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق التوازن على المستويين الداخلي والخارجي ومن ثمة تحقيق التوازن الاقتصادي العام.
- إن تطور دور الدولة واتساع نطاق تدخلها في النشاط الاقتصادي أدى إلى تطور مفهوم التوازن الاقتصادي، فلم يعد يقتصر فقط على مجرد التوازن ما بين النفقات العامة والإيرادات اللازمة لتغطيتها أو ما يعرف بالتوازن الكمي ما بين

الإيرادات والنفقات، انما أصبح يصبوا إلى تحقيق إيصال مردودية الاقتصاد إلى أعلى مستوياتها بما يحقق التوازن الاقتصادي العام.

- يمثل التوازن الاقتصادي العام هدفا أساسيا لجميع الاقتصاديات على حد سواء، وتعتبر السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيقه من خلال تعديل السياسة الإنفاقية والإيرادات العامة بما تمليه الظروف الاقتصادية القائمة، ويختلف هذا التعديل في أدوات السياسة المالية على حسب بنية الاقتصاد، هيكله، مرونة جهازه الإنتاجي وحتى تنظيمه.
- إن تحقيق التوازن الاقتصادي العام لا يقتصر فقط على استخدام السياسة المالية بمختلف ادواتها، وانما يتطلب مزج ما بين مختلف السياسة الاقتصادية (المالية، النقدية وحتى التجارية) بما يؤدي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية من جميع جوانبها.

- ان الخصائص التي يتمتع بها النفط أكسبته أهمية بالغة وجعلت منه سلعة استراتيجية عالمية، يتم تداولها على مستوى ما يعرف بالسوق العالمية للنفط، هذه الأخيرة تتسم بحساسية كبيرة جعلت منها غير خاضعة لقوانين السوق (العرض/الطلب) فحسب وإنما تعدت لتشمل تأثيرات السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الأطراف المنتجة والمستهلكة لهذه السلعة، وكذا الهيئات والمنظمات الحكومية المكونة لهذه السوق. وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الأسعار والتي هي الأخرى تشمل العديد من الأنواع ظهرت نتيجة التطورات التي شهدتها هذه السوق.

نتائج الجزء التطبيقي:

- إن الإمكانات الهامة التي يتمتع بها النفط سواء استكشافيا، إنتاجيا أو احتياطيا، جعلت منه يحتل مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة تفوق 30 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر 60 بالمئة من إيرادات الميزانية وأكثر من 95 بالمئة من إجمالي الصادرات. وهو ما يجعل له تأثير كبير على باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- على الرغم من محاولات الجزائر لتنويع وزيادة مصادر إيراداتها العادية ومحاوله إحلالها محل الإيرادات النفطية، إلا أنها لا تزال تسيطر على الجزء الأهم من هيكل الإيرادات العامة، هذا الاختلال في هيكل الإيرادات العامة جعل من برامج الإنفاق العام هي الأخرى رهينة لتقلبات أسعار النفط، وهو ما أكدته أزميتي 2014 و 2020 من خلال التراجع الكبير ليس فقط للإيرادات والنفقات العامة بل العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية (رصيد الميزانية، رصيد ميزان المدفوعات، التضخم، البطالة، أسعار الصرف و احتياطي النقد)، وبالتالي فان التغير في رصيد هذه الأخيرة مسجلة تحسنا أو تدهورا بشكل مواكب للتغيرات في أسعار النفط إن دل على شيء فإنما دل على الاختلال الكبير للاقتصاد الجزائري وتبعيته المفرطة لقطاع النفط من جهة، ومن جهة أخرى أنه رهين للتغيرات الخارجية التي لا يمكن للسلطات الجزائرية التحكم فيها (خاصة سعر النفط/ سعر الصرف) وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري في وضع جد حرج.
- إن العجز في الميزانية العامة لا يمكن النظر اليه أنه فشل في السياسة المالية فحسب، خاصة وأن الزيادة في النفقات العامة كان جراء الظروف الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الجزائري، وإنما يجب النظر اليه إلى أنه كذلك بسبب الخلل في هيكل الإيرادات وسيطرة الإيرادات النفطية عليها.

- إن سياسة ترشيد الإنفاق العام التي اتبعتها الجزائر لم تكن ناجعة ولا بمستوى الفعالية المطلوب لاستعادة التوازن الاقتصادي العام، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين: أولهما هو طبيعة هيكل النفقات العامة واختلالها البنوي في الجزائر كونها تركز على نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز على الرغم من الدور الكبير الذي تؤديه هذه الأخيرة في عملية التنمية سواء في إطار العملية الإنتاجية وخلق الثروة أو توفير مناصب الشغل، أما ثانيهما يتمثل في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ضعفه واعتماده الكبير على القطاع النفطي.
- يعتبر صندوق ضبط الإيرادات من أهم الوسائل التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، والتي تمثل العوائد النفطية المصدر الرئيسي له، وبذلك فهو تجربة ممتازة من قبل السلطات الجزائرية للاستخدام الأمثل لهذه العوائد، وفي هذا الإطار لابد للجزائر من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في كيفية تسيير الفوائض النفطية ليس فقط في تقليص عجز ميزانيتها بل حتى في توجيهها نحو مشاريع منتجة مستدامة وطويلة المدى من شأنها أن تضمن حق الأجيال القادمة لما لا.
- إن الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط، يجعل من التذبذب في رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات يعود إلى التذبذب في أسعار النفط خاصة وأنه متغير خارجي لا يمكن التحكم فيه، حيث شهد كلا الرصيدين تراجع جواز أزمتي 2014 و 2020، والجدير بالذكر أنه لرصيد الموازنة العامة أثر واضح على رصيد ميزان المدفوعات حيث أن العجز في رصيد الميزانية العامة من شأنه أن يؤدي إلى العجز في رصيد ميزان المدفوعات، فالانخفاض في الإنفاق الاستثماري والتحويلات الجارية (الإعانات الاقتصادية) تؤدي بدورها إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي تراجع الصادرات وارتفاع الواردات. وهو ما يمكن ملاحظته بشكل جلي خلال الدراسة التحليلية في الفصل الثاني.
- على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية والإصلاحات التي مست جل سياساتها لتحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أنها لم تحدي نفعا ويرجع ذلك إلى كون اختلال الاقتصاد يرجع لأسباب هيكلية تتطلب إصلاح الهيكل والقاعدة الأساسية للاقتصاد لا مجرد إصلاحات ظرفية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الفصل الثاني من الدراسة والذي وضح لنا بشكل جلي سيطرة القطاع النفطي على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن قطاعي الصناعة و الزراعة على الرغم من كونهما ركيزة أساسية في الاقتصاد وعلى الرغم من إمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر فيهما، إلا أن نسبة مساهمتهما في الناتج متدنية جدا، ليليهما قطاع السياحة بنسبة أكثر تدنيا.
- إن نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية ما عدا قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بعيدة جدا عن الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، وهو ما يجعل منها خيارات استراتيجية إلى جانب قطاع الطاقات المتجددة، الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن الاعتماد عليها لتنويع القاعدة الاقتصادية للجزائر، خاصة في ظل الآفاق الواعدة التي يحملها النموذج الاقتصادي الجديد.
- يعتبر النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030 محاولة جادة من السلطات الجزائرية لدراسة توجهات التنويع الاقتصادي الممكنة مستقبلا، لفك ارتباطها بالنفط وتنويع قاعدتها الإنتاجية خاصة بعد ما أثبتت البرامج والمخططات التنموية السابقة عدم ارتقاءها للمستوى المطلوب وتحقيق النتائج المرجوة لبناء اقتصاد متنوع.

الخاتمة

- إن نجاح النموذج الاقتصادي الجديد مرتبط إلى حد بعيد بمجملّة كبيرة من الإصلاحات لا بد منها خاصة تلك المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد، مع فتح المجال بشكل أكبر أمام القطاع الخاص للمساهمة في الرفع من كفاءة القطاعات الأخرى وزيادة فعاليتها.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بالنسبة للفرضية الأولى: لم تنجح الجزائر في إحلال الإيرادات العادية محل النفطية، وبذلك لم تستطع التخلص من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2022.

النتيجة الأولى: برهنت نتائج تحليل هيكل الإيرادات العامة للجزائر، أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية لتنويع مصادر إيراداتها من خارج القطاع النفطي، إلا أن نتائجها كانت ضعيفة فلا تزال الإيرادات العادية نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات متدنية جداً إذا ما قورنت بالإيرادات النفطية، وبذلك لا يزال الاقتصاد الجزائري خاضعاً لتقلبات أسعار النفط وما ينتج عنها من آثار. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

بالنسبة للفرضية الثانية: أثرت أسعار النفط بشكل مباشر على الإيرادات العامة انطلاقاً من الإيرادات النفطية التي تمثل القناة الرئيسية لنقل أثر تقلبات أسعار النفط والتي بدورها أثرت على السياسة المالية المتبعة وعلى الأوضاع التوازنية خلال الفترة 2014-2022.

النتيجة الثانية: برهنت نتائج تحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي للجزائر، أن هذه الأخيرة تتغير بشكل جد متوافق مع التغيرات في أسعار النفط إذ تتحسن بتحسن أسعار النفط وتدهور وتراجع بتراجع أسعار النفط وهو ما يمكن ملاحظته بشكل جلي خلال أزميتي 2014 و2020، ويعود السبب في ذلك إلى كون الإيرادات النفطية هي المحدد الرئيسي للبرامج والمخططات الحكومية وبالتالي فإن تأثير هذه الأخيرة بتقلب سعر النفط يؤثر مباشرة على السياسة المالية المتبعة وبالتالي على الأوضاع التوازنية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: تباينت السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 حسب طبيعة التقلب في أسعار النفط العالمية.

النتيجة الثالثة: برهنت نتائج تحليل السياسة المالية وأدواتها المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022، أن السلطات الجزائرية في ظل تراجع أسعار النفط تعتمد إلى العمل على إيجاد مصادر جديد للإيرادات العامة من خلال فرض المزيد من الرسوم والضرائب كما وضحته الإجراءات المتخذة خلال أزميتي 2014 و2020 وبالمقابل تعمل على تخفيض نفقات العامة خاصة المرتبطة بالتجهيز (سياسة مالية تقشفية)، في حين أنه في حالة ارتفاع وتعالي أسعار النفط تعتمد السلطات إلى منح الإعفاءات الضريبية، الإعانات الحكومية وغيرها من الإجراءات التي تدخل ضمن السياسة المالية التوسعية. وهو ما يعكس المرونة الكبيرة للسياسة المالية في التعامل مع الأوضاع والاختلالات الاقتصادية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الخاتمة

بالنسبة للفرضية الرابعة: يشكل الاعتماد الشبه تام على قطاع النفط العائق الأكبر أمام الاقتصاد الجزائري لتحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 2014-2022.

النتيجة الرابعة: أكدت أزمة النفط لسنة 2014 و 2020 خلال فترة الدراسة، وما نتج عنهما من آثار سلبية على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن التوازن الاقتصادي جراء تهاوي أسعار النفط، وعدم قدرة السياسة المالية بالتنسيق مع السياسات الأخرى على الاحتواء التام لآثار هذه التقلبات، إن السبب وراء هذا الاختلال هو سبب هيكلي مرتبط بطبيعة وهيكل القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري والتي يسيطر عليها القطاع النفطي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

بالنسبة للفرضية الخامسة: يمثل استغلال الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري في مختلف القطاعات خيار جد استراتيجي، من شأنه تنويع الاقتصاد الجزائري وإخراجه من التبعية النفطية، وإن يضمن له آفاق مستقبلية واعدة لمختلف القطاعات إذا ما أحسنت استغلال ثرواتها.

النتيجة الخامسة: من خلال تحليلنا لأوضاع الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن السبب الرئيسي وراء مختلف الاختلالات التي تعرض لها، تعود بالدرجة الأولى إلى الاعتماد المفرط على القطاع النفطي وهو ما يجعل مختلف الخطط والبرامج التنموية رهينة لمستويات أسعار النفط كونه المصدر الرئيسي للإيرادات، كما أوضح التحليل أن مختلف القطاعات تتمتع بإمكانات هامة ولكن الخلل هنا في عدم استغلالها وتركيز الاهتمام وتوجيه معظم الاستثمارات للقطاع النفطي الذي يعتمد في الأساس على مورد ناضب مما يجعل مستقبل الاقتصاد في خطر ويفرض ضرورة الاستثمار في القطاعات المستدامة التي تقوم على موارد غير ناضبة وتضمن إيرادات دائمة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

مقترحات الدراسة:

لقد مكنتنا الدراسة التحليلية للموضوع من الفهم الجيد لجذور المشكلة والأسباب التي تحول دون تحقق التوازن الاقتصادي العام سواء المتعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري أو السياسات المالية المنتهجة، وبالتالي فإنه من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا وضع بعض المقترحات التي من شأنها التقليل من الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، نأمل أهمها فيما يلي:

مراجعة الإنفاق العام ومراقبته كخطوة لترشيد الإنفاق العام: فالرقابة على النفقات العامة من شأنها أن تضمن سلامة التصرفات المالية وحسن صرف النفقات وتجنب كل أشكال الاختلاس والتلاعب بالمال العام، وكذلك المراجعة من شأنها أن توفر رؤى مهمة حول مخصصات الميزانية مما يمكن الحكومة من وضع خطط العمل المناسبة لها حسب احتياجاتها واستناداً للأولويات مما يضمن تحقيق الكفاءة والفعالية في تسييرها ومن ثمة الرفع من كفاءة الإنفاق العام وترشيده.

رفع مستوى الوعي الضريبي وترسيخه باعتبار الضريبة مصدر رئيسي للإيرادات: من خلال نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بدفعها وتعريف المكلفين بدفعها بالتزاماتهم الضريبية وبأهميتها كأحد الوسائل التي تمكن الدولة من القيام بمختلف مشروعاتها،

الخاتمة

وأن هذه المشروعات ستعود بالإيجاب عليهم مما من شأنه أن يقلل من التهرب الضريبي وينعكس بشكل إيجابي على حصة الإيرادات العامة.

تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع النفط: ان الاعتماد الكبير على الموارد النفطية يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات التي يشهدها سعر النفط، وبالتالي فان تنويع مصادر إيراداتها يعتبر حل ناجع لتفادي جل المخاطر التي تنجم عن ذلك ومختلف الصدمات الخارجية التي تنتقل عن طريقه، مما من شأنه أن يضمن استقرار اقتصادها.

استثمار موارد صندوق ضبط الإيرادات لزيادتها: صحيح أن صندوق ضبط الإيرادات تجربة وخطوة ممتازة لاستغلال العوائد النفطية، إلا أنه من الأفضل عدم الإبقاء على استغلاله لسد الخزينة العمومية فحسب، بل لابد من البحث عن استثمارات ومشاريع منتجة ذات المردودية الجيدة.

تنويع الاقتصاد للتخلص من التبعية النفطية: العمل على تنمية القطاعات الغير نفطية وإيجاد بدائل استراتيجية تمثل مفتاحا للتنويع، والخروج من التبعية المفرطة لقطاع النفط خاصة في ظل الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، وهو ما من شأنه يعيد هيكلة القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري ويضمن موارد مستدامة للاقتصاد ويقلل من تأثير الصدمات الخارجية الناتجة عن السوق النفطية.

آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع التوازن الاقتصادي وآليات السياسة المالية الضرورية لتحقيقه في الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل تأثير التقلبات النفطية التي يخضع لها موضوع بحث خصب يبقى مجال البحث فيه مفتوحاً. وبناء على النتائج التي تم التوصل اليها نرى أن الموضوع لا يزال يحتاج إلى بحث معمق، لذلك نقترح بعض الجوانب التي لم تعالجها هذه الدراسة لتكون موضوع للدراسات المستقبلية:

- التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر لما بعد النفط.
- تفعيل الإيرادات العادية وكفاءة ترشيد الإنفاق العام كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.
- رقابة ومراجعة النفقات العامة كآلية لترشيدها وتخفيف العجز الموازني.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري سبيل لزيادة فعالية السياسة المالية في الجزائر.
- تشجيع الصادرات الغير نفطية وتنويعها وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات سبيل لتحقيق توازن الميزان التجاري في الجزائر.

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

❖ قائمة المراجع

➤ المراجع باللغة العربية

➤ المراجع باللغة الأجنبية

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. رضا صاحب أبوحمد. (2006). الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
2. خديجة الأعسر. (2016). اقتصاديات المالية العامة. القاهرة: أعضاء منظمة الادارة العربية.
3. محمد أحمد الأفندي. (2018). الاقتصاد النقدي والمصرفي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
4. محمد أحمد الأفند. (2020). النظرية الاقتصادية الجزئية المتوسطة، الجزء الأول. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
5. عدنان خلف حميد البدراني. (2016). السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى اتجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة كل من اليابان و الصين والهند). عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
6. بشير عبد العظيم البنا. (2012). الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية دراسة نظرية وتطبيقية. عمان، الأردن : دار اليازوري للنشر والتوزيع.
7. حبيب الله بن محمد التركستاني. (2019). التنوع الاقتصادي في دول الخليج العربية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. عبد الباسط علي جاسم الجحيشي. (2008). الاعفاءات من ضريبة الدخل -دراسة مقارنة. -عمان: دار حامد للنشر.
9. نبيل مهدي الجنابي. (2017). التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي. عمان: دار المنهل للنشر والتوزيع.
10. سرمد كوكب الجميل. (2021). الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
11. فايز بن إبراهيم الحبيب. (2022). مبادئ الاقتصاد الكلي. الرياض، السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع.
12. عبد الله رزق، بسام الحجار. (2014). الاقتصاد الكلي. بيروت: دار المنهل اللبناني.
13. سعيد خليفة الحموي. (2016). أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز). عمان، الاردن: دار الأكاديميون للنشر و التوزيع.
14. عبد الله محمود الخوامدة. (2020). النظرية الاقتصادية والاقتصاد الاداري. عمان: دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.
15. نعمه الخفاجي، صلاح الدين الهيتي. (2019). تحليل اسس الادارة العامة، (منظور معاصر)، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

16. سيد فتحي أحمد الخولي. (2015). اقتصاد النفط "الموارد والبيئة والطاقة". المملكة العربية السعودية - جدة :- خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات.
17. عبد الخالق مطلق الراوي. (2020). محاسبة النفط والغاز. الأردن :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
18. أحمد رعد عبد الكافي الربيعي. (2022). مأزق الدولة الريفية، هيمنة المورد الواحد. القاهرة : دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع
19. ماهر ظاهر السرحان. (2014). تطبيقات في الكيمياء الصناعية. الأردن : دار غيداء للنشر والتوزيع.
20. محمد أزهر سعيد السماك. (2020). جغرافية الصناعة، (منظور معاصر)، الأردن : دار اليازوري للنشر والتوزيع.
21. حمد بن محمد آل الشيخ. (2007). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية. الرياض : مكتبة العبيكان للنشر.
22. سعيد علي العبيدي. (2011). اقتصاديات المالية العامة. دار دجلة للنشر والتوزيع.
23. علي عبد الحسن عبد الله العقابي. (2021). العلاقات الاقتصادية والدولية وتأثير كل من استراتيجية الأوبك ووكالة الطاقة الدولية. عمان -الأردن :- دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
24. محمد خير العكام. (2018). المالية العامة. سوريا : الجامعة الافتراضية السورية.
25. حسين أحمد الحسن الغزو. (2017). النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات. الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
26. حيدر مجيد عبود الفتلاوي. (2020). دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق. عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع.
27. حسن محمد القاضي. (2014). الادارة المالية العامة. عمان : شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
28. محمد ضيف الله القطابري. (2009). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية). عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع.
29. أعاد محمود القيسي. (2015). المالية العامة والتشريع الضريبي. الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
30. خليل أحمد الكايد. (2010). الادارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي. عمان : دار كنوز المعرفة.
31. محسن حسن المعموري. (2019). مبادئ علم الاقتصاد الجزئي والكلية. عمان : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
32. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2019). ادارة الموازنة بين النظرية والتطبيق. القاهرة : دار حميثرا للنشر والتوزيع.
33. دنيا عبد الاله الملاح. (2009). النفط، السياسة، و الفقر، والكوكب. السعودية : العبيكان للنشر.

قائمة المراجع

34. ضياء مجيد الموسوي (2005). ثورة أسعار النفط. 2004 بن عكنون - الجزائر : -ديوان المطبوعات الجامعية.
35. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي (2018). الليبرالية والأزمات. عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع.
36. نزار كاظم الخيتاني، حيدر يونس الموسوي (2012). السياسات الاقتصادية "الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي". عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
37. عقبة عبد اللاوي بن أحمد (2020). تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر : مطبعة الرمال.
38. محمد بوخاري (2014). الاقتصاد الكلي المعقد. الجزائر : دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
39. إبراهيم عبد الفتاح محمد حامد (2019). تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة مع التطبيق على الاقتصاد المصري. مصر : المصرية للنشر والتوزيع.
40. نور الدين حامد (2016). أثر اصلاح النظام الضريبي. عمان ، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع.
41. مجيد خليل حسين (2008). مبادئ علم الاقتصاد. الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع.
42. أكرم إبراهيم حماد (2012). الحاسبة الحكومية وتطبيقاتها. بيروت : دار أمواج للطباعة والنشر.
43. سعيد خليفة الحموي (2016). أساسيات إنتاج الطاقة "البترول، الغاز، الكهرباء". عمان : الأكاديميون للنشر والتوزيع.
44. محمد خصاونة (2014). المالية العامة النظرية والتطبيق. عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع.
45. خالد خليفة (2017). دليل ابرام العقود الادارية في القانون الجزائري الجديد. مصر : دار الفجر للنشر والتوزيع.
46. سامي أحمد خليل (1994). نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية. الكويت : وكالة الأهرام للتوزيع
47. وصفي حسين طراونة، محمد عبد الله رضوان، حسام الدين أحمد خليل (2022). الغرامات والجزاءات والعقوبات في قانوني ضريبة الدخل والمبيعات الأردني وقانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي. عمان : دار الخليج للنشر والتوزيع.
48. محمد خيتاوي (2010). الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية. دمشق : دار رسلان للطباعة والنشر.
49. مصطفى السيد دبوس (2019). تتمين خدمات الدولة في إطار ما يقدمه المرفق العام من خدمات -دراسة تحليلية-. القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع.
50. الأخضر لقلبي، لحسن دردوري (2018). أساسيات المالية العامة. القاهرة : دار حميثا للنشر والتوزيع.
51. فاروق صالح الخطيب ، عبد العزيز دياب (2015). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. خوارزم العلمية ناشرون و مكتبات.

قائمة المراجع

52. رائد محمد ربه. (2013). الاقتصاد الاداري. الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
53. بسام الحجار، عبد الله رزق. (2014). الاقتصاد الكلي. بيروت: دار المنهل اللبناني.
54. أحمد رشيد مهدي. (2015). جغرافيا النفط. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
55. محمود رمزي. (2019). التيشير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
56. علي زغود. (2005). المالية العامة. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
57. محمد ساحل. (2020). أسس الموازنة العامة للدولة. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
58. نوال بوعلام سرمد. (2021). دليلك في المالية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
59. داوود سعد الله. (2013). الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر"دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية". بوزريعة - الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
60. سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم. (2010-2011). التوازن الاقتصادي العام - النظام الاقتصادي الوضعي، النظام الاقتصادي الإسلامي -. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
61. نبيل جعفر عبد الرضا، مصطفى جبار سند. (2018). تكاليف انتاج برميل النفط الخام في شركة نفط البصرة-2009. 2016 البصرة -. العراق: مؤسسة البصرة للطباعة والنشر.
62. عاشور أحمد سيد. (2009). الطاقة المتجددة والبديلة وآفاق استخدامها في الوطن العربي. القاهرة-مصر: -مكتبة الأنجلو المصرية للنشر.
63. عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي"الاقتصاد الكلي". بن عكنون - الجزائر: -ديوان المطبوعات الجامعية.
64. عادل عامر. (2016). دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر. دار حروف منشورة للنشر الالكتروني.
65. وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
66. حسام عبد العال. (2017). سياسات تحقيق التوازن الاقتصادي. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

67. عبد الكريم ابراهيم قصي. (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
68. محمد إبراهيم عبدالوحي. (2017). المالية العامة. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
69. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. (2015). إدارة البنوك التجارية. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
70. زيد منير عبوي. (2006). مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
71. إسماعيل خليل إسماعيل، نائل حسن عدس. (2011). المحاسبة الحكومية (مدخل حديث). عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
72. الأخضر أبو علاء عزي. (2013). واقع النقدية في بلد بترولي. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
73. ساجد عشري. (2006). النظام المالي في عصر الخلفاء الراشدين. الاسكندرية: دار الجامعيين للطباعة.
74. محمد شاکر عصفور. (2011). أصول الموازنة العامة. عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
75. أحمد عبد السميع علام. (2012). المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
76. القبلان فلاح ، سلطان غازي. (2017). تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين -دراسة ميدانية-. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
77. غراتيسفيلد ، ر. (2005). الصناعات التعدينية في المناطق الجافة وشبه الجافة التخطيط والإدارة البيئية. الرياض: مطابع الشروق للأفست.
78. عبد الكريم إبراهيم قصي. (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
79. حبيب قنوني. (2018). البسيط في الاقتصاد الكلي.
80. لطيفة كلاخي. (2017). أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر.
81. مجموعة من الباحثين. (2016). العولمة الرأسمالية وأثرها على الدول النامية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
82. محمود حامد محمود. (2017). الاقتصاد الإداري - النظرية والتطبيق. القاهرة: دار حميثا للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

83. محمود حامد محمود (2017). الاقتصاد النقدي. القاهرة: درا حميثرا للنشر.
84. كال بكري، آرثر لويس (2021). رؤيتان في التخطيط القومي والاقتصادي. مصر: وكالة الصحافة العربية.
85. صلاح مصري محمد مهدي (2018). اقتصاديات البترول. مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
86. أحمد رشيد مهدي (2015). جغرافيا النفط. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.
87. جعفر الرضا نبيل (2011). اقتصاد النفط. بيروت: دار احياء التراث العربي.
88. علي عبد الوهاب نجا، السيد محمد السريتي (2007). النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
89. عبد الزهرة فيصل يونس (2017). الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي. عمان: دار الدجلة ناشرون وموزعون.
90. عميروش محمد شلغوم (2014). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

2- المذكرات والأطروحات:

91. أحمد العيش (2019-2020). أثر الانفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد تطبيقي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
92. أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر (2012). دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010). رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد. غزة، فلسطين، قسم العلوم الاقتصادية: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر - غزة.
93. أحمد محمد صالح الجلال (2005-2006). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
94. إدريس (2015-2016). تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: نقود مالية وبنوك. قسم العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.
95. أمينة مخلفي (2011-2012). أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى تجارب بعض الدول). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

96. إيمان بن زروق. (2020-2021). التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد نقدي وبنكي : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
97. جمال بن دعاس. (2009-2010). التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسمي والوضعي". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاسلامي. قسم الشريعة، تخصص سياسة شرعية : كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة.
98. الحاج بن شاعة (2021-2022). تنوع الاقتصاديات الربعية- حالة الجزائر-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر. 3.
99. حمزة بن لشهب. (2019-2020). السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود وبنوك : جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
100. خديجة حمادي. (2008-2009). علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الاقتصاد الكمي. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
101. خولة منصارية. (2015-2016) أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة الأردن (خلال الفترة 1990-2014). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية : جامعة محمد خيضر - بسكرة.
102. راضية ناصري. (2008-2009). تقييم سياسة الخصخصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير : فرع نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر.
103. رايس فضيل. (2013). التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 1989-2010. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية :تخصص اقتصاد التنمية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
104. رزق قطوش (2017-2018). إشكالية العلاقة بين تذبذبات أسعار البترول وبعض متغيرات سوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية قياسية -الفترة (1970-2017) أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث تخصص اقتصاديات العمل. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. 3.

قائمة المراجع

105. سعاد سالكي (2010-2011). دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي-. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم التسيير الدولي للمؤسسات : تخصص مالية دولية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، "مدرسة الدكتوراه" جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.
106. سعد الله داود (2011-2012). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 - 2010. . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص التحليل الاقتصادي. العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
107. سكتة جهيه فرج (2022). سياسات التوازن الداخلي والخارجي نموذج IS-LM-BP ومدى فعاليتها في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية . كلية الادارة و الاقتصاد : جامعة البصرة.
108. سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم (2006). التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي. مذكرة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد . بغداد، قسم الاقتصاد : جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد.
109. سمية موري (2009-2010). آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات . قسم مالية دولية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.
110. سمير آيت يحي (2013-2014). التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . قسم العلوم الاقتصادية : تخصص اقتصاد التنمية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
111. شريفة منصور (2015-2016) السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي . قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
112. الشيخ أحمد ولد الشيباني (2013-2014). فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
113. عابد بشيكر (2009-2010). نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 1970-2008. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

114. عباس جواد أحمد كشمش. (2022). تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للفترة 2004-2020. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية الادارة والاقتصاد :جامعة كربلاء-العراق-.
115. عباس فاضل رسن التميمي. (2011). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم "دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. قسم العلوم المالية والمصرفية -الدراسات العليا :-كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء -جمهورية العراق-.
116. عبد الجليل شليق. (2011-2012). استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك و تأمينات. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.
117. عبد الحميد قيجاتي. (2016-2017). دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980-2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية :تخصص مالية وبنوك :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
118. عبد القادر خليل(2007-2008). محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد قياسي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر.
119. عبد القادر مزعاش(2011-2010)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2008. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص:إحصاء واقتصاد تطبيقي. قسم العلوم الاقتصادية :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي *أم البواقي.*
120. عبد الكريم بن ذخيس. (2017-2018). النفط، أي سلعة استراتيجية في ظل الازمات الاستراتيجية المتتالية -حالة الجزائر -. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية. قسم العلوم الاقتصادية :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
121. عبد اللطيف حدادي(2016-2017). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه. العلوم الاقتصادية، تخصص :إقتصاد مالي :جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
122. عبد المالك بلواقي. (2019-2020). أثر تغيرات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971-2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2.

123. العربي بن علي بوعلام.(2016-2017). آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق .كلية الحقوق، تخصص قانون الادارة العامة :جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.
124. علي العمري(2007-2008). دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006). رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير .فرع :اقتصاد كمي .العلوم الاقتصادية : معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر .
125. عيسى شقبقب .(2008-2009). محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري-1970. 2005. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية :فرع اقتصاد كمي .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة بن يوسف بن خدة.
126. فاطمة الزهراء عماري.(2019-2020). أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات 2001-2018. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقد :جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
127. فايزة يوب (2017-2018). أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1970-2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في مالية .قسم العلوم الاقتصادية والمالية :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-.
128. فتيحة الجوزي. (2013-2014). الإستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر .أطروحة دكتوراه في علوم التسيير .قسم علوم التسيير، تخصص :نقد ومالية: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
129. فتيحة خوميحة (2017-2018)، أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر -دراسة حالة الفترة 2000-2016. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية ومحاسبة .قسم علوم التسيير :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-.
130. قويدر معيزي.(2007-2008). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990 - 2006). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تحليل اقتصادي .قسم العلوم الاقتصادية :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
131. كريم بوروشة .(2018-2019). دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-2016. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية :جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

132. كريمة جحنين .(2020-2021). نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2018). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص :الادارة المالية للمؤسسات .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر 3.
133. كفية قسيميوري .(2020-2021)أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة). دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018 .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص اقتصاد مالي تطبيقي .قسم العلوم الاقتصادية :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
134. لحسن دردوري.(2013-2014) سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .العلوم الاقتصادية :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة محمد خيضر بسكرة.
135. محمد اريالله. (2010-2011). السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر .-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص :التحليل الاقتصادي :كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3.
136. محمد الطاهر سعودي، عبد القادر مزعاش. (2010-2011). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2008 .- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -ام البواقي.-
137. محمد طلحة. (2018-2019). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي (في الجزائر 1970-2017 .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-
138. محمد هاني(2017- 2018).السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2015 .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود ومالية .قسم العلوم الاقتصادية :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير .
139. محي الدين بوري .(2017-2018). دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010 .قسم الاقتصاد، فرع تحليل اقتصادي :جامعة سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

140. مسعود دراوسي (2005-2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر
141. منى حسين. (2013-2014). أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية . كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
142. منى كمال. (2010). الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية. جزء من مذكرة لنيل شهادة ماجستير اقتصاد. جامعة Mary, University of London.
143. مها أحمد حسين الأنباري. (2016). تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق). أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في المحاسبة . قسم المحاسبة : كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
144. ميمونة داودي (2013-2014). ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير 1929-1933 والأزمة المالية 2007-2008. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي . قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران.
145. نبيل قطاف. (2007-2008). دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة 2000-2006. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود و تمويل . قسم العلوم الاقتصادية : جامعة محمد خيضر بسكرة.
146. نبيل قطاف. (2007-2008). دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة 2000-2006. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم العلوم الاقتصادية: تخصص نقود وبنوك: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
147. نعيمة حمادي. (2008-2009). تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية . قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف-.
148. نويصر بلقاسم. (2010-2011). التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية -دراسة سيكولوجية ميدانية في أحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف-. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع . كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية : جامعة منتوري قسنطينة
149. الوليد قسوم ميساوي. (2018). أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية : تخصص اقتصاد تطبيقي . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة محمد خيضر - بسكرة.-

150. ياسين مصطفى (2019-2020). أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص :تقنيات كمية .قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محمد أولحاج -البويرة.
- 3- المقالات والدوريات:**
151. ابتسام عليوش قريوع ،عبد الوهاب دادن .(2020, 06 22). حرب أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الريعي : الاقتصاد الجزائري أنموذجا :دراسة تحليلية للفترة 2000-2018. مجلة آفاق علمية. 513-532, (3) 12 ,
152. أبو بكر الصديق بن يحيى، نصيرة قزوح .(2016, 3 1). دور وزارة المالية في إعداد الميزانية العامة للدولة .مجلة آفاق للعلوم. 111-129, (2) 1
153. أحسن عثمانى، فاطمة بودرة، يزيد تفرات .(2017). دور التكامل الوظيفي بين السياسة النقدية والمالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الاسلامي .مجلة الاقتصاد الصناعي. (12) 1 ,
154. أحمد باشي .(2003, 6 1). القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح .مجلة الباحث . (2) 2 , 108-115.
155. أحمد بوشخي، رشيد سالمي (2022). تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2019-2021. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. (1) 11 ,
156. الأخضر لقلطي ، لحسن دردوري.(سبتمبر 2017). الموازنة العامة في التشريع الجزائري .مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. (7) 2 ,
157. أدوب سارة، مريم لسبع .(2021, 11 25). تشخيص حالة التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2019. مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية. 38-53, (2) 2 ,
158. أساسي للمخطط البلدي للتنمية PCD- دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج مسيلة -وفقا لمشاريع سنة 2015 .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية. 649-663, (1) 8 ,
159. أسامة صاحب منعم، أحمد ماجد عبد الرزاق .(2020). التداعيات النفطية لحرب تشرين الأول ١٩٧٣ وانعكاسها في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" .مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية. (1) 1 ,
160. إسحاق أحمد سالم عيال سلمان.(30 ماي 2021). أثر النفط في الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 م -دراسة تاريخية سياسية - منطقة الخليج العربي .- المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. 120-133, (6) 5 ,

قائمة المراجع

161. إسماعيل بن قانة، عياض عبد الباري. (2019, 1 19). بناء نموذج كلي لقياس وتحليل التوازن العام في اقتصاديات الدول النامية من خلال نموذج Mundell- Fleming للفترة 1990-2018. مجلة الباحث. 19(1), pp. 15-30.
162. أمال حمزوقي. (30 6, 2021). دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 6(1)، الصفحات 249-264.
163. أمال رحمان عبد الله جامع. (30 6, 2017). تحليل هيكل الصناعة النفطية باستخدام مدخل سلسلة القيمة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية. 196-167, pp. 8(1),
164. بغداد بنين، عبد الرحمان بنين. (30 12, 2016). السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة. 89-71, pp. 1(1),
165. بلقاضي بالقاس. (2013). التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. 2(28).
166. بلقطة براهيم. (01 06, 2013). تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009. مجلة الباحث. 18-9, pp. 12(12).
167. بنين بغداد، عمر موساوي. (31 ديسمبر 2017). استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول - دراسة حالة اسعار بترول الجزائر-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. (07)
168. بوعلام مولاي. (06 01, 2016). أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2015. مجلة معارف. 476-461, pp. 11(21),
169. بونقاب مختار، زواويد لزهاري. (15 03, 2018). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، (3) pp. 104-119.
170. بيداء رزاق حسين. (26 فيفري 2019). اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2003-2016. مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية. (23)
171. توفيق كرمية، طه ياسين مرباح. (30 6, 2021). القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي. مجلة معارف. 290-275, pp. 16(1),

172. جمال دقيش. (2020, 1 22). أثر الإصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. 25-13, pp. (2)3 ,
173. الحاج بن زيدان ،الجلالي بوضراف. 30 سبتمبر 2015. العرض والطلب على البترول في السوق الدولية دراسة حالة :إشارة إلى الجزائر ومنظمة الأوبك 2000-2014. مجلة دفاتر بواذكس. 33-6, pp. (2)4 ,
174. حاكمي بوحفص، سفيان عمراني. (أوت 2019). انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام (دراسة تحليلية للفترة 2000-2017. مجلة البشائر الاقتصادية. (2)5 ,
175. حسان بجيت، بلقة براهيم ، قسول أمين . (2020, 02 08). نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط . مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. 169-158, pp. (02)12 ,
176. حسنية مهدي. (2018, 12). إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر، السباحة نموذجاً. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية. (3)
177. حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفىاوي. (2020, 12 29). القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون. 41-21, pp. (12)5 ,
178. حمزة خيرجة، بلال بوجعة. (2014, 9 30). معوقات الطاقات المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها (مقارنة تحليلية استشرافية). مجلة الحقيقة. 179-156, pp. (30)
179. حمزة طيبي. (2014). الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. (11)
180. حمزة طيبي. (2022, 03 31). آلية الاصدار النقدي الجديد من خلال القانون 17-10 لتمويل عجز الموازنة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. 370-350, pp. (01)07 ,
181. حياة براهيمى بن حراث. (2018, 3 5). قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. ابحاث اقتصادية وادارية. 12(1), pp. 117-138.
182. خضير عباس النداي. (1 أفريل 2010). تأثير الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط الدولية. مجلة آراء حول الخليج. مركز الخليج للأبحاث "المعرفة للجميع."
183. خيرى الرزقي. (2020, 1 15). المسألة النفطية في الجزائر بين اهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلّص من الهيمنة (1890-1971). مجلة دراسات وأبحاث. 12(1), pp. 117-138.

184. رحمة شكلاط. (2009, 06 30). واقع وتطبيقات مبادئ الميزانية في الجزائر. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية. 253-282. pp. 4(1),
185. رمضان بن لوكيل، رزق قطوش. (2017). تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. 177-192. pp. (17),
186. ريم بوشليط. (2023, 8 31). صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021). مجلة البشائر الاقتصادية. 211-232. pp. 9(2),
187. زلاطو نعيمة، حكيم حداشي. (2019, 09 01). المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول الى التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الدولي والعملة. 34-53. pp. 2(3),
188. سارة أديوب، مريم لسبع. (ديسمبر 2021). تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية. 2(2),
189. سارة لعرب، نعيمة العربي، قديد فوزية. (2021, 06 30). سياسة ترشيد النفقات العمومية كآلية لمواجهة الأزمات- أزمة جائحة كورونا-. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية. 89-915. pp. 9(1),
190. سامي محمد دينوري، فاطمة علاق. (2018, 06 30). دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها. مجلة اقتصاديات المال والأعمال. 395-407. pp. 2(2),
191. سعدان منصوري. (2018, 3 1). دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري. مجلة الاقتصاد الصناعي. 297-316. pp. 8(14),
192. سعيد بريكة، نور الهدى عمارة. (2015, 12 1). استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية. 4(4),
193. سليم رضوان. (01 جوان 2008). دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 89-105. pp. 8(8),
194. سمير خندق، فاطمة الزهراء بوش. (2017, 12). حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الربعية. مجلة اقتصاديات المال و الأعمال. 282-293. pp. 1(4),
195. سهام زرقان. (ماي 2022). الانفاق الحكومي على جائحة كورونا وأثره على عناصر المالية العامة -الاقتصاد الجزائري نموذجاً-. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية. 17(1),

قائمة المراجع

196. شيما فارس محمد. (سبتمبر 2018). مدى تطبيق قاعدة اليقين الضريبي في العراق. مجلة جامعة تريبكت للحقوق , 3(1).
- صادق هادي. (06, 2019). لجنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر، النرويج". المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية. 2(1)
197. صالح بلقاسم، منال فلاحي، عمر. (01 04, 2012). تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية. 318-308, 6(1), pp. -
198. صالح تومي، رضوان جمعة. (2016). دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة 1970-2018. مجلة الباحث. (16)
199. صباح ياسين. (16 4, 2020). تحديث التدبير المالي على ضوء مستجدات القانون التنظيمي الجديد للمالية رقم 13.130. مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية.
200. ضالع ديلة، بن علي بلعزوز. (1 8, 2013). أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر. مجلة الحقوق و العلوم السياسية -دراسات اقتصادية. 212-193, 7(2), pp.
201. ضيف الله محمد الهادي، هشام لبزة. (2019). شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي "دراسة حالة الجزائر 1990-2016. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. 5(4)
202. الطاهر زيتوني. (2012). الآفاق المستقبلية لامدادات العام والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات. مجلة النفط والتعاون العربي "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (142) 37, "
203. الطاهر شليحي. (30 أكتوبر 2016). الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. (4)
204. طه ياسين مرباح، عباس فرحات. (أكتوبر 2020). القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنوع الاقتصادي. دراسات وأبحاث. المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية. (4) 12, ,
205. العارم عيساني. (15 مارس 2018). دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. 131-120, 2(1), pp.
206. العالية مناد، مزريق عاشور. (3 3, 2020). مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تخفيف التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , 16(22), pp. 207-222.

قائمة المراجع

207. عامر محمد، هوارى علي، سميحة خنوس. (2023, 06 19). تشخيص أعراض المرض الهولندي : حالة الجزائر 2000-2020. مجلة دراسات اقتصادية. 226-250, pp. 23(01),
208. عامر هني. (2018, 9 1). قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي. 214-228, pp. 2(2).
209. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي. (2010). الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في التشريع العراقي. مجلة الرافدين للحقوق 12(46).
210. عبد الستار عبد الجبار موسى. (2007). العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX). مجلة الادارة والاقتصاد. 64(64).
211. عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي. (27 ماي 2023). قراءة في الأزمات النفطية. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية 163-175, pp. 6(2),
212. عبد السلام هلال. (2014, 4 1). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015. مجلة الحقوق والعلوم السياسية - دراسات اقتصادية- 310-324, pp. 8(1), - 324.
213. عبد العزيز عزة. (01 جوان 2017). الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الجزائر. مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية. 210-236, pp. 14(1),
214. عبد القادر جمعي. (2017, 02 01). دور السياسة المالية في تفعيل الاقتصاد الوطني حالة الجزائر والمغرب ومصر. دراسات اقتصادية، بجامعة احمد بوقرة، بومرداس. 49-58, pp. 17(1),
215. عبد القادر روشو. (2021, 07 01). الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030. مجلة الاقتصاد الجديد. 155-174, pp. 12(3),
216. عبد القادر علي سالم أبو غفة. (2020). العدالة الضريبية من منظور القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل. مجلة البحوث القانونية. 11(11).
217. عبد القادر مطاي، عمر دلال فؤاد. (2020) ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وأهم محدداتها دراسة تحليلية قياسية 1970-2016. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي 4(2).
218. عبد اللطيف حدادي. (2017). تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية. 21-46, pp. 5(3),

219. عبد المالك بلواني، بوحفص حاكمي. (2017, 6 30). تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (200-2016). مجلة التكامل الاقتصادي. 80-110, pp. 5(2),
220. عبد المؤمن بن الصغير (2020, 6 3). التجربة الجزائرية لتأمين النفط وتأثيرها على السيادة والتنمية الاقتصادية للدولة. مجلة الدراسات القانونية. 31-53, pp. 6(2),
221. عبد الوهاب قريوع، ابتسام عليوش و دادن. (2020, 07 02). حرب أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الريعي -الاقتصاد الجزائري نموذجاً-دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018. مجلة آفاق علمية. 12(3), pp. 513-532.
222. عثمان مداحي. (16 نوفمبر 2020). دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الانفاق العام. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. 16(24)
223. العجاج فاطمة الزهراء، زينب قليل. (جوان 2019). أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986-2016. مجلة اقتصاد المال والأعمال. 3(2),
224. عدنان غانم، رشا يحي إبراهيم، علي كنعان. (2011). دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 33(4)
225. عذرا كاطع حنون. (2016). الأساس القانوني لعقد القرض العام. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. 1(22),
226. عزيز دحماني، سفيان بن عبد العزيز، مباركة نعار. (2019, 6 17). الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار استراتيجي لتنمية قطاع السياحة وتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية. 440-460, pp. 5(1),
227. عطا الله أبادير، نشأت الوكيل، فاتح حركاتي. (2018). القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. 32(2),
228. عطية خمخام، محمد علي الجودي. (2021, 01 20). خطة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي رؤية الجزائر 2030 وتدابير جائحة فيروس كوفيد. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. 7(2), pp. 351-370.
229. علي رجب. (2012). تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية. مجلة النفط والتعاون العربي , 38(141).

قائمة المراجع

230. علي مكيد، علاء الدين عشيظ. (2017). أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري. 1990-2015مجلة بحوث اقتصادية عربية.(78-79)
231. عماد الدين محمد عطا المزيني. (2013). العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية. مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية346-319, pp. (1)15..
232. عمر العودي، نور الدين صويلحي . (15 سبتمبر 2022). قراءة في وضعية مؤشرات التوازن الداخلي الكلي في الجزائر في ظل سياسات التقشف للفترة. 2019- 2010. 6(2), pp. 383-402.
233. عمر زغودي . (1 9 2021). حدود تدخل المؤسسات الدستورية في مراحل الميزانية العامة في الجزائر. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. 1145-1131, pp. (2)5 ,
234. عنتر بوتيار. (1 10 2018). تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة 1990- 2012 مع قراءة استشرافية آفاق 2017. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية -دراسات اقتصادية -, 94-78, pp. (3)7.
235. فاطمة الزهراء زرواط، محمد مناد . (1 مارس 2015). تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014. مجلة المالية والأسواق. 32-1, pp. (1)2 ,
236. فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم . (01 06 2016). تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد والمالية. 24-14, pp. (2)2 ,
237. فاطمة مفتاح . (1 6 2016). الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية. "مجلة القانون والعلوم السياسية. 347-321, pp. (4)2 ,
238. فايزة يوب . (01 12 2019). سياسة الاصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية. 493-481, pp. (03)13 ,
239. قيس فاضل النعيمي . (2010). مصر وأزمة الخليج 1990-1991 بين العراق والكويت. مجلة التربية والعلم. 17.(04)
240. كمال زموري، سامي حمودة، أيوب صكري . (12 2019). نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة 1967-2019. مجلة أوراق اقتصادية. 191-170, pp. (2)3 ,
241. كوثر عباس الربيعي . (31 12 2006). التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية. مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد... 8(31-32).

242. لخضر عبد الرزاق بورحلي. (6, 2016). متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. (4)
243. لطيفة قعيد. (10, 6, 2020). أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا. مجلة بحوث الادارة والاقتصاد. 138-150, pp. 2(2),
244. مبروك ساحلي. (18, 04, 2020). مقال حول انهيار اسعار النفط: الأسباب والتداعيات. قسم الأبحاث : مركز البيان للدراسات والتخطيط
245. محمد براق، عبد الحميد فيجل. (30, 12, 2016). الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل - إشارة إلى تجربة الجزائر-. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. 6-22, pp. 1(1),
246. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي. (01, 05, 2013). تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية. مجلة الباحث الاقتصادي. 117-149, pp. 1(1),
247. محمد بن ناصر حميد قرومي. (2017). ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط. مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات. (11)
248. محمد زرمان، محمد غردي. (30, 06, 2021). السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و 2020. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير. 223-246, pp. 15(1),
249. محمد زرمان، محمد غردي. (30, 6, 2021). السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و 2020. المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة. 223-246, pp. 15(1),
250. محمد صدارة، سهام العيداني. (15, 6, 2017). الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العمومية. مجلة التراث, 2(26), pp. 457-473.
251. محمد عطية محمد السيد بيبس.. (سبتمبر 2023). العلاقة المتبادلة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. 513-572, pp. 9(3).
252. محمد مراس. (2016). أثر أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج النحدار الخطي (200-2015). مجلة نور للدراسات الاقتصادية. (3)
253. محمد مهدي جبار. (2019). أثر خلافة الدول في القروض العامة. مجلة العلوم القانونية والسياسية. 8(1),

254. محمد هاني، وهيبة الوهاب. (04, 2023). أثر التمويل غير التقليدي كبديل لزيادة الاقتطاع الضريبي على الاستراتيجية المالية لسياسة الانتعاش الاقتصادي آفاق 2030 في الجزائر "دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض -17-10. مجلة كلية دجلة "دراسات قانونية و علوم سياسية". 06(02)
255. محمد هاني، ياسين مراح. (01 03, 2018). حدود سياسة الاصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمون القانون 10-17. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية , 02(01), pp. 119-137.
256. محمود صالح عطية. (2011). أسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث. مجلة دياي. (50)
257. محمود محمد حسن رجب. (04, 2023). إستراتيجية التكامل بين أدوات السياسة المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي بالاقتصاد المصري. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. 53(01), pp. 693-740 ,
258. مختار بولعباس. (2019). هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017. مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. 5(2).
259. مراد صراوي. (1 8, 2021). أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له. مجلة دراسات اقتصادية. 15(2), pp. 54-68 .
260. مسعود درواسي. (2006). مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة .
261. مسعود درواسي. (15 06, 2006). مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي مع اشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. 10(01), pp. 135-154 ,
262. مصباح حراق. (ديسمبر 2016). كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد -دراسة حالة الجزائر -. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. 4 ,
263. مصباح حراق. (ماي 2012). فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. مجلة الاقتصاد الجديد. (6)
264. مصطفى بودرامة، الطيب قصاص. (30 6, 2017). المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية. 7(12), pp. 195-210 ,

قائمة المراجع

265. منال بالقاسم صالح ، عمر فلاحى . (2012, 04 01). تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية .مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-. 6(1), pp. 308-318.
266. منال منصور. (28 ديسمبر 2015). لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها .مجلة دراسات للعلوم الانسانية والإجتماعية. 6(3), pp. 179-214 ,
267. منصف شرقي . (2018, 12 20). تداعيات إنحيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر .مجلة الحقيقة. 17(4), pp. 262-287 ,
268. مي محزى . (2016). طبيعة القرض العام ومبرراته وآثاره الاقتصادية .مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية . سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 38(2) ,
269. نسبية معقال . (2021, 12 2). القطاع الفلاحي في الجزائر :تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة 2000-2018 .مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. 42-64, 7(3), pp. 42-64 ,
270. نسيم بن يحيى، أحمد ضيف. (أفريل 2017) تقويم السياسة المالية للجزائر 1962-2019 . المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. 2(7)
271. نشأت الوكيل، فاتح حركاتي . (2018). دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر . المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. 32(2)
272. نصر الدين بوعمامة، سعدية قصاب. (1 8, 2009). جدلية خارجية وداخلية العرض النقدي .مجلة الحقوق و العلوم الانسانية - دراسات اقتصادية-، 3(2)، الصفحات 302-314.
273. نوال باهي، حكيمة حليمي.(جوان 2018) عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة 2001-2017 .مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. 4)
274. هاشم مرزوك علي، عمار محمود حميد الشمري . (2009, 12 31). مستقبل الطلب على النفط في ظل تزامن المصادر البديلة .مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية. 48-1, pp. 1-48.
275. الهاشمي بن واضح، نور الدين بلقيل . (2017, 6 30). برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 . كمول
276. هدى بن محمد . (2020, 01). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 .مجلة كلية السياسة والاقتصاد. 35-69, 5(5), pp. 35-69

قائمة المراجع

277. واضح فوز، وسام بوقجان. (2021, 12 31). دراسة تحليلية لآثار جائحة كوفيد 19 على معدلات البطالة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. 8(2), pp. 195-216.
278. وهيبه قحام، سمير شرقق. (2019, 08 30). الازمة المالية وتقلبات أسعار النفط العالمية للفترة 2018-2000. مجلة الاستراتيجية والتنمية. 9(3), pp. 451-471.
279. ياسين جلول ابن الحاج ، عابد شريط. (2016, 12 31). تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على الاداء الاقتصادي الجزائري. مجلة التكامل الاقتصادي. 4(4), pp. 111-136.
280. يسين سي لاضر غربي ، الطاهر شلحي. (05 جوان 2019). ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر 2018-2000. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية(1)10 ..
281. يسين سي لاضر غربي، الطاهر شليحي. (2019). ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة 2018-2000. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية(1)10 .
282. يوسف جيلالي. (2019, 6 8). الاطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر. الاكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية.. 11(2), pp. 15-24.
- 4- المداخلات (الملتقيات، الأيام الدراسية):**
283. بنين بغداد. (17-15 فيفري 2023). تأثير صدمات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري -دراسة قياسية تحليلية 1980-2020- المؤتمر الدولي حول: الديناميكيات للطاقة والبيئة والأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. جامعة الوادي -الجزائر-
284. طلال عباسي، العربي يخلف، الربيع عيساني. (2019, 11 14). النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي. الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجلفة.
285. عبد الرحمان بروكي. (2015, 12 9-10). مداخلة بعنوان: الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر" دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية". و 2015 ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي- الواقع والتحديات -. جامعة أحمد دراية أدرار -الجزائر.
286. عبد القادر حوة. (2021, 11). تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد. مداخلة في يوم دراسي لمخبر : الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة. جامعة زيان عاشور الجلفة.

قائمة المراجع

287. فاطمة بن يوب، سهام بوفلفل. (2017, 04 25-26). الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد- تجربة دول مجلس التعاون الخليجي-. الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة 8ماي 1945، قلمة -الجزائر.
288. نسيم سابق ، عبد العزيز ضيافي. (2019, 02 13). البدايل المتاحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر "النموذج الاقتصادي الجديد للنمو". ملتقى وطني حول نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر 3.
- 5- المحاضرات:**
289. أحمد جنان(2016-2017). المطبوعة البيداغوجية حول محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق. قسم العلوم الاقتصادية :تخصص اقتصاد تطبيقي :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة -بومرداس-.
290. أحمد ضيف. (2018-2017). محاضرات في الاقتصاد الكلي -01 مع تمارين محلولة ومقترحة-. قسم العلوم الاقتصادية :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكل محند أولحاج -البويرة-.
291. أم الخير فرد. (2019-2018). مطبوعة علمية في الاقتصاد الكلي1 جدع مشترك علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
292. أمال رحمان، محمد زرقون. (2017). النظرية الاقتصادية الكلية - محاضرات وتمارين- بن عكنون ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
293. أجد صباح. (2019-2018). محاضرات في اقتصاديات النفط. محاضرات موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية، فرع : النفط .كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة.
294. جلول بن الحاج(2018-2017). مطبوعة في الاقتصاد الكلي01" دروس وتمارين". قسم علوم التسيير :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون-تيارت-.
295. جمال الدين بن عمير. (2020-2021). محاضرات في المالية العامة. جامعة محمد بوضياف المسيلة. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
296. جهيدة ركاش. (2019-2018). السياسات الاقتصادية في الجزائر. محاضرات موجهة لطلبة العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي واداري .كلية الحقوق و العلوم السياسية :جامعة حسنية بن بوعلي -الشلف-.
297. جيلالي بهاز. (2019-2018). محاضرات في المالية العامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.

قائمة المراجع

298. حميدة أوكيل (2016-2017). مطبوعة بيداغوجية حول محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة.
299. حنان تلمساني (2020-2021). مطبوعة حول الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال. قسم العلوم التجارية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان.
300. ربيع زكرياء، نصيرة لوني (2013-2014). محاضرات في المالية العامة. قانون خاص وعام : جامعة البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
301. رشيد درغال (2019-2020). مطبوعة في مقياس المالية العامة. جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإسلامية.
302. رشيد ونادي (2020-2021). محاضرات في جباية المؤسسات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبية : جامعة لونيس علي - البليدة 02.
303. روبرت سليتر (2017). سلطة النفط والتحول في ميزان القوة العالمية. المملكة المتحدة : مؤسسة الهنداوي.
304. زهية لموشي (2017-2018). مطبوعة الاقتصاد الكلي 01. محاضرات وتمارين. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي.
305. زوبير دوغمان (2017-2018). محاضرات في المالية العامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق هراس.
306. زين الدين حاشي (2021-2022). مطبوعة في الاقتصاد الكلي. قسم العلم المالية والمحاسبية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
307. سلمان حسن (2017-2018). محاضرات في المالية العامة. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
308. سليمان شيبوط (2019-2020). محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد كمي : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور - الجلفة.
309. سمية شهناز طالب (2018-2017). مطبوعة الاقتصاد الكلي 1. قسم العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس.
310. شكري بن زرو، رشيد ساطور (2016, 9 12). السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية. ورقة MPRA رقم 78731.

قائمة المراجع

311. صليحة جعفر. (2020-2021). "محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي" محاضرة الفكر الليبرالي الحديث. محاضرات مقدمة لطلبة العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
312. عبد الله نور الدين. (2022-2023). الاقتصاد الجزائري. مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة مولاي الطاهر –السعيدة-.
313. عصام عبد الخضر سعود. (2021). محاضرات في اقتصاديات النفط. قسم العلوم الاقتصادية : كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
314. علي بطاهر. (2022-2023). محاضرات في الاقتصاد الكلي. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير : جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-.
315. علي توبين. (2018-2019). دروس ومحاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-.
316. فريد بلخير. (2022-2023). محاضرات وتمارين محلولة في الاقتصاد الكلي 2. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت
317. فريدة سليمان. (2020-2021). محاضرات في مقياس التوازن العام. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي : جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
318. قمرية دوفي. (2024). الاقتصاد الكلي 01- محاضرات و تمارين - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة ميله
319. قصي الجابري. (21 أبريل 2020). محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "ادخال القطاع الخارجي في نموذج ISLM".
320. كمال عبد حامد آل زيارة. (2017-2018). محاضرات المالية العامة والتشريع المالي. جامعة أهل البيت . كلية القانون.
321. كهينة رشام. (2021) محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال. قسم العلوم المالية والمحاسبية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج –البويرة-.
322. لطيفة برني. (2016-2017). مطبوعة في الاقتصاد الكلي. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

قائمة المراجع

323. محاضرات في نماذج التوازن العام. (2021). تخصص اقتصاد كمي : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة
324. محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي (2008-2009). مطبوعة بيداغوجية حول التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
325. محمد ساعد. (2017-2018). محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري. محاضرات مقدمة لطلبة العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة بن خلدون - تيارت.
326. موسى رحمان (2018-2020). محاضرات في الاقتصاد الكلي. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.
327. نبيلة دودو (2020-2021). مطبوعة بيداغوجية في مقياس الاقتصاد الكلي 2. قسم العلوم المالية والمحاسبية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1.
328. نور الدين بن دحو. (2020-2021). مطبوعة بيداغوجية بعنوان "المنازعات الضريبية". قسم الحقوق : جامعة سيدي بلعباس، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
329. ودان بوعبدالله (2020-2021). مطبوعة حول الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال. قسم العلوم الاقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم.
330. وفاء سلامة. (2017-2018). اقتصاد جزائري. مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

6- القوانين، الأوامر والمراسيم:

331. وزارة المالية. (31 12 2015). قانون المالية لسنة 2016 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "العدد. 72"
332. وزارة المالية. (29 12 2016). قانون المالية. 2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد. 77
333. مصطفى كريم رحيال. (1 8 2015). التعليم رقم 1356 المتعلقة بخصوص التوضيحات التكميلية من أجل تجسيد التدابير الرامية الى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.
334. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (30 12 2019). القانون رقم 14-19 المتضمن لقانون المالية لسنة 2020. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد. 81.
335. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (04 06 2020). القانون رقم 07-20 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2020. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد. 33.

قائمة المراجع

336. الجمهورية الجزائرية الشعبية - رئاسة الحكومة-. (أفريل 2005). وثيقة حول البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2009-2005 الجزائر.
337. المادة 119 من القانون رقم 14-16 المتعلق بقانون المالية (29 ديسمبر 2016/2017). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد. 77
338. المادة 12 من القانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
339. المادة 13 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية. (2 سبتمبر 2018). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد. 53
340. المادة 15 من القانون 18/15 المتعلق بالقوانين المالية. (2 سبتمبر 2018).
341. المادة 21-20 من القانون رقم 14-16 المتعلق بقانون المالية. (29 ديسمبر 2017) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد. 77
342. المادة 22 من القانون العضوي 15-18 المتعلق بالقوانين المالية. (2 سبتمبر 2018). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد. 53
343. المادة 28 من القانون 18/15 المتعلق بالقوانين المالية. (2 سبتمبر 2018). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد. 53
344. المادة 29 من القانون 18/15 المتعلق بالقوانين المالية. 02 سبتمبر 2018 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد. 53
345. المادة 3.6 من القانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
346. المادة 4-3 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية. (15 أوت 1990).
347. المادة 35 من القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية. (7 جويلية 1984).
348. المادة 35 من قانون المالية 84/17. (7 جويلية 1984). المتعلق بقوانين المالية.
349. المادة 44 من القانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
350. المادة 5 من القانون العضوي رقم 18-15. (2 سبتمبر 2018). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد. 53
351. المادة 6 من القانون 84/17 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

قائمة المراجع

352. المادة 67-68 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
353. المادة 69 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
354. المادة 7 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
355. المادة 8 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
356. المادة 11 من القانون 17/84 جويلية (7 جويلية 1984). المتعلقة بقوانين المالية .
357. المواد 36-39. 25 من القانون 17-84 المتعلق بالقوانين المالية. (7 جويلية 1984). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
358. الوزير الأول "عبد المالك سلال (25 12, 2014). "التعليمية رقم 348 المتعلقة بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.
359. عبد المالك سلال (9 12, 2015). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد. 66.
360. قانون المالية التكميلي لسنة (4 6, 2020). 2020. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد. 33.

7- التقارير والنشريات:

361. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أو ابك). (2019-2021). التقارير الإحصائية السنوية. الكويت.
362. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أفريل 2021) النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية . الكويت.
363. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أو ابك (2021). تأثير تراجع أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد 19 على مجال الاستكشاف والانتاج في الصناعة البترولية . الكويت
364. صندوق النقد العربي (2018). التقرير السنوي 2018 أبو ظبي -الامارات العربية المتحدة.-
365. صندوق النقد العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (2014-2023). التقرير الاقتصادي العربي الموحد .أبوظبي -الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.
366. ياسر قرني (2021). دراسة تحليلية عن التجارة الخارجية للجزائر .مصر :مكتب التمثيل التجاري ، الجزائر .لسفارة جمهورية مصر العربية.

قائمة المراجع

367. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك". (21 ديسمبر 2014). تكرير النفط الثقيل، التحديات والفرص. مؤتمر الطاقة العربي العاشر "الطاقة والتعاون العربي". "أبوظبي".
368. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك. (2014). تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون. الكويت
369. علي مرزا. (2017). معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الانتاج. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- دفيد مانلي، ديفيد ميهاليل، باتريك هيلير. (2019). تقرير حول: عمالقة مستثمرون، حان الوقت لمزيد من الشفافية في إدارة شركات النفط الوطنية وحوكمتها. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
370. وحدة الدراسات السياسية. (2020). تقرير حول: كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية.
371. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. (2015). هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.
372. صالح ياسر. (11, 2013). ورقة سياسات: النظام الريعي و بناء الديمقراطية: تائثانية المستحيلة حالة العراق . مؤسسة فريدريش إيبتر، مكتب الأردن والعراق.
373. الحياي. (10, 2015). أسعار النفط الى أين: و ما الذي ستفعله الأوبك حالياً؟. تقرير دائرة التنمية الاقتصادية، السلسلة الاقتصادية 1. إدارة الدراسات و الاحصاء.
374. إبراهيم أحمد بدوي. (2017) السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
375. نبيل بوفليخ، محمد طرشي. (2019). صناديق الثروة السيادية الواقع و الآفاق. قطر "الدوحة": المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية.
376. نيفين حسين. (2016). تقرير وزارة الاقتصاد حول: اختيار أسعار النفط و تداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي. الامارات العربية المتحدة: ادارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث
377. حسان خضر. (2006). أسواق النفط العالمية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
378. رانيا طه. (2021). التضخم: أسبابه، آثاره و سبل معالجته. سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18 من تقرير صندوق النقد العربي. صندوق النقد العربي.
379. خالد علي، عمر غنام. (جويلية 2019). دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

قائمة المراجع

380. فاتح كارانفيل، أوليفير دوراند لاسيرف. (2021). السياسات المالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الدول المصدرة للنفط: من المشكلات الموروثة إلى تحديات جائحة كوفيد -.19الرياض :مركز الملك عبد الله للدراسات و البحوث البترولية .
381. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(فيفري 2015).سلسلة تقدير موقف :هل أصبحت "معادلة العرض والطلب "عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟. الدوحة :وحدة تحليل السياسات في المركز العربي .
382. بنك الجزائر .(2020). التقرير السنوي " 2019التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ."
383. بنك الجزائر .(2021). التقرير السنوي "2020التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."
384. بنك الجزائر .(2022). التقرير السنوي " 2021التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."
385. بنك الجزائر .(2023). التقرير السنوي 2022حول التطور الاقتصادي والنقدي .
386. بنك الجزائر .(ديسمبر 2019). التقرير السنوي " 2018التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."
387. بنك الجزائر .(سبتمبر 2017).التقرير السنوي "2016التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."
388. بنك الجزائر .(سبتمبر 2017). التقرير السنوي لسنة 2016حول "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."
389. بنك الجزائر .(سبتمبر 2023).التقرير السنوي "2022التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."
390. بنك الجزائر .(نوفمبر 2016). التقرير السنوي "2015التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."
391. بنك الجزائر .(سبتمبر 2023). التقرير السنوي "2022التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."
392. بنك الجزائر .(نوفمبر 2016).التقرير السنوي "2015التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ."

8- مواقع الأنترنت:

393. أنس الحجي .(01 03, 2021). ماهو النفط وما هي أنواعه؟ .تقارير وحدة أبحاث الطاقة .تحديث

03جويلية2024-<https://attaqa.net/2021/03/01/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%9F-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB>

قائمة المراجع

394. علياء حسين لزرکوش (s.d.). النظرية الكلاسيكية أو ما يعرف بنظرية كمية النقود. الادارة والاقتصاد :جامعة ديالى، العراق .

<https://ecomang.uodiyala.edu.iq/uploads/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86/%D9%85.%D9%85%20%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A1%20%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86/%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D>

395. احسان العطار .(2017). أوراق في السياسة النفطية"العوامل المؤثرة في تسعير النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية ."العراق :شبكة الاقتصاديين العراقيين.

<https://iraqieconomists.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-2>

396. أوابك "منظمة الأفطار العربية المصدرة للنفط. بدون سنة نشر. نبذة تاريخية تعريف المنظمة . Consulté le 07 sur :04, 2024, <https://oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History>

397. يونس كاظم حيدر. (12 جوان 2019). الكتاب أو المصدر :الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية .تطور السياسة

المالية عبر النظريات الاقتصادية

–Récupéré sur : <https://almerja.com/reading.php?idm=117529>

398. يبرم جمال عبد اللطيف غزال . (2 سبتمبر 2021). السياسة المالية . الموسوعة السياسية

Récupéré sur

<https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>

399. المديرية العامة للتقدير والسياسات (s.d.). الحوصلة الإحصائية لوزارة المالية، Consulté le 04 22, 2024.

:sur

<https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-4%D9%8A%D8%A9->

400. عبد الوهاب بوكرواح. (2017, 4 10). النموذج الاقتصادي الجديد 6: توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع . جريدة الجزائر اليوم, Consulté le 05 17, 2024.

:

Sur

<https://www.aljazairalyoum.dz/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88/>

401. بيتر ناغل، كالترينا تيماج. (2021, 02 11). تطورات سوق النفط -ارتفاع الأسعار في خضم قفزة أوسع نطاقاً في أسعار الطاقة. مدونات البنك الدولي, Consulté le 05 27, 2024.

Sur : <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/ttwrat-swq-alnft-artfa-alasar-fy-khdm-qfzt-aws-ntaqaan-fy-asar-altaqt>

محمد خبيصة. (2018, 10 01). رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018. الصفحة الرسمية لوكالة الأناضول .

Récupéré

sur

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%85%D9%86-2014-%D8%AD%D8%AA%D9%89-2018-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1/1277523>

- رايح هوادف. (2023, 12 19). الاقتصاد الجزائري بين 2019 و2023.. تحولات كبرى وإنماء نوعي. ملتيميديا الإذاعة:

<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

2.2.1. الكتب:

1. Tarek Al-arbi Ganat. (2020). **Technical Guidance for Petroleum Exploration and Production Plans**. SpringerBriefs in Applied Sciences and Technology. Seri Iskender, Malaysia, Department of Petroleum Engineering: Universiti Teknologi Petronas.

2.2.2. المقالات:

2. Leila Saadi, Abdelhalim Djeddi. (2024, 01 13). **Fostering Economic Diversification in Algeria through Advancements in the Agricultural Sector**. *Journal of Contemporary Economic Studies*, 8(2).
3. Samer MEHIBEL;Khaled MENNA. (2016, 9 30). **A decade of the Algerian economy: is it really lost?** *maghreb review of economie and managment*, 3(2).
4. Sid ABDELLAOUI. (2022, 12 4). **The Algerian Economy Between Oil Dependence And The Inevitability Of Economic Diversification**. *International journal of economic performance*, 5(2).
5. Ouissam Boukedjane . (2022, 04 22). **Small And Medium Enterprise And Its Role In Reducing Unemployment Rates In Algeria: An Analytical Reading For The Period (2010-2017)**. *Al-Bashaer Economic Journal*, 8(1).
6. Mohamed BOUKLIA. (2022, 12 4). **The importance of foreign direct investment in Algeria and its impact on its trade balance using the ARDL model**. *International journal of economic performance*, 5(2).
7. Tahar Chelihi . (2018, 6 30). **The financial Strategy of Revenue Regulation Fund (RRF) in Algeria (2000-2016)**. *Strategy and Development Review*, 8(2).
8. Ismahene Draou . Ahmed Mehor . (2019, 12). **Impact De La Baisse Des Prix De Pétrole Sur L'économie Des Pays Producteurs (Cas De L'Algérie) Et Les Pays Importateurs (Cas De La France)**. *Revue Nour d'études économiques*, 5(2).

9. El Hadi Guesmia (2017, 06 01). **Renforcement Des Potentiels De L'économie Algérienne à Travers La Diversification Industrielle : Quelles Perspectives ?** *Economics Researcher's Journal*, 4(1).
 10. Hadda Naami . Hacene Boubaya . Razika Mekhoukh . (2023, 03 28). **The role of direct foreign investment in the Algerian economy during the period between (2000 and 2021).** *Economic studies Journal*, 17(1).
 11. Said KACI. (2020, Juillet 18). **L'effet de la pandémie de Covid-19 sur l'activité économique en Algérie.** *Les Cahiers du CREAD*, 36(03).
 12. Samiya Khelifi . (2022, 6 30). **The importance of the FRR Fund as one of the sovereign funds in Algeria.** *Revue Algérienne d'Economie et gestion*, 16(1).
 13. Nacima Hadj Moussa .(2021, 12 30). **Algerian Revenue Regulations Funds Between Necessity And Waste Of Rare Resources (2000-2020).** *Revue internationale de la performance économique*, 4(3).
 14. Warda Saidia . Abdelmalek Beddiaf . (2023, 12 27). **SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES AS A STRATEGIC OPTION FOR ALGERIA'S ECONOMIC DIVERSIFICATION.** *TOBNA journal for Academic scientific studies*, 6(2).
- التقارير:
15. République algérienne démocratique et populaire. (2019). **Algérie Rapport National Volontaire 2019 Progression de la mise en œuvre des ODD.**
 16. Julia Simpson. (MAY 2023). **TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2023 ALGERIA.** World Travel & Tourism Council".
 17. NABNI. (Janvier 2013). **CINQUANTENAIRE DE L'INDEPENDANCE : ENSEIGNEMENTS ET VISION POUR L'ALGERIE DE 2020.** laboratoire NABNI.
 18. MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE. (juin 2018). **CONTRIBUTION DU SECTEUR DE L'AGRICULTURE, DES FORETS ET DE LA PECHE**

A LA MISE EN ŒUVRE DES OBJECTIFS DE DEVELOPPEMENT DURABLE A L'HORIZON 2035.

- 19.Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme. (2008, Janvier). **Livre 2 Le plan stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires. SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE "SDAT 2025".**
- 20.Ministère de l'Industrie et des Mines. (2014-2023). **Bulletin d'information Statistique de la PME(N25-42).**
- 21.Ministère des Finances. (Juillet 2016). **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE). Algeria.**
- 22.AFRICAN DEVELOPMENT BANK. (October 2016). **INDUSTRIAL AND ENERGY COMPETITIVENESS SUPPORT PROGRAMME (PACIE) ALGERIA.**
- 23.bank-of-algeria. (2018-2023). **RAPPORT ANNUEL ÉVOLUTION ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE "2017-2022".**
- 24.eia u.s.energy information administration. (2023). **Country Analysis Brief: Algeria. independent statistics and analysis u.s.energy information administration.**
- 25.Korea Development Institute and MINISTRY OF STRATEGY. (2013). **Establishment of Algeria's National Vision 2030.** Ministry of Strategy and Finance, Republic of Kore.
- 26.Timo Behr, (2009). *The 2008 **Oil Price Shock Competing Explanations and Policy Implications.** Berlin · Germany:* Global Public Policy Institute.
- 27.Mark Horton Asmaa El-Ganainy . (2009, June). **What Is Fiscal Policy? Finance & Development.**
- 28.Bassam Fattouh. (2011). **An Anatomy of the Crude Oil Pricing System.** Oxford Institute for Energy Studies.

29. International Monetary Fund. (2014). **FISCAL POLICY AND INCOME INEQUALITY.** Washington, D.C.: International Monetary Fund.
30. Robert Mabro. (1984). **FOR On Oil Price Concepts.** Oxford Institute for Energy Studies.
31. André Mernier. (2007). **PUTTING A PRICE ON ENERGY " International Pricing Mechanisms for Oil and Gas". (Belgium): Energy Charter Secretariat.**
32. Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2021). **OPEC Statute. Vienna, Austria: OPEC Secretariat.**
33. Sarah O. Alade (2017). **fiscal policy at a glance. negeria: central bank of negeria.**
34. Arfaa, S. T. (2011). **National Oil Companies and Value Creation. واشنطن The World Bank.: The International Bank for Reconstruction and Development/**
35. Marc Labonte. (2011). **Inflation: Causes, Costs, and Current Status. CRS Report for Congress. Congressional Research Service.**
36. Joël Maurice Maurice, J. (2001). **Prix du pétrole. Paris: PAO au Conseil d'Analyse Économique.**
37. Steven Barnett. Rolando Ossowski. (2002). **Operational aspects of fiscal policy in oil-producing countries.** Washington D.C: International Monetary Fund.
38. Mr. Mauricio Villafuerte Mr. Rolando Ossowski Mr. Theo Thomas Mr. Paulo A Medas Ossowski, R. M. (2008). **"The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom..** Washington D.C: IMF Occasional Paper (260).
39. RESERVE BANK OF AUSTRALIA. (2023). **Causes of Inflation. RESERVE BANK OF AUSTRALIA.**
40. Pascal Ditté, Peter Roell (2006, 07 31). **Past oil price shocks: Political background and economic impact Evidence from three cases.** Berlin: Journal der Politisch-Militärischen Gesellschaft e.V.

41. Steven Levine; Gary Taylor, Daniel Arthur, Michael Tolleth. (2014). **UNDERSTANDING CRUDE OIL and PRODUCT MARKETS.** **American Petroleum Institute "The Brattle Group".**
- 2.2.3. المواقع:**
42. world bank. (2018, JANUARY). **SPECIAL FOCUS 1 With the Benefit of Hindsight: The Impact of the 2014-16 Oil Price Collapse.** *GLOBAL ECONOMIC PROSPECTS*. Retrieved from
43. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/910311512412250749-0050022017/original/GlobalEconomicProspectsJan2018TopicalIssueoilpricecollapse.pdf>
44. world bank. (s.d.). Employment in industry (% of total employment) (modeled ILO estimate). Consulté le 05 11, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS>
45. world bank. (s.d.). Foreign direct investment, net inflows (% of GDP) - Algeria. Consulté le 05 13, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ>
46. world bank. (s.d.). Industry (including construction), value added (% of GDP). Consulté le 05 11, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS>
47. world bank. (s.d.). Inflation, consumer prices (annual %) - Algeria. Consulté le 05 22, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ>
48. world bank. (s.d.). International tourism, receipts (current US\$) - Algeria. World Tourism Organization, Yearbook of Tourism Statistics, Compendium of Tourism Statistics and data files. Consulté le 06 01, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=DZ>
49. world bank. (s.d.). Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate). Consulté le 05 30, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>
50. worldbank. (n.d.). Official exchange rate (LCU per US\$, period average) - Algeria. Retrieved 05 22, 2024, from <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>
51. L'AGENCE ALGÉRIENNE DE PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT. (2022, 11). Secteur de l'Agriculture Vision du Gouvernement. Consulté le 05 18, 2024, sur <https://aapi.dz/>

52. Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2023). Annual Statistical Bulletin 2023. Retrieved 04 24, 2024, from https://asb.opec.org/data/ASB_Data.ph
53. Reinhard Ellwanger, B. S. (2017, 11). Factors Behind the 2014 Oil Price Decline. *Bank of Canada Review*. International Economic Analysis Department. Retrieved 05 28, 2024, from <https://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2017/11/boc-review-autumn2017-ellwanger.pdf>
54. Democratic Republic of Algeria. (s.d.). Policy fiche: Managing the impact of climate change on agriculture. Consulté le 05 17, 2024, sur <https://www.climamed.eu/wp-content/uploads/files/Agriculture-CC-Algeria.pdf>
55. L'Agence Algérienne de promotion de l'investissement. (s.d.). Secteur du Tourisme Vision du Gouvernement. Consulté le 05 18, 2024, sur <https://aapi.dz/secteur-du-tourisme/>
56. laboratoire NABNI. (2013). Vision et leviers de rupture Vision 2020 : l'urgence d'un nouveau modèle économique. Consulté le 05 18, 2024, sur <https://www.nabni.org/nos-propositions/economie/vision-et-leviers-de-rupture/>
57. albank aldawli. (s.d.). Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP) - Algeria. *World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files*. Consulté le 01 06, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ>
58. albank aldawli. (n.d.). Croissance du PIB (% annuel) - Algeria. Retrieved 05 17, 2024, from <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=DZ>
59. albank aldawli. (s.d.). Employment in agriculture (% of total employment) (modeled ILO estimate). Consulté le 01 06, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS>
60. ALGERIE PRESSE SERVICE. (2023, 10 9). L'Algérie nouvelle se fraie un chemin pour relever le défi de la sécurité alimentaire et hydrique. Consulté le 05 18, 2024, sur <https://www.aps.dz/algerie/161041-l->

[algerie-nouvelle-se-fraie-un-chemin-pour-relever-le-defi-de-la-securite-alimentaire-et-hydrique](#)

- 61.algerie-eco. (2024, 04 29). Pétrole et gaz : baisse des découvertes et explosion des coûts d'exploration en 2023. Retrieved 05 27, 2024, from <https://www.algerie-eco.com/2024/04/29/petrole-et-gaz-baisse-des-decouvertes-et-explosion-des-couts-dexploration-en-2023/>
- 62.united natione economic commission for africa. (2019). *FISCAL POLICY AND DEVELOPMENT FINANCE*. Retrieved from United Nations Economic Commission for Africa: https://www.uneca.org/sites/default/files/chapterimages/era2019_eng_Chapter_2.pdf
- 63.Laurence Ball ; Bradford DeLong ; Lawrence H. Summers. (2017). *Fiscal Policy and Full Employment*. Retrieved from W.E. Upjohn Institute for Employment Research Kalamazoo, Michigan: https://research.upjohn.org/cgi/viewcontent.cgi?filename=4&article=1264&context=up_press&type=additional
- 64.Walter frick. (2022, 12 23). *What Causes Inflation?* Retrieved from Harvard Business Review: <https://translate.google.com/translate?hl=fr&sl=en&u=https://hbr.org/2022/12/what-causes-inflation&prev=search&pto=aue>
- 65.Juillard, P. B. (2021-2022). *LES FINANCES PUBLIQUES*. Récupéré sur dunod: https://www.dunod.com/sites/default/files/atoms/files/Feuilletage_1060.p--dfoecd glossary of statistical terms. (2002, July 24). *glossary of statistical terms*. Retrieved from <https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=4469>.
- 66.Ceyda Oner. (2023, 03 28). *inflation: prices on the rise*. Retrieved from imf: economics concepts explained: finance and development: <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/Fandd/Back-to-Basics/oner-inflation.ashx>

❖ الملاحق:

- 1- احصائيات تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022
- 2- احصائيات تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
- 3- احصائيات تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
- 4- احصائيات تطور رصيد بنود ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.
- 5- احصائيات تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022

الملاحق

الملحق رقم (01): احصائيات تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022

الوحدة: مليار دج.

السنوات	اجمالي النفقات	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز
2014	6995,7	4494.3	2501.4
2015	7656,3	4617.0	3039.3
2016	7297,4	4583.8	2792.2
2017	7282,6	4677.2	2605.4
2018	7899,1	4813.7	2918.4
2019	7725,5	4895.2	2846.1
2020	7929,8	5009.3	1893.5
2021	7893	5444.1	1984.5
2022	9660	75.73	2086.3

المصدر: وزارة المالية (المديرية العامة للتقدير والسياسات)، الحوصلة الإحصائية لوزارة المالية، متاحة على الموقع:

<https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a/%d8%b3%d9%8a%d8%a9>

الملحق رقم (02): احصائيات تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دج

السنوات	اجمالي الإيرادات	الإيرادات النفطية	الإيرادات العادية " غير النفطية "	
			الجباية	الغير جباية
2014	3927,748	1577,73	2091,456	258,562
2015	4552,542	1722,94	2354,648	474,954
2016	5011,581	1682,55	2482,208	846,823
2017	6047,885	2126,987	2630,003	1290,895
2018	6389,469	2349,694	2711,762	1328,013
2019	6601,576	2518,488	2843,465	1239,623
2020	5114,087	1394,71	2625,168	1094,209
2021	9515,434	1927,051	2762,032	1226,351
2022	7228,384	3211,921	2987,963	1028,5

المصدر: وزارة المالية (المديرية العامة للتقدير و السياسات)، الحوصلة الإحصائية لوزارة المالية، متاحة على الموقع:

الملاحق

<https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a/%d8%b3%d9%8a%d8%a9>

الملحق رقم 03: احصائيات تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	اجمالي النفقات العامة	اجمالي الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة
2014	6995,769	3927,748	-3068,021
2015	7656,331	4552,542	-3103,789
2016	7297,494	5011,581	-2285,913
2017	7282,63	6047,885	-1234,745
2018	7732,07	6389,469	-1342,601
2019	7741,345	6601,576	-1139,769
2020	6902,887	5114,087	-1788,8
2021	7436,084	9515,434	-1520,65
2022	9935,653	7228,384	-2707,27

المصدر: وزارة المالية (المديرية العامة للتقدير و السياسات)، الحوصلة الإحصائية لوزارة المالية، متاحة على الموقع:

<https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a/%d8%b3%d9%8a%d8%a9>

الملاحق

الملحق رقم(04): احصائيات تطور رصيد بنود ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رصيد العمليات الجارية	-9.277	-27.289	-	-	-	-	-	-4.636	19.319
رصيد الميزان التجاري	0.459	-18.083	-	-	-6.474	-8.494	-	1.153	26.769
الصادرات من المحروقات	58.462	33.081	27.918	33.202	38.897	33.244	20.016	34.058	59.549
الصادرات الكلية	60.129	34.566	29.309	34.569	41.115	35.312	21.925	38.558	65.526
الواردات الكلية	-	-52.649	-	-	-	-	-	-	-
حساب رأس المال	3.396	-0.248	0.187	0.568	1.094	0.028	2.315	3.158	-0.795
الاستثمار المباشر	1.525	-0.688	1.589	1.206	0.621	1.351	1.110	0.921	0.020
الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	5.881-	-27.537	-	-	-	-	-	1.479-	18.468

المصدر: تقارير بنك الجزائر السنوية، أعداد متفرقة.

الملاحق

الملحق رقم (05): احصائيات تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

الوحدات: النسبة المئوية (%) / مليار دولار امريكي / USD/DA

السنوات	معدلات البطالة %	معدلات التضخم %	احتياطي النقد الأجنبي مليار دولار امريكي	سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار USD/DA
2014	10,21	2,92	178,94	80,58
2015	11,21	4,78	144,13	100,69
2016	10,2	6,39	114,14	109,44
2017	12	5,59	97,33	110,97
2018	12,15	4,27	79,88	116,59
2019	12,28	1,95	62,76	119,35
2020	14,04	2,42	48,17	126,78
2021	13,73	7,23	45,29	135,06
2022	12,49	9,27	60,99	141,99

المصدر: بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر السنوية، أعداد متفرقة.